# شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل
(ت ٧٦٩هـ)

## على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك
(ت ٦٧٢هـ)

حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له

د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطنطاوي      نبيل صلاح سليم

المجلد الثالث

دار ابن الجوزي

# شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

٣

دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع



**المملكة العربية السعودية:**

**الدمام** - حي الريان - شارع عثمان بن عفان

ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦ - ٠١٣٨٤٦٧٥٩٣
٠١٣٨٤١٢١٠٠

ص ب. واصل: ٨١١٤

الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦

الرقم الإضافي: ٤٩٧٣

**الرياض** - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥

جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨

**الأحساء** - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢

**جدة** - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣

جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

**لبنان:**

**بيروت** - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠

فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

**مصر:**

**القاهرة** - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

aljawzi@hotmail.com

+966503897671

aljawzi

eljawzi

ibnaljawzi.com



(ح) **دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ**

***فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر***

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن

شرح ابن عقيل على ألفية جمال الدين محمد بن مالك./ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل.- الدمام، ١٤٤٠هـ

٣مج.

ردمك: ٠ - ٦٢ - ٨٢٤٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ١ - ٦٥ - ٨٢٤٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج٣)

١ - اللغة العربية - النحو اللغة العربية - الصرف أ. العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٤٠/٢٨٧٨


# حقوق الطبع محفوظة لدار ابن الجوزي

## الطبعة الثانية

## ١٤٤٤هـ


**الباركود الدولي: 9786038245620**

# شرح ابن عقيل

لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

(ت ٧٦٩هـ)

# على ألفية

جمال الدين محمد بن مالك

(ت ٦٧٢هـ)


حققه وضبط نصه وعلق عليه وقدم له

د. علي بن محمد بن ونيس

بمشاركة

د. هاني محمد الطنطاوي        نبيل صلاح سليم


المجلد الثالث


دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإضافَةُ

[ص] [٣٨٥] نـونًـا تَـلِـي الإعـرابَ أو تَـنـويـنَـا ... مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ، كـ(طُورِ سِينَا)

[٣٨٦] والثانِيَ اجْرُرْ، وانْوِ (مِن) أو (في[1]) إذَا ... لم يَصْلُحِ الَّا ذاكَ، والـلامَ خُذَا ـ

[٣٨٧] لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، واخْصُصْ أَوَّلَا ... أو أَعْطِهِ التعريفَ بالذي تَلَا

[ش] إذا أُرِيدَ إضافَةُ اسم إلى آخَرَ ـ حُذِفَ ما في الْمُضافِ مِن نُونٍ تَلِي الإعرابَ[2]، وهي: نُونُ التَّثْنِيَةِ أو نُونُ الْجَمْعِ، وكذا ما أُلْحِقَ بهما، أو تَنوينٍ، وجُرَّ الْمُضافُ إليه، فتَقولُ: (هذانِ غُلامَا زَيْدٍ، وهَؤلاءِ بَنُوهُ، وهذا صَاحِبُهُ). [تعريف الإضافة]

**واختُلِفَ في الْجَارِّ للمُضافِ إليه:** فقِيلَ: هو مَجرورٌ بحَرْفٍ مقَدَّرٍ، وهو (**اللامُ**)، أو (**مِن**)، أو (**في**). وقِيلَ: هو[3] مَجرورٌ بالمضافِ. (وهو الصحيحُ مِن هذه الأقوالِ)[4].

ثُمَّ الإضافةُ تَكونُ بمعنى (**اللامِ**) ـ عندَ جَميعِ النَّحْوِيِّينَ[5]، وزَعَمَ

---

(١) أي: معناهما، وليس المنوي لفظهما.

(٢) أي: حرف الإعراب؛ وهي نون المثنى والجمع وما ألحق بهما ـ بخلاف نون (بساتين، وشياطين)، فلا تحذف للإضافة؛ لأنها لا تلي الإعراب؛ بل علامته هي التي تليها بمعنى: أنها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للمحل. وإن كان الأصح: أن الإعراب مقارن لآخر الكلمة وجودًا لا متأخرًا عنه. اهـ.. وظاهر: أن المقارن إنما هو الحركة؛ بقطع النظر عن وصفها بالإعراب، لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنية. فوصف الحركة بكونها إعرابًا أو بناءً، متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها. «الخضري» (٢/٢).

(٣) ليس في (ع).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ك)، (ع).

(٥) قال الخضري (٢/٣): «فيه نظر! فقد قال أبو حيان [«التذييل» (٨/٨٨ ـ ٩٢)] ـ تبعًا لابن درستويه ـ: إن الإضافة ليست على تقدير الجر أصلًا، وإلا لزم أن: =

بعضهم: أنَّها تَكونُ أيضًا(١) بمعنى (مِن) أو (في)، وهو(٢) اختيارُ الْمُصَنِّفِ، وإلى هذا أَشَارَ بقولِه: (وانْوِ مِن أو في...) إلى آخِرِه.

**وضابِطُ ذلك:** أنَّه إنْ لم يَصْلُحْ إلَّا تَقديرُ (مِن) أو (في)؛ فالإضافةُ بمعنى ما تَعَيَّنَ تَقديرُه، وإلَّا فالإضافةُ بمعنى (اللامِ).

[متى يتعين تقدير (من)؟]

فيَتَعَيَّنُ تَقديرُ (مِن) إنْ كانَ الْمُضافُ إليه جِنْسًا للمُضافِ، نحوُ: (هذا ثَوْبُ خَزٍّ، وخاتَمُ حَديدٍ). والتقديرُ(٣): (هذا ثَوْبٌ مِن خَزٍّ، وخَاتَمٌ مِن حَديدٍ). و(٤)يَتَعَيَّنُ تقديرُ (في) إنْ كانَ الْمُضافُ إليه ظَرْفًا واقِعًا فيه الْمُضافُ(٥)، نحوُ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ اليومِ زَيْدًا)(٦)؛ أيْ: ضَرْبُ زَيْدٍ في اليومِ، ومِنه(٧) قولُه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وقولُه تَعالَى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣](٨).

فإنْ لم يَتَعَيَّنْ تَقديرُ (مِن) أو (في): فالإضافةُ بمعنى (اللامِ)، نحوُ: (هذا غُلامُ زَيدٍ، وهذه يَدُ عَمْرٍو)؛ أيْ: غُلامٌ لزَيْدٍ ويَدٌ لعَمْرٍو.

وأَشارَ بقولِه: (**واخْصُصْ أَوَّلَا**...) إلى آخِرِه ـ إلى أنَّ الإضافَةَ على قِسمينِ: مَحْضَةٍ، وغيرِ مَحْضَةٍ.

---

= (غلام زيد) يساوي: (غلام لزيد). وليس كذلك: فإن معنى المعرفة غير النكرة.
**وأجيب:** بأن قولنا: (غلام لزيد)؛ ليس تفسيرًا مطابقيًّا من كل وجه؛ بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط، ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه».

(١) ليس في (ع). (٢) في (ك): «وهذا».

(٣) في (ك)، (ع): «التقدير». (٤) في (ع): «أو».

(٥) زمانيًّا أو مكانيًّا، حقيقيًّا أو مجازيًّا كقوله: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣)، وقوله: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٤١]، وقوله: ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [البقرة: ٢٠٤].

(٦) زادفي (ع): «التقدير». (٧) ليس في (ك).

(٨) (م) ومِن ذَلِكَ قولُ الشاعِرِ [هو الشَّمَّاخ]:

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ طَبَّاخِ ساعاتِ الْكَرَى زَادَ الكَسِلْ

عِندَ مَن رَوَاهُ بإضافةِ (طَبَّاخِ) إلَى (ساعاتِ الكَرَى). ومَعناه: طَبَّاخٌ فِي سَاعاتِ النَّوْمِ (م).

(فالْمَحْضَةُ: هي غيرُ إضافةِ الوَصْفِ الْمُشَابِهِ للفعْلِ المضارِعِ إلى مَعمولِه)[١].

وغيرُ الْمَحْضَةِ: هي: إضافَةُ الوصْفِ المذكورِ. . . ـ كما سَنَذكُرُه [بعدُ. وهذه لا تُفِيدُ الاسمَ الأوَّلَ تَخصيصًا ولا تَعريفًا، على ما سَنُبَيِّنُ][٢]، والْمَحْضَةُ[٣] لَيسَتْ كذلك، وتُفيدُ الاسمَ الأوَّلَ **تَخصيصًا**[٤] إنْ كانَ المضافُ إليه[٥] نَكِرَةً، نحوُ: (هذا غُلامُ امْرَأةٍ)، **وتَعريفًا**[٦] **إنْ كانَ الْمُضافُ إليه مَعرِفَةً، نحوُ: (هذا غُلامُ زَيْدٍ). [والله أعلم]**[٧].

[ص] [٣٨٨] وإن يُشَابِهِ المضافُ (يَفْعَلُ) وَصْفًا فعَنْ تَنكيرِه لا يُعْذَلُ[٨] [نوعا الإضافة]

[٣٨٩] كـ(رُبَّ رَاجينَا، عظيمِ الأمَلِ مُرَوَّعِ القلبِ، قليلِ الْحِيَلِ)

---

(١) ما بين القوسين ساقط في (ك)، (ع)، وأدخل جملة (الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله) ـ فيما بعدها من الإضافة غير المحضة، وهو اضطراب نشأ عن انتقال نظر.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٣) العبارة في (ع): «والمحضة ما». والذي في (ك): «والمحضة: هي إضافة غير الوصف المذكور وهذه».

(٤) ليس المراد به ما يشمل التعريف؛ بل قلة الاشتراك فقط.

(٥) العبارة في (ك): «إليه الأول».

(٦) نوعًا من أنواعه المقررة في (أل)، فإن الإضافة تأتي لما تأتي له (اللام) من العهد وغيره، وإنما تؤثر التعريف إذا كان المضاف قابلًا له بخلاف نحو: (غيرك، ومثلك، وحسبك، وناهيك)، فلا يتعرف لتوغله في الإبهام. وكذا نحو: (رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها، وجاء وحده)؛ لأن (رب) و(كم): لا يجران المعارف؛ بل هما في تأويل (أخ له وفصيل له وفصيل لها)، وقيل: معرفتان للتسامح في التابع. وأما (وحده): فحال، وهو واجب التنكير.

**وهل الإضافة إلى الجمل تفيد التعريف؛** لأنها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها أو التخصيص؛ لأن الجمل نكرات؟

**استظهر الرُّوداني** الأول، ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة؛ لأنه باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن التأويل، وظاهر: أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة، كما هو مفاد التعليل، وإلا كانت للتخصيص. «الخضري» (٢/ ٤).

(٧) من (ع).

(٨) في (ك): «تعذل».

[٣٩٠] وذي الإضافةُ اسمُها لفظيَّةْ وتلك محضةٌ ومعنويَّةْ

[ش] [الإضافة غير المحضة]

هذا هو القِسْمُ الثاني مِن قِسْمَي[(١)] الإضافةِ، وهو غَيْرُ الْمَحْضَةِ، وضَبَطَها الْمُصَنِّفُ بما [إذا كانَ الْمُضافُ][(٢)] وَصْفًا يُشْبِهُ (يَفعَلُ) - أي: الفعْلَ المضارِعَ - وهو: كلُّ اسْمِ فاعِلٍ أو مَفعولٍ بمعنى الحالِ[(٣)] أو الاستقبالِ، أو صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ، (ولا تكونُ إلَّا بمعنى الحالِ)[(٤)].

فمِثالُ اسمِ الفاعِلِ: (هذا ضارِبُ زَيدٍ الآنَ أو غَدًا، وهذا راجِينا).

ومثالُ اسمِ الْمَفعولِ: (هذا مَضروبُ الأبِ[(٥)]، وهذا مُرَوَّعُ القلْبِ).

ومِثالُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ: (هذا حَسَنُ الوَجْهِ، وقليلُ الْحِيَلِ، وعَظيمُ الأمَلِ).

فإنْ كانَ الْمُضافُ غيرَ وَصْفٍ، أو وَصْفًا غيرَ عامِلٍ، فالإضافَةُ مَحْضَةٌ؛ كالْمَصْدَرِ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيْدٍ)، واسمِ الفاعِلِ بمعنى الماضِي، نحوُ: (هذا ضارِبُ زيدٍ أَمْسِ).

[وأشارَ بقَوْلِه: (فعَنْ تَنكيرِه لا يُعْذَلُ) إلى أنَّ][(٦)] هذا القِسْمَ مِن الإضافةِ - أَعْنِي: غيرَ الْمَحْضَةِ - لا يُفيدُ[(٧)] تَخصيصًا[(٨)] ولا تَعريفًا، ولذلك تَدْخُلُ (رُبَّ) عليه، وإنْ كانَ مُضافًا لِمَعْرِفَةٍ، نحوُ: (رُبَّ رَاجِينا)، وتُوصَفُ[(٩)] به النَّكِرَةُ، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة:

(١) في (ع): «أقسام».
(٢) العبارة في (ع): «كان المضاف فيه».
(٣) لأنه حينئذٍ يكون بمعنى المضارع؛ فيعمل في محل المفعول به، والفعل لا يتعرف، فكذا ما هو بمعناه. فإضافته لمعموله لا تفيد إلا التخفيف، بخلاف الماضي أو مطلق الزمن: فلا يقوى على العمل في محل المفعول به لبعده عن المضارع؛ فهو مضاف لغير معموله، فيتعرف به. «الخضري» (٢/ ٥).
(٤) ما بين القوسين ليس في (ك)، (ع).
(٥) في (ك): «الأن».
(٦) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٧) بعدها في (ع): «لنا».
(٨) لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف إليه.
(٩) في (ك): «يوصف».

٩٥]، وإنَّما يُفيدُ التخفيفَ، [وفَائدتُه[١] تَرجِعُ إلى اللفْظِ؛ فلذلك][٢] سُمِّيَتِ الإضافةُ فيه لَفظيَّةً.

وأمَّا **القِسْمُ الأوَّلُ**: فيُفيدُ تَخصيصًا أو تَعريفًا ـ كما تَقَدَّمَ؛ فلذلك[٣] سُمِّيَتِ الإضافةُ فيه مَعْنَوِيَّةً، وسُمِّيَتْ مَحْضَةً أَيْضًا؛ لأنها خالِصَةٌ مِن نِيَّةِ الانفصالِ، **بخلافِ غيرِ الْمَحْضَةِ**؛ فإنها على تَقديرِ الانفصالِ، [تَقولُ: (هذا][٤] ضارِبُ زيدٍ الآنَ)، على تَقديرِ: (هذا ضارِبٌ زَيْدًا)، ومَعناهما مُتَّحِدٌ، وإنما أُضيفَ طَلَبًا للخِفَّةِ[٥].

[ص] **[٣٩١] وَوَصْلُ (أَلْ) بذا المضافِ مُغْتَفَرْ** إنْ وُصِلَتْ بالثانِ، كـ(الْجَعْدِ الشَّعَرْ) ـ
**[٣٩٢] أو بالذي له أُضيفَ الثاني** كـ(زيدٌ الضاربُ رأسَ الْجَاني)

[حكم دخول (أل) على المضاف]

[ش] لا يَجوزُ دُخولُ (الألِفِ) و(اللامِ) على الْمُضافِ الذي إضافَتُه مَحْضَةٌ[٦]، فلا تَقولُ: (هذا الغُلامُ رجُلٍ)؛ [لأنَّ الإضافَةَ مُنافِيَةٌ[٧] للألِفَ واللامِ، فلا يُجمَعُ بينَهما][٨].

وأمَّا ما كانَتْ[٩] إضافتُه غيرَ مَحْضَةٍ، وهو المرادُ بقولِه: (**بذا الْمُضافِ**...)؛ أيْ: بهذا الْمُضافِ الذي تَقدَّمَ الكلامُ فيه قَبْلَ هذا البيتِ، فكانَ القِياسُ أَيْضًا: يَقتضِي أنْ لا تَدخُلَ (الألِفُ واللامُ) على الْمُضافِ

---

(١) في (ع): «ففائدته».
(٢) العبارة في (ك): «ففائدته ترجع إلى اللفظ ولذلك».
(٣) في (ك): «ولذلك».
(٤) ما بين المعكوفين في (ك): «كهذا»، وفي (ع): «فهذا».
(٥) في (ك): «للتخفيف».
(٦) لأن المقصود الأصلي من الإضافة التعريف.
(٧) في (ع): «معاقبة». قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد ـ عن هذه النسخة: «والمقصودُ لا يَتغَيَّرُ؛ فإنَّ معنى المعاقَبَةِ: أنَّ كلَّ واحِدَةٍ مِنْهُمَا تَعْقُبُ الأُخْرَى؛ أي: تَدْخُلُ الكَلِمَةُ عَقِبَها، فهما لا يَجْتَمِعانِ فِي الكَلِمَةِ، وسيَأتي يَقولُ: (لِمَا تَقَدَّمَ مِن أنَّهما مُتَعَاقِباتٌ)». انتهى.
(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٩) في (ك): «كان».

فيه[١]؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِن أنَّهما مُتعاقِبانِ، ولكنْ لَمَّا كانَتِ الإضافَةُ فيه على نِيَّةِ الانفصالِ - اغتُفِرَ ذلك، بشَرْطِ أنْ تَدْخُلَ (الألِفُ واللامُ) على الْمُضافِ إليه[٢]؛ كـ(الْجَعْدِ الشَّعَرِ)، و(الضارِبِ الرجُلِ)، أو: على ما أُضيفَ إليه الْمُضافُ إليه؛ كـ(زَيدٌ الضاربُ رَأْسَ الجانِي).

فإنْ لم تَدخُلِ (الألِفُ واللامُ) على الْمُضافِ إليه ولا على ما أُضيفَ إليه[٣] [الْمُضافُ إليه][٤]: امتَنَعَتِ المسألةُ[٥]، فلا تَقولُ: (هذا الضارِبُ رَجُلٍ)، [ولا: (هذا الضارِبُ زيدٍ)][٦]، [ولا: (هذا الضارِبُ رأسِ جَانٍ)[٧]][٨].

[مواضع دخول (أل) على المضاف]

هذا إذا كانَ الْمُضافُ غيرَ مُثَنًّى ولا مَجموعٍ جَمْعَ سَلَامَةٍ[٩] لِمُذَكَّرٍ، ويَدخُلُ في هذا: **الْمُفْرَدُ** كما مُثِّلَ، **وجَمْعُ التكسيرِ**، [نحوُ: (الضوارِبُ][١٠]، أو: (الضُّرَّابُ الرجُلِ)، أو: [غُلامِ الرجُلِ). **وجمْعُ**

---

(١) من (ك)، (ع).

(٢) **اعترض**: بأنه لا فائدة للإضافة حيئنذٍ لا تخفيفًا؛ لعدم التنوين فيه، ولا رفع قبح؛ لأن الوصف متعدَ، فلا قبح في نصبه المفعول به، فكان القياس منْع الإضافة كما منعت في: (الحسن وجه والحسن وجهه)؛ لعدم فائدتها.
**وأجيب**: بأن هذا الشرط بحسب الأصالة إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة المحلاة بـ(أل)، كـ(الحسن الوجه)؛ لأن رفع القبح فيها لا يكون إلا بذلك الشرط. فحمل عليها: (الضارب الرجل) - في جواز الجر لاشتراكهما في تعريف الجزأين؛ كما حملوها عليه في جواز النصب وإن كان قبيحًا فيها، **وأيضًا**: ليكون دخول (أل) على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشاكلة. «الخضري».

(٣) لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه (أل) أكثر من اسم واحد.

(٤) ليس في (ك)، (ع).

(٥) أي: مسألة الإضافة، ووجب النصب. وقد رسمت في النسختين (ك)، (ع): «المسئلة».

(٦) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٧) لانتفاء فائدة الإضافة.

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ع).

(٩) في (ك): «السلامة».

(١٠) في (ك): «كالضوارب». وكتب فوقها: «نحو».

**السلامةِ لِمُؤَنَّثٍ**، نحوُ: (الضارباتُ الرجُلِ) أو][1]: (غُلامِ الرجُلِ).

فإنْ كانَ الْمُضافُ مُثَنًّى أو مَجموعًا جَمْعَ سَلَامَةٍ لمذَكَّرٍ، كفَى وُجودُها في الْمُضافِ، ولم يُشْتَرَطْ وُجودُها في الْمُضافِ إليه، وهو[2] المرادُ بقَوْلِه:

[ص] **[٣٩٣] وكونُها في الوَصْفِ كافٍ إنْ وَقَعْ مُثَنًّى اوْ جَمْعًا[3] سبيلَهُ اتَّبَعْ**

[ش] أيْ: وُجودُ (الألِفِ واللام) في الوصْفِ[4] الْمُضافِ؛ إذا كانَ مُثَنًّى أو جَمْعًا اتَّبَعَ سَبيلَ [١٣٠/و] الْمُثَنَّى ـ أيْ: على حَدِّ الْمُثَنَّى، وهو جمْعُ الْمُذَكَّرِ السالِمِ ـ يُغْنِي[5] عن وُجودِها [[6]في الْمُضافِ إليه، فتَقولُ: (هَذانِ الضارِبَا زَيدٍ، وهَؤلاءِ الضارِبو[7] زَيدٍ)، وتُحْذَفُ النونُ[8] للإضافَةِ.

[ص] **[٣٩٤] ورُبَّمَا أَكْسَبَ ثانٍ أَوَّلَا تَأنيثًا انْ كانَ لِحَذْفٍ[9] مُوهَلَا**

[ش] يَكْتَسِبُ[10] الْمُضافُ المذكَّرُ مِن الْمُؤَنَّثِ المضافِ إليه التأنيثَ، [استفادة المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث]

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).
(٢) في (ك) «وهذا».
(٣) في (س) «أو دعا». وهو وهمٌ.
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (ك)، (ع) «مُغْنٍ». وضبطها في (ك) بالتنوين.
(٦) من هنا يبتدئ خرم في النسخة (ع)؛ ينتهي عند قوله فيما يأتي ـ في فصل (الإضافة إلى ياء المتكلم): «فتَقولُ فيه أيضًا: (جاءَ زَيْدِيَّ)؛ كما تَقولُ في حالَةِ النصْبِ والْجَرِّ، والأصْل».
(٧) (م) ومِن شَواهِدِ ذلك: قولُ عَنْتَرَةَ بنِ شَدَّادٍ العبسي فِي «مُعَلَّقَتِهِ» [«شرح المعلقات» (ص٢٥٩)]:

**وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ ولم تَدُرْ لِلحرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ**
**الشَّاتِمَيْ عِرضي ولَمْ أَشْتُمْهُمَا والنَاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُما دَمِي**

وقولُ الآخَرِ:

**إِنْ يَغْنَيَا عني الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنْ فإنني لسْتُ يَوْمًا عنْهُما بغني** (م)

(٨) ليس في (ك).
(٩) في (س) «بحذف».
(١٠) في (ح): «قد يكتسب». وفيها إيهام قلة الاستعمال، فالمثبت أقوى.

بشَرْطِ: أنْ يَكونَ الْمُضافُ صالِحًا للحذْفِ وإقامَةِ الْمُضافِ إليه مَقامَه، ويُفْهَمُ منه ذلك المعنَى، نحوُ: (قَطَعْتُ بعضَ أَصَابِعِه)، فصَحَّ تَأنيثُ (بعضٍ)؛ لإضافتِه إلى (أَصابعَ)، وهو مؤَنَّثٌ؛ لصِحَّةِ الاستغناءِ بـ(أصابعَ) عنه، فتقولُ: (قَطَعْتُ أَصَابِعَه)، ومنه قولُه[١]:

**٢٢٣ ـ مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ[٢] تَسَفَّهَتْ أَعَالِيها مَرُّ[٣] الرِّياحِ النَّوَاسِمِ[٤]**

فأنَّثَ[٥] الْـ(مَرَّ)؛ لإضافتِه إلى (الرياحِ)، وجَازَ ذلك: لصِحَّةِ الاستغناءِ عن الـ(مَرِّ) بـ(الرياحِ)، نحوُ: (تَسَفَّهَتِ الرياحُ).

وربما كانَ المضافُ مُؤَنَّثًا، فاكتَسَبَ التذكيرَ مِن المذَكَّرِ المضافِ إليه؛ (بالشرْطِ الذي تَقَدَّمَ)[٦]؛ كقولِه تعالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾ [الأعراف: ٥٦]، فـ﴿رَحْمَتَ﴾ مُؤَنَّثٌ، واكتسبَتِ التذكيرَ؛ بإضافَتِها[٧] إلى اللهِ تعالَى.

فإنْ لم يَصْلُحِ الْمُضافُ للحذْفِ والاستغناءِ بالْمُضافِ إليه عنه: لم يَجُزِ التأنيثُ، فلا تَقولُ: (خَرَجَتْ غُلامُ [هِنْدٍ)! إذ لا يُقالُ: (خَرَجَتْ هِنْدٌ)][٨]، ويُفْهَمُ منه خُروجُ الغُلامِ.

---

(١) هو ذو الرُّمة ـ في «ديوانه» (٢/ ٧٤٥).

(٢) في (س)، و«مقاييس اللغة» (٣/ ٧٩)، و«الإبانة» (٣/ ٢٢٩)، و«المعجم المفصّل» (٧/ ٢٣٢): «رياح». وهما روايتان.

(٣) في (س) «فأول»، وفي «الكتاب»، الموضع (١/ ٦٥)، «الوسيط في تراجم أدباء شنقيط» (ص٢٣٦): (من).

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(تَسَفَّهَتْ... مَرُّ الرياحِ)**؛ حَيْثُ أَنَّثَ الفِعْلَ بتاءِ التأنيثِ، معَ أنَّ فاعِلَه مُذَكَّرٌ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: مَرُّ ـ والذي جَلَبَ له ذلك إنما هو الْمُضافُ إِلَيْهِ، وَهوَ الرِّياحِ (م).

(٥) في (س) «فأتت فعل».

(٦) من (م).

(٧) في (ك): «إضافته».

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).

[ص][٣٩٥] ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا بهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وأَوِّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ

[حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى]

[ش] المضافُ يَتَخَصَّصُ بالْمُضافِ إليه أو يَتَعَرَّفُ به، فلا بُدَّ مِن كَوْنِه غيرَه؛ إذ لا يَتَخَصَّصُ الشيءُ أو يَتَعَرَّفُ بنَفْسِه، ولا[1] يُضافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحَدَ في المعنى؛ كالْمُتَرَادِفَيْنِ، وكالموصوفِ وصِفَتِه، فلا يُقالُ: (قَمْحُ بُرٍّ)، ولا: (رجُلُ قائِمٍ). وما ورَدَ مُوهِمًا لذلك مُؤَوَّلٌ؛ كقولِهم: (سعيدُ كُرْزٍ)، فظاهِرُ هذا: أنه مِن إضافةِ الشيءِ إلى نفسِه؛ لأنَّ الْمُرادَ بـ(سَعيدٍ)[2] و(كُرْزٍ) فيه[3] واحِدٌ، فيُؤَوَّلُ الأَوَّلُ: بالْمُسَمَّى[4]، والثاني: بالاسمِ، فكأنه قالَ: جاءَني مُسَمَّى[5] كُرْزٍ؛ أيْ: مُسَمَّى هذا الاسمِ، وعلى ذلك يُؤَوَّلُ ما أَشْبَهَ هذا مِن إضافةِ الْمُتَرَادِفَيْنِ؛ كـ(يومِ الخميسِ)، **وأمَّا ما ظاهِرُه إضافةُ الموصوفِ إلى صِفَتِه**: فمُؤَوَّلٌ[6] على حذْفِ المضافِ إليه الموصوفِ بتِلك الصفَةِ؛ كقولِهم: (حَبَّةُ الْحَمْقاءِ)[7]، و(صَلاةُ الأُولَى)، والأصْلُ: حَبَّةُ البَقْلَةِ الْحَمقاءِ، وصَلاةُ الساعةِ الأُولَى، فـ(الْحَمقاءُ)[8]: صِفَةٌ للبَقْلَةِ لا للحبَّةِ، والأُولَى صِفَةٌ للساعةِ لا للصلاةِ، ثم حُذِفَ الْمُضافُ (إليه، وهو)[9] البَقْلَةُ والساعةُ ـ وأُقِيمَتْ صِفَتُه مَقَامَهُ [١٣٠/ظ]، فصارَ (حَبَّةُ الْحَمقاءِ)، و(صَلاةُ الأُولَى)، فلم يُضَفِ الموصوفُ إلى صِفَتِه؛ بل إلى صِفَةِ غيرِه. والله تعالى أعلم.

---

(١) في (ك): «فلا».
(٢) في (ك): «سعيد».
(٣) من (م).
(٤) أي: إذا كان الحكم مناسبًا للمسمَّى، فإن ناسب الاسم كـ(كتبت سعيد كرز)، عكس التأويل؛ أي: كتبت اسم هذا المسمى. «خضري» (٢/٦).
(٥) رسمت في (ك): «مسمّا». في الموضعين.
(٦) في (س) «فأول».
(٧) في (ك): «القمحا». ثم ضرب عليها، وكتبها في الحاشية كالمثبت.
(٨) في (ك): فالقمحاء!. في الموضعين.
(٩) في (ك): «وهى». والتذكير والتأنيث جائزان هنا.

[ص] **[٣٩٦] وبعضُ الاسماءِ[١] يُضافُ أَبَدَا** وبعضُ ذا قد يَأتِ لَفْظًا مُفْرَدَا[٢]

[أقسام الاسم من حيث الإضافة]

[ش] مِن الأسماءِ ما يَلْزَمُ الإضافةَ، وهو قِسمان: **أحَدُهما** [١٣١/و]: ما يَلْزَمُ الإضافةَ لفظًا ومعنًى[٣]، فلا يُستعمَلُ مُفْرَدًا؛ أيْ: بلا إضافةٍ، وهو الْمُرادُ بشَطْرِ البيتِ، وذلك نحوُ: (عندَ[٤]، ولَدَى، وسِوَى، وقُصَارَى الشيءِ، وحُمَادَاه، بمعنى غَايَتِه). **والثاني**: ما يَلْزَمُ الإضافةَ معنًى دونَ لفْظٍ [(نحوُ: كلٍّ وبعضٍ وأيٍّ)[٥]، ويَجوزُ][٦] أنْ يُسْتَعْمَلَ مُفْرَدًا؛ أيْ: بلا إضافةٍ، وهو المرادُ بقولِه: (**وبعضُ ذا**)؛ أيْ: وبعضُ ما لَزِمَ الإضافةَ معنًى[٧]؛ قد يُستعمَلُ مُفْرَدًا لفْظًا، وسيَأتِي كلٌّ مِن

---

(١) قال الخضري (٧/٢): «يشعر بأن الأصل، والغالب في الأسماء صلاحيتها للإضافة وعدمها. وقوله: (**وبعض ذا**....) إلخ، يشعر بأن الأصل في ملازمة الإضافة أن لا يقطع عنها. واعلم أن أقسام الاسم بالنسبة للإضافة وعدمها عشرة: ما تجوز إضافته وهو الغالب، وما تمتنع: كالمضمرات والإشارات وغير أي من الموصولات، وأسماء الشرط والاستفهام وما تجب إضافته للجملة: فإما لخصوص الفعلية؛ وهو (إذا) و(لما) الحينية؛ عند من جعلها اسمًا، أو لمطلق الجملة، ولا يقطع عنها لفظًا وهو (حيث)، أو يقطع وهو (إذ) وما تجب إضافته للمفرد مطلقًا. فأما لفظًا أو نية وهو (غير ومع والجهات) ونحوها: ككل إذا لم يقع توكيدًا ولا نعتًا أو لفظًا فقط كـ(كلا وكلتا)، وعند وما عطف عليه في الشرح أو للمفرد الظاهر، وهو: (أولو وأولات وذوو وذات) وفروعهما: كـ(ذوا، وذواتا) وكل المنعوت بها فيما يظهر؛ كـ(زيد الرجل كل الرجل)، أو للضمير مطلقًا كـ(وحدك، وكل) في التوكيد، أو: لخصوص ضمير المخاطب كـ(لبيك) وأخواته».

(٢) زاد في (س):

**وبعض ما يضاف حتمًا امتنع** إيلاؤه اسمًا ظاهرًا حيث وقع

وسيسقطها في موضعها القادم من المتن.

(٣) رسمت في (ك): «معنا».

(٤) في (ك): «عندى». وضرب على الياء.

(٥) ما بين القوسين من (ك) (م).

(٦) مكان ما بين المعكوفين في (ك): «فيجوز».

(٧) ليس في (ك).

القِسمينِ - (إن شاء الله تعالى)[١].

[ص] **[٣٩٧] وبعضُ ما يُضافُ حَتْمًا امْتَنَعْ   إيلاؤُهُ اسْمًا ظاهرًا حيثُ وَقَعْ[٢]**

**[٣٩٨] كـ(وَحْدَ، لَبَّيْ، ودَوَالَيْ، سَعْدَيْ)   وشَذَّ إيلاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)**

[ش] مِن اللازِمِ للإضافَةِ لفْظًا[٣]: ما لا يُضافُ إلَّا إلى الْمُضْمَرِ، وهو المرادُ هنا، نحوُ: (وَحْدَكَ)؛ أيْ: منْفَرِدًا، (ولَبَّيْكَ)؛ أيْ: إقامةً على إجابَتِكَ بعْدَ إقامَةٍ، و(دَوَالَيْكَ)[٤]؛ أيْ: إدَالَةً بعْدَ إدالَةٍ، و(سَعْدَيْكَ)؛ أيْ: إسعادًا[٥] بعدَ إسعادٍ، وشَذَّ إضافةُ (لَبَّى)[٦] إلى ضَميرِ الغَيْبَةِ، ومنه قولُه[٧]: [ما يضاف للضمير]

**٢٢٤ - إنَّكَ لو دَعَوْتَنِي ودُونِي   زَوْرَاءُ ذاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ[٨]**

**لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي[٩].**

وشَذَّ إِضافَةُ (لَبَّيْ) إلى الظاهِرِ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ[١٠]:

---

(١) من (ح).
(٢) سقط من (س).
(٣) من (م).
(٤) كتبها وما بعدها بالذال المعجمة في (ك).
(٥) في (ك): «إسعاد». في الموضعين.
(٦) ضبطها في (ك)؛ بتشديد الباء الموحدة، وإسكان الياء.
(٧) قال العيني (٣/ ١٣٠٧): «لم أقف على اسم قائله».
(٨) رسمها في (ك): «بيونى». وضرب على الياء الأخيرة.
(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لَبَّيْهِ)**؛ حَيْثُ أضاف **(لَبَّيْ)** إِلَى ضَميرِ الغائِبِ، وذاكَ شاذٌّ، وقد أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ (١/ ١٧٦) البيتَ التالي لهذا البيتِ (رَقْم ٢٢٥)؛ للاستدلالِ بِهِ عَلَى أنَّ **(لَبَّيْكَ)** مُثَنًّى، وليسَ اسمًا مُفْرَدًا بِمَنْزِلَةِ **(لَدَى)** و**(الفَتَى)**، **ووجْهُ الاستدلالِ**: أنَّ الشاعِرَ أَثْبَتَ **(الياءَ)** معَ الإضافةِ للظاهِرِ كَمَا تُثْبِتُها فِي إضافَةِ الْمُثَنَّى، نحوُ: (غلامي زَيدٍ)، و(كتابي بكْرٍ)، ولو كَانَ مُفْرَدًا لقالَ: (لَبَّى يدي) بالألِفِ، كَمَا تَقولُ: (لَدَى زَيْدٍ)، و(فَتَى العرَبِ)، وسيُوَضِّحُه الشارِحُ أتمَّ التوضيحِ (م).
(١٠) «الكتاب» (١/ ٣٥٢).

٢٢٥ ـ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى[١] فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[٢]

كذا ذَكَرَ المصنِّفُ، ويُفهَمُ مِن كَلامِ سِيبَوَيْهِ: أنَّ ذلك غيرُ شاذٍّ [في (لَبَّيْ) و(سَعْدَيْ)][٣].

**ومَذهَبُ سِيبَوَيْهِ**[٤]: أنَّ (لَبَّيْكَ) وما ذُكِرَ بعْدَه مُثَنًّى، وأنَّه مَنصوبٌ على الْمَصدَرِيَّةِ[٥] بفِعْلٍ مَحذوفٍ، وأنَّ تَثْنِيَتَه المقصودُ بها التكثيرُ، فهو [١٣١/ظ] على هذا [مُلْحَقٌ بالْمُثَنَّى][٦]؛ كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]؛ أيْ: كَرَّاتٍ[٧]، فـ﴿كَرَّتَيْنِ﴾: ليسَ المرادُ به مَرَّتَيْنِ فقَطْ؛ لقَولِه[٨] تعالَى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ۝٤﴾

---

(١) ليس في (ك).

(٢) (م) هَذَا البيتُ مِن شَوَاهِدِ سِيبَوَيْهِ التى لا يُعْلَمُ قائِلُها.
الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ)**؛ حَيْثُ أضاف **(لَبَّيْ)** إِلَى اسم ظاهِرٍ، وَهوَ قولُه: **(يَدَيْ)** شُذوذًا، وفيه دَليلٌ عَلَى أنَّ **(لَبَّيْكَ)** مُثَنًّى ـ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، وليسَ مُفرَدًا مَقصورًا: كالفتَى، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ: يُونُسُ بنُ حَبيبٍ، وقد بَيَّنَّا ذلك فِي شرْحِ الشاهِدِ السابِقِ، وبيَّنَه الشارِحُ (م).

(٣) العبارة في (ك): «لا في لبي، ولا في سعدي».

(٤) في الكتاب (١/ ٢٥٣).

(٥) أي: المفعولية المطلقة وقد علمت أنها مصادر محذوفة الزوائد، لا أسماء مصادر. وقوله: (بفعل محذوف)؛ أي: من ألفاظها إلا **(لبيك، وهذاذيك)**؛ بذالين معجمتين؛ فمن معناهما فيقدر في **(سعديك)** **(أسعد)**؛ أي: أعاون، وفي **(دوليك)**: **(أداول)**، وفي (حنانيك): (أتحنن أو أحن)، وفي (هذاذيك): (أسرع)؛ لأن معناه الإسراع، وفي (لبيك): (أقيم)؛ لأنه لا فعل لهما من لفظهما؛ كذا قيل. وفيه: أن **(لبيك)** مأخوذ من (ألب بالمكان): (إذا أقام به)، أو (من لب) بمعناه؛ فله فعل من لفظه، ولا ضرر في كونه محذوف الزوائد على الأول؛ لأنه مثل (سعديك) و(دواليك) في ذلك. نعم؛ ذكر جماعةٌ: أن معنى (لبيك إجابة بعد إجابة)، وعليه: فهو منصوب بفعل من معناه، أي: أجيب؛ لأن (لب، وألب)، ليسا بمعنى (أجيب). «صبان» (٢/ ٢٢١).

(٦) ليس في (ص)، (ح). والعبارة في (س): «منصوبٌ نصبَ المثنى».

(٧) في (ك): «كرتين».

(٨) في (ك): «كقوله».

[الملك: ٤]؛ أيْ: مُزْدَجَرًا وهو كَليلٌ[١]، ولا يَنقَلِبُ البصَرُ مُزْدَجَرًا كَلِيلًا مِن ﴿كَرَّتَيۡنِ﴾ فقَطْ، فتَعَيَّنَ: أنْ يَكونَ المرادُ بـ﴿كَرَّتَيۡنِ﴾ التكثيرَ، لا اثنينِ[٢] فقَطْ، وكذلك (لَبَّيْكَ): معناه: إقامةً بعدَ إقامةٍ[٣]، كما تَقَدَّمَ، فليسَ المرادُ: الاثنينِ فقَطْ، وكذا باقي أَخَوَاتِه؛ على ما تَقَدَّمَ في تَفسيرِها.

ومَذهَبُ يُونُسَ[٤]: أنَّه ليسَ بمثَنًّى، وأنَّ أَصْلَه (لَبَّى)[٥]، وأنَّه: مَقصورٌ قُلِبَتْ أَلِفُه ياءً معَ الْمُضْمَرِ؛ كما قُلِبَتْ أَلِفُ (لَدَى)، و(عَلَى) مع [الضميرِ في][٦] (لَدَيْهِ) و(عَلَيْهِ).

ورَدَّ عليه سِيبَوَيْهِ[٧]: بأنَّه لو كانَ الأمْرُ ـ كما ذَكَرَ ـ لم تَنْقَلِبْ أَلِفُه معَ الظاهرِ ياءً، كما لا تَنْقَلِبُ أَلِفُ (لَدَى) و(عَلَى)، فكما تقولُ: (على زَيدٍ) و(لَدَى زَيدٍ) ـ كذلك كانَ[٨] يَنْبَغِي أنْ يُقالَ: (لَبَّى زَيدٍ)، لكنَّهم لَمَّا أَضَافُوهُ إلى الظاهِرِ ـ قَلَبُوا الألِفَ ياءً فقَالُوا:

**فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ** . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

فدَلَّ ذلك على أنَّه مُثَنًّى، وليسَ بِمَقصورٍ ـ كما زَعَمَ يُونُسُ.

[ص] **[٣٩٩] وأَلْـزَمُـوا إضـافـةً إلـى الْـجُـمَـلْ** (حيثُ، وإذْ)، وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ ـ

**[٤٠٠] إفرادُ (إذْ)، وما كـ(إذْ) معنًى كـ(إذْ)** أَضِفْ جَوَازًا، نحوُ (حِينَ جَا نُبِذْ)

[ش] مِنَ الْمُلَازِمِ[٩] للإضافَةِ ما لا يُضافُ إلَّا إلى الْجُملةِ، وهو: [مـا يـضـاف للجملة]

---

(١) ينظر: «الدر المصون» للسمين (٦/ ١١٤)، (١٠/ ٣٧٩).

(٢) في (ك): «الاثنين».

(٣) قاله الخليل ـ كما في «غريب الحديث» لابن سلّام (٢/ ٢٩٠).

(٤) «الكتاب» (١/ ٣٥١).

(٥) رسمت في (ك): «لبا».

(٦) العبارة في (ك): «المضمر فقيل»، وفي (س): «فقيل».

(٧) «الكتاب» (١/ ٢٥٤).

(٨) ليس في (ك)؛ لكنه كتبها بين السطرين.

(٩) في (ك): «اللازم».

(حيثُ، وإذْ، وإذا)، فأمَّا (حيثُ): فتُضافُ إلى الْجُملةِ الإسميَّةِ[١]، نحوُ: (اجلِسْ حيثُ زَيْدٌ جالِسٌ)[٢]، وإلى [١٣٢/و] الْجُملةِ الفِعليَّةِ نحوُ: (اجْلِسْ حيثُ جَلَسَ زَيْدٌ)، أو: (حيثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ)، وشَذَّ إضافتُها إلى مُفْرَدٍ؛ كقولِه[٣]:

**٢٢٦ ـ أَمَا تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا  نَجْمًا يُضِيءُ[٤] كالشِّهابِ لَامِعَا[٥]**

---

(١) في (ك): «الفعلية»، وضرب عليها، وكتب فوقها كالمثبت. قال خالد الأزهري في «التصريح» [«شرحه» (١/ ٤٥٠)]: «شرط الاسمية بعد (حيث): أن لا يكون خبرها فعلًا، وبعد (إذ): أن لا يكون خبرها فعلًا ماضيًا؛ نصَّ على ذلك سيبويه [«الكتاب» (١/ ١٠٧)]. اهـ. قال الخضري: ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز، لما في «المغني» (ص١٧٧): أن نصب (زيد) في: (جلست حيث زيدًا) ـ أراه أرجح من رفعه على الابتداء؛ لأن إضافة (حيث) إلى الفعلية أكثر».

(٢) (م) وإذا أُضِيفَتْ (**حَيثُ**) إِلَى جُملةٍ اسْمِيَّةٍ؛ فالأَحْسَنُ: ألا يَكُونَ الخَبَرُ فيها فِعْلًا، نحوُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ حبَسْتُه)، أو: (جَلَسْتُ حَيْثُ زيدٌ نَهَيْتُه)، فإذا أَرَدْتَ أنْ يَكُونَ هذانِ الْمِثالانِ ـ غيرَ قَبِيحَيْنِ فانْصِبْ الِاسْمَ؛ لِتَكونَ حَيْثُ مُضافَةً إِلَى جُملةٍ فِعليَّةٍ (م).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٠٨): «هذا الشطر أنشده ابن الأعرابي، ولم ينشد تمامه، ولا عزاه إلى قائله، **وقد قيل**: إن قائله مجهول». اهـ. قلت: وكذا أنشده الفراء ـ كما في «التهذيب» للأزهري (٥/ ١٣٦)، والكسائي ـ كما في «شرح الأبيات» للفارسي (ص١٨٠).

(٤) عند ابن الناظم (ص٢٧٩): «مضيئًا».

(٥) الشطر الأخير من (ك)، (م). قال الشيخ محيي الدين: الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**حيثُ سُهَيْلٍ**)؛ فإنه أَضافَ (**حَيْثُ**) إِلَى اسمِ مفْرَدٍ، وَذَلِكَ شاذٌّ عندَ جَمْهَرَةِ النُّحاةِ، وإنما تُضافُ عندَهم إِلَى الجُمْلَةِ، وقد أَجازَ الكِسَائِيُّ إضافةَ (**حَيْثُ**) إِلَى المفرَدِ، واستَدَلَّ بهذا البيتِ ونحوِه، واعلَمْ أَنَّهُ يُرْوَى هكذا:

**أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طالِعٌ**

برَفْعِ (**سُهَيْلٌ**) عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، ورفْعِ (**طالِعٌ**) عَلَى أَنَّهُ خَبَرُه، و(**حيثُ**): مُضافَةٌ إِلَى الجُمْلَةِ، فلا شاهِدَ فيه حِينَئِذٍ، ولكِنْ يَبقَى أَنَّ القوافي مَنصوبةٌ ـ كَمَا تَرَى فِي البيتِ التالي له (م).

وأمَّا (إذْ) فتُضافُ أَيْضًا إلى الْجُملةِ الاسميَّةِ[١]، نحوُ: (جِئْتُكَ إذ زَيدٌ قائمٌ)، وإلى الْجُملَةِ الفِعليَّةِ، نحوُ[٢]: (جِئتُكَ إذ [قامَ زَيدٌ][٣])، ويَجوزُ حذْفُ الْجُملةِ الْمُضافِ إليها، ويُؤتَى التنوينُ[٤]؛ عِوَضًا عنها؛ كقولِه تعالَى[٥]: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤]، وهذا معنى قولِه: **(وإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إِفرادُ إِذْ)**؛ أيْ: وإنْ يُنَوَّنْ (إذْ) يُحْتَمَلُ إفرادُها؛ أيْ: عدَمُ إضافَتِها لفْظًا؛ لوُقوعِ التنوينِ؛ عِوَضًا عن الْجُملةِ المضافِ إليها.

[اختصاص (إذا) بالجملة الفعلية]

**وأمَّا (إذا) فلا تُضافُ إلَّا إلى جُملةٍ فِعْلِيَّةٍ، نحوُ**[٦]: **(آتِيكَ**[٧] **إذا قامَ زَيْدٌ)، ولا يَجوزُ** إضافتُها إلى جُملةٍ اسميَّةٍ، فلا تَقولُ: (آتِيكَ إذا زَيدٌ قائمٌ)، خِلَافًا لقَوْمٍ، وسيَذْكُرُها المصنِّفُ.

وأَشارَ بقولِهِ: **(وما كـ(إِذْ) معنًى كـ(إِذْ))** إلى أنَّ ما كانَ مِثْلَ (إذ)؛ في كونِه ظَرْفًا مَاضِيًا غيرَ مَحدودٍ، يَجُوزُ إضافتُه إلى ما تُضافُ[٨] إليه (إذْ) مِن الْجُملةِ، [وهي الْجُمَلُ][٩] الاسميَّةُ والفِعليَّةُ، وذلك نحوُ: (حينَ ووَقْتَ وزَمانَ ويَومَ)، فتقولُ: (جِئْتُكَ حِينَ جاءَ زَيدٌ، ووَقْتَ جاءَ عَمْرٌو، وزَمانَ قَدِمَ بكْرٌ، ويومَ خَرَجَ خالِدٌ)، وكذلك تَقولُ: (جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قائمٌ)، كذلك الباقي.

وإنَّما قالَ الْمُصنِّفُ[١٠]: **(أَضِفْ جَوَازًا)**؛ ليُعْلَمَ[١١] أنَّ هذا النَّوْعَ ـ

---

(١) (م) ويَحْسُنُ أنْ تَكونَ الجُمْلَةُ الاسميَّةُ التي تُضافُ إليها **(إذ)** غيرَ مَاضَويَّةِ العَجُزِ، بأنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمًا؛ كمِثالِ الشارحِ، أو فِعْلًا مُضارِعًا، نحوُ: (جِئتُ إذْ زَيْدٌ يَقرَأُ) (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) في (ك): «زيد قائم». ووضع عليها علامة الإبدال، وضرب على الهمزة.

(٤) في (ك): «بالتنوين».

(٥) اختصرها في (ك)؛ فكتبها: «تع». وهو اختصار غير مرضي.

(٦) في (س)، (ح) «فتقول».

(٧) في (ك): «أتيتك!».

(٨) في (ك): «يضاف».

(٩) العبارة في (ك): «وهو الجملة».

(١٠) ليس في (ك).

(١١) في (ك): «لتعلم».

أَعْنِي[١]: ما كانَ مِثْلَ (إذْ) في المعنى ـ يُضافُ إلى ما [١٣٢/ظ] يُضافُ إليه (إذْ) ـ وهو الْجُملةُ ـ جَوَازًا لا وُجوبًا، فإنْ كانَ الظرْفُ غيرَ ماضٍ أو مَحدودًا: لم يَجْرِ[٢] مَجْرَى (إذا)[٣]؛ بل يُعامَلُ غيرُ الماضي، وهو المستقْبَلُ، مُعامَلَةَ (إذا)، فلا يُضافُ إلى الْجُملةِ الاسميَّةِ؛ بل إلى الفِعليَّةِ، فتَقولُ: (أَجيئُكَ حينَ يَجِيءُ زَيدٌ)، ولا يُضافُ المحدودُ إلى جُملةٍ، وذلك نحوُ: (شَهْرٍ وحَوْلٍ)؛ بل لا يُضافُ إلَّا إلى مُفرَدٍ، نحوُ: (شَهْرِ كذا، وحَوْلِ كذا).

[ص] [٤٠١] وابْنِ أوَ اعْرِبْ ما كـ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا واخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
[٤٠٢] وقبلَ فعلٍ مُعْرَبٍ أو مُبْتَدَا أَعْرِبْ، ومَن بَنَى فلن يُفَنَّدَا

[إعراب ما يضاف إلى الجملة جوازًا]

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الأسماءَ الْمُضافَةَ إلى الْجُملةِ على قِسمينِ: **أحَدُهما**: ما يُضافُ إلى الْجُملةِ لُزومًا. **والثاني**: ما يُضافُ إليها جَوازًا.

وأَشارَ في هَذينِ البَيتيْنِ: إلى أنَّ[٤] ما يُضافُ إلى الْجُملةِ جوازًا يَجُوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ، سواءٌ أُضيفَ إلى جُملةٍ فِعليَّةٍ صُدِّرَتْ بماضٍ، أو: جُملةٍ فِعليَّةٍ صُدِّرَتْ بِمُضارِعٍ، أو: جُملةٍ اسْمِيَّةٍ، نحوُ: (هذا يومُ[٥] جاءَ زيدٌ، ويومُ [يَقومُ عَمْرٌو، أو يَوْمُ بكرٌ قائِمٌ][٦]).

وهذا مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، وتَبِعَهم: الفَارِسِيُّ[٧] والمصَنِّفُ[٨]. لكنَّ المختارَ فيما أُضيفَ إلى جُملةٍ فِعلِيَّةٍ؛ صُدِّرَتْ بماضٍ البناءُ، وقد رُوِيَ بالبِناءِ والإعرابِ قولُه[٩]:

---

(١) في (ح)، (م): «أي». (٢) ضبطها في (ك): بضم الياء.
(٣) في (ك): «إذ». ووضع على الذال المعجمة سكونًا.
(٤) ليس في (ك). (٥) ضبطها بالفتح في (ك).
(٦) العبارة في (س)، (ك): «يقدم بكر، ويوم عمرو قائم».
(٧) «الشيرازيات» (ص١٣٨).
(٨) هنا، وأيضًا ـ في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٥٥).
(٩) هو: النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيّ في «ديوانه» (ص٥٣).

**٢٢٧ ـ على حِينِ(١) عاتَبْتُ الْمَشِيبَ على الصِّبَا(٢) [وقُلْتُ(٣) أَلَمَّا تَصْحُ، والشيبُ وازِعُ](٤)**

بفَتْحِ نُونِ (حِينَ) على البِناءِ، وكَسْرِها على الإعرابِ.

وما وَقَعَ قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ، أو قَبْلَ مُبتَدَأٍ: فالْمُختارُ فيه الإعرابُ، ويَجوزُ البِناءُ. وهذا معنَى قولِه [١٣٣/و]: **(ومَن بَنَى فلَنْ يُفَنَّدَا)**؛ أيْ: فلَنْ يُغَلَّطَ(٥)، وقد قُرِئَ في السَّبْعَةِ(٦): ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]؛ بالرفْعِ على الإعرابِ، وبالفتْحِ على البِناءِ، هذا ما اخْتَارَه الْمُصنِّفُ.

ومَذْهَبُ البَصرِيِّينَ(٧): أنَّه لا يَجوزُ فيما أُضيفَ إلى جُملةٍ فِعليَّةٍ؛

---

(١) ضبطها بالفتح: في (ك). وهما وجهان سيأتي تخريجهما.

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(على حِينِ)**؛ فإنَّه يُرْوَى بوَجْهَيْنِ: بِجَرِّ **(حِينِ)** وفَتْحِه، فدَلَّ ذلك عَلَى أنَّ كلِمَةِ **(حِينِ)** إذا أُضِيفَتْ إِلَى مبني ـ كَمَا هنا ـ جازَ فيها البِناءُ؛ لأنَّ الأسماءَ الْمُبْهَمَةَ التي تَجِبُ إضافتُها إِلَى الجُمْلَةِ إذا أُضِيفَتْ إِلَى مبني فقَدْ تكتَسِبُ البِناءَ منه، كَمَا أنَّ الْمُضافَ قد يَكتسِبُ التذكيرَ، أو: التأنيثَ مِن الْمُضافِ إِلَيْهِ، ويَجوزُ فيها الإعرابُ عَلَى الأَصْلِ (م).

(٣) في «شرح السيرافي» (١/ ١٢٣)، و«شرح الرماني» (ص٤٩٥)، و«شرح المعلقات» (ص٤٠): «فقلت».

(٤) الشطر الأخير من (ك)، (م).

(٥) كذا ضبطها ـ بتشديد اللام ـ في (ك).

(٦) قرأ نافع وحده: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ﴾ نصبًا. وقرأ الباقون: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ رفعًا. كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص٢٥٠).

(٧) **عللوه**: بأن سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة؛ فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب.

**وأجابوا عن الآية**: بأن اسم الإشارة عائد للمذكور قبله، و﴿يَوْمِ﴾: ظرف متعلق بمحذوف خبره، وفيه: أنه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع، والأصل عدمها. **وأيضًا**: فالمشاكلة إنما تطلب بين المضاف والمضاف إليه وهو الجملة بتمامها، وهي مبنية مطلقًا لا الفعل وحده، **إلا أن يقال**: الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته، وإن كانت الإضافة إلى مجموع الجملة، **وعلله المصنف**: بأن سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط في =

صُدِّرَتْ بِمُضارِعٍ أو إلى جُملةٍ اسْمِيَّةٍ إلَّا الإعرابُ، ولا يَجوزُ البِناءُ إلَّا فيما أُضيفَ إلى جُملةٍ فِعليَّةٍ؛ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ، هذا حُكْمُ ما يُضافُ إلى الْجُمْلَةِ جوازًا. وأَمَّا ما يُضافُ إِلَيْهَا وُجوبًا: فلازِمٌ للبِناءِ؛ لِشَبَهِه بالحرْفِ في الافتقارِ إلى الْجُملةِ، كـ(حيثُ) و(إذْ) و(إذَا). (والله تعالى أعلم بالصواب)[1].

[إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية]

[ص] **[٤٠٣] وأَلْزَمُوا (إِذَا) إضافةً إلى جُمَلِ** الأفعالِ، كـ(هُنْ إذَا اعْتَلَى)

[ش] أَشارَ في هذا البيتِ إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه؛ مِن أنَّ (إذا) تَلْزَمُ الإضافةَ إلى الْجُملةِ الفِعليَّةِ، ولا تُضافُ إلى الْجُملةِ الاسميَّةِ، خِلافًا للأخفَشِ[2] والكُوفِيِّينَ، فلا تَقولُ: (أَجِيئُكَ إذا زَيْدٌ قائمٌ)، وأمَّا (أَجيئُكَ إذا[3] زَيدٌ قامَ): فـ(زَيدٌ): مَرفوعٌ بفعْلٍ محذوفٍ[4]، وليسَ مَرفوعًا على الابتداءِ، هذا مَذهَبُ سِيبَوَيْه[5].

وخالَفَه الأخفَشُ: فجَوَّزَ كَونَه مُبتدأً، خَبَرُه الفعْلُ الذي بَعْدَه.

وزَعَمَ السِّيرَافِيُّ[6]: أنَّه لا خِلَافَ بينَ سِيبَوَيْهِ والأخفَشِ في جَوَازِ وُقوعِ الْمُبتَدَأِ بعدَ (إذَا)، وإنَّما الْخِلَافُ بينَهما في خَبَرِه، فسِيبَوَيْهِ: يُوجِبُ أنْ يَكونَ فِعْلًا، والأَخْفَشُ: يُجَوِّزُ أنْ يَكونَ [١٣٣/ظ] اسْمًا، فيَجُوزُ في (أَجيئُكَ إذَا زَيدٌ قامَ): جَعْلُ (زيدٌ): مُبتَدَأً عندَ سِيبَوَيْهِ والأخفْشِ، ويَجُوزُ (أَجيئُكَ إذا زَيدٌ قائمٌ)؛ عندَ الأَخْفَشِ فقَطْ[7].

---

= جعل الجملة بعده مفتقرة إليه وإلى غيره، بعد أن كانت كلامًا تامًّا وذلك عامٌّ في كل جملة. «الخضري» (٢/ ١٠). وينظر: «التذييل» (٨/ ٧٩).

(١) من (ح).

(٢) ينظر: شرح السيرافي (١/ ٤٤).

(٣) نونها في (ك)!

(٤) يفسره المذكور.

(٥) «الكتاب» (١/ ٢٥٥).

(٦) في «شرح الكتاب» (٣/ ٨٩).

(٧) (م) قد يُسْتَدَلُّ للأَخْفَشِ بقَولِ الشاعِرِ [الفرزدق]:

**إذا باهِليّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لهُ ولَدٌ منها فذاكَ الْمُذَرَّعُ**

وأَنصارُ سِيبَوَيْهِ: يُخَرِّجونَ هَذَا البيتَ عَلَى أنَّ (كانَ) مُضمَرَةٌ بعْدَ (إذا)، وكأنَّه قدْ =

[ص][٤٠٤] لِمُفْهِمِ اثنينِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ[١] أُضيفَ (كِلْتَا، وكِلَا) [ما يضاف إليه (كلا وكلتا)]

[ش] مِن الأسماءِ الْمُلازِمَةِ للإضافةِ لفْظًا ومعنًى: (كِلْتَا وكِلَا)، ولا يُضافانِ إلَّا إلى مَعرِفَةٍ مُثَنًّى؛ لفْظًا ومَعنًى[٢]، نحوُ: (جاءَني كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وكِلْتَا الْمَرأتيْنِ)، أو مَعنًى دُونَ لفْظٍ، نحوُ: (جاءَني كِلاهما وكِلتاهما)، ومنه قولُه[٣]:

٢٢٨ - إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ[٤] مَدًى وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ[٥]

وهذا هو المرادُ بقَولِه: (لِمُفْهِم اثنينِ مُعَرَّفٍ)، واحترَزَ بقولِه: (بلا تَفَرُّقٍ) مِن مُعَرَّفٍ أَفْهَمَ الاثنينِ بتَفَرُّقٍ[٦]؛ فإنه لا يُضافُ إليه (كِلَا وكِلْتَا)، فلا تَقولُ: (كِلَا زَيْدٍ وعمرٍو جَاءَ)، وقد جاءَ شَاذًّا؛ كقولِه[٧]:

٢٢٩ - كِلَا أَخِي وخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا في النَّائباتِ وإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ[٨]

[ص][٤٠٥] ولا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ (أيًّا)، وإنْ كَرَّرْتَها فأَضِفِ [حكم إضافة (أيّ)]

---

= قالَ: إذا كَانَ باهِلِيٌّ، فتَكونُ (إذا) مُضافَةً إِلَى جُملَةٍ فِعليَّةٍ، وَهوَ تَكَلُّفٌ (م).

(١) بأن تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين؛ لأنهما موضوعان لتأكيد المثنى؛ فالشروط ثلاثة: التعريف، وإفهام اثنين، وعدم التفرق. «الخضري» (٢/ ١٠).

(٢) ليس في (ك).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٣٤): «قائله: هو عبد الله بن الزبعري».

(٤) في «مفتاح العلوم» (ص١٣٢): «والشر».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وكِلَا ذلك)**؛ حَيْثُ أَضافَ **(كِلَا)** إِلَى مفرَدٍ لفْظًا، وَهوَ **(ذلك)**؛ لأنه مُثَنًّى فِي المعنَى؛ لِعَوْدِه عَلَى اثنينِ، وهما الْخَيْرُ والشَّرُّ (م).

(٦) (م) فقَدْ صارَتْ شُروطُ مَا تُضافُ **(كِلَا وكِلتَا)** إِلَيْهِ ثَلاثَةً:
**أَوَّلُها**: أنْ يَكُونَ الْمُضافُ إِلَيْهِ مَعرِفَةً.
**وثانِيهَا**: أنْ يَدُلَّ عَلَى اثْنَيْنِ أو اثْنَتَيْنِ.
**وثالثُها**: أنْ يَكُونَ لفْظًا واحِدًا؛ كرَجُلَيْنِ، وامْرَأَتَيْنِ، وخَلِيلَيْنِ (م).

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٣٥): «لم أقف على اسم قائله».

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كِلا أَخِي وخَلِيلِي)**؛ حَيْثُ أَضاف **(كِلَا)** إِلَى مُتَعَدِّدٍ معَ التفَرُّقِ بالعطْفِ، وَهوَ شاذٌّ (م).

[٤٠٦] أوْ تَنْوِ الاجْزَا، واخْصُصَنْ بالْمَعْرِفَهْ  مَوصولةً (أيًّا)، وبالعكْسِ[(١)] الصِّفَهْ
[٤٠٧] وإنْ تَكُنْ شَرْطًا أوِ استفهامَا  فمُطْلَقًا كَمِّلْ[(٢)] بها الكلامَا

[ش] مِن الأسماءِ المُلازِمَةِ للإضافةِ مَعْنًى: (أَيٌّ)[(٣)]، ولا تُضافُ إلى مُفْرَدٍ مَعْرِفَةٍ؛ إلَّا إذَا تَكَرَّرَتْ، ومِنه قولُه[(٤)]:

٢٣٠ ـ أَلَا تَسْأَلُونَ الناسَ أَيِّي وأَيُّكُمْ  غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كانَ خَيرًا وأَكْرَمَا[(٥)]

أو قَصَدْتَ الأَجزاءَ؛ كقولِكَ: (أيُّ زَيْدٍ أحسَنُ؟)؛ أيْ: أيُّ أَجزاءِ زَيدٍ أحسَنُ [١٣٤/و]؛ ولذلك يُجابُ بالأجزاءِ، فيُقالُ: عَيْنُه أو أَنْفُه. وهذا إنما يَكونُ فيما إذا قُصِدَ بها الاستفهامُ[(٦)].

[أنواع (أيّ)] و(أَيٌّ): تكونُ استفهاميَّةً، وشَرطيَّةً، وَصِفَةً، ومَوْصُولةً.

فأمَّا **الْمَوصولَةُ**: فذَكَرَ الْمُصنِّفُ ـ أنَّها لا تُضافُ إلَّا إلى معرِفَةٍ،

---

(١) قال الخضري: «عطف على المعرفة؛ فهو متعلق بـ(**أخصص**)، والصفة عطف على (**أيًّا**)؛ فهي مفعوله؛ أي: واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة، وهو النكرة، والأولى بالضدِّ؛ لأن العكس ـ **لغةً**: تبديل أول الشيء آخره، وليس مرادًا هنا. ويحتمل: أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره (**بالعكس**)؛ أي: والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم، أي: خلافه، فإن العكس قد يطلق على مطلق التغير».

(٢) في (س): «تمم».

(٣) (م) اعلَمْ أوَّلًا أنَّ (**أيًّا**) عَلَى أربعةِ أنواعٍ ـ كَمَا سيَذكُره الشارحُ ـ: الشَّرطيَّةُ، والْمَوصولةُ، والاستفهاميَّةُ، والوصفيَّةُ. وكلُّ واحِدَةٍ مِن الثلاثةِ الأُولَى قد تَتكرَّرُ، وقد يُنوَى بها الأَجزاءُ، فأمَّا **الوَصفيَّةُ بنَوْعَيْهَا**: فلا يَجوزُ تَكرارُها، ولا يَجوزُ أنْ تُنوَى بها الأَجزاءُ، ثُمَّ اعْلَمْ ثَانِيًا: أنَّ مِثلَ إرادةِ الأجزاءِ أنْ تَقْصِدَ الجنْسَ بالمضافِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ نحوُ أنْ تقولَ: أيُّ الكسْبِ أَطْيَبُ؟ وأيُّ الدِّينارِ دِينارُكَ؟ ومِثلُه ـ **أيضًا**: المعطوفُ بـ(الواوِ)، كأنْ تَقولَ: أيُّ زَيْدٍ وعمرٍو أفْضَلُ؟ (م)

(٤) قال العيني (١٣٣٨/٣): «لم أقف على اسم قائله».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَيِّي وأَيُّكُمْ**)؛ حَيْثُ أَضافَ (أيًّا) إِلَى المعرِفَةِ، وَهِيَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي الأَوَّلِ وضَميرُ الْمُخاطَبينَ فِي الثاني، والذي سَوَّغَ ذلك تَكرارُها (م).

(٦) قد عَلِمْتَ مِمَّا ذَكَرْناهُ قَرِيبًا: أنَّ الشَّرطيَّةَ والْموصولةَ قد يَتَكَرَّرانِ، وقد يُرادُ بكُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا الأجزاءُ، فالحصْرُ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ هنا غيرُ مسَلَّمٍ له (م).

فتَقولُ: (يُعجِبُنِي أيُّهُم قائِمٌ)، وذَكَرَ غيرُه: أنها تُضافُ أيضًا إلى نَكِرَةٍ، ولكنَّه قَليلٌ، نحوُ: (يُعجِبُني أيُّ رَجُلَينِ قَامَا).

وأمَّا **الصِّفَةُ**: فالْمُرادُ بها ما كانَ صِفَةً لنَكِرَةٍ، أو حالًا مِن مَعرِفَةٍ، ولا تُضافُ إلَّا إلى نَكِرَةٍ، نحوُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ)، و(مَرَرْتُ بزَيْدٍ أيَّ فَتًى)، ومنه قولُه[1]:

**٢٣١ ـ [فأَوْمَأْتُ إيمَاءً][2] خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ   فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى**[3]

وأمَّا **الشرطيَّةُ والاستفهاميَّةُ**: فيُضافانِ إلى الْمَعرِفَةِ وإلى النَّكِرَةِ مُطلَقًا؛ أيْ: سَواءً كانَا مُثَنَّيَيْنِ أو مَجموعَيْنِ أو مُفْرَدَيْنِ، إلَّا الْمُفْرَدَ المعرِفَةَ؛ فإنهما لا يُضافانِ إليه، إلَّا الاستفهاميَّةَ؛ فإنها تُضافُ إليه، كما تَقَدَّمَ ذِكْرُه.

واعلَمْ أنَّ **(أيًّا)** إنْ كانَتْ صِفَةً أو حالًا: فهِيَ مُلازِمَةٌ للإضافَةِ لفْظًا ومَعنًى، نحوُ: (مَررْتُ برَجُلٍ أيِّ رجُلٍ)، وبـ(زَيْدٍ أيَّ فَتًى)، وإنْ كانتِ استفهاميَّةً أو شَرطيَّةً أو مَوصولَةً: فهي مُلازِمَةٌ للإضافَةِ معنًى، لا لفْظًا، نحوُ: (أيُّ رجُلٍ عندَكَ؟ وأيٌّ عندَك؟ وأيَّ رجُلٍ تَضرِبْ أضْرِبْ، وأَيًّا تَضْرِبْ أضْرِبْ، ويُعْجِبُني أيُّهم عندَكَ، وأَيٌّ عندَك)، ونحوُ: (أيَّ الرَّجُلَيْنِ تَضرِبْ أضْرِبْ، وأيَّ رَجُلينِ [١٣٤/ظ] تَضرِبْ أضْرِبْ، وأيَّ الرجالِ تَضْرِبْ أضرِبْ، وأيَّ رِجالٍ تَضرِبْ أضْرِبْ، وأيُّ الرَّجُلَيْنِ عندَكَ؟ وأيُّ الرجالِ عندَك؟ وأيُّ رجُلٍ، وأيُّ رَجُلينِ، وأيُّ رِجالٍ؟).

[إضافة (لدن) و(مع)]

[ص][٤٠٨] **وأَلْزَمُوا إضافَةً (لَدُنْ) فَجَرْ**   ونَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

[٤٠٩] **و(مَعَ) (مَعْ) فيها قَليلٌ، ونُقِلْ**   فَتْحٌ وكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

[ش] مِن الأسماءِ الملازِمَةِ للإضافَةِ: (لَدُنْ) و(مَعَ). **فأمَّا (لَدُنْ)**[4]:

---

(١) هو: الراعي النميري، في «ديوانه» (ص٢٥٦).

(٢) في «كتاب الأفعال» لابن الحدَّاد (٤/ ٢٢٠)؛ برقم (٤٧٩٨): (فأومضت إيماضًا)، وهما روايتان.

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أَيَّمَا فَتَى)**؛ حَيْثُ أَضافَ **(أَيًّا)** الوَصفيَّةَ إِلَى النَّكِرَةِ (م).

(٤) (م) اعلَمْ أنَّ **(لَدُنْ)** تُخالِفُ عندَ مِن أربعةِ أَوْجُهٍ: =

فلِابْتِدَاءِ غَايةِ زَمانٍ أو مَكانٍ، وهي مَبْنِيَّةٌ عندَ أكثَرِ العرَبِ؛ لِشَبَهِهَا بالحرْفِ في لُزومِ؛ استعمالٍ واحدٍ، وهو الظرْفِيَّةُ وابتداءُ الغايةِ، وعدَمُ جَوازِ الإخبارِ بها، ولا تَخْرُجُ عن الظَّرفيَّةِ إلَّا بجَرِّهَا بِـ(مِن)، وهو الكثيرُ فيها، ولذلك لم تَرِدْ في القُرآنِ إلَّا بِـ(مِن)؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ [الكهف: ٦٥]، وقولِه تعالَى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]. **وقَيْسٌ**: تُعْرِبُها(١)، ومنه قِراءةُ أبي بكرٍ، عن عاصِمٍ(٢): (لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنِهِ)، لكنَّه أسْكَنَ الدال، وأَشَمَّهَا الضمَّ.

قالَ المُصَنِّفُ(٣) رَحِمَهُ اللهُ: ويَحْتَمِلُ أنْ يَكونَ منه قولُه(٤):

**٢٣٢ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي مِن لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ(٥)**

---

= **أوَّلُها**: أنَّ **(لَدُنْ)** مَبنِيَّةٌ وعندَ مُعرَبَةٌ.

**وثانيها**: أنَّ (لَدُنْ) مُلازِمَةٌ للدَّلالَةِ عَلَى مُبتدَأِ غايةِ زَمانٍ أو مَكانٍ، وأمَّا (عندَ): فقَدْ تكونُ لِمُبتدَأِ الغايَةِ، وَذَلِكَ إذا اقْتَرَنَتْ بِـ**(مِن)**، وقد لا تَدُلُّ عَلَى ذلك.

**وثالثُها**: أنَّهُ لا يُخبَرُ بِـ(لَدُنْ)، وقد يُخبَرُ بِـ(عِندَ)، نحوُ: زيدٌ عندَكَ.

**ورابعُها**: أنَّ **(لَدُنْ)** قد تُضافُ إِلَى جُملةٍ؛ كقولِ الشاعِرِ [القَطَّامي، «ديوانه» (ص٤٤)]:

**صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ لدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوَائِبِ**

وَهِيَ عِندَئذٍ ظَرْفُ زَمانٍ، وأمَّا (عندَ): فلا تُضافُ إلَّا إِلَى مُفْرَدٍ (م).

(١) في (س)، (ك): «يعربها». والتذكير والتأنيث وجهان سائغان.

(٢) بفتح اللام، وإشمام الدال الضمة، وكسر النون والهاء، ويصل الهاء بياء في الوصل، ولم يقرأ بذلك أحد غيره ـ قاله ابن مجاهد في «السبعة» (ص٣٨٨).

(٣) في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٣٧)، ونصه: «ويمكن أن يكون من هذه اللغة قول الراجز...» إلخ.

(٤) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٣٤٣): «قائله: هو راجز من رجَّاز طيء: لم أقف على اسمه».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مِن لَدُنِ)** حَيْثُ كسَرَ نُونَ **(لَدُنِ)** وقَبْلها حرْفُ جَرٍّ، فيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَعْرَبَ **(لَدُنِ)** عَلَى لُغَةِ قَيْسَ، فجَرَّها بالكَسْرَةِ، ويَحْتَمِلُ: أنها مَبنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جَرٍّ، وأنَّ هَذَا الكسْرَ: للتَّخَلُّصِ مِن الْتِقَاءِ الساكِنَيْنِ، لا للإعرابِ، ولهذا لم يَسْتَدِلَّ بِهِ العلَّامَةُ ابنُ مالِكٍ للُغَةِ قَيْسَ، وإنما قالَ: إِنَّهُ يَحْتَمِلُ =

ويُجَرُّ ما وَلِيَ (**لَدُنْ**) بالإضافةِ إلَّا (**غُدْوَةً**)؛ فإنَّهم نَصَبُوها بعْدَ (**لَدُنْ**)؛ كقولِه[(١)]:

**٢٣٣ ـ وما زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكلْبِ مِنهمُ لَدُنْ غُدْوَةً حتَّى دَنَتْ لغُروبِ**[(٢)]

وهي مَنصوبةٌ على التَّمييزِ[(٣)]، وهو اختيارُ المصنِّفِ؛ ولهذا قالَ: (**ونَصْبُ غُدْوَةٍ بها عنهم نَدَرْ**) وقِيلَ: هي خبرٌ لكانَ المحذوفَةِ، والتقديرُ: لَدُنْ كانَتِ [١٣٥/و] الساعةُ غُدوةً.

ويَجوزُ في (**غُدوةٍ**) الْجَرُّ، وهو القِياسُ، ونَصْبُها نادِرٌ في القِياسِ، فلو عَطَفْتَ على (**غُدوةً**) المنصوبَةِ بعْدَ (**لَدُنْ**): جازَ النَّصْبُ؛ عَطْفًا على اللفْظِ، والْجَرُّ؛ مُراعاةً للأَصْلِ، فتَقولُ: (لَدُنْ غُدوةً وعَشِيَّةً وعَشِيَّةٍ)[(٤)]. ذكَرَ ذلك الأَخْفَشُ.

وحَكَى الكُوفِيُّونَ: الرفْعَ في (**غُدوةٍ**) بعْدَ (**لَدُنْ**)، وهو مَرفوعٌ بكانَ المحذوفةِ، والتقديرُ: لَدُنْ كانتْ غُدوةٌ، و(كانَ) تامَّةٌ[(٥)].

[إضافة (مع)]

وأمَّا (**معَ**): فاسمٌ لِمَكانِ الاصطحابِ أو وَقتِه، نحوُ: (جَلَسَ زيدٌ معَ عمرٍو، وجاءَ زَيدٌ معَ بَكْرٍ)، والْمَشهورُ فيها: فتْحُ العَيْنِ، وهي مُعربَةٌ، وفَتْحَتُها فتحةُ إعرابٍ[(٦)]، ومِن العرَبِ مَن يُسَكِّنُها، ومِنهُ قولُه[(٧)]:

---

= أنْ يَكُونَ قد جاءَ عليها. فتَفَطَّنْ لذلك (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٣٤٣): «لم أقف على اسم قائله».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَدُنْ غُدوةً**)؛ حَيْثُ نَصَبَ (**غُدوةً**) بَعْدَ (**لَدُنْ**) عَلَى التميِيزِ، ولم يَجُرَّهُ بالإضافَةِ (م).

(٣) (م) فِي نَصْبِ (**غُدوةً**): ثَلاثةُ أقوالٍ، ذكَرَ الشارِحُ اثْنَيْنِ مِنها، وثالثُها: أنَّهُ عَلَى التَّشبيهِ بالمفعولِ به (م).

(٤) ليس في (س).

(٥) ينظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٢٣٨).

(٦) لشبهها بـ(**عند**) في وقوعها خبرًا أو حالًا وصفة وصلة، ودالة على حضور؛ نحو: نجني ومن معي، أو على قرب، نقله ابن قاسم عن المصنف. «صبان» (٢/ ٢٧٧).

(٧) هو: جريرٌ ـ في «ديوانه» (١/ ٤١٠).

٢٣٤ ـ فَرِيشِي مِنكُمُ وهَوَايَ مَعْكُمْ    وإنْ كانتْ زِيارتُكُم لِمَامَا[(١)]

وزَعَمَ سِيبَوَيْهِ[(٢)] أنَّ (تَسكينَ العين)[(٣)] ضَرورةٌ. وليسَ كذلكَ؛ بل هو لُغةُ رَبيعةَ، وهي (عندَهم مَبنيَّةٌ)[(٤)] على السُّكونِ، وزعَمَ بعضُهم: أنَّ الساكِنَةَ العَيْنِ حرْفٌ، وادَّعَى النَّحَّاسُ الإجماعَ على ذلك[(٥)]. وهو فاسِدٌ؛ فإنَّ سِيبَوَيْهِ: زعَمَ أنَّ ساكِنَةَ العَيْنِ اسمٌ.

هذا حُكْمُها إنْ وَلِيَها متَحَرِّكٌ، أَعْنِي: أنَّها تُفتَحُ، وهو المشهورُ، وتُسَكَّنُ، وهي لُغةُ رَبيعةَ، فإنْ وَلِيَها ساكِنٌ فالذي يَنْصِبُها على الظَّرفيَّةِ يُبْقِي فتْحَها، فيَقولُ: (معَ ابْنِكَ)، والذي يَبْنِيهَا على السكونِ يَكْسِرُ [١٣٥/ظ] لالتقاءِ الساكِنَيْنِ فيَقولُ: (مَعِ ابنِكَ).

[ص] [٤١٠] واضْمُمْ بناءً (غيرًا) انْ عَدِمْتَ مَا    لـهُ أُضِيـفَ نـاوِيًـا مـا عُـدِمَـا

[إضافة (قبل وبعد وغير) ونظائرها]

[٤١١] (قَبْلُ) كـ(غَيْرُ)[(٦)] بعدُ حَسْبُ أَوَّلُ    ودونُ والـجـهـاتُ أَيْـضًـا وَعَـلُ

[٤١٢] وأَعْـرَبُـوا نَـصْـبًـا إذا مـا نُـكِّـرَا    (قَبْلًا) وما مِن بعدِهِ قد ذُكِرَا

[ش] هذه الأسماءُ الْمَذكورةُ، وهي: غيرُ وقَبْلُ وبعْدُ وحسْبُ وأوَّلُ ودُونُ، والجهاتُ الستُّ، وهي: أمامَكَ وخلفَكَ وفوقَكَ وتَحتَكَ ويَمينَكَ وشِمالَك، [وعَلُ ـ لها أَربعةُ أحوال[(٧)]؛ تُبْنَى في حالَةٍ مِنها، وتُعرَبُ في بَقِيَّتِها،

---

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مَعْكُمْ)؛ حَيْثُ سكَّنَ العينَ مِن (مَعْ)، وَهوَ عندَ سِيبَوَيْهِ ضَرورةٌ؛ لا يَجوزُ ارْتِكَابُها إلَّا فِي الشِّعْرِ، لكنَّ الَّذِي نقَلَه غيرُه مِن العُلماءِ: أنَّ قَوْمًا مِن العرَبِ بأَعْيَانِهم ـ وهم قَيْسُ ـ مِن لُغَتِهم تَسْكِينُها، فعلى هذه اللُّغَةِ: يَجوزُ تَسكِينُها فِي سَعَةِ الكلامِ، ولا شَكَّ: أنَّ مَن حَفِظَ حُجَّةٌ عَلَى مَن لم يَحفَظْ (م).

(٢) «الكتاب» (٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).    (٣) في (ع)، (م): «تسكينها».

(٤) تقديم وتأخير في (س).

(٥) ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٣١)، (٢/ ٢٣٦).

(٦) «يجوز ضبط (قبل) و(غير) بالضم من غير تنوين، وبالتنوين والرفع، وهو الأصل؛ لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء» «شرح المكودي» (١/ ٤٤٣).

(٧) زاد في (س): «أولها».

**فتُعرَبُ**: إذا أُضيفَتْ لفْظًا، نحوُ: (أَصَبْتُ[١]][٢] دِرهمًا لا غَيرُهُ[٣]، وجِئْتُ مِن قَبْلِ زَيدٍ)، أو: حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ اللفْظُ به[٤]؛ كقولِهِ[٥]:

**٢٣٥ ـ ومِن قَبْلِ نادَى[٦] كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً     فما عَطَفَتْ مَوْلًى عليهِ العَوَاطِفُ[٧]**

وتَبْقَى في هذه الحالةِ كالمضافِ لفْظًا، فلا تُنَوَّنُ إلَّا إذا حُذِفَ ما تُضافُ إليه، ولم يُنْوَ لفْظُه ولا مَعناهُ، فتكونُ حِينَئِذٍ[٨] نَكِرَةً، ومنه قِراءةُ مَن قَرأَ: (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) [الروم: ٤] بجَرِّ (قَبْلٍ) و(بَعْدٍ)، وتَنوينِهما[٩]، وكقولِه[١٠]:

**٢٣٦ ـ فَسَاغَ[١١] لِيَ الشرابُ وكُنْتُ قَبْلًا     أَكادُ أَغَصُّ بالماءِ الْحَمِيمِ[١٢]**

---

(١) في (س)، (ك): «قبضت». والمثال ـ على كل حال ـ لا يعترض.

(٢) ما بين المعكوفين تقديم وتأخير في (ك).

(٣) قال في حاشية (ك): «بضم الراء. والأصل: (لا غيرَه)، فلما حذف ما يضاف إليه ونوي معناه: شبهت بـ(قبلُ) لأنها صارت غايةً؛ فبنيت على الضم. ويجوز فتح الراء؛ لنية المضاف إليه لفظًا».

(٤) من (س)، (ك).

(٥) قال العيني (٣/١٣٤٧): «لم أقف على اسم قائله».

(٦) رسمها في (ك): «نادا».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مِن قَبْلِ)** حَيْثُ أَعْرَبَ **(قَبْلِ)** مِن غيرِ تَنوينٍ؛ لأنه حذَفَ الْمُضافَ إِلَيْهِ ونَوَى لفْظَه، وكأنه قد قالَ: (ومِن قَبْلِ ذلك)، مَثَلًا، والمحذوفُ المنوي الَّذِي لم يُقْطَعِ النظَرُ عنه مِثْلُ الثابتِ، وَهوَ لو ذَكَرَ هَذَا المحذوفَ لم يُنَوِّنْ (م).

(٨) من (م).

(٩) ينظر: «الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها» لابن جبارة (ص٦١٦). لكنها ليست كلها قراءات مروية؛ بل غالبها مما تجيزه العربية فتأمل، وينظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠).

(١٠) قال العيني (٣/١٣٤٨): «قائله: هو عبد الله بن يعرب بن معاوية بن غيلان بن البكاء بن عامر، وكان له ثأر فأدركه؛ فأنشده».

(١١) في «معاني الفراء» (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، و«غريب السجستاني» (ص١٨٨)، و«التهذيب» (٤/ ١١)، وعدة مصادر: «وساغ»، وفي «شرح ديوان المتنبي» للمعري (ص٩٦٢): «فلذَّ».

(١٢) في (س)، (ح)، (ص)، و«السيرافي» (١/ ٦٧)، و«المفصل» (ص٢١٠): =

هذه هي(١) الأحوالُ الثلاثةُ التي تُعْرَبُ فيها.

أمَّا **الحالَةُ الرابعةُ** التي تُبْنَى فيها، فهي إذا حُذِفَ ما تُضافُ إليه، ونُوِيَ مَعناهُ دُونَ لفْظِه، فإنها [١٣٦/و] تُبْنَى حِينَئذٍ علَى الضمِّ، نحوُ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، وقولِه(٢):

**٢٣٧ -** . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . **(أَقَبُّ مِن)(٣) تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلِ(٤)**

وحَكَى أبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ: **(ابْدَأْ بِذَا مِن أَوَّلُ)**(٥)؛ بضَمِّ اللامِ وفَتْحِها وكَسْرِها، **فالضمُّ**: على البِناءِ؛ لنِيَّةِ المضافِ إليه معنًى، **والفتْحُ**: على الإعرابِ؛ لعَدَمِ نِيَّةِ المضافِ إليه لفْظًا ومعنًى، **وإعرابِها إعرابَ ما**

---

= «الفرات»، وفي «غريب الحربي» (٢/ ٧١٣)، و«شرح ديوان المتنبي» للعكبري (٣/ ١٢٣)، و«اللباب» لابن السراج (ص٢١١): «القراح»، وفي «النكت في معاني القرآن» (ص٣٨٧)، و«إعراب الأصبهاني» (ص٣٠٤): «المعين».

(م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(قَبْلًا)**؛ حَيْثُ أَعْرَبَه مُنَوَّنًا؛ لأنه قَطَعَه عن الإضافَةِ لفْظًا ومَعْنًى (م).

(١) من (س).

(٢) هو: أبو النجم العجلي - في «الديوان» (ص١٥٧).

(٣) مكانها في (س): «اقعدن».

(٤) قال العيني في «شرح الشواهد» (٣/ ١٣٥٨): «قوله: **(أقبّ)** بالقاف وتشديد الباء الموحدة، وهو الضامر البطن؛ من القبب؛ وهو دقة الخصر، والأنثى قباء، قوله: (من عل)؛ أي: من علوه؛ أي: من فوقه».

(م) الشاهِدُ فيه: ذَكَرُوا أنَّ مَكانَ الاستشهادِ بهذا البيتِ فِي قولِه: **(مِن تحتُ)** و**(مِن عَلِ)**؛ حَيْثُ بني الظَّرفانِ عَلَى الضمِّ؛ لأنَّ كُلًا مِنْهُمَا قد حُذِفَ منه لفْظُ المضافِ إِلَيْهِ ونُوِيَ معناه.

**هكذا قالوا!** وَهوَ كَلامٌ خَالٍ عن التَّحقيقِ؛ لأنَّ قوافي الأُرْجُوزَةِ كلَّها مَجرورةٌ كَمَا رَأَيْتَ فِي البَيتَيْنِ اللَّذَيْنِ أَنْشَدْنَاهما فِي أوَّلِ الكلامِ عَلَى هَذَا الشاهِدِ، فيَكُونُ قَوْلُهُ: **(مِن عَلِ)** مَجرورًا لفظًا بِمِن، ويَكُونُ مِن الحالةِ الثانيةِ التي حُذِفَ فيها الْمُضافُ إِلَيْهِ ونوي لفْظُه، ويَكُونُ الاستشهادُ للحالةِ الرابعةِ بقولِه: **(مِن تَحتُ)** وحْدَه، فاحفَظْ ذلك، ولا تَكُنْ أَسيرَ التَّقليدِ (م).

(٥) بعدها في (س): «جميعا». وهي عبارة مقحمة!

**لا يَنصرِفُ**: للصِّفَةِ ووَزْنِ الفعْلِ، **والكسْرُ**: على نِيَّةِ المضافِ إليه لفْظًا.

فقَولُ الْمُصَنِّفِ: (**واضمُمْ بِناءً...**) البيتَ، إشارةٌ إلى الحالةِ الرابِعَةِ.

وقولُه: (**ناوِيًا ما عُدِمَا**) مُرادُه: أنَّك تَبْنِيها على الضمِّ إذا حَذَفْتَ ما تُضافُ إليه ونَوَيْتَه معنًى لا لفْظًا، وأَشارَ بقَولِهِ: (**وأَعْرَبوا نَصْبًا**) إلى الحالَةِ الثالِثَةِ، وهي: ما إذا حُذِفَ المضافُ إليه ولم يُنْوَ لفْظُه ولا معناه، فإنها تكونُ حِينَئِذٍ نَكِرَةً مُعْرَبَةً.

وقولُه: (**نَصْبًا**) مَعناه: أنها تُنْصَبُ إذا لم يَدْخُلْ عليها جارٌّ، فإنْ دَخَلَ عليها جُرَّتْ، نحوُ: ﴿مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ [الروم: ٤].

ولم يَتَعَرَّضِ الْمُصنِّفُ[١] للحالَتَيْنِ الباقِيَتَيْنِ؛ أَعْنِي: الأُولَى والثانيةَ؛ لأنَّ حُكمَهما ظاهِرٌ مَعلومٌ مِن أَوَّلِ البابِ، وهو الإعرابُ وسُقوطُ التنوينِ، كما (تَقَدَّمَ [في كلٍّ)[٢] ما يُفعَلُ بكلِّ مُضافٍ مِثلِها][٣].

[ص] **[٤١٣] وما يَلِي المضافَ يَأْتِي خَلَفَا** عنه في الإعْرَابِ إذَا ما حُذِفَا

[حذف المضاف]

[ش] يُحذَفُ المضافُ لِقيامِ قَرينةٍ تَدُلُّ عليه، ويُقامُ المضافُ إليه مَقامَه فيُعرَبُ بإعرابِه؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[٤] [البقرة: ٩٣]؛ أيْ: حُبَّ العِجلِ[٥] [١٣٦/ظ]، وكقولِه تعالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ أيْ: أمْرُ رَبِّكَ[٦]، فحُذِفَ المضافُ، وهو: (حُبُّ) و(أمْرُ)، وأُعْرِبَ المضافُ إليه، وهو: (العِجلُ) و(رَبُّكَ) بإعرابِه.

---

(١) من (م).
(٢) ما بين القوسين ليس في (س).
(٣) ما بين المعكوفين ليس في (ص)، (ح).
(٤) من (ك)، (م).
(٥) قاله قتادة وأبو العالية والربيع ـ كما في «معاني القرآن» للفراء (١/ ٦١)، و«تفسير الطبري» (٢/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨).
(٦) نسب لابن عباس ـ في رواية الكلبي، والحسن ـ كما في «الوسيط» للواحدي (٤/ ٤٨٤).

[ص] [٤١٤] وربَّما جَرُّوا الذي أبْقَوْا كما ... قد كانَ قبلَ حَذْفِ ما تَقَدَّمَا ـ

[٤١٥] لكِنْ بشرطِ أنْ يَكونَ ما حُذِفْ ... مُمَاثِلًا لِمَا عليهِ قد عُطِفْ

[ش] قد يُحذَفُ المضافُ، ويَبْقَى المضافُ إليه مَجرورًا؛ كما كانَ عندَ ذكْرِ المضافِ، لكنْ بشَرْطِ أنْ يَكونَ المحذوفُ مُماثِلًا لِمَا عليه قد[1] عُطِفَ؛ كقولِ الشاعِرِ[2]:

٢٣٨ ـ أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نَارَا[3]

والتقديرُ: (وكلَّ نارٍ)، فحَذَفَ (كلَّ) وبَقِيَ المضافُ إليه مَجرورًا؛ كما كانَ عندَ ذِكْرِها، والشرْطُ مَوجودٌ، وهو العَطْفُ على مُمَاثِلِ المحذوفِ، وهو (كلّ) في قولِه: (أكُلَّ امْرِئٍ).

وقد يُحْذَفُ الْمُضافُ ويَبْقَى الْمُضافُ إليه على جَرِّه، والمحذوفُ ليسَ مُمَاثِلًا للمَلفوظِ؛ بل مُقابِلٌ له؛ كقولِه تعالَى: (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا

(١) من (ح)، (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٥٥): «قائله: هو أبو دؤاد، واسمه: جارية بن الحجاج، وقيل: جريرة بن الحجاج...».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (ونارٍ)؛ حَيْثُ حُذِفَ المضافُ ـ وأَبْقَى الْمُضافَ إِلَيْهِ مَجرورًا، كَمَا كَانَ قَبلَ الحذْفِ؛ لِتَحَقُّقِ الشرْطِ، وَهوَ: أنَّ المضافَ المحذوفَ مَعْطُوفٌ عَلَى مماثِلٍ لِه، وَهوَ (كلَّ) فِي قولِه: (أَكُلَّ امْرِئٍ) وإنم المتُجْعَلْ (نارٍ) المجرورُ مَعطوفًا عَلَى (امْرِئٍ) المجرورِ؛ لأنه يَلزَمُ عليه أنْ يَكُونَ الكلامُ مشتَمِلًا عَلَى شَيئينِ ـ وهما، (نارٍ) (ونَارَا) ـ مَعطُوفَيْنِ عَلَى مَعمولَيْنِ ـ وهما، (امْرِئٍ) و(امْرَأً) ـ لعامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وهما (كُلَّ) العامِلُ فِي (امْرِئٍ) المجرورِ؛ بِناءً عَلَى أَنَّ انْجِرَارَ المضافِ إِلَيْهِ بالمضافِ، والعامِلُ الثاني (تَحْسَبِينَ) العاملُ فِي (امْرُا) المنصوبِ، والعاطِفُ واحِدٌ، وَهوَ «الواوُ»، وَذَلِكَ لا يَجُوزُ، ولكنَّا لَمَّا جَعَلْنَا (نارٍ) المجرورَ مَجرورًا بتَقديرِ المضافِ المحذوفِ، وجَعَلْنَا هَذَا المحذوفَ مَعطوفًا عَلَى (كُلَّ) لم يَبقَ إِلَّا عامِلٌ واحِدٌ فِي المعطوفِ عليهما وَهوَ (تَحْسَبِينَ)؛ إذ هو عامِلٌ فِي (كلَّ) وفي (امْرُا) الْمَنْصُوبَيْنِ عَلَى أَنَّهما مَفعولانِ لـ(تَحْسَبِينَ)، والعطْفُ عَلَى مَعمُولَيْنِ لعامِلٍ واحِدٍ جائزٌ بالإجماعِ، وهذا واضِحٌ بعدَ هَذَا البَيانِ، إنْ شاءَ اللهُ (م).

وَاللَّهُ يُرِيدَ الآخِرَةِ) [الأنفال: ٦٧]؛ في قِراءةِ مَن جَرَّ[١] (الآخِرَةِ)، والتقديرُ: (واللهُ يُريدُ (ما في)[٢] الآخِرَةِ)، ومِنهم مَن يُقَدِّرُه: (واللهُ يُريدُ عَرَضَ[٣] الآخِرَةِ)، فيكونُ المحذوفُ على هذا مُمَاثِلًا للمَلفوظِ به[٤]. والأوَّلُ أَوْلَى، وكذا قَدَّرَه ابنُ أبي[٥] الرَّبيعِ في (شرحِه للإيضاحِ).

[ص] [٤١٦] ويُحْذَفُ الثاني فيَبْقَى الأوَّلُ ... كحالِهِ إذا بهِ يَتَّصِلُ ـ

[٤١٧] بشَرْطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلَى ... مِثْلِ الذي لهُ أَضَفْتَ الأوَّلَا

[حذف المضاف إليه]

[ش] يُحذَفُ المضافُ إليه ويَبْقَى الْمُضافُ كحالِه [١٣٧/و] لو كانَ مُضافًا، فيُحْذَفُ تَنوينُه، وأكثَرُ ما يكونُ ذلك: إذا عُطِفَ على الْمُضافِ اسمٌ مُضافٌ إلى مِثْلِ المحذوفِ مِن الاسمِ الأوَّلِ؛ كقولِه: (قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَن قَالَها)[٦]، التقديرُ: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَن قالَها ورِجْلَ مَن قالَها)، فحُذِفَ ما أُضيفَ إليه (يَدَ) ـ وهو (مَن قالَها) ـ لِدَلالَةِ ما أُضيفَ إليه

---

(١) هي قراءة ابن جمّاز ـ كما في «المحتسب» (١/ ٢٨١).

(٢) كما في «همع الهوامع» للسيوطي (٢/ ٥٢١)، والذي في (م): «باقي». **وأظنه تحريفًا.**

(٣) كذا قدره السكاكي في «مفتاح العلوم» (١/ ١٢٩)، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٨١)، وابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٨٨). قلت: وقدَّره القيسي في «إيضاح شواهد الإيضاح» (١/ ٤٢٢)، وابن هشام في «أوضح المسالك» (٣/ ١٤٦): **(عمل الآخرة)**. وفي «المغني» (ص١١٩): **(ثواب الآخرة)**.

(٤) ليس في (ك).

(٥) سقط في (س). وهو إمام النحو في زمانه: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله؛ المعروف بابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، له كتب استفاد منها الأعيان، منها: «الإفصاح في شرح الإيضاح»، و«شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل» وغيرها، توفي (٦٨٨هـ)، وله ترجمة حافلة في «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ٦١١).

(٦) قال الفراء: سمعت أبا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يدور جل من قاله. كما في «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (٢/ ١٩١)، و«الخصائص» (٢/ ٤٠٩)، و«سر الصناعة» (١/ ٣٠٧).

(رِجْلَ) عليه. ومِثْلُه قولُه(١):

**٢٣٩ ـ سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَها [فنِيطتْ عُرى الآمال بالزَّرع والضَّرع](٢)**

التقديرُ: (سهْلَها وحَزْنَها)، فحُذِفَ ما أُضِيفَ إليه (**سَهْلَ**)؛ لدَلالةِ ما أُضيفَ إليه (**حَزْنَ**) عليه.

هذا تَقريرُ كَلامِ المصَنِّفِ، وقد يُفعلُ ذلك؛ وإنْ لم يُعطَفْ مُضافٌ إلى مِثلِ المحذوفِ مِن الأوَّلِ؛ كقولِه:

**٢٣٥ ـ ومِن قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فما عَطَفَتْ مَوْلًى عليه العَوَاطِفُ(٣)**

فحُذِفَ ما أُضيفَ إليه (قَبْلِ)، وأَبقاهُ على حالِه لو كانَ مُضافًا، ولم يُعْطَفْ عليه مُضافٌ إلى مِثْلِ المحذوفِ، ، والتقديرُ: (ومِن قَبْلِ ذلكَ)، ومِثلُه قِراءَةُ مَن قَرَأَ شُذوذًا: (فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ) [الأحقاف: ١٣]؛ أيْ: فَلَا خَوفُ شَيءٍ عليهم(٤).

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٨٤): «أنشده ابن الأنباري، ولم يعزه إلى قائله».

(٢) الشطر الثاني ليس في (م). قال الشيخ محيي الدين: «والشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**سَهْلَ وحَزْنَها**)؛ حَيْثُ حَذَفَ المضافَ إِلَيْهِ، وأَبْقَى الْمُضافَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (**سَهْلَ**) ـ عَلَى حالِه قَبْلَ الحذْفِ مِن غيرِ تَنوينٍ؛ وَذَلِكَ لتَحَقُّقِ الشَّرْطَيْنِ: العطْفِ، وكَوْنِ المعطوفِ مُضافًا إِلَى مثْلِ الْمَحذوفِ، وَكَانَ أَصْلُ الكلامِ: سَقَى الغَيْثُ الأَرَضِينَ سهْلَها وحَزْنَها.

ومِن ذلك قولُ الشاعِرِ:

**مَهْ عاذِلِي فَهائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِن شِمْسِ الضُّحَى**

أَصْلُ الكلامِ: بِمِثلِ شَمْسِ الضُّحَى أوأحسَنَ مِن شمْسِ الضُّحَى، فحَذَفَ (**شمْسِ الضُّحَى**) الَّذِي أُضيفَ له (**مِثْلِ**)؛ لدَلالةِ عامِلٍ آخَرَ عليه، وَإِنْ لم يَكُنِ العمَلُ هو الْجَرَّ بالإضافَةِ (م).

(٣) (م) تَقَدَّمَ رَقْمُ (٢٣٥)، والشاهِدُ فيه مَعَنَا قَوْلُهُ: (**قبلِ**) حَيْثُ حَذَفَ المضافَ إِلَيْهِ، وأَبْقَى المضافَ عَلَى حالِه الَّذِي كان قبلَ الحذْفِ مِن غيرِ تَنوينٍ، مع أَنَّ الشَّرْطَيْنِ ـ وهما العطْفُ، والمماثَلَةُ ـ غيرُ متَحَقِّقَيْنِ؛ لأنه ليسَ مَعطوفًا عليه اسمٌ مُضَافٌ إِلَى مِثلِ المحذوفِ، وهذا قَليلٌ (م).

(٤) (م) هِيَ قِراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ [والأعرج ـ أيضًا ـ كما في «الكامل» لابن جبارة =

وهذا الذي ذَكَرَه الْمُصنِّفُ مِن أنَّ الحذْفَ مِن الأوَّلِ، وأنَّ الثانِيَ هو الْمُضافُ إلى الْمَذكورِ: هو مَذهَبُ الْمُبَرِّدِ[١]، ومَذهَبُ سِيبَوَيْهِ[٢]: أنَّ الأصْلَ: (قطَعَ اللهُ يَدَ مَن قالَها ورِجْلَ مَن قالَها)، فحُذِفَ ما أُضيفَ إليه (رِجْلَ)؛ فصارَ (قطَعَ اللهُ يَدَ مَن قالَها ورِجْلَ)، ثم أَقْحَمَ قولَه: (ورِجْلَ) بينَ المضافِ، وهو (يَدَ)، والمضافِ إليه الذي هو (مَن قالَها)، فصارَ (قطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَن قالَها)[٣].

فعلى هذا يَكونُ الحذْفُ مِن الثاني، لا مِن الأوَّلِ، وعلى مَذهَبِ الْمُبَرِّدِ بالعكْسِ.

قالَ بعضُ (شُرَّاحِ [١٣٧/و] الكتابِ): وعندَ الفَرَّاءِ[٤] يكونُ الاسمانِ

= (ص٤٨٣)]، بضَمِّ الفاءِ مِن ﴿خَوْفٌ﴾ مِن غيرِ تَنوينٍ، عَلَى أنَّ ﴿لَا﴾ مهْمَلَةٌ أو عامِلَةٌ عمَلَ ليسَ، وقَرَأَ يَعقوبُ [وحده، كما في «المبسوط» لابن مهران (ص١٢٩)] بفتْحِ الفاءِ مِن ﴿خَوْفُ﴾ بلا تنوينٍ أيضًا، ويَجوزُ ـ عَلَى هذه القِراءةِ ـ أنْ تَكونَ (لا) عامِلَةً عمَلَ (إنَّ)، والفتحَةُ فَتحةُ بِناءٍ، ولا شاهِدَ فِي الآيةِ عَلَى ذلك، كَمَا يَجوزُ أنْ تَكونَ عامِلَةً عمَلَ (إنَّ)، والفتْحَةُ فتْحَةُ إعرابٍ، والمضافُ إلَيْهِ مَنْوِيٌّ؛ أيْ: فلا خَوْفَ شيءٍ، فيَكُونُ الكلامُ مما نحنُ بصَدَدِه أَيضًا (م).

(١) ينظر: «المقتضب» (٤/ ٢٢٧) وما بعدها، و«الكامل» (٥/ ٨٤)، (٧/ ١٤٥).

(٢) ينظر: «الكتاب» (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤).

(٣) (م) ومِثلُ هَذَا الْمِثالِ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ هَمَّام بنِ غالِبٍ:

**يـا مَـن رَأى عـارِضًـا أُسَـرُّ بِـهِ ... بـيـنَ ذِرَاعَـيْ وجَـبْـهَـةِ الأسَـدِ**

وقد جَرَى الخِلافُ الْمَذكورُ بينَ الْمُبَرِّدِ [«المقتضب» (٤/ ٢٢٧ ـ ٢٣٠]، وسِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦)] فِي قولِ الشاعِرِ، وَهوَ مِن شَواهِدِ الْمَسألَةِ أيْضًا.

**يـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لا أَبَـا لـكُـمُ ... لا يُـلْـقِـيَـنَّـكُـمُ فِـي سَـوْأَةٍ عُـمَـرُ**

وقولِ الآخَرِ، وَهوَ مِن شَواهِدِ الْمَسألَةِ أَيضًا:

**يـا زيـدَ زيـدَ الـيَـعْـمَـلَاتِ الـذُّبَّـلِ ... تَـطـاوَلَ الـلـيـلُ عَـلـيـكَ فـانْـزِلِ**

إذا نَصَبْتَ أوَّلَ النِّداءَيْنِ، فقالَ الْمُبَرِّدُ: المنادَى الأوَّلُ مُضَافٌ إِلَى مُماثِلٍ للمَذكورِ مَعَ الثانِي. وقالَ سِيبَوَيْهِ: الأوَّلُ مُضافٌ إِلَى مَا بعْدَ الثاني، وقد حُذِفَ الَّذي يُضافُ الثاني إِلَيْهِ، والثاني مُقْحَمٌ بينَ الْمُضافِ والْمُضافِ إليه (م).

(٤) (م) الفَرَّاءُ يَخُصُّ هَذَا بلَفظَيْنِ يَكْثُرُ استعمالُهما معًا، كاليَدِ والرِّجْلِ فِي (قطَعَ اللهُ يَدَ =

مُضافَيْنِ إلى (مَن قالَها)، ولا حذْفَ في الكلامِ، لا مِن الأوَّلِ ولا مِن الثانِي.

[ص] [٤١٨] فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ ... مَفعولًا او ظَرْفًا أَجِزْ، ولم يُعَبْ ـ

[٤١٩] فصلُ يمينٍ، واضطرارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ، أو بنَعْتٍ، أو نِدَا

[الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

[ش] أَجازَ الْمُصنِّفُ أنْ يُفصَلَ ـ في الاختيارِ ـ بينَ المضافِ؛ الذي هو شَبَهُ الفعْلِ، والمرادُ به: المصْدَرُ واسمُ الفاعلِ، والمضافِ إليه بما نَصَبَه المضافُ؛ مِن مَفعولٍ به أو ظرْفٍ أو شَبَهِه.

فمِثالُ ما فُصِلَ فيه بينَهما بمفعولِ المضافِ[1]: قولُه تعالَى: (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) [الأنعام: ١٣٧] ـ في قِراءةِ ابنِ عامرٍ[2]؛ بنَصْبِ (أَوْلَادٍ)، وجَرِّ (الشُّركاءِ).

**ومِثالُ ما فُصِلَ فيه** بينَ الْمُضافِ والمضافِ إليه بظَرْفٍ؛ نَصَبَه المضافُ الذي هو مَصدَرٌ، ما حُكِيَ عن (بعضِ العربِ، مِمَّن)[3] يُوثَقُ بعَرَبِيَّتِه: (تَرْكُ يَومًا نفْسِكَ وهَواهَا، سَعْيٌ لها في رَدَاهَا)[4].

**ومِثالُ ما فُصِلَ فيه** بينَ المضافِ والمضافِ إليه بمفعولِ المضافِ؛ الذي هو اسمُ فاعِلٍ، قِراءةُ بعضِ السلَفِ[5]: (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) [إبراهيم: ٤٧] بنصْبِ (وَعْدٍ)، وجَرِّ (رُسُلٍ).

**ومِثالُ الفَصْلِ** بِشِبْهِ الظرْفِ: قولُه ﷺ؛ في حديثِ أبي الدَّرداءِ:

---

= ورجْلَ مَن قالَها)، والربُعِ والنصْفِ فِي نحوِ: (خُذْ رُبُعَ ونِصْفَ هذا)، وقبلَ وبعدَ فِي قولِك: (رَضِيتُ عنكَ قَبْلَ وبعْدَ مَا حدَثَ)، بخِلافِ نحوِ: (هذا غُلامُ ودارُ هِنْدٍ)، مِن كلِّ لَفْظَيْنِ لا يَكثُرُ استعمالُهما معًا (م).

(١) في (س): «للمضاف».

(٢) كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص٢٧٠).

(٣) العبارة في (ك)، (م): «بعض من».

(٤) ينظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٢٧٣)، و«شرح الألفية» لابن قاسم (١/ ٢٢٨)، و«أوضح المسالك» (٣/ ١٥٣).

(٥) ينظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٨٥)، و «غيث النفع في القراءات السبع» (ص٢٢٥).

«**هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي**»(١). وهذا معنى قولِه: (**فصْلَ مُضافٍ**...) إلى [١٣٨/و] آخِرِه).

[الفصل في الاختيار بالقسم]

**وجاءَ الفصْلُ أيضًا** في الاختيارِ بالقَسَم، حكَى الكِسائيُّ: (هذا غُلامُ واللهِ زَيْدٍ)، ولهذا قالَ المصنِّفُ: (**ولم يُعَبْ فصْلُ يَمينٍ**).

وأشارَ بقولِه: و(**اضْطِرارًا وُجِدَا**) إلى أنَّه قد جاءَ الفَصْلُ بينَ الْمُضافِ والْمُضافِ إليه في الضَّرورةِ بأَجْنَبِيٍّ مِن الْمُضافِ، وبنَعْتِ المضافِ، وبالنداءِ، فمِثالُ الأَجْنَبِيِّ قولُه(٢):

**٢٤٠ ـ كما خُطَّ الكِتابُ بكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ**(٣)(٤)

ففَصَلَ بـ(**يَوْمًا**) بينَ (**كَفِّ**) و(**يَهُودِيٍّ**)، وهو أَجْنَبِيٌّ مِن كَفٍّ؛ لأنه مَعمولٌ لـ (**خُطَّ**).

**ومِثالُ النعْتِ** قولُه(٥):

**٢٤١ ـ نَجَوْتُ وقدْ بَلَّ الْمُرادِيُّ سَيْفَهُ مِن ابنِ أبي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طالِبِ**(٦)

الأَصْلُ: (مِن ابنِ أبي طالِبٍ شَيْخِ الأَباطِحِ). وقولُه(٧):

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦١). وينظر: «شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح» لابن مالك (ص٢٢٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (٧/ ٢٥).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٧٤): «قائله: هو أبو حية النميري».

(٣) في (س)، (ص): «يزيد»، وفي «الجُمَل» للخليل (ص١٠٥): «يعيد».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**بكَفِّ يَوْمًا يهوديٍّ**)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (**كَفِّ**)، والمضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (**يَهوديٍّ**)، بأجنبيٍّ مِن المضافِ وَهوَ (**يَومًا**)، وإِنَّما كَانَ الفاصِلُ أجنبيًا؛ لأنَّ هَذَا الظرْفَ ليسَ مُتَعَلِّقًا بالْمُضافِ، وإنما هو مُتَعَلِّقٌ بقولِه: (**خُطَّ**)، وقد بَيَّنَه الشارِحُ (م).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٨٠): «قائله: هو معاوية بن أبي سفيان».

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أبي شيخِ الأَباطِحِ طالِبِ**)؛ حَيْثُ فصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ(**أبي**)، والْمُضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (**طالِبِ**)، بالنعْتِ وَهوَ (**شَيْخِ الأَبَاطِحِ**)، وأَصْلُ الكلامِ: (مِن ابنِ أبي طالِبٍ شَيْخِ الأَبَاطِحِ).

(٧) هو: الفرزدق في «الديوان» (١/ ٢٢٧).

٢٤٢ ـ ولَئِنْ حَلَفْتُ على يَدَيْكَ لأَحْلِفَنْ بيَمينِ أصْدَقَ مِن يَمينِكَ مُقْسِمِ[(١)]

الأصلُ: (بيَمينِ مُقْسِمٍ أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ).

[مثال النداء] ومِثالُ النِّداءِ قولُه[(٢)]:

٢٤٣ ـ وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعجِيلِ تَهْلُكَةٍ والْخُلْدِ في سَقَرِ[(٣)].

وقولُه[(٤)]:

٢٤٤ ـ كـأَنَّ بِـرْذَوْنَ أَبَـا عِـصَـامِ زَيْـدٍ حِـمَـارٌ دُقَّ بـالـلِّـجَـامِ[(٥)]

---

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (بيمينِ أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ مُقْسِم)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (يَمينِ)، والمضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (مُقسِم)، بنَعْتِ الْمُضافِ وَهوَ (أَصْدَقَ مِن يَمينِكَ)؛ كَمَا فِي البيتِ السابِقِ، وأَصْلُ الكَلامِ: (بيمينِ مُقسِمٍ أصْدَقَ مِن يَمينِكَ).

وفي البيتِ شاهِدٌ آخَرُ، وَهوَ فِي قولِه: (لأَحْلِفَنْ)؛ حَيْثُ أَتَى بجَوابِ القَسَمِ، وحذَفَ جَوابَ الشرْطِ؛ لكَوْنِ القَسَمِ الْمُوَطَّأِ له باللامِ فِي قولِه: (لَئِنْ) مُقَدَّمًا عَلَى الشرْطِ (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٨٩): «قائله: هو بجير بن زهير بن أبي سلمى».اهـ. وهو: بضم الباء الموحدة، وفتح الجيم المعجمة؛ شاعر صحابي من بيت أبي سلمى المزني، كان يزاول الصيد، إضافة إلى رعي الغنم بصحبة أخيه: كعب بن زهير. قدم إلى النبي ﷺ بالمدينة وأسلم وحسن إسلامه. له شعر في مدح النبي ﷺ، وشارك في غزوة خيبر وفتح مكة ـ ينظر: «الاستيعاب» (١/ ١٤٨)، ترجمة (١٦٥)، و«الإصابة» (١/ ٤٠٣)، ترجمة (٥٩١).

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (وِفاقُ كعْبُ بُجَيْرٍ)؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (وِفاقُ)، والمضافِ إِلَيْهِ، وَهوَ (بُجَيْرٍ)، بالنداءِ وَهوَ قَوْلُهُ: (كعْبُ)، وأَصْلُ الكلامِ: وِفاقُ بُجَيْرٍ يا كعْبُ مُنقِذٌ لك.

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٨١): «لم أقف على اسم راجزه».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (كأَنَّ بِرْذَوْنَ أبا عِصام زَيدٍ)؛ حَيْثُ فصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ (بِرْذَوْنَ)، والمضافِ إِلَيْهِ وَهوَ (زَيْدٍ)، بالنداءِ وَهوَ قَوْلُهُ: (أَبا عِصامٍ)، وأَصْلُ الكلامِ: كَانَ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ يا أبا عِصام، كَمَا ذَكَرَه الشارِحُ العَلَّامَةُ رَحِمَهُ اللهُ.

ومِمَّا هو مِن بابِ الضَّرورةِ ـ فِي الفَصْلِ بينَ المضافِ والمضافِ إِلَيْهِ ـ الفصْلُ بينَهما بفَاعِلِ الْمُضافِ، ومِن ذلك قولُ الشاعِرِ:

نَرَى أَسْهُمًا للمَوْتِ تصمي ولا تنمي ولا نَرْوعَوِي عن نقْضِ أَهواؤُنا العَزْمَ =

[الأصلُ: (وِفاقُ بُجَيْرٍ يا كَعْبُ)، و(كأنَّ بِرْذَوْنَ زَيدٍ يا أبا عِصامٍ)][(١)].

❁ ❁ ❁

= الشاهِدُ فيه قَوْلُهُ: **(نَقْضِ أَهواؤُنا العَزْمَ)**؛ حَيْثُ فصَلَ بينَ الْمُضافِ وَهوَ قَوْلُهُ: **(نقْضِ)**، والْمُضافِ إِلَيْهِ هو قَوْلُهُ: **(العَزْمَ)**، بفَاعِلِ المضافِ وَهوَ قَوْلُهُ: **(أَهواؤُنا)** الَّذِي هو فَاعِلُ الْمُضافِ؛ لأنَّ **(نقْضِ)** مَصدَرٌ يَحتاجُ إِلَى فاعِلٍ، وأَصْلُ الكلامِ: (عن نقْضِ العَزْمِ أَهواؤُنا).

ومِثلُ ذلك قَوْلُ الآخَرِ:

**ما إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِن طِبِّ ... ولا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدُ صَبِّ**

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ)**؛ حَيْثُ فَصَلَ بينَ المضافِ وَهوَ قَوْلُهُ: **(قَهْرَ)** والمضافِ إِلَيْهِ وَهوَ قَوْلُهُ: **(صَبِّ)** بفَاعِلِ المضافِ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(وَجْدٌ)**؛ لأنَّ المضافَ مَصْدَرٌ، وأَصْلُ الكلامِ: (قَهْرَ صَبٍّ وَجْدٌ) (م).

(١) ليس في (ك).

# الْمُضافُ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّمِ

[ص] [٤٢٠] آخِرَ ما أُضِيفَ لـ(اليَا) اكْسِرْ إذَا ... لم يَكُ مُعْتَلًّا، كَـ(رامٍ، وقَذَى)

[٤٢١] أو يَكُ كَـ(ابْنَيْنِ، وزَيْدَيْنِ)، فَذِي ... جميعُها الْيَا بَعْدُ فَتْحُها احْتُذِي

[٤٢٢] وتُدْغَمُ اليَا فيهِ والواوُ، وإنْ ... ما قبلَ واوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ

[٤٢٣] وألِفًا [١٣٨/ ظ] سَلِّمْ، وفي المقصورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا ياءً حَسَنْ

[ش] يُكْسَرُ آخِرُ الْمُضافِ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ إنْ لم يَكُنْ مَقصورًا، ولا مَنقوصًا، ولا مُثَنًّى، ولا مَجموعًا جَمْعَ سَلامَةٍ لِمُذَكَّرٍ؛ كالْمُفْرَدِ، وجَمْعَيِ التكسيرِ الصحيحيْنِ، وجَمْعِ السلامَةِ للمُؤَنَّثِ، والْمُعْتَلِّ الجارِي مَجْرَى الصحيحِ، نحوُ: (غُلامِي وغِلْمَانِي وفَتَيَاتِي ودَلْوِي[١] وظَبْيِي)، **وإنْ كانَ مُعتَلًّا**: فإمَّا أنْ يَكونَ مَقصورًا أو مَنقُوصًا، فإنْ كانَ مَنقوصًا؛ أُدْغِمَتْ يَاؤُه في ياءِ المتكلِّمِ، وفُتِحَتْ ياءُ المتكلِّمِ، فتَقولُ: **(قَاضِيَّ)**: رَفْعًا ونَصْبًا وجَرًّا، وكذلك تَفعَلُ بالْمُثَنَّى وجَمْعِ المذَكَّرِ السالِمِ؛ في حالَةِ الْجَرِّ والنصْبِ، فتَقولُ: (رأيتُ غُلامِي وزَيْدِي)، و(مَرَرْتُ بِغُلامِي وزَيْدِي)، والأَصْلُ: (بغُلامَيْنِ لي، وزَيْدَيْنِ لي)، فحُذِفَتِ (النونُ) و(اللامُ) للإضافةِ[٢]؛ ثُمَّ أُدغِمَتِ (الياءُ) في (الياءِ)، وفُتِحَتْ (ياءُ المتكلِّمِ).

وأمَّا **جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السالِمُ** ـ في حالَةِ الرفْعِ ـ فتَقولُ فيه أَيضًا: (جاءَ زَيْدِيَّ)؛ كما تَقولُ في حالَةِ النصْبِ والْجَرِّ، والأَصْلُ][٣] (زَيْدَوِيَ): اجتَمَعَتِ (الواوُ) و(الياءُ)، وسُبِقَتْ إحداهما بالسكونِ، فقُلِبَت، الواوُ ياءً

---

(١) من (م)، (ك).

(٢) (م) المحذوفُ للإضافَةِ هو (النونُ)، وأمَّا (اللامُ) فحَذَفُها للتَّخفيفِ (م).

(٣) هنا ينتهي الخرم المشار إليه آنفًا في النسخة (ع)، وكان ابتداؤه عند قوله فيما سبق ـ في (باب الإضافة): «على حَدِّ الْمُثَنَّى، وهو جمْعُ الْمُذَكَّرِ السالِمِ ـ يُغْنِي عن. . . إلخ».

ثم قُلِبَتِ الضمَّةُ كَسرةً لتَصِحَّ الياءُ، فصارَ اللفْظُ (زَيْدِيَّ).

**وأمَّا الْمُثَنَّى في حالَةِ الرفْعِ**: فتَسلَمُ أَلِفُه، وتُفتَحُ ياءُ المتكَلِّمِ بعدَه، فتَقولُ: (زَيْدَايَ وغُلامَايَ) عنْدَ جَميعِ العَرَبِ.

وأمَّا **الْمَقصورُ**: فالْمَشهورُ ـ في لُغَةِ العَرَبِ ـ جَعْلُه كالْمُثَنَّى الْمَرفوعِ، فتَقولُ [١٣٩/و]: (عَصَايَ، وفَتَايَ)، وهُذَيْلٌ: تَقْلِبُ أَلِفَه يَاءً، وتُدْغِمُها في ياءِ المتكَلِّمِ، وتَفْتَحُ ياءَ المتكَلِّمِ فتَقولُ: (عَصَيَّ)[١]. ومنه قولُه[٢]:

**٢٤٥ ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ     فتُخُرِّمُوا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ**[٣]

**فالحاصِلُ**: أنَّ (يَاءَ) الْمُتَكَلِّمِ تُفتَحُ معَ **الْمَنقوصِ**؛ كـ(رَامِيَّ)، **والمقصورِ**؛ كـ(عَصَايَ)، **والمثنَّى**؛ كـ(غُلَامَايَ) رَفْعًا، و(غُلامَيَّ)؛ نَصْبًا وجَرًّا، **وجَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ**؛ كـ(زَيْدَيَّ)؛ رفْعًا ونَصْبًا وجَرًّا. وهذا مَعنَى قولِه:

**فَذِي جَمِيعُها الْيَا بعْدُ فتْحُها احْتُذِي**

وأَشارَ بقولِه: **(وتُدْغَمُ)** إلى أنَّ (الواوَ) في جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ، و(الياءَ) ـ في الْمَنقوصِ وجَمْعِ المذَكَّرِ السالِمِ، والمثنَّى ـ تُدغَمُ في ياءِ المتكَلِّمِ.

وأَشارَ بقَولِه: **(وإنْ ما قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ)** إلى أنَّ ما قَبْلَ (واوِ الجمْعِ) إنِ انْضَمَّ عندَ وُجودِ (الوَاوِ) ـ يَجِبُ كَسْرُه عنْدَ قَلْبِها (يَاءً)؛ لتَسلَمَ (الياءُ)، فإنْ لم يَنْضَمَّ بلِ انفَتَحَ: بَقِيَ على فَتْحِه، نحوُ: (مُصْطَفَوْنَ)، فتقولُ: (مُصْطَفَيَّ)، وأشارَ بقولِه: **(وأَلِفًا سَلِّمْ)** إلى أنَّ ما كانَ آخِرُه أَلِفًا كالْمُثَنَّى والمقصورِ لا تُقلَبُ أَلِفُه ياءً؛ بل تَسْلَمُ، فتقول[٤]: (غُلامَايَ وعَصَايَ).

---

(١) كما في «البديع» لابن الأثير (١/٣٠٦).

(٢) هو: أبو ذؤيب الهذلي؛ كما في «ديوان الهذليين» (١/١).

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(هَوَيَّ)**؛ حَيْثُ قَلَبَ أَلِفَ الْمَقصورِ ياءً، ثم أَدْغَمَها فِي ياءِ المتكلِّمِ، وأَصْلُه: **(هَوَايَ)**؛ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ لك، وهذه لُغَةُ هُذَيْلٍ.

(٤) في (م): «نحو».

وأَشارَ بقَوْلِه: **(وفي الْمَقصورِ)** إلى أنَّ **هُذَيْلًا** تَقْلِبُ أَلِفَ الْمَقصورِ خاصَّةً، فتَقولُ: (عَصَيَّ).

وأمَّا ما عَدَا هذه الأَربعَةَ[١]، فيَجوزُ في (الياءِ) مَعَهُ: الفتْحُ والتَّسكينُ، فتَقولُ: (غُلَامِيَ وغُلامِي[٢]). (والله أعلم)[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) (م) مَا عدا هذه الأربعةَ: هو أَربعةٌ أُخْرَى:
**أَوَّلُها**: المفرَدُ الصحيحُ الآخِرِ؛ كغُلامٍ.
**وثانِيهَا**: جَمْعُ التَّكسيرِ الصحيحُ الآخِرِ؛ كغِلْمَانٍ.
**وثالثُها**: المُفْرَدُ الْمُعْتَلُّ الشَّبيهُ بالصحيحِ ـ وَهوَ: مَا آخِرَه واوٌ أو ياءٌ ساكِنٌ مَا قَبْلَها ـ نحوُ: ظَبْيٍ ودَلْوٍ.
**ورابِعُها**: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السالِمِ؛ كفَتَيَاتٍ، وقد قَدَّمْنَا أنَّ الوُجوهَ الجائِزَةَ فِي ياءِ الْمُتَكَلِّمِ ـ معَ هذه الأربعةِ ـ خَمسةُ أَوْجُهٍ (م).

(٢) (م) وبَقِيَ نَوْعٌ مِن الأسماءِ، وَهوَ مَا آخِرَه ياءٌ مُشَدَّدَةٌ، نحوُ: كُرْسِيٍّ، وبُنَيٍّ ـ تَصغيرَ ابنٍ ـ فهذا النوْعُ مِن الْمُعْتَلِّ الشَّبيهِ بالصحيحِ، وإذا أَضَفْتَهُ إِلَى ياءِ الْمُتَكَلِّم قُلتَ: كُرْسِيَّ، وبُنَيَّ ـ بثَلاثِ يَاءَاتٍ ـ ويَجوزُ لك إبقاءُ اليَاءاتِ الثلاثِ، وحذْفُ إحداهُنَّ، وقد ذكَرَ القَوْمُ: أنَّ الوَجْهَ الثانِيَ ـ وَهوَ حذْفُ إِحْدَى اليَاءاتِ؛ لتَوالِي الأمثالِ ـ واجِبٌ لا يَجوزُ غيرُه، وليسَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بسَديدٍ؛ لأنَّ تَوَالِيَ الأمثالِ يُجيزُ ولا يُوجِبُ، ولأنه قد وَرَدَ بَقاءُ ثلاثِ اليَاءاتِ فِي قوْلِ لأُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ، يَذكُرُ قِصَّةَ إبراهيمَ الْخَليلِ، وهَمَّهُ بذَبْحِ ابنِه:

يَا بُنَيِّيَ إِنِّي نَذرتُك لِلَّهِ ... شَحِيطًا فاصبر فدى لَكَ خَالِي

(٣) من (س).

# إعمالُ الْمَصْدَرِ

[ص] [٤٢٤] بِفِعْلِهِ المصدرَ أَلْحِقْ في العمَلْ ... مُضافًا أو مُجَرَّدًا أو معَ أَلْ
[٤٢٥] إنْ [١٣٩/ظ] كانَ فِعْلٌ معَ (أنْ) أو (ما) يَحُلْ ... مَحَلَّهُ، ولاسمِ مصدرٍ عَمَلْ

[ش] يَعمَلُ الْمَصْدَرُ عمَلَ الفعْلِ في مَوْضِعَيْنِ: **أحَدُها**: أنْ يَكونَ نَائِبًا مَنابَ الفعْلِ، نحوُ: (ضَرْبًا زَيْدًا)، فـ(زَيْدًا): مَنصوبٌ بـ(ضَرْبًا)؛ لِنِيابَتِه مَنابَ (اضْرِبْ)، وفيه ضَميرٌ مُستَتِرٌ مَرفوعٌ به، كما في (اضْرِبْ)، وقد تَقَدَّمَ ذلك في بابِ الْمَصْدَرِ(١). **والْمَوْضِعُ الثانِي**: أنْ يَكونَ الْمَصْدَرُ مُقَدَّرًا بـ(أنْ) والفعْلِ، أو بـ(مَا) والفعْلِ، وهو الْمُرادُ بهذا الفصْلِ؛ فيُقَدَّرُ(٢) بـ(أنْ)، إذا أُريدَ الْمُضِيُّ أو الاستقبالُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ زَيدًا أمْسِ أو غدًا)، والتقديرُ: (مِن أنْ ضَرَبْتَ زيدًا أمْسِ، أو: مِن أنْ تَضْرِبَ زَيدًا غَدًا). ويُقَدَّرُ بـ(ما)، إذا أُريدَ به الحالُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ زَيدًا الآنَ)، التقديرُ: (مما تَضْرِبُ زَيدًا الآنَ).

[مواضع المصدر العامل]

وهذا الْمَصدَرُ الْمُقَدَّرُ يَعمَلُ في ثَلاثةِ أحوالٍ مُضافًا، نحوُ: (عجِبْتُ مِن ضَربِكَ زَيدًا)، ومُجَرَّدًا عن الإضافَةِ و(ألْ)، وهو الْمُنَوَّنُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبٍ زَيدًا)، ومُحَلًّى بالألِفِ واللام، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن الضرْبِ زيدًا)، وإعمالُ المضافِ أكثَرُ مِن إعمالِ الْمُنَوَّنِ، وإعمالُ الْمُنَوَّنِ أكثَرُ مِن إِعمالِ الْمُحَلَّى بـ(ألْ)؛ ولهذا بَدَأَ المصنِّفُ بذكْرِ المضافِ، ثم المجرَّدِ، ثم ذكر(٣) الْمُحَلَّى (بالألف واللام)(٤).

ومِن إعمالِ الْمُنَوَّنِ: قولُه تعالَى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾

---

(١) يُريدُ: بابَ المفعولِ الْمُطْلَقِ.
(٢) في (س)، (ع): «فيتقدر».
(٣) ليس في (م)، (ح).
(٤) من (ح).

يَتِيمًا ﴿١٥﴾﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، فـ﴿يَتِيمًا ﴿١٥﴾﴾: مَنصوبٌ بـ ﴿إِطْعَٰمٌ﴾. وقولُ الشاعِرِ(١):

٢٤٦ ـ بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنا هامَهُنَّ [١٤٠/ و] عَنِ الْمَقِيلِ(٢)

فـ(رُؤوسَ): مَنصوبٌ بـ(ضَرْبٍ).

ومِن إعمالِه وهو مُحَلًّى بـ(أَلْ) قولُه(٣):

٢٤٧ ـ ضَعِيفُ النِّكايَةِ أَعداءَهُ يَخالُ الفِرارَ يُراخِي(٤) الأَجَلْ(٥)

وقولُه(٦):

٢٤٨ ـ فإنَّكَ والتَّأْبِينَ عُروةَ بعْدَما دَعاكَ وأَيْدِينَا إليهِ(٧) شَوارِعُ(٨)

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٩٦): «قائله: هو المرار بن منقذ التميمي».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه قَوْلُهُ: (**بضرب.... رُؤوسَ**)؛ حَيْثُ نصَبَ بـ(**ضَرْبٍ**) ـ وَهوَ مَصدَرٌ مُنوَّنٌ ـ مَفْعُولًا به، كَمَا يَنْصِبُه بالفعْلِ، وهذا الْمَفْعُولُ بِهِ هو قَوْلُهُ: (**رُؤُوسَ قَوْمٍ**).

(٣) قال العيني (٣/ ١٣٧٩): «هذا من أبيات «الكتاب» (١/ ١٩٢)، ولم ينسب فيه إلى أحد».

(٤) في «كتاب الأفعال» (٣/ ٢٣٤): «يطيل».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**النِّكايةِ أعداءَهُ**)؛ حَيْثُ نَصَبَ بالْمَصدَرِ الْمُحَلَّى بـ(أَلْ)، وَهوَ قَوْلُهُ: (**النِّكايةِ**) مَفعولًا، وَهوَ قَوْلُهُ: (**أعداءَه**)، كَمَا تَنْصِبُه بالفعْلِ. وهذا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ المصنِّفُ والشارِحُ: هو مَا رآه إمامَا النَّحْوِيِّينَ: سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (١/ ١٩٢)]، والخليلُ. وذَهَبَ أبو العَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ: إِلَى أَنَّ نصْبَ المفعولِ بِهِ بعْدَ الْمَصدَرِ المحلَّى بـ(أَلْ) ليسَ بالمصدَرِ السابِقِ، وإنما هو بِمَصدَرٍ مُنَكَّرٍ يُقَدَّرُ فِي الكلامِ، فتَقديرُ الكلامِ عندَه: (ضَعيفُ النِّكايةِ؛ نِكايةً أَعداءَه)، وفي هَذَا مِن التَّكَلُّفِ مَا ليس يَخْفَى عَليكَ. وذَهَبَ أبو سَعيدٍ السِّيرافِيُّ (٢/ ٤٨ ـ ٤٩) ـ إِلَى أَنَّ (**أعداءَه**) ونحوَه مَنْصُوبٌ بنَزْعِ الخافِضِ، وتَقديرُ الكلامِ: (ضعيفُ النِّكايةِ فِي أَعدائِه) وفيه: أنَّ النصْبَ بنَزْعِ الخافِضِ سماعيٌّ، فلا يُخَرَّجُ عليه كلامٌ، إلا إذا لم يَكُنْ للكلامِ مَحْمَلٌ سِواهُ (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٤١٣): «لم أقف على اسم قائله».

(٧) في (س)، و«غريب الحديث» للسرقسطي (٣/ ١١١٣): «إليك».

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**والتَّأبينَ عُروةَ**)؛ حَيْثُ نَصَبَ بالمصدَرِ الْمُحَلَّى بألْ، وَهوَ =

وقولُه(١):

٢٤٩ ـ لقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضرْبِ مِسْمَعَا(٢)

فـ(أَعداءَهُ) مَنصوبٌ بـ النِّكايَةِ، و(عُروةَ) مَنصوبٌ بـ(التَّأْبِينَ)، و(مُسْمِعًا) مَنصوبٌ بـ(الضرْبِ).

وأشارَ بقولِهِ: **(ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ)** إلى أنَّ اسمَ الْمَصدَرِ قد يَعمَلُ عَمَلَ الفعْلِ، والمرادُ باسْمِ الْمَصدَرِ: ما ساوَى الْمَصْدَرَ في الدَّلالة(٣)

---

= قَوْلُهُ: **(التَّأْبينَ)** مَفْعُولًا به، وَهوَ قَوْلُهُ: **(عُروةَ)**، وفيه خِلافُ العُلماءِ الذينَ ذَكَرْناهُم (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٣٩٨): «قائله: هو المرار الأسدي».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(الضرْبِ مِسْمَعَا)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ المصدَرَ الْمُحَلَّى بـ**(أَلْ)**، وَهوَ قَوْلُهُ: **(الضرْبِ)**، عَمَلَ الفعْلِ، فنصَبَ بِهِ المفعولَ به، وَهوَ قَوْلُهُ: **(مِسْمَعَا)** (م).

(٣) (م) اعلَمْ **أَوَّلًا**: أنَّ العُلماءَ يَختَلِفُونَ فيما يَدُلُّ عليه اسمُ المصْدَرِ، فقالَ قَوْمٌ: هو دالٌّ عَلَى الحدَثِ الَّذِي يَدُلُّ عليه المصدَرُ. وَعَلَى هَذَا: يَكُونُ مَعنى المصدَرِ واسمِ الْمَصدَرِ وَاحِدًا. وقالَ قَوْمٌ: اسمُ المصدَرِ يَدُلُّ عَلَى لفْظِ المصدَرِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الحدَثِ، فيَكُونُ اسمُ الْمَصدَرِ دَالًّا عَلَى الحدَثِ؛ بوَاسِطَةِ دَلالتِه عَلَى لفْظِ المصدَرِ. **وَعَلَى هَذَا**: يَكُونُ معنَى المصدَرِ ومَعنى اسمِ المصدَرِ مُختَلِفَيْنِ. [اسم المصدر]

واعلَمْ **ثانيًا**: أنَّ المصدَرَ لا بُدَّ أنْ يَشتَمِلَ عَلَى حروفِ فعْلِه الأَصليَّةِ والزائدةِ جَميعًا: إمَّا بتَساوٍ، مِثْلُ: تَغافَلَ تَغافُلًا، وتَصَدَّقَ تَصَدُّقًا، وإمَّا بزيادةٍ، مثْلُ أَكْرَمَ إكرامًا، وزَلْزَلَ زَلْزَلَةً، وأنَّه لا يَنقُصُ فيه مِن حُروفِ فِعْلِه شيءٌ، إلَّا أنْ يُحْذَفَ لعِلَّةٍ تَصريفِيَّةٍ، ثُمَّ تَارَةً يُعَوَّضُ عن ذلك المحذوفِ حرْفٌ، فيَكُونُ المحذوفُ كالمذكورِ، نحوُ: أَقامَ إقامَةً، ووَعَدَ عِدَةً، وتارَةً يُحْذَفُ لفْظًا، لا لعِلَّةٍ تَصريفيَّةٍ، ولكنَّه مَنْوِيٌّ مَعنويٌّ، نحوُ: قاتَلَ قِتالًا، ونازَلْتُه نِزَالًا، والأصْلُ فيهما: قِيتَالًا ونِيزالًا، وقد أَوْضَحَ لكَ الشارِحُ ذلك.

فإنْ نقَصَ الدالُّ عَلَى الحدَثِ عن حُروفِ فِعْلِه، ولم يُعَوَّضْ عن ذلك الناقِصِ، ولم يَكُنِ الناقِصُ مَنويًا، كَانَ اسمَ مَصدَرٍ، نحوُ: أَعْطَى عَطاءً، وتَوضَّأَ وُضوءًا، وتَكَلَّمَ كَلامًا، وأَجابَ إجابةً، وأَطاعَ طَاعةً، وسلَّمَ سَلامًا، وتَطَهَّرَ طُهُورًا. وإنْ كَانَ المرادُ بِهِ اسمَ الذاتِ، مِثْلُ الكُحْلِ والدُّهْنِ، فليسَ بِمَصْدَرٍ، ولا باسمِ =

(على مَعناهُ)(١)، وخالَفَه بخُلُوِّه لفْظًا وتَقديرًا مِن بعضٍ ما في فِعْلِه دُونَ تَعويضٍ؛ كعَطَاءٍ، فإنَّه مُساوٍ لإعطاءٍ مَعْنًى، ومُخَالِفٌ له بِخُلُوِّهِ مِن الْهَمزَةِ الْمَوجودَةِ في فِعْلِه، وهو خَالٍ منها لَفْظًا وتَقديرًا، ولم يُعَوَّضْ عنها شيءٌ.

واحتَرَزَ بذلك: مِمَّا خَلَا مِن بعضٍ ما في فِعْلِه لفْظًا ولم يَخْلُ مِنه تَقديرًا؛ فإنه لا يَكونُ اسمَ مَصدَرٍ؛ بل يَكونُ مَصدرًا، وذلكَ نحوُ: (قِتَالٍ)؛ فإنه مَصدَرُ (قاتَلَ)، وقد خَلَا مِن (الألِفِ) التي قَبْلَ (التاءِ) في الفِعْلِ(٢)، ولكنْ خَلَا مِنها لفْظًا، ولم يَخْلُ مِنها تَقديرًا؛ [ولذلك نُطِقَ بها في بَعضِ المواضِعِ، نحوُ: (قاتَلَ [١٤٠/ظ] قِيتَالًا، وضَارَبَ ضِيرَابًا)، لكنِ انقَلَبَتِ الألِفُ ياءً؛ لكسْرِ ما قَبْلَها.

واحتَرَزَ بقولِه: **(دُونَ تَعويضٍ)** مِمَّا خَلَا مِن بعْضٍ ما في فعْلِه لَفْظًا وتَقديرًا، ولكنْ عُوِّضَ عنه شيءٌ؛ فإنَّه لا يكونُ اسمَ مَصدَرٍ](٣)؛ بل هو مَصدَرٌ، وذلك نحوُ: (عِدَةٍ)؛ فإنه مَصدَرُ (وَعَدَ)، وقد خَلَا مِن (الواوِ) التي في فِعْلِه لفْظًا وتَقديرًا، ولكنْ عُوِّضَ عنها (التاءَ).

وزَعَمَ ابنُ(٤) المصنِّفِ(٥): أنَّ (عَطاءً) مَصدَرٌ، وأنَّ هَمزتَه حُذِفَتْ تَخفيفًا، وهو خِلَافُ ما صَرَّحَ به غيرُه مِن النَّحْوِيِّينَ(٦).

**ومِن إعمالِ اسمِ الْمَصْدَرِ** قولُه(٧):

---

= مَصدَرٍ، حتى لو اشتَمَلَ عَلَى حروفِ الفعْلِ، وقد اتَّضَحَ لكَ مِن هَذَا البيانِ اسمُ المصدَرِ اتِّضاحًا لا لَبْسَ فيه (م).

(١) من (م).
(٢) في (س): «قاتل».
(٣) تقديم وتأخير في (س)، ولكنه وضع عليها علامة الإبدال.
(٤) ليس في (س)، (ص).
(٥) في «شرح الخلاصة» (ص٢٢١).
(٦) ينظر: «شرح السيرافي» (٢/ ٢٨٠)، و«شرح الشافية» للبغدادي (١/ ١٦٧)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١٣٥٧).
(٧) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٤٠١): «قائله: هو القطامي، واسمه: عمير بن شييم».

٢٥٠ ـ أَكُفْرًا بعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وبعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا[(١)]

فـ(الْمِائَةَ) مَنصوبٌ بـ(عَطَائِكَ)، ومِنه حديثُ (الْمُوَطَّأِ)[(٢)] «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ»، فـ(امْرَأَتَهُ) مَنصوبٌ بـ(قُبْلَةِ). وقَوْلُهُ[(٣)]:

٢٥١ ـ إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخالِقِ الْمَرْءَ لم يَجِدْ عَسيرًا مِن الآمالِ إِلَّا مُيَسَّرَا[(٤)]

وقولُه:

٢٥٢ ـ بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فلا تُرَيَنْ لغَيرِهِمُ أَلُوفَا[(٥)]

[قلة إعمال اسم المصدر]

وإعمالُ اسم الْمَصْدَرِ قَليلٌ، ومَنِ ادَّعَى الإجماعَ على جَوازِ إعمالِه ـ فقَدْ وَهِمَ؛ فإنَّ الْخِلافَ في ذلك مَشهورٌ[(٦)]. وقالَ الصَّيْمَرِيُّ: إعمالُه شاذٌّ. وأَنْشَدَ:

---

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(عَطائِكَ الْمِائَةَ)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ اسمَ المصدَرِ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(عَطاءِ)** عمَلَ الفعْلِ، فنصَبَ بِهِ المفعولَ به، وَهوَ قَوْلُهُ: **(الْمِائَةَ)** بعدَ أَنْ أَضاف اسمَ المصدَرِ لفَاعِلِه (م).

(٢) «موطأ مالك» (١/ ٤٤) برقم (٦٥)؛ عن ابن مسعود موقوفًا، و برقم (٦٦) ـ أيضًا ـ عن ابن شهاب الزهري قوله. ومن طريق مالك: أخرجه الشافعي في «الأم» (١/ ١٥) وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١١٧ رقم ١٠)، والدارقطني (١/ ١٤٥)، والبيهقي في «الخلافيات» (٢/ ١٥٧ رقم ٤٢٨)، وفي «معرفة السُّنن والآثار» (١/ ٣٧١ رقم ٩٤٨).

(٣) قال العيني في «المقاصد» (٣/ ١٤١٤): «أنشده الأصمعي؛ ولم يعزه إلى قائله».

(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(عَوْنُ الخالِقِ الْمَرْءَ)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ اسم المصدَرِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(عَوْنُ)** ـ عمَلَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ المفعولَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(الْمَرْءَ)** ـ بعْدَ إضافَتِه لفَاعِلِه (م).

(٥) (م) ـ البيتُ مِن الشواهِدِ التي لا يُعلَمُ قائِلُها، وَهوَ مِن شَواهِدِ الأشموني، (رَقْم ٦٨٥).

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(بعِشرَتِكَ الكِرامَ)**؛ فإنه قد أَعْمَلَ اسمَ المصدَرِ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(عِشرَةِ)** عمَلَ الفعْلِ، فنصَبَ بِهِ المفعولَ به، وَهوَ قوله، **(الكِرامَ)**، بعْدَ إضافَتِه إِلَى فَاعِلِه (م).

(٦) اسمُ المصدَرِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ **عَلَمًا**، مِثلُ يَسارٍ وبَرَّةٍ وفِجَارٍ، وإما أَنْ **يَكُونَ مَبدوءًا** =

أَكُفْرا. . . . . . . . . . . . . . . * البيتَ

وقالَ ضِياءُ الدِّينِ بنُ العلجِ في (البَسيطِ)[١]: ولا يَبْعُدُ أنَّ ما قَامَ مَقامَ الْمَصدَرِ يَعمَلُ عمَلَه. ونُقِلَ عن بعضِهم[٢]: أنَّه قد أجازَ ذلك قِيَاسًا.

[حكم ما إذا أضيف المصدر إلى فاعله]

[ص] [٤٢٦] وبعدَ جَرِّهِ الذي أُضيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بنَصبٍ أو برَفْعٍ عَمَلَهْ

[ش] يُضافُ الْمَصْدَرُ إلى الفاعِلِ فيَجُرُّه[٣]، ثم يَنْصِبُ المفعولَ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن شُرْبِ زَيدٍ [١٤١/و] العَسَلَ)، وإلى المفعولِ، ثم يَرفَعُ الفاعِلَ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن شُرْبِ العسَلِ زَيدٌ). ومنه قولُه[٤]:

**٢٥٣ ـ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ ... نفْيَ الدَّنانير[٥] تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[٦]**

---

= **بميم زائدةٍ**؛ كالْمَحْمَدَةِ والْمَتْرَبَةِ، **وإما أَلَّا يَكُونَ وَاحِدًا مِنهما، فالأوَّلُ**: لا يَعْمَلُ إجماعًا، **والثاني**: يَعمَلُ إجماعًا، **والثالثُ**: هو مَحَلُّ الخِلافِ (م).

(١) كما في «التذييل» (١٠/ ٦٧). وهو الإمام النحوي أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن علي الإشبيلي، ويعرف بابن العِلْج، وهو ممن أقام باليمن وصنَّف بها كتابَ «البسيط» في النحو، وذكره الشيخ أبو حيان، ونقل عنه كتاب البسيط كثيرًا في كتبه: «البحر المحيط»، و«الارتشاف»، و«التذييل والتكميل»، وليس له كثير ترجمة في كتب تراجم النحاة.

(٢) هو: الأخفش ـ كما صرّح به في «التذييل» (١٠/ ٦٧).

(٣) من (م).

(٤) قال العيني (٣/ ١٤١١) «قائله: هو الفرزدق».

(٥) في (ح)، (م)، و«أصول ابن السراج» (٣/ ١٢)، و«المحكم» (٨/ ٣٠٢): «الدراهم». وفي الكامل (١/ ٢٠٢)، و«المقتضب» (٢/ ٢٥٨)، و«الجمهرة» (٢/ ٧٤١)، و«السيرافي» (١/ ٢٠٣): «الدراهيم». وهي روايات للبيت.

(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(نفي الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ)**؛ حَيْثُ أضاف الْمَصدَرَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(نفي)** ـ إِلَى مَفعولِه ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(الدَّرَاهِيمِ)** ـ ثم أتى بفَاعِلِه مَرفوعًا، وَهوَ قَوْلُهُ: **(تَنقادُ)** (م).

قلت: وفيه شاهدٌ آخر في قوله: (الدراهيم)، (الصياريف)؛ وإنما الوجه في الكلام: (الدراهم)، و(الصيارف)، لكن الشاعر ربما زاد حرف المد إشباعًا في =

وليسَ هذا الثاني مَخصوصًا بالضَّرورةِ، خِلافًا لبَعضِهم، وجَعَلَ منه قولَه تعالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧]. فأَعْرَبَ ﴿مَنِ﴾ فاعِلًا بِـ﴿حِجُّ﴾، ورُدَّ: بأنه يَصيرُ المعنَى: وللهِ على جَميعِ الناسِ أنْ يَحُجَّ البَيتَ الْمُستطيعُ. وليسَ كذلكَ فـ﴿مَنِ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلنَّاسِ﴾، والتقديرُ: وللهِ على الناسِ مُستَطِيعِهم حَجُّ البيتِ. وقِيلَ: ﴿مَنِ﴾ مُبتدَأٌ، والخبَرُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: مَنِ استطاعَ مِنهم فَعَلَيْهِ ذلك.

ويُضافُ الْمَصدَرُ ـ أَيضًا ـ إلى الظرْفِ، ثم يَرفَعُ الفاعِلَ، ويَنصِبُ الْمَفعولَ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضرْبِ اليومِ زيدٌ عَمْرًا).

[ص] [٤٢٧] وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ، ومَنْ رَاعَى في الإتْباعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

[ش] إذا أُضيفَ الْمَصْدَرُ إلى الفاعِلِ؛ ففَاعِلُه يَكونُ مَجرورًا لفْظًا، مَرفوعًا مَحَلًّا، فيَجوزُ ـ في تَابِعِه مِن الصِّفَةِ والعطْفِ وغيرِهما ـ مُراعاةُ اللفْظِ: فيُجَرُّ، ومُراعاةُ الْمَحَلِّ: فيُرفَعُ، فتَقولُ: (عجِبْتُ مِن شُرْبِ زَيدٍ الظريفِ والظَّريفُ[1]).

ومِن إتباعِه على الْمَحَلِّ قَولُه[2]:

**٢٥٤ ـ حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَها[3] طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظلومُ[4]**

فرَفَعَ (المظلومُ)؛ لكَونِه نَعْتًا لـ(الْمُعَقِّبِ) [١٤١/ظ]؛ على الْمَحَلِّ.

---

= هذا الضرب من الجمع؛ فيجوز له ذلك، للزوم الكسرة ذلك الموضع، وإنما الكسرة من الياء. ينظر: «الكتاب» (١/ ٢٨)، و«المقتضب» (٢/ ٢٥٨).

(١) من (م).

(٢) هو: لَبيد بنُ رَبيعةَ في «الديوان» (ص١٠٢)، ط. المعرفة.

(٣) في «الديوان»، و«العين» (١/ ١٧٨)، و«الجمهرة» (١/ ٣٦٤)، و«المحكم» (١/ ٢٣٩): «وهاجه» بالتذكير. والوجهان سائغان ومرويان أيضًا.

(٤) (م) الشاهِدُ عليه: قَوْلُهُ: (**طَلَبَ الْمُعَقِّبِ...... المظلومُ**)؛ حَيْثُ أَضافَ المصدَرَ، وَهوَ (**طَلَبَ**) إِلَى فَاعِلِه ـ وَهوَ (**المعَقِّبِ**) ـ ثم أَتْبَعَ الفاعِلَ بالنعْتِ، وَهوَ (**الْمَظلومُ**)، وجاءَ بهذا التابِعِ مَرفوعًا؛ نَظَرًا لِمَحلِّ الْمَتبوعِ (م).

[حكم ما إذا أضيف المصدر إلى مفعوله]

وإذا أُضيفَ إلى الْمَفعولِ، فهو مَجرورٌ لَفْظًا، مَنصوبٌ مَحَلًّا؛ فيَجوزُ أَيضًا في تَابِعِه: مُراعاةُ اللفْظِ والْمَحَلِّ.

ومِن مُراعاةِ الْمَحَلِّ قولُه[1]:

**٢٥٥ ـ قد كُنتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا     مَخافَةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا**[2]

فـ(اللَّيَّانَا) مَعطوفٌ على مَحَلِّ (الإِفلاسِ).

❁ ❁ ❁

(١) هو: رؤبة بن العجاج في «ديوانه» (١٨٧).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(واللَّيَّانَا)**؛ حَيْثُ عَطَفَه بالنصْبِ عَلَى **(الإفلاسِ)** الَّذِي أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إليه؛ نَظَرًا إِلَى مَحَلِّهِ (م).

# إِعْمَالُ اسمِ الفاعِلِ(١)

[ص] [٤٢٨] كفِعْلِهِ اسمُ فاعلٍ في العَمَلِ(٢) إنْ كانَ عن مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ ـ(٣)

[ش] لا يَخْلُو اسمُ الفاعِلِ مِن أنْ يَكونَ مُعَرَّفًا بألْ، أو مُجَرَّدًا(٤)، فإنْ كانَ مُجَرَّدًا عَمِلَ عَمَلَ فِعْلِه مِن الرفْعِ والنَّصْبِ؛ إنْ كانَ مُستَقْبَلًا أو حَالًا(٥)، نحوُ: (هذا ضارِبٌ زَيدًا الآنَ، أو غَدًا). [أحوال اسم الفاعل]

وإنما عَمِلَ لِجَرَيَانِه على الفعْلِ الذي هو بِمَعناهُ، وهو الْمُضارِعُ، ومَعنى جَرَيانِه عليه أنه مُوَافِقٌ له في الحركاتِ والسَّكَناتِ؛ لِمُوافَقَةِ(٦) (ضارِبٍ) لـ(يَضْرِبُ) فهو مُشْبِهٌ(٧) للفعْلِ الذي هو(٨) بِمَعناهُ لفْظًا ومَعنًى.

---

(١) عَرَّفَ ابنُ مالِكٍ فِي تَسهيلِه اسمَ الفَاعِلِ بأنه (الصِّفَةُ الدالَّةُ عَلَى فَاعِلِ الْحَدَثِ، الجارِيَةُ فِي مُطْلَقِ الحرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ عَلَى المضارِعِ مِن أَفعالِها فِي حالتي التذكيرِ والتأنيثِ، الْمُفيدَةُ لِمَعْنَى المضارِعِ أو الماضي) (م).

(٢) أي: لا في غيره، فإنه يضاف لمعموله. ويطَّرد جر معموله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل، والمراد عمل التعدي إن تعدَّى فعله، واللزوم إن لزم، والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بها نفسها لما فيها من معنى التشبيه بناءً على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل.
«الخضري» (٢/ ٢٥).

(٣) بعده في (ك): [أو نفيًا أو جا صفة او مستندًا].

(٤) زاد في (س): «منها».

(٥) مثله الدال على الاستمرار، ويشترط أيضًا ألَّا يكون مصغرًا ولا موصوفًا قبل عمله كالمصدر لأنهما من خواص الأسماء فيبعدانه عن الفعل، ولا تضرُّ التثنية والجمع لأنهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير، ولأن علامتهما تلحق الفعل وإنما أبطلا عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالته على الزمان جدًّا لأن لزومه له غير بيِّن بخلاف الوصف.
«الخضري» (٢/ ٢٥).

(٦) في (ك)، (س): «كموافقة».

(٧) في (س): «شبه».

(٨) ليس في (ك).

وإنْ[١] كانَ بِمَعنى الْمَاضي لم يَعْمَلْ[٢]؛ لعَدَمِ جَريانِه على الفعْلِ الذي هو بِمَعناه، فهو مُشْبِهٌ له مَعْنًى[٣]، لا لَفْظًا، فلا[٤] تَقولُ: (هذا ضارِبٌ زَيدًا أَمْسِ)؛ بل يَجِبُ إضافتُه فتَقولُ: (هذا ضارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ)، وأَجازَ الكِسائيُّ إعمالَه[٥]، وجَعَلَ مِنه قولَه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِۚ﴾ [الكهف: ١٨]، فـ(ذِرَاعَيْهِ) مَنصوبٌ بـ(باسِطٌ)، وهو ماضٍ، وَخَرَّجَه غيرُه على أنَّه حِكايةُ حالٍ مَاضِيَةٍ[٦] (بدليل: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، لا قلبناهم. والله تعالى اعلم)[٧]. [١٤١/ظ].

[شروط إعمال اسم الفاعل]

[ص][٤٢٩] ووَلِيَ استفهامًا، او حَرْفَ نِدَا[٨] أو نَفيًا، اوْ جَا صِفةً أو مُسْنَدَا

(١) في (س): «فإن».

(٢) إلا إذا صح وقوع المضارع موقعه نحو: كان زيد ضاربًا عمرًا أمس لصحة: كان زيد يضرب... إلخ بخلاف: هذا ضارب زيد أمس لعدم صحة يضرب بدله. الخضري (٢/ ٢٥).

(٣) أي: للماضي معنى لكونه بمعناه لا لفظًا لأنه لم يوازنه.

(٤) في (ك): «لا».

(٥) قال الخضري (٢/ ٢٥): «محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فإن كان ضميرًا رفعه اتفاقًا أو ظاهرًا فكذلك على ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن عصفور. قال السيوطي: «وهو الأصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكروه».اهـ، ومقتضاه أنه يرفع الضمير وإن لم يعتمد في نحو: ضارب أنت أمس».

(٦) معنَى حِكايَةِ الحالِ: أنْ يُقَدِّرَ المتكلِّمُ نفْسَه مَوجودًا فِي وقْتِ حُصولِ الحادِثَةِ، فيَتكلَّمَ عَلَى مَا يَقتَضِيهِ، والدليلُ عَلَى صِحَّةِ ذلك فِي الآيةِ الكريمةِ قولُه سُبحانَه: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، ولا يَخْفَى عليكَ أنَّ المرادَ بالمُتَكَلِّمِ الَّذِي يَفْرِضُ نفْسَه غيرُ اللهِ تعالى (م).

(٧) من (س).

(٨) قال الخضري (٢/ ٢٥): «الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر، إذ التقدير: يا رجلًا طالعًا جبلًا؛ لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقربه من الفعل؟ وقد يقال: لم ندع أن حرف النداء مسوغ؛ بل إذا وليه الوصف عمل، وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر، وإنما صرح به هنا مع دخوله في =

[ش] أَشارَ بهذا البيتِ إلى أنَّ اسمَ الفاعِلِ لا يَعمَلُ إلَّا إذا اعتَمَدَ على شيءٍ[١] قَبْلَه[٢]؛ كأنْ يَقَعَ بعدَ الاستفهامِ، نحوُ: (أَضارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا)، أو حرْفِ النداءِ، نحوُ: (يا طالِعًا جَبَلًا)، أو النفْيِ[٣]، نحوُ: (ما ضارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا)، أو يَقَعَ نَعْتًا، نحوُ: (مَررْتُ برَجُلٍ ضارِبٍ زَيْدًا)، أو حَالًا، نحوُ: (جاءَ زَيدٌ راكِبًا فَرَسًا)، ويَشمَلُ[٤] هَذينِ النَّوعينِ[٥] قولُه: **(او جَا صِفَةً)**. وقولُه: **(أو مُسْنَدَا)** معناه: أنَّه يَعْمَلُ إذا وقَعَ خَبَرًا، وهذا يَشْمَلُ خَبَرَ الْمُبتدَأِ، نحوُ: (زيدٌ ضارِبٌ عَمْرًا)، وخبَرَ ناسخِه، أو مَفعولَهُ،

---

= قوله: **(وقد يكون...)** إلخ، لدفع توهم أن النداء يبعده من الفعل فلا يعمل».

(١) أي: ليَقرِّبه من الفعل. وأشار الشارح إلى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات، فإن لم يعتمد لم يعمل خلافًا للأخفش والكوفيين، وهذا شرطه لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر، وعدم المضي شرط لعمله في المفعول فقط، فقول المغني: إن اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع إنما هو لعمل النصب؛ يعني به مجموع الأمرين، وإلا فالاعتماد شرطٌ لعمل الرفع في الظاهر أيضًا عند الجمهور قاله الدماميني والشمني؛ أفاده الصبان (٢/ ٢٩٣).

(٢) **واعتماده يكون على خمسة أمور:**
**أحدها**: حرف نفي، نحو: ما مَارٌّ أنتما بزيدٍ، وما ضاربٌ أنتما عمرًا.
**والثاني**: حرف استفهام، نحو: أضاربٌ أنت زيدًا؟
**والثالث**: حرف نداء، نحو: يا طالعًا جبلًا، ويا ضاربًا عمرًا.
**والرابع**: أن يكون صفةً لموصوفٍ مذكورٍ أو مقدَّر.
فأما المقدَّر فسيُذكر بعد. وأما المذكور فنحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا غدًا.
**والخامس**: أن يكون مُسْنَدًا إلى مبتدأ، لفظًا أو أصلًا، فالمسند إلى المبتدأ لفظًا نحو: زيدٌ ضاربٌ عمرًا. والمسند إلى المبتدأ أصلًا نحو: إنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا.
فإن لم يَعتمد على شيء من ذلك لم يَعمل.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٦٥).

(٣) ولو تأويلًا نحو: إنما ضارب زيد عمرًا.

(٤) في (س): «يشتمل».

(٥) من (ن): وفي (ص) «الشيئين».

نحوُ: (كانَ زيدٌ ضارِبًا عَمْرًا، وإنَّ زَيدًا ضارِبٌ عَمْرًا، وظَنَنْتُ[١] زيدًا ضارِبًا عَمْرًا، وأَعْلَمْتُ زَيدًا عَمْرًا ضارِبًا بكْرًا).

[ص] **[٤٣٠] وقد يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفْ[٢]   فيَستحِقُّ العَمَلَ الذي وُصِفْ**

[ش] [حكم اعتماد اسم الفاعل على موصوف مقدر] قد يَعْتَمِدُ اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقَدَّرٍ، فيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِه؛ كما لو اعتمَدَ على مَذكورٍ، ومِنه قولُه[٣]:

**٢٥٦ ـ وكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ   إذَا رَاحَ نحوَ الْجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى[٤]**

فـ(عَيْنَيْهِ) مَنصوبٌ بـ(مَالِئٍ)، و(مَالِئٍ) صِفَةٌ لِمَوصوفٍ مَحذوفٍ، وتَقديرُه: وكَمْ شخْصٍ مالِئٍ، ومِثْلُه[٥] قولُه[٦]:

**٢٥٧ ـ كناطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا ليُوهِنَها   فلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[٧]**

التقديرُ: كوَعِلٍ ناطِحٍ صَخْرَةً.

[ص] [عمل اسم الفاعل المحلى بـ(أل)] **[٤٣١] وإنْ يَكُنْ صِلةَ (ألْ) ففِي الْمُضِي[٨]   وغيرِهِ إعمالُه قدِ ارْتُضِي[٩]**

---

(١) في (س): «فظننت».
(٢) بقرينة: ١ ـ حالية كاختصاص الصفة نحو: مررت بعاقل، ٢ ـ مقالية: كبيتي الشارح بدليل بقيتهما.
(٣) هو: عُمرُ بن أبي رَبيعةَ في «ديوانه» (ص٤٥٩).
(٤) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مَالِئٍ عَيْنَيْهِ)**؛ حَيْثُ عَمِلَ اسمُ الفَاعِلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(مَالِئٍ)** النصْبَ فِي المفعولِ به؛ بسببِ كونِه مُعتَمِدًا عَلَى مَوصوفٍ مَحذوفٍ مَعلومٍ مِن الكلامِ، وتَقْدِيرُهُ: وكَمْ شَخْصٍ مَالِئٍ... إلخ (م).
(٥) في (ك)، (ح): «ومنه».
(٦) هو: الأَعْشَى في «ديوانه» (ص١٤٥).
(٧) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كناطِحٍ صَخرةً)**، حَيْثُ أَعْمَلَ اسمَ الفَاعِلِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: **(ناطِحٍ)** ـ عمَلَ الفعْلِ، ونصَبَ بِهِ مَفعولًا، وَهوَ قَوْلُهُ: **(صَخرةً)**؛ لأنه جارٍ عَلَى مَوصوفٍ محذوفٍ معلومٍ مِن الكلامِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي البَيتِ قَبْلَه (م).
(٨) «يَحتمل أن يتعلق باسمِ فاعل حالَ من ضمير «ارْتُضِي»؛ أي: إعمالُه قد ارْتُضِي كائنًا في المضي، وهو على حذف المضاف، تقديره: في ذي المُضِي، أو بفعلٍ مضمر يفسره الصدر الذي هو «إعمالُه» والتقدير: فيعمل في المضي إعماله فيه قد ارْتُضي». قاله الشاطبي في «المقاصد» (٤/ ٢٧٧).
(٩) بلا شرط اعتماد.

[ش] إذا وَقَعَ اسمُ الفاعِلِ صِلَةً للألِفِ [١٤٢/و] واللام، عَمِلَ ماضِيًا ومستَقْبَلًا وحالًا؛ لِوُقُوعِه حِينَئذٍ مَوْقِعَ الفعْلِ؛ إذْ حَقُّ الصِّلَةِ أنْ تكونَ جُملةً، فتَقولُ: (هذا الضارِبُ زَيْدًا الآنَ، أو غَدًا، أو أَمْسِ).

هذا هو الْمَشهورُ مِن قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ، وزَعَمَ جماعةٌ (مِن النَّحْوِيِّينَ)(١)، مِنهم الرُّمَّانِيُّ(٢)(٣)، أنَّه إذا وَقَعَ صِلَةً لألْ لا يَعمَلُ إلَّا مَاضِيًا، ولا يَعْمَلُ مُستَقْبَلًا ولا حالًا، وزَعَمَ بعضُهم أنَّه لا يَعْمَلُ مُطلَقًا، وأنَّ المنصوبَ بعْدَه مَنصوبٌ بإضمارِ فِعْلٍ، والعَجَبُ أنَّ هَذينِ الْمَذْهَبَيْنِ ذَكَرَهما الْمُصَنِّفُ في (التَّسهيلِ)(٤)، وزَعَمَ ابنُه بدْرُ الدِّينِ في شَرْحِه(٥) أنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا وقَعَ صِلَةً للألِفِ واللامِ عمِلَ مَاضِيًا ومُستَقْبَلًا وحالًا باتِّفاقٍ، وقالَ (بعْدَ هذا)(٦) أيضًا: ارْتَضَى جميعُ النَّحْوِيِّينَ إعمالَه؛ يَعنِي: إذا كانَ صِلَةً لألْ(٧).

---

(١) من (ن)، (ص) وزاد فيها «قول».

(٢) انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٧٦)، و«شرح الكتاب» (٣/ ٢٠٤)، و«التذييل والتكميل» (١٠/ ٣٣٤).
قال أبو حيان في «التذييل والتكميل»: «وحملهم على ذلك أنَّ سيبويه حين ذكر اسم الفاعل بـ(أل) لم يُقَدِّره إلا بـ(الذي فعل). وسيبويه إنما أراد أن يبين أنه إذا دخل عليه (أل) عمل بمعنى الماضي؛ لأنه كان قبل دخولها لا يعمل وهو ماضٍ، وأمَّا إذا كان بمعنى المضارع فإنه لا يحتاج إلى ذكره؛ لأنه كان قد صحَّ له العمل قبل (أل)، فإذا اقترنت به أل كان أحقَّ بالعمل وأَولَى؛ لأنها إذا كانت مصحِّحة لعملِ ما كان لا يعمل فأَحْرَى أن يكون أَولَى بالعمل ما دخلت عليه مما كان عاملًا دونها، وقد وردَ السماع بذلك».
وانظر: «تمهيد القواعد» (٦/ ٢٧٢٥).

(٣) زاد في (ك)، (ح): «إلى».

(٤) «شرح التسهيل» (٣/ ٧٦).

(٥) (ص٣٠٣).

(٦) في (س): «بعدها».

(٧) ومن شروط عمل اسم الفاعل:
١ ـ ألَّا يُصَغَّر، فلا يقال: هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا، وما حُكي من قولهم: أنا مُرْتَحِلٌ فسُوَيْئِرٌ فَرْسَخًا؛ فشاذ، وأيضًا فلا حجة فيه؛ لأن الظرف والمجرورات يعمل فيها رائحةُ الفعل، ولذلك أيضًا ساغ: أنا مارٌّ بزيدٍ أمسِ. =

[عمل صيغ المبالغة]

[ص][٤٣٢] (فعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ) في كثرةٍ عن (فاعلٍ) بَديلُ
[٤٣٣] فيَستحِقُّ ما لَه مِن عَمَلِ وفي (فَعِيلٍ) قَلَّ[(١)] ذا و(فَعِلَ)[(٢)]

---

= ٢ ـ ألا يُوصف قبل العمل، فلا يقال: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا. نصَّ عليه سيبويه وغيره.

فإن جاء من ذلك شيء فشاذ، كقول طُفَيل، أنشده الفارسي، وقال: أنشدنيه أبو إسحاق:

وَرَاكِضَةٍ ما تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعِيرَ حِلَالٍ غادَرَتْهُ مُجَعْفَلِ

وقال بِشرْ بن أبي خازم:

إِذَا فَاقِدٌ خطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذكرتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المُبايِنِ

مع أنه قد يُتأول على حذف الجار؛ أي: على بَعِيرِ حِلالٍ، وعلى فَرْخَيْن. ويتعلَّق الأول باسم فاعل صفة، والثاني بـ(رَجَّعَتْ) أو يُنصبان بفعل يفسِّره اسم الفاعل، فلا يكون في ذلك حجة.

٣ ـ ألَّا يَجريَ مُجرى الأسماء الجامدة، فإنه إذ أُجري مُجراها لم يعمل على حال، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ، كما تقول: هذا صاحبُ زيدٍ، أو: هذا أخو زيدٍ. نصَّ على ذلك سيبويه، قال الشاطبي: ولا أعلم فيه خلافًا.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢).

(١) لم يقل: شَذَّ، ولا: نَدَرَ، فدَلَّ على أنه مما يَعمل فيه القياس على ضعف.

(٢) **فإن قيل**: لِمَ أَتى بهذا كُلِّه، وكان أخصرَ أن يقول كما قال غيره: إن أمثلة المبالغة تعمل عملَ اسم الفاعل؟

قيل: فائدته أمران:

**أحدهما**: ما تقدم من إخراجه تلك الأمثلة التي على معنى النَّسَب أو التعجُّب، فإنها للمبالغة والكَثْرة، لكنها لا تقتضي كثرة فعلٍ عِلَاجي.

**والثاني**: أن هذه المقدمة عِلَّةٌ واعتذار لعمل هذه الأمثلة عملَ الفعل، وهي غير جاريةٍ على الفعل، ولا تامَّةِ الشَّبَه به، إذ لم تُشْبهه إلا في المعنى خاصة، والشَّبَه المعتبرَ عند الجمهور إنما هو اجتماع الشَّبَهين، المعنوي واللفظي، ولذلك لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي.

فكأن القائل يقول: كيف أُعْمِلتْ هذه الأمثلة، وليست شبيهةً بالمضارع، ولا جاريةً عليه جريانَ اسم الفاعل، فاعتذر عن هذا بأن هذه الأمثلة موضوعةٌ في موضع اسم الفاعل التامِّ الشَّبَهِ، فكأنها إنما تعمل بالنيابة.

فلأجل هذا القَصْد أَتى بالفاء المقتَضِية للعِلَّة، في قوله: (**فيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ من** =

[ش] يُصاغُ للكَثْرَةِ(١) فَعَّالٌ ومِفعالٌ وفَعولٌ وفَعيلٌ وفَعِلٌ، فيَعمَلُ عمَلَ

---

= عَمَلٍ)؛ أي: إنه بدلٌ منه، فيعمل لذلك عملَه، وهو ظاهر.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٨٠).

(١) هذا فصل معقود لـ(أمثلة المبالغة) وحكمها. [أنـواع أمـثـلـة المبالغة]
وهي خمسة، ابتدأ الناظم الكلام على ثلاثةٍ منها، وهي: (فَعَّال، ومِفْعال، وفَعُول) لكونها في كثرة الاستعمال هنا أدخلَ من الباقين.
ويعني: أن هذه الأمثلة بدلٌ من اسم الفاعل، وعِوَضٌ منه من جهة المعنى، لكن حيث يُقصد الإخبارُ بالمبالغة في كثرة الفعل، فهي مُشْعِرة بكثرة وقوع الفعل الذي يُقال بسببه للفاعل: فاعل.
وهذا معنى قوله: **(في كَثْرَةٍ)**؛ أي: موضع كثرة الفعل، فـ(قَوَّامٌ) معناه: قائمٌ كثيرًا، و(ضَرُوبٌ) معناه: ضاربٌ كثيرا، و(مِنْحَارٌ) معناه: ناحرٌ كثيرا. فإن قيل: فإذًا ليس واحدٌ منها بدلًا عن اسم الفاعل من جهة المعنى، إذْ كان اسم الفاعل لا إشعار له بكثرةٍ ولا مبالغة، بخلاف هذه الأمثلة، فكيف يصح أن يقول: إنها بَدَلٌ عنه؟
**فالجواب**: أن اسم الفاعل دالٌّ على مُطْلق الفعل، كان كثيرًا أو قليلًا، فيقال: (فاعل) لمن تكرَّر منه الفعل وكَثُر، ولمن وقع منه فعلٌ ما، لكنه من جهة وَضْعه لا إشعار له بخصوص فعل، فإذا أرادوا أن يُشْعروا بالكَثْرة وَضعوا لها مِثَالًا دالًّا عليها فقالوا: (فَعُول) أو (فَعَّال) أو (مِفْعَال).
فـ(فَعُول) في الحقيقة إنما هو بَدَلٌ من (فاعل) المراد به الكثرة، وليس بدلًا من (فاعل) مطلقًا. وكذلك سائر الأمثلة.
وإذا فُهم هذا تبيَّن أن كل واحد منها بدل من (فاعل) في المعنى، فظهر أن قوله: **(عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ)** صحيح؛ أي: عن (فاعل) الموضوع في موضع الكثرة، ولذلك قال: **(فِي كَثْرة)** إذْ ما قال: إنه بدل عن (فاعل) إذا كان في موضع الكثرة.
ويتحرَّز بهذا القيد من هذه الأمثلة إذا لم يُقْصد بها كثرةُ الفعل العلاجي، فإنها لا تجري مجرى اسم الفاعل في العمل، وذلك أن هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام:
**أحدها**: هذا الذي شَرَع فيه.
**والثاني**: أن تأتي للمبالغة في الصفة، لا في كثرة الفعل، كـ(مِحْسَانٍ) إذ كان عند سيبويه في معنى: ما أحسَنَه، وكذلك إذا دخلها معنى النَّسب، نحو: قَؤُول، ومِقْوال، فإن معناها المبالغة في القول وتكثيره، لكن لا على معنى الفعل؛ بل على معنى: ذي كذا، كأنه يقول: ذو قَوْل، أو على الياء، كأنه يقول: قَوْلِيٌّ، =

الفِعْلِ(١) على حَدِّ اسمِ الفاعِلِ(٢)، وإعمالُ الثلاثةِ الأُوَلِ(٣) أكْثَرُ مِن إعمالِ فَعِيلٍ وفَعِلٍ، وإعمالُ فَعِيلٍ أكثَرُ مِن إعمالِ فَعِلٍ.

فمِن إعمالِ فَعَّالٍ ما سَمِعَه سِيبَوَيْهِ مِن قَوْلِ بعضِهم: (أمَّا العَسَلَ فأنَا شَرَّابٌ(٤))، وقولُ الشاعِرِ(٥)(٦):

٢٥٨ ـ أخَا الحرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلالَهَا     ولَيْسَ بوَلَّاجِ الخوالِفِ أَعْقَلَا(٧)

---

= في: قَؤُولٍ، ومِقْوالٍ، وضَرْبِيٌّ. في: ضَرُوبٍ.

فهذا كله ليس على معنى الفعل العلاجي، كحائضٍ وطامثٍ، ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث، فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلًا، لما دخله من معنى النَّسَب، كما لا يعمل نحو: تَمَّار، وفكَّاه، ونَهِر، وفي قول الشاعر:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولَكِنِّي نَهِرْ

ومثل ذلك كثير، وهو الذي يُذكر في باب «المذكر والمؤنث».

**والثالث**: أن تأتي لغير مبالغةٍ أصلًا، نحو: كَرُمَ فهو كَرِيمٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ، وصَدِيَ فهو صَدٍ، كَلِفَ فهو كَلِفٌ وما أشبه ذلك، مما هو جارٍ على فعله قياسًا، أعني في البناء.

فهذا القسم أيضًا لا يعمل عمل اسم الفاعل، إذ ليس بمقصودٍ به تكثيرُ الفعل، وإنما هو من بابٍ آخر.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩).

(١) حملًا على أصلها وهو اسم الفاعل، ولزوال الشبه الصوري، والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هي.

(٢) بشروطه وفاقًا واختلافًا.

(٣) في (س)، (ح): «السابقة».

(٤) ذكَرَ هَذَا الْمِثالَ وأَسْنَدَ رِوايتَه عن العرَبِ إِلَى سِيبَوَيْهِ الثِّقَةِ؛ للإشارَةِ إِلَى رَدِّ مَذهَبِ الكُوفِيِّينَ، الذينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يَتقدَّمَ مَعمولُ هذه الصِّفَةِ عليها، وسيأتي ذكْرُ ذلك فِي شرْحِ الشاهِدِ رَقْمِ (٢٥٩)، وانظُرْ كتابَ سِيبَوَيْهِ (١/ ٥٧) (م).

(٥) ليس في (س).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٤٢١): «قائله: هو القلاخ بن حَزْن بن جناب».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: **(لَبَّاسًا..... جِلَالَها)**؛ فإنَّه قد أَعْمَلَ (لَبَّاسًا) ـ وَهوَ صِيغَةٌ مِن صِيَغِ =

فـ(العَسَلَ) مَنصوبٌ بـ(شَرَّابٍ)، و(جِلَالَها) مَنصوبٌ بـ(لَبَّاسٍ).

ومِن إعمالِ مِفْعَالٍ [١٤٢/ظ] قولُ بعضِ العرَبِ: (إنه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها)، فـ(بَوَائِكَها) مَنصوبٌ بـ(مِنْحَارٌ).

ومِن إعمالِ فَعُولٍ قَولُ الشاعِرِ(١):

**٢٥٩ ـ عَشِيَّةَ سُعْدَى لو تَرَاءَتْ لرَاهِبٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ(٢) وحَجِيجُ**
**قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إنَّها على الشَّوْقِ إخوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ(٣)**

فـ(إِخوانَ) مَنصوبٌ بـ(هَيُوجُ).

ومِن إعمالِ فَعِيلٍ قَوْلُ بعْضِ العرَبِ: (إنَّ اللهَ سَميعٌ دُعاءَ مَن دَعاهُ)، فـ(دُعاءَ) مَنصوبٌ بـ(سَميعٌ). ومِن إعمالِ فَعِلٍ ما أَنْشَدَه سِيبَوَيْهِ(٤):

---

= الْمُبالَغَةِ ـ إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ المفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(جِلَالَها)**؛ لاعتمادِه عَلَى مَوصوفٍ مَذكورٍ فِي الكلامِ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(أَخَا الْحَرْبِ)**.

(١) هو: الراعي في «ديوانه» (ص٢١٤).

(٢) في (س): «عنه»، وفي هامشها «عنده».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(إِخوانَ العَزاءِ هَيُوجُ)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ قولَه: **(هَيُوجُ)**، وَهوَ مِن صِيَغِ المبالَغَةِ، إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ المفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(إخوانَ)**، وَهوَ معتَمِدٌ عَلَى المسنَدِ إِلَيْهِ الَّذِي هو اسمُ إنَّ.

وفي البيتِ دَليلٌ عَلَى أنَّ هَذَا العَامِلَ ـ وَإنْ كان فَرْعًا عن الفِعْلِ ـ لم يَضْعُفْ عن العمَلِ فِي المعمولِ المتقدِّمِ عليه، أَلَا تَرَى أنَّ قولَه: **(إخوانَ العَزَاءِ)** متقَدِّمٌ، معَ كونِه مَفْعُولًا لقولِه: **(هَيُوجُ)**، وقد قَدَّمْنَا أنَّ قولَ العربِ: (أمَّا العسَلَ فأنَا شَرَّابٌ) الَّذِي رَوَاهُ سِيبَوَيْهِ الثِّقَةُ يَدُلُّ عَلَى ذلك أَيْضًا، وأنَّ هَذَا يَرُدُّ مَا ذهَبَ إِلَيْهِ الكُوفِيُّونَ مِن أنَّ مَعمولَ هذه الصِّفَةِ لا يَتقدَّمُ عليها، زَعَمُوا أنَّها فرْعٌ فِي العمَلِ عن فرْعٍ؛ لأنها فرْعٌ عن اسم الفَاعِلِ، وَهوَ فرْعٌ عن الفِعْلِ المضارِعِ، وأنَّ ذَلِكَ سببٌ فِي ضَعْفِها، وأنَّ ضَعْفَهَا يَمْنَعُ مِن عَمَلِها مُتَأَخِّرَةً، والجوابُ: أنَّهُ لا قِياسَ معَ النَّصِّ (م).

(٤) في «الكتاب» (١/ ١١٣)، قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٤٢٧): «قائله: هو أبو يحيى اللاحقي، قال المازني: زعم أبو يحيى أن سيبويه سأله: هل تعدي =

٢٦٠ ـ حَـذِرٌ أُمـورًا لا تَـضـيـرُ وآمِـنٌ    ما لـيسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[(١)]

وقولُه[(٢)]:

٢٦١ ـ أَتَـانِـي أَنَّـهُـمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِـي    جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ[(٣)]

فـ(أُمورًا) مَنصوبٌ بـ(حَذِرٌ)، وعِرْضِي مَنصوبٌ بـ(مَزِقٍ).

[ص] [٤٣٤] ومـا سِـوَى الـمـفـرَدِ مِـثْـلَـهُ جُـعِـلْ    فِي الحُكْمِ والشُّروطِ حَيْثُمَا عَمِلْ[(٤)]

[ش] ما سِوَى الْمُفْرَدِ هو الْمُثَنَّى والمجموعُ، نحوُ: (الضارِبَيْنِ، والضارِبَتَيْنِ، والضارِبِينَ، والضُّرَّابِ، والضَّوَارِبِ، والضارباتِ)[(٥)]، فحُكْمُها حكْمُ المفرَدِ في العمَلِ، وسائرِ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه مِن الشُّروطِ، فتَقولُ: (هَذانِ الضارِبانِ زَيْدًا، وهَؤلاءِ القَاتِلونَ بَكْرًا)، وكذلك الباقِي،

---

= العرب فعِلًا؟، قال: فوضعت له هذا البيت وعملته له ونسبته إلى العرب وأثبته في كتابه، وكان هذا اللاحقي غير موثوق به».

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(حَذِرٌ أُمُورًا)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ قولَه: **(حَذِرٌ)** ـ وَهوَ مِن صِيَغِ المبالَغَةِ ـ عمَلَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ الْمَفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(أُمُورًا)** (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١٤٢٨/٣): «قائله: هو زيد الخيل الَّذي سماه رسول الله ﷺ زيد الخير».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مَزِقُونَ عِرْضِي)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ **(مَزِقُونَ)** وَهوَ جَمْعُ مَزِقٍ الَّذِي هو صِيغَةُ مُبالَغَةٍ، إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ المفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(عِرْضِي)**.
والعُلماءُ رَحِمَهم اللهُ يَذْكُرونَ هَذَا البيتَ فِي الاستشهادِ عَلَى إِعمالِ صِيغَةِ فَعِلٍ ـ كحَذِرٍ ـ بعْدَ ذِكْرِهم بيتَ اللَّاحِقِيِّ السابِقَ؛ لِيَرُدُّوا مَا نَسَبَه اللَّاحِقِيُّ إِلَى سِيبَوَيْهِ، مِن أَنَّهُ أَخَذَ بَيتَه الَّذِي اختَلَقَه له واستَدَلَّ بِهِ فِي كتابِهِ، وَهوَ إِنَّما يَرْمِي بذلك إِلَى الطعْنِ فِي كتابِ سِيبَوَيْهِ بأَنَّ فيه مَا لا أَصْلَ له، وإنما أَوْرَدَ أَئِمَّةُ العَربيَّةِ هَذَا البيتَ؛ لِيُبَرْهِنُوا عَلَى أَنَّ الَّذِي أَصَّلَه سِيبَوَيْهِ مِن القَواعِدِ جارٍ عَلَى مَا هو ثابتٌ مَعروفٌ فِي لِسانِ العرَبِ، الذين يُوثَقُ بلِسَانِهم وبِنِسْبَةِ القَوْلِ إليهم، فلا يَضُرُّه أَنْ يَكُونَ فِي كِتابِه شَاهِدٌ غيرُ مُعروفِ النِّسْبَةِ أو مُختَلَقٌ، وسِيبَوَيْهِ إنما ذكَرَ بَيتَ اللَّاحِقِيِّ مِثالًا لا شاهِدًا؛ لأنَّ القاعِدَةَ ثَابِتَةٌ بدُونِه (م).

(٤) قوله: **(حَيْثُما عَمِلَ)** جملة شرطية حُذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه.

(٥) في (ك)، (س)، (ص): «تقديم وتأخير» وزاد في (س): «والضاربون».

ومنه قولُه[1]:

٢٦٢ ـ .................... أَوَالِفًا مَكَّةَ مِن وُرْقِ الْحَمِي[2]

أصْلُه: الْحَمَام[3]. وقَولُه[4]:

٢٦٣ ـ ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ[5]

[ص] [٤٣٥] وانْصِبْ[6][7] بذِي الإعمالِ[8] تِلْوًا[9] واخْفِضِ

[جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه له]

---

(١) هو: العجاج في «ديوانه» (١/ ٤٤٢).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَوَالِفًا مَكَّةَ)؛ حَيْثُ نَصَبَ مَكَّةَ بأَوَالِفَ الَّذِي هو جَمْعُ تكسيرٍ لاسمِ الفَاعِلِ (م).

(٣) من (ن).

(٤) هو: طرفة بن العبد في «ديوانه» (ص٣٩).

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (غُفُرٌ ذَنْبَهُم)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ قولَه: (غُفُرٌ)، الَّذِي هو جَمْعُ غَفورٍ الَّذِي هو صِيغَةُ مُبالَغَةٍ، إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ بِهِ الْمَفعولَ، وَهوَ قَوْلُهُ: (ذَنْبَهُمْ) (م).

(٦) في (س): «فانصب».

(٧) أفاد بتقديم النصب أنه أولى لأنه الأصل. وأفاد أيضًا أن العامل لا يضاف للفاعل لأنه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول، وحكي إضافته للخبر في: أنا كائن أخيك لشبهه به، وأما: قائم الأب فأضيف إلى فاعله لعدم عمله النصب، ومحل جواز الوجهين في الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين جره بالإضافة لعدم التنوين كهذا مكرمك، وجعله الأخفش وهاشم في محل نصب كالهاء في: الدرهم زيد مُعْطِيكَهُ، كما مر في الإضافة.
«الخضري» (٢/ ٢٢٦).

(٨) قوله: (بِذِي الأعْمَالِ) تحرُّزٌ من اسم الفاعل الذي لا يَعمل، وهو ما تخلَّف عنه شرط من تلك الشروط المذكورة، كالذي بمعنى الماضي، فإن فيما يليه وجهًا واحدًا، وهو الخفض بالإضافة، إذ ليس المعنى معنى النصب، ولا القَصْدُ بالإضافة التخفيف، وإنما القصد بها التعريفُ أو التخصيص، فتقول: مررت بزيدٍ ضارب عمروٍ أمسِ، ولا تقول: مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ أمسِ؛ لأن ما يليه ليس بمعمولٍ له.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٩٨).

(٩) قوله: (تِلْوًا) شرطٌ في خفض معموله، وهو أن يكون واليًا له؛ لأن من شروط =

[ص] **[٤٣٥]** ............................ وَهْوَ لِنَصْبِ ما سِوَاهُ[١] **مُقْتَضِي**

[ش] يَجوزُ في اسمِ الفاعِلِ العامِلِ إضافتُه إلى ما يَلِيهِ[٢] مِن مَفعولٍ، ونَصْبُه [١٤٣/و] له، فتَقولُ: (هذا ضارِبُ زَيدٍ، وضارِبٌ زَيْدًا)، فإنْ كانَ له مَفعولانِ[٣] وأَضَفْتَه إلى أَحَدِهما وَجَبَ نصْبُ الآخَرِ، فتَقولُ: (هذا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا، ومُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْدًا).

[ص] **[٤٣٦]** واجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تابعَ الذي انْخَفَضْ كـ(مُبْتَغِي جَاهٍ ومالًا مَن نَهَضْ)

[حكم تابع معمول اسم الفاعل المنصوب والمجرور]

[ش] يَجُوزُ في[٤] تَابِعِ مَعمولِ اسمِ الفاعِلِ المجرورِ بالإضافَةِ الْجَرُّ والنصْبُ، نحوُ: (هذا ضارِبُ زَيدٍ وعَمْرٍو وعَمْرًا)، (فالجَرُّ[٥] مُراعاةً للَّفْظِ)[٦]، والنصْبُ على إضمارِ[٧] فِعْلٍ، وهو

---

= الإضافة أن يكون المضاف إليه واليًا للمضاف، حتى يحل محلَّ تنوينه، فإن كان بينهما فاصلٌ فالنصب، نحو: هذا ضاربٌ أبوه زيدًا، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدًا، ولا تقول: ضاربُ أبوه زيدٍ؛ بل النصب هو اللازم، وهو الذي أراد بقوله: **(وهو لِنَصْبِ ما سِوَاهُ مُقْتَضٍ)**؛ يعني: أن ما سوى التالي لاسم الفاعل من المعمولات حكمُه النصب، فلا يَقْتَضي اسمُ الفاعل فيه جَرًّا، لأجل الفاصل، فتقول: هذا مُعْطٍ زيدًا درهمًا غدًا، وهذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا غدًا، وهذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا غدًا، وهذا ظانٌّ زيدًا شاخصًا غدًا.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٢٩٩).

(١) أي: ما سوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفاصل ولو غير مضاف إليه نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].
وإنما ينصب ما سواه إذا لم يكن فاعلًا، وإلا وجب رفعه كهذا ضاربُ زيدٍ أبوه ولم يكن التُّلُوُّ مما يفصل به بين المتضايفين وإلَّا جاز جره كهذا معطي درهمًا زيدٍ، و﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧].
الخضري (٢/ ٢٧).

(٢) في (س)، (ك)، (ص) «وليه».
(٣) في (ك): «معمولان».
(٤) ليس في (س).
(٥) ليس في (ك)، (ح).
(٦) سقط من (س).
(٧) قال الخضري (٢/ ٢٨): «الأرجح إضمار وصف منون ليطابق المذكور ولأن حذف المفرد أسهل من الجملة، فإن كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل =

الصحيحُ[١]، والتقديرُ: (ويَضْرِبُ عَمْرًا)، أو مُراعاةً لِمَحَلِّ[٢] الْمَخفوضِ، وهو الْمَشهورُ، وقد رُوِيَ بالوَجهينِ قولُه[٣]:

**٢٦٤ ـ الوَاهِبُ الْمِائةِ الْهِجانِ وعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي[٤] بينَها أَطْفَالَهَا[٥]**

بنَصْبِ (عبْدِ) وجَرِّه، وقالَ الآخَرُ[٦]:

**٢٦٥ ـ هلْ أنتَ باعِثُ دِينارٍ لِحَاجَتِنا أو عبْدِ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ[٧]**

بنَصْبِ (عَبْدَ) عطْفًا[٨] على مَحَلِّ (دِينارٍ)، أو على إضمارِ فِعْلٍ، والتقديرُ: أو (تَبْعَثُ عَبْدَ رَبٍّ[٩]). والله تعالى أعلم بالصواب[١٠].

---

= نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ﴾ [الأنعام: ٩٦]؛ أي: ويجعل الشمس».

(١) لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه؛ إذ الوصف لا ينصب إلا إذا كان منونًا، أو بأل أو مضافًا إلى أحد مفاعيله، وضارب ليس كذلك.
«الخضري» (٢/٢٨).

(٢) في (ك): «لفظ».

(٣) هو: الأعشى فِي «ديوانه» (ص٧٩).

(٤) في (س)، (ح)، (ك): «يرجى»، وفي (ص) «ترجى».

(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وعَبْدِهَا)**؛ فإنه رُوِيَ بالوَجهينِ: الجَرِّ والنصْبِ تَبَعًا لِلَفْظِ الاسمِ الَّذِي أُضيفَ إِلَيْهِ اسمُ الفَاعِلِ أو مَحَلِّه (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١٤٣٨): «قائل هذا البيت مجهول، وقيل: إنه مصنوع، وقيل: إنه لجرير الخطفي».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أو عَبْدَ.... عَوْنٍ)**؛ حَيْثُ عَطَفَ بالنصْبِ عَلَى مَحلِّ مَا أُضيفَ إِلَيْهِ اسمُ الفَاعِلِ، كَمَا بيَّنَّا فِي الإعرابِ، ويَجوزُ فيه وَجهٌ ثانٍ: وَهوَ الْجَرُّ بالعطْفِ عَلَى اللفْظِ، وقد مَرَّ تَفصيلُ ذلك فِي البيتِ السابِقِ.
ومِثْلُه قَولُ رجُلٍ مِن قَيْسِ عَيْلَانَ، وأَنْشَدَه سِيبَوَيْهِ (١/ ٨٧):

**فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُه أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادَ رَاعِ**

فنَصَبَ (زِنادَ رَاعٍ) بالعطْفِ عَلَى مَحلِّ (وَفْضَةٍ). والوَفْضَةُ: الكِنانَةُ التي تُوضَعُ فيها السِّهَامُ (م).

(٨) ليس في (ك).

(٩) ليس في (ك).

(١٠) من (ح).

[عمل اسم المفعول] [ص] [٤٣٧] وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعلِ ... يُعْطَى اسمَ مَفعولٍ بلا تَفاضُلِ(١)

[٤٣٨] فَهْوَ كفِعْلٍ صِيغَ للمفعولِ فِي ... مَعناهُ(٢) كـ(الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)

[ش] جميعُ ما تَقَدَّمَ في اسمِ الفاعِلِ مِن أنَّه إنْ كانَ مُجَرَّدًا عَمِلَ إنْ كانَ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ، بِشَرْطِ الاعتمادِ، وإنْ كانَ بالألِفِ واللام عَمِلَ مُطلَقًا، يَثْبُتُ(٣) لاسمِ المفعولِ، فتَقولُ: (أمَضروبٌ الزَّيدانِ الآنَ أو غَدًا)، أو (جاءَ الْمَضروبُ أَبُوهما الآنَ أو غَدًا أو أَمْسِ). وحُكْمُه في الْمَعْنَى والعمَلِ(٤) حُكْمُ الفعْلِ الْمَبْنِيِّ للمَفعولِ، فيَرْفَعُ المفعولَ كما يَرفَعُه فِعْلُه، فكَمَا تَقولُ: (ضُرِبَ الزَّيْدانِ) تَقولُ: (أَمَضروبٌ الزَّيدانِ) وإنْ كانَ له مَفعولانِ رُفِعَ أحَدُهما ونُصِبَ الآخَرُ، نحوُ: (الْمُعْطَى كَفافًا يَكتَفِي)، فالمفعولُ الأوَّلُ ضَميرٌ مُستَتِرٌ عائدٌ على الألِفِ واللامِ، وهو مَرفوعٌ؛ لقِيامِه مَقامَ الفاعِلِ، و(كَفافًا) الْمَفعولُ الثانِي.

---

(١) قوله: (**بِلَا تَفَاضُلٍ**)؛ يعني: أنه لا يَفْضُله اسم الفاعل في شيءٍ من أحكام هذا الباب؛ بل يجَري مجراه في كل حكم.
لكن لَمَّا كان في هذا الكلام احتمالٌ يُتَوهَّم منه أن اسم المفعول يَجري في كل شيءٍ مَجراه، فيَرفع الفاعل، ويَنصب المفعولاتِ كلَّها، وما كان نحو ذلك، وذلك غير صحيح ـ حَرَّر ذلك وبَيَّن أن حكمه حكمُ فعله المبنيَّ للمفعول، لا حكمُ المبنيَّ للفاعل، فقال: (**فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ**)، فهو جارٍ مجرى اسم الفاعل مع مراعاة بنائِه للمفعولِ، فتقول: هذا مَضْرُوبٌ أبوه غدًا، كما تقول: يُضْرَبُ أبوه غدًا، ولا تقول: هذا مُعْطى درهمًا، كما تقول: هذا يُعْطَى درهمًا.
وكذلك سائر الأحكام.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣١٥).

(٢) قوله: (**فِي مَعْنَاهُ**) يَعني به: أن اسم المفعول مثلُ الفعل المبنيَّ للمفعول في معناه، لا في لفظع، فيُعْطَى كلُّ واحدٍ منهما من الأحكام اللفظية ما يَقتضيه، فاجتماعُهما إنما هو في المعنى.
وأما في اللفظ فلكل واحد منهما حكمٌ لفظي يَخْتَص به.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣١٥).

(٣) في (ك): «ثبت».

(٤) ليس في (ك).

[إضافة اسم المفعول إلى مرفوعة]

[ص] [٤٣٩] وقد يُضافُ[١] ذا[٢] إلى اسمٍ مُرتَفِعْ مَعْنًى، كـ(مَحمودُ المقاصِدِ الوَرِعْ)[٣]

---

(١) فإن قيل: لِمَ خَصَّ الإضافة بالذكر دون النصب، فقد كان الأولى أن يذكرهما معًا، أو يُحيل باسم المفعول هنا على «باب الصفة المشبهة»؟

والجواب من وجهين:

**أحدهما**: أن يُقال: لعلَّه عَيَّن ما هو السماع أكثرُ من غيره، فكأن الإضافة والنصب مسموعان قليلان، إلا أن النصب أقلُّ، فذكر ما هو أكثرُ شيئًا من غيره، خروجًا من عُهْدة السَّماع.

**والثاني**: أن يكون اكْتَفى بذكر أحدهما عن الآخر إذا كانا معًا في (باب الصفة المشبهة) كالمتلازمين، فحيث يجوز أحدهما يجوز الآخر على الجملة، فلم يَحْتج إلى ذكرهما معًا.

وأيضًا فإن الإضافة أخصُّ عنده بباب الصفة المشبهة. ألا ترى أنه عَرَّفها بها إذ قال: «صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنىً بِهَا»؟

فإذا جاز الجر فالنصبُ في الضِّمن. والله أعلم.

والوَرِعُ ـ في كلامه ـ اسم فاعل من: وَرَعَ يَرَعُ وَرَعًا، فهو وَرِعٌ، إذا كَفَّ عن المعاصي، فهو مُتَّقٍ كافٌّ عَمَّا لا يَحِل.

ومعنى المثال: أن الوَرِعَ المُتَّقِيَ لله مقاصدُه كلها محمودة؛ لأن قَصْده في كلِّ شيء تقوى الله تعالى.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٢٢).

(٢) أي: اسم المفعول.

(٣) قوله: (**وَقَدْ يُضَافُ ذا إلى اسْم...**) مُرْتَفِعٍ مَعْنًى يعني أنه قد يجري مجرى الصفة المشبَّهة اسمُ المفعول، فيضاف إلى مرفوعه كما تضاف الصفة إلى مرفوعها، فتقول: زيدٌ مرفوعُ الرأسِ، ومضروبُ الأبِ، ومنه مثاله: الوَرِعُ محمودُ المقاصدِ، والأصل: محمودٌ المقاصدُ منه، أو محمودٌ مقاصدهُ. ثم أُضيف إليه اسمُ المفعول. ولكن هذه الإضافة إنما تجوز بشرطين:

**أحدهما**: أشار إليه بالمثال، وهو أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ إلى واحد، فلا يجوز أن يكون من غير متعدٍّ، إذ لا تُتَصَوَّر الإضافة، ولا من متعدٍّ إلى اثنين ولا ثلاثة، فلا تقول: هذا مُعْطَى الأبِ درهمًا، ولا مُعْلَمُ الأخِ زيدًا قائمًا، ولا ما أشبه ذلك.

**والثاني**: أن يُقصد ثبوتُ الوصف، ويُتناسَى فيه العلاجُ. وهذا لم يُشِرْ إليه، ولكن هو داخل تحت مضمون الشرط الأول؛ لأنه لما مُنِع أن يكون من متَعدٍّ إلى اثنين ـ كان ضمن ذلك ألَّا يكون له مفعول مذكور، وذلك معنى كونه غيرَ مقصود به العلاجُ. =

[ش] يَجوزُ في اسْمِ المفعولِ أنْ يُضافَ إلى ما كانَ مَرفوعًا به، فتَقولُ في قولِكَ: (زَيدٌ مَضروبٌ عَبْدُه): (زَيْدٌ مَضْرُوبُ العَبْدِ)، فتُضيفُ اسمَ المفعولِ إلى ما كانَ مَرفوعًا به، ومِثْلُه (الوَرِعُ مَحمودُ الْمَقاصِدِ)، والأَصْلُ: (الورِعُ مَحمودٌ مَقَاصِدُه)، ولا يَجوزُ ذلك في اسْمِ الفاعِلِ[(١)]؛ فلا تَقولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبِ الأبِ زَيْدًا) تُريدُ (ضارِبٍ أَبوهُ زَيدًا)[(٢)]. والله أعلم[(٣)].

❁ ❁ ❁

---

= «المقاصد الشافية» (٤/٣١٨).

(١) اسمُ الفَاعِلِ إمَّا أنْ يَكُونَ فعْلُه قَاصِرًا كضامِرٍ وطاهِرٍ، وإمَّا أنْ يَكُونَ فعْلُه متَعَدِّيًا لواحِدٍ كراحِمٍ وضارِبٍ، وإمَّا أنْ يَكُونَ فعْلُه متَعَدِّيًا لاثنينِ؛ كالمعْطِي والسائلِ، فَإِنْ كَانَ اسمُ الفَاعِلِ مِن فعْلٍ قاصِرٍ جازَتْ إضافتُه إِلَى مَرفوعِه إجماعًا، إنْ أُرِيدَ بِهِ الدوامُ، ويَصِيرُ حِينَئذٍ صِفَةً مُشَبَّهَةً، كضامِرِ البطْنِ وطاهِرِ النفْسِ ومانِعِ الجارِ، وحامِي الذِّمَارِ، وَإِنْ كَانَ مِن فعْلٍ مُتَعَدٍّ لاثنينِ امتَنَعَتْ إضافتُه لِمَرفوعِه إجماعًا، وَإِنْ كَانَ مِن فعْلٍ مَتَعَدٍّ لواحِدٍ فللنُّحاةِ فيه ثَلاثةُ أقوالٍ:

**أَوَّلُها**: لا يَجوزُ أَنْ يُضافَ لِمَرفوعِه مُطْلَقًا، وَهوَ رأيُ جَمهرَةِ النُّحاةِ.

**وثانيها**: تَجوزُ إضافتُه لِمَرفوعِه إنْ لم يَلتبِسْ فَاعِلُهُ بِمَفعولِه؛ كالْمِثالِ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ.

**وثالثُها**: تَجوزُ إضافتُه إنْ حُذِفَ مَفْعُولُه، وَهوَ رأيُ ابنِ عُصفورٍ، ويَشهَدُ له قولُ الشاعِرِ:

**ما الراحمُ القلْبِ ظَلَّامًا وَإِنْ ظَلَمَا ... ولا الكريمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ بَخِلَا**

فقَدْ أَضافَ، (الراحِمُ) إِلَى (القَلْبِ) وأَصْلُه فَاعِلُهُ (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) من (ص).

# أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

[ص] [٤٤٠] فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذي ثلاثةٍ[١]، كَـ(رَدَّ رَدًّا)

[مصدر الأفعال الثلاثية]

الفعْلُ الثلاثِيُّ الْمُتَعَدِّي يَجيءُ مَصْدَرُه على (فَعْلٍ) قِيَاسًا[٢] مُطَّرِدًا،

(١) قوله: (مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) على حذف الموصوف؛ أي: من فعْل ذي ثلاثة، وكذلك قوله: (الْمُعَدَّى) و(مِنْ) لبيان الجنس أو للتبعيض، وهي في موضع الحال؛ أي: قياسُ مصدر الفعل المتعدي كائنًا من الأفعال الثلاثية (فَعْلُ).
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٢٧).

[معنى القياس]

(٢) القياس: في العربية يُطلق على وجهين:
**أحدهما**: أن يُلْحَق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما، من غير أن يُبْحث: هل قالته العرب أو لم تَقُله؛ لأن الاستقراء قد أفادنا أنها لو تكلمت به لكان على هذا النحو يقينًا أو غلبةَ ظَن، وذلك كرفع الفاعل والمبتدأ، ونصب الحال، والمفعول به إذا ذكر الفاعل، واتصال الضمير بالفعل وانفصاله عنه، وما أشبه ذلك؛ فتقول: قَام زَيْدٌ، وضربَ زيدٌ عَمْرًا، وجاء مَسْرِعًا، وأَعْطَيْتُه إيَّاه، من غير أن تقفَ، أو تنتظرَ ما تقوله العرب.
**والثاني**: أن تقيس أيضًا ما لم تَقُله على ما قالته، لكن بعد البحث والتَّنقير: هل تكلمت به العرب أم لا؛ فإن كانت قد تكلمت به لزمنا العملُ عليه وإن خالف القياسَ الذي اسْتَقْرَيْناه في المسألة، ونترك القياس فلا نلتفته. وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ما حصل لنا من القياس، وحملناه على الأكثر. وهذا كالمصادر، والأفعال المضارعة الجارية على الماضية وبالعكس، وكالصفات، وجموع التكسير، وما أشبه ذلك كقولنا: إذا كان الفعل الثلاثي على (فَعَل) متعديًا فإن قياس مصدره (فَعْل) لأن الاستقراء أبرز لنا أنه الأكثر، فما لم تنطق له العرب من الأفعال بمصدر جئنا به له على (فَعْل) قياسًا على ما نطقت به من ذلك، كضَرَبْتُه ضَرْبًا، وشَتَمْته شَتْمًا.
فإن نطقت له بمصدر على (فَعْل) فهو القياس فنلتزمه، وإن على غير ذلك اتَّبعْناه وتركنا القياس، كقولهم: سَرَقَهُ سَرَقًا وطَلَبَه طَلبًا، فلا نقول هنا: سَرْقًا، ولا طَلْبًا، قياسًا على (ضَرَب ضَرْبًا) وبابه، وهذا معنى القياس.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤).

نَصَّ على ذلك سِيبَوَيْهِ في مَواضِعَ، فتَقولُ: رَدَّ رَدًّا، وضَرَبَ ضَرْبًا، وفَهِمَ فَهْمًا. وزَعَمَ بعضُهم أنَّه لا يَنْقَاسُ[١]، وهو غيرُ سَديدٍ. والله أعلم[٢].

[ص][٤٤١] و(فَعِلَ) اللازمُ بابُهُ (فَعَلْ) كـ(فَرَحٍ)، وكـ(جَوًى)، وكـ(شَلَلْ)

[ش] [مصدر الفعل اللازم] أيْ: يَجيءُ مَصدَرُ فَعِلَ[٣] (اللازِمِ على)[٤] فَعَلٍ قِيَاسًا، كفَرِحَ فَرَحًا، وجَوِيَ جَوًى، وشَلَّتْ يَدُه شَلَلًا [١٤٤/و]. والله أعلم بالصواب[٥].

[ص][٤٤٢] و(فَعَلَ) اللازمُ مِثْلَ (قَعَدَا) له (فُعولٌ) باطِّرادٍ، كـ(غَدَا)

[٤٤٣] ما لم يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا) أوْ فَعَلَانَا) فادْرِ[٦] أوْ (فُعَالَا)

[٤٤٤] فأوَّلٌ لذِي امتناعٍ كـ(أَبَى)[٧] والثانِ للَّذي[٨] اقْتَضَى تَقَلُّبَا

---

(١) لأن مصادر الأفعال الثلاثية لا تدرك إلا بالسماع فإذا عدم لا يقاس على شيء منها.

(٢) من (س)، (ص)، (ح).

(٣) في (ك): «فعلي».

(٤) سقط من (ك).

(٥) من (ح).

(٦) قوله: (فَادْرِ) تأكيد لمعنى الكلام، كأنه يقول: ليس (الفعُول) في (فَعَلَ) اللازم بمطَّرد على الإطلاق، وإنما يكون مطَّرِدًا في غير ما اطَّرَدت فيه هذه الأبنية، فاعلم ذلك، ولا تُهمله.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٣٢).

(٧) قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «المقاصد الشافية» (٤/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣): «وأما تمثيله بـ(أبَىٰ) فمشكل؛ فإنه، وإن جاء مصدره على (فِعَال) نحو: أبى إِبَاءً وإبَايَةً، فإنه من المتعدِي، فتقول: أَبَيْتُ الشيءَ، إذا كرهتَه وامتنعتَ منه، فليس من الأفعال اللازمة، فكيف يمثِّل به وهو لم يَقصد الإخبار عن حكم اللازم؟
**والجواب**: أنه يمكن أن يكون عنده مستعملًا على وجهين، متعديًا وغيرَ متعدٍّ، فَمَثَّل بما هو لازم دون ما هو متعدٍّ، والله أعلم».

(٨) و(الذي) في كلام الناظم واقع على الفعل، كأنَّه قال: بناءُ (فَعَلَان) للفعل الذي اقتضى معنى التقلُّب.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٣٣).

**[٤٤٥] للدَّا (فُعَالٌ) أو لِصَوْتٍ**[١]**، وشَمَلْ سَيْرًا وصوتًا (الفَعِيلُ) كـ(صَهَلْ)**

[ش] يَأتِي مَصْدَرُ فَعَلَ اللازِمِ على فُعُولٍ قِيَاسًا، فتَقولُ: (قَعَدَ قُعودًا، وغَدَا غُدُوًّا، وبَكَرَ بُكُورًا).

وأَشارَ بقَولِهِ: **(ما لَمْ يَكُنْ مُستَوْجِبًا فِعَالَا...)** إلى آخِرِه، إلى أنَّه إنَّما يَأتِي مَصدَرُه على فُعُولٍ إذا لم يَسْتَحِقَّ أنْ يَكُونَ مَصدَرُه على فِعَالٍ أو فَعَلَانٍ أو فُعَالٍ، فالذي استَحَقَّ أنْ يَكونَ مَصدَرُه على فِعالٍ هو كُلُّ فِعْلٍ دَلَّ على امتناعٍ؛ كأَبَى إِباءً، ونَفَرَ نِفَارًا، وشَرَدَ شِرَادًا، وهذا هو المرادُ بقولِه: **(فأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ)**[٢].

والذي استَحَقَّ أنْ يَكونَ مَصْدَرُه على فَعَلَانٍ هو كُلُّ فِعْلٍ دَلَّ على تَقَلُّبٍ، نحوُ: (طَافَ طَوَفَانًا، وجَالَ جَوَلَانًا، ونَزَا نَزَوَانًا)، وهذا معنى قولِهِ: **(والثانِ لِلَّذِي**[٣] **اقْتَضَى تَقَلُّبَا)**.

والذي استَحَقَّ أنْ يَكونَ مَصدَرُه على فُعالٍ، هو كلُّ فعْلٍ دَلَّ على دَاءٍ أو صَوْتٍ، **فمِثالُ الأَوَّلِ**: سَعَلَ سُعَالًا، وزُكِمَ زُكَامًا، ومَشَى بَطْنُه مُشاءً.

**ومِثالُ الثاني**: نَعَبَ الغُرابُ نُعَابًا، ونَعَقَ الراعِي نُعَاقًا، وأَزَّتِ القِدْرُ أُزَازًا، وهذا هو المرادُ[٤] بقولِه: **(للدَّا فُعَالٌ أو لصَوْتٍ)**.

وأَشارَ بقولِه: **(وشَمَلْ سَيْرًا وصَوْتًا الفَعيلُ)** إلى أنَّ فَعيلًا [١٤٤/ظ]

---

(١) مع قوله: **(وشمل...)** إلخ، يفيد أن الصوت ينقاس فيه كل من فِعَال وفعِيل فإذا سمعا فيه فذاك كنعق نعيقًا ونُعاقًا، أو أحدهما فقط اقتصر عليه عند سيبويه والأخفش، كبغم الظبي بُغَامًا وصهل الفرس صهيلًا، وإن لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب لسماعهما في غيره. وكذا يقال في قوله: الآتي فعولة فعالة... إلخ، فلا يرد اعتراض سم بأنه إن أراد التخيير فبعيد وإلا لزم الوقوف على السماع وقد لا يحصل.
«الخضري» (٢/ ٢٩).

(٢) زاد في (س): «كأبى».

(٣) في (س)، (ح): «الذي».

(٤) في (س)، (ح)، (ص): «المقصود».

يَأتِي مَصدَرًا لِمَا دَلَّ على سَيْرٍ، ولِمَا دَلَّ على صَوْتٍ، **فمِثالُ الأوَّلِ**: ذَمَلَ ذَمِيلًا، ورَحَلَ رَحِيلًا، **ومِثالُ الثاني**: نَعَبَ[١] نَعِيبًا، ونَعَقَ نَعيقًا، وأَزَّت القِدْرُ أَزِيزًا، وصَهَلَتِ الْخَيلُ صَهِيلًا.

[ص] **[٤٤٦] (فُعُولَةٌ، فَعَالَةٌ)[٢] لِـ(فَعُلَا)** كـ(سَهُلَ الأمرُ، وزَيدٌ جَزُلَا)

إذا كانَ الفعْلُ على فَعُلَ، ولا يكونُ إلا لازِمًا، يَكونُ مَصدَرُه على فُعولَةٍ أو على فَعَالَةٍ، **فمِثالُ الأوَّلِ**: سَهُلَ سُهولَةً، وصَعُبَ صُعوبَةً، وعَذُبَ عُذوبَةً، **ومِثالُ الثاني**: جَزُلَ جَزَالَةً، وفَصُحَ فَصَاحَةً، وضَخُمَ ضَخَامَةً. والله تعالى أعلم[٣].

[ص] **[٤٤٧] ومـا أَتَـى مُخـالِفًـا لِمَـا مَضَـى** فبابُه النقْلُ، كـ(سُخْطٍ، ورِضَى)

[ش] يَعني: أنَّ ما سَبَقَ (ذِكْرُه في)[٤] هذا البابِ (هو القِياسُ الثابِتُ)[٥] في مصدَرِ الفعْلِ الثُّلاثيِّ، وما وَرَدَ على خِلَافِ ذلك فليسَ بِمَقِيسٍ؛ بل يُقتَصَرُ فيه على السمَاعِ، نحوُ: سَخِطَ سُخْطًا، ورَضِيَ رِضًا، وذَهَبَ ذَهَابًا، وشَكَرَ شُكْرًا، وعَظُمَ عَظَمَةً[٦].

[مصادر الثلاثي على خلاف الأوزان القياسية]

---

(١) زاد في (س)، (ك): «الغراب».

(٢) ذكر ابن الناظم ضابطًا لكلٍّ منهما فقال في «شرح اللامية»: «إذا كان الوصف من فعل المضموم على فعيل كمليح وظريف وشجيع فقياسه فَعَالة كمَلَاحة وظَرَافة وشَجَاعة، أو على فَعْل كسهل وصعب وعذب فقياسه فُعُولة كسُهُولة وصعُوبة وعُذوبة.اهـ. قال الخضري (٢/ ٣٠): وهو أغلبي فإن ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح؛ أي: صار مالحًا مصدره مُلوحة وليس وصفه على فعل ولا فعيل».

(٣) من (ح).

(٤) في (س): «ذكر هذا» وسقط من (ك) كلمة «في».

(٥) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح): وفي (ك): «أي: هو القياس».

(٦) قال الشاطبي (٤/ ٣٣٩ ـ ٣٤١): «إلا انه يبقى في هذا الحصر نظر؛ فإنَّ مما لم يذكره قبلُ ما يكون قياسًا. من ذلك (الفِعَالَة) في (فَعَلَ) إذا كان مرادًا به الوِكَالَة والقيام على الشيء، كتَجَر تِجَارَةً، وحَرَثَ حِرَاثَةً، وصَنَعَ صِنَاعَةً، وسَاسَ سِيَاسَةً، وعَرَفَ عِرَافَةً، وآلَ إِيَالَةً، وعاف عِيافَةً، وقاف قِيَافَةً، وأَمَرَ إِمَارَةً، وخَلَفَ خِلافَةً، وهو كثير.

= ومن ذلك (الفِعَال) بكسر الفاء للتَّصويت، نحو: صَاحَ صِيَاحًا، وزَمَرَ النَّعامُ زِمَارًا، وعَرَّ الظليمُ عِرَارًا، وهَتَفَ هِتَافًا، وما أشبه ذلك، وهو من الفعل الذي لا يتعدَّى على (فَعَلَ).

ومن ذلك (الفِعَال) أيضًا للهِيَاج من الذكر والأنثى، فالذكر نحو: الهِبَاب والقِرَاع والضِّرَاب والنِّكَاح. والأنثى نحو: الصِّراف والحِرَام والوِدَاق، يقال: هَبَّ التَّيْسُ هِبَابًا، وقَرَعَ الفحلُ النَّاقة قِرَاعًا، وضَرَبها ضِرابًا، ونكَحَهَا نكَاحًا، وصَرَفَتِ الأُنْثى صِرَافًا؛ اشتهت الضِّراب، ووَدَقَتْ وِداقًا، وكذلك سائرها.

ومن ذلك (الفُعْلَة) لـ(فَعِلَ) في الألوان؛ نحو: شُهْبِة في: شَهِبَ، وقُهْبة في: قَهِبَ، وكُدْرَة في: كَدِرَ، ومثله: قَتَمَ قُتْمَةً، وكَمُتَ الفرسُ كُمْتَةً، وكَهِبَ كُهْبَةً، وشَهِلَت العينُ شُهْلَةً، وشَقِرَ شُقْرَةً، ورَبِذَ رُبْذَةً، وهو كثير جدًّا بحيث لا يُتَحاشَى من قياسه.

فالحاصل: أن هذا مما دَخل له في السَّماع، مع أنه كثر كثرةً يُقاس على مثلها، ويمكن أن يفوته غير ذلك، فكان من حقه أن يحرِّر ضابطَ القياس هنا من غيره.

فهذا وجه من الاعتراض، ووجه ثان أن تنبيهه على هذا غير محتاج إليه؛ لأنه إذا كان قد ذكر القياس في مصادر هذه الأفعال، فسكوتُه عما بقي يُشعر بأنه سماع، فإتيانه ببيْتَين فارغين في هذا المختصر نقض الغرض.

**الجواب عن الأول**: أن ما تقدَّم ذكره لا يدَخل عليه هنا وإن كان قياسًا، فإن (الفِعَالَة) غير مختصة بـ(فَعَلَ) دون (فَعِلَ) ولا باللازم دون المتعدِّي، ألا ترى أن الوِلَايَةِ من: وَلِيَ، والخِلافةَ من: خَلَفَ، وكذلك: الخِيَاطةُ من: خَاطَ الثَّوْبَ، فهو مما يتعدَّى، و(خَلَفَ) مما لا يتعدَّى.

وأيضًا فقد يكون بناء (الفِعَالة) جاريًا على غير مَنْطُوقٍ به من الثلاثي، وإنما يُستعمل في موضعه المزيدُ، كالوِكَالَة من: تَوَكَّل، والحِرَابَة من: حَارَبَ، ونحو ذلك مما لم يستعمل له ثلاثي. فلما كان كذلك لم يَأْتِ به الناظم؛ لأنه إنما يَذكر ما يَطَّرد في بناء الثلاثي، وهذا ليس كذلك.

وأيضًا فإنه إنما تكلَّم في الأبنية لكل فِعْلٍ على حِدَته، إلا ما كان من المتعدِّي الذي اطَّرد فيه (فَعْل) على الإطلاق، و(الفِعَالَة) ليس مما يَختص ببناءٍ دون بناء. ومع ذلك لو تأملَّتَ كلَّ بناءٍ للفعل لشكَّكتَ هل يَطَّرد فيه (الفِعَالَة) أم لا.

وأيضًا فَلماَّ لم يَختص بالثلاثي دون غيره أَشْبه الأسماءَ التي ليست بمصادر، من حيث لم يَطَّرد جريانُه على بناء الثلاثي فصار مثل: السَّلَام من: سَلَّم، والكَلَام =

والله أعلم(١).

[ص] [٤٤٨] وغـيـرُ ذي ثـلاثـةٍ مَـقِـيـسُ مَصْدَرِهِ، كـ(قُدِّسَ التقديسُ ـ
[٤٤٩] وزَكِّـهِ تَـزْكِـيَـةً، وأَجْـمِـلَا إجـمـالَ مَـنْ تَـجَـمُّلًا تَـجَـمَّـلَا
[٤٥٠] واستَعِذِ استعاذةً)، ثُمَّ (أَقِمْ إقامةً)، وغالِبًا ذا التَّا لَزِمْ
[٤٥١] وما يَلِي الآخِرُ مُدَّ وافْتَحَا(٢) معْ كَسْرِ تِلْوِ الثانِ مِمَّا افْتُتِحَا ـ
[٤٥٢] بِهَمْزِ وَصْلٍ، كـ(اصطفَى)، وضُمَّ مَا يَرْبَعُ في أمثالِ (قد تَلَمْلَمَا)

[مصادر الأفعال غير الثلاثية] [ش] ذكَرَ في (هذه الأبياتِ)(٣) مَصادِرَ غيرِ الثلاثيِّ، وهي مَقِيسَةٌ كلُّها.

---

= من: كَلَّم، فَترك ذكرَه كما تَرك ذكر (الفُعَالَة) فيما كان من بقايا الشيء، وذلك نحو: القُرَاضَة، والكُسَاحَة، وكما تَرك ذكرَ (الفِعَال) في انقضاء الزمان، كالصِّرَام والحِصَاد.

وأما (الفِعَال) في التَّصويت وفي الهَيجَان فليس بكثير، فقد يكون تَرْك ذلك لأنه عنده لم يبلغ مبلغَ القياس، ولذلك لم يَذكره في «التَّسهيل». وأما (الفُعْلَة) فالاعتراض به قوي، والله أعلمُ.

**وعن الثاني**: أن المسموع في هذا الباب كثير جدًّا».

(١) من (ح).

(٢) قال الشاطبي (٤/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦): «لم يكتف بقوله: **(مُدَّ)** وقد كانت الألف اللاحقة قبل الآخر يَلزم معها فتحُ ما قبلها؛ لأن المدَّ لا يُعيِّن الألفَ، إذ قد تكون واوًا مضمومًا ما قبلها؛ وياءً مكسورًا ما قبلها. فلو قال: اجْعَل ألفًا قبل الآخر لم يَحتج إلى ذكر الفتح. وأما حين لم يَذكر إلا مجردَ المَدِّ فلا بد ان يذكر الفتح ليعيِّن بذلك أن المَدَّة هي الألف وحدها؛ لأن الواو والياء لا يكونان مَدَّة وقبلهما مفتوح أصلًا، فصار ذكرُ الفتح معيِّنًا.

فإن قيل: بل ذِكْر الفتح فضلٌ لا يُحتاج إليه؛ لأن إحالته على بناء الماضي يعيِّن أن ما قبل الآخرِ مفتوح، كـ(افْتَعَل، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ، وافْعَوْلَلَ، وافْعَوْعَلَ) وغير ذلك، وإذا كان كذلك فالوجه أنْ لو اكتفى بالمد فَتَتعَيَّن الألفُ لذلك وحدها.

**فالجواب**: أن الفتح قبل الآخرِ لا يتعيَّن من وجهين: **أحدهما**: أن من هذه الأبنية ما يكون ما قبل آخرِه غيرَ مفتوح، كـ(افْعَلَّ، وافْعَالَّ، وافْعَلَلَّ) على رأيه».

(٣) في (ك): «هذا البيت».

فما كانَ [١٤٥/و] على وَزْنِ فعَّلَ، فإمَّا أنْ يَكونَ صَحيحًا أو مُعْتَلًا، فإنْ كانَ صَحيحًا فمَصدَرُه على تَفعيلٍ، نحوُ: (قَدَّسَ تَقْدِيسًا)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤]، ويَأتي أيضًا على وزْنِ(١) فِعَّالٍ؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ٢٨﴾ [النبأ: ٢٨]، ويَأتي(٢) على فِعَالٍ، بتَخفيفِ العَيْنِ، وقد قُرِئَ: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) [النبأ: ٢٨]، بتَخفيفِ الذالِ.

وإنْ كانَ مُعْتَلًّا [فمَصدَرُه كذلك، لكِنْ تُحْذَفُ ياءُ التفعيلِ ويُعَوَّضُ عنها التاءُ، فيَصيرُ](٣) مَصدَرُه على تَفْعِلَةٍ، نحوُ: (زَكَّى تَزكِيَةً). ونَدَرَ(٤) مَجيئُه على تَفعيلٍ؛ كقولِه(٥):

**٢٦٦ ـ باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيَّا    كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا(٦)**

وإنْ كانَ مَهموزًا ـ ولم يَذْكُرْه المصنِّفُ هنا ـ فمَصدَرُه على تَفعيلٍ، وعلى تَفْعِلَةٍ، نحوُ: خَطَّأَ تَخْطِيئًا وتَخْطِئَةً، وجَزَّأَ تَجْزِيئًا وتَجْزِئَةً، ونَبَّأَ تَنبِيئًا وتَنبِئَةً.

وإنْ كانَ على (أَفْعَلَ) فقِياسُ مَصدَرِه على إِفعالٍ، نحوُ: أَكْرَمَ إكرامًا، وأَجْمَلَ إِجمَالًا، وأَعْطَى إِعطاءً.

هذا إذَا لم يَكُنْ مُعتَلَّ العَينِ، فإنْ كانَ مُعتَلَّ العَينِ، نُقِلَتْ حرَكَةُ عَينِه إلى فَاءِ الكَلِمَةِ وحُذِفَتْ، وعُوِّضَ عنها(٧) تاءُ التأنيثِ غَالِبًا، نحوُ:

---

(١) من (ن).
(٢) ليس في (س)، (ك).
(٣) ما بين القوسين من (ن).
(٤) قال الأشموني في «شرحه» (٢/٤٦٦)، ط. العلمية: «ضرورة».
(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/١٤٤٣): «لم أقف على اسم قائله».
(٦) (م) الشاهِدُ فيه: قوله: **(تَنْزِيَّا)**؛ حَيْثُ وَرَدَ بوَزْنِ التَّفعيلِ، وَهوَ مَصدَرُ فَعَّلَ ـ بتَضعيفِ العَيْنِ ـ الْمُعَلِّ اللامِ، وَذَلِكَ نادِرٌ، والقياسُ التَّفْعِلَةُ؛ كالتَّزْكِيَةِ والتَّنْزِيَةِ والتَّرْضِيَةِ والتَّوْفِيَةِ والتَّأْدِيَةِ، والتَّوْلِيَةِ، والتَّخْلِيَةِ، والتَّحْلِيَةِ.
(٧) في جميع النسخ: «منها».

أَقامَ إقامَةً، والأصْلُ إقْوَامًا، فنُقِلَتْ حرَكَةُ الواوِ إلى القافِ، وحُذِفَتْ[١] وعُوِّضَ عنها[٢] تَاءُ التأنيثِ، فصارَ إقامَةً.

وهذا هو المرادُ بقولِه: **(ثم أَقِمْ إقَامَةً)**. و[٣]قولُه: **(وغالِبًا[٤] ذا التَّا لَزِمْ)** إشارةٌ إلى ما ذَكَرْنَاهُ مِن أنَّ (التاءَ تُعَوَّضُ غالِبًا)[٥]، وقد جاءَ حَذْفُها؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣، والنور: ٣٧][٦].

وإنْ كانَ على وزْنِ تَفَعَّلَ، فقِياسُ مَصدَرِهِ تَفَعُّلٌ، بضَمِّ العَيْنِ، نحوَ: تَجَمَّلَ تَجَمُّلًا[٧]، (وتَعَلَّمَ تَعَلُّمًا)[٨]، وتَكَرَّمَ تكَرُّمًا.

وإنْ كانَ في أوَّلِه [١٤٥/ظ] هَمزَةُ وَصْلٍ كُسِرَ ثالثُه، وزِيدَ أَلِفٌ قَبلَ آخِرِه، على وزْنِ انْفَعَلَ أو[٩] افْتَعَلَ أو[١٠] استَفْعَلَ، نحوُ: انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، واصْطَفَى اصْطِفَاءً، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا، وهذا معنى قولِه: **(وما يَلِي الآخِرُ (مُدَّ وافْتَحَا)**[١١])[١٢].

فإنْ كانَ استَفْعَلَ مُعْتَلَّ العَيْنِ نُقِلَتْ حَركةُ عَيْنِه إلى فَاءِ الكَلِمَةِ

---

(١) أصْلُ (إقامَةٍ) مَثَلًا: إقوامٌ؛ كإكرام، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الواوِ إِلَى الساكِنِ الصحيحِ قَبْلَها، ثم يُقالُ: تَحَرَّكَتِ الواوُ بحَسَبِ أَصْلِها وانفتَحَ مَا قَبْلَها الآنَ، فقُلِبَتْ هذه الواوُ أَلِفًا، فاجتمَعَ أَلِفَانِ، فحُذِفَتْ إِحداهُما وعُوِّضَ مِنها التاءُ فصَارَ إِقامَةً، وقد ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أنَّ المحذوفةَ مِن الأَلِفَيْنِ هي الأَلِفُ الزائدةُ، وذهَبَ الفَرَّاءُ والأخفَشُ إِلَى أنَّ المحذوفةَ هِيَ المنقَلِبَةُ عن العَيْنِ (م).

(٢) في (س)، (ح)، : «منها».

(٣) زاد في جميع النسخ: «وأشار».

(٤) ليس في (ك).

(٥) في جميع النسخ: «تقديم وتأخير».

(٦) ذهَبَ جُمهورُ النُّحاةِ إِلَى أنَّ حذْفَ هذه التاءِ شاذٌّ مطْلَقًا، واختارَ ابنُ مالِكٍ أنَّهُ إذا أُضيفَ الْمَصدَرُ ذو التاءِ المعَوَّضِ بها جازَ فِي السَّعَةِ حذْفُ هذه التاءِ، وهذا هو الصوابُ؛ لوُرودِه فِي القرآنِ الكريمِ والحديثِ النبوي (م).

(٧) في (س): «تحمل تحملا».

(٨) ليس في (ك).

(٩) في (س): «أم».

(١٠) في (س): «أم».

(١١) من (ن).

(١٢) وما بين القوسين ليس في (ك).

وحُذِفَتْ وعُوِّضَ عنها[١] تاءُ التأنيثِ لُزومًا، نحوُ: استعاذَ استعاذَةً، والأَصْلُ: استِعْوَاذًا، فنُقِلَتْ حَركَةُ الواوِ إلى العَيْنِ، وهي فاءُ الكَلِمَةِ، وحُذِفَتْ[٢] وعُوِّضَ عنها[٣] التاءُ، فصارَ استعاذَةً، وهذا معنى قولِه: (واستَعِذِ استِعَاذَةً).

ومعنَى قولِه: **(وضُمَّ ما يَرْبَعُ[٤] في أَمثالِ قَدْ تَلَمْلَمَا)**، (أَنَّه إنْ كانَ)[٥] الفعْلُ على وزْنِ ((تَفَعْلَلَ) يَكونُ مَصدَرُه)[٦] على تَفَعْلُلٍ، بضَمِّ رابِعِه، نحوُ: (تَلَمْلَمَ تَلَمْلُمًا، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا). والله أعلم بالصواب[٧].

[ص] **[٤٥٣] (فِعلالٌ اوْ فَعْلَلَةٌ) لِـ(فَعْلَلَا) واجْعَلْ مَقِيسًا ثانِيًا لا أَوَّلَا**

[ش] يَأتي مَصْدَرُ فَعْلَلَ على فِعلالٍ؛ كدَحْرَجَ دِحْرَاجًا، (وسَرْهَفَ سِرْهَافًا)[٨]، وعلى فَعْلَلَةٍ، وهو الْمَقِيسُ فيه، نحوُ: (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وبَهْرَجَ بَهرَجَةً، (وسَرْهَفَ سَرْهَفَةً)[٩]. والله تعالى أعلم[١٠].

[ص] **[٤٥٤] لِـ(فَاعَلَ): (الفِعالُ، والْمُفَاعَلَةْ) وغيرُ ما مَرَّ السماعُ عادَلَهْ**[١١]

---

(١) في (س)، (ح)، (ص): «منها». (٢) من (ن)، (ص).

(٣) في (س)، (ح): «منها». (٤) في (س): «يرفع».

(٥) في (س)، (ح): «أنه إذا كان»، وفي (ك): «أن كل».

(٦) في (س): «تفعلا فإن...»، وفي (ك): «فإن مصدره».

(٧) من (ح).

(٨) في (س): «شهربا شهرابا»، وفي (ك): «شرهفا شرهافا».

(٩) في (ك)، (ح): «شرهفا شرهفا». (١٠) من (ح).

(١١) قال الشاطبي (٤/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥): «ليس ذلك بصحيح؛ لأن (التَّفْعِلَة) قياسٌ فيه أيضًا، نَصَّ عليه سيبويه وغيره.
وإن جعلتهَ من المعتلِّ اللامِ لزم أيضًا أن يكون القياس فيه (التَّفْعِلَة) وما عدا ذلك مسموع، وليس كذلك؛ لأنهم جعلوا (التَّفْعِيل) فيه قياسًا أيضًا.
ويُجاب عن هذا بأربعة أوجه:
**أحدها**: أن يُدَّعَى أنه لم يَتعرض لذكر ما لامهُ همزةٌ بقياس ولا سماع؛ بل أغفله =

[ش] كلُّ فِعْلٍ على وَزْنِ فاعَلَ فمَصْدَرُه الفِعَالُ والْمُفَاعَلَةُ، نحوَ: (ضَارَبَ ضِرَابًا ومُضَارَبَةً، وقاتَلَ قِتَالًا ومُقَاتَلَةً، وخاصَمَ خِصَامًا ومُخَاصَمَةً). وأَشارَ بقولِه: (وغيرُ ما مَرَّ...) إلخْ[1] إلى أنَّ ما وَرَدَ مِن مَصادِرِ غيرِ الثلاثيِّ [١٤٦/و] على خِلَافِ ما مَرَّ يُحْفَظُ[2] ولا يُقاسُ عليه،

---

= جُمْلة، وذكَر ما قَيَّده بالأمثلة خاصة، وهي: قَدَّسَ وزَكَّى، فيبقى غيرُ ذلك مُغْفَلَ الذِّكر، كسائر ما أَغفل في هذا النَّظْم، ولا اعتراض عليه في ذلك.

**والثاني**: أن يكون تعرَّض له بإشارة (تزكَّى) لأن ما آخره همزةٌ يسمَّى في باب التَّصريف معتلًا، لورود الإعلال على الهمزة بالتَّسهيل والإبدال والحذف، كالألف والواو والياء، فيكون قد جَعل المهموزَ الآخِرِ من المعتلِّ اللام، وحَكَم بأن القياس فيه (التَّفْعِلَة) على ما اسَتقْراه هو من كلام العرب، فإنه كثيرًا ما يَعتمد استقراءَ نفسه، ويَبني عليه عَرَبِيَّتَه، ولذلك قال في «التسهيل»: «وقد يَشْرَكُه (تَفْعِلَة)؛ يعني: (التَّفْعِيل) ويُغْنِي عنه غالبًا فيما لامُه همزةٌ» فَجعل الغالبَ على ما لامُه همزةٌ (التَّفْعِلَة) وذلك يُعطي أن (التَّفْعيل) عنده فيه قليل، كأنه مما يُعَدُّ في المسموع.

**والثالث**: أنه يُحتمل أن يكون مذهبه مذهبَ المبرِّد في فهم كلام سيبويه، وذلك أن سيبويه لما تكلَّم في تعويض الهاء من الحرف المحذوف في (الإقَامة، والتَّعْدية) ونحوهما لأجل حذفِ حرفٍ منهما قال فيه: «وأما عَزَّيْتُ تَعْزِيَةً» ونحوها فلا يجوز الحذف فيه، ولا ما أشبهه؛ لأنهم لا يَجِيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو، مما هما منه في موضع اللام؛ يَعني: أن الحذف والتعويض من المحذوف لازم. ثم قال: «ولا يجوز الحذف أيضًا في تَجزِئَةٍ وتَهْنِئةٍ» قال: «لأنهم ألحقوها بأختيها من بنات الياء والواو». ففَهِم المبرّدُ من هذا الوضع أن سيبويه لا يُجيز: تَهْنِيئًا وتَجْزِيئًا، فاستدرَك عليه بذلك طُرَّةً في الكتاب، فلعل الناظم تبعه في هذا الفهم، وأجراه مُجرى المعتل.

وكلام سيبويه عند غير المبرّد محمولٌ على غير ذلك المعنى فتأمَّلْه.

**والرابع**: أن يكون تَرك ما لامُه همزةٌ لا إغْفالًا بل قَصْدًا للنَّظر يَنظر فيه، إذ كان له شَبَهان، [شبه بالمعتل] وشَبَهٌ بالصحيح، ولذلك يَجْرِي بوجوه الإعراب كالصحيح، فيَستحق بهذا الشَّبه بناء (التَّفعْيل) وشَبَهٌ بالمعتلِّ من حيث يَلحقه الإعلالُ، فيَستحق بهذا الشبَه بناءَ (التَّفْعِلَة) وكذا ثبت النقل. والله أعلم».

(١) من (ن).

(٢) في (س): «سيحفظ».

ومعنى قولِه: (عَادَلَهْ) كانَ السمَاعُ له عَدِيلًا، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بثَبَتٍ؛ كقولِهم في مَصْدَرِ فَعَّلَ الْمُعتَلِّ(١): تَفعيلًا، نحوُ:

**بـاتَـتْ تُـنَـزِّي(٢) دَلْـوَهـا تَـنْـزِيَّـا**

والقِياسُ: تَنْزِيَةً.

وقولِهم في مَصْدَرِ حَوْقَلَ: حِيقَالًا، وقِيَاسُه حَوْقَلَةً، نحوُ: (دَحْرَجَ دَحرَجَةً. ومِن وُرُودِ (حِيقَالٍ) قولُه(٣):

**٢٦٧ ـ يا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ وشَرُّ(٤) حِيقَالِ الرِّجالِ الْمَوْتُ(٥)**

وقولِهم في مَصْدَرِ تَفَعَّلَ: تِفِعَّالًا، نحوُ: تَمَلَّقَ تِمِلَّاقًا(٦)، والقِياسُ: تَفَعَّلَ تَفَعُّلًا(٧)، نحوُ: تَمَلَّقَ تَمَلُّقًا(٨).

[ص] **[٤٥٥] و(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ، كـ(جَلْسَهْ) و(فِعلةٌ) لِهَيئةٍ كـ(جِلْسَهْ)**

[ش] إذا أُريدَ بَيانُ(٩) الْمَرَّةِ(١٠) مِن مَصْدَرِ الفعْلِ الثلاثيِّ قِيلَ: فَعْلَةٌ، [اسم المرة] بفَتْحِ الفاءِ، نحوُ: ضَرَبْتُه ضَرْبَةً، وقَتَلْتُه قَتْلَةً.

هذا إذا لم يُبْنَ المصدَرُ على تاءِ التأنيثِ، فإنْ بُنِيَ عليها وُصِفَ بما يَدُلُّ على الوَحْدَةِ(١١) نحوُ: نِعمَةٍ ورَحمةٍ، فإذا أُريدَ المرَّةُ وُصِفَ

---

(١) ليس في (ك). (٢) في (س): «ينزي».

(٣) هو: رؤبة في ملحق «ديوانه» (ص١٧٠). (٤) في (س): «وبعض».

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (حِيقَالِ)؛ حَيْثُ وَرَدَ عَلَى زِنَةِ فِعْلَالٍ ـ بكسْرٍ فسُكونٍ ـ وَهوَ مَصْدَرُ (حَوْقَلَ) الْمُلْحَقِ بِدَحْرَجَ، فحَقُّ مَصدَرِه أنْ يَكُونَ بزِنَةِ الفَعْلَلَةِ (م).

(٦) مِمَّا وَرَدَ مِن ذَلِكَ قَوْلُ الشاعِرِ:

**ثَـلاثـةُ أَحبـابٍ: فـحُـبٌّ عَـلَاقَـةٍ وحُـبٌّ تِـمِـلَّاقٌ، وحُـبٌّ هـو الـقَـتْـلُ**

والتِّمِلَّاقُ ـ بكسْرِ التاءِ والمِيمِ جَميعًا، وفتْحِ اللامِ مُشَدَّدَةً ـ هو التَّوَدُّدُ والتلَطُّفُ (م).

(٧) ليس في (س)، (ص). (٨) ليس في (ح).

(٩) في (ك)، (ص): «بناء». (١٠) في (ك): «مرة».

(١١) الْمَصدَرُ الْمَبْنِيُّ عَلَى التاءِ إمَّا أنْ يَكُونَ أوَّلُه مَفتوحًا؛ كرَحْمَةٍ ونَعْمَةٍ [رفاهية]، وإمَّا أنْ يَكُونَ أوَّلُه مَضمومًا، مِثلُ كُدْرَةٍ وزُرْقَةٍ وحُمْرَةٍ، وإمَّا أنْ يَكُونَ أوَّلُه مكسورًا، نحوُ: نِشْدَةٍ وذِرْبَةٍ، فَإنْ كَانَ أوَّلُه مَفتوحًا وأُريدَ الدَّلالةُ عَلَى الْمَرَّةِ منه وُصِفَ =

[اسم الهيئة] بوَاحِدَةٍ[١]. وإنْ أُريدَ بَيانُ الهيئةِ منه قِيلَ: فِعْلَةٌ، بكَسْرِ الفاءِ، نحوُ: جَلَسَ جِلْسَةً حَسَنَةً، وقَعَدَ قِعْدَةً، ومَاتَ مِيتَةً. والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص] [٤٥٦] في غيرِ ذي الثلاثِ بالتَّا الْمَرَّةْ وشَذَّ فيه هيئةٌ، كـ(الْخِمْرَةْ)

[ش] إذا أُريدَ بَيانُ الْمَرَّةِ مِن مَصْدَرِ الْمَزيدِ على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ زِيدَ على الْمَصدَرِ تاءُ التأنيثِ، نحوُ: أَكْرَمْتُه إكرامَةً، ودَحْرَجْتُه دِحْرَاجَةً.

وشَذَّ بِناءُ فِعْلَةٍ للهَيئةِ مِن غيرِ الثلاثيِّ؛ كقولِهم: هي[٣] حَسَنَةُ الْخِمْرَةِ. فبَنَوْا فِعْلَةً مِن اخْتَمَرَ، و: هو حسَنُ [١٤٦/ظ] العِمَّةِ. فبَنَوْا فِعْلَةً مِن تَعَمَّمَ[٤][٥]. والله تعالى أعلم[٦].

---

= بالواحدةِ، كَمَا قالَ الشارحُ؛ لِيَتَمَيَّزَ الدالُّ عَلَى الحدَثِ مِن الدالِّ عَلَى الْمَرَّةِ، أمَّا إنْ كَانَ أوَّلُه مَضمومًا أو مَكسورًا وأُريدَ الدَّلالةُ عَلَى الْمَرَّةِ منه، فإنه يَكفِي فتْحُ أوَّلِه، وبهذا الفتْحِ يَتميَّزُ الدالُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِن الدالِّ عَلَى الحدَثِ، ومِن تَقريرِ الكلامِ عَلَى هَذَا التَّفصيلِ تَعلَمُ أنَّ إطلاقَ الشارحِ غيرُ مُستقيمٍ (م).

(١) زاد في (ك): «نحو رحمة رحمة واحدة». (٢) من (ح).

(٣) ليس في (ك).

(٤) يصاغ من الثلاثي مفعَل بفتح العين للزمان والمكان والحدث إذا اعتلَّت لامه مطلقًا أو صحَّت ولم تكسر عين مضارعه كمَقْتَل ومَذْهَب فإن صحَّت مع كسر العين كيَضْرِب فُتِحَتْ في المصدر، وكُسرت في الزمان والمكان ولا فرق في صحيح اللام بتفصيله المذكور بين كونه واويَّ الفاء كوعد أولًا عند طيِّئ، وأما غيرهم فيكسرون واويها للثلاثة مطلقًا كسرت عين مضارعه أولا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

يصاغُ مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثي مَفْعَل ... بفتح إذا ما اعْتل باللَّام مُطْلقا
بمعنى زمانٍ أو مكانٍ ومصدرٍ ... كمَغْزًى ومرماهُ ومرقاهُ من رقَى
كذاك صحيحُ اللام حيثُ مضارعٌ ... أتاكَ بغيرِ الكَسْرِ فاعْلَمْ وحقِّقا
وإلا ففتح للمراد لَمَصْدَرٍ ... وفي غيره كسرٌ فقلْ فيهِ مَنْطِقا
وإن رُمْتَ مِنْ غيرِ الثُّلاثيِّ هذِه ... فجيءْ باسم مفعولٍ كمجْرًى ومرتَقى
وما جاءَ من لفظٍ على غير هذِهِ ... فذلك أضْحَى بالسَّماعِ مُعَلَّقا

والله أعلم.

«الخضري» (٢/ ٣٣).

(٥) في (ك): «تعم». (٦) من (ح).

# أَبْنِيَةُ أسماءِ الفاعلينَ والْمَفعولينَ والصفاتِ الْمُشَبَّهَاتِ(١) بها(٢)

[ص] [٤٥٧] كـ(فاعِلٍ) صُغِ اسمَ فاعِلٍ إِذَا ... مِن ذي ثلاثةٍ يَكونُ، كَـ(غَذَا)

[ش] إذا أُرِيدَ بِناءُ اسمِ الفاعِلِ مِن الفِعْلِ الثلاثيِّ جِيءَ به على مِثالِ (فَاعِلٍ)، وذلك مَقِيسٌ في كلِّ فعْلٍ كانَ على وزْنِ فَعَلَ، بفَتْحِ العينِ، مُتَعَدِّيًا كانَ أو لازِمًا، نحوُ: ضَرَبَ فهو ضارِبٌ، وذَهَبَ فهو ذاهِبٌ، وغَذَا فهو غَاذٍ.

---

(١) في (س)، (ص): «المشبهة»، وفي هامش (ح): «المفعولين».

(٢) هذا الباب تكلم فيه على ما يُقاس من أبنية الصفات الجارية على أفعالها، إذ هي تختلف باختلاف أفعالها، كما تختلف مصادرها على ما تقدم، فإذا حُصر ما يُقاس عليه خرج الباقي إلى باب السَّماع.

وفي إشراكه اسمَ الفاعل والصفةَ المشبَّهة في الحكم نظر، وذلك أن اسم الفاعل يُفارق الصفة المشبَّهة في هذا الباب من وجه، ويوافقه من وجه آخر، وليس القياس فيهما سواءً بإطلاق؛ فيتَوافقان فيما فوق الثلاثة؛ فيكون بناء اسم الفاعل كبناء الصفة المشبهة من كل وجه، وإنما يفترقان في المعنى والتعدي وعدمه. ويَتخالفان فِي الثلاثي، فيكون اسم الفاعل على بناء (فَاعِلٍ) أبدًا؛ كان الفعل متعديًا أو غير متعدٍّ. ويستوي في ذلك ما كان منه على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ) فتقول: زيدٌ قائمٌ غَدًا، وضاربٌ الآنَ، وعالمٌ غَدًا، وعَام غدًا، من: عَمِيَ، وحَاسِنٌ غدًا، من: حَسُنَ، فلا يفارق (فَاعِلًا) أصلًا إلا إلى أمثلة المبالغة أو بناء اسم المفعول.

وأما الصفة المشبهة فقياسها هو المقرَّر في صدر الكتاب، فإذًا إنما ذكر في الباب أبنيةَ الصفة المشبهة لا أبنية اسم الفاعل، فكيف يُتَرْجِم عليهما معًا فيقول: (**باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبَّهة بها**)؟ ثم يقول بعد: (كَفَاعلٍ صُغِ اسْم فاعلٍ) ثم يأتي بِصَيغ الصفات المشبَّهة، ولم يتعرضَّ لصيغة اسم الفاعل، وهما في الاصطلاح مُتَباينان؟ =

فإنْ كانَ الفعْلُ على وزْنِ فَعِلَ، بكسْرِ العَيْنِ، فإمَّا أنْ يَكونَ متَعَدِّيًا أو لازِمًا، فإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا فقِياسُه أيضًا أنْ يأتِيَ اسمُ فاعِلِه[1] على فاعِلٍ، نحوُ: رَكِبَ فهو راكِبٌ، وعَلِمَ فهو عالِمٌ، وإنْ كان لازِمًا، أو كانَ الثلاثيُّ على فَعُلَ بضَمِّ العَينِ فلا يُقالُ في اسمِ الفاعِلِ مِنهما: فاعلٌ، إلَّا سَمَاعًا، وهذا هو المرادُ بقولِه:

[ص] [٤٥٨] وَهْوَ قليلٌ في (فَعُلْتُ، وَفَعِلْ) غيرَ مُعَدًّى؛ بل قِياسُه (فَعِلْ ـ
[٤٥٩] وأَفْعَلٌ فَعلانُ)، نحوُ (أَشِرِ) ونحوُ (صَديانَ)، ونحوُ (الأجْهَرِ) ـ[2]

---

= فالظاهر أن الترجمة غير مُطابِقة، وتبويبُه غير محرَّر، وإنَّما البابُ لأبنية الصفة المشبَّهة خاصة.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٦٩).

(١) زاد في (ك): «أيضا».

(٢) مثل الناظم لكل بناءٍ مِثَالًا، فأتى للأول بـ(أَشِرٍ). وللثاني بـ(صَدْيانَ). والثالث بـ(الأَجْهَرَ). قال الشاطبي (٤/ ٣٧٨): «إلا أن فيه نظرًا، وذلك أنه أطلق القولَ في كَوْن هذه الأبنية الثلاثة تأتي جارية على (فَعِلَ) من غير تَقْييدها بمعنى أو بموضع، فَيَقتضي ذلك أن يأتي القياسُ بها كلِّها في (فَعِلَ) مطلقًا، وليس ذلك بصحيح؛ بل فيها تفصيلٌ لا بُدَّ من اعتباره فأمَّا (فَعِلٌ) ففي الأدواء وما لَحِق بها، وفي الفَرح وما أشبهه، مما هو راجع إلى الخِفَّة والتحُّرك.

وأمَّا (فَعْلَانُ) ففي الجوع والعطش، والامتلاء والحَيْرة، وإن اختصرتَ فهو للامتلاء حِسًّا أو مَعْنىً.

وأمَّا (أَفْعَلُ) ففي الألوان والعاهات العائبة، والآفات اللازمة، ونحوها.

وقد يَدخل بعضُ هذه الأشياء على بعض في بناء الصِّفة، ولكنه قليل وغير مقيس، وإنَّما الأصل ما تقدم، وإذا اعتبرتَ ذلك بالاستقراء وجدتَه.

فإذا ثبت هذا تبيَّن أن كلام الناظم محتاج إلى التَّحرير.

**والجواب عن ذلك:** أنه قد أشار بالأمثلة إلى التَّفصيل المذكور؛ أعني: تفصيل المعاني المذكورة.

فـ(أَشِرٌ) مبنيٌّ من الفعل الذي يُعطي معنى الخِفَّة والحركة، كالفرَح ونحوه.

و(صَدْيَانُ) مبنيٌّ من الفعل الذي يُعطي معنى العطش.

و(أَجْهَرُ) مبنيٌّ من الفعل الذي يعطي معنى الآفة والعاهة. =

[ش] أي: إتيانُ اسمِ الفاعِلِ على وَزْنِ فاعِلٍ قَليلٌ في فَعُلَ، بضَمِّ العَيْنِ؛ كقولِهم: حَمُضَ فهو حامِضٌ، وفي فَعِلَ، بكسْرِ العَيْنِ، غيرَ مُتَعَدٍّ، نحوُ: أَمِنَ فهو آمِنٌ، [وسَلِمَ فهو سالِمٌ، وعَقِرَتِ المرأةُ فهي عاقِرٌ][1].

بل قِياسُ اسمِ الفاعِلِ مِن فَعِلَ المكسورِ العَيْنِ إذا كانَ لازِمًا، أنْ يَكونَ على فَعِلٍ (بكسْرِ العَيْنِ)[2]، نحوُ: (نَضِرَ فهو نَضِرٌ)[3]، و(بَطِرَ فهو بَطِرٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ)، أو[4] على فَعْلانَ، نحوُ: (عَطِشَ فهو عَطشانُ، وصَدِيَ فهو صَديانُ [١٤٧/و])، أو على أَفْعَلَ، نحوُ: (سَوِدَ فهو أَسوَدُ، وجَهِرَ فهو أَجْهَرُ). والله تعالى أعلم[5].

[ص][٤٦٠] و(فَعْلٌ) اوْلَى[6] و(فعيلٌ) بـ(فَعُلْ) كـ(الضخْمِ والجميلِ)، والفِعْلُ[7] جَمُلْـ

---

= ولم يُرِد أن كلَّ مثال من الثلاثة يَقتضي فِعْلُه أن يُبْنى منه الثلاثة، وإنما مراده ما تقدم.

وقد يَحتمل معنى الفعل المعنيَيْنْ معًا فيُبنى له البناءان، كما يقال: صَدِي، فهو صَدٍ وصَدْيَانُ، وأَشِرَ، فهو أَشِرٌ وأَشْرَانُ، لمقاربة ما بينهما. مثل ذلك لا يُنكر، وإن كان على غير ذلك فقليلٌ لا يُعْتَدُّ به».

(١) ما بين القوسين من (ن).
(٢) ليس في (س).
(٣) من (ن).
(٤) في (ك): «وعلى».
(٥) من (ح).
(٦) عَبَّر الناظم بالأولوية، ولم يَنُصَّ على القياس فيهما، فهل يكون ذلك بمعنى أنه مَقيس أم لا؟

**والجواب**: أنه إنما لم يصرِّح بالقياس؛ لأنه لم يَطَّرد فيهما السَّماعُ عنده اطِّرادًا يُقَطع بالقياس فيهن وإنما جاء في الكلام كثيرًا خاصَّة، والكثرةُ على الجملة في هذه المعاني لا تقتضي القياسَ ألبَتَّةَ؛ بل قد تكون وقد لا تكون، فكأنه تردَّد في إجراء القياس، فأخبر بأن هذين البناءين أَوْلَى من غيرهما، وبَقي النظر في القياس لاجتهاد المجتهد. ولهذا قال في كتابه «التسهيل»: وكَثُر في اسم فاعله (فَعيلٌ وفَعْلٌ)، وقال في «الشرح»: ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب. فلم يَجزم ـ كما ترى ـ في ذلك بجرَيان القياس.

«المقاصد الشافية» (٣٧٧/٤).

(٧) **قيل**: لِمَ قال: «والفِعْلْ»؟ ومِن مَاذا تحرَّز به؟ فإن الظاهر أنه حَشْو. =

[٤٦١] و(أَفْعَلٌ) فيه قَليلٌ و(فَعَلْ) وبِسِوَى الـ(فاعلِ) قد يَغْنَى (فَعَلْ)

[ش] إذا كانَ الفعْلُ على وزْنِ فَعُلَ، بضَمِّ العَيْنِ، كَثُرَ مَجيءُ اسمِ الفاعِلِ منه على وزْنِ فَعْلٍ؛ كـ(ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ)، وعلى فَعيلٍ، نحوُ: (جَمُلَ فهو جَميلٌ، وشَرُفَ فهو شَريفٌ)، ويَقِلُّ مَجيءُ اسم فاعِلِه[١] على أَفعلَ، نحوُ: (خَطُبَ فهو أَخْطَبُ)[٢]، وعلى فَعَلٍ، نحوُ: (بَطُلَ فهو بَطَلٌ).

وتَقَدَّمَ أنَّ قِيَاسَ اسمِ الفاعِلِ مِن فَعَلَ، المفتوحِ العَيْنِ، أنْ يَكونَ على فاعِلٍ، وقد يَأتي اسمُ الفاعِلِ منه على غيرِ[٣] فاعلٍ قَليلًا، نَحوُ: طابَ فهو طَيِّبٌ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ، وشابَ فهو أَشْيَبُ، وهذا مَعَنى قولِه:

---

= **والجواب**: أنه حَسَنٌ من التحرُّز؛ إذ كان «جَمِيلٌ» يقال: صفةً للفاعل، وهو إلي فِعْله (جَمُلَ) ويقال: صفةً للمفعول (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول) لأنه يقال: جَمَلَ فلانٌ الشَّحْمَ، بالفتح؛ أي: أَذَابَه، وجُمِل هُوَ؛ أي: أُذِيب، فهو مَجْمُولٌ وجَمِيلٌ، كمَجْروحٍ وجَرِيحٍ، فخشى أن يُظن أن (جَمِيلًا) (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُول) من: جَمَلْتُه، وليس كلامه إلا في (فَعُلَ) واسم فاعله، فعَيَّن ما قَصد تمثيله.
ثم بَيَّن أن من الأبنية القليلة الاستعمالِ في (فَعُلَ) بناءَيْن، أحدهما (أَفْعَلُ) والآخر (فَعَلٌ) بفتح الفاء والعين.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٧٧).

(١) من (ن)، (ص): وفي باقي النسخ «الفاعل».
(٢) (م) وَقَعَ فِي بعْضِ النُّسَخِ: (خَضُبَ فهو أَخْضَبُ) بالخاءِ والضادِ الْمُعجَمَتَيْنِ، وفسَّرَه بعضُ أربابِ الْحَوَاشِي بأَحْمَرَ، وليس بسَدِيدٍ؛ لأنَّ (خَضَبَ) إنما هو بفتْحِ العَيْنِ التي هِيَ الضادُ هنا، وفي الحديثِ الشَّريفِ: «**بَكَى حَتَّى خَضَبَ دَمْعُه الْحَصَى**». قالَ ابنُ الأثيرِ: الأَشْبَهُ أنْ يَكُونَ معنى الحديثِ: أَنَّهُ بَكَى حتى احْمَرَّ دَمْعُه فخَضَبَ الْحَصَى. ووقَعَ فِي نُسخةٍ: (خَطُبَ فهو أَخْطَبُ) بالخاءِ المعْجَمَةِ والطاءِ المهمَلَةِ، وتَقولُ: (خَطِبَ فهو أَخطَبُ) إذا كَانَ أَخْضَرَ، لكنَّ هَذَا الفعْلَ بكسْرِ العَينِ التي هِيَ الطاءُ المهمَلَةُ (م).
قلنا: وقد قالت العرب في فِعل أَعْجَف: عَجُفَ فهو أَعْجَف لغة فيه، وقالوا: عجِف أَيضًا، انظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٤٦)، والصحاح (٤/ ١٣٩٩).
(٣) زاد في (س) (ص): «اسم».

**(وبِسِوَى الفاعلِ قد يَغْنَى فَعَلْ)**. والله أعلم(١).

[ص] **[٤٦٢] وزِنَـةُ الـمـضـارِعِ اسـمُ فـاعِـلِ** مِن غيرِ ذي الثلاثِ، كـ(المُواصِلِ)

**[٤٦٣] معْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مُطْلَقَا(٢)** وضَمِّ مِيمِ زائدٍ قد سَبَقَا(٣)

**[٤٦٤] وإنْ فَتَحْتَ منهُ ما كانَ انْكَسَرْ** صارَ اسمَ مفعولٍ، كمِثْلِ (الْمُنْتَظَرْ)

[زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف]

[ش] يَقولُ: زِنَةُ اسمِ الفاعِلِ مِن الفعْلِ الزائدِ على ثلاثةِ أحْرُفٍ، زِنَةُ المضارِعِ منه بعْدَ زِيادةِ الميمِ في أوَّلِه مَضمومةً، ويُكْسَرُ(٤) ما قَبْلَ آخِرِه مُطلَقًا؛ أيْ: سَواءً كانَ مَكسورًا مِن(٥) المضارِعِ أو(٦) مَفتوحًا [١٤٧/ظ]،

---

(١) من (ص).

(٢) **فإن قيل**: إن اشتراط كسر ما قبل الآخِر لزومًا قد يُخِلُّ بعضَ إخلال؛ لأن المضاعَف لا يَنْكسر ما قبل الآخر فيه، نحو: مُعْتَلٌّ من (اعْتَلَّ)، ومُكِبٌّ من (أَكَبَّ)، ومُسْتَكِنٌّ من (اسْتَكَنَّ)، ومُحْمَرٌّ من (احْمَرَّ)، ومُحْمَارٌّ من (احْمَارَّ).
وكذلك المعتلُّ العينِ كمُسْتَفِيد من (اسْتَفَادَ)، ومُنْقَاد من (انْقَادَ)، ومُحْتَال من (احْتَالَ) ونحو ذلك.
**فالجواب**: أن كَسْر ما قبل الآخِر نادرةً يكون ظاهرًا كالأمثلة المذكورة، وتارةً يكون مقدرًا، وذلك أن ما اعتُرِض به من الأمثلة الأصلُ فيها كَسْرُ ما قبل الآخِر، لكن أَدَّى التَّصريفُ والإدغام إلى الخروج في اللفظ عن ذلك الأصل، فأطلق الناظمُ الكسَر اعتبارًا بالأصل في الجميع؛ فالصحيحُ منها بقي على الأصل كما مَثَّل، وما سواه دَخله الإعلال، والأصل: مُعْتَلِلٌ، ومُكْبِبٌ ومُسْتَكْنِنٌ ومُحْمَرِرٌ، ومُحْمَارِرٌ.
وكذلك: مُسْتَفْيِدٌ ومُنْقَوِدٌ، ومُحْتَوِلٌ، فلا اعتراض.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٨٨).

(٣) **فإن قيل**: قوله: **(وضَمُّ مِيم زَائدٍ قَدْ سَبَقا)** ليس فيه ما يُبَيِّن كيف تَسْبِق هذه الميم، أمعَ حرف المضارعة أم فيٍ موضعه؟
**فالجواب**: أن مثاله بَيَّن أن الميم عِوَضٌ من حرف المضارَعة لا زائدٌ على ذلك. وأيضًا فحرفُ المضارعة مختصٌّ بالفعل، فلا يُتوهَّم بقاؤه في اسم الفاعل. وأيضًا فلو بقي حرف المضارعة مع الميم لم تَحصل الموازنةُ بينه وبين المضارع، وهو قد قال: **(وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ)** فلم يُمكن إلا أن تكون الميم عِوَضًا لا زائدة.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٨٨).

(٤) في (س): «وتكسر».

(٥) في جميع النسخ «في المضارع».

(٦) في (س)، (ح): «أم».

فتَقولُ: (قاتَلَ يُقاتِلُ فهو مُقاتِلٌ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ[١]، وواصَلَ يُواصِلُ فهو مُواصِلٌ، وتَدَحْرَجَ يَتدَحْرَجُ فهو مُتدَحْرِجٌ، وتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فهو مُتَعَلِّمٌ).

فإنْ أَرَدْتَ بناءَ اسمِ المفعولِ مِن الفعْلِ الزائدِ على ثلاثةِ أحْرُفٍ أَتَيْتَ به على وزْنِ[٢] اسمِ الفاعِلِ، ولكنْ تَفْتَحُ[٣] منه ما كانَ مَكسورًا، وهو ما قَبْلَ الآخِرِ، نحوُ: مُضارَبٍ ومُقاتَلٍ ومُنتَظَرٍ.

[ص] **[٤٦٥] وفي اسمِ مفعولِ الثلاثيِّ اطَّرَدْ    زِنةُ مفعولٍ، كَآتٍ مِن قَصَدْ**

[صياغة اسم المفعول من الثلاثي] [ش] إذا أُريدَ[٤] بِناءُ اسمِ المفعولِ مِن الفعْلِ الثُّلاثيِّ جِيءَ به على زِنَةِ (مَفعولٍ) قِياسًا مُطَّرِدًا، نحوُ: (قَصَدْتُه فهو مَقصودٌ، وضَرَبْتُه فهو مَضروبٌ، ومَرَرْتُ به فهو مَمرورٌ به)[٥].

[ص] **[٤٦٦] ونابَ نَقْلًا عنه ذو[٦] (فَعيلِ)    نحوُ (فَتاةٍ أو فَتًى كَحِيلِ)**

يَنُوبُ (فَعيلٌ) عن (مَفعولٍ) في الدَّلالَةِ على مَعناهُ، نحوُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ جَريحٍ وامرَأَةٍ جَريحٍ، وفَتاةٍ كَحيلٍ وفتًى كَحِيلٍ، وامرأةٍ قَتيلٍ ورجُلٍ قَتيلٍ)، [فنَابَ جَريحٌ وكَحيلٌ وقَتيلٌ عن مَجروحٍ ومَكحولٍ ومَقتولٍ][٧].

ولا يَنقَاسُ ذلك في شيءٍ؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السَّمَاعِ، وهذا معنَى قولِه: **(ونَابَ نَقْلًا عنه ذو فَعِيلِ)**.

وزَعَمَ ابنُ الْمُصَنِّفِ[٨] أنَّ نِيابَةَ (فَعيلٍ) عن (مَفعولٍ)

---

(١) في (س): «متدحرج».
(٢) في جميع النسخ: «زنة».
(٣) في (ك)، (ح): «يفتح».
(٤) في (س): «أردت».
(٥) من (ك)، (ن).
(٦) في (س): «في».
(٧) من (ن).
(٨) في «شرحه» (ص٣١٦).
قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١٠/ ٣٦٢): وقد غاب عن ابن المصنف الخلافُ في هذه المسألة، فقال في شرحه أرجوزة أبيه: «فَعيل بمعنى مَفعول كثير في كلام العرب، وعلى كثرته لم يُقَس عليه بإجماع». وقد ذكر أبوه الخلاف فيه، =

كثيرةٌ[١]، وليسَتْ مَقِيسَةً بالإجماعِ، وفي دَعواهُ الإجماعَ على ذلك نَظَرٌ؛ فقَدْ قالَ والِدُه في (التَّسهيلِ)[٢] في بابِ اسمِ الفاعلِ، عِندَ ذِكْرِه نِيابَةَ فَعيلٍ عن مَفعولٍ: وليسَ مَقِيسًا، خِلافًا لبعضِهم. وقالَ في شرْحِه: وزَعَمَ بعضُهم أنَّه مَقِيسٌ في كلِّ فِعْلٍ [١٤٨/و] ليسَ له فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ؛ كجَريحٍ، فإنْ كانَ للفِعْلِ فَعيلٌ بمعنى فاعِلٍ لم يَنُبْ[٣] قِياسًا؛ كعَليم. وقالَ في بابِ التذكيرِ والتأنيثِ[٤]: وصَوْغُ][٥] فَعِيلٍ بمعنى مَفعولٍ، على كَثرتِه، غيرُ مَقِيسٍ. فجَزَمَ بأصَحِّ القَوْلَيْنِ، كما جَزَمَ به هنا، وهذا لا يَقْتَضِي نَفْيَ الخِلافِ.

وقد يُعْتَذَرُ[٦] عن ابنِ الْمُصنِّفِ بأنَّه ادَّعَى الإجماعَ على أنَّ فَعِيلًا لا يَنُوبُ عن مَفعولٍ؛ يَعنِي: نِيابَةً مُطلَقَةً؛ أيْ: مِن كلِّ فِعْلٍ، وهو كذلك؛ بِناءً على ما ذَكَرَه والدُه في «شرْحِ التسهيلِ» مِن أنَّ القائلَ بقِياسِه يَخُصُّهُ بالفِعْلِ الذي ليسَ له فَعيلٌ بمعنى فاعِلٍ.

ونَبَّهَ الْمُصنِّفُ بقولِه: (**نحوُ فَتاةٍ أو فَتًى كَحِيلِ**)، على أنَّ فَعِيلًا بمعنَى مَفعولٍ يَستوِي فيه الْمُذَكَّرُ والمؤنَّثُ، وستَأتي هذه الْمَسألةُ مُبَيَّنَةً في بابِ التأنيثِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالَى[٧].

وزَعَمَ الْمُصنِّفُ في «التَّسهيلِ»[٨] أنَّ فَعِيلًا يَنوبُ عن مفعولٍ في

---

= وقد تكرر لأبيه ذكر هذه المسألة في «باب التذكير والتأنيث»..
وقال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٦/٧٦٨): «وقد استدرك الناس على الإمام بدر الدين ولد المصنف، ذكره الإجماع على أنه لا يقاس على نحو: جريح، وقتيل؛ بأنّ والده قد ذكر أنّ في ذلك خلافًا».

(١) في (س): «كثير».
(٢) «شرح التسهيل» (٣/٨٨).
(٣) في (ك): «يثبت».
(٤) «التسهيل» (٩/٤٦٢٣ تمهيد القواعد).
(٥) هنا نهاية الخرم من (ع).
(٦) في (س): «يتعذر».
(٧) ليس في (ك)، (ح).
(٨) **خُلاصَةُ هَذَا الكلامِ**: أنَّ كُلَّ فعْلٍ مِن الأفعالِ الثلاثيَّةِ سُمِعَ له فَعيلٌ بمعنى فاعِلٍ - مِثلُ عَليمٍ وقَديرٍ ورَحيمٍ - لا يُصاغُ مِن مَصدرِه فَعيلٌ بمعنى مَفعولٍ؛ لأنَّ وُجودَ =

الدَّلالَةِ على مَعناهُ، لا في العمَلِ، فعلى هذا لا تَقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ جَريحٍ عَبْدُه)، فترَفَعُ (عَبْدُ) بجَريحٍ، وقد صرَّحَ غيرُه بجَوازِ هذه الْمَسأَلَةِ. (والله تعالى أعلم)[١].

۞ ۞ ۞

= صِيغَةٍ واحِدَةٍ بِمَعْنَيَيْنِ مُتقَابِلَيْنِ يُوقِعُ فِي اللَّبْسِ، وظاهِرُ كلامِ ابنِ مالِكٍ أنَّ هَذَا مِمَّا أَجْمَعَ النُّحاةُ عليه، فَإِنْ لم يَكُنْ قد سُمِعَ للفعْلِ الثلاثيِّ وَصْفٌ عَلَى فَعيلٍ بمعنى فاعِلٍ فقَدِ اختَلَفَ النُّحاةُ فيه: فقِيلَ: يَجوزُ أنْ يُشْتَقَّ له فَعيلٌ بمعنى مَفعولٍ، وقِيلَ: لا يَجوزُ، ويُقْتَصَرُ فيه عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ السَّمَاعُ (م).

(١) من (ح).

# الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ باسمِ(١) الفاعِلِ

[ص] [٤٦٧] صِفَةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ     معنًى(٢) بها: المُشْبِهَةُ اسمَ الفاعلِ

[ش] قد سَبَقَ أنَّ المرادَ بالصِّفَةِ ما دَلَّ على معنًى وذاتٍ، وهذا يَشْمَلُ اسمَ الفاعِلِ واسمَ المفعولِ وأفعَلَ التفضيلِ والصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ [١٤٨/ظ].

[علامة الصفة المشبهة] وذَكَرَ الْمُصنِّفُ أنَّ عَلَامَةَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ(٣) استِحسانُ جَرِّ فاعِلِها بها، نحوُ: (حسَنُ الوَجْهِ، ومُنطَلِقُ اللسانِ، وطاهِرُ القَلْبِ).

والأصْلُ: حسَنٌ وَجْهُه، ومُنطَلِقٌ لِسانُه، وطَاهِرٌ قَلْبُه، فوَجْهُه مرفوعٌ بِحَسَنٍ [على الفاعليَّةِ، ولِسانُه مَرفوعٌ بِمُنطَلِقٍ](٤)، وقلْبُه مَرفوعٌ بطاهِرٍ، وهذا لا يَجُوزُ في غيرِها مِن الصِّفاتِ.

فلا تَقولُ: (زَيدٌ ضارِبُ الأبِ عَمْرًا)(٥)، تُرِيدُ: ضارِبٌ أَبوهُ عَمْرًا،

---

(١) في (ح): «اسم».

(٢) قال الشاطبيُّ في «المقاصد الشافية» (٤/ ٣٩١): «وإنما قال: (مَعْنًى) لمعنَى حَسَن، وهو أن الإضافة هنا ليست من جهة كون المضاف إليه فاعلًا لفظًا ومعنًى، حتَّى يقال: إنَّ خَفْضَهُ من رَفْعٍ؛ لأنَّه يلزمُ من ذلك إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه، وإنَّما هي من جهة كون المضاف إليه منصوبًا، كضاربُ زيد».

(٣) (م) أَشْبَهَتِ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ اسمَ الفَاعِلِ مِن وَجهينِ:
**الأوَّلُ**: أنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ ومَن قامَ به.
**والثاني**: أنَّ كُلًّا منهما يَقْبَلُ التذكيرَ والتأنيثَ والإفرادَ والتثنيةَ والجمْعَ، ولَمَّا كانَتِ الصفةُ الْمُشَبَّهَةُ لا تَدُلُّ عَلَى الحدوثِ الَّذِي يَدُلُّ عليه اسمُ الفَاعِلِ خالَفَتْهُ نَوْعَ مُخَالَفَةٍ فِي أحَدِ الوَجهينِ؛ فلذلك انْحَطَّتْ عنه فِي العمَلِ؛ ولهذا لَمَّا خالَفَ أَفْعَلُ التفضيلِ اسمَ الفَاعِلِ فِي الوَجهينِ جَمِيعًا ـ فإنه يَدُلُّ عَلَى المشارَكَةِ والزيادةِ لا عَلَى الحدَثِ، ولا يَقْبَلُ التأنيثَ والتثنيةَ والجمْعَ ـ لم يَعْمَلِ النَّصْبَ أَصْلًا (م).

(٤) من (ن).

(٥) لأن اسم الفاعل المتعدِّي لواحد تمتنع إضافته لفاعله عند الجمهور وإن قصد ثبوته =

ولا (زَيْدٌ قائمُ الأبِ غَدًا) تُريدُ: زيدٌ[١] قائمٌ أَبوهُ غَدًا، وقد تَقَدَّمَ أنَّ اسمَ المفعولِ[٢] يَجُوزُ إضافتُه إلى مَرفوعِه، فتَقولُ: (زَيْدٌ مَضروبُ الأبِ)، وهو حينَئذٍ جَارٍ مَجْرَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ. والله تعالى أعلم بالصواب[٣].

[ص] [٤٦٨] وصَوْغُهَا مِن لازِمٍ[٤] لِحَاضِرِ ... كـ(طاهِرِ القلبِ، جميلِ الظاهِرِ)

[ش] [صياغة الصفة المشبهة من الفعل اللازم] يَعنِي: أنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لا تُصاغُ مِن فِعْلٍ متَعَدٍّ[٥]، فلا تَقولُ:

---

= لإلباسه بالإضافة للمفعول كما مر. أما اللازم كقائم الأب فإنما تمتنع إضافته إذا قصد به الحدوث فإن قصد به الدوام كان صفة مشبهة، وانطلق عليه اسمها.
«الخضري» (٢/ ٣٥).

(١) من (ن). (٢) بشرط قصد الدوام.

(٣) من (ح).

(٤) قوله: **(وصَوْغُهَا مِنْ لازِمٍ)** دَلَّ على أن صَوْغها من المتعدِّي لا يَسُوغ.
وهذا خلافُ ما رآه في «التسهيل» فإنه أجاز هنالك صَوْغها من المتعدِّي، لكن بشرط أن يُقصد به الثبوت. بحيث لا يكون في اللفظ متعدِّيًا، وذلك قوله: «وإن قُصِدَ ثبوتُ معنى اسم الفاعل عُومل معاملةَ الصفةِ المشبَّهةِ ولو كان من متعدٍّ إن أُمِنَ اللَّبْسُ وِفاقًا للفارسيِّ». وشَرَط أَمْنَ اللَّبْس أيضًا، ولم يَشترطه الفارسيُ؛ بل قال: إن من قال: زَيْدٌ الحسَنُ عَيْنَينِ فلا بأس أن يقول: زيدٌ الضاربُ أَبَوَيْنِ، والضَّاربُ الأَبَوَيْن، والضَّاربُ الأَبَوانِ. و(الأَبَوَانِ) فاعلان على قولك: الحسَنُ الوَجْه. الأمرُ في ذلك كلِّه واحدٌ، فهي أذًا ثلاثةُ أقوال: **أحدها**: مَنْعُ ذلك بإطلاقٍ، **والثاني**: جوازهُ بإطلاق، **والثالث**: أنه جائزٌ. مع أَمْن اللَّبْس، ممنوعٌ مع اللَّبْس.
فإن كان هنا مخالفًا لـ«التَّسهيل» حسبما يَظْهر منه فإن رأيه هنا أصحُّ؛ لأن عامَّةَ الباب بِنَاؤُها من اللازم لا من المتعدِّي. وأيضًا فإن معنى الفعل المتعدِّي ينافي قصدَ الثبوت ظاهرًا، إذ كان المفعول مطلوبًا للفعل، فكأنَّه محذوفٌ اختصارًا أو اقتصارًا مع أنه مُراد، فلا يجتمعان في الاعتبار.
ويمكن أن يكون رأيه هنا كرأي الفارسيِّ، ويكون قائلًا بالجواز، ويُحمل قوله: **(مِنْ لَازِمٍ)** على أنه يُريد به كونَ الفعل لازمًا بالوَضْع أو بالقَصْد، فإن الفعل المتعدِّي إذا قُصِد فيه تركُ ذكر المفعول أَشْبَهَ اللازمَ، فكأنَّه موضوعٌ وضعًا ثانيًا لِلُّزوم لا للتعدِّي.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٣٩٨).

(٥) ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول إلى فعل بالضم.

(زَيْدٌ قاتِلُ الأبِ بَكْرًا) تُريدُ: قاتِلٌ[١] أَبوه بَكرًا؛ بل لا[٢] تُصاغُ إلَّا مِن فِعْلٍ لازِمٍ، نحوُ: (طاهِرُ القلْبِ، وجَميلُ الظاهِرِ)، ولا تَكُونُ إلَّا للحالِ، وهو المرادُ بقَولِه: **(لِحَاضِرٍ)**، فلا تَقولُ: (زَيدٌ حَسَنُ الوجْهِ غَدًا أو أَمْسِ)، ونَبَّه بقولِه: **(كطاهِرِ القَلْبِ جَميلِ الظاهِرِ)** على أنَّ الصفةَ الْمُشَبَّهَةَ إذا كانَتْ مِن فِعْلٍ ثُلاثيٍّ تَكونُ على نَوعينِ[٣]:

**أَحَدُهما**: ما وَازَنَ المضارِعَ، نحوُ: طاهِرُ القلْبِ، وهذا قَليلٌ فيها، **والثاني**[٤]: ما لم يُوَازِنْه، وهو الكثيرُ، نحوُ: جَميلُ الظاهِرِ وحَسَنُ الوجهِ، وكريمُ الأبِ [١٤٩/و]، وإنْ كانتْ مِن غيرِ ثلاثيٍّ وَجَبَ مُوازَنَتُها الْمُضارِعَ، نحوُ: منْطَلِقُ اللسانِ.

[ص][٤٦٩] **وعَمَلُ اسمِ فاعلِ الْمُعَدَّى   لها على الحَدِّ الذي قد حُدَّا**[٥]

---

(١) في (ك): «قاتلا».   (٢) ليس في (ك).

(٣) بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع.

(٤) في (ك): «الثاني».

(٥) قال الشاطبي (٤/ ٤٠٠ ـ ٤٠١): «قوله: **(على الحَدِّ الذي قد حُدَّا)** فيه نظر، وذلك أن ظاهره عدمُ الفائدة؛ لأن معناه: كما تقدَّم في اسم الفاعل، وهو معنى قوله: **(وعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعدَّى لَهُ)** فأي فائدة في الإخبار بذلك؟

**والجواب**: أن له فائدتين، إحداهما أن ظاهر هذا الكلام التضادُّ مع ما قَدَّم آنفًا؛ لأنه ذَكر أن بناء الصفةِ هذه من غير المتعدِّي، ثم أخبر أن عملها عملُ اسم فاعل الفعل المتعدِّي، فظاهرُ هذا التضادُّ.

فنَبَّه على أنهما ليسا بمتضادَّيْن، وأن الحدَّ المحدود من كونها من الفعل غير المتعدِّي لا يُضادُّ عملها عملَ ما يتعدى في اللفظ. فأجمع بينهما على ما تقتضيه ملاطفة الصَّنعة.

وبيانُ ذلك أن العرب حين قالوا: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه ـ أرادوا تخفيفَ هذا الكلام على وجهٍ لا يُخِلُّ بالمعنى، فنقلوا الضمير الذي في (الوَجْه) إلى الصفة، ليستكنَّ فيها، فيخفَّ اللفظُ ولا يَخْتَلَّ المعنى، إذ كان نسبةُ الحسن إلى (الوَجْه) نسبةً له إلى صاحب الوجه، ولم يريدوا أن يحذفوا الضمير جملةً، لئلا تبقى الصفة دون ضمير يعود منها إلى الموصوف، فلما تحمَّلت الضمير ارتفع بها، فصار (الوَجْه) في اللفظ دون ضمير، كأنه مُسْتغْنٍ عنه، مع أنه مطلوب من جهة =

[ش]

أيْ: يَثْبُتُ لهذه الصفَةِ عمَلُ اسمِ الفاعِلِ الْمُتَعَدِّي، وهو الرفْعُ والنصْبُ(١)، نحوُ: (زيدٌ حَسَنٌ الوجْهَ)، ففي (حسَنٌ) ضميرٌ مَرفوعٌ هو الفاعِلُ، و(الوجْهَ) مَنصوبٌ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به؛ لأنَّ (حَسَنًا) شَبيهٌ(٢) بضَارِبٍ، فعَمِلَ عمَلَه.

---

= المعنى؛ لأنه صاحب الحُسْن في الحقيقة، ولا يصح أن يُحذف؛ بل لا بد من ذكْره ليُعلم أن الحُسْن منقول للأول عن غيره، فأشبه (حَسَنٌ) عند ذلك اسمَ الفاعل المتعدِّي إلى واحد، من حيث كان كلٌّ واحدٍ منهما طالبًا بعد مرفوعه مَحَلًّا، فنُصِب (الوَجْهُ) على التَّشبيه بالمفعول به، فصار قولك: (زيدٌ حَسَنٌ وجهًا) كقولك: زيدٌ ضاربٌ عمرًا.

وكما جازت الإضافة في اسم الفاعل إلى منصوبه أُضيفت الصفة أيضًا إلى منصوبها على التَّشبيه، فقالوا: زيدٌ حَسَنُ الوجهِ، كما قالوا: زيدٌ ضاربُ عمروٍ، فإذًا لا تضادَّ بين الموضعين.

**والثانية**: الإشارةُ إلى ما حُدَّ في اسم الفاعل من شروط إعماله، فكأنَّه يقول: تَعمل عملَ اسم الفاعل بالشروط المذكورة، وذلك أن تعتمد على شيءٍ كالنَّفْي والاستفهام والنِّداء، وأن تقع خبرًا لذي خبر، أو حالًا لذي حال، أو صفةٍ لموصوف، فلا تعمل على غير ذلك.

وأما شرط ألَّا تكونَ بمعنى الماضي فَبيَّنٌ من قوله: **(وصَوْغُها من لازمٍ لحاضرٍ)** إذ لا يتأتَّى كونُها مشبَّهة بدونه.

وبهذا فَسَّر ابنُ الناظم قوله: **(على الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ)** وهو صحيح إذا انضمَّ إلى الوجه الأول، فكأنَّ قوله: **(على الحدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ)** يريد: فِي هذا الباب، وفي باب (اسم الفاعل)».

[الفرق بين عمل الصفة المشبهة واسم الفاعل]

(١) اعلَمْ أوَّلًا أنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لا تَعْمَلُ النَّصْبَ كَمَا يَعْمَلُه اسمُ الفَاعِلِ؛ لأنَّ اسمَ الفَاعِلِ يَنصِبُ المفعولَ بِهِ حَقيقةً؛ أي: الواقِعَ عليه حَدَثُه، نحوُ: هَذَا ضارِبٌ عَمْرًا، فأمَّا الصفَةُ الْمُشَبَّهَةُ فهي مَأخوذةٌ مِن فعْلٍ قاصِرٍ أَلْبَتَّةَ، فليسَ لِحَدَثِها مَن يَقَعُ عليه، ولكنَّ النُّحاةَ جَعَلُوا السَّبَبِيَّ المنصوبَ بعدَها إمَّا تَمييزًا وإمَّا مُشَبَّهًا بالمفعولِ به، فِي كونِه مَنصوبًا واقعًا بعدَ الدالِّ عَلَى الحدَثِ ومَرفوعِه. ثُمَّ اعْلَمْ ثانيًا أنَّ الصفَةَ الْمُشَبَّهَةَ تنْصِبُ الحالَ والتمييزَ والمستثنَى وظرْفَ الزمانِ وظرْفَ المكانِ، والمفعولَ معَه، وفي نَصْبِها للمفعولِ المطلَقِ مَقالٌ (م).

(٢) في (س)، (ع)، (ح): «شبه»، وفي (ص): «مشبه».

وأشارَ بقولِه: (**على الحَدِّ الذي قد حُدَّا**) إلى أنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ تَعْمَلُ على الْحَدِّ الذي سَبَقَ في اسمِ الفاعِلِ، [وهو أنَّه لا بُدَّ مِن اعتمادِها، كما أنَّه لا بُدَّ مِن اعتمادِه.

[ص] **[٤٧٠] وسَبْقُ ما تَعْمَلُ فيه مُجْتَنَبْ** وكَونُه ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

[ش] لَمَّا كانَتِ الصِّفةُ الْمُشَبَّهَةُ فرْعًا في العمَلِ عن اسمِ الفاعِلِ قَصُرَتْ عنه، فلم يَجُزْ تَقديمُ مَعمولِها عليها كما جازَ في اسمِ الفاعلِ][1][2]، فلا تَقولُ: (زيدٌ الوجْهَ حَسَنٌ)؛ كما تَقولُ: (زيدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ)، ولم تَعْمَلْ إلَّا في سَبَبِيٍّ، نحوُ: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ)، ولا تَعْمَلُ في أَجْنَبِيٍّ، فلا تَقولُ: (زَيْدٌ حسَنٌ عَمْرًا)، واسمُ الفاعِلِ يَعْمَلُ في السَّبَبِيِّ والأَجْنَبِيِّ، نحوُ: (زَيدٌ ضارِبٌ غُلامَه، وضَارِبٌ عَمْرًا). واللهُ تعالى أعلم[3].

[معمول الصفة المشبهة]

[ص] **[٤٧١] فارْفَعْ بِهَا وانْصِبْ وجُرَّ ـ معَ (أَلْ)** ودُونَ (أَلْ) ـ مَصحوبَ (أَلْ) وما اتَّصَلْ ـ [١٤٩/ظ]

**[٤٧٢] بِهَا مُضافًا أو مُجَرَّدًا، ولا** تَجْرُرْ بها معْ (أَلْ) سُمًا مِن (أَلْ) خَلَا

**[٤٧٣] ومِنْ إضافةٍ لتالِيهَا[4]، ومَا** لم يَخْلُ فَهْوَ بالجوازِ وُسِمَا

[أحوال الصفة المشبهة]

[ش] الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ إمَّا أنْ تكونَ بالألِفِ واللامِ، نحوُ: (الْحَسَنِ)، أو مُجَرَّدَةً عنهما، نحوُ: (حسَنٍ)، وعلى كلٍّ مِن التقديرينِ لا يَخلو المعمولُ مِن أحوالٍ سِتَّةٍ:

---

(١) لأنه يجوز تقديم مفعوله إلا إذا كان هو بأل أو مجرورًا بإضافة أو حرف أصلي كهذا غلام قاتل زيدًا، ومررت بضارب زيدًا فيمتنع تقديم زيد لا في نحو: لست بضارب زيدًا لزيادة الجار.
«الخضري» (٢/ ٣٦).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ك). (٣) من (ح).

(٤) هاء (**تالِيها**) عائدةٌ إلى الألف واللام؛ أي: لما يَتْلو (أَلْ) وهو ما دخلت عليه، فعلى هذا إذا كان المعمول مضافاً أو مجرَّداً فالمسألةُ ممتنعةٌ، فلا تقول: مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهِه، ولا بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٍ، إذا لا ألفَ ولامَ في المعمول، ولا هو مضاف إلى ما هي فيه.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٢١).

**الأوَّلُ**[١]: أنْ يَكونَ المعمولُ بألْ، نحوُ: (الحسَنُ الوجْهِ، وحسَنُ الوَجْهِ).

**الثاني**: أنْ يَكونَ مُضافًا لِمَا فيه ألْ، نحوُ: (الْحَسَنُ وجْهِ الأبِ، وحسَنُ وجْهِ الأبِ).

**الثالثُ**[٢]: أنْ يَكونَ مُضافًا إلى ضَميرِ الموصوفِ نحوُ: (مَررتُ بالرجُلِ الحسَنِ وَجْهُه، وبرَجُلٍ حسَنٍ وَجْهُه).

**الرابعُ**[٣]: أنْ يكونَ مُضافًا إلى مُضافٍ إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بالرجُلِ الحسَنِ وَجْهُ غُلامِه، وبرجُلٍ حسَنٍ وَجْهُ غُلامِه [١٥٠/و]).

**الخامسُ**[٤]: أنْ يَكونَ مُجَرَّدًا مِن ألْ دُونَ الإضافةِ، نحوُ: (الحسَنُ وَجْهُ أبٍ، وحَسَنٌ وُجْهُ أبٍ).

**السادسُ**[٥]: أنْ يَكونَ المعمولُ مُجَرَّدًا مِن ألْ والإضافةِ، نحوُ: (الحسَنُ وَجْهًا، وحَسَنٌ وَجْهًا).

فهذه اثْنَتا[٦] عَشْرَةَ مَسألةً، والْمَعمولُ في كُلِّ وَاحِدَةٍ مِن هذه[٧] المسائِلِ الْمَذكورةِ إمَّا أنْ يُرْفَعَ أو يُنصَبَ[٨] أو يُجَرَّ، فيَتَحَصَّلُ حينَئذٍ سِتٌّ[٩] وثَلاثونَ صُورةً، وإلى هذا أَشارَ بقولِه: **(فارْفَعْ بها)**؛ أيْ: بالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، **(وانْصِبْ وجُرَّ معَ ألْ)**؛ أيْ: إذا كانَتِ الصفَةُ بألْ، نحوُ: (الحَسَنِ)، و**(دُونَ ألْ)**؛ أيْ: إذا كانَتِ الصفَةُ بغيرِ ألْ، نحوُ: (حسَنٍ) **(مَصحوبَ ألْ)**؛ أي: المعمولَ المصاحِبَ (لألْ)، نحوُ: ([١٠]الوجْهِ)،

---

(١) في (ك)، (ع): «الأولى».
(٢) في (ك)، (ع): «الثالثة».
(٣) في (ك)، (ع): «الرابعة».
(٤) في (ك)، (ع): «الخامسة».
(٥) في (ك)، (ع): «السادسة».
(٦) من (ن).
(٧) من (ن)، (ع).
(٨) أي: تشبيهًا بالمفعول به إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة.
(٩) في (ك): «ستة».
(١٠) في (ك): «حسن الوجه».

**(وما اتَّصَلْ بها مُضافًا أو مُجَرَّدًا)**؛ أيْ: والمعمولَ المتَّصِلَ بها؛ أيْ: بالصفَةِ إذا كانَ المعمولُ مُضافًا أو مُجَرَّدًا مِن الألِفِ واللامِ والإضافَةِ، ويَدخُلُ تحتَ قولِه: **(مُضافًا)**(١) المعمولُ المضافُ إلى ما فيه ألْ، نحوُ: (وَجْهُ الأبِ)، والمضافُ إلى ضميرِ الموصوفِ، نحوُ: (وجْهُه)، والمضافُ إلى ما أُضيفَ إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ: (وَجْهُ غُلامِه)، والمضافُ إلى المجرَّدِ مِن ألْ دُونَ الإضافَةِ، نحوُ: (وجهُ أبٍ).

وأَشارَ بقولِه: **(ولَا تَجْرُرْ بها معْ ألْ...)** إلى آخِرِه، إلى(٢) أنَّ هذه المسائِلَ لَيْسَتْ كلُّها على الْجَوازِ؛ بل يَمتَنِعُ منها إذا كانَتِ الصِّفَةُ بألْ أَربعُ مَسائلَ:

**الأُولَى**: جَرُّ المعمولِ المضافِ [١٥٠/ظ] إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ: (الحسَنُ وَجْهِه).

**الثانيةُ**: جَرُّ المعمولِ الْمُضافِ إلى ما أُضيفَ إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ: (الحسَنُ وَجْهِ غُلامِه).

**الثالثةُ**: جَرُّ المعمولِ الْمُضافِ إلى الْمُجَرَّدِ(٣) مِن ألْ دُونَ الإضافَةِ، نحوُ: (الْحَسَنُ وَجْهِ أبٍ).

**الرابعةُ**: جَرُّ المعمولِ الْمُجَرَّدِ مِن ألْ والإضافةِ، نحوُ: (الحسَنُ وَجْهٍ).

فمَعنَى كلامِه: **(ولا تَجْرُرْ بها)**؛ أيْ: بالصفَةِ الْمُشَبَّهَةِ إذا كانَتِ الصِّفَةُ معَ ألِ اسْمًا خَلَا مِن ألْ أو خَلَا مِن الإضافَةِ؛ لِمَا فيه ألْ؛ وذلك كالمسائِلِ الأربَعِ، وما لم يَخْلُ مِن ذلك يَجوزُ جَرُّه كما يَجوزُ رفْعُه ونَصْبُه، كالحسَنِ الوجْهِ والحسَنِ وَجْهِ الأبِ.

---

(١) أي: يدخل تحته المضاف للموصول، أو للموصوف أو لضمير عائدٍ على مضاف لمضاف لضمير الموصوف، أو لضمير معمول صفة أخرى فتحته ثمان صور.
«الخضري» (٢/ ٣٧).

(٢) ليس في (س).

(٣) في (س): «المجردين».

وكما يَجُوزُ جَرُّ المعمولِ ونَصْبُه ورَفْعُه إذا كانَتِ الصِّفَةُ بغيرِ ألْ على كلٍّ حالٍ.

۞ ۞ ۞

# التَّعَجُّبُ(١)

[ص] [٤٧٤] بـ(أَفْعَلَ) انْطِقْ بعدَ (ما) تَعَجُّبَا ... أو جِئْ بـ(أَفْعِلْ) قَبلَ مَجرورٍ بِـ(بَا) [صيغتا التعجب]

[٤٧٥] وتِلْوَ (أَفْعَلَ) انْصِبَنَّهُ كـ(مَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وأَصْدِقْ بِهِمَا!)(٢)

---

(١) قال ابن عصفور في «شرح الجمل» (١/ ٤١٩): «التعجب استعظامُ زيادة في وصف الفاعل، خَفي سببها، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيره».
وقوله: (استعظام زيادةٍ) تنبيهٌ على أنه إنَّما يصحُّ مما يَقبل الزيادةَ والنُّقصان.
وقوله: (في وصف الفاعل) تنبيهٌ على أنه إنما يتعلَّق التعجبُ بمَن قام به ذلك الوصف.
وقوله: (خَفِيَ سببُها) تحرُّزٌ من الخِلَق الظَّاهرة والألوان؛ إذ لا يُتَعَّجب منها.
وما بعد ذلك بيانُ أنَّ الوصفَ إذا لم يَقِلَّ نظيرُه لا يُتَعَّجب منه.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٣٢).

(٢) قال الشاطبي (٤/ ): «وفيه دَركٌ من وجهين:
**أحدهما**: أنه حَصَر صِيَغ التعجُّب في صيغتين وهما: (مَا أَفْعَلَهُ) و(أَفْعِلْ بِهِ) إذ قَدَّم المجرورَ في قوله: (**بأَفْعَلَ انْطِقْ**) والتَّقديم في مثل هذا يُشعر بالحَصْر، والحَصْر في هاتين الصِّيغَتْين باطل؛ فإن في كلام العرب صِيَغًا كثيرة تَقْتضي من معنى التعجُّب ما يَقْتضيه (ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ)، من ذلك:
(**فَعُلَ**) نحو: لَقَضُوَ الرجلُ، وفي القرآن ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥].
ومنه: **لِلَّهِ أنتَ**، لِلَّه دَرُّكَ.
**ووَاهًا لزيدٍ**.
**وحَسْبُكَ به** رجلًا، و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣].
و: (**للَّه يَبْقَى على الأيَّام ذُو حِيَدٍ**) و: (**تَاللَّهِ**) بالتاء أيضًا. فالَّلام والتَّاء في القَسَم يَقتضيان معنى التعجُّب، وهو من معانيها.
وفي الحديث: «**سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ**» [مسلم (٣٧١)].
ومثل قولهم: **يَا لَلْعَجبِ**، ويا لَلْمَاءِ، ويا لَلْفَلِيقَةِ. =

= وقول الأعشى:

**يـا جَـارَتَـا مـا أَنْـتِ جَـارَه!**

**ويَـا لَـكَ مِـنْ لَـيْـلٍ كَـأَنَّ نُـجُـومَـهُ**

وقالوا: **ما رأيتُ كاليومِ** وَفاءَ وافٍ. وما أشبه هذه المُثُلَ ودانَاها. وفي كلامهم من هذا كثير.

و(ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ) صيغتان من جملة الصِّيغَ المؤدِّية معنى التعجُّب، فإذا ثَبت ذلك فاقتصارُه على ما ذَكر هنا ظاهُره التَّقصير.

**والثاني**: أن هذا التَّعريف الذي أتى به بيانٌ لكيفيَّة لفظ التعجُّب، وَقع فيه التنكيرُ والإبهام من جهات.

**منها**: أنه لم يُبَيِّن (ما) ما هي؟ أهي الاستفهاميَّةُ أم الموصولة أم غير ذلك؛ بل لم يبيِّن أحَرفِيَّةٌ هي أم اسميَّة؟ (وهي اسميَّة بلا بُدٍّ).

**ومنها**: أنه لم يبيِّن حكم (أَفْعَلَ) أهو اسمٌ أم فِعْلٌ، إذ ليس في لفظه ما يدلُّ على شيء من ذلك.

وكذلك لم يبيِّن كونَ (أَفْعِلْ) فعلَ أَمْرٍ أو غَير فعل أمر. والجمهور أن معناه معنى الخَبر، وأن لفظه لفظَ الأَمْر فليس بفعلِ أمر. وذهب الفراء إلى أنه بمعنى الأمر على ظاهره، ومال إليه الزمخشري، وقَوَّاه ابن خروف.

وينبني على ذلك الخلاف في موضع المجرور بالباء، هل هو رفعٌ أم نصبٌ؟ فالقائل بأنه أمر بَجعله، أعني المجرورَ، في موضع نصب.

**ومنها**: أنه لم يبيِّن كونَ الاسم بعد (أَفْعَلَ) أو (أَفْعِلْ) هو المتعجَّب منه دون غيره، ولا بَيَّن مِمَّ يُبنى (أَفْعَلَ) أو (أَفْعِلْ) وأنَّهما إنَّما يُبنيان من المصادر التي وقع من أجلها التعجُّب، فإنه لما قال: **(بأَفْعَلَ انْطِقْ)** يقول له المخاطب: مِنْ ماذا أَبْنِي هذه الصِّيغة من المصادر؟ فصار كلامًا مجَملًا متغلِّقًا دون الفهم، وهذا هو عمدةُ التَّعريف والمحتاجُ إليه في البيان.

فالحاصل: أنه لم يَأت في التَّعريف بكافٍ ولا جاز، فصار كاللُّغْز الذي لم يُنْصَب على فهمه دليل.

**والجواب عن الأول**: أن ما ذُكر من الصِّيَغ المفهوم منها التعجبُ غيرُ منضَبِطة... لقانون حاصر، ولا مُنْضَمَّة بقياس قاضٍ من وجهين:

**أحدهما**: أنها إنما جاءت مُؤَدِّية معنى التعجُّب على غير اطِّراد يُقاس على مثله، =

[ش] للتَّعَجُّبِ صِيغتانِ(١): **إحْدَاهما**: (ما أَفْعَلَه)، **والثانيةُ**: (أَفْعِلْ به)، وإليهما أَشارَ المصنِّفُ(٢) بالبيتِ الأوَّلِ؛ أي: (انطِقْ بأَفْعَلَ بعْدَ)(٣) (ما) للتَّعَجُّبِ، نحوُ: (ما أَحْسَنَ زَيدًا، **وما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا**)، أو جِئْ بأَفْعَلَ قَبلَ مَجرورٍ بِبَا، نحوُ: (أَحْسِنْ بالزَّيدينِ، وأَصْدِقْ بهما)، فما مُبْتَدَأٌ، وهي نَكِرَةٌ تامَّةٌ(٤) عندَ سِيبَوَيْهِ(٥)، و(أَحْسِنْ) فِعْلٌ ماضٍ [١٥١/و] وفاعِلُه ضَميرٌ مُستَتِرٌ عائدٌ على (ما)، و(زَيْدًا) مفعولُ أحْسِنْ، والجملَةُ خبَرٌ عن (ما)، والتقديرُ (شيءٌ أحْسَنَ زَيْدًا)؛ أي: جَعَلَه حَسَنًا، وكذلك **(ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا)**.

وأَمَّا أَفْعِلْ ففِعْلُ(٦) أمْرٍ(٧)، ومَعناهُ: التَّعَجُّبُ، لا الأمْرُ، وفاعِلُه

---

= فصارت من قَبيل المسموع الذي لا يُقاس عليه، إلا (فَعُلَ) في نحو: لَقَضُوَ الرجلُ، فإنه اطَّردَ. وقد ذكَره الناظم بعدُ فلم يُهمله.

**والثاني**: أن معنى التعجُّب في أكثرها ليس بالصِّيغة والبِنْية والوضْعْ الأصلي، وإنَّما هو في الأكثر مفهومٌ من فَحْوى الكلام (١)، وبِساط التَّخاطب. وإذا كانت دلالتها على التعجُّب من خارجٍ، ولم تَنْضَبط لصِيَغ معيَّنة مطَّرِدة لم يَعْتبرها، من جهة أن **قصد النحويِّ عَقْدُ القوانين فيما يمكن عقدُها فيه**. وما تقدَّم ليس من ذلك، إلا (ما أَفْعَلَه) و(أَفْعِلْ بِه) فإنهما صيغتان مختصَّتان بهذا المعنى، راجعتان إليه، فلذلك اقتصرَ عليهما، وضَمَّ إليهما صيغةَ (فَعُلَ) إلحاقًا بهما، لا أنه أصلٌ في باب (التعجُّب) فأتى به آخِرًا ولم يُصَدِّر به إشعارًا بعدم الأصَالة، ولم يَتركه لاطِّراده».

(١) هاتانِ الصِّيغتانِ هُمَا اللَّتانِ عَقَدَ النُّحاةُ بابَ التعجُّبِ لبَيَانِهما، فأمَّا العِباراتُ الدالَّةُ ـ بحَسَبِ اللُّغَةِ ـ عَلَى إنشاءِ التَّعَجُّبِ فكثيرةٌ: مِنها قِياسيٌّ، ومنها سَماعيٌّ، فالقِياسيُّ أنْ تُحَوِّلَ الفعْلَ الَّذِي تُريدُ التعجُّبَ مِن مَدلوله إِلَى صِيغَةِ فَعُلَ ـ بضَمِّ العينِ ـ وسيأتي ذِكْرُ هَذَا فِي بابِ نِعْمَ وبئسَ، وأمَّا السماعِيُّ فنحوُ قولِهم: للهِ دَرُّه فارِسًا، وقولِهم: سُبحانَ اللهِ (م).

(٢) ليس في (ك).

(٣) في (ك) تقديم وتأخير: وزاد «إلى اخره».

(٤) أي: غير موصوفة بالجملة بعدها؛ وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير؛ قاله «الصبان» (٣/ ٢٤)، ط. العلمية.

(٥) انظر: «الكتاب» (١/ ٧٢).

(٦) في (ك): «فعل».

(٧) المشهورُ عندَ النُّحاةِ البَصرِيِّينَ أنَّها فعْلٌ مَاضٍ جاءَ عَلَى صُورةِ الأمْرِ، والمجرورُ =

المجرورُ بالباءِ، والباءُ زَائدةٌ، واستُدِلَّ على فِعْلِيَّةِ أفْعَلْ بلُزومِ نُونِ الوِقايةِ له إذا اتَّصَلَتْ به ياءُ المتكلِّمِ، نحوُ: (ما أَفْقَرَنِي إلى عفْوِ اللهِ)، وعلى فِعْلِيَّةِ (أفْعِلْ) بدُخولِ نُونِ التوكيدِ عليه في قولِه:

**٢٦٨ ـ ومُسْتَبْدِلٍ مِن بعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً فأَحْرِ بِهِ مِن طُولِ فقْرٍ وأَحْرِيَا**(١)

أَرادَ: وأَحْرِيَنْ. بنُونِ التوكيدِ الْخَفيفةِ، فأَبْدَلَها أَلِفًا في الوَقْفِ.

وأَشارَ بقولِه: **(وتِلْوَ أَفْعَلَ)** إلى أنَّ تالِيَ **(أَفْعَلَ)** يُنْصَبُ؛ لكونِه

---

= بالباءِ الزائدةِ وجُوبًا هو فَاعِلُهُ، وأصْلُ الكلامِ: (أَحْسَنَ زَيدٌ)؛ أيْ: صارَ ذا حُسْنٍ، ثُمَّ أَرَادوا أنْ يَدُلُّوا بِهِ عَلَى إنشاءِ التَّعَجُّبِ، فحَوَّلُوا الفعْلَ إِلَى صُورةِ الأمْرِ؛ ليَكُونَ بصُورةِ الإنشاءِ، ثم أَرادوا أنْ يُسْنِدُوه إِلَى زيدٍ، فاستَقْبَحُوا إسنادَ صُورةِ الأمْرِ إِلَى الاسمِ الظاهِرِ، فزَادُوا الباءَ ليَكُونَ عَلَى صُورةِ الفَضْلَةِ، نحوُ: امْرُرْ بزَيدٍ. ثم التَزَمُوا ذلك (م).

(١) ٢٦٨ ـ هَذَا البيتُ ممَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ ثَعلبٌ، ولم يَعْزُهُ لقائلٍ مُعَيَّنٍ، وأنشَدَه فِي «اللسانِ»، (غ ض ب) عن ابنِ الأعرابِيِّ، ولم يَعْزُهُ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ، وروى صَدْرَه: (ومُستَخْلِفٍ مِن بعْدِ غَضْبَى)، وقد أَنْشَدَه ابنُ السِّكِّيتِ فِي كتابِ (الألفاظِ)، (ص٣٧) كَمَا أَنشدَهُ صاحِبُ «اللسانِ».

الشاهِدُ فيه: قولُه: **(وأَحْرِيَا)**؛ حَيْثُ أَكَّدَ صِيغَةَ التَّعَجُّبِ بالنونِ الْخَفيفةِ، وقد عَلِمْتَ أَنَّ نُونَ التوكيدِ يَخْتَصُّ دُخُولُها بالأفعالِ، فيَكُونُ ذلك دَليلًا عَلَى فِعلِيَّةِ صِيغَةِ التَّعَجُّبِ، خِلافًا لِمَنِ ادَّعَى اسْمِيَّتَها.

**فإنْ قُلتَ**: أَلَسْتُمْ تَدَّعُونَ أنَّ هذه الصِّيغَةَ فعْلٌ مَاضٍ؟ فإذا كَانَ هَذَا صَحيحًا فما بالُ نونِ التوكيدِ ـ كَمَا تَدَّعُونَ ـ قدِ اتَّصَلَتْ به، ونُونُ التوكيدِ ـ فيما نَعْلَمُ ـ إنَّما تَتَّصِلُ بالأمْرِ والمضارِعِ؟

قُلنا: الجوابُ عَلَى ذلك مِن وَجهينِ:

**أحَدُهما**: أنَّ اتِّصالَ نونِ التوكيدِ بالفِعْلِ الماضي ـ وَإِنْ يَكنْ نادِرًا ـ ليسَ كاتِّصالِها بالاسمِ؛ فإنَّ اشتراكَ الماضي معَ المضارِعِ والأمْرِ فِي الفِعليَّةِ يَجْعَلُ بينَه وبينَهما قُرْبًا واتِّصالًا، فسَهُلَ ـ مِن أجْلِ هَذَا ـ دُخولُ النونِ عليه.

**والثاني**: أنَّهُ إنَّما أُلْحِقَتِ النونُ بهذه الصيغةِ مُراعاةً لصُورَتِها؛ فإنَّها فِي صُورةِ فعْلِ الأمْرِ، وَإِنْ يَكُنْ مَعناها معنى الماضي، وهذا عَلَى المشهورِ عندَ الجُمهورِ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ أنَّها فعْلُ أمْرٍ، فلا يَرِدُ هَذَا الاعتراضُ عليه (م).

مَفعولًا، نحوُ: **(ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا)**، ثم مَثَّلَ بقَولِه: **(وأَصْدِقْ بهما)** للصِّيغَةِ الثانيةِ.

وما قَدَّمْنَاهُ مِن أنَّ (ما) نَكِرَةٌ تامَّةٌ هو الصحيحُ، والْجُملةُ التي بعْدَها خَبَرٌ عنها، والتقديرُ: (شيءٌ أحْسَنَ زَيْدًا)؛ أيْ: جَعَلَه حَسَنًا.

وذَهَبَ الأخفَشُ إلى أنَّها مَوصولةٌ، والجملةُ التي بعْدَها صِلَتُها، والخبَرُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: (الذي أحْسَنَ(١) زَيْدًا شَيءٌ عَظيمٌ)(٢)، وذهَبَ بعضُهم إلى أنَّها استِفْهَامِيَّةٌ، والجملَةُ التي بعدَها خبَرٌ عنها، والتقديرُ: (أيُّ شيءٍ أحْسَنَ زَيدًا).

وذهَبَ بعضُهم إلى أنَّها نَكِرَةٌ مَوصوفةٌ [١٥١/ظ]، والْجُملَةُ التي بعْدَها صِفَةٌ لها، والخبَرُ مَحذوفٌ، والتقديرُ: شَيءٌ أحسَنَ زَيْدًا عَظيمٌ. والله أعلم(٣).

---

(١) ألف «أحسن» في (ك): «مكشوط في الموضعين».

(٢) انظر: «معاني القرآن» (١/ ١٦٦)، و«المقتصد» (١/ ٣٧٥)، و«أمالي ابن الشجري» (٢/ ١٤٢).

وحكى البهاري كما في «ارتشاف الضرف» (٤/ ٢٠٦٥) أنه مذهب الكوفيين.

وقد رُدَّ مذهب الأخفش في كون «ما» موصولة، وأنَّ حذف الخبر قد يكون للإبهام ـ والمراد هنا الإبهام في وصف السبب ـ كما حُذف للإبهام في قوله... ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ﴾ [فصلت: ٤١]، كما حذف جواب «لو» في قوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣] ـ بأن الإبهام تمنعه الصلة؛ لأنه لا تجتمع معه؛ لأنَّ المراد هنا إبهام ذات السبب لا إبهام ما يُنسب إليه، وحَذفُ الخبر مع وجود الصلة إبهام ما ينسب إليه، وإيضاح للذات؛ لأنَّ الصلة توضح الموصول.

وبهذا يُرَدُّ عليه في زعمه أنَّ «ما» نكرة موصوفة؛ لأنَّ الصفة تُخَصِّص الموصوف، فهي قريبة من الصلة، فالإبهام إذ ذاك ليس في ذات السبب، إنما هو في الخبر المنسوب إلى السبب.

«التذييل والتكميل» (١٠/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

(٣) من (ص).

[ص][٤٧٦] وحَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ استَبِحْ    إنْ كانَ عِندَ الحذْفِ مَعناهُ يَضِحْ

[ش] [حذف المتعجب منه]

يَجوزُ حذْفُ الْمُتَعَجَّبِ منه، وهو الْمَنصوبُ بعْدَ أفعَلَ، والمجرورُ بالباءِ بعْدَ أفْعَلَ إذا دَلَّ عليه دَليلٌ، **فمِثالُ الأوَّلِ**: قولُه[1]:

**٢٦٩ ـ أرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا    بُكاءً على عَمْرٍو وما كانَ أَصْبَرَا[2]**

التقديرُ: وما كانَ أصْبَرَها، فحُذِفَ الضميرُ، وهو مَفعولُ أَفْعَلَ؛ للدَّلالَةِ عليه بما تَقَدَّمَ، **ومِثالُ الثاني**: قولُه تعالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]. التقديرُ واللهُ أعْلَمُ[3]: وأَبْصِرْ بهم، فحُذِفَ بهم[4]؛ لدَلالَةِ ما قَبْلَه عليه، وقولُ الشاعِرِ[5]:

**٢٧٠ ـ فذَلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا    حَمِيدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فأَجْدِرِ[6]**

---

(١) هو: امرؤُ القيس في «ديوانه» (ص٥٦).

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قوله: **(وما كَانَ أَصْبَرَا)**؛ حَيْثُ حَذَفَ الْمُتَعَجَّبَ منه، وَهوَ الضَّمِيرُ المنصوبُ الَّذِي يَقَعُ مَفْعُولًا بِهِ لفعْلِ التَّعَجُّبِ كَمَا قَدَّرْنَاهُ.
ومِثلُ هَذَا البيتِ مَا يُنسَبُ إِلَى أبي السِّبْطَيْنِ عَلَى عليٍّ بنِ أبي طالِبٍ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ:

**جَزَى اللَّهُ قَومًا قاتَلُوا فِي لِقَائِهِم    لَدَى الرَّوْعِ قَوْمًا مَا أَعَزَّ وأَكْرَمَا**

يُرِيدُ: مَا أَعَزَّهُم وأَكْرَمَهم، فحَذَفَ الضَّميرينِ (م).

(٣) زاد في (س)، (ص): «أسمع بهم».

(٤) لأن لزوم جره كساه صورة الفضلة وإن كان فاعلًا.

(٥) هو: عُرْوَة بنُ الوَرْدِ في «ديوانه» (ص٤٨)، ط. الخانجي.

(٦) الشاهِدُ فيه: قوله: **(فأَجْدِرِ)**؛ حَيْثُ حَذَفَ الْمُتَعَجَّبَ منه، وَهوَ فَاعِلُ (أَجْدِرِ) كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي الإعرابِ.
واعْلَمْ أنَّ الحَذْفَ إنما يَكْثُرُ إذا كَانَ (أَفْعِلْ) مَعطوفًا عَلَى مِثْلِهِ قد ذُكِرَ معه الْمُتَعَجَّبُ منه، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]؛ أي: بهم، أمَّا فِي مِثْلِ هَذَا البيتِ فالحذْفُ شاذٌّ؛ لِعَدَمِ وُجودِ المعطوفِ عليه المشتَمِلِ عَلَى مِثْلِ المحذوفِ.
ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ ـ مِن أنَّهُ يَكْثُرُ حذْفُ الْمُتَعَجَّبِ منه فِي صِيغَةِ (أَفْعِلْ به) إذا كَانَ قد عُطِفَ عَلَى مُمَاثِلٍ مُشتَمِلٍ عَلَى مِثْلِ المحذوفِ ـ هو رأي جَماعةٍ مِن =

أيْ: فأَجْدِرْ به، فحُذِفَ الْمُتَعَجَّبُ منه بعْدَ أفْعَلَ، وإنْ لم يَكُنْ مَعطوفًا على أَفْعِلْ مِثلِهِ، وهو شَاذٌّ[1].

[ص] [٤٧٧] وفي كِلا الفِعْلَيْنِ[2] قِدْمًا لَزِمَا    مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا[3]

[ش] لا يَتَصَرَّفُ فِعْلَا التَّعَجُّبِ؛ بل يَلزَمُ كلٌّ منهما طريقةً واحدةً، فلا[4] يُستعمَلُ مِن أفعلَ غيرُ الماضي، ولا مِن أَفعلَ غيرُ الأمْرِ[5]، قالَ [جمود صيغتي التعجب]

---

= النُّحاةِ، وهؤلاءِ يَخُصُّون الدليلَ الدالَّ عَلَى المحذوفِ بالمعطوفِ عليه، بالشرْطِ المذكورِ، ومِنهم مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ العِبْرَةَ بوُضوحِ الْمَقْصِدِ، سواءً أكانَ بالعطْفِ أمْ بغَيرِه، وَعَلَى هَذَا لا يَكُونُ الحذْفُ مِن بيتِ الشاهِدِ شَاذًّا، فاعْرِفْ ذلك (م).

وقال الأشموني: إنما جاز حذف المجرور بعد (أفعل) ـ مع كونه فاعلًا ـ لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها.

وذهب قوم ـ منهم الفارسي ـ إلى أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء.

ورد بوجهين:

**أحدهما**: لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع.

**والآخر**: أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من «أكرم بنا».

«شرح الأشموني» (٢/ ٢٦٨).

(١) من (ن).

(٢) **(في كِلَا الفِعْلَيْن)** متعلِّق بـ(لَزِمَ) و**(قِدْمًا)** ظرف، و**(مَنْعُ)** فاعلُ «لزم»؛ أي: لَزِم قديمًا في الفعلين مَعًا منعُ التصرُّف.

ويريد أن العرب ألزمت هذين الفعلين، وهما: (ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِه) عدمَ التصرُّف، والجريانَ على طريقة واحدة لا يتعَّداها؛ بل لا بد أن نَتْبع العربَ على ما أَلزمتْ من ذلك.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٥٦).

(٣) يريد: يريد أن عدم التصرُّف إنَّما لزم بسبب حُكْم من العرب حُتِمَ عليهما وأُلْزِماه، فالحكم بعدم التصرُّف مُسَبَّب عن حُكْم آخر، وهو إجراؤُهم لهما مجرى المثل أن يتركوه على طريقةٍ واحدة، وهي الطريقة التي وضُع عليهما أولًا.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٥٧).

(٤) من (ن)، (ص): وفي باقي النسخ: «ولا».

(٥) عدم التصرُّف فيهما من جهات: =

الْمُصَنِّفُ: وهذا مِمَّا لا خِلَافَ فيه(١).

[ص] [٤٧٨] وصُغْهُمَا: مِن ذي ثلاثٍ، صُرِّفَا  قابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غيرِ ذِي انْتِفَا ـ

[٤٧٩] وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضاهِي (أَشْهَلَا)  وغيرِ سالكٍ سبيلَ (فُعِلَا)

[شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب]

[ش] يُشتَرَطُ في الفِعْلِ الذي يُصاغُ منه فِعْلَا(٢) التَّعَجُّبِ شُروطٌ سَبعةٌ [١٥٢/و](٣):

**أحَدُها**: أنْ يَكونَ ثُلاثيًّا(٤)، فلا يُبْنَيَانِ ممَّا زادَ عليه، نحوُ: دَحْرَجَ وانْطَلَقَ واستخْرَجَ.

---

= أَمَّا **أولًا**: فلا يَتَصَّرف منهما غيرُهما من الأفعال. (فمَا أَفْعَلَهُ) لا يُبْنى منه أمر ولا مضارع، و(أَفْعِلْ بِه) لا يُبْنى منه ماض ولا مضارع، ولا لهما اسمُ فاعل ولا مفعول، ولا صفة مشبَّهة، ولا يَدلان على زمان، فـ(أَفْعَلَ) لا دلالة له على الزمان الماضي بصيغته، و(أَفْعِلْ) لا دلالة له على المستقبل كذلك. ولا يَنْتصب عنهما مصدرٌ مؤكِّد، ولا يُرفع بهما ظاهر، ولا يُتْبع مرفوعهما بعطف ولا توكيد ولا إبدال.

وأما **ثانيًا**: فإنهما لا يُغَيَّران عن حالهما في تقديم أو تأخير؛ بل يَلزمهما ما عُرِّف به أولًا من تقديم «ما» وتأخير الاسم المتعجَّب منه في (ما أَفْعَلَهُ) ومن تأخير المجرور في (أَفْعِلْ به) أو حَذْفه إلا شاذًّا، نحو:

**وأَجْدِرْ مِثْلَ ذلكَ أن يَكونَا**

ومن عدم الفَصْل بين ذلك كله إلا ما يَذكره آخر الباب.

وأيضًا فهما في الإفراد والتذكير وأضدادهما على طريقةٍ واحدة، فتقول: ما أَكْرَمَ زيدًا، وما أَكْرمَ الزَّيْدَيْنِ، وما أَكْرمَ الزَّيْدِينَ. وما أَكْرمَ هِنْدًا، وما أكرم الهِنْدَينِ، وما أكرم الهِنْداتِ.

وتقول: أَكْرِمْ بزيدٍ، وبالزيدَيْن، وبالزيدِينَ، وأَكْرِمْ بهندٍ، وبالهنديْنِ، وبالهِنْدات. وما أشبه ذلك، فيَستوي حالُ الإفراد والتذكير مع التثنية والجمع والتأنيث.

«المقاصد الشافية» (٤/٤٥٦ ـ ٤٥٧).

(١) «شرح التسهيل» (٣/٩٣).

(٢) في (س)، (س)، (ع)، (ص): «فعل».

(٣) تقديم وتأخير في (ع)، (ك).

(٤) المراد أن يكون مع ذلك مجرَّدًا من الزوائد، فلا يريد أنه ثلاثيُّ الأصول خاصَّةً. =

**الثاني**: أنْ يَكونَ مُتصَرِّفًا[١]، فلا يُبنَيَانِ مِن فعْلٍ غيرِ متَصَرِّفٍ، كنِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ.

**الثالثُ**: أنْ يَكونَ مَعناهُ قابِلًا للمُفاضَلَةِ[٢]؛ فلا يُبنَيَانِ مِن (ماتَ)

---

= فقد اشتمل هذا الوصفُ على شيئين في التحرُّز:

**أحدهما**: أن يكون رباعيًّا كدَحْرَجَ، فلا يُبنى منه (ما أَفْعَلَه) ولا (أَفْعِلْ بِه) لكَسْر البِنْية.

**والثاني**: ألا يكون مَزيدًا فيه؛ بل مجرَّدًا من الزيادة جُملة، نحو: عَلِمَ، وفَقُه، وكَرُمَ، وما أشبه ذلك. وتَحرَّز من الثلاثي المزيد فيه نحو: تَعَلَّم، واسْتَعْلَم، وكَارَمَ، إذ لا يُبْنى من ذلك لاختِلَال البِنْية.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٥٩).

(١) لأن التصرف أصل ذلك تحرُّزًا من أن يكون غير مَتصرِّف فإنه يَمتنع ذلك فيه؛ لأن البِنَاء منه تَصَرُّفٌ فيه، والتصرُّفُ فيما لا يَتَصرَّف نَقْضٌ لوَضْعه.

وعدم التصُّرف على وجهين:

**أحدهما**: يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحَدث والزمان، كنِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيْسَ، وعَسَى.

**والثاني**: يكون بمجرَّد الاستغناء عن تصرُّفه. بتصُّرف غيره، وإن كان باقيًا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان. مثاله: يَذَرُ، ويَدَعُ، حيث استُغني عن ماضيهما بماضي (يَتْرُكُ).

وكِلا القسمين مرادٌ هنا، فلا يقال: ما أَنْعَمَهُ، وأَنْعِمْ بِه، وهو باقٍ على معناه، من إنشاء المَدْح. وكذلك (بِئْس) وغيرها.

وكذلك لا يقال أيضًا: ما أَوْذَرَهُ، ولا مَا أَوْدَعَهُ، ولا ما أشبه ذلك.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٦٠).

(٢) أي: أي قابلًا لأن يَفْضُل فيه واحدٌ من المتَّصفِين به الآخَرَ، كَعِلَم، وجَهِلَ؛ فإن العلم والجهل يُتصوَّر فيهما الزيادةُ والنُّقصان، وأن يَفْضُل فيهما الرجلُ رجلًا آخر، وهو المراد بقوله: **(قَابِلِ فَضْلٍ)**.

وضابط ذلك من الأوصاف الأوصافُ الإضافيَّةُ التي لا تكون على حالةٍ واحدة؛ بل تختلف بحسب الآراء والمذاهب والأمزجة والطباع، كان ذلك بالنسبة إلى شخص واحد في حَالَيْن، كالعِلْم والجَهْل، أو شَخْصَيْن كالحُسْن والقُبْح، فإنك تقول: ما أَعْلَمَهُ، وما أَجْهَلَهُ، وما أَحْسَنَهُ، وما أَقْبَحَهُ. =

و(فَنِيَ) ونحوِهما[١]؛ إذ لا مَزِيَّةَ فيهما لشيءٍ على شيءٍ.

**الرابعُ**: أنْ يَكونَ تامًّا، واحتُرِزَ بذلك مِن الأفعالِ الناقِصَةِ، نحوُ: (كانَ) وأَخَوَاتِها، فلا تَقولُ: (ما أَكْوَنَ زَيدًا قَائِمًا)، وأَجازَه الكُوفِيُّونَ.

**الخامِسُ**: أنْ لا يكونَ مَنفِيًّا، واحتُرِزَ بذلك مِن الْمَنْفِيِّ لُزومًا، نحوُ: (ما عاجَ فُلانٌ بالدواءِ)؛ أيْ: ما انْتَفَعَ، به أو جَوازًا، نحوُ: (ما ضَربْتُ زيدًا).

**السادسُ**: أنْ لا يكونَ الوصْفُ منه على أَفعَلَ، واحتُرِزَ بذلك مِن الأفعالِ الدالَّةِ على الألوانِ: كسَوِدَ فهو أَسْوَدُ، وحَمِرَ فهو أَحمَرُ، والعُيوبِ: كحَوِلَ فهو أَحوَلُ، وعَوِرَ فهو أَعوَرُ، فلا تَقولُ: (ما أَسْوَدَه)، ولا (ما أَحْمَرَه)، ولا (ما أَحْوَلَه)، ولا (ما أَعْوَرَه)، ولا[٢] (أَعْوِرْ به)، ولا (أَحْوِلْ به)[٣].

---

= ولا يُعتبر في ذلك كونُ الشخص الواحد لا يتَغَير ذلك الوصف فيه بالأشدِّ والأَضْعف؛ بل المعتبر تصوُّرُ الصفة كذلك لا بقَيْدِ شخص وهذا التفسير جارٍ على كلام الناظم؛ إذ لم يُقَيِّد المفاضلةَ بكونها بالنسبة إلى الشخص الواحد.
فلو كان الوصف غير قابل للمفاضلة بهذا التفسير لم يُبْن منه فعلُ التعجُّب، فلا تقول: ما أَعْمَى زيدًا، وأنت تريد عَمَى البَصَر، ولا ما أَمْوَتَ زيدًا، ولا ما أَعْوَرهُ، ولا ما أشبه ذلك.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٦١).

(١) في (س): «ونحوها».

(٢) زاد في (س)، (ح): «ما».

(٣) وللناس في مَنع هذا ثلاثُ عِلَل:
**إحداها**: أن حَقَّ صيغة التعجُّب أن تُبنى من الثلاثي المَحْض الذي ليس في معنى غيرِه، من مَزِيدٍ فيه. وهذه الأفعال التي جاءت صفاتُها على (أَفْعَل، وفَعْلَاء) وإن كانت ثلاثيَّةً أصلُها الزيادة، وأن تكون على (افْعَلَّ)، وافْعَالَّه وذلك ظاهر في الألوان نحو: احْمَرَّ، فهو أَحْمرُ، وهي حَمْراءُ، وكذلك اصْفَرَّ وابْيَضَّ، واحْمَارَّ واصْفَارَّ وابْيَاضَّ.
فكذلك أصلُ سائر ما تقدم، أن يكون على (افْعَلَّ، وافْعَالَّ) ولذلك صَحَّت العين في: حَوِلَ، وعَوِرَ، وصَيِدَ، وهَيِفَ، ونحو ذلك، لَمَّا كان في معنى: احْوَلَّ، =

**السابعُ**: أنْ لا يكونَ مَبنِيًّا للمفعولِ[1]، نحوُ: (ضُرِبَ زَيدٌ)، فلا تقولُ: (ما أَضرَبَ زَيدًا) تُريدُ التعَجُّبَ مِن ضَرْبٍ أُوقِعَ به؛ لئَلَّا يَلتَبِسَ بالتَّعَجُّبِ[2] مِن ضَرْبٍ أَوْقَعَهُ[3]. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

= واعْوَرَّ، واصْيَدَّ، واهْيَفَّ، كما صَحَّ: اجْتَوَرُوا، واعْتَوَنُوا، حَمْلًا على ما في معناه من: تَجَاوَرُوا، وتَعَاوَنُوا.

فلو لم تكن الأَبْنِية في معنى غيرها لاعْتَلَّت كما اعْتَلَّ (قَامَ، وتَابَ، وهَابَ، وبَاعَ) فكنتَ تقول في (حَوِلَ): حَالَ، وفي (عَوِرَ): عَارَ. وكذلك في سائرها، فدَلَّ على ما ذُكر. وهذه العلة عَلَّل بها الجمهور.

**والثانيةُ**: للخليل ومَن قال بقوله، أن هذه المعاني من الألوان والعيوب الظَّاهرة جَرَتْ مَجرى الخِلَق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص، التي لا أفعالَ لها، كالَيدِ والرِّجل وسائر الأعضاء التي لا تزيد ولا تنقص، فكما لا يُتعَّجب من الأعضاء لثبوتها وعدم تغيُّرها وفَقْد استعمال أفعالها، كذلك هذه التي أشبهتْها، وجَرَتْ مجراها وإن كان لها أفعالٌ مستعملة.

**والثالثةُ**: للناظم في «شرح التسهيل» أنه لَمَّا كان بناء الوصف من هذا النوع على (أَفْعَل) لم يُبْن منه (أَفْعَلُ التفضيل) لئلَّا يَلتبس أحدهما بالآخر، ولَمَّا امتنع صَوْغ (أَفْعَل التفضيل) امتنع صَوْغُ (فِعْل التعجُّب) لجَريانهما مَجرىً واحدًا في أمور كثيرة، وتساويهما في الوَزْن والمعنى. قال: وهذا الاعتبار بَيِّنٌ هَيِّنٌ، ورُجحانه متعيِّن.

قال الشاطبي: وهذا تعليل ضعيف.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤).

(١) ولتعليل ذلك وجهان:

**أحدهما**: اللبْسُ الواقع بين فِعْل الفاعل وفِعْل المفعول، فإنك تقول في: (ضَرَبَ زيدٌ): ما أَضْرَبَ زيدًا، وفي (ضُرِبَ زيدٌ): ما أَضْرَبَ زيدًا كلك، فلا يقع فرقٌ بين التعجُّب من الفاعل والتعجُّب من المفعول.

**والثانِي**: أن فعل المفعول لا كَسْبَ فيه للمفعول، فأَشْبه أفعالَ الخِلَق، وأفعالُ الخِلَق لا يُتعجَّب منها، فكذلك ما أشبهها.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٦٤).

(٢) ليس في (ك).

(٣) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٤/ ٤٦٤): «هذه جملة الأوصاف المعتبرة =

والله أعلم(١).

[ص] [٤٨٠] و(أَشْدِدَ، اوْ أَشَدَّ) أو شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ ما(٢) بعضَ الشروطِ عَدِمَا

[٤٨١] ومَصْدَرُ العادِمِ بعدُ يَنْتَصِبُ وبعدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بالبَا يَجِبُ [١٥٢/ ظ]

[طريقة التعجب مما فقد بعض الشروط]

[ش] يَعنِي: أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التَّعَجُّبِ مِن الأفعالِ التي لم تَستَكْمِلِ الشروطَ بأَشْدِدْ ونحوِه، وبأَشَدَّ ونحوِه، ويُنْصَبُ مَصْدَرُ ذلك الفعْلِ العادِمِ الشروطَ بعْدَ (أَفْعَلَ) مَفعولًا، ويُجَرُّ بعْدَ (أَفْعِلْ) بالباءِ، فتَقولُ: (ما أَشَدَّ دَحرَجَتَه واستِخرَاجَه)، و(أَشْدِدْ بدَحرَجَتِه واستِخرَاجِه)، و(ما أَقبَحَ عَوَرَه، وأَقْبِحْ بعَوَرِه، وما أَشَدَّ حُمرَتِه، وأَشْدِدْ بحُمْرَتِه). والله تعالى أعلم بالصواب(٣).

---

= فيما يُبْنى منه فعلُ التعجُّب، وقد ظهر أن الناظم ضبط هذا الموضع ضبطًا حسنًا، لم يقع مثلُه في أكثر المطوَّلات، فضلًا عن المختصرات».

(١) من (ح).

(٢) قوله: **(وأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أو شِبْهُهُمَا: يخْلُفُ كذا)** يَقتضي أن هذه الألفاظ تخلُف في البناء للتعجُّب ما لم يَتَأَتَّ منه البناء له في أداء معناه، حتى يكون قولك مثل: (ما أَشَدَّ حُمْرةَ زيدٍ) على معنى: ما أَحْمَر زيدًا، لو قِيل. هذا معنى كَوْنِه يَخْلُفه، إذ لا يخلفُ الشَّيءُ غيرهَ إلا فيما كان لذلك الغَيْر من أمرٍ لفظيٍّ أو معنوي، ولا يقال في الأَمرَيْن المختلفَيْن بإطلاق: إن هذا يَخْلفُ هذا، وإذ كان كذلك كان قوله: **(يَخْلُفُ كذا)** غيرَ صحيح. ألا ترى أنهم يقولون: إن المانع من التعجُّب من الألوان كونُها لاحقةً بالخِلَق الثَّابتة، كاليَدِ والرِّجْل. وقد مَرَّ تعليل ذلك بأن الألوان لا تَقبل الفَضْل، فإذًا معنى (ما أَحْمَرهُ) غيرُ معنى (ما أَشَدَّ حُمْرتَه) إذ لو كان هو معناه لاقتَضى في القياس أن يُتَعجَّب منه.

وكذلك الخِلَق والأَدْوَاء، وهو أَبْيَنُ فيها إذْ وُجِد لها الفعلُ الثلاثي، ومع ذلك فإنهم لم يَبْنوا منها للتعجُّب اعتبارًا بأنها لا تَقْبل الفَضْل.

وهكذا كلُّ فِعْل لا يَقْبل الفَضْلَ لا يَخْلُفه (أَشَدُّ) ونحوه في معناه، إذ لو خَلَفه في معناه لم يُتَعجَّب منه، فهذا أيضًا من كلامه لا يصح.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٨٥).

(٣) من (ح).

[ص] [٤٨٢] وبالنُّدُورِ احْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرْ ولا تَقِسْ على الذي منهُ أُثِرْ

[لا يقاس على ما خالف القاعدة]

[ش] يَعنِي: أنَّه إذا وَرَدَ بِناءُ فعْلِ التعَجُّبِ مِن شيءٍ مِن الأفعالِ التي سَبَقَ أنَّه لا يُبنَى منها[١] حُكِمَ بنُدورِه، ولا يُقاسُ على ما سُمِعَ منه؛ كقولِهم: (ما أَخْصَرَهُ) مِن (اخْتَصَرَ)، فبَنَوْا أفعلَ مِن فِعْلٍ زَائِدٍ على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ، وهو مَبنِيٌّ للمَفعولِ، وكقولِهم: (ما أَحْمَقَه)، فبَنَوْا أفعَلَ مِن فِعْلِ الوصْفُ منه على أفْعَلَ، نحوُ: حَمِقَ فهوَ أَحْمَقُ، وقولِهم: (ما أَعْسَاهُ وأَعْسِ به)، فبَنَوْا أفعَلَ وأَفْعِلْ به[٢] مِن (عَسَى)، وهو فعْلٌ غيرُ متصَرِّفٍ.

[ص] [٤٨٣] وفِعْلُ هذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعمولُهُ، ووَصْلَهُ به الْزَمَا
[٤٨٤] وفَصْلُه بظَرْفٍ او بحَرْفِ جَرّ مُسْتَعْمَلٌ[٣]، والخُلْفُ في ذاك استَقَرّ[٤]

[تأخير معمول فعل التعجب ووجوب وصله بعامله]

[ش] لا يَجوزُ تَقديمُ مَعمولِ فعْلِ التَّعَجُّبِ عليه[٥]، فلا تَقولُ: (زَيدًا ما أحْسَنَ[٦])، ولا (ما زَيدًا أَحْسَنَ)[٧]، ولا (بزَيْدٍ أَحْسَنَ)، ويَجِبُ وَصْلُه بعامِلِه، فلا يُفصَلُ بينَهما بأَجْنَبِيٍّ[٨]، فلا تَقولُ في: (ما أَحسَنَ مُعطِيَكَ [١٥٣/و] الدِّرْهَمَ): (ما أحسَنَ الدِّرْهَمَ مُعطِيَكَ)، ولا فرْقَ في ذلك بينَ

---

(١) في (س): «معها». (٢) من (ن)، (ص).

(٣) قوله: (مُسْتَعْمَلٌ) يُشعر بأنه في كلامهم غيرُ قليل؛ بل هو موجود نظمًا ونثرًا. فأمّا النثر فمنه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين مَرَّ بَعَمّار فَمسح الترابَ عن وجهه وقال: أعْززْ عَلَيَّ أبا اليَقْظان أنّي أراكَ صَرِيعًا مُجَدَّلًا. ففَصَل بـ(عَلَيَّ) والمنادي. «المقاصد الشافية» (٤/ ٥٠١).

(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٤/ ٥٠٥): «فلو قال عِوضَ ذلك:

وفَصْلَ مَعْمُولٍ لَهُ ظرفًا ومَا ضَاهَى أَجِزْ والخُلْفُ فيه عُلِمَا

أو ما أَعْطى هذا المعنى لَصَحَّ، ويكون ضمير (له) عائدًا إلى الفعل في قوله: (وفِعْلُ هَذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَا)».

(٥) فعْلُ التَّعَجُّبِ جامِدٌ غيرُ متصَرِّفٍ كَمَا عَلِمْتَ، والفعْلُ الجامِدُ ضَعيفٌ فِي ذَاتِه، فلا يتَصَرَّفُ فِي مَعموله بتَغيِيرِ مَوضِعِه، ولا بتَقديمه عليه، ولا بالفصْلِ بينَه وبينَه (م).

(٦) تقديم وتأخير (ك)، (ع). (٧) زاد في (ك): «به».

(٨) المراد به غير المفعول في: ما أحسن زيدًا، وغير الفاعل في: أفعل به.

الْمَجرورِ وغيرِه[١]، فلا تَقولُ: (ما أحْسَنَ بزَيدٍ مَارًّا) تُريدُ: (ما أحسَنَ مَارًّا بزَيْدٍ)، ولا (ما أحسَنَ عندَك جالِسًا)، تُريدُ: (ما أَحْسَنَ جالِسًا عندَك)، فإنْ كانَ الظرْفُ أو المجرورُ مَعمولًا[٢] لفِعْلِ التعَجُّبِ، ففي جَوازِ الفصْلِ بكُلٍّ مِنهما بينَ فعْلِ التَّعَجُّبِ ومَعمولِه خِلافٌ، والمشهورُ[٣] جَوازُه، خِلَافًا[٤][٥] للأَخْفَشِ[٦] والْمُبَرِّدِ[٧] ومَن وافَقَهُما، ونَسَبَ الصَّيْمَرِيُّ[٨] المنْعَ[٩] إلى سِيبَوَيْهِ، ومِمَّا وَرَدَ فيه الفصْلُ في النثْرِ قولُ عمرِو بنِ مَعْدِ يَكَرِبَ: (للهِ دَرُّ بَنِي سُليم؛ ما أحسَنَ في الْهَيجاءِ لِقَاءَها، (وأَكْرَمَ في اللَّزَبَاتِ)[١٠] عَطاءَها، وأَثْبَتَ في الْمَكْرُماتِ بَقَاءَها). وقولُ عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجْهَه، وقد مَرَّ بعَمَّارٍ فمَسَحَ الترابَ عن وَجهِه: «أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليَقظانِ أنْ أَراكَ صَريعًا مُجَدَّلًا»، ومِمَّا وَرَدَ منه مِن[١١] النظْمِ قولُ بعضِ الصحابةِ رضي الله عنهم[١٢]:

---

(١) أي: المعمول لغير فعل التعجب.

(٢) في (ك): «معمولين»، وفي (ص): «بمعمولان».

(٣) زاد في (ك)، (ك)، (ح)، (ص): «المتصور».

(٤) قال أبو حيان في «الارتشاف» (٤/ ٢٠٧٢): «وهو الصحيح المنصور».

(٥) قال الخضري (٢/ ٣٩): «محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور ولا تعيَّن الفصل كما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب وقوله: خليلي ما أحرى، البيت نقله في النكت عن أبي حيان ففي تمثيل الشارح بذلك لمحل الخلاف نظر إلا أن يقال: هو تمثيل لمجرد الفصل بلا نظر للخلاف».

(٦) انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٤٢).

(٧) انظر: «شرح الكافية» (٤/ ٢٣٢).

(٨) في «التبصرة» (١/ ٢٦٨).

(٩) وهو اختيار الزمخشري في «المفصل» (ص٢١٧).

(١٠) في (س): «وأكرم في المكرمات»، وفي (ع): «وأكثر في الكربات»، وفي (ك): «وأكثر في المكرمات».

(١١) في (س)، (ك): «فيه»، وفي (ع): «ورد فيه...».

(١٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٤٨٠): «قائله: هو عباس بن مرداس، وهو من المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله ﷺ من سبي حنين مائة من الإبل».

٢٧١ ـ وقالَ نَبِيُّ المسلمينَ تَقَدَّمُوا وأَحبِبْ إلينا أنْ تكونَ[1] الْمُقَدَّمَا[2]

وقولُه[3]:

٢٧٢ ـ خَلِيلَيَّ ما أَحْرَى بذِي اللُّبِّ أنْ يُرَى صَبورًا ولكِنْ لا سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ[4]

---

(١) في (ك)، (س)، (ع): «يكون».

(٢) ٢٧١ ـ البيتُ للعَبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ، أحَدِ الْمُؤَلَّفَةِ قلوبُهم الذين أعطاهُم رسولُ اللهِ ﷺ مِن سَبْيِ حُنينٍ مِائةً مِن الإبلِ.
الشاهِدُ فيه: **(إلينا)**؛ حَيْثُ فَصَلَ بِهِ بينَ فعْلِ التعَجُّبِ الَّذِي هو (أَحْبِبْ) وفَاعِلِهِ الَّذِي هو المصدَرُ الْمُنْسَبِكُ مِن الحرْفِ الْمَصدَرِيِّ ومَعمولِه، وهذا الفاصِلُ جارٌّ ومَجْرُورٌ معمولٌ لفِعْلِ التَّعَجُّبِ، وَذَلِكَ جائِزٌ فِي الأصَحِّ مِن مَذاهِبِ النَّحْوِيِّينَ.
ومِثلُ هَذَا البيتِ فِي كلِّ مَا اشتَمَلَ عليه مِن هَذَا البابِ قولُ الآخَرِ:

**أَخْلِقْ بذي الصبْرِ أنْ يَحْظَى بحَاجَتِهِ ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أنْ يَلِجَا**

فإنَّ الْمَصدرَ الْمُنسَبِكَ مِن (أنْ يَحْظَى بحَاجَتِه) مَجْرُورٌ بباءٍ زائدَةٍ، وَهوَ فَاعِلُ أَخْلِقْ، وقد فَصَلَ بينَهما بقولِه: (بذي الصبْرِ) (م).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٤٨٣): «احتج به الجرمي وغيره ولم يذكر أحد منهم اسم قائله».

(٤) ٢٧٢ ـ البيتُ مِمَّا احْتَجَّ بِهِ كثيرٌ مِن النُّحاةِ ـ منهم الجَرْمِيُّ ـ ولم يَنْسُبْهُ أحَدٌ منهم إلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ.
الشاهدُ فيه: قولُه: **(بذِي اللُّبِّ)**؛ حَيْثُ فَصَلَ بِهِ بينَ فعْلِ التعَجُّبِ، وَهوَ (أَحْرَى)، ومفعولِه، وَهوَ الْمَصدرُ الْمُنسَبِكُ مِن الحرْفِ الْمَصدريِّ ومَعمولِه، وهذا الفاصِلُ جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بفعْلِ التعَجُّبِ، وهذا الفصْلُ جائزٌ فِي الأشهَرِ مِن مَذاهِبِ النُّحاةِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي شرْحِ الشاهِدِ السابقِ، وقد بَيَّنَ الشارِحُ العَلَّامَةُ مَن قالَ بجَوازِه مِن النُّحاةِ، ومَن قالَ بِمَنْعِهِ منهم.
ومِثلُ هَذَا الشاهِدِ قولُ أوْسِ بنِ حَجَرٍ:

**أُقِيمُ بدارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وأَحْرِ إذا حالَتْ بأنْ أَتَحَوَّلَا**

فقد فُصِلَ بالظرْفِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: إذا حالَتْ ـ بينَ فِعْلِ التعَجُّبِ الَّذِي هو قَوْلُهُ: **(أَحْرِ)**، وبينَ مَعمولِه الَّذِي هو قَوْلُهُ: **(بأنْ أتَحَوَّلَا)**. ومِن كلامِ العرَبِ: ما أَحسَنَ بالرجُلِ أنْ يَصدُقَ، وَمَا أَقبَحَ بِهِ أنْ يَكذِبَ»، وفيه الفصْلُ بينَ فعْلِ التعجُّبِ الَّذِي هو (أَحْسَنَ) و(أَقبَحَ)، ومَعمولِه الَّذِي هو (أنْ يَصْدُقَ) و(أنْ يَكذِبَ) بالجارِّ والمجرورِ (م).

# نِعْمَ وبِئْسَ وما جَرَى مَجَرَاهُما

[ص] [٤٨٥] فِعلانِ غيرُ مُتَصرِّفَيْنِ (نِعْمَ، وبئسَ)، رافعانِ اسْمَيْنِ ـ
[٤٨٦] مُقارِنَيْ (ألْ) أو مُضافينِ لِمَا قارَنَها، كـ(نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا) [١٥٣/ظ]
[٤٨٧] ويَرفعانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ(١)، كـ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ)

[أقوال النحاة في (نعم وبئس)]

[ش] مَذهَبُ جُمهورِ النَّحْويِّينَ: أنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ(٢)) فِعلانِ؛ بدَليلِ دُخولِ تَاءِ التأنيثِ الساكِنَةِ عليهما، نحوُ: (نَعِمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، وبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ).

وذَهَبَ جَماعَةٌ مِن الكُوفِيِّينَ، ومِنهم الفَرَّاءُ(٣)، إلى أنَّهما اسْمَانِ(٤)، واستَدَلُّوا بدُخولِ حرْفِ الْجَرِّ عليهما في قولِ بعضِهم: (نِعْمَ

---

(١) أي: مضمرًا هذه صفتُه وحالُه، فلا يجوز إذًا أن يأتي فاعلُهما مضمرًا غير مميَّز لفظًا، وإن كان معلومًا إلا قليلًا، دَلَّ على ذلك الاستقراء.
«المقاصد الشافية» (٥٠٦/٤).

(٢) لـ(نِعْمَ، وبِئْسَ) استعمالان:
**أحدهما**: أن يجريا مَجرى سائر الأفعال في التصرُّف وبناءِ المضارع والأمرِ منهما، واسم الفاعل ونحو ذلك، وهما إذ ذاك للإخبار بالنِّعْمة والبُؤْس، كما أن (قَامَ، وقَعَد) للإخبار بالقيام والقعود، فتقول: نِعْمَ زيدٌ بكذا، يَنْعَم به. وبِئْسَ يَبْأَسُ بكذا. أصلهما (نَعِمَ، وبَئِسَ) لكن ما كان على (فَعِلَ) مما عينُه حرفُ حَلْق فيه لغات أربع: الأَصْل، والتَّسْكين منه، والإتباع، والتسكين منه.
**والثاني**: أن يُستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لا يتصَّرفان لخروجهما عن أصل معاني الأفعال، من الدلالة على الحَدث والزمان، فأشبها الحرف لذلك. وهذا القسم هو المذكور هنا؛ إذ الأول معلومٌ حكمهُ.
«المقاصد الشافية» (٥٠٦/٤).

(٣) انظر: «معاني القرآن» (٢٦٨/١)، و«الارتشاف» (٢٠٤١/٤).

(٤) أي: بمعنى الممدوح والمذموم، وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من =

السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ)، وقولِ الآخَرِ: (واللهِ[1] ما هي بنِعْمَ الولَدُ؛ نَصْرُها بُكاءٌ، وبِرُّها سَرِقَةٌ). وخُرِّجَ على جَعْلِ (نِعْمَ وبِئسَ) مَفعولَيْنِ[2] لقَولٍ مَحذوفٍ واقِعٍ صِفَةً لموصوفٍ محذوفٍ، [وهو المجرورُ بالحرْفِ، لا (نِعْمَ وبِئْسَ)][3]، والتقديرُ: (نِعْمَ السيْرُ)[4] على عَيْرٍ مَقولٌ فيه: بِئْسَ العَيْرُ، وما هي بوَلَدٍ مَقولٍ فيه نِعْمَ الولَدُ، فحُذِفَ الموصوفُ والصفَةُ، وأُقِيمَ الْمَعْمولُ مُقامَهما معَ بَقاءِ (نِعْمَ وبِئْسَ) على فِعْلِيَّتِهما.

[نعم وبئس فعلان جامدان]

وهذانِ الفِعْلانِ لا يَتَصَرَّفَانِ[5]، فلا يُسْتَعْمَلُ منهما غيرُ الماضي، ولا بُدَّ لهما مِن مَرفوعٍ هو الفاعِلُ، وهو على ثَلاثةِ أَقسامٍ:

[أنواع فاعل (نعم وبئس)]

**الأوَّلُ**: أنْ يَكونَ مُحَلًّى بالألِفِ واللامِ، نحوُ: (نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿نِعْمَ[6] ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ۝٤٠﴾ [الأنفال: ٤٠]، واختُلِف في هذه اللامِ؛ فقالَ قَومٌ: هي للجِنْسِ حَقيقةً، فمَدَحْتَ الْجِنْسَ كُلَّه مِن أجْلِ زَيْدٍ، ثُمَّ خَصَصْتَ زَيْدًا بالذكْرِ، فتَكونُ قد مَدَحْتَه مَرَّتينِ، وقيلَ: هي للجِنْسِ مَجازًا، وكأنَّك قد جَعَلْتَ زَيْدًا الجنْسَ[7] كلَّه مُبالَغَةً،

= معاني الحروف، ولا يراد أن المفيد له الجملة بتمامها لأنهما العمدة في إفادته فهما مبتدآن، وما كان فاعلًا على القول الأول بدل على هذا أو عطف بيان، والخبر هو المخصوص، ويحتمل العكس، والمعنى الممدوح الرجل زيد أفاده في البسيط قال سم: ويبقى النظر في نحو: نعم رجلًا زيد فيحتمل أن رجلًا تمييز للنسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرجولية، أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لأنه تابع للمجرور؛ أي: ما هي بالممدوح الولد، فإن كان مرويًّا بالرفع فلعلَّه مقطوع عما قبله. الخضري (٢/ ٤٢).

(١) زيادة من (ن).
(٢) في جميع النسخ: «معمولين».
(٣) من (ن).
(٤) ليس في (س)، (ح)، (ع).
(٥) لخروجهما عن أصل الأفعال من إفادة الحدث والزمان ولزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، والإنشاء من معاني الحروف وهي لا تتصرف فكذا شبهها. قاله «الخضري» (٢/ ٤٢).
(٦) في (ع)، (ك): «فنعم»، وفي (ح): «ولنِعم دار المتقين».
(٧) ليس في (ك).

وقيلَ: هي للعَهْدِ[١].

**الثانِي**: أنْ يَكونَ مُضافًا إلى ما فيه (ألْ) [١٥٤/و]؛ كقولِه: (**نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا**)، ومِنه قولُه تعالَى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٣٠﴾ [النحل: ٣٠].

**الثالثُ**: أنْ يَكونَ مُضْمَرًا مفَسَّرًا بنَكِرَةٍ بعْدَه مَنصوبَةٍ على التمييزِ[٢]، نحوُ: (نِعْمَ قَومًا مَعْشَرُهُ)، ففي (نِعْمَ) ضَميرٌ مُستَتِرٌ يُفَسِّرُه (قَوْمًا) و(مَعْشَرُه) مُبتدأٌ، وزَعَمَ بعضُهم أنَّ (مَعْشَرُه) مَرفوعٌ بنِعْمَ، وهو الفاعِلُ، ولا ضَميرَ فيها، وقالَ بعضُ هَؤلاءِ: إنَّ (قَوْمًا) حالٌ، وبعضُهم: إنَّه تَمْييزٌ، ومِثلُ: (نِعْمَ قَومًا مَعْشَرُه) قولُه تعالَى: ﴿بِئْسَ[٣] لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾ [الكهف: ٥٠]. وقولُ الشاعِرِ[٤]:

**٢٧٣ ـ لَنِعْمَ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إذا حُذِرَتْ[٥] ... بَأْساءُ ذِي البَغْيِ واستيلاءُ ذِي الإِحَنِ[٦][٧]**

(وقولُ الآخَرِ)[٨][٩]:

---

(١) العهْدُ ـ عندَ مَن قالَ: إنَّ (ألْ) فِي فَاعِلِ نِعْمَ وبِئْسَ للعهْدِ ـ قِيلَ: هو العهْدُ الذهنيُّ؛ لأنَّ مَدخولَها فردٌ مُبهَمٌ، وَذَلِكَ كقولِ القائلِ: ادْخُلِ السُّوقَ، واشتَرِ اللَّحْمَ. ثُمَّ بعْدَ ذلك فسَّرَ هَذَا الفرْدَ الْمُبْهَمَ بزَيدٍ تَفخيمًا؛ لقصْدِ المدْحِ أو الذمِّ، ومِن الناسِ مَن ذهَبَ إِلَى أنَّ العهْدَ هو العهْدُ الخارجيُّ، والمعهودَ هو الفرْدُ الْمُعَيَّنُ الَّذِي هو المخصوصُ بالمدْحِ أو الذمِّ، فالرجُلُ فِي (نِعمَ الرجُلُ زيدٌ) هو زيدٌ، وكأنَّكَ قلتَ: نِعْمَ زيدٌ هو، فوَضَعْتَ الظاهِرَ ـ وَهوَ المخصوصُ ـ موضِعَ المضمَرِ؛ قصْدًا إِلَى زِيادةِ التقريرِ والتفخيمِ (م).

(٢) محول عن الفاعل.

(٣) في (س): «وبئس».

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥٠٧): «لم أقف على اسم قائله».

(٥) ليس في (ك).

(٦) في (ك): «الأجني».

(٧) الشاهِدُ فيه: قوله: (**لنِعْمَ مَوْئِلًا**)، فإنَّ (نِعْمَ) قد رفَعَ ضَميرًا مستَتِرًا، وقد فَسَّرَ التمييزُ ـ الَّذِي هو قَوْلُهُ: مَوْئِلًا ـ هَذَا الضميرَ (م).

(٨) في (س)، (ح): «وقوله».

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥٢٦): «لم أقف على اسم راجزه».

٢٧٤ ـ تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ[١] لي في عَوْمَرَهْ    بِئْسَ امْرَءًا وإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ[٢]

[ص] [٤٨٨] وجَمْعُ تَمْيِيزٍ وفاعلٍ ظَهَرْ    فيهِ خِلافٌ عنهمُ قدِ اشْتَهَرْ

[ش] اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في جَوازِ الجمْعِ بينَ التَّمييزِ والفاعِلِ الظاهِرِ في (نِعْمَ) وأخواتِها، فقالَ قَوْمٌ: لا يَجوزُ ذلكَ[٣]، وهو المنقولُ عن سِيبَوَيْهِ، فَلَا تَقولُ: (نِعْمَ الرجُلُ رَجُلًا زَيدٌ)، وذهَبَ قَوْمٌ إلى الْجَوازِ، واستَدَلُّوا بقولِه[٤]:

[اجتماع التمييز والفاعل الظاهر]

٢٧٥ ـ والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفحْلُ فحْلُهُمُ    فحْلًا وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[٥][٦]

وقولِه[٧]:

٢٧٦ ـ تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا    فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زَادَا[٨]

وفَصَّلَ بعضُهم فقالَ: إنْ أَفادَ التَّمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعِلِ جازَ الجمْعُ بينَهما، نحوُ: (نِعْمَ الرجُلُ فارِسًا زَيدٌ)، وإلَّا فلَا، نحوُ: (نِعْمَ

---

(١) في (ك): «وهو».

(٢) الشاهِدُ فيه: (بِئْسَ امْرَءًا)؛ حَيْثُ رَفَعَ (بِئْسَ) ضميرًا مُستَتِرًا، وقد فَسَّرَ التمييزُ الَّذِي بعْدَه ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (امْرَءًا) ـ هَذَا الضميرَ، **وقد وَقَعَ فيه مَا ظاهِرُه أَنَّ خَبَرَ إِنَّ جُملةٌ إنشائِيَّةٌ، وَهِيَ جُملةُ (بِئْسَ الْمَرَهْ)، وَذَلِكَ شاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ عَلَى تَقديرِ قَولٍ محذوفٍ يَقعُ خَبَرًا لإنَّ، وتَقَعُ هذه الجُمْلَةُ مَعمولةً له، وانظُرْ مَطلَعَ بابِ إنَّ وأخواتِها فِي الجزءِ الأَوَّلِ مِن هَذَا الكتابِ (م).**

(٣) لعدم إبهام الظاهر حتى يميز.

(٤) هو: لِجَريرِ بنِ عَطِيَّةَ في «ديوانه» (١/ ١٩٢).

(٥) في (ك): «منطلق».

(٦) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**بِئْسَ الفَحْلُ..... فحْلًا**)؛ حَيْثُ جَمَعَ فِي كلامٍ واحدٍ بينَ فَاعِلِ بِئْسَ الظاهرِ، وَهوَ قولُه: (**الفَحْلُ**) والتمييزِ، وَهوَ قولُه: (**فَحْلًا**) (م).

(٧) هو: لِجَريرِ بنِ عَطِيَّةَ في «ديوانه» (١/ ١١٧).

(٨) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فنِعْمَ الزادُ.... زَادَا**)؛ حَيْثُ جَمَعَ فِي الكلامِ بينَ الفَاعِلِ الظاهرِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**الزادُ**)، والتميِيزِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**زَادَا**)؛ كَمَا فِي البيتِ السابقِ، وَذَلِكَ غيرُ جائزٍ عندَ جَمهرةِ البَصْرِيِّينَ. =

الرجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ).

فإنْ كانَ الفاعِلُ مُضْمَرًا جَازَ الجمْعُ بينَه وبينَ التمييزِ اتِّفَاقًا، نحوُ: (نِعْمَ رجُلًا زَيدٌ).

[ص] [٤٨٩] و(ما) مُمَيِّزٌ، وقيلَ: فاعلٌ [١٥٤/ظ] في نحوِ (نِعْمَ ما يقولُ الفاضِلُ)

[ش] [إعـراب (ما) الواقعة بعد (نعم)] تَقَعُ (ما) بعْدَ (نِعْمَ وبِئْسَ)(١)، .............................

= وقومٌ مِنهم يُعْرِبُونَ (زَادَا) فِي آخِرِ هَذَا البيتِ مَفْعُولًا بِهِ لقولِه: (**تَزَوَّدِ**) الَّذِي فِي أوَّلِ البيتِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: (**مِثلَ**) حالًا مِن زَادَا، وأصْلُه نعْتٌ له، فلَمَّا تَقَدَّمَ عليه صارَ حالًا، وتَقديرُ البيتِ عَلَى هذا: تَزَوَّدْ زادًا مِثلَ زادِ أبيك فِينَا؛ فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ (م).

(١) (ما) في وقوعها بعد (نعم، وبئس) على ضربين:
**أحدهما**: أن تكون صالحة لأن تكون موصولةً فاعلة، أو نكرةً موصوفة منصوبة على التميز، أو مرفوعةً حَسْبَما تقدَّم من الخلاف، كقولك: نِعْمَ ما صنعتَ، وبئس ما فَعل زيدٌ.
**والثاني**: ألَّا تكون صالحةً لذلك كقولك: نِعْمَ ما أَنْتَ، وقوله: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١].
فأمّا الضرب الأول فظاهر الناظم أنه الذي عَيَّنَ لما ذكَرَ من الحكم، لقوله: (**في نحو كذا**)؛ يعني: أن ذلك الخلاف المحكيَّ هو في هذا الضَّرْب. فبقي الضَّرْب الثاني غيرَ محكوم عليه؛ بل مسكوتًا عنه. وظاهر ما في «الشرح» أن الضربَيْن عنده واحد، وأن الخلاف فيهما واحد.
قال الشاطبي: وهذا مما فيه نظر. أمَّا **الأول**: فقد مضى ما فيه. وأما **الثاني**: فقد استَقْرأ بعضُ حُذَّاق المتأخرين من كلام سيبويه أن (ما) في الأول موصولةٌ، وفي الثاني اسمٌ تامٌّ بلا صلة، وإن كان غيره يرى غير ذلك.
**وقال الفراء**: إن (ما) تَلِي (نِعْم) على أوجه ثلاثة:
**أحدها**: ألَّا يكون لها موضع من الإعراب، وتكون كبعض حروف الاسم، كـ(ذا) من: حَبَّذا، ولا تتغيَّر «نعم» في تأنيث ولا تثنية ولا جمع. وتُرفع الأسماء بعدها، وعليه حَمل قولَ الله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقولَهم: بِئْسَما تزويجٌ ولا مَهْر.
**والثاني**: أن تكون زائدة لا أثر لها، فتقول: نِعْمَا رجلَيْن الزيدان، ونِعْمَا رجالًا الزيدون، ولم يمثِّل بنحو: نِعْمَ مَا الرجلُ زيدٌ. =

فتَقولُ: (نِعْمَ ما)(١) [أو(٢) (نِعِمَّا)](٣)، و(بِئْسَ ما)، ومِنه قولُه تعالَى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقولُه تعالَى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠].

واختُلِفَ في (ما) هذه؛ فقالَ قَوْمٌ: هي نَكِرَةٌ مَنصوبةٌ على التمييزِ، وفاعِلُ (نِعْمَ) ضَميرٌ مُستَتِرٌ. وقِيلَ: هي(٤) الفاعِلُ، وهي اسمٌ معْرِفَةٌ(٥)، وهذا مذْهَبُ ابنِ خَرُوفٍ(٦)، ..............................

= **والثالث**: نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠]، فنَصَّ على أنها مرفوعة، وظاهره أنها مَعْرِفة موصولة.

فالحاصل: أن الواقعَ بعدَها الفعلُ غيرُ الواقعُ بعدها الاسمُ، أو التي لم يقع بعدها اسمٌ ولا فِعْلَ في جَرَيان الأحكام، لكنهما قد يتفقان في بعض الأحكام دون بعض. وظَهَر أن الخلاف فيهما ليس على حَدٍّ واحد، فلذلك ـ والله أعلم ـ قَيَّد الكلامَ، ولم يُهمل القولَ بنقْل الخلاف، إلا أنه أهمل القولَ في الضَّربْ الآخَر، إمَّا لأنه أقلُّ بالنسبة إلى هذا، وإما لأنه موضع نَظَر، هل يُلحق بها أم لا؟ مع أنه يمكن أن يكون المثال ليس بقَيْد، فَيَدخل له الضَّرْبان معًا، حَسْبَما ذكر في «التَّسهيل». وهذا بعيد، والله أعلم.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٢٧).

(١) بلا إدغام الميمين. (٢) في (ك): «ونعم».

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (س). (٤) في (ك).

(٥) إما تامة لا تحتاج لصلة، والجملة صفة لمخصوص محذوف؛ أي: نعم الشيء شيء يقوله... إلخ، وإما موصولة بالجملة، والمخصوص محذوف؛ أي: نعم الذي يقوله الفاضل ذلك القول، أو أغنت هي وصلتها عن المخصوص، ولا حذف وقيل: هي نكرة تامة، أو موصوفة بالجملة على قياس ما مر. وقيل: غير ذلك فإن وليها مفرد نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] فهي إما نكرة تامة تمييز للفاعل المستتر، أو معرفة تامة هي الفاعل، والمخصوص على كل ما بعدها أو هي مركبة مع الفعل. ولا موضع لها من الإعراب كحبذا وما بعدها فاعل فإن لم يلها مفرد ولا جملة، كدققته دقًّا نعمًّا، فهي إما معرفة تامة فاعل، أو نكرة تامة تمييز، والمخصوص على كل محذوف؛ أي: نعم الشيء أو شيئًا ذلك الدق.

«الخضري» (٢/ ٤٤).

(٦) قال أبو الحسن بن خروف: وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة نحو: دققته دقّاً =

(ونَسَبَه إلى)[١] سِيبَوَيْهِ[٢].

[ص] [٤٩٠] **ويُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أو خَبَرَ اسمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا**

[ش] [إعراب المخصوص وحكم حذفه] يُذْكَرُ بعْدَ (نِعْمَ وبِئْسَ[٣]) وفاعِلِهما اسمٌ مَرفوعٌ، وهو المخصوصُ[٤] بالمدْحِ أو الذَّمِّ، وعَلامتُه أنْ يَصْلُحَ لِجَعْلِه مُبتدَءًا، وجَعْلِ الفِعْلِ[٥] والفاعلِ خَبَرًا عنه، نحوُ: (نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ، وبِئْسَ الرجُلُ عمرٌو، ونِعْمَ غُلامُ القوْمِ زَيدٌ، وبِئْسَ غُلامُ القوْمِ عمرٌو، ونِعْمَ رَجُلًا زَيدٌ، وبِئْسَ رَجُلًا عَمْرٌو)، وفي إعرابِه وَجهانِ مَشهورانِ[٦]:

**أحَدُهما**: أنَّه مُبتدَأٌ والجملةُ قَبْلَه خَبَرٌ عنه.

**والثاني**: أنَّه خبَرُ مبتَدَأٍ محذوفٍ وُجوبًا، والتقديرُ: (هو زيْدٌ وهو

---

= نعمّا، قال سيبويه: أي: نعم الدقّ، ونعمّا هي؛ أي: نِعم الشيء إبداؤها، ونعمّا صنعت، وبئسما فعلت؛ أي: نعم الشيء: شيء صنعت.

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٥/ ٢٥٤٠): «هذا كلام ابن خروف معتمدًا على كلام سيبويه، وسبقه إلى ذلك السيرافي، وجعل نظيره قول العرب: إنّي ممّا أن أصنع، «أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها في موضع الأمر، ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام: إنّني من الأمر صنعي كذا وكذا فالياء اسم (إنّ) و(صنعي) مبتدأ و(من الأمر) خبر (صنعي) والجملة في موضع خبر (إنّ) هذا كلام السيرافِيِّ، وهو موافق لكلام سيبويه رحمه الله تعالى فإنّه قال: ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إني ممّا أن أصنع؛ أي: من الأمر أن أصنع، فجعلوا (ما) وحدها اسماً، ومثل ذلك: غسلته غسلاً نعمّا؛ أي: نعم الغسل فقدّر (ما) بالأمر، وبالغسل ولم يقدرها بأمر، ولا غسل، فعلم أنها عنده معرفة».

(١) في (س)، (ك)، (ح)، (ص): «وزعم أنه مذهب».

(٢) انظر: «الكتاب» (٢/ ١٧٨).

(٣) من (ن)، (ع).

(٤) شرطه مطابقة الفاعل معنًى ولو بالتأويل كـ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ﴾ [الجمعة: ٥]؛ أي: مثل الذين وكونه معرفة أو قريبًا منها، وأخص من الفاعل لا مساويًا له. ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الإجمال فيكون أوقع في النفس ولذا وجب تأخيره. قاله «الخضري» (٢/ ٤٤).

(٥) ليس في (س)، (ح): وفي (ك): «تقديم وتأخير».

(٦) ليس في (ك).

عَمْرٌو)؛ أي: الممدوحُ زَيدٌ والمذمومُ عمرٌو. ومنَعَ بعضُهم الوجهَ الثانِيَ، وأَوْجَبَ الأوَّلَ، وقِيلَ: هو مُبتدَأٌ خَبَرُه محذوفٌ، والتقديرُ: (زَيدٌ الممدوحُ).

[ص] [٤٩١] وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ[1] كَفَى كـ(العِلْمُ نِعْمَ المقتَنَى والمقْتَفَى)

إذا تَقَدَّمَ ما يَدُلُّ على الْمَخصوصِ بالمدْحِ أو الذمِّ أَغْنَى عن ذِكْرِه آخِرًا؛ كقولِه [١٥٥/و] تعالَى في أيُّوبَ عليه الصلاة والسلام[2]: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ص: ٤٤]؛ أيْ: نِعْمَ العبْدُ أيُّوبُ، فحُذِفَ المخصوصُ بالمدْحِ، وهو أَيُّوبُ؛ لِدَلالةِ ما قَبْلَه عليه.

[ص] [٤٩٢] وَاجْعَلْ كَـ(بِئْسَ) (سَاءَ) وَاجْعَلْ (فَعُلَا) مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(نِعْمَ) مُسْجَلَا

[ما يجري مجرى نعم وبئس في إفادة الذم والمدح]

[ش] تُستعْمَلُ (ساءَ) في الذمِّ استعمالَ (بِئْسَ)، فلا يَكونُ فاعلُها إلَّا ما يَكونُ فاعِلًا لبِئْسَ، وهو الْمُحَلَّى بالألِفِ واللامِ، نحوُ: (ساءَ الرجُلُ زَيْدٌ)، والمضافُ إلى ما فيه الألِفُ واللامُ، نحوُ: (ساءَ غُلامُ القوْمِ زَيدٌ)، والمضمَرُ المفسَّرُ بنَكِرَةٍ بعْدَه، نحوُ: (ساءَ رجُلًا زَيْدٌ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. ويُذْكَرُ بعدَها[3]

---

(١) قال الخضري: «عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم المخصوص وأن المتقدم مشعر به فقط وإن صلح له حيث قال أولًا: ويذكر المخصوص بعد ثم قال: وإن يقدم إلخ ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصًا إذا أخر لأن العلم مبتدأ خبره بالجملة بعده وهو خلاف ما صرح به في التسهيل من جواز تقديمه، واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير. ولذا اعترض مثال المتن بأنه من تقديم المخصوص لا المشعر به إلا أن يجعل العلم مفعولًا بمحذوف؛ أي: الزم العلم أو خبر المحذوف؛ أي: الممدوح العلم أو عكسه، وجملة: نِعم المقتنى، مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخر كونه من جملة أخرى. ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبًا، وقوله: وإن يقدم مشعر به؛ أي بمعناه: كفى عن ذكره مؤخرًا أعم من كون المتقدم مخصوصًا إن صلح أو غيره إن لم يصلح، وإذا قدم المخصوص كان مبتدأ خبره الجملة بعده قولًا واحدًا، ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم».

(٢) من (ع).

(٣) في (ك): «بعد هذا».

المخصوصُ بالذمِّ كما يُذكَرُ بعْدَ بئْسَ، وإعرابُه كما تَقَدَّمَ.

وأشارَ بقولِه: **(واجْعَلْ فَعُلَا)** إلى أنَّ كلَّ فعْلٍ ثُلاثيٍّ يَجوزُ أنْ يُبنَى منه فِعْلٌ على فَعُلَ لقَصْدِ المدْحِ أو الذمِّ(١)، ويُعامَلُ مُعامَلَةَ (نِعْمَ وبِئْسَ) في جَميعِ ما تقدَّمَ لهما مِن الأحكامِ(٢)، فتقولُ: (شَرُفَ الرجُلُ زَيدٌ، ولَؤُمَ(٣) الرجُلُ بكْرٌ(٤)، وشَرُفَ غُلامُ الرجُلِ زَيدٌ، وشَرُفَ رَجُلًا زَيدٌ)(٥).

ومُقتضَى هذا الإطلاقِ أنَّه يَجُوزُ في عَلِمَ أنْ يُقالَ: (عَلُمَ الرجُلُ زَيدٌ) بضَمِّ عَينِ الكَلِمَةِ، وقد مَثَّلَ هو وابنُه به، وصرَّحَ غيرُه أنَّه لا يَجوزُ تَحويلُ (عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ) إلى فَعُلَ بضمِّ العَيْنِ؛ لأنَّ العرَبَ حينَ استَعْمَلَتْها هذا الاستعمالَ أَبْقَتْها على كَسْرَةِ عَيْنِها ولم تُحَوِّلْها إلى الضمِّ، فلا يَجوزُ لنا تَحويلُها؛ بل نُبْقِيهَا على حالِها [١٥٥/و] كما أَبْقَوْهَا، فتَقولُ: (عَلِمَ الرجُلُ زيدٌ، وجَهِلَ الرجُلُ عمرٌو، وسَمِعَ الرجُلُ بكْرٌ).

---

(١) بشرط صلوحه لبناء التعجب منه.

(٢) قال الشاطبي: «وليس ذلك مختصًّا بفَعْل دون فعل؛ بل هو جائز قياسًا في كل ثلاثي صِيغَ على (فَعُلَ). وجَعْلُ هذا الفعل المصُوغ على (فَعُلَ) كـ(نِعْم) يريد به ما أراد بـ(ساء) من جَعْله يؤدِّي إنشاءَ المدح والذم كنِعْم وبِئْس أولًا، ثم إجرائِه مُجْراه في أحكامه اللفظية كما تقدم في (ساء) فتقول: حَسُنَ الرجلُ زيدٌ، وحَسُنَ رجلًا زيدٌ، وحَسُنَ ما تَصنع، كما تقول: نعم الرجلُ زيدٌ، ونعم رجلًا زيدٌ، ونعم ما تَصنع. ومثله: عَظُم الرَجلُ زيدٌ، وحَلُمَ الرجلُ زيدٌ، وكَبُرَ العملُ قيامُ زيدٍ، وصَغُرَ رجلًا زيدٌ. هكذا سائر الأفعال تجري على هذا الحكم وعلى غيره مما تقدم. ومنه قول الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، وقوله: ﴿نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾﴾ [الكهف: ٣١].
المقاصد الشافية (٤/ ٥٤٥).

(٣) في (ك)، (ص): «وكرم».

(٤) في (ع): «عمرو».

(٥) قال الشاطبي: «واعلم أن هذا الاستعمال في (فَعُلَ) غير لازم، فإنك تقول: حَسُن زيدٌ حُسْنًا، وما حَسُنَ وجهُه، ولقد قَبُح قُبْحًا. وما أشبه ذلك. وإنما يلزم في المحوَّل من (فَعَلَ، أو فَعِلَ) إذ لا تقول في (كَسُبَ رجلًا زيد): كسُب زيد، وكَسُبْتَ تكسُبُ كَسْبًا، وكذلك في (فَعِلَ).
«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٥٠).

[ص] **[٤٩٣]** وَمِثْلُ (نِعْمَ) (حَبَّذَا)، الفاعلُ (ذَا)(١) وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)

[ش] يُقالُ في المدْحِ: (حَبَّذَا زَيْدٌ)، وفي الذمِّ: (لا حَبَّذَا زَيْدٌ)؛ كقولِه(٢): [استعمال حبذا ولا حبذا]

**٢٧٧ ـ أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا غيرَ أَنَّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا(٣)**

واخْتُلِفَ في إعرابِها؛ فذَهَبَ أبو عَلِيٍّ الفارسيُّ في البَغداديَّاتِ(٤)، (وابنُ بُرهانَ(٥) وابنُ خَروفٍ)(٦)(٧)، وزَعَمَ أنَّه مَذهَبُ سِيبَوَيْهِ(٨)، وأنَّ مَن

---

(١) قوله: **(وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا)** يشير إلى أنها أيضًا مثلها في الفِعْليَّة، ويدل على ذلك قوله: **(الْفَاعِلُ ذَا)** لأن الفاعل لا يكون فاعلًا إلا لفعلٍ أو ما جرى مجراه. و(حَبَّ) ليس جاريًا مجرى الفعل، فهي إذًا فِعْل. وحصل بهذا أن مذهبه هنا فِعْليَّةُ (حَبَّ) لا اسميتُها. والمسألة مختلَف فيها على أقوال أربعة، والكلام في الترجيح طويل.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٤٥١).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥١٢): «قائلته: هي أم شملة بن برد المنقري، قالت ذلك في مية صاحبة ذي الرمة».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا، ولا حَبَّذَا هِيَا)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ (حَبَّذَا) فِي صدْرِ البيتِ فِي المدْحِ كاستعمالِ (نِعْمَ)، واستعْمَلَ (لا حَبَّذَا هِيَا) فِي عَجُزِ البيتِ فِي الذمِّ كاستعمالِ (بِئْسَ)، ومِثلُ هَذَا البيتِ فِي استعمالِ الكَلِمَتَيْنِ معًا قولُ الآخَرِ:

**أَلَا حَبَّذَا عاذِرِي فِي الْهَوَى ولا حبَّذَا العاذِلُ الجاهِلُ**

وقالَ عمَرُ بنُ أبي رَبيعَةَ الْمَخْزُومِيُّ:

**فَظَلْتُ بِمَرْأى شائِقٍ وبِمَسْمَعٍ أَلَا حَبَّذَا مَرْأى هناكَ ومَسْمَعُ**

ومِن هنا تَعْلَمُ أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ فِي فَاعِلِ (حبَّذَا) ـ إذا اعْتَبَرْتَها كلَّها فِعْلًا ماضِيًا ـ أَنْ يَكُونَ مَقرونًا بأَلْ؛ بل لا يُشْتَرَطُ فيهِ أَنْ يَكُونَ مَعرِفةً، فإنَّ الأَوَّلَ يَقولُ: (حبَّذَا عاذِرِي)، فأَتَى بالفَاعِلِ مَعْرِفَةً غيرَ مُقْتَرِنٍ بأَلْ، والثانِيَ يَقولُ: (حبَّذَا مَرْأى) فأتَى بالفَاعِلِ نَكِرَةً (م).

(٤) (ص٢٠١).
(٥) في «شرح اللمع» (ص٤٢٠).
(٦) انظر: «شرح الجمل» (ص٥٩٩).
(٧) في (ع)، : «تقديم وتأخير».
(٨) قال في «شرح الجمل» (ص٥٩٩): «هذا قول سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ، وأخطأ من زعم عليه غير ذلك».

نَقَلَ[١] عنه غيرَه فقَدْ أَخْطَأَ عليه، واختارَه الْمُصنِّفُ؛ إلى أنَّ (حَبَّ) فعْلٌ ماضٍ و(ذا) فاعلُه[٢].

---

(١) في جميع النسخ «قال».

(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ٢٣).

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١٠/ ١٥٥ ـ ١٥٦): «واختلف الذاهبون إلى هذا المذهب في علة إفراد اسم الإشارة وتذكيره وإن اختلف المخصوص بالتثنية والجمع والتأنيث:

**فقيل**: امتنع أن يطابق المخصوص لأنه جرى كالمثل، نحو: (أَطِرِّي فإنَّكِ ناعِلة)، و(الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ).

وقال أبو علي: (ذا) جنس شائع، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في (نِعمَ وبئسَ) إذا كان ضميرًا.

وقال ابن كيسان: إنما كان ذلك لأنَّ الإشارة فيه أبدًا إلى مذكر محذوف. والتقدير عنده: حَبَّذا حُسنُ زيدٍ، وحَبَّذا أمرُه وشأنُه، وكذلك تثنيةً وجمعًا وتأنيثًا، ثم حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

قال في «البسيط»: «وهذا فاسد من وجوه:

**منها**: أنه دعوى لا دليل عليها؛ إذ لم يتكلموا به في موضع، وإنما يُدَّعَى الإضمار إذا تُكُلِّم به في موضع.

**الثاني**: أنَّ ما بعد الإشارة وصف له، ولا يُحذف لأنه هو العمدة؛ لأنه لازم الوصف في مواضع الإبهام كما في النداء، ولأنه كالمضمر في التفسير.

**والثالث**: أنَّ حذف المضاف مع الإقامة لا يُخرج الملفوظ به عن أن يُعتبر في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول: اجتمعتِ اليمامةُ، ولا تقول: اجتمعَ اليمامةُ». انتهى.

وعلى هذا الوجه اعتمد ابن عصفور في رده على ابن كيسان، قال:

«لأنَّ العرب إذا حَذفت المضاف، وأقامت المضاف إليه مُقامه، فإنما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع على حسب الملفوظ به لا المحذوف، فتقول: اجتمعت اليامةُ، ولا تقول: اجتمعَ اليمامةُ، وإن كان الأصل فيه قبل الحذف: اجتمع أهلُ اليمامةُ». انتهى.

وهذا الذي ذكراه ليس كما ذكراه؛ بل إذا حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامه في الإعراب ـ لا يتعين أن تكون الأحكام على حسب ما أُقيم مُقامه؛ بل في ذلك طريقان: أحدهما ما ذكراه، وهو الأكثر. والثاني مراعاة المحذوف، وقد =

وأمَّا المخصوصُ، فجَوَّزَ أنْ يَكونَ مُبتدَءًا، والجملَةُ قَبلَه خَبَرُه، وجَوَّزَ أنْ يَكونَ خَبَرًا لِمُبتَدَإٍ مَحذوفٍ، وتَقديرُه: (هو زيدٌ)؛ أي: الممدوحُ أو المذمومُ زيدٌ، (واختارَه المصنِّفُ)[1][2]، وذَهَبَ الْمُبَرِّدُ في «الْمُقْتَضَبِ»[3] وابنُ السَّرَّاجِ في «الأُصولِ»[4] وابنُ هِشامِ اللَّخْمِيُّ[5]، واختارَه ابنُ عُصفورٍ[6] إلى أنَّ (حَبَّذَا) اسمٌ، وهو مُبتدَأٌ، والمخصوصُ خبَرُه، أو خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، والمخصوصُ مبتَدَأٌ مؤَخَّرٌ، فرُكِّبَتْ (حَبَّ) مع (ذا) وجُعِلَتَا اسْمًا واحدًا.

وذَهَبَ قَوْمٌ مِنهم ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[7] إلى أنَّ (حَبَّذَا) فعْلٌ ماضٍ و(زَيْدٌ) فاعِلُه، فرُكِّبَتْ (حَبَّ) معَ[8] (ذا) وجُعِلَتَا فِعْلًا، وهذا[9] أَضْعَفُ الْمَذاهِبِ[10].

---

= جاء ذلك في أفصح كلام، قال تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠]، التقدير: أو كذي ظلمات، فأعاد الضمير على ذي المحذوف.

**والرابع**: لو كان كذلك لجاز أن تقول: حَبَّذا، ويتم المقصود؛ لأنه ليس لازم الوصف لجواز الحذف بالفرض، ولأنَّ بعض العرب ينصب بها التمييز لما أراد بيان الذات، ولو كان كما قال لكان الأَولى ردّ الأصل». انتهى.

(١) في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٣).

(٢) من (ن).

(٣) في «المقتضب» (٢/ ١٤٣).

(٤) في «الأصول» (١/ ١١٥).

(٥) انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٢٣).

(٦) في «شرح الجمل» (١/ ٦١٠).

مستدلًا بأن العرب قد أكثرت من دخول (يا) عليها دون استيحاش. وزعم أن فعل ذلك مع غيرها مما فعليته محققة مستوحش منه كقولك:

**ألا يا اسْقِياني قبلَ غارةِ سنْجال**

وعكس ما ادعاه أولى بالصحة؛ لأن دخول (يا) على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبذا؛ قاله ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٥).

(٧) انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٢٦).

(٨) ليس في (ك).

(٩) في (س): «وهو».

(١٠) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٦): «لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن =

[أحكام حبذا ولا حبذا] [ص] **[٤٩٤] وأَوْلِ (ذَا) المخصوصَ، أَيًّا كانَ[١] لَا تَعْدِلْ بِـ(ذَا) فَهْوَ يُضاهِي المَثَلَا[٢]**

[ش] أيْ: أَوْقِعِ الْمَخصوصَ بالْمَدْحِ أو الذَّمِّ بعْدَ (ذا) على أيِّ حالٍ كانَ مِن الإفرادِ [١٥٦/و] والتذكيرِ والتأنيثِ والتثنيةِ والجمْعِ، ولا[٣] تُغَيِّرْ (ذا) لتغَيُّرِ المخصوصِ؛ بل يَلزَمُ الإفرادُ والتَّذكيرُ؛ وذلك لأَنَّها أَشْبَهَتِ الْمَثَلَ، والْمَثَلُ لا يُغَيَّرُ، فكما تَقولُ: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ) للمذكَّرِ والمؤنَّثِ والمفرَدِ والمثنَّى والجمْعِ[٤] بهذا اللفْظِ، (تقولُ)[٥]: (حَبَّذَا زَيدٌ، وحَبَّذَا هِنْدٌ، والزيدانِ والْهِندانِ، والزَّيْدُونَ والْهِنْدَاتُ) فلا تَخْرُجُ (ذا) عن الإفرادِ والتذكيرِ، ولو خَرَجَتْ[٦] لقِيلَ[٧]: (حَبَّذِي هِنْدٌ، وحَبَّذَانِ الزَّيدانِ، وحَبَّتَانِ الْهِندانِ، وحَبَّ أُولئكَ الزَّيْدُونَ أو الْهِنداتُ).

[ص] **[٤٩٥] وما سَوَى (ذا) ارْفَعْ بِـ(حَبَّ) أو فَجُرّ بالْبَا، ودونَ (ذا) انضمامُ الْحَا كَثُرْ**

[ش] يَعنِي: أنَّه إذا وَقَعَ بعْدَ **(حَبَّ)** غيرُ **(ذا)** مِن الأسماءِ جَازَ فيه وَجهانِ:

**الرفْعُ** بِحَبَّ[٨]، نحوُ: (حَبَّ زَيْدٌ).

---

= الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين على أقواهما، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك؛ بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم كبرق نحره، وتأبط شرًّا».

(١) أيًّا: مقطوعةٌ عن الإضافة، منصوبةٌ على خبر «كان» يعني: سواء كان مفردًا أم مثنى أم مجموعًا، مذكرًا أم مؤنثًا.

(٢) قوله: **(فهو يُضَاهِي المَثَلا)**؛ يعني: أنه جارٍ مجرى الأمثال التي لا تغيَّر عن لفظها وحالها؛ بل تقال لكل من شاكلت حالهُ حالَ المقول فيه أولًا، وإن خالفه في التعدُّد والاتِّحاد، والتذكير والتأنيث؛ لأن المعنى فيه حينُ يذكر أن حال هذا المذكور الآن مثل حال صاحب المثل، ولذلك سُمِّي مثلًا.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٦٢).

(٣) في (س): «فلا».

(٤) في جميع النسخ «المجموع».

(٥) في جميع النسخ: «ولا تغيره»، وفي (ك): «فلا».

(٦) في جميع النسخ «أ خرجت».

(٧) في (ك)، (ع): «لقلت».

(٨) في (ك).

**والْجَرُّ** بباءٍ زَائِدَةٍ، نحوُ: (حَبَّ بزَيْدٍ)، وأَصْلُ حَبَّ حَبُبَ، ثم أُدغِمَتِ الباءُ في الباءِ، فصَارَ حَبَّ[١].

---

[أوجه الموافقة والمخالفة بين (حبذا) و(نعم وبئس)]

(١) (حَبَّذَا) خالفت (نعم، وبئس) في أحكام، ووافقتهما في أحكام أُخَر.

**فالتي وافقتهما فيه سبعة أحكام:**

**أحدها**: أن (حَبَّ) فعل بإطلاق، وإن تركَّب مع (ذا) كما أشار إليه بقوله: **(ومِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الفاعلُ ذَا)**.

**والثانِي**: أن له مخصوصًا بالمدح أو بالذم؛ لأنه أحال عليه بقوله: **(وأَوْلِ ذَا المخصوصَ كذا)** فالألف واللام فيه للعهد في المخصوص المذكور لـ(نعم وبئس).

**والثالث**: إن ذلك المخصوص إما مبتدأٌ خبرهُ ما قبله، أو خبرُ مبتدأ محذوف، فعلى الأول التقديرُ: زيدٌ حَبَّذَا، وإن كان ذلك لا يقال كما تقدم، والنظر في العائد هنا كالنظر هنالك. وعلى الثاني يكون على تقدير سؤال عن شخص المخصوص، كأنه لَمَّا قال: حَبَّذَا ـ قيل: مَن الممدوح؟ فقال زيدٌ.

**والرابع**: أن المخصوص لا يتقدم؛ لأنه قال هنا: **(وأَوْلِ ذَا المخصوصَ)** وقال في (نعم): **(ويَقعُ المخصوصُ بَعْدُ)** وقد تقدم ما فيه هنالك.

**والخامس**: جوازُ حذفه للعلم به، فكما تقول هنالك: زيدٌ نعم الرجلُ، فكذلك تقول هنا: رأيتُ زيدًا وحَبَّذَا؛ أي: وحَبَّذَا هُوَ.

**والسادس**: أن (حَبَّ) هنا فعل غير متصرِّف، فلا يُبنى منه أمرٌ ولا مضارع ولا اسم فاعل، وهو على حاله حتى يَنْتَقل عن معنى إنشاء المدح، فصار كـ (فَعُلَ) في الباب.

وأيضًا فإنه فِعْل غير دالٌّ على زمان، كما أن (نعم) كذلك.

**والسابع**: جوازُ الجمع بين الفاعل والتمييز إذا كان الفاعل ظاهراً، فتقول: حَبَّذَا زيدٌ رجلًا، وحَبَّ الرجلُ زيدٌ رجلًا، كما تقول: نعم الرجلُ زيدٌ رجلًا: وهو مع (ذا) أحسنُ منه مع غيرها؛ لأنه في هذا الموضع مبيِّن لـ(ذا) فإنها مبهَمة، فافتَقرت إلى التفسير، وهو هنالك لمجرَّد التوكيد، لم يُفد زيادة على ما أعطاه الفاعل، فكان هنا أولى، اللَّهُمَّ إلا أن يكون التمييز موصوفًا، أو بغير لفظ الفاعل، فإذ ذاك يَكثر مجيءُ التمييز، ويُساوِي التمييزَ هنا مع (ذا).

وأمّا إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا فلا بد من التمييز نحو: نعم رجلًا زيدٌ.

**وأما الأحكام المخالفة المذكورة هنا فستة:**

**أحدها**: جوازُ كون فاعل (حَبَّ) ذا، قياسًا مُطَّرِدًا، بخلاف (نعم، وبئس) وما =

ثُمَّ إنْ وقَعَ بعدَ حَبَّ (ذا) وجَبَ فتْحُ الحاءِ، فتَقولُ: (حَبَّ ذا)، وإنْ وقَعَ بعْدَها غيرُ ذا جازَ ضَمُّ الحاءِ وفتْحُها، فتَقولُ: حُبَّ زَيْدٌ، وحَبَّ زَيْدٌ، ورُوِيَ بالوَجهينِ قولُه[١][٢]:

**٢٧٨ ـ فقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنكُمُ بِمِزَاجِها وحُبَّ بها مَقتولَةً حِينَ تُقتَلُ[٣]**

---

= جرى مجراها، فإن الفاعل فيها لا يكون (ذا) إلا نادرًا.

**والثاني**: أن هذا الفاعل يلزمه الإفراد والتذكير، بخلاف (نعم) وبابها، فإن ذلك غير لازم لفاعلها إذا لم يكن ضميرًا.

**والثالث**: أنه ليس له مشارِك يَختص بأداء معنى الذم، وإنما يُستغنى عن ذلك بدخول (لا) عليه، بخلاف (نعم) فإن مشاركة في ذلك (بئس).

**والرابع**: امتناعُ الفصل بين (ذا) والمخصوص حسبما تَفَسَّر عند قوله: **(وأَوْلِ ذَا المخصوصَ)** بخلاف (نعم) فإن الفصل هنالك جائز، فتقول: نعم الرجلُ كان زيدٌ، وبئس الرجلُ وجدتُ عَمْرًا، وما أشبه ذلك.

**والخامس**: جوازُ دخول الباء على فاعل (حَبَّ) إذا لم يكن (ذا) لقوله: **(أَوْ فَجُرَّ بالباءِ)** بخلاف (نعم) فإن ذلك فيها غير جائز، ولا فيما جرى مجراها، فلا يقال: نِعْم بالرجل، كما يقال: حَبَّ بالرجل.

**والسادس**: جواز ضَمّ حاء (حَبَّ) مع غير (ذا) والتزامُ فتحها مع (ذا) وهذا الحكم مخصوص بلفظ (حَبَّ) ولا يُتصوَّر نَفْيه عن (نعم، وبئس) إذ لا يقبلان ذلك فينفي عنهما، بخلاف ما تقدم من الأحكام.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٦٧ ـ ٥٧٠).

(١) ليس في (ح).

(٢) هو: الأَخْطَل في «ديوانه» (ص٢٢٤).

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قوله: **(وحَبَّ بها)**؛ فإنه يُروَى بفتْحِ الحاءِ مِن (حَبَّ) وضَمِّها، والفَاعِلُ غيرُ (ذا)، وكِلَا الوَجهينِ ـ فِي هذه الحالةِ ـ جائِزٌ، فَإِنْ كان الفَاعِلُ (ذا) تَعَيَّنَ فتْحُ الحاءِ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ العَلَّامَةُ ـ تَبَعًا للمُصنِّفِ ـ ذلك مُفَصَّلًا.

واعلَمْ أوَّلًا أنَّ فاعِلَ (حُبَّ) هذه يَجوزُ أنْ يَكُونَ مَجرورًا بالباءِ كَمَا فِي هَذَا الشاهِدِ، وكما فِي قولِ الطِّرِمَّاحِ بنِ حَكيمٍ:

**حُبَّ بالزَّوْرِ الَّذِي لا يُرَى مِنهُ إلَّا صَفْحَةٌ أوْ لِمَامْ**

واعلَمْ ثانيًا أنَّ هذه الباءَ زَائدةٌ؛ لأنَّ الفاعِلَ لا يَكُونُ إلَّا مَرفوعًا كَمَا نَعْلَمُ، ولأنه قد وَرَدَ مِن غيرِ الباءِ فِي نحوِ قولِ سَاعِدَةَ بنِ جُؤَيَّةَ: =

والله تعالى أعلم بالصواب[1].

❁ ❁ ❁

= هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَن يَتَجَنَّبُ وعَـدَتْ عَـوَادٍ دُونَ وَلْـيِـكَ تَـشْـعَـبُ

فقَدْ دَلَّ بيت ساعِدَةَ عَلَى أنَّ زِيادةَ الباءِ فِي فَاعِلِ (حُبَّ) غيرُ واجبٍ؛ حَيْثُ جاءَ فيه فَاعِلُ حُبَّ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (مَن يَتَجَنَّبُ) ـ غيرَ مُقْتَرِنٍ بالباءِ (م).

(١) من (ح).

# أفعَلُ التفضيلِ(١)

[ص][٤٩٦] صُغْ مِن مَصوغٍ منهُ للتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) للتفضيلِ، وأْبَ اللَّذْ(٢) أُبِي

[ما يصاغ منه أفعل التفضيل] [ش] يُصاغُ مِن الأفعالِ التي يَجوزُ التعجُّبُ منها للدَّلالةِ على التفضيلِ وَصْفٌ على وزْنِ (أفعلَ)(٣)، فتقولُ: (زَيدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأَكرَمُ مِن خالِدٍ [١٥٦/ظ])؛ كما تَقولُ: (ما أَفضَلَ زَيْدًا، وما أَكرَمَ خالِدًا).

وما امتَنَعَ بِناءُ فِعْلِ التعجُّبِ منه امْتَنَعَ بِناءُ أفعَلَ التفضيلِ منه؛ فلا يُبنَى مِن فِعْلٍ زائدٍ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ؛ كدَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ، ولا مِن فعْلٍ غيرِ متَصَرِّفٍ؛ كنِعْمَ وبئْسِ، ولا مِن فعْلٍ لا يَقْبَلُ المُفَاضَلَةَ؛ كمَاتَ وفَنِيَ، ولا مِن فعْلٍ ناقِصٍ؛ ككانَ وأخواتِها، ولا مِن فعْلٍ مَنفيٍّ، نحوُ: (ما عاجَ بالدواءِ وما ضَرَبَ)، ولا مِن فعْلٍ يَأتي الوصْفُ منه على أَفعلَ،

---

(١) هذه التَّرجمةُ صارَتْ فِي اصطلاحِ النُّحاةِ اسمًا لكُلِّ مَا دلَّ عَلَى زيادةٍ، سواءً كانَتِ الزيادةُ فِي فضْلٍ؛ كأَفضَلَ وأَجْمَلَ، أمْ كانَتْ زِيادةً فِي نَقْصٍ؛ كأَقْبَحَ وأَسْوَأَ، والمرادُ أنَّ أَصْلَ الاسمِ عَلَى هذه الزِّنَةِ، فلا يُنافِي أَنَّهُ قد يَعْرِضُ لها التغيُّرُ كَمَا فِي خيْرٍ وشَرٍّ (م).

(٢) جاء بـ(اللَّذْ) على غير اللغة الشهيرة لضرورة الوزن، كما قال:

كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدَا

«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٧٥).

(٣) هَذَا الوصْفُ اسمٌ لِقَبُولِه عَلاماتِ الأسماءِ، وَهوَ غيرُ مُتَصَرِّفٍ؛ لكونِه ملازِمًا للوَصفيَّةِ ووزَنِ الفعْلِ، ويُعَرَّفُ بأنه: الوصْفُ الْمُوَازِنُ للفعْلِ تَحقيقًا؛ كأفضَلَ، أو تَقديرًا؛ كخيرٍ وشَرٍّ، فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ [يوسف: ٧٧]، وقولِه سُبحانَه: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ۝٥٨﴾ [يونس: ٥٨]؛ بدليلِ مَجيئِه عَلَى الأصْلِ فِي قولِ الراجِزِ:

بلال خيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ

الدالِّ عَلَى زِيادةِ صاحبِه فِي أَصْلِ الفعْلِ (م).

نحوُ: (حَمِرَ وعَوِرَ)، ولا مِن فعْلٍ مَبنيٍّ للمَفعولِ، نحوُ: (ضُرِبَ وجُنَّ).

وشَذَّ (منه قولُهم)[١]: (هو أَخْصَرُ مِن كذا)، فبَنَوْا أفعَلَ التفضيلِ مِن (اخْتَصَرَ[٢])، وهو زائدٌ على ثلاثةِ أحرُفٍ، ومَبْنِيٌّ للمفعولِ، وقالوا[٣]: (أَسودُ مِن حَلَكِ الغرابِ، وأبيضُ مِن اللبَنِ)، فبَنَوْا أفعَلَ التفضيلِ شُذوذًا مِن فعْلِ الوصْفِ منه على أفعَلَ. والله تعالى أعلم بالصواب[٤].

[ص] **[٤٩٧] ومـا بـهِ إلـى تَـعَـجُّـبٍ وُصِـلْ     لِمَانِعٍ بهِ إلَى التفضيلِ صِلْ**[٥]

[ش] تَقدَّمَ في بابِ التعجُّبِ أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التعَجُّبِ مِن الأفعالِ التي لم تَسْتَكْمِلِ الشروطَ بـ(أَشَدَّ) ونحوِها، وأَشَارَ هنا إلى أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التفضيلِ مِن الأفعالِ التي لم تَسْتَكْمِلِ الشروطَ بما يُتَوَصَّلُ به في التعَجُّبِ، فكما تَقولُ: ما أَشَدَّ استخراجَه، تقولُ: (هو أَشَدُّ استخراجًا مِن زَيْدٍ)، وكما تَقولُ: (ما أشدَّ حُمْرَتَه) تقولُ: (هو أَشَدُّ حُمْرَةً مِن زَيْدٍ)، لكنَّ المصدَرَ يَنتصِبُ في بابِ التعجُّبِ بعْدَ أَشَدَّ مَفعولًا، وهٰهنا[٦] يَنْتَصِبُ تَمييزًا [١٥٧/و].

[أحوال اسم التفضيل]

[ص] **[٤٩٨] و(أَفْعَلَ) التفضيلِ صِلْهُ أَبَدَا     تَقديرًا اوْ لَفْظًا بِـ(مِنْ) إنْ جُرِّدَا**[٧]

---

(١) في (ك): «تقديم وتأخير» وسقط من (ح): «منهم».

(٢) في (ك)، (ص): «أحتضر».     (٣) في (ك): «فقالوا».

(٤) من (ح).

(٥) **(به)** في الشطر الأول متعلق بـ**(وُصِلَ)**. وكذا قوله: **(إلى تعجب)** و(به) في الثاني متعلق بـ(صِلْ) وكذا قوله: **(إلى التفضيل)**.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٧٥).

(٦) في (س): «وهنا».

(٧) قوله: **(تَقْدِيرًا أو لَفْظًا)** ظاهره جوازُ حذف (مِنْ) مطلقًا، ويريد: إذا فُهِم المعنى من غير تقييد بقلة ولا كثرة، فتقول: زيدٌ أفضلُ، وأكرمت زيدًا، وأَفْضَلُ تريد: وأفضلَ منه.
وهذا مُشكل مع ما قَرَّر في غير هذا الموضع، فإنه جَعل حذفها على وجهين، =

لا يَخلُو أفْعَلُ التفضيلِ عن أحَدِ(١) (ثلاثةِ أحوالٍ(٢)):

**الأوَّلُ**: أنْ يكونَ مُجَرَّدًا.

**الثاني**: أنْ يَكونَ مُضافًا.

**الثالثُ**: أنْ يَكونَ بالألِفِ واللَّامِ.

فإنْ كانَ مُجَرَّدًا فلا بُدَّ أنْ يَتَّصِلَ به (مِن) لفْظًا أو تَقديرًا(٣) جارَّةً للمفَضَّلِ، نحوُ: (زيْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، [ومَرَرْتُ برجُلٍ أفْضَلَ مِن عِمرٍو](٤)، [وقد تُحْذَفُ (مِن) ومَجرورُها للدَّلالَةِ عليهما(٥)؛ كقولِه تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الكهف: ٣٤]؛ أيْ: وأَعَزُّ

---

= أحدهما جائز جوازًا حَسَنًا، وذلك إذا كان (أفْعَلُ) خبرًا، نحو ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]، وهو كثير جدًّا.

والثاني قليل، وذلك إذا لم يكن (أَفْعَلُ) خبرًا نحو قوله: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾﴾ [طه: ٧]، والناظم لم يبيِّن قلةَ هذا القسم، فاقتضى إطلاقُه حُسْنَ الجواز، وليس كذلك. والجواب: أنهما وجهان جائزان في الكلام على الجملة، إذْ جاءا معًا في القرآن، فلا عَتْب على مَن أَطلق القياس، وإن كان أحدُ الوجهين أحسنَ من الآخر. وقد يُنْقَل مثلُ هذا فلا يرجَّح اعتمادًا على مطلق الجواز قياسًا. وأيضًا فإن مقصوده الأولَ بيانُ وَصْل (أَفْعَل) بـ(مِنْ) ليَبْني عليه الأحكام، فهو الذي اعْتَنى به.

وأمَّا كَوْن (مِنْ) ملفوظًا بها أو مقدرة فشيءٌ جاء بالقصد الثاني، وهو مع ذلك صحيح في الجملة.

«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٧٥).

(١) في (ص): (من). (٢) في (ك)، (ع): «تقديم وتأخير».

(٣) يَجوزُ أنْ يُفْصَلَ بينَ أفْعَلِ التفضيلِ ومِن الجارَّةِ للمَفضولِ بأحَدِ شَيئينِ:

**الأوَّلُ**: مَعمولُ أفْعَلِ التفضيلِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

**والثاني**: لو الشرطيَّةُ ومَدخولُها، نحوُ قولِ الشاعِرِ:

**وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لو بَذَلْتِ لَنَا ... مِنْ مَاءِ مَوْهِبَةٍ عَلَى خَمْرِ (م)**

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (ك). (٥) فيمتنع حذفها بلا دليل.

مِنْكَ نَفَرًا](١).

وفُهِمَ مِن كلامِه أنَّ أفعَلَ التفضيلِ إذا كانَ بـ(ألْ) أو مُضافًا لا تَصحَبُه (مِن)(٢)؛ فلا تَقولُ: (زَيْدٌ الأفضَلُ مِن عَمْرٍو)، ولا: (زَيْدٌ أفضَلُ الناسِ مِن عمرٍو)(٣).

وأكثَرُ ما يكونُ ذلك(٤) إذا كان أفعَلُ التفضيلِ خَبرًا؛ (كالآيَةِ الكَريمةِ)(٥): ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ٣٤﴾ [الكهف: ٣٤](٦) ونحوِها، وهو كَثيرٌ في القرآنِ.

وقد تُحْذَفُ منه، وهو غيرُ خَبرٍ؛ كقولِه(٧):

---

(١) ما بين المعقوفين تقديم وتأخيرفي (س)، (ح).

(٢) رُبَّمَا جاءَ بعْدَ أفعلِ التفضيلِ المقتَرنِ بألْ أو الْمُضافِ (مِن)؛ كَمَا فِي قولِ الأَعْشَى، وسيأتي قريبًا ونَشْرَحُه لكَ، هو الشاهِدُ رَقْمُ (٢٨٠):

**ولستَ بالأكثَرِ مِنْهُمْ حَصًى … وإنَّمَا العِزَّةُ للكاثِرِ**

وكما فِي قولِ سعْدِ القَرْقَرَةِ:

**نحنُ بغَرْسِ الوَدِيِّ أعْلَمُنَا … مِنَّا برَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ**

كما جاءَ الْمُجَرَّدُ مِن ألْ والإضافَةِ غيرَ مَقرونٍ بِمِن فِي قولِ امْرِئِ الْقَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ:

**عليها فَتًى لم تَحْمِلِ الأرْضُ مِثْلَه … أبَرَّ بِمِيثاقٍ وأَوْفَى وَأَصْبَرَا (م)**

(٣) زاد هٰهنا في (س): «فأما قوله:

**وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى … وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ**

فخرج على زيادة (أل) في الأكثر، أو على جعل مِن متعلقةً بمحذوفٍ مجردٍ من (أل)، والتقدير: وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ أَكْثَرِ مِنْهُمْ، وقد تحذف مِن ومجرورها بعد أفعل للدلالة عليها».

(٤) يُريدُ: وأكثَرُ مَا يَكُونُ حَذْفُ مِن معَ أفْعَلِ التفضيلِ المجرَّدِ مِن ألْ والإضافَةِ إذا كان أفْعَلُ خَبرًا. . . . إلخ (م).

(٥) في (س)، (ح)، (ص): «كقوله تعالى».

(٦) من (س)، (ح)، (ص).

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥٤٤): «لم أقف على اسم قائله».

٢٧٩ ـ دَنَوْتِ وقَدْ خِلْنَاكِ كالبَدْرِ أَجْمَلَا  فظَلَّ[١] فُؤَادِي في[٢] هَوَاكِ مُضَلَّلَا[٣]

فـ(أَجْمَلَ) أفعَلُ تَفضيلٍ[٤]، وهو مَنصوبٌ على الحالِ مِن التاءِ في (دَنَوْتِ)، وحُذِفَتْ منه (مِن)، والتقديرُ: دَنوتِ [١٥٧/ظ] أجمَلَ مِن البَدْرِ، وقد خِلْنَاكِ كالبَدْرِ.

ويَلزَمُ أفْعَلُ التفضيلِ المجرَّدُ[٥] الإفرادَ والتذكيرَ، وكذلك المضافُ إلى نَكِرَةٍ، وإلى هذا أَشارَ بقولِه:

[ص][٤٩٩] وإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أو جُرِّدَا  أُلْزِمَ تَذكيرًا[٦] وأنْ يُوَحَّدَا

[ش] فتقولُ: (زيْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفْضَلُ امرأةٍ، والزَّيْدانِ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ رَجُلينِ، والْهِندانِ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ امرأتينِ، والزيدونَ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ رِجالٍ، والْهِنْداتُ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ نِساءٍ)، فيَكونُ[٧]

---

(١) في (ح): «مضلال».  (٢) في (ع): «عن».

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**أَجْمَلَا**)؛ حَيْثُ حَذَفَ (مِن) الجارَّةَ للمَفضولِ عليه معَ مَجرورِها، وأصْلُ الكلامِ: أَجْمَلَ منه، ونَظيرُه بيتُ امْرِئِ القَيْسِ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ قَريبًا (ص١٧٧) (م).

(٤) في (س): «التفضيل».  (٥) مضروب عليها في (س).

(٦) لأن المجرد يشبه أفعل التعجب وزنًا واشتقاقًا ودلالة على المزية فلزم لفظًا واحدًا مثله ومن ثمّ لحّنوا أبا نواس في قوله:

**كأن صُغرى وكُبرى مِنْ فَقاقِعِها  حصباء دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ**

لأن حقه أصغر وأكبر لتجرده وسيأتي الجواب عنه، والمضاف لنكرة كالمجرد في التنكير فأعطي حكمه من امتناع مطابقته للموصوف لكنها تجب في المضاف إليه كأمثلة الشارح الآتية، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، فتقديره: أول فريق كافر، والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا.

واعلم أن أفعل التفضيل لا يضاف إلا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال: زيد أفضل امرأة لأنه بعض ما يضاف إليه.

«الخضري» (٢/ ٤٧).

(٧) في (س): «فتكون».

(أفعَلُ) في هَاتَيْنِ الحالتينِ (مُذَكَّرًا ومُفرَدًا)[١]، ولا يُؤَنَّثُ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ. والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص] [٥٠٠] وتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ، وما لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذو وَجهينِ عن ذي مَعْرِفَهْ[٣]

[٥٠١] هذا إذا نَوَيْتَ معنَى (مِن)، وَإنْ لم تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ ما به قُرِنْ

إذا كان أفعَلُ التفضيلِ بـ(ألْ) لَزِمَتْ مُطابَقَتُه لِمَا قَبْلَه في الإفرادِ والتذكيرِ وغيرِهما، فتَقولُ: (زَيدٌ الأفضَلُ، والزيدانِ الأفضلانِ، والزيدونَ الأفضَلُونَ، وهِندٌ الفُضْلَى، والْهِنْدانِ[٤] الفُضْلَيانِ، والْهِنْدَاتُ الفُضْلُ أو الفُضْلَيَاتُ)، ولا يَجُوزُ عدَمُ مطابَقَتِه لِمَا قَبْلَه؛ فلا تَقولُ: (الزيدونَ الأفضَلُ)، ولا (الزيدانِ الأفضَلُ)[٥]، ولا (هِندٌ الأفضَلُ)، [ولا

---

(١) في (ك): «قديم وتأخير». (٢) من (ح).

(٣) قوله: (عِنْ ذِيَ مَعْرِفَة) تنكيتٌ على من يمنع المطابقةَ من النحويين مع إرادة معنى (مِنْ) وهو ابن السرَّاج، فإنه لا يجيز على ذلك القَصْد: الزيدانِ أَحْسَنَاكُمْ أخلاقًا، ولا الزيدون أَحَاسِنُكُم أخلاقًا؛ بل الواجب عنده الإفرادُ والتذكير كما يجب مع إظهار (مِنْ).
ورَدَّه المؤلف بالقياس والسَّماع. أمَّا السماع فما تقدم من قوله ﷺ: «**أَلَا أُخْبِرُكُم بأَحَبِّكُمْ إليَّ، وأَقْرَبِكُم مِنِّي مَجْلِسًا يومَ القيامةِ أَحَاسِنُكُم أخلاقًا**»... الحديث. فأتى بالوجهين معًا في كلام واحد، ومعنى (مِنْ) مرادٌ في الجميع. وفيه نظر. وأما القياس فإن المضاف على تقدير (مِنْ) أشبهُ بذي الألف واللام (منه بالعاري، فإجراؤُه مُجْرى ما فيه الألف واللام) أَوْلَى من إجرائه مُجْرى العاري، فإذا لم يُعط الاختصاصَ بجرَيانه مَجراه فلا أقلَّ من أن يشارِك، وإلَّا لزم ترجيحُ أضعفِ الشَّبهَين، أو ترجيحُ أحد المتساويين دون مُرَجِّح.
هذا ما قاله في «الشرح». وظاهر كلام كثيرٍ من النحويين موافقةُ ابن السراج، إذ يُطلقون القول بأن تقدير (مِنْ) يمنع من المطابقة، فالمضاف مِمَّا يحتمل الأمرين، فيجوز فيه الوجهان على ذَيْنِكَ التقديرَيْن، فإن قدرتَ معنى (مِنْ) فالإفرادُ والتذكير، وإن عَنَيْتَ إطلاقَ التفضيل فالمطابقةُ. وقد يجري ما في الحديث على ذلك.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٥٩١).
قلنا: حديث البخاري (٦٠٣٥): «**إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا**».

(٤) في (س): «الهنديان».

(٥) ما بين المعكوفين في (ح)، (ك): «تقديم وتأخير».

(الهندانِ الأفضَلُ)، ولا (الهنداتُ الأفضَلُ)،](١) [ولا يَجوزُ أنْ تَقتَرِنَ به (مِن)؛ فلا تَقولُ: (زيدٌ الأفضَلُ مِن عمرٍو)، فأمَّا قولُه(٢):

**٢٨٠ ـ ولستَ بالأكثَرِ مِنهم حَصًى وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ(٣)**

فيُخَرَّجُ على زِيادةِ الألِفِ واللامِ، والأصْلُ: ولستَ بأكثَرَ مِنهم، أو جَعْلِ (منهم) متَعَلِّقًا بمحذوفٍ مُجَرَّدٍ عن الألِفِ واللامِ، لا بما دَخلتْ عليه الألِفُ واللامُ، والتقديرُ: ولستَ بالأكثَرِ أكثَرَ مِنهم(٤)(٥)](٦).

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ح).

(٢) هو: الأعْشَى مَيمونُ بن قَيْسٍ في «ديوانه» (ص١٨٥).

(٣) (م) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**بالأكثَرِ منهم**)؛ فإنَّ ظاهِرَه أنَّهُ جَمَعَ بينَ ألِ الداخِلَةِ عَلَى اسمِ التفضيلِ، و(مِن) الجارَّةِ للمفضولِ عليه، وقد أجازَ الجمْعَ بينَهما أبو عمرٍو الجَرْمِيُّ مستَدِلًّا بهذا البيتِ ونحوِه، ومَنَعَه الْجُمهورُ، ولهم فِي تَخريجِ البيتِ على مَذْهَبِهم ثلاثةُ تَوجيهاتٍ، أشارَ الشارِحُ العَلَّامَةُ إِلَى اثنينِ منها، وهما الثاني والثالثُ فِي كلامِنا الَّذِي نَذْكُرُه (م).

**الأوَّلُ**: لا نُسَلِّمُ أنَّ (مِن) فِي قولِه: (منهم) هِيَ الجارَّةُ للمَفضولِ، ولكنَّها تَبعيضيَّةٌ، وَهِيَ متَعَلِّقَةٌ بمحذوفٍ يَقَعُ حالًا مِن اسمِ ليسَ، والتقديرُ: ولستَ بالأكثَرِ حَصًى حالَ كونِكَ منهم؛ أيْ: حالَ كونِك بعضَهم.

**الثاني**: بعدَ تَسليمِ أنَّ مِن جارَّةٌ للمفضولِ لا نُسَلِّمُ أنَّ ألْ مَعْرِفَةٌ؛ بل ألْ فِي قولِه: (**بالأكثَرِ**) زائدةٌ، والممنوعُ هو اقترانُ مِن بِمَدخولِ ألِ الْمُعَرِّفَةِ.

**الثالثُ**: سَلَّمْنَا أنَّ ألْ مَعرِفَةٌ، وأنَّ مِن جارَّةٌ للمَفضولِ، ولكنْ لا نُسَلِّمُ أنَّ (مِن) مُتَعَلِّقَةٌ بالأكثَرِ المذكورِ فِي الكلامِ، ولكنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بأَكْثَر مُنْكَرًا مَحْذُوفًا، يَدُلُّ عليه هذا، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هذا: ولَسْتَ بالأكثرِ أَكْثَرَ منهم (م).

(٤) ليس في (ك)، (ع).

(٥) قال أبو حيان في «التذييل» (١٠/ ٢٦٣): «وأَوِّل على زيادة (أل). أو على تعلُّقِهَا بأكثرَ محذوفًا دَلّ عليه (الأكثر)، التقدير: ولستَ بالأكثرِ أكثرَ منهم حَصًى، كتأويل بعضهم في ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ۝٢٠﴾ [يوسف: ٢٠]، وهذا أَولى لجواز تقدُّم الدليل على المحذوف، وهناك تأخُّر. أو على أنَّ مِن للتبيين، كأنه قال: لستَ مِن بينهم بالأكثرِ حَصًى».

(٦) ما بين المعكوفين سقط من (س)، (ح)، (ص).

وأَشارَ بقولِه: **(وما لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ...)** إلخ، إلى أنَّ أفعَلَ التفضيلِ إذا أُضيفَ إلى مَعرِفَةٍ وقُصِدَ به التفضيلُ [١٥٨/و] جازَ فيه وَجهانِ:

**أحدُهما**: استعمالُه كالمجرَّدِ، فلا يُطابِقُ ما قَبْلَه، فتَقولُ: (الزيدانِ أفضَلُ القَوْمِ، والزيدونَ أفضَلُ القومِ، وهنْدٌ أفضَلُ النساءِ، والْهِندانِ أفضَلُ النساءِ، والْهِنْداتُ أفضَلُ النساءِ).

**والثاني**: استعمالُه كالْمَقرونِ بالألِفِ واللامِ، فتَجِبُ مُطابَقَتُه لِمَا قَبْلَه، فتقولُ: (الزيدانِ أفْضَلَا القومِ، والزيدونَ أفْضَلُو القومِ، وأفاضِلُ[(١)] القومِ، وهنْدٌ فُضْلَى النساءِ، والهندانِ فُضْلَيَا النساءِ، والهنداتُ فُضَّلُ النساءِ، أو فُضْلَياتُ النساءِ)، ولا يَتَعيَّنُ الاستعمالُ الأوَّلُ، خِلافًا لابنِ السَّرَّاجِ[(٢)]، وقد وَرَدَ الاستعمالانِ في القرآنِ، فمِنَ استعمالِه غيرَ مُطابِقٍ قولُه تعالَى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

ومِن استعمالِه مُطابِقًا قولُه تعالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقد اجتَمَعَ الاستعمالانِ في قولِه ﷺ: **«أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ»**[(٣)].

---

(١) في (س): «أو أفاضل».

(٢) في «الأصول» (٢/٦) قال أبو حيان رحمه الله في «منهج السالك» (٤/١٢٤): «وما ذهب إليه يرده السماع».

(٣) أخرجه الطبراني في «الصغير» (١/٢١٨) و«الأوسط» (٤٤١٩)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٦٧) قال: ثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ثنا يعقوب بن أبي عباد القلزمي ثنا محمد بن عُيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد رفعه: «**أكمل المؤمنين إيمانًا أحاسنهم أخلاقًا، الموطئون أكنافًا، الذين يألفون ويُؤلفون، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف**».

قال الطبراني: «لم يروه عن محمد بن عيينة أخي سفيان إلا يعقوب».

وقال الهيثمي «المجمع» (١/٢٢٣): «وفيه يعقوب بن أبي عباد القلزمي ولم أعرفه». =

والذينَ أَجَازُوا الوَجهينِ قالوا: الأفصَحُ[(١)] المطابَقَةُ. ولهذا عِيبَ[(٢)] على صاحِبِ الفَصيحِ[(٣)] في قولِه: (فاخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ)، قالوا: فكانَ يَنبغِي أنْ يَأتِيَ بالفُصْحَى[(٤)]، فيَقولَ: (فُصْحَاهُنَّ)[(٥)].

فإنْ لم يَقصِدِ التفضيلَ تعَيَّنَتِ المطابَقَةُ؛ كقولِهم: (الناقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي [١٥٨/و] مَرْوانَ)؛ أيْ: عادِلَا بني مَرْوَانَ.

وإلى ما ذَكَرْنَاهُ مِن قَصْدِ التفضيلِ وعَدَمِ قَصْدِه أشارَ المصنِّفُ[(٦)] بقولِه: **(هذا إذا نَوَيْتَ مَعْنى مِن...)** البيتَ؛ أيْ: جوازُ الوَجهينِ ـ أَعنِي: المطابَقَةَ وعدَمَها ـ مَشروطٌ بما[(٧)] إذا نُوِيَ بالإضافَةِ معنى مِن؛ أيْ: إذا نُوِيَ التفضيلُ، وأمَّا إذا لم يُنْوَ ذلك فيَلزَمُ أنْ يَكونَ طِبْقَ ما اقتَرَنَ به.

قيلَ: ومِن استعمالِ صِيغَةِ أفعَلَ[(٨)] لغيرِ التفضيلِ[(٩)] قولُه تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، وقولُه تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]؛ أيْ: وهو هَيِّنٌ عليه، ورَبُّكُم عالِمٌ بكم، وقولُ الشاعِرِ:

**وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزادِ لَمْ أَكُنْ ... بأعجَلِهم إذْ أَجْشَعُ[(١٠)] القوْمِ أَعْجَلُ[(١١)]** [٧٧]

---

= ويشهد لما استشهدوا له بهذا الحديث مع كونه أصح إسناداً حديث البخاري (٦٠٣٥): «**إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا**».

(١) في (ك): «وهنا».

(٢) وهو: أبو منصور الجواليقي كما في «منهج السالك» (٤/ ١٢٥).

(٣) هو: أبو العَبَّاسِ أحمَدُ بنُ يَحْيَى ثَعْلَبُ النَّحْوِيُّ الكُوفِيُّ، وله رِسالةٌ صَغيرةٌ اشْتَهَرَتْ باسمِ (فَصيحِ ثَعْلَبٍ) (م).

(٤) في جميع النسخ عدا (ع): «بالأفصح».

(٥) قال أبو منصور الجواليقي كما في «التذييل والتكميل» (١٠/ ٢٧١): «كان الأولى أن يقول: فاخترنا فُصحاهُنَّ؛ لأنه الأَفصح، كما شَرَطَ في الكتاب».

(٦) ليس في (س)، (ح)، (ص). (٧) ليس في (ك).

(٨) زاد في (س)، (ح)، (ع)، (ص): «التفضيل».

(٩) في (ك): «المفضل». (١٠) في (س): «أشجع».

(١١) تَقَدَّمَ شرحُ هَذَا البيتِ فِي بابِ النواسِخِ، وَهوَ الشاهِدُ رَقْمُ ٧٧، فانْظُرْه هناك فِي =

أيْ: لم أكُنْ بعَجِلِهم. وقولُه:

**٢٨١ ـ إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا    بَـيْـتًـا دعَـائِـمُـهُ أعَـزُّ وأطـوَلُ**

أيْ: دَعائِمُه عَزيزةٌ طَويلةٌ.

وهل يَنْقَاسُ ذلك أمْ لا؟ قالَ الْمُبَرِّدُ: يَنقاسُ. وقالَ غيرُه: لا يَنقاسُ. وهو الصحيحُ، وذكَرَ(١) صاحِبُ «الواضِح» أنَّ النَّحْوِيِّينَ لا يَرَوْنَ ذلك، وأنَّ أبا عُبيدةَ قالَ في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: إنه بمعنى: هَيِّنٍ، وفي بيتِ الفَرزدقِ، وهو الثاني: إنَّ المعنى: عَزيزةٌ طويلةٌ. وإنَّ النَّحْوِيِّينَ (رَدُّوا على)(٢) أبي عُبيدةَ ذلك وقالوا: لا حُجَّةَ في ذلك له(٣). والله تعالى أعلم(٤).

[ص] **[٥٠٢] وإنْ تَكُنْ بتِلْوِ (مِن) مُسْتَفْهِمَا    فلهما كُنْ أبَدًا مُقَدِّمَا**

**[٥٠٣] كمِثْلِ (مِمَّنْ أنتَ خيرٌ؟)، ولَدَى    إخبارِ التقديمُ نَزْرًا وَرَدَا** [١٥٩/ و](٥)

[حكم تقديم المفضل عليه على (أفعل)]

[ش] تَقدَّمَ أنَّ أفعَلَ التفضيلِ إذا كان مُجَرَّدًا جِيءَ بعدَه (بِمِن) جارَّةٍ للمُفَضَّلِ عليه، نحوُ: (زيدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو) و(مِن) ومَجرورُها معَه بِمَنْزِلَةِ المضافِ إليه مِن المضافِ، فلا يَجوزُ تَقديمُهما(٦) عليه، كما لا يَجوزُ تَقديمُ المضافِ إليه على المضافِ، إلَّا إذا كانَ المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ، أو مُضافًا إلى اسمِ استفهامٍ، فإنَّه يَجِبُ حِينَئِذٍ(٧) تَقديمُ (مِن)

---

= مَباحِثِ زيادةِ الباءِ فِي خبَرِ الناسِخِ النافِي، والشاهِدُ فيه هنا قولُه: (**بأَعْجَلِهم**)؛ فإنَّه فِي الظاهِرِ أَفْعَلُ تَفضيلٍ، ولكنَّ معناه معنَى الوَصْفِ الخالي مِن التفضيلِ؛ لأنَّ ذلك هو الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَدْحُ الشاعرِ نفْسَه؛ إذ لو بَقِيَ عَلَى ظاهِرِه لَكَانَ المعنَى أنَّهُ يَنْفِي عن نفْسِه أنْ يَكُونَ أسرَعَ الناسِ إِلَى الطعامِ، وَذَلِكَ لا يُنافِي أنْ يَكُونَ سَرِيعًا إِلَيْهِ، وهذا ذَمٌّ لا مَدْحٌ (م).

(١) في (س): «وعن».

(٢) في (س)، : «أوردوا»، وفي (ح): «أن روى»، وفي (ص): «لايرون ذألك وأن».

(٣) ليس في (س).    (٤) من (ح).

(٥) في (س)، (ع): «وجد».

(٦) في (س)، (ص)، (ح): «تقديمها».    (٧) ليس في (ك»).

ومَجرورِها[١]، نحوُ: (مِمَّن أنتَ خَيْرٌ؟ وِمن أيِّهِم أنتَ أفْضَلُ؟ ومِن غُلامِ أيِّهم أنتَ أفضَلُ؟)، وقد وَرَدَ التقديمُ شُذوذًا في غيرِ الاستفهامِ، (وإليه أَشارَ)[٢] بقولِه: **(ولَدَى إخبارِ التقديمِ نَزْرًا وَرَدَا)**، ومِن ذلك قولُه[٣]:

**٢٨٢ ـ فَقَالَتْ لنا: أَهْلًا وسَهْلًا[٤] وزَوَّدَتْ جَنَى    النحْلِ بل ما زَوَّدَتْ منه أَطْيَبُ[٥]**

والتقديرُ: بل ما زَوَّدَتْ أَطْيَبُ مِنه. وقَولُ[٦] ذي الرُّمَّةِ يَصِفُ نِسْوَةً بالسِّمَنِ والكَسَلِ[٧]:

**٢٨٣ ـ ولا عَيْبَ فيها غيرَ أَنَّ سَرِيعَها    قَطُوفٌ وأنْ لا شَيءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ[٨]**

---

(١) أي: على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف، وجاراه عليه الشارح لأن صدارة الاستفهام إنما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقًا ويلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو ممن بأجنبي لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح: أنت ممن خير، لكان حسنًا، وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة.
«الخضري» (٢/ ٤٩).

(٢) في (ع)، (ك): «وإلى ذالك».

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥٣٩): «قائله: هو الفرزدق».

(٤) منصوبان بمحذوف؛ أي: أتيتم أهلًا، ووجدتم مكانًا سهلًا.

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(مِنه أَطْيَبُ)**؛ حَيْثُ قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ الْمُتعَلِّقَيْنِ بأفعَلِ التفضيلِ عليه، وليس المجرورُ اسمَ استفهامٍ ولا مُضافًا إِلَى اسمِ استفهامٍ، وَذَلِكَ التقديمُ شاذٌّ فِي غيرِ الاستفهامِ، وقد جَعَلَ جماعةٌ مِن النُّحاةِ قولَه: **(منه)** متعَلِّقًا بقولِه: **(زَوَّدَتْ)**؛ أيْ: بل الَّذِي زَوَّدَتْ مِنه؛ أيْ: مِن شَبيهِ جَنَى النحْلِ، وَعَلَى ذلك لا يَكُونُ فِي البيتِ شاهِدٌ، ويَكُونُ قد جاءَ عَلَى المشهورِ الفَصيحِ.
ومِثْلُ بيتِ الشاهِدِ قولُ ابنِ دُرَيْدٍ فِي مَقصورتِه:

**واستَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْرًا وَهْيَ مِن    عُقَابِ لَوْحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُنتَمَى**

فقولُه: **(مِن عُقابِ)** متَعَلِّقٌ بأعْلَى، وقد تَقَدَّمَ عليه، وليسَ الكلامُ استِفْهَامًا؛ بل هو خَبَرٌ كَمَا يَظْهَرُ بأَدْنَى تَأَمُّلٍ (م).

(٦) من (ح).    (٧) في «ديوانه» (٣/ ١٦٠٠).

(٨) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(مِنهُنَّ أَكْسَلُ)**؛ حَيْثُ قدَّمَ الجارَّ والمجرورَ المتعَلِّقَ بأفعَلِ التفضيلِ عليه، معَ كَوْنِ المجرورِ ليسَ استفهامًا ولا مُضافًا إِلَى الاستفهامِ، وَذَلِكَ =

التقديرُ: وأنْ لا شيءَ أَكسَلُ مِنهُنَّ. وقولُه[١]:

**٢٨٤ ـ إذا سَايَرَتْ أسماءُ يَومًا ظَعِينَةً     فأسماءُ مِن تلكَ الظَّعِينَةِ أمْلَحُ**[٢]

التقديرُ: فأسماءُ أمْلَحُ مِن تلك الظَّعِينَةِ. والله تعالى أعلم[٣].

[ص] **[٥٠٤] ورَفْعُهُ الظاهرَ[٤] نَزْرٌ، ومَتَى     عاقَبَ فِعلًا فكثيرًا ثَبَتَا**[٥]

**[٥٠٥] كـ(لَنْ تَرَى في الناسِ مِن رَفيقِ     أَوْلَى به الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)**

[ش] لا يَخْلُو أفعَلُ التفضيلِ مِن أنْ يَصْلُحَ لوُقوعِ فِعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه أوْ لَا، فإنْ لم يَصْلُحْ لوُقوعِ فعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه لم يَرْفَعْ ظاهرًا، وإنَّما يَرفَعُ [١٥٩/ظ] ضَميرًا مُستَتِرًا، نحوُ: (زيْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو)، ففي (أفْضَلُ) ضَميرٌ مُستَتِرٌ عائدٌ على (زَيْدٌ)، فلا تقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أفضَلَ منه أُبوهُ)، فترْفَعُ (أبوه) بـ(أفضَلَ)، إلَّا في لُغَةٍ ضَعيفةٍ حكاها سِيبَوَيْهِ[٦]. [رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر]

فإنْ صَلَحَ لوُقوعِ فعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه، صَحَّ أنْ يَرفعَ ظاهِرًا قِيَاسًا مُطَّرِدًا، وذلك في كلِّ موْضِعٍ وَقَعَ فيه (أفعَلُ بعدَ)[٧] نَفْيٍ[٨] أو شِبْهِهِ،

---

= شاذٌّ، وتَقَدَّمَ مِثْلُه (م).

(١) هو: جَرير بن عَطِيَّةَ في «ديوانه» (٢/ ٨٤٣).

(٢) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(مِن تلكَ.... أمْلَحُ)**؛ حَيْثُ قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ ـ وهوَ قَوْلُهُ: **(مِن تِلْكَ)** ـ عَلَى أَفعَلِ التفضيلِ ـ وهوَ قولُه: **(أَمْلَحُ)** ـ فِي غيرِ الاستفهامِ، وَذَلِكَ شاذٌّ، وقدْ مَضَى مِثْلُه (م).

(٣) من (ح).

(٤) المراد به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل، [وعبارة الشذور (ص٢٨)]: يعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقًا لا في مصدر، ولا مفعول به مطلقًا، ولا في فاعل ملفوظ به إلا في مسألة الكحل. «الخضري» (٢/ ٤٩).

(٥) قوله: **(فكثيرًا ثَبَتَا)** ليس فيه ما يدل على أنه قياس، وكأنَّه ـ والله أعلم ـ قَصد ذلك، وإلَّا فكان يمكنه أن يقول: فقِيَاسًا ثَبَتَا، أو ما يُعطي ذلك المعنى. «المقاصد الشافية» (٤/ ٦٠٢).

(٦) في «الكتاب» (٢/ ٣٤).

(٧) ليس في (س).

(٨) ليتوجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها ويبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى: انتفت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في =

وكانَ مَرفوعُه أَجنَبِيًّا مُفَضَّلًا على نفْسِه باعتِبَارَيْنِ[١]، نحوُ: (ما رأيتُ رجُلًا أحسَنَ في عينِه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيْدٍ)، فـ(الكحْلُ) مرفوعٌ بـ(أحسَنَ)؛ لصحَّةِ وُقوعِ فعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه، نحوُ: (ما رَأَيْتُ رجُلًا يَحْسُنُ في عَينِه الكُحْلُ[٢] كزيدٍ)، ومِثْلُه قولُه ﷺ: «**مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ**»[٣]. وقولُ الشاعِرِ[٤] أَنشدَه سِيبَوَيْهِ[٥]:

---

= عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه، ومقام المدح يعين الثاني فإذا وضع الفعل المثبت مكانه بأن قيل: حسن الكحل في عين رجل كحسنه في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعل، ثم يتوجه النفي إلى ذلك الفعل فتنفي المساواة كالزيادة، ويثبت النقص المراد كالأول، فكون أفعل مع النفي كالفعل المثبت إنما هو في الجملة وإلا فلا بد من توجه النفي إلى ذلك الفعل ليفيد المعنى المراد فتأمل. «الخضري» (٢/٤٩).

(١) أي: باعتبار محلين؛ كعين زيد، والعين الأخرى فالمفضل، والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر وهذا القيد يغني عما قبله لأن غير الأجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات، وإنما اعتبر ذلك ليضعف أفعل بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضَّلين بالذات، فيقوى النفي على إخراجه أيضًا إلى معنى الفعل حتى يعمل عمله بخلاف ما إذا جرى على أصله كما رأيت رجلًا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعل حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعل صفة لاسم جنس ليعتمد عليه، ويقوى على رفع الظاهر، ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه، ولذا لا ينصب المفعول به؛ قاله «الخضري» (٢/ ٥٠).

(٢) زاد في (ك): «منه في عين زيد».

(٣) أخرجه أبو عوانة (٨/ ٢١٠) بلفظ: «**ما من أيام أحب إلى الله العمل فيهن ـ أو أفضل فيهن العمل ـ من أيام العشر**».
وأخرجهُ البخاريُّ (٩٦٩) من حدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**مَا العَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ؟**» قَالُوا: وَلَا الجِهَادُ؟ قَالَ: «**وَلَا الجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ**».

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥٤٣): «هو سحيم بن وثيل».

(٥) في «الكتاب» (٢/ ٣٢).

**٢٨٥ ـ مَرَرْتُ على وادِي السِّبَاعِ ولا أَرَى كوَادِي السِّباعِ حينَ يُظْلِمُ وَادِيَا**
**أَقَـلَّ بــه رَكْــبٌ أَتَــوْهُ تَـئِـيَّــةً وأخوَفَ إلَّا ما وَقَى اللَّهُ سَارِيَا**[(١)][(٢)]

فـ(ركْبٌ) مَرفوعٌ بـ(أَقَلَّ)، فقولُ الْمُصَنِّفِ: **(ورَفْعُه الظاهِرَ نَزْرٌ)** إشارةٌ إلى الحالةِ الأُولَى، وقولُه: **(ومَتى عاقَبَ فِعْلًا)** إشارةٌ إلى الحالةِ الثانيةِ. والله تعالى أعلم[(٣)].

۞ ۞ ۞

(١) قال أبو حيان في «التذييل» (١٠/ ٢٨٦)، و«منهج السالك» (٤/ ١٣٤): «الأصل: ولا أَرى واديًا أَقَلَّ به رَكبٌ منه بوادي السِّباع، فحُذف المفضول للعلم به، ولم يُقَم مقامه شيء».

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قوله: **(أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ)**؛ حَيْثُ رفَعَ أفعلُ التفضيلِ اسْمًا ظاهِرًا (م).

(٣) من (ح).

# (التوابعُ(١))(٢)

## النَّعْتُ

(١) لما تكلم الناظم رَحِمَهُ اللهُ على أحكام المرفوعات واستوفاها، ثم على أحكام المنصوبات، ثم على أحكام المجرورات، وذلك بحسب العوامل المتصرِّفة أولًا، ثم، بحسب العوامل غير المتصرفة ثانيًا، أخذ الآن يتكلم في أحكام التوابع لتلك المعمولات، وأتى أولًا بحكم عام يشمل التوابع كلها.
الأنواع الأربعة؛ وهي: (النعت والعطف والتوكيد والبدل)، حكمها: أن تَتبْع الأسماء المذكورة قبلها في الإعراب مطلقًا من غير تقييد.
وهذه القاعدة تشمل حكمين عامَّين لجميع التوابع، ومن أجلهما سُمِّيت توابع.
**أحدهما**: لزوم التَّبعية في الإعراب، فالأنواع الأربعة غير خارجة عن هذا الحكم، فتقول في النعت: مررتُ بزيدٍ العاقلِ، وفي التوكيد: مررتُ بزيدٍ نفسهِ وفي العطف: مررتُ بأبي عبدِ الله زيدٍ وأخيه، وفي البدل: مررتُ بزيدٍ أخيك. وكذلك في النصب والرفع.
فهذه التَّبعية التي هي في الإعراب شاملة لجميعها. ولها تَبَعيَّةٌ أخرى لكنها غير شاملة، فإن النعت تابع في التعريف والتنكير، بخلاف غيره. والتوكيد تابع للمعرفة خاصة على الأمر العام بخلاف غيره.
والمعطوف تابع للمعطوف عليه بواسطة حرف التَّشريك، بخلاف غيره.
والبدل غيرُ لازمٍ فيه ذلك كلُّه؛ بل يَتبع النكرة وهو معرفة وبالعكس، ولا يكون فيه حرف، فإذًا قد صار كل نوع منها مختصًّا بتعبيَّة أخرى.
**والحكم الثاني**: لزومُ كَوْنِ هذه الأنواع مذكورةً بعد الأسماء الأُوَل؛ لأنه قَيَّد المتبوعات بكونها الأَول في الذِّكر، فلا بد أن تكون التوابع ثوانيَ عنها في الذِّكر، فلا يتقدم إذًا التابعُ على المتبوع، كما لا يختلفان في الإعراب، وإذا كان الحكم هذا فلا يجوز إذًا أن تقول: مررتُ بالعاقِل زيدٍ، و(زَيْد) هو المتبوع؛ بل يصير حكمُ (زَيْد) آخرَ، وهو أن يكون بدلًا أو عطفَ بيان. (والعاقِل) صفةٌ على أصلها، قائمةُ مقامَ موصوف متقدِّم، حُذف للعلم به، لا صفةُ لـ(زيْد) المتأخِّر. «المقاصد الشافية» (٤/ ٦٠٦، ٦٠٩).
(٢) من (ن).

[ص] [٥٠٦] يَتْبَعُ في الأعرابِ الاسماءَ(١) الأُوَلْ: نَعْتٌ، وتوكيدٌ، وعَطفٌ، وبَدَلْ

[ش] التابعُ: هو الاسمُ المشارِكُ لِمَا قَبْلَه في إعرابِه مُطْلَقًا. [أنواع التوابع]

فيَدْخُلُ في قولِكَ: (الاسمُ المشارِكُ لِمَا قَبلَه في إعرابِه) سائرُ التوابعِ، وخبَرُ [١٦٠/و] المبتدَأِ، نحوُ: (زَيدٌ قائمٌ)، وحالُ المنصوبِ نحوُ: (ضربْتُ زَيدًا مُجَرَّدًا)، ويَخرُجُ بقولِك: (مطلَقًا الخبَرُ وحالُ المنصوبِ؛ فإنَّهما لا يُشارِكانِ ما قَبْلَهما في إعرابِه مُطْلَقًا(٢)؛ بل في بعضِ أحوالِه، بخِلافِ التابعِ؛ فإنه يُشارِكُ ما قبلَه في سائِرِ أحوالِه مِن الإعرابِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الكريمِ، [ورأيتُ زَيدًا الكريمَ، وجاءَ زيدٌ

---

(١) خصها بالذكر لأنها الأصل، ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم وفي قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي: متِمٌّ ما سبق، وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بعضه كقوله:

ولستُ مُقِرًّا للرِّجال ظُلامةً ... أبَى ذاك عمَّاي الأكرمانِ وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تأتي.

واعلم أنه يمتنع فصل التابع من متبوعه بأجنبي محض عن كل منهما، كمررت برجل على فرس عاقل أبيض، بخلاف ما ليس كذلك كمعمول التابع نحو: ﴿حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ق: ٤٤]، أو المتبوع كيعجبني ضربك زيدًا الشديد، وكعامل المتبوع نحو: زيدًا ضربت القائم، ومنه: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٤].

ومعمول عامله نحو: ﴿عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الصافات: ١٥٩]، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

ومنه: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

ومفسر عامله نحو: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

والقسم نحو: زيد والله العاقل وجوابه نحو: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣].

والاعتراض نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: ٧٦].

والاستثناء نحو: ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه﴾ [المزمل: ٢].

«الهمع» (٣/ ٨٥)، و«الصبان» (٣/ ٥٧)، و«الخضري» (٢/ ٥١).

(٢) ليس في (ك).

الكريمُ][(١)].

والتابعُ على[(٢)] خَمسةِ أنواعٍ[(٣)]: النعتِ، والتوكيدِ، وعطْفِ البيانِ، وعطْفِ النَّسَقِ، والبدَلِ. واللهُ أعلَمُ[(٤)].

[ص][٥٠٧] فالنعتُ: تابعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ      بوَسْمِهِ أو وَسْمِ ما به اعْتَلَقْ

[تعريف النعت][ش] عَرَّفَ النعْتَ بأنَّه (التابعُ المكمِّلُ مَتبوعَه ببيانِ صِفَةٍ مِن صِفاتِه)، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ كريمٍ)، أو مِن صِفاتِ ما تَعَلَّقَ به، وهو سَبَبِيُّهُ، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ كريمٍ أبوهُ).

فقولُه: (التابعُ) يَشمَلُ التوابعَ كلَّها، وقولُه: (المكمِّلُ... إلى آخِرِه) مُخْرِجٌ لِمَا عَدَا النعْتَ[(٥)] مِن التوابعِ[(٦)].

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ك).    (٢) ليس في (س).

(٣) العامل فيها عند الجمهور هو العامل في متبوعها إلا البدل فعامله مقدر خلافًا للمبرد وقيل: العامل في الجميع مقدر، وقيل: العامل في النعت والبيان، والتوكيد التبعية، وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره وإذا اجتمعت التوابع فأعمل بترتيب قوله:

قدِّمِ النعتَ فالبيانَ فأكِّدْ      ثمَّ أبْدلْ واختمْ بعطفِ الحُروفِ

«الخضري» (٢/ ٥١).

(٤) من (س).

(٥) لأنه ليس شيء من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات، والمعنى بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لأنه لا يقصد بهما وضعًا التكميل بإيضاح ولا تخصيص، ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لأنهما وإن كملا بالإيضاح ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل بكون لفظهما أصرح من الأول إذ هما عين متبوعهما، وكذا البدل إذا عرض له الإيضاح كمثاله، وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء رجل تاجر.

«الخضري» (٢/ ٥١).

(٦) إنما خَرَجَ بَقِيَّةُ التوابعِ بهذه العبارةِ؛ لأنه ليسَ شيءٌ منها يَدُلُّ عَلَى صِفَةِ المتبوعِ أو صِفَةِ مَا تَعَلَّقَ بالمتبوعِ؛ ولهذا وجَبَ فِي النعْتِ أنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا؛ لِيَدُلَّ عَلَى =

والنعْتُ يَكونُ للتخصيصِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الْخَيَّاطِ)، وللمدْحِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الكريمِ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفاتحة: ١]. وللذمِّ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ الفاسِقِ)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ۝٩٨﴾ [النحل: ٩٨]، وللتَّرَحُّمِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الْمِسكينِ)، وللتأكيدِ، نحوُ: (أمْسِ الدابِرُ[١] لا يَعودُ)، وقولِه تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ۝١٣﴾ [الحاقة: ١٣][٢]. والله تعالى أعلم[٣].

[ص] [٥٠٨] ولْيُعْطَ[٤] في التعريفِ والتنكيرِ[٥] مَا     لِمَا تَلَا[٦] كـ(امْرُرْ بقومٍ كُرَمَا) [١٦٠/ظ]

[ش] النعْتُ يَجِبُ فيه أنْ يَتْبَعَ ما قَبْلَه في إعرابِه وتَعريفِه أو تَنكيرِه، [أحكام النعت]

---

= الذاتِ، وَعَلَى المعنى القائمِ بها.
فإنْ قُلتَ: فقَدْ يَكُونُ عَطْفُ البَيانِ والبدَلُ مُشْتَقَّيْنِ، فالجوابُ: أنهما ـ وَإِنْ جازَ ذلك فيهما ـ لا يُقْصَدُ بهما التكميلُ بإيضاحِ المتبوعِ أو تَخصيصِه وَضْعًا (م).

(١) زاد في (ك): «الذي».
(٢) إنَّمَا كان قَوْلُهُ: (وَاحِدَةٌ) تأكيدًا؛ لأنَّ الواحدةَ مَفهومةٌ مِن (نَفْخَةٌ) بسَبَبِ تَحويلِ المصْدَرِ الَّذِي هو النفْخُ إِلَى زِنَةِ الْمَرَّةِ؛ لأنَّ (نَفْخَةً) ليس مِن الْمَصادِرِ التي وُضِعَتْ مُقْتَرِنَةً بالتاءِ كرَحمةٍ (م).
(٣) من (ح).
(٤) في (س)، (ح)، (ع): «فليعط».
(٥) (فِي) بمعنى (من) البيانية لـ(ما) الأولى لا الثانية لأنها واقعة على المنعوت، والواو بمعنى (أو) لأن الثابت للمنعوت أحدهما.
(٦) «ما» الأولى في قوله: (**مَا لِمَا تَلَا**) واقعة على الحكم، أو على التعريف أو التنكير، وهي في موضع نصبٍ بـ(يُعْطَ).
والثانية واقعة على الاسم السابق، وهو المنعوت. والعائد على الأولى الضمير الذي في المجرور، وعلى الثانية محذوف.
والضمير المستتر في (**تَلَا**) عائد على النعت. والتقدير: ولْيُعْطَ النعتُ في باب كذا الحكمَ الذي استقرَّ للمنعوت الذي تلاه النعت.
«المقاصد الشافية» (٤/ ٦٢٢).

نحوُ: (مَرَرْتُ بقَوْمٍ كُرَمَاءَ، ومَرَرْتُ بزيدٍ الكريمِ)، فلا تُنْعَتُ المعرِفَةُ بالنَّكِرَةِ، فلا تَقولُ: (مَررتُ بزيدٍ كريمٍ)، ولا تُنْعَت النكِرَةُ بالمعرِفَةِ، فلا تَقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ الكريمِ).

[ص][٥٠٩] وَهْوَ لَدَى التوحيدِ والتذكيرِ أوْ سِوَاهُمَا كالفِعْلِ، فاقْفُ ما قَفَوْا

تَقَدَّمَ أنَّ النعْتَ لا بُدَّ مِن مُطابَقَتِه للمَنعوتِ في الإعرابِ والتعريفِ أو التنكيرِ، وأمَّا مُطابَقَتُه للمَنعوتِ في التوحيدِ وغيرِه، وهي[١] التثنيةُ والجمْعُ والتذكيرُ وغيرُه، وهو التأنيثُ، فحُكْمُه فيها حكْمُ الفعْلِ.

فإنْ رَفَعَ ضَميرًا مُستَتِرًا طابَقَ المنعوتَ مُطلَقًا[٢]، نحوُ: (زيدٌ رجُلٌ حسَنٌ، والزيدانِ رَجُلانِ حَسَنَانِ، والزيدونَ رِجالٌ حَسَنونَ، وهِنْدٌ امرأةٌ حسَنَةٌ، والْهِندانِ امرَأتانِ حَسَنَتانِ، والْهِنداتُ نِساءٌ حَسَنَاتٌ)، فيُطابِقُ في التذكيرِ والتأنيثِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمْعِ، كما يُطابِقُ الفعْلُ لو جِئتَ مكانَ النعْتِ بفعْلٍ فقلتَ: (رجُلٌ حَسُنَ، ورَجُلانِ حَسُنَا، ورجالٌ حَسُنُوا، وامرأةٌ حَسُنَتْ، وامرأتانِ حَسُنَتَا، ونساءٌ حَسُنَّ).

وإنْ رَفَعَ ـ أي: النعْتُ ـ اسْمًا ظاهِرًا، كانَ بالنسبةِ إلى التذكيرِ والتأنيثِ على حَسَبِ ذلك الظاهِرِ، وأمَّا في التثنيةِ والجمْعِ فيَكونُ[٣] مُفرَدًا، فيَجْرِي مَجرَى الفعْلِ[٤] إذا رفَعَ ظاهرًا، فتقولُ: (مَررتُ برجُلٍ (حَسَنَةٍ أُمُّه)[٥]، كما تقولُ: (حَسُنَتْ أمُّهُ) وبـ(امرأتينِ حسَنٍ أَبَوَاهُما، وبِرجالٍ حَسَنٍ آبَاؤُهم)، كما تَقولُ: حسُنَ أَبَوَاهُما، وحَسُنَ آباؤُهم [١٦١/و].

---

(١) في جمع النسخ «هو».

(٢) ما لم يمنع مانع ككون الوصف يستوي فيه المفرد وغيره، وكونه أفعل تفضيل مجردًا أو مضافًا.

(٣) في (س): «فيكون».

(٤) في وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مرفوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفردًا مؤنثًا أم لا.

(٥) في (ك): «تقديم وتأخير».

**فالحاصِلُ**: أنَّ النعْتَ إذا رَفَعَ ضميرًا طابَقَ المنعوتَ في أربعةٍ مِن عَشَرةٍ[1]:

واحدٍ مِن ألقابِ الإعرابِ، وهي[2] الرفْعُ والنصْبُ والجرُّ، وواحدٍ مِن التعريفِ والتنكيرِ، (وواحدٍ مِن التذكيرِ والتأنيثِ، وواحدٍ مِن الإفرادِ والتَّثْنِيَةِ والجمْعِ)[3][4].

[وإذا[5] رَفَعَ ظاهرًا طابَقَه في اثنينِ مِن خَمسةٍ:

واحدٍ مِن ألقابِ الإعرابِ، وواحِدٍ مِن التعريفِ والتنكيرِ، وأمَّا الخمسةُ الباقِيَةُ، وهي: التذكيرُ والتأنيثُ والإفرادُ والتثنيةُ والجمْعُ، فحُكْمُه فيها حكْمُ الفعْلِ، إذا رَفَعَ ظاهِرًا، فإنْ أُسْنِدَ إلى مُؤَنَّثٍ أُنِّثَ، وإنْ كانَ المنعوتُ مذكَّرًا، وإنْ أُسْنِدَ إلى مذكَّرٍ ذُكِّرَ، وإنْ كانَ المنعوتُ مؤَنَّثًا، وإنْ أُسنِدَ إلى مفرَدٍ أو مُثَنًّى أو مجموعٍ أُفْرِدَ، وإنْ كانَ المنعوتُ بخِلافِ ذلك][6].

[ص][٥١٠] **وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ، كـ(صَعْبٍ، وذَرِبْ) وشِبْهِهِ كـ(ذا، وذِي)، والْمُنْتَسِبْ**

[ش] لا يُنْعَتُ إلا بِمُشْتَقٍّ لفظًا أو تَأْوِيلًا. [الأشياء التي ينعت بها]

والمرادُ بالْمُشْتَقِّ هنا ما أُخِذَ مِن الْمَصدَرِ للدَّلالةِ على معنًى وصاحِبِه[7]؛ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصفَةِ المشبَّهَةِ (باسمِ [الاسم المشتق]

---

(١) إذا لم يَمْنَعْ مِن الْمُوافَقَةِ فِي بعضِها مانعٌ، فالوَصْفُ الَّذِي يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ؛ كصَبورٍ وجَريحٍ ومِكْسَالٍ ـ لا يُؤَنَّثُ، ولو كَانَ مَوصوفُه مُؤَنَّثًا، وأَفْعَلُ التفضيلِ المضافُ إِلَى نكِرَةٍ؛ كأفضَلِ رَجُلٍ أو رَجلينِ أو رِجالٍ، أو المجرَّدُ مِن أَلْ والإضافةِ ـ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، ولو كَانَ المنعوتُ مُثَنًّى أو مجموعًا (م).

(٢) في (ك): «وهو».

(٣) في (س): «تقديم وتأخير».

(٤) زاد في (ع): «فحكمه فيها حكم الفعل» وهي في (س) «مضروب عليها».

(٥) في (ك): «فإذا».

(٦) ما بين المعقوفين في (س): فيه «تقديم وتأخير».

(٧) في (ك): «صاحبه».

الفاعلِ)[١]، وأَفْعَلَ التفضيلِ، والْمُؤَوَّلِ بالمشتَقِّ[٢]؛ كاسم الإشارةِ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ هذا)؛ أي: المشارِ إليه، (وكذا ذو)[٣] (بمعنى صاحبٍ والموصولةُ)[٤]، نحوُ: (مَرَرْتُ[٥] برجُلٍ ذي مالٍ)؛ أيْ: صاحبِ مالٍ، و(بزيدٍ ذو قامَ)؛ أي: القائمِ، والمنتَسِبِ نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ قُرَشِيٍّ)؛ أيْ: مُنتَسِبٍ[٦] إلى قُريشٍ.

[ص][٥١١] ونَعَتُوا بجملةٍ مُنَكَّرَا [١٦١/ظ] فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

[ش] [الجملة المؤولة بالنكرة] تَقَعُ الْجُملةُ نَعتًا كما تَقعُ خبرًا وحالًا، وهي مُؤَوَّلَةٌ بالنَّكِرَةِ[٧]؛ ولذلك لا يُنعَتُ بها إلَّا النَّكِرَةُ، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ قامَ أَبوهُ)، أو (أَبوهُ[٨] قائمٌ)، ولا تُنْعَتُ بها المعرِفَةُ، فلا تَقولُ: (مَررتُ بزيدٍ قامَ أبوه، (أو أَبوهُ قائمٌ)[٩])، وزعَمَ بعضُهم أنَّه يَجوزُ نعْتُ المعرَّفِ بالألِفِ واللامِ

---

(١) ليس في (س)، (ح)، (ص).

(٢) أفاد بالحصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى إذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آلته، وهو اصطلاح النحاة أما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها، ويدخل في اسم الفاعل ما بمعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم المفعول ما بمعناه من نحو قتيل وصبور. قاله «الخضري» (٢/ ٥٢).

(٣) في (س): «وكذا»، وفي (ح): «وكذي»، وفي (ك): «وكذوا».

(٤) قَولُ الناظِمِ: **(وذي)** لا يَشملُ ذو الموصولَةَ إلَّا عَلَى القولِ بأنَّها مُعْرَبَةٌ، أمَّا عَلَى القولِ ببِنَائِها ـ وَهوَ الفَصيحُ ـ فكانَ يَجِبُ أنْ يَقولَ: (كذا وذُو)، ومِثْلُ ذُو الموصولَةِ فِي جوازِ النعْتِ بها كلُّ الْمَوْصُولاتِ الْمُقْتَرِنَةِ بألْ؛ كالذي وتي وفُرُوعِهما، وكذا ألِ الْموصولةُ، بخِلافِ مَن وَمَا وأيٍّ (م).

(٥) ليس في (ك). (٦) في (ك): «ينسب».

(٧) أي: لا نكرة حقيقة وإن جرى على الألسنة، قال الرضي: لأن التعريف والتنكير من خواصِّ الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسمًا وإن أوّلت به فنحو: جاء رجل قام أبوه وأبوه قائم، في تأويل: جاء رجل قائم أبوه، ونحو: جاء رجل أبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد. «الخضري» (٢/ ٥٢).

(٨) في (س)، (ح)، (ص): «وأبوه». (٩) زيادة من (ن).

الْجِنْسِيَّةِ بالجملةِ، وجَعَلَ منه قولَه تعالَى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وقولَ الشاعِرِ:

**٢٨٦ ـ ولَقَدْ أَمُرُّ[١] على اللئيمِ يَسُبُّنِي   فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعْنِينِي[٢]**

فـ(نَسْلَخُ) صِفَةٌ (للَّيلِ)، و(يَسُبُّنِي) صِفَةٌ (لِلَّئِيمِ)، ولا يَتعيَّنُ ذلك؛ لِجَوازِ كَوْنِ نَسْلَخُ و(يَسُبُّنِي) حالَيْنِ[٣].

وأَشارَ بقولِه: **(فأُعْطِيَتْ ما أُعطِيَتْهُ)** خبرًا، إلى أنَّه لا بُدَّ للجُملةِ الواقِعَةِ صِفةً مِن ضَميرٍ يَرْبِطُها بالموصوفِ، وقد يُحْذَفُ للدَّلالةِ عليه؛ كقولِه[٤]:

---

(١) أي: ولقد مررت. ووقوع المضارع خبرًا لكان وأخواتها، نحو كان زيدٌ يقوم، وأصبح زيدٌ يقوم، وأصبح زيدٌ يضحك. وإهماله في الظرف الماضي نحو قوله:

**يجزيه ربُّ العالمين إذ جزي   جنات عدنٍ في العلالي العلا**

كأنه قال: جزاه رب العالمين إذ جزي، وجعل الوعد بالجزاء جزاءً. وهذا أولى من أن يعتقد في إذا أنها بمنزلة إذا؛ لأن صرف معنى المبهم إلي الماضي لقرينه قد ثبت من كلامهم، ولم يثبت وضع إذ موضع إذا بقاطع. «التذييل والتكميل» (١/ ١٠٩).

(٢) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(اللئيم يَسُبُّنِي)**؛ حَيْثُ وَقَعَتِ الجُمْلَةُ نَعْتًا للمعرِفَةِ، وَهوَ الْمَقرونُ بألْ، وإنما ساغَ ذلك؛ لأَنَّ ألْ فيه جِنْسِيَّةٌ، فهو قَرِيبٌ مِن النَّكِرَةِ، كذا قالَ جماعةٌ، مِنهم ابنُ هِشامِ الأنصاريُّ، وقالَ الشارِحُ العَلَّامَةُ: أَنَّهُ يَجوزُ أنْ تكونَ الجُمْلَةُ حالِيَّةً. والذي نُرَجِّحُه هو مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غيرُ الشارِحِ مِن تَعَيُّنِ كونِ الجُمْلَةِ نَعْتًا فِي هَذَا البيتِ؛ لأنه الَّذِي يَلْتَئِمُ معَه المعنى المقصودُ، أَلَا تَرَى أنَّ الشاعرَ يُريدُ أنْ يُمْتَدَحَ بالوَقَارِ، وأنَّه شَديدُ الاحتمالِ للأَذَى، وهذا إنما يَتِمُّ له إذا جَعَلْنا اللئيمَ مَنعوتًا بجُملةِ (يَسُبُّنِي)؛ إذ يَصيرُ المعنى: أَنَّهُ يَمُرُّ عَلَى اللئيم الَّذِي شَأنُه سَبُّه ودَيْدَنُه النَّيْلُ منه، ولا يَتأَتَّى هَذَا إذا جُعِلَتِ الجُمْلَةُ حالًا؛ إذ يَكُونُ المعنَى حِينَئذٍ أَنَّهُ يَمُرُّ عَلَى اللئيمِ فِي حالِ سَبِّهِ إِيَّاهُ؛ لأنَّ الحالَ قَيْدٌ فِي عامِلِها، فكأنَّ سَبَّهُ حاصِلٌ فِي وقتِ مُرُورِه فقطْ، نعَمْ يُمْكِنُ أنْ يُقالَ: إنَّه لو تَحَمَّلَ ومَضَى فِي هذه الحالِ فهو فِي غيرِها أشَدُّ تَحَمُّلًا، ولكنَّ هذه دَلالةٌ الْتِزَامِيَّةٌ، والدَّلالةُ الأُولَى وَضْعِيَّةٌ (م).

(٣) نظرًا لصورة التعريف.

(٤) هو: جرير بن عطية في «ديوانه» (٢/ ١٠٢٠).

٢٨٧ ـ وما أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مالٌ أَصَابُوا[(١)]

التقديرُ: (أَمْ مَالٌ)[(٢)] أَصَابُوهُ، فحَذَفَ الهاءَ. وكقولِه ﷻ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]؛ أيْ: لا تَجزِي فيه، فحَذَفَ (فيه).

وفي كَيْفِيَّةِ حذْفِه قَولانِ:

**أَحَدُهما**: أنَّه حُذِفَ بجُملتِه دَفْعَةً واحدةً.

**والثاني**: أنَّه حُذِفَ على التَّدريجِ، فحُذِفَ[(٣)] (في) أوَّلًا، فاتَّصَلَ الضميرُ بالفعْلِ فصارَ (تَجزِيهِ)، ثم حُذِفَ هذا الضميرُ المتَّصِلُ فصارَ (تَجْزِي). والله تعالى أعلم[(٤)].

[ص][٥١٢] وامْنَعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ وإنْ أَتَتْ فالقولَ أَضْمِرْ تُصِبِ[(٥)]

---

(١) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(مالٌ أَصَابُوا)**؛ حَيْثُ أَوْقَعَ الْجُملةَ نَعْتًا لِمَا قَبْلَها، وحَذَفَ الرابِطَ الَّذِي يَرْبِطُ النعْتَ بالمنعوتِ، وأَصْلُ الكلام: مالٌ أَصابُوه، والذي سَهَّلَ الحذْفَ أَنَّهُ مَفهومٌ مِن الكلامِ، وأنَّ العَامِلَ فيه فعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، والفعْلُ المتصَرِّفُ يَتَصَرَّفُ في معمولِه بالتقديم وبالحذْفِ.

ومِثلُ هَذَا قولُ الشَّنْفَرَى الأَزدِيِّ:

**كأَنَّ حَفيفَ النَّبْلِ مِن فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الغارَ مُطْنِفُ**

تَقديرُ هَذَا الكلامِ عندَنا: أَخْطَأَ الغارَ مُطْنِفُها؛ أيْ: دَلِيلُها، وبعضُ النُّحاةِ يَقولونَ: ألْ فِي الغارِ عِوَضٌ عن الْمُضافِ إِلَيْهِ، وأَصْلُ الكلامِ: أَخْطَأَ غارَها (م).

(٢) من (ن)، (ص).

(٣) في (س)، (ح)، (ع)، (ك): «فحذفت».

(٤) من (ح).

(٥) زاد في في (س): هذه الأبيات:

(ونعتوا بمصدر كثيرًا فالتزموا الإفراد والتذكير
ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف
ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا
وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرًا لذكرهن أتبعت
فاقطع او اتبع إن يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا
وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا مبتدأ أو ناصبًا لن يظهرا)

[لا تَقَعُ الجملةُ الطَّلَبِيَّةُ صِفَةً[١]، فلا تَقولُ: (مَرَرْتُ برجُلٍ اضْرِبْهُ)، (وتقع خبرا، خلافا لابن الأنباري، فتقول زيد اضربه)[٢].

ولَمَّا كانَ قولُه: (**فأُعْطِيتُ ما أُعْطِيَتْهُ خبَرًا**) يُوهِمُ أنَّ كلَّ جُملَةٍ وَقَعَتْ خَبَرًا يَجُوزُ أنْ تَقَعَ صِفَةً، قالَ: (**وامنَعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطلَبِ**)؛ أي: امنَعْ وُقوعَ الجملةِ الطلَبِيَّةِ في بابِ النعْتِ، وإنْ كانَ لا يَمْتَنِعُ في بابِ الخبَرِ.

ثُمَّ قالَ: فإنْ[٣] جاءَ ما ظاهِرُه أنَّه نُعِتَ فيه بالجملةِ الطَّلَبِيَّةِ فيُخَرَّجُ على إضمارِ القولِ، ويكونُ القولُ المضمَرُ صِفَةً، والجملةُ الطلَبِيَّةُ معمولَ القولِ المضمَرِ؛ وذلك كقولِه[٤]:

**٢٨٨ ـ حتَّى إِذَا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ    جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذئبَ قَطْ**

فظاهِرُ هذا أنَّ قولَه: (**هل رَأَيْتَ الذئبَ قَطْ**) صِفَةٌ لـ(مَذْقٍ)،[٥]

---

(١) لأن النعت يعين منعوته ويخصصه، فلا بد من كونه معلومًا للسامع قبل ليحصل به ما ذكر، والإنشائية ليست كذلك لأنه لا خارج لمدلولها، إذ لا يحصل إلا بالتلفظ بها، ولما لم يكن الخبر معرفًا للمبتدأ ولا مخصصًا له جاز كونه إنشائيًّا.
«الخضري» (٢/ ٥٣).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ك).

(٣) في (ك)، (ع): «وإن».

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٥٥٥): «ذكره المبرد ونسبه إلى راجز، ولم يعين اسمه، وقيل: هو العجاج».

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**بِمَذْقٍ هل رَأيتَ...**.) إلخْ؛ فإنَّ ظاهِرَ الأمْرِ أنَّ الجملةَ الْمُصَدَّرَةَ بحرْفِ الاستفهامِ قد وَقَعَتْ نَعْتًا للنَّكِرَةِ، وليسَ الأمْرُ عَلَى مَا هو الظاهِرُ؛ بل النَّعتُ قولٌ مَحذوفٌ، وهذه الجُمْلَةُ مَعمولةٌ له، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الإعرابِ، والقولُ يُحْذَفُ كثيرًا ويَبْقَى مَعمولُه.
وهذا أَحَدُ الفُروقِ بينَ النعْتِ والخَبَرِ؛ فإنَّ الخبَرَ يَجيءُ جُملةً طلَبِيَّةً عَلَى الراجِحِ مِن مَذاهِبِ النحاةِ؛ إذ لم يُخالِفْ فِي هَذَا إلَّا ابنُ الأَنْبارِيِّ، والسرُّ فِي هَذَا أنَّ الخبَرَ حُكْمٌ، وأصلُه أنْ يَكُونَ مَجهولًا، فيَقْصِدَ المتكلِّمُ إِلَى إفادَةِ السامِعِ إيَّاهُ بالكلامِ، أمَّا النَّعتُ فالغرَضُ مِن الإتيانِ بِهِ إيضاحُ المنعوتِ وتَعيينُه أو تخصيصُه، فلا بُدَّ مِن أنْ يَكُونَ مَعلومًا للسامِعِ قَبْلَ الكلامِ؛ لِيَحْصُلَ الغرَضُ منه، والإنشائيَّةُ لا تُعْلَمُ قَبْلَ التَّكَلُّمِ بها (م).

وهي جُملةٌ طلَبِيَّةٌ، ولكنْ ليسَ هو على ظاهِرِه؛ بل **(هل رأيتَ الذئبَ قَطْ)** مَقولٌ[١] لقوْلٍ مُضْمَرٍ هو صِفَةٌ لـ(مَذْقٍ)، والتقديرُ: بِمَذْقٍ مَقولٍ فيه: هَلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ. فإنْ قُلتَ: هل يَلزَمُ هذا التقديرُ في الجملةِ الطلَبِيَّةِ إذا وَقَعَتْ في بابِ الخبَرِ، فيكونَ تقديرُ قولِكَ: زيدٌ اضْرِبْهُ: زيدٌ مَقولٌ فيه: اضرِبْهُ؟

فالجوابُ: أنَّ فيه[٢] خِلافًا، فمَذهَبُ ابنِ السَّرَّاجِ[٣]والفارِسِيِّ الْتِزَامُ ذلك، ومَذْهَبُ الأكثرينَ عدَمُ التزامِه. والله تعالى أعلم بالصواب[٤].

[ص] **[٥١٣]** ونَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا[٥] فالْتَزَمُوا الإفرادَ والتذكيرَا[٦]

[المصدر] [ش] يَكْثُرُ استعمالُ المصدَرِ نَعْتًا، نحوُ: (مَررتُ برجُلٍ عَدْلٍ، (وبرجُلينِ عدْلٍ، وبرِجالٍ عدْلٍ، وبامرأةٍ عدْلٍ، وبأمرأتينِ عدْلٍ، وبنِساءٍ عدْلٍ)[٧])، ويَلزَمُ[٨] حينَئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ. والنعْتُ به على خِلافِ الأصْلِ؛ لأنه

(١) من (ن): وفي باقي النسخ «معمول».
(٢) في (ك)، (ع): «في هذا»، وفي (ح)، (ح): «أن في ذلك».
(٣) انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٣١٠)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧)، و«الهمع» (١/ ٩٦).
قال الدماميني في «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٣/ ٩٤): «فإذا قلت: زيد اضربه، فالتقدير عنده: زيد أقول لك اضربه، وذلك القول المقدر هو الخبر، والجملة الطلبية محكية به، فهي في محل نصب على التقدير، أو في محل رفع إن قدرت: زيد يقال لك أو مقول لك اضربه، وإنما التجأ إلى ذلك فرارًا من وقوع ما لا يحتمل الصدق والكذب خبرًا، وقد عرفت جوابه».
(٤) من (ح).
(٥) هو مقصور على السماع.
(٦) لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فأجروه على أصله تنبيهًا على أن حقه أن لا ينعت به لجموده، وأنهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدًا للمبالغة.
«الخضري» (٢/ ٥٣).
(٧) ما بين القوسين في (ك)، (ح): «تقديم وتأخير».
(٨) في (ك): «والتزم».

يدُلُّ على المعنى، لا على صاحبِه، وهو مُؤَوَّلٌ إمَّا على وضْعِ (عَدْلٍ) مَوْضِعَ (عادِلٍ)، أو على حذْفِ مُضافٍ، والأصْلُ[(١)]: مَرَرْتُ برجُلٍ ذي عَدْلٍ، ثُمَّ حُذِفَ (ذي)[(٢)] وأُقيمَ (عَدْلٍ) مُقَامَه، وإمَّا على المبالَغَةِ بجَعْلِ العَيْنِ نفْسَ المعنى مَجازًا أو[(٣)] ادِّعاءً[(٤)].

[ص] [٥١٤] ونَعْتُ غيرِ واحدٍ إذا اخْتَلَفْ[(٥)] فعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لا إذا ائْتَلَفْ

[ش] إذا نُعِتَ غيرُ الواحِدِ فإمَّا أنْ يَخْتَلِفَ النعْتُ أو يتَّفِقَ، فإنِ اختَلَفَ وَجَبَ التفريقُ ب[(٦)]، فتقولُ: (مَررتُ بالزيدينِ الكريمِ والبخيلِ، وبرجالٍ فَقيهٍ وكاتِبٍ وشاعِرٍ)، وإنِ اتَّفَقَ جِيءَ به مُثَنًّى أو مَجموعًا، نحوُ: (مَرَرْتُ برجُلينِ كَريمينِ وبرِجالٍ كُرَمَاءَ). والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسبي ونعم الوكيل[(٧)]. [حكم النعت إذا تعدد]

[ص] [٥١٥] ونَعْتَ مَعمولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وعَمَلٍ أَتْبِعْ بغَيْرِ اسْتِثْنَا[(٨)]

---

(١) في (ك): «والتقدير». (٢) ليس في (ح).

(٣) في (ح)، (ع): «أو أدعاء».

(٤) حاصِلُ مَا ذَكَرَه الشارِحِ كغيرِه مِن النُّحاةِ أنَّ الوصْفَ بالمصدَرِ خِلافُ الأصْلِ، والأَصْلَ هو الوصْفُ بالمشْتَقِّ، وأنَّ الوصْفَ بالمصدَرِ مُؤَوَّلٌ بأحَدِ ثلاثـ[ـةِ] تَأويلاتٍ:
**أوَّلُها**: أنَّ المصدَرَ الدالَّ عَلَى الحدَثِ أُطْلِقَ وأُريدَ منه المُشْتَقُّ الَّذِي هو الدالُّ عَلَى الذاتِ، وهذا مَجازٌ مِن بابِ إطلاقِ المعنَى وإرادةِ مَحَلِّهِ، أو مِن بابِ إطلاقِ اللازمِ وإرادةِ الْمَلزوم.
**وثانيها**: أنَّهُ عَلَى تَقديرِ مُضافٍ، وَهوَ عَلَى هَذَا مَجازٌ بالحذْفِ.
**والثالثُ**: أنَّهُ عَلَى المُبَالَغَةِ، ولا مَجازَ فِي هذا (م).

(٥) أي: النعت لفظًا ومعنًى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الأرض؛ أي: السير فيها، أو لفظًا فقط كالذاهب والمنطلق.
«الخضري» (٣/ ٥٤).

(٦) بخصوص الواو. (٧) من (ح).

(٨) قوله: (**بغير استثنا**) يريد به: أن الحكم جارٍ في نعت المرفوعَيْن والمنصوبَيْن =

[ش] إذا نُعِتَ مَعمولانِ[١] لعَامِلَيْنِ متَّحِدِي المعنَى والعمَلِ أُتْبِعَ النعْتُ المنعوتَ؛ رفْعًا ونَصْبًا وجَرًّا، نحوُ: (ذهَبَ زيدٌ، وانْطَلَقَ عمرٌو العاقلانِ، وحدَّثْتُ زَيدًا وكلَّمْتُ عَمْرًا الكريمينِ، ومَررتُ بزيدٍ وجُزْتُ على عمرٍو الصالِحَيْنِ)، فإنِ اخْتَلَفَ معنى العامِلَيْنِ[٢] أو عَمَلُهما وَجَبَ القَطْعُ وامتنَعَ الإتباعُ، فتقولُ: (جاءَ زيدٌ وذهَبَ عمرٌو العاقِلَيْنِ) بالنصْبِ على إضمارِ فعْلٍ؛ أيْ: أَعْنِي: العاقِلَيْنِ، وبالرفْعِ على إضمارِ مُبتدَأٍ؛ أيْ: هما العاقِلانِ، وتقولُ: (انْطَلَقَ زيدٌ، وكَلَّمْتُ عَمْرًا[٣] الظَّرِيفينِ)؛ أيْ: أَعْنِي: (الظَّرِيفَيْنِ) أو (الظَّرِيفانِ)؛ أيْ: هما الظريفانِ، و(مَررتُ بزيدٍ، وجاوَزْتُ خالدًا الكاتِبَيْنِ، أو الكاتِبانِ).

[ص] [٥١٦] وإنْ نُعوتٌ كَثُرَتْ وقد تَلَتْ ... مُفتقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

[تعدد النعوت دون المنعوت]

[ش] إذا تَكَرَّرَتِ النعوتُ[٤]، وكانَ المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلَّا بِهَا جميعًا، وَجَبَ إتباعُها كلِّها[٥]، فتَقولُ: (مَرَرْتُ بزَيدٍ الفقيهِ الشاعِرِ الكاتِبِ).

---

= والمجرورَيْن فإن العلة في الجميع موجودة، والقياس سائغ، فلا مانع منه. «المقاصد الشافية» (٤/ ٦٦٣).

(١) في (ك): «معمولين».

(٢) ولو بالخبرية والإنشائية فلا اتباع في: قام زيد وهل قام عمرو العاقلان، لاختلافهما خبرًا وإنشاء وإن اتحد معناهما أما نحو: هذا أبوك، ومن أخوك؟ فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرًا وإنشاء مع كون أحد المنعوتين مجهولًا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضي إذ المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشيء واحد. «الخضري» (٣/ ٥٤).

(٣) في (ك): «خالد».

(٤) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافًا للزجاج فشرط القطع تعين المنعوت بدون النعت واحدًا أو أكثر، واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتًا كما ذكره ابن هشام، وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي. «الخضري» (٢/ ٥٥).

(٥) اعترض بأن القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منعوه مع جواز الترك؟ وأجيب بأنها محتاج إليها بمقتضى الغرض، والقطع يشعر بالاستغناء فبينهما تنافٍ. «الخضري» (٢/ ٥٥).

[ص][٥١٧] واقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ[١] إن يَكُنْ مُعَيَّنَا     بِدُونِهَا، أو بعضِها اقْطَعْ[٢] مُعْلِنَا

[ش] إذا[٣] كانَ المنعوتُ متَّضِحًا بدُونِها كلِّها جازَ فيها جميعِها الاتباعُ والقطْعُ[٤]، وإنْ كانَ مُعَيَّنًا ببَعْضِها دُونَ بعضٍ وَجَبَ فيما لا يَتَعَيَّنُ إلَّا به الاتباعُ، وجازَ فيما يَتَعَيَّنُ بدونِهِ الاتباعُ والقطْعُ][٥]. والله تعالى أعلم[٦].

[ص][٥١٨] وارفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا     مُبتدَأً أو ناصِبًا لنْ يَظْهَرَا [إعراب النعت المقطوع]

[ش] أي: إذا قُطِعَ النعْتُ عن المنعوتِ رُفِعَ على إضمارِ مُبتَدَإٍ، أو نُصِبَ على إضمارِ فِعْلٍ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الكريمُ أو[٧] الكريمَ)؛ أيْ: هو الكريمُ، أو أَعْنِي الكريمَ.

---

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى الواو لأنه من أتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة.

(٢) قال الخضري (٢/ ٥٥): «مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفًا على دونها؛ أي: وإن يكن معينًا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على مذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض؛ أي: وإن يكن معينًا بدون بعضها، وعليهما فمفعول اقطع محذوف؛ أي: اقطع ما سواه على الأول أو اقطعه وحده على الثاني، ويكون مصرحًا بمسألتي الاستغناء عن جميع النعوت، وعن بعضها فقط.

أما إن جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب والتقدير: إن يكن معينًا بدونها فاقطع جميعها، أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقايسة».

(٣) في (ك): «فإن»، وفي (ح)، (ع)، (ص): «أي إن».

(٤) أنتَ تَعلَمُ أنَّ المنعوتَ قد يَكُونُ مَعرفةً وقد يَكُونُ نَكِرَةً، وتَعلمُ ـ معَ ذلك ـ أنَّ القصْدَ مِن نعْتِ المعرِفَةِ تَوضيحُها، وأنَّ المقصودَ مِن نعْتِ النكِرَةِ تَخصيصُها، والتوضيحُ قد يَحتاجُ إِلَى كلِّ النُّعوتِ وقد يَحتاجُ إِلَى بعضِها، لا جَرَمَ كان نعْتُ المعرِفَةِ عَلَى التفصيلِ الَّذِي ذكَرَه الشارِحُ: إنِ احتاجَ المنعوتُ إِلَى جميعِها وَجَبَ فِي جميعِها الإتباعُ، وإنِ احتاجَ إِلَى بعضِها وجَبَ فِي ذلك البعضِ الإتباعُ، وجازَ فيما عداه الإتباعُ والقطْعُ، وأمَّا النكِرَةُ فيَجِبُ فِي واحدٍ مِن نُعوتِها الإتباعُ ويَجوزُ فيما عَدَاهُ الإتباعُ والقطْعُ؛ لأنَّ التخصيصَ المقصودَ بنَعْتِ النكِرَةِ لا يستدعي أكثَرَ مِن نعْتٍ واحدٍ (م).

(٥) ما بين المعقوفين خرم من س (س).     (٦) من (ح).

(٧) في (س)، (ك)، (ح): «والكريم».

وقولُ المصنِّفِ: **(لن يَظْهَرَا)** معناه أنَّه يَجِبُ إضمارُ الرافِعِ أو الناصِبِ، ولا يَجوزُ إظهارُه، وهذا صحيحٌ إذا كانَ النعْتُ لِمَدْحٍ، نحوُ: (مَررتُ بزَيدٍ الكريمُ)، ، أو ذَمٍّ، نحوُ: (مررتُ بعمرٍو[1] الْخَبيثُ)، أو تَرَحُّمٍ، نحوُ: (مَررتُ [١٦٢/و] بزَيدٍ[2] الْمِسكينُ)[3]، فأمَّا إذا كان لتخصيصٍ فلا يَجِبُ الإضمارُ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الْخَيَّاطُ (أو الْخَيَّاطَ)[4])، وإنْ شئتَ أَظْهَرْتَ فتَقولُ: (هو الْخَيَّاطُ، أو أعني الخياطَ). والله أعلم بالصواب[5]، (والمرادُ بالرافِعِ والناصِبِ لَفْظَةُ: هو أو أَعْنِي)[6].

[ص] **[٥١٩] وما مِن المنعوتِ والنعْتِ عُقِلْ** يَجوزُ حَذْفُهُ، وفي النعْتِ يَقِلّ

[ش] أيْ: يَجوزُ حذْفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعْتِ مُقامَه[7] إذا دَلَّ عليه

[حذف النعت أو المنعوت]

---

(١) في (ك): «بزيد».

(٢) في (س)، (ح، (ع)، (ك»: «خالد».

(٣) قال الخضري (٢/ ٥٥ ـ ٥٦): «مراده ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طالما توقفت فيه وهو أن شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت كما مر فكيف يتأتَّى في نعت التخصيص مع أن المنعوت يفتقر إليه في تخصيصه وتعينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو أن نعت التخصيص ليس على إطلاقه بل المراد به خصوص غير الأول من النعوت المتعددة لنكرة، والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعينًا ما بنعتها الأول فيصدق أنها متعينة بدون النعت المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت نكرة، وأما التعين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر.
واعلم أن النعت المقطوع إلى النصب لا يقدر بأعني إلا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر بأذكر أو أمدح مثلًا كما نقله الدماميني عن المحققين والله أعلم».

(٤) ليس في (س). (٥) من (ص).

(٦) ما بين القوسين سقط من (س)، (ح)، (ص).

(٧) بشرط صلوحه لمباشرة العامل بألَّا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا أو مبتدأ إذ الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال، فلا يحذف المنعوت بها في غيرهما بإطِّرادٍ إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو: منَّا ظَعَنَ ومنَّا أقام، وفينا سَلِمَ وفينا هَلَكَ؛ أي: فريق ظعن. . . إلخ. «الخضري» (٢/ ٥٦).

دليلٌ(١)، نحوُ(٢) قولِه تعالَى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ﴾ [سبأ: ١١]؛ أيْ: دُرُوعًا سابغاتٍ، وكذلك يُحْذَفُ(٣) النعْتُ إذا دَلَّ عليه دَليلٌ، لكنَّه قليلٌ، ومِنه قولُه تعالَى: ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]. والله أعلم(٤)؛ أي: البَيِّنِ، (وقولُه تعالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]؛ أي: الناجينَ)(٥).

۞ ۞ ۞

(١) إما بمصاحبة ما بَيَّنَه نحو أن: ﴿ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ﴾ [سبأ: ١١] بعد: ﴿ألنا له الحديد﴾ [سبأ: ١٠]، وإما باختصاص الصفة به كمررت بكاتب وصاهل أو غير ذلك. والله أعلم.

(٢) في (ك)، (ع): «ومن».

(٣) في (س)، (ك): «يجوز حذف»، وفي (ص): «ولذالك يحذف».

(٤) من (ص).

(٥) ما بين القوسين سقط من (س) وسقط من (ص) عند كلمة «الحق».

# التَّوكيدُ

[ص] [٥٢٠] بـ(النفسِ) أو بـ(العينِ) الاسمُ أُكِّدَا ... مـعَ ضـمـيـرٍ طـابَـقَ الـمـؤَكَّـدَا

[٥٢١] واجْمَعْهُما بـ(أَفْعُلٍ) إنْ تَبِعَا ... مـا لـيـسَ واحـدًا تَـكُـنْ مُـتَّـبِـعَا

[أنواع التوكيد] [ش] التوكيدُ[1] قِسمانِ: **أحَدُهما**: التوكيدُ[2] اللَّفْظِيُّ وسيأتي، **والثاني**: التوكيدُ الْمَعنويُّ، وهو على ضَرْبَيْنِ:

**أحدُهما**: ما يَرْفَعُ تَوَهُّمَ مُضافٍ إلى المؤَكَّدِ، وهو المرادُ بهذينِ البَيتيْنِ، وله لَفظانِ: النفسُ والعينُ، وذلك نحوُ: جاءَ زيدٌ نفْسُه، فـ(نفْسُه) تَوكيدٌ لـ(زَيدٌ)، وهو يَرفَعُ تَوَهُّمَ أنْ يَكونَ التقديرُ[3][4]: (جاءَ خَبَرُ زيدٍ أو رَسولُه)، وكذلك[5] جاءَ زيدٌ عَيْنُه.

ولا بُدَّ مِن إضافَةِ النفْسِ أو العَيْنِ إلى ضَميرٍ يُطابِقُ المؤَكَّدَ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ نفْسُه أو عَيْنُه، وهِندٌ نفْسُها أو عينُها).

ثُمَّ إنْ كانَ المُؤَكَّدُ بِهما مُثَنًّى [١٦٢/ظ] أو مَجموعًا جَمَعْتَهما على مِثالِ أَفْعُل، فتقولُ[6]: (جاءَ الزيدانِ أنفُسُهما أو أَعْيُنُهما، والْهِندانِ[7]

---

(١) بالواو وبه جاء التنزيل. (٢) ليس في (ك).

(٣) إذا قُلتَ: (جاءَ زيدٌ) فقَدْ تُريدُ الحقيقةَ، وأنَّ زَيدًا هو الآتِي، وقد تكونُ جَعلْتَ الكلامَ عَلَى حذْفِ مُضافٍ، وأنَّ الأَصْلَ جاءَ خَبَرُ زيدٍ، أو جاءَ رَسولُ زيدٍ، وقد تكونُ قد أَطْلَقْتَ زَيدًا وأنتَ تُريدُ بِهِ رسولَه مِن بابِ المجازِ العقليِّ، فإذا قلتَ: (جاءَ زيدٌ نفْسُه) فقَدْ تَعَيَّنَ المعنى الأوَّلُ، وارتفَعَ احتمالانِ:

**أحدُهما**: احتمالُ المجازِ بالمحذوفِ.

**وثانيهما**: احتمالُ الْمَجازِ العَقْلِيِّ (م).

(٤) ليس في (ك).

(٥) في (ك)، (ع)، (ح)، (ص): «كذا». (٦) في (ك): «تقول».

(٧) في (ك): «والهندات».

أَنْفُسُهما أو أَعْيُنُهما، والزيدونَ أَنْفُسُهم أو أَعْيُنُهم، والْهِنداتُ أَنْفُسُهُنَّ أو أَعْيُنُهُنَّ). والله أعلم[1].

[ص][٥٢٢] و(كُلًّا) اذْكُرْ في الشمولِ و(كِلَا، كِلْتَا) جميعًا بالضميرِ مُوصَلَا

[التوكيد المعنوي]

[ش] هذا هو الضَّرْبُ الثاني مِن (التوكيدِ الْمَعنَوِيِّ)[2]، وهو ما يَرْفَعُ تَوَهُّمَ عَدَمِ إرادةِ الشُّمولِ، والْمُسْتَعْمَلُ لذلك (كلٌّ وكِلَا وكِلْتَا وجَميعٌ)، فيُؤَكَّدُ بكُلٍّ وجَميعٍ ما كان ذا أَجزاءٍ، يَصِحُّ وُقوعُ بعضِها[3] مَوْقِعَه، نحوُ: (جاءَ الرَّكْبُ كُلُّه، أو جميعُه، والقَبيلةُ[4] كلُّها أو جَميعُها، والرجالُ كلُّهم أو جميعُهم، والْهِنداتُ كلُّهُنَّ أو جَميعُهنَّ)، ولا تَقولُ: (جاءَ زيدٌ[5] كلُّه)، ويُؤَكَّدُ بكِلَا المثنَّى المذَكَّرُ، نحوُ: (جاءَ الزيدانِ كِلَاهُما)، وبكِلْتَا[6] المثنَّى المؤنَّثُ، نحوُ: (جاءَتِ الْهِندانِ كِلتَاهُما)، ولا بُدَّ مِن إضافَتِها كلِّها إلى ضَميرٍ يُطابِقُ المؤكِّدَ كما مَثَّلَ.

[ص][٥٢٣] واسْتَعْمَلُوا أَيضًا كـ(كلٍّ) (فاعِلَهْ) مِنْ (عَمَّ) في التوكيدِ مِثْلَ النافِلَهْ[7]

---

(١) من (س).

(٢) في (س): «توكيد معنوي».

(٣) الْمَدارُ فِي كونِه ذا أَجزاءٍ يَصِحُّ وُقوعُ بعضِها مَوْقِعَه عَلَى العَامِلِ، فالمثالُ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ ـ وَهوَ: (جاءَ زيدٌ كلُّه) ـ لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الْمَجيءَ لا يَتَعَلَّقُ ببعضِ الإنسانِ، لكنْ لو قلتَ: (اشتَرَيْتُ العبْدَ كلَّه)، أو قُلتَ: (اشتَرَيْتُ الجاريةَ كلَّها) كَانَ صحيحًا؛ لأنَّ الشِّراءَ قد يتَعَلَّقُ بالبعْضِ (م).

(٤) في (س): «أو القبيلة».

(٥) ليس في (ك).

(٦) في (س): «وكلتا».

(٧) وقد فسّر ابن الناظم قوله: **(مثل النافلة)** بأنه يريد أن عدّ (عامّة) من ألفاظ التوكيد مثل النافلة؛ أى الزائدة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإنهم أغفلوه، قال: وليس في الحقيقة بنافلة على ما ذكروه؛ لأن من أجلهم سيبويه، ولم يغفله. «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم (ص٥٠٤).

قال الشاطبي (١٣/٥): «هذا ما قاله، وهو توجيه ضعيف؛ لأن معنى (النافلة) إذا كان يقتضي أنّ ذكره زيادة غير مفتقر إليها فكون (عامة) كذلك غير صحيح، وإلا لزم أن يكون سائر ألفاظ التوكيد كذلك».

[ش] أي: استعمَلَ العرَبُ للدَّلالةِ على الشمولِ ككُلٍّ (عامَّةً) مضافًا إلى ضَميرِ المؤَكَّدِ، نحوُ: (جاءَ القوْمُ عامَّتُهم)، (وقَلَّ مَن عَدَّها)[١] مِن النَّحْوِيِّينَ في ألفاظِ التوكيدِ، وقد عَدَّها سِيبَوَيْهِ[٢]، وإنما قالَ: (مِثْل النافِلَةِ)؛ لأنَّ عَدَّها مِن ألفاظِ التوكيدِ يُشْبِهُ النافِلَةَ؛ أي: الزيادةَ؛ لأنَّ أكثَرَ النَّحْوِيِّينَ لم يَذْكُرْها [١٦٣/و]. والله أعلم[٣].

[ص][٥٢٤] وبعدَ (كلٍّ) أَكَّدُوا بـ(أَجْمَعَا ... جَمعاءَ أَجْمَعينَ، ثُمَّ جُمَعَا)

[تقوية التوكيد][ش] أيْ: يُجاءُ بعْدَ (كُلٍّ) بأَجْمَعَ، وما بعْدَها لتَقْوِيَةِ قَصْدِ الشمولِ، فيُؤتَى بـ(أجمعَ) بعْدَ (كُلِّه)، نحوُ: (جاءَ الرَّكْبُ كُلُّه أَجمَعُ)، وبـ(جَمعاءَ) بعْدَ (كُلِّها)، نحوُ: جاءَتِ القَبيلةُ كلُّها جَمعاءُ، وبـ(أَجمعينَ) بعْدَ (كلِّهم)، نحوُ: (جاءَ الرجالُ كلُّهم أَجمعونَ)، وبـ(جُمَعَ) بعْدَ (كُلِّهِنَّ)، نحوُ: (جاءَتِ الْهِنْداتُ كلُّهُنَّ جُمَعُ). والله تعالى أعلم بالصواب[٤].

[ص][٥٢٥] ودُونَ (كلٍّ) قد يَجيءُ (أَجْمَعُ ... جَمعاءُ أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمَعُ)

[ش] أيْ: قد وَرَدَ استعمالُ العرَبِ (أَجمعَ) في التوكيدِ غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّه)[٥]، نحوُ: (جاءَ الجيشُ أَجمَعُ)، واستعمالُ (جَمعاءَ) غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّها)، نحوُ: (جاءَتِ القَبيلةُ جَمْعَاءُ)، واستعمالُ (أَجمعينَ) غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّهم)، نحوُ: (جاءَ القوْمُ أَجمعونَ)، واستعمالُ (جُمَعَ) غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّهِنَّ)، نحوُ: (جاءَ النساءُ جُمَعُ)، وزَعَمَ المصَنِّفُ أنَّ ذلك قَليلٌ، ومنه قولُه[٦]:

---

(١) في (ك) تقديم وتأخير.
(٢) (٣/ ١٤٣).
(٣) من (ح).
(٤) من (ح).
(٥) في (ع): «بكلمة»، وفي (ص)، (س): «بكل».
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٥٨١): «قائله: راجز من الرجاز، لم أقف على اسمه».

٢٨٩ ـ يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إِذًا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا(١)

والله تعالى أعلم بالصواب(٢).

[ص] [٥٢٦] وإنْ يُفِدْ تَوكيدُ مَنكورٍ قُبِلْ وعنْ نُحاةِ البصرةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

[ش] مَذْهَبُ البَصريِّينَ(٣): أنَّه لا يَجوزُ تَوكيدُ النكِرَةِ(٤)، سَواءً كانَتْ مَحدودةً؛ كيَوْمٍ وليلةٍ وشَهْرٍ وحَوْلٍ، أو غيرَ محدودةٍ؛ كوقْتٍ وزمَنٍ وحِينٍ. ومَذهَبُ الكُوفِيِّينَ ـ واختارَه المصنِّفُ(٥) ـ جَوَازُ توكيدِ النكِرَةِ المحدودةِ(٦)؛ لِحُصولِ الفائدةِ بذلك، نحوُ: (صُمْتُ شَهْرًا كُلَّه)، ومنه قولُه: [حكم توكيد النكرة]

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

---

(١) الشاهِدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ ثلاثةُ شَوَاهِدَ يَسْتَدِلُّ بها النُّحاةُ عَلَى مَسائلَ مِن بابِ التوكيدِ:
**الشاهِدُ الأَوَّلُ** ـ وَهوَ المرادُ هنا ـ فِي قولِه: (**الدهْرَ.... أَجْمَعَا**)؛ حَيْثُ أَكَّدَ الدهْرَ بأَجْمَعَ، مِن غيرِ أنْ يُؤَكِّدَه أَوَّلًا بكُلٍّ.
**والثاني** فِي قولِه: (**حَوْلًا أَكْتَعَا**)؛ فإنه يَدُلُّ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الكُوفِيُّونَ مِن جَوازِ تَوكيدِ النَّكِرَةِ إذا كانتْ مَحدودةً بأنْ يَكُونَ لها أوَّلُ وآخِرُ مَعروفانِ؛ كيَوْمٍ وشَهْرٍ وعامٍ وحَوْلٍ ونحوِ ذلك. وذهَبَ المصنِّفُ إِلَى جوازِ ذلك، والبَصرِيُّونَ يَأْبَوْنَ تَأكيدَ النَّكِرَةِ؛ مَحدودةً أو غيرَ مَحدودةٍ، وسيأتي هَذَا الموضوعُ بعَقِيبِ مَا نَتَكَلَّمَ فيه الآنَ.
**والثالثُ** فِي قولِه: (**الدهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا**)؛ حَيْثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قد يُفْصَلُ بينَ التوكيدِ والمؤكَّدِ بأَجْنَبِيٍّ (م).

(٢) من (ح).

(٣) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٧١).

(٤) لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظًا وغيره.

(٥) في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٩٥).

(٦) الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل وأجمع وعامة لا المطابقة تعريفًا وتنكيرًا. «الخضري» (٢/ ٥٨).

وقولُه(١): [١٦٣/ظ]

**٢٩٠ ـ ........................ قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا**(٢)

والله تعالى أعلم بالصواب(٣).

[ص] **[٥٢٧] واغْنَ بـ(كِلتا) في مُثَنًّى و(كِلَا) عن وَزْنِ (فَعْلاءَ) ووَزْنِ (أَفْعَلَا)**(٤)

[ش] [لا يثنى (أجمع وجمعاء) استغناء بـ(كلا وكلتا)] قد تَقَدَّمَ أنَّ الْمُثَنَّى يُؤَكَّدُ بالنفسِ (أو العَيْنِ)(٥)، وبكِلَا(٦) وكِلتا، ومَذهَبُ البَصْرِيِّينَ أنَّه لا يُؤَكَّدُ بغيرِ ذلك، فلا تَقولُ: (جاءَ الْجَيشانِ أجمعانِ)، ولا: (جاءَ القَبيلتانِ جَمْعَاوانِ)؛ (استغناءً)(٧) بكِلَا وكِلتَا عنهما، (وأَجازَ ذلك الكُوفِيُّونَ(٨))(٩). والله أعلم(١٠).

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥٨٤): «قائله مجهول، وقال أبو البركات: هذا البيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يستقيم الاحتجاج به (٧)، وقيل: مصنوع لا يحتج به، والرواية الصحيحة: قد صرت البكرة يوما أجمعَ».

(٢) الشاهِدُ فيه: قوله: **(يَومًا أَجْمَعَا)**؛ حَيْثُ أَكَّدَ قوله: **(يَوْمًا)** وَهوَ نكِرَةٌ مَحدودةٌ، قوله: **(أَجْمَعَا)**، وتَجويزُ ذلك هو مَذهَبُ الكُوفِيِّينَ الَّذِي اختارَه المصنِّفُ فِي هذه المسألةِ، وجوابُ البَصريِّينَ عن هَذَا الشاهِدِ إنكارُه، وادِّعاءُ أَنَّهُ مِمَّا صَنَعَه النُّحاةُ الكوفِيُّونَ لِيُصَحِّحُوا مَذهبَهم، ولا أَصْلَ له عندَهم حتى يَلْتَمِسُوا له مَخْلَصًا (م).

(٣) من (ح).

(٤) قال الشاطبي (٥/ ٢٤): «وقال أبو حيان في هذا الموضع من «شرحه» على امتداد باعه، وسعة حفظه: هذا يحتاج إلى نقلٍ وسماعٍ من العرب. فإذًا لا معوّل عليه، فهذا الموضع من «الخلاصة» غير مخلّص ـ قيلَ: الإيراد صحيح، ولا جواب لي عنه الآن. ولو قال مثلًا:

**وفي الشمول بالضمير موصلا يخص ما ثُنِّي كلتا وكلا**
**وغير ما ثُنِّيَ كل ونقلْ مع ذا جميع والضمير يتّصلْ**

ثم قال: (واستعملوا أيضًا ككل فاعلة)... إلى آخره ـ لكان المعنى مخلّصًا من ذلك الشغب. والله أعلم».

(٥) في جمع النسخ: «والعين». (٦) في (س): «وكلا».

(٧) في (ك): «لأنه استغنى».

(٨) مع اعترافهم بعدم السماع، وقياس مذهبهم جوازه في توابع أجمع كأَكْتَعَان وكَتْعَاوَان. «الخضري» (٢/ ٥٨).

(٩) في (ك)، (س): «تقديم وتأخير». (١٠) من (س).

[توكيد الضمير المتصل]

[ص] [٥٢٨] وإنْ تُؤَكِّدِ الضميرَ الْمُتَّصِلْ بـ(النفسِ، والعينِ) فبَعدَ المنفَصِلْ[(١)]

[٥٢٩] عَنَيْتُ ذا الرفعِ، وأَكَّدُوا بِمَا سِواهُمَا والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

[ش] لا يَجوزُ[(٢)] تَوكيدُ[(٣)] الضميرِ (المرفوعِ الْمُتَّصِلِ بالنفْسِ)[(٤)] أو العَيْنِ، إلَّا بعْدَ تأكيدِه بضَميرٍ منْفَصِلٍ، فتقولُ: (قُومُوا أنتم أنفُسُكم، أو أَعْيُنُكُم)، ولا تَقُلْ: (قُومُوا أَنفُسُكم).

فإن[(٥)] أَكَّدْتَه بغيرِ النفْسِ والعَيْنِ لم يَلزَمْ ذلك؛ تَقولُ: (قُومُوا كلُّكم) أو (قُومُوا أنتم كلُّكم).

وكذا إذا[(٦)] كانَ الْمُؤَكَّدُ غيرَ ضَميرِ رَفْعٍ، بأنْ كانَ ضميرَ نصْبٍ أو جَرٍّ، فتَقولُ: (مَرَرْتُ بكَ نفْسِكَ أو عَيْنِكَ، ومَررتُ[(٧)] بكُم كُلِّكم، ورأَيْتُكَ نفْسَكَ أو عَيْنَكَ، ورأيْتُكُم كلَّكم).

[التوكيد اللفظي]

[ص] [٥٣٠] وما مِن التوكيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي[(٨)] مُكَرَّرًا، كقولِكَ: (ادْرُجِي ادْرُجِي)

[ش] هذا هو **القِسْمُ الثاني** مِن قِسْمَيِ التوكيدِ، وهو التوكيدُ اللفْظِيُّ، وهو تَكْرَارُ اللَّفْظِ الأوَّلِ بعَيْنِه[(٩)]؛ اعتناءً به، نحوُ: (ادْرُجِي ادْرُجِي)، وقولِه[(١٠)]:

---

(١) أي: فأكده بهما بعد المنفصل **لئلا يقع اللبس في نحو: هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها**، لتبَادر أنهما فاعل لا توكيد فإذا قيل: ذهبت هي نفسها اندفع ذلك، وطَرْدًا للباب في غير ذلك، وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كعلمت ما في نفسك بخلاف باقي الألفاظ. «الخضري» (٢/ ٥٨).

(٢) في (ك): «يخلو».

(٣) في (ك)، (ص)، (ح)، (س): «تأكيد».

(٤) في (ك): «تقديم وتأخير».

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي (م) وحدها «فإذا».

(٦) في (ك): «إن». (٧) في (ك): «أو مررت».

(٨) أتى به محذوف اللام لأجل الضرورة، مع أنها لغة لبعض العرب.

(٩) من (ن).

(١٠) هو: الكميت كما في «شفاء العليل» (١/ ٤٤٥).

٢٩١ ـ فأَيْنَ إلى أينَ النَّجَاةُ ببَغْلَتِي    أتاكِ أتاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احبِسِ[(١)]

وقوله تعالى [١٦٤/و]: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١﴾ [الفجر: ٢١][(٢)].

[ص] [٥٣١] ولا تُعِدْ لفظَ ضَميرٍ مُتَّصِلْ    إلَّا معَ اللفظِ الذي به وُصِلْ

[توكيد الضمير المتصل توكيدًا لفظيًا] [ش] أيْ: إذا أُريدَ تكريرُ لفْظِ الضميرِ الْمُتَّصِلِ للتوكيدِ لم يَجُزْ ذلك، إلَّا بشَرْطِ اتِّصالِ الْمُؤكِّدِ بما اتَّصَلَ بالْمُؤكَّدِ، نحوُ: مَرَرْتُ بكَ بكَ، ورَغِبْتُ فيه فيه، ولا تَقولُ: مَررتُ بِكَكَ.

والله تعالى أعلم بالصواب[(٣)].

[ص] [٥٣٢] كذا الحروفُ غيرَ ما تَحَصَّلَا    به جوابٌ، كـ(نَعَمْ) وكـ(بَلَى)

[توكيد الحرف توكيدًا لفظيًا] [ش] أيْ: كذلك إذا أُريدَ تَوكيدُ الحرْفِ الذي[(٤)] ليسَ للجوابِ، يَجِبُ أنْ يُعادَ معَ الحرْفِ الْمُؤكِّدِ ما يَتَّصِلُ[(٥)] بالمؤكَّدِ، نحوُ: (إنَّ زَيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ)، و(في الدارِ[(٦)] في الدارِ زَيدٌ)، ولا[(٧)] يَجوزُ (إنَّ إنَّ زَيدًا قائمٌ[(٨)])،

---

(١) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(أينَ إلَى أينَ)**، وقولُه: **(أتاك أتاك)**، وقولُه: **(احْبِسِ احْبِسِ)**؛ ففِي كلِّ واحدٍ مِن الْمَواضِعِ الثلاثَةِ تَكَرَّرَ اللفْظُ الأوَّلُ بعَيْنِه، وهوَ مِن التوكيدِ اللفْظِيِّ (م).

(٢) مِن العُلماءِ مَن مَنَعَ أنْ يَكُونَ قولُه تعالَى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١﴾ [الفجر: ٢١]، مِن بابِ التوكيدِ اللفْظِيِّ، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ التوكيدَ اللفْظِيَّ يُشتَرَطُ أنْ يَكُونَ اللفْظُ الثاني دَالًّا عَلَى نفْسِ مَا يَدُلُّ عيله اللفْظُ الأوَّلُ، والأمْرُ فِي الآيَةِ الكريمةِ ليسَ كذلك؛ فإنَّ الدَّكَّ الثانِيَ غيرُ الدَّكِّ الأوَّلِ، والمعنى دَكًّا حاصلًا بعدَ دَكٍّ، وذهَبَ هؤلاءِ إلَى أنَّ اللفظينِ معًا حالٌ، وهوَ مُؤَوَّلٌ بنَحْوِ: مُكَرَّرًا دَكُّها، ومِثْلُه قولُه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]. وجَعَلوا هاتينِ الآيتينِ نَظيرَ قولِهم: جاءَ القومُ رَجُلًا رَجُلًا، وعَلَّمْتُه الحسابَ بابًا بابًا (م).

(٣) من (ح).

(٤) في (س)، (ح)، (ص)، (ع): «التي».

(٥) في جميع النسخ (اتصل).

(٦) زاد في (ك): «زيد».

(٧) في (ك): «فلا».

(٨) قد وَرَدَ شاذًّا قولُ الشاعِرِ:

**إنَّ إنَّ الكريمَ يَحْلُمُ مَا لم    يَرَيَنْ مَن أجارَه قد ضِيمَا** (م)

ولا (في[١] في الدارِ زَيدٌ)، فإنْ كانَ الحرْفُ جَوابًا ـ كنَعَمْ وبَلَى[٢] وجَيْرِ وأَجَلْ وإِي[٣] ولا ـ جازَ إعادتُه وَحْدَه، فيُقالُ لكَ: (أقامَ زيدٌ؟) فتقولُ: (نعَمْ نعَمْ)، أو: (لا[٤] لا)، و: (أَلَمْ يَقُمْ زَيدٌ؟) فتَقولُ: (بَلَى بَلَى)[٥].

[ص] **[٥٣٣] ومُضْمَرُ الرفْعِ الذي قدِ انْفَصَلْ ... أَكِّـدْ بـهِ كـلَّ ضَـمـيـرٍ اتَّـصَـلْ**

[ش] أيْ: يَجُوزُ أنْ يُؤَكَّدَ بضَميرِ الرفْعِ المنْفَصِلِ كلُّ ضَميرٍ متَّصِلٍ؛ مَرفوعًا كانَ، نحوُ: (قُمتَ أنتَ)، أو مَنصوبًا، نحوُ: (أَكْرَمْتَنِي أنا)، أو مَجرورًا، نحوُ: (مَرَرْتُ به هو). واللهُ أعْلَمُ.

[توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع]

❁ ❁ ❁

---

(١) زاد في (ك): «الدار».

(٢) في (ك)، (ع): «وكبلى».

(٣) زاد في (س): «وإن».

(٤) في (س): «فلا».

(٥) مِن ذلك قولُ جَميلِ بنِ مَعْمَرٍ العُذْرِيِّ:

**لَا لَا أَبـوحُ بِـحُـبِّ بُـثْـنَـةَ إِنَّـهَـا ... أَخَـذَتْ عَـلَـيَّ مَـوَاثِـقًـا وعُـهُـودَا**

واعلَمْ أنَّ حُروفَ الجوابِ عَلَى ثَلاثةِ أَقسامٍ:

**الأَوَّلُ**: مَا يَقعُ بعْدَ الإيجابِ والنفيِ جَميعًا، وَذَلِكَ أربعةُ أحرُفٍ، وهي: نَعَمْ وجَيْرِ، وأَجَلْ وإِي، فكلُّ واحدٍ مِن هذه الأحرُفِ الأربعةِ يَصِحُّ أنْ يُجابَ بِهِ بعْدَ الإثباتِ، ويَصِحُّ أنْ يُجابَ بِهِ بعْدَ النفْيِ، والمقصودُ بكلِّ واحدٍ منها أحَدُ أمورٍ ثلاثةٍ: تَصديقُ الْمُخْبِرِ، أو إعلامُ المستَخْبِرِ، أو إبعادُ الطالِبِ.

**والقِسْمُ الثاني**: مَا لا يَقعُ إلا بعْدَ الإيجابِ، وَهوَ (لا)، والمقصودُ بِهِ إبطالُ مَا أَوْجَبَه المتكلِّمُ أوَّلًا.

**والقِسْمُ الثالثُ**: مَا لا يَقَعُ إلَّا بعْدَ النفيِ، وَهوَ (بلى) خاصَّةً (م).

# العَطْفُ

[ص][٥٣٤] العطْفُ إمَّا: ذو بَيانٍ أوْ نَسَقْ والغَرَضُ الآنَ بيانُ ما سَبَقْ
[٥٣٥] فذُو البَيَانِ: تابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حقيقةُ القَصْدِ به مُنْكَشِفَهْ

[أنواع العطف] [ش] العطْفُ كما ذَكَرَ ضَربانِ: **أحَدُهما**: عَطْفُ النَّسَقِ وسيأتي، **والثاني**: [١٦٥/و] عطْفُ البيانِ، وهو الْمَقصودُ بهذا البابِ، وعطْفُ البيانِ هو التابعُ الجامِدُ الْمُشْبِهُ للصِّفَةِ في إيضاحِ[(١)] مَتبوعِه[(٢)] وعَدَمِ استقلالِه، نحوُ[(٣)]:

---

(١) عِبارةُ الشارحِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَاصِرَةٌ، والتحقيقُ أنَّ عطْفَ البيانِ يَأتي لأغراضٍ كَثيرةٍ، وأنَّ أَشْهَرَها أربعةٌ:
**الأوَّلُ**: تَوضيحُ متبوعه، وهذا يَكُونُ فِي المعارِفِ؛ كأَقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرُ.
**والثاني**: تَخصيصُ متبوعه، وهذا يَكُونُ فِي النَّكِراتِ، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ۝١٦﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقولِه سُبحانَه: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، عندَ مَن جَوَّزَ مجيء عطْفِ البيانِ من فِي النَّكِرَاتِ.
**والثالثُ**: المدْحُ، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] ذكَرَ هَذَا صاحِبُ (الكَشَّافِ).
**والرابعُ**: التأكيدُ، وَذَلِكَ كَمَا فِي قولِ الشاعِرِ:
**لقائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرَا (م)**

(٢) أي: إن كان معرفته، وتخصيصه إن كان نكرة، وقد يكون للمدح ففي الكشاف أن ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح للتوكيد كما قاله بعضهم في قوله:
**يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا**
لكن اختار المصنف جعل هذا تأكيدًا لفظيًا.
الخضري (٢/ ٥٩).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٣٥٥): «قال ابن يعيش: إن قائله هو رؤبة بن العجاج (٤)، وهذا خطأ؛ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة، =

٢٩١ ـ ...................... أَقْسَمَ باللَّهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ[(١)]

فـ(عُمَرُ) عَطْفُ بَيانٍ؛ لأنه مُوَضِّحٌ لأبي حفْصٍ، فخَرَجَ[(٢)] بقولِه: (الجامِدُ)[(٣)] الصِّفَةُ[(٤)(٥)]؛ لأنها مُشتَقَّةٌ أو مُؤَوَّلَةٌ به، وخَرَجَ بما[(٦)] بعْدَ ذلك: التوكيدُ وعطْفُ النَّسَقِ لأنهما لا يُوَضِّحانِ مَتبوعَهما، والبدَلُ الجامِدُ لأنه مُسْتَقِلٌّ[(٧)].

[ص] [٥٣٦] فـأَوْلِـيَـنْـهُ مِـن وِفـاقِ الأَوَّلِ ... مـا مِـنْ وِفـاقِ الأَوَّلِ الـنـعْـتُ وَلِـي

[ش] لَمَّا كانَ عطْفُ البيانِ مُشْبِهًا للصفَةِ، لَزِمَ فيه مُوافَقَةُ المتبوعِ؛ كالنَّعْتِ، فيُوَافِقُه في إعرابِه وتَعريفِه، أو تَنكيرِه (وتَذكيرِه[(٨)]، أو تأنيثِه[(٩)] وإفرادِه[(١٠)]، أو تَثْنِيَتِه أو جَمْعِه)[(١١)]. [حكم عطف البيان مع متبوعه]

---

= ولم يدرك عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ ولا عده أحد من التابعين، وإنما قائله رجل أعرابي كان استحمل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وقال: إن ناقتي قد نَقِبَتْ، فقال له: كذبت، ولم يحمله، فقال: . . .».

(١) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**أبو حفْصٍ عُمَرْ**)؛ فإنَّ الثانِيَ عَطْفُ بَيانٍ للأوَّلِ (م).

(٢) زاد في (ك): «النعت».

(٣) زاد في (ك): «المشبه».

(٤) وتخرج أيضًا بقوله: شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره، وقوله: حقيقة القصد به منكشفة يصلح كونه بيانًا لوجه الشبه إن نظرنا إلى مطلق انكشاف، وكونه بيانًا لوجه الفرق بينه وبين الصفة إن نظرنا لقوله به؛ أي: إن عطف البيان يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه، والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في أنه جامد لا يؤول بالمشتق وإن أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله إذا ورد جامدًا. «الخضري» (٢/ ٥٩).

(٥) زاد في (ك): «إلى أخره».

(٦) ليس في (ك).

(٧) ظاهره أن البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله، وليس كذلك لأنه يخرج بقيد الإيضاح أيضًا فلا حاجة لذكر الاستقلال، ولا يرد على إخراجه أن كل عطف بيان يصح بدلًا إلا ما استثنى كما سيأتي لأن جواز الأمرين منزَّل على مقصدي الإيضاح والاستقلال. «الخضري» (٢/ ٥٩).

(٨) ليس في (ك)، (ح)، (ص).

(٩) ليس في (ك)، (ح).

(١٠) ليس في (ك).

(١١) في (س): «تقديم وتأخير».

[ص] [٥٣٧] فقد يكونانِ مُنَكَّرَينِ ... كما يكونانِ مُعَرَّفَيْنِ

[مجيء عطف البيان معرفة أو نكرة] [ش] ذهَبَ أكثَرُ النَّحْوِيِّينَ(١) إلى امتناعِ كَوْنِ عطْفِ البيانِ ومَتبوعِه نكِرَتَيْنِ(٢)، وذَهَبَ قومٌ، منهم الْمُصَنِّفُ، إلى جَوَازِ ذلك، فيَكونانِ مُنكَّرَيْنِ كما يكونانِ مُعَرَّفَيْنِ، قِيلَ: ومِن تَنْكِيرِهما قولُه تعالَى: ﴿يُوقَدُ(٣) مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وقولُه تعالَى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ١٦﴾ [إبراهيم: ١٦]، فزَيْتُونَةٍ عطْفُ بَيانٍ لشَجَرَةٍ، وصَديدٍ عطْفُ بيانٍ لماءٍ(٤).

[ص] [٥٣٨] وصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... في غيرِ نحوِ (يا غُلامُ يَعْمُرَا) -

[٥٣٩] ونحوِ (بِشْرٍ) تابعِ (الْبَكْرِيِّ) ... وليسَ [١٦٥/ ظ] أنْ يُبْدَلَ بالْمَرْضِيِّ

[صلاحية عطف البيان للبدلية إلا ما استثني] [ش] (كلُّ ما)(٥) جازَ أنْ يكونَ عطْفَ بَيانٍ، جازَ أنْ يكونَ بَدَلًا، نحوُ: ضَرَبْتُ أبا عبدِ اللهِ زَيدًا.

---

(١) في (ك): «النحاة».

(٢) محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها ورد بأن بعض النكرة أخص من بعض فيبّين غيره، وكما يجوز ذلك في النعت. «الخضري» (٢/ ٥٩).

(٣) في (ك)، (ص)، (ع)، (ح): «توقد»، وبها قَرَأَ ابْن كثير وأَبُو عَمْرو وحَمْزَة، انظر: «السبعة في القراءات» (ص٤٥٥).

(٤) ضَبَطَ ابنُ هِشامٍ وغيرُه الْمَسائلَ التي يَتَعَيَّنُ فيها أنْ يَكُونَ التابعُ عطْفَ بيانٍ، ولا يَجوزُ أنْ يَكُونَ بدَلًا، بأحَدِ أمْرَيْنِ:
**الأَمْرُ الأَوَّلُ**: أنْ يَكُونَ التابعُ غيرَ مُستَغْنًى عنه.
**الأَمْرُ الثاني**: أنْ يَكُونَ التابعُ غيرَ صالحٍ لأنْ يُوضَعَ فِي مكانِ المتبوعِ.
والمسألتانِ اللتانِ ذكَرَهما الناظِمُ وبيَّنَهما الشارِحُ مِن أفرادِ الضابِطِ الثاني؛ ألَا تَرَى أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يُوضَعَ يَعْمُرَا معَ كونِه مَنصوبًا مَوْضِعَ غلامُ المنادَى، ولا يَصلُحُ أنْ يُوضَعَ بِشْرٍ معَ كونِه عَلَمًا، وليسَ مقْتَرِنًا بأل، مَوْضِعَ البَكْرِيِّ، ولم يَتَعَرَّضَا لتأصيلِ الضابِطِ الأوَّلِ ولا التمثيلِ له، ومِن أمْثِلَتِه أنْ يَكُونَ التابعُ مشْتَمِلًا عَلَى ضَميرٍ، والمتبوعُ جزءٌ مِن جُملةٍ واقِعَةٍ خَبَرًا، وليس فِي هذه الجُمْلَةِ ضَميرٌ يَرْبِطُها بالمُبْتَدَأِ، نحوُ: (عليٌّ سافَرَ بكْرٌ أَخُوه)؛ فإنَّه يَتَعَيَّنُ أنْ يَكُونَ (أَخوهُ) عطْفَ بيانٍ عَلَى بكْرٌ، ولا يَجوزُ أنْ يَكُونَ بدَلًا (م).

(٥) رسمت في (س)، (ع): «كلما».

واستَثْنَى المصَنِّفُ من ذِلك مَسألتينِ، يَتعَيَّنُ فيهما كونُ التابِعِ عَطْفَ بيانٍ:

**الأُولَى**: أنْ يَكونَ التابِعُ (مُفْرَدًا، مَعرِفَةً)[١]، مُعْرَبًا؛ والمتبوعُ مُنادًى، نحوُ[٢]: **(يا غُلامُ يَعْمُرَا)**، فيَتَعَيَّنُ أنْ يكونَ (يَعْمُرَا) عطْفَ بَيانٍ، ولا يَجوزُ أنْ يكونَ بدَلًا؛ لأنَّ البدَلَ على نِيَّةِ تكرارِ يا[٣]؛ فكانَ[٤] يَجِبُ بِناءُ (يَعْمُرَا) على الضمِّ؛ لأنه لو لُفِظَ بـ(يا) معَه لكانَ كذلك.

**الثانيةُ**: أنْ يكونَ التابعُ خاليًا مِن ألْ والمتبوعِ بألْ، وقد أُضِيفَتْ إليه صِفَةٌ بألْ، نحوُ: (أنا الضارِبُ الرجُلِ زَيْدٍ)؛ فيَتَعَيَّنُ كونُ (زَيْدٍ) عطْفَ بيانٍ، ولا[٥] يَجُوزُ كونُه بَدَلًا مِن (الرجُلِ)؛ لأنَّ البدَلَ على نِيَّةِ تَكرارِ العامِلِ؛ فيَلزَمُ أنْ يَكونَ التقديرُ: أنا الضارِبُ زيدٍ، وهو لا يَجوزُ؛ لِمَا عرَفْتَ في بابِ الإضافَةِ مِن أنَّ الصفَةَ إذا كانَتْ بألْ لا تُضافُ إلَّا إلى ما فيه ألْ، أو ما أُضيفَ إلى ما فيه ألْ، ومِثلُ: (أنا الضارِبُ الرجُلِ زَيدٍ)[٦]

---

(١) في (ك): «تقديم وتأخير».
(٢) في (س)، (ح)، (ص): «مثل».
(٣) في (ع)، (ن): «العامل».
(٤) في (س): «وكان».
(٥) في (ك): «فلا».
(٦) قال الشاطبي (٥/ ٥٢ ـ ٥٤): «وفي هذا الموضع نظر، وذلك أنه حصر تعين العطف في هذين الموضعين، وأعطى أن ما سواهما يصلح فيه البدل.
وذلك غير صحيح، فإن موضع ثم مواضع أخر يتعين فيها العطف، ويمتنع البدل.
وقد نبه بعض من قيد ذلك على جملة منها.
والذي زاد على الموضعين عشرة مواضع:
**أحدها**: أن يكون الكلام مفتقرًا إلى رابط، ولا رابط إلا التابع، على أنه عطف البيان، نحو: هند ضربت الرجل أخاها، فلا يجوز أن يكون نعتًا؛ لأنه أعرف مما جرى عليه، ولا بدلًا لئلا تعرى الجملة الأولى من رابط، فتعين عطف البيان.
**والثاني**: أن يضاف (أفعل التفضيل) إلى عام، ويتبع بقسمي ذلك العام، ويكون المفضل أحد قسمي ذلك العام، نحو: زيد أفضل الناس الرجال والنساء، فـ(الرجال والنساء) عطف بيان لا بدل من (الناس) لأن البدل على نية تكرار العامل، فيكون التقدير: زيد أفضل الرجال والنساء، وذلك لا يسوغ.
وما جاء من قوله: أنا أشعر الجن والإنس. فقد غلط في ذلك، وتأوله أبو علي =

قولُه(١):

٢٩٣ ـ أنا ابنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا(٢)

---

= أنه أراد: أشعر الخلق. قال: وهو قبيح، ولا يجوز القياس عليه.

**والثالث**: أن يتبع وصف (أي) بمضاف نحو: يا أيها الرجل غلام زيد، فـ(غلام زيد) لا يكون بدلًا من الرجل؛ لأنه ليس في تقدير جملتين، ولا وصفًا؛ لأن ما فيه (أل) لا يوصف بالمضاف إلى (العلم).

**والرابع**: أن يفضل مجرور (أي) نحو: أي الرجلين زيد وعمرو أفضل؟

فلا يصح بدل (زيد وعمرو) من (الرجلين) لأنه لا يجوز أن تقول: أي زيد وعمرو؟ لأن (أيًّا) لا تضاف إلى مفرد معرفة إلا عند قصد التجزئة نحو: أي الرجل أحسن؟ أعينه أم وجهه؟

**والخامس**: أن يفصل مجرور (كلا) نحو: كلا أخويك زيد وعمرو قائم؛ لأن (كلا) لا تضاف إلى مثنى لفظًا ومعنى، أو معنى دون لفظ.

**والسادس**: أن يتبع المنادى المضموم باسم الإشارة، نحو: يا زيد هذا، لا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه لو كان بدلًا لكان منادى، وحرف النداء لا يجوز أن يحذف من اسم الإشارة على رأي البصريين.

**والسابع**: أن يتبع وصف (أي) في النداء بمنوَّنه، نحو: يا أيها الرجل زيد؛ لأنه لو كان بدلًا لكان غير منوَّن.

**والثامن**: أن يتبع اسم الجنس أو غيره ذا (أل) لمنادي مضموم، نحو: يا زيد الرجل، ويا غلام الرجل الصالح ويا رجل الحارث، أو منصوب نحو: يا أخانا الحارث؛ لأنه إن جعلناه بدلًا أدى إلى تقدير مباشرة حرف النداء ما فيه الألف واللام، فيكون كقولك: يا الرجل، ويا الحارث.

**والتاسع**: أن يتبع المنادى المضاف باسم الإشارة، نحو: يا غلام زيد هذا.

**والعاشر**: أن يتبع وصف اسم الإشارة في النداء بمنون، نحو: يا هذا الطويل زيد وتعليل هذا الوجه وما قبله مفهوم مما تقدم.

فهذه عشرة مواضع زائدة على ما ذكره الناظم، ولعل ثم مواضع أخر لمن تتبع المسائل، وإنما هذا تنبيه على غيره».

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١٦٠٨/٤): «قائله: هو المرار الأسدي».

(٢) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(التارِكِ البَكريِّ بِشْرٍ)**؛ فإنَّ قولَه: **(بِشْرٍ)** يَتَعَيَّنُ فيه أنْ يَكُونَ عطْفَ بَيانٍ عَلَى قولِه: **(البَكريِّ)**، ولا يَجوزُ أنْ يُجعَلَ بَدَلًا منه، وقد أَشارَ الشارِحُ العلَّامَةُ إِلَى وجهِ امتناعِهِ والْخِلافِ فيه (م).

فبِشْرٍ عطْفُ بَيانٍ، ولا يَجوزُ كونُه بَدَلًا؛ إذ لا يَصِحُّ أنْ يَكونَ التقديرُ (أنا ابنُ التارِكِ بِشْرٍ).

وأشارَ بقولِه: (**وليسَ أنْ يُبْدَلَ بالْمَرْضِيِّ**[1]) إلى أنَّ تَجويزَ كوْنِ بِشْرٍ بَدَلًا غيرُ مَرْضِيٍّ، وقَصَدَ بذلك التَّنْبِيهَ [١٦٦/و] على مَذْهَبِ الفَرَّاءِ[2] والفارِسِيِّ[3][4].

واللهُ أعلم[5].

❁ ❁ ❁

---

(١) الضمير في (يبدل) يحتمل أن يعود على (بشر) في مثاله الأخير ونحوه، ويريد أن إعرابه بدلًا غير مرضي، وإنما يعرب عطف بيان، ويتعين فيه ذلك، وكأنه أراد التنكيت على موضع الخلاف المنصوص، وذلك أن من النحويين من أجاز البدل في باب (اسم الفاعل) لكن على طريقتين، إحداهما طريقة من أجاز أن يضاف (اسم الفاعل) بالألف واللام إلى ما ليس فيه ألف ولام، وذلك مذهب الفراء، فهو يجيز: مررت بالضارب زيد، فإجازته لنحو: مررت بالضارب الرجل زيد، على البدل أولى.
«المقاصد الشافية» (٥/ ٥٨).

(٢) انظر: «شرح الكافية» للرضي (٢/ ٣٨٤).

(٣) انظر: «الإيضاح العضدي» (ص٢٤٧).

(٤) مَذْهَبُ الفَرَّاءِ والفارِسِيِّ جَوازُ إضافَةِ الوصْفِ المقتَرِنِ بألْ إِلَى العَلَمِ، وَذَلِكَ نحوُ: (أنا الضارِبُ زَيْدٍ)، وَعَلَى هَذَا يَجوزُ فِي (أنا ابنُ التارِكِ البَكريِّ بِشْرٍ) أنْ يُجْعَلَ بِشْرٍ بَدَلًا؛ لأنه يَجوزُ عندَهم أنْ تَقولَ: أنا ابنُ التارِكِ بِشْرٍ - بإضافَةِ التارِكِ الَّذِي هو وصْفٌ مُقتَرِنٌ بألْ، إِلَى بِشْرٍ الذي هو علَمٌ - ومعنى هَذَا أَنَّهُ يَجوزُ إحلالُ التابعِ مَحَلَّ الْمَتبوعِ، ومتى جازَ ذلك صَحَّ فِي المتبوعِ الوَجهانِ: أنْ يَكُونَ عطْفَ بَيانٍ، وَأنْ يَكُونَ بَدَلًا، لكنَّ مَذهَبَ الفَرَّاءِ والفارِسِيِّ غيرُ مَقبولٍ عندَ المصنِّفِ وجَمْهَرَةِ العُلماءِ، لا جَرَمَ لم يُجيزُوا فِي (بِشْرٍ) إِلَّا وَجْهًا واحدًا، وَهوَ أنْ يَكُونَ عطْفَ بيانٍ؛ ولهذا تَجِدُ المصنِّفَ يقولُ: (وليسَ أنْ يُبْدَلَ بالْمَرْضِيِّ) (م).

(٥) من (ص).

# عَطْفُ النَّسَقِ

[ص] [٥٤٠] تالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقْ كَـ(اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)

[تعريف عطف النسق] [ش] عطْفُ النَّسَقِ: هو التابعُ المُتَوَسِّطُ بينَه وبينَ مَتبوعِه أحَدُ الحروفِ التي سنَذْكُرُها؛[1] كـ(اخْصُصْ بوُدٍّ وثَناءٍ مَن صَدَقَ).

فخَرَجَ بقولِه: (المتوسِّطُ...) إلى آخِرِه بقِيَّةُ التوابعِ.

[ص] [٥٤١] فالعَطْفُ مُطْلَقًا[2] بـ(واوٍ، ثُمَّ، فَا، حتَّى، أَمَ، او)، كَـ(فِيكَ صِدْقٌ ووَفَا)

[أنواع حروف العطف] [ش] حُروفُ العطْفِ على قِسمينِ:

**أحدُهما**: ما يُشَرِّكُ[3] (المعطوفَ معَ المعطوفِ)[4] عليه مُطْلَقًا؛ أي: لفْظًا وحُكْمًا، وهي الواوُ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو)، وثُمَّ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ ثم عمرٌو)، والفاءُ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ فعمرٌو)، وحتَّى، نحوُ: ((قَدِمَ الْحُجَّاجُ)[5] حتَّى الْمُشاةُ)، وأَمْ، نحوُ: (أَزَيْدٌ عندَكَ أَمْ عمرٌو)[6]، وأَوْ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ أو عمرٌو).

**والثاني**: ما يُشَرِّكُ[7] لفْظًا فقَطْ، وهو المرادُ بقولِه:

[ص] [٥٤٢] وأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ (بلْ، وَلَا، لكِنْ)، كَـ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لكِنْ طَلَا)

[ش] هذه[8] الثلاثةُ تُشَرِّكُ الثانِيَ معَ الأوَّلِ في إعرابِه، لا في حُكْمِه، نحوُ: (ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو، وجاءَ زيدٌ لا عمرٌو، ولا تضْرِبْ زَيدًا لكنْ عَمْرًا).

---

(١) في (س)، (ح)، (ص)، (ع): «ستذكر».
(٢) أي: لفظًا ومعنًى.
(٣) في (س)، (ك): «يشترك».
(٤) في (س)، (ح)، (ص): «بين المعطوف والمعطوف عليه».
(٥) في (ك)، (ع): «جاء الحاج».
(٦) في (ك): «تقديم وتأخير».
(٧) في (ك)، (س): «يشترك».
(٨) في (س): «هذا».

[ص] **[٥٤٣] فاعْطِفْ بـ(واوٍ) لاحِقًا أو سابِقَا    فـي الحُكْمِ أو مُصاحِبًا مـوافِقَـا** [الواو]

[ش] لَمَّا ذكَرَ حُروفَ العطْفِ التِّسعةَ شَرَعَ في ذِكْرِ[1] مَعَانِيهَا.

فالواوُ لِمُطْلَقِ الجمْعِ[2] عندَ[3] البَصريِّينَ، فإذَا قُلتَ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو)، دَلَّ ذلك على اجتماعِهما في نِسبةِ الْمَجيءِ إليهما [١٦٦/ظ]، واحْتُمِلَ كونُ (عمرٍو) جاءَ بعْدَ (زيدٍ)، أو جاءَ[4] قبلَه[5]، أو جاءَ[6] (مُصاحِبًا له)[7]، وإنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذلك بالقَرينةِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو بعدَه، وجاءَ زيدٌ وعمرٌو قَبْلَه، وجاءَ زيدٌ وعمرٌو معَه).

فيُعْطَفُ بها اللاحِقُ والسابِقُ والمصاحِبُ.

ومَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ أنَّها للتَّرتيبِ، ورُدَّ بقولِه تعالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧][8].

والله تعالى أعلم[9].

[ص] **[٥٤٤] واخْصُصْ بها عَطْفَ الذي لا يُغْنِي    مَتْبُوعُهُ[10]، كـ(اصْطَفَّ هذا وابْنِي)** [من خصائص الواو]

---

(١) ليس في (ك).

(٢) أي: الإجماع في الحكم.

(٣) في جميع النسخ: «هذا مذهب».

(٤) ليس في (ح).

(٥) في (ك): «معه».

(٦) ليس في (ح).

(٧) في (ك): «مصاحبه».

(٨) لو كانتِ الواوُ دالَّةً عَلَى الترتيبِ ـ كَمَا يقولُ الكوفِيُّونَ ـ لَكَانَ هَذَا الكلامُ اعترافًا مِن الكفَّارِ بالبَعْثِ بعْدَ الموتِ؛ لأنَّ الحياةَ الْمُرادَةَ مِن (نَحْيَا) تكونُ حينَئذٍ بعْدَ الموتِ، وَهِيَ الحَشْرُ، ومَساقُ الآيةِ وَمَا عُرِفَ مِن حالِهم ومُرادِهم دليلٌ عَلَى أنَّهم مُنْكِرُونَ له، فالْمُرادُ مِن الحياةِ فِي قولِهم: (ونحيي) هِيَ الحياةُ التي يَحْيَوْنَها فِي الدنيا، وَهِيَ قَبْلَ الموتِ قَطْعًا، فدَلَّتِ الآيةُ عَلَى أنَّ الواوَ لا تَدُلُّ عَلَى الترتيبِ؛ لأنَّ المعطوفَ سابِقٌ فِي الوُجودِ عَلَى المعطوفِ عليه.
هذا وإذا لم تُوجَدْ قَرينةٌ تُعَيِّنُ الْمَعِيَّةَ أو غيرَها، فالأرجَحُ أنْ تكونَ الواوُ دالَّةً عَلَى مُصَاحَبَةِ المعطوفِ للمعطوفِ عليه، ويَلِيهِ أنْ يَكُونَ المعطوفُ عليه سابِقًا، ثم أنْ يَكُونَ المعطوفُ عليه متَأَخِّرًا (م).

(٩) من (ح).

(١٠) لكون الحكم لا يقوم إلا بمتعدد كالاختصام ونحوه وإنما اختصت بذلك الواو =

[ش] اخْتُصَّتِ الواوُ مِن بينِ حُروفِ العطْفِ بأنَّها يُعْطَفُ بِها حيثُ لا يُكتفَى بالمعطوفِ(١) عليه، نحوُ: (اخْتَصَمَ زيدٌ وعمرٌو)، ولو قلتَ: (اخْتَصَمَ زَيْدٌ) لم يَجُزْ، ومِثلُه: (اصْطَفَّ هذا وابني، وتَشَارَكَ زيدٌ وعمرٌو).

ولا يَجُوزُ أنْ يُعْطَفَ في هذه الْمَواضِعِ بالفاءِ ولا بغيرِها مِن حروفِ العَطْفِ، فلا تَقولُ: (اخْتَصَمَ(٢) زيدٌ فعَمْرٌو) (ولا ثم عمر)(٣).

والله تعالى أعلم(٤).

[الفاء وثم] [ص] **[٥٤٥] والفاءُ للترتيبِ باتِّصالِ(٥) و(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بانْفِصالِ**

---

= لترجح المعية فيها. قال في التصريح: ذكر المصنف مما اختصت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق، وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب، ثم أوصلها إلى أحد وعشرين، وفي بعضها انتقاد كما بيَّنه «الصبان» (٣/ ٩٣)، فإن حتى تشاركها في الثاني على الصحيح: كمات كل أب لي حتى آدم، والفاء في الثالث: كاشتريته بدرهم فصاعدًا. «الخضري» (٢/ ٦١).

(١) إنما يَكُونُ ذلك عندَما يَكُونُ الحُكْمُ مِمَّا لا يَقومُ إلَّا بِمُتَعَدِّدٍ، مثلُ الاشتراكِ والاصطفافِ والاختصامِ فِي أمْثِلَةِ الشارِحِ، وممَّا اخْتُصَّتْ بِهِ الواوُ أنَّها تَعْطِفُ عامِلًا قد حُذِفَ وبَقِيَ معمولُه؛ كَمَا قالُوه في:

**وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونَا**

وسيأتي هَذَا قريبًا (م).

(٢) ليس في (ك). (٣) من جميع النسخ.

(٤) من (ح).

(٥) المراد به: التعقيب وهو في كل شيء بحسبه كتزوّج زيد فوُلِد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت.

ولا يرد على الترتيب قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، من حيث إن الإهلاك بعد البأس لا قبله لأن المعنى: أردنا إهلاكها فجاءها، وكذا يقال في حديث: «**توضأ فغسل وجهه**»... إلخ.

ولا يرد على الثاني قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُ غُثَاءً﴾ [الأعلى: ٤، ٥] ولا قوله: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] من حيث إن جعله غثاءً أحوى؛ أي: أسود من شدة اليبْس لا يعقب إخراجه واخضرار الأرض لا يعقب إنزال =

أيْ: تَدُلُّ الفاءُ على تأَخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلًا به[١]، و(ثُمَّ) على تَأَخُّرِه عنه منْفَصِلًا؛ أي: متَرَاخِيًا عنه[٢]، نحوُ: (جاءَ[٣] زيدٌ فعمرٌو)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾ [الأعلى: ٢]، و(جاءَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو)، ومِنهُ قولُه تعالَى: ﴿وَٱللَّهُ[٤] خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١].

[ص] [٥٤٦] واخْصُصْ بـ(فاءٍ) عَطْفَ ما ليسَ صِلَهْ ... علـى الَّـذِي اسْـتَقَـرَّ أَنَّـهُ الـصِّـلَـهْ

[ش] اخْتُصَّتِ الفاءُ بأنَّها تَعْطِفُ[٥] ما لا يَصْلُحُ [١٦٧/و] أنْ يكونَ صِلَةً؛ [من خصائص الفاء]

---

= الماء؛ لأن التقدير: فمضت مدة فجعله غثاء أو فتصبح الأرض، لا يقال: مضي المدة بتمامها لا يعقب الإخراج والإنزال؛ لأنه يكفي تعقيب أولها، وقيل: الفاء فيهما نائبة عن ثم، أو هو من باب تزوّج فولد له. «الخضري» (٢/ ٦٢).

(١) الغالب إذا وليها جملة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ﴿لَأٓكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ﴾ [الصافات: ٦٦]. ومن غير الغالب عدم السببية نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۝٢٦ فَقَرَّبَهُۥٓ﴾ [الذاريات: ٢٦، ٢٧]، ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا﴾ [ق: ٢٢]، ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ﴾ [الذاريات: ٢٩]، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ۝٣﴾ [الصافات: ٢، ٣].

ولا يرد على كون السببية تفيد التعقيب نحو: إن يسلم فهو يدخل الجنة؛ لأن عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب إذ السبب التام للجنة وحدها هو الإسلام، واستمراره إلى الموت بلا موجب لتطهيره بالنار أولًا؛ قاله الدماميني. «الخضري» (٢/ ٦٢).

(٢) اعترض بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] فإن خلق بني آدم متأخرًا عن خلق زوجته حوَّاء وأجيب بأنها عاطفة على محذوف صفة للنفس؛ أي: من نفس أنشأها ثم جعل إلخ، أو أن (ثم) بمعنى الواو.

وزعم الأخفش والكوفيون أنها تزاد كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟﴾ [التوبة: ١١٨] فإن تاب جواب إذا قبله، ورد بأن الجواب محذوف؛ أي: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾ [التوبة: ١١٨]. «الخضري» (٢/ ٦٢).

(٣) ليس في (ك).

(٤) زاد في (س): «الذي».

(٥) ومِمَّا اخْتُصَّتْ بِهِ الفاءُ أَنَّها تَعْطِفُ الْمُفَصَّلَ عَلَى الْمُجْمَلِ مَعَ اتِّحادِهما معنًى، ومِن =

لِخُلُوِّهِ عن ضَميرِ الموصولِ على ما يَصْلُحُ أنْ يكونَ صِلَةً؛ لاشتمالِه على الضميرِ، نحوُ: (الذي يَطيرُ فيَغْضَبُ زيدٌ الذبابُ)، ولو قلتَ: (ويَغْضَبُ زيدٌ)، أو (ثُمَّ يَغْضَبُ زَيدٌ) لم يَجُزْ؛ [لأنَّ الفاءَ تَدُلُّ على السببيَّةِ، فاستُغْنِيَ بها عن الرابِطِ، ولو قلتَ: (الذي يَطيرُ ويَغضَبُ منه زَيدٌ الذبابُ) جازَ؛ لأنك أتيتَ بالضميرِ الرابِطِ][(١)].

[حتى] [ص][٥٤٧] بعضًا بـ(حتَّى) اعْطِفْ على كلٍّ، ولا ... يكونُ إلا غايةَ الذي تَلَا

[ش] يُشْتَرَطُ في المعطوفِ بحتَّى أنْ يكونَ بعضًا مِمَّا قَبْلَه، وغايةً له في زيادةٍ أو نقْصٍ[(٢)]، نحوُ: (ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ، وقَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى

---

= ذلك قولُه تعالَى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥]، والترتيبُ فِي مِثْلِ هَذَا ذِكْرِيٌّ لا مَعنويٌّ (م).

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (س)، (ك)، (ص).

(٢) أي: معنويين كما مثله، ويعبر عنهما بالشرف والخسة، أو حسيين: كوهبت الأعداد الكثيرة حتى الألوف، المؤمن يجزي بالحسنة حتى مثقال الذرة.

ويشترط أيضًا كونه مفردًا لا جملة، صريحًا [لا] مؤولًا، قيل: وظاهر إلا ضميرًا كما هو شرط مجرورها، والحق عدم هذا، فيجوز: قام الناس حتى أنا.

فشروط معطوفها أربعة فقط، سواء كان آخرًا أم لا، وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفردًا وظاهرًا وآخرًا أو متصلًا به، سواء كان صريحًا كـ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]، أو مؤولًا كـ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾ [طه: ٩١].

وسواء كان غاية في خسّة أو شرف أم لا، فلكل منهما عموم وخصوص، ففي: أكلت السمكة... إلخ تصلح للعطف، والجر؛ لأن الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستقذارها غالبًا، وفي: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ﴾ [طه: ٩١] تتعين للجر لاتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس صريحًا ولا بعضًا ولا غاية في زيادة أو نقص.

وفي أمثلة الشارح تتعين للعطف لأن ما بعدها ليس آخرًا.

أما إن وقع بعدها جملة اسمية، كحتى ماء دجلة أشكل، أو ماضوية كـ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾ [الأعراف: ٩٥]. أو مضارع مرفوع لكونه حالًا أو ماضيًا كـ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فهي ابتدائية؛ لأنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها وسيأتي لذلك مزيد. =

الْمُشاةُ). والله أعلم[١].

[ص] [٥٤٨] و(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ[٢] هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أو هَمْزَةٍ عن لَفْظِ (أيٍّ) مُغْنِيَهْ [أم]

[ش] (أَمْ) على قِسمينِ: مُنْقَطِعَةٍ وستأتي، ومُتَّصِلَةٍ[٣]، وهي التي تَقَعُ بعْدَ هَمزةِ التسويةِ، نحوُ: [(سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١][٤]، والتي تقَعُ بعْدَ هَمزةٍ][٥] مُغْنِيَةٍ عن (أيٍّ)[٦]، نحوُ: (أَزيدٌ عندَك أمْ عَمرٌو)؛ أيْ: أيُّهما عندَكَ؟

---

= تنبيه:
حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو ولا للترتيب في الحكم فيجوز: مات كل أب لي حتى آدم، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «**كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس**» [مسلم (٢٦٥٥)] عن عَبْدِ اللهِ بْنَ عُمَرَ، بلفظ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ...**» إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر.
نعم؛ هي تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنًا؛ أي: تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه.
وإذا كان معطوفها آخرًا مجرورًا وجب كما في التسهيل إعادة الجار لئلا تلتبس بالجارة كاعتكف في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كعجبت من القوم حتى بنيهم. «الخضري» (٢/ ٦٣).

(١) من (س). (٢) ليس في (ك)، (ع).

(٣) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحدهما لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد، وتسمى أم المعادلة أيضًا لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام، وهي منحصرة في النوعين، ويجب فيهما كما في الهمع تأخر المنفي فيمتنع: سواء علي ألم يقم زيد أم قام. «الخضري» (٢/ ٦٣).

(٤) يَجوزُ لكَ فِي هَذَا الأسلوبِ أنْ تُعرِبَ (سواءٌ) خَبَرًا مقدَّمًا، وَمَا يَلِي الهمزةَ فِي تأويلِ مَصدَرٍ مبتَدَإٍ مؤخَّرٍ، ويَجوزُ العكْسُ، بأنْ تَجعلَ سَواءٌ مُبْتَدأً والمصدَرَ المؤَوَّلَ خبَرَه (م).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ك).

(٦) أي: هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الدماميني، وتخالف همزة التسوية بأمرين: **الأول**: أنها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك فتطلب جوابًا بتعيين أحد الشيئين لا بنعم. =

[ص] [٥٤٩] ورُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهمزةُ إنْ كانَ خَفَا المعنَى بحَذْفِها أُمِنْ

[ش] أيْ: قد تُحْذَفُ الهمزةُ؛ يَعنِي: هَمزةُ التَّسويةِ، والهمزةُ الْمُغْنِيَةُ عن أيٍّ عندَ أَمْنِ[1] اللَّبْسِ، وتكونُ[2] (أمْ) مُتَّصِلَةً كما كانَتْ، والهمزةُ مَوجودةٌ، ومِنه قراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ[3]: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

---

= **أولًا**: لأنك إذا قلت: أزيد قام أم عمر وكنت عالمًا بثبوت القيام لأحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه، وقد يجاب بلا تَخْطِئَة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كما في قصة ذي اليدين [مسلم (٥٧٣)] وقياسه جواز نعم لإثباتهما معًا تخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط.اهـ. «صبان» (٣/ ١٠٥).

وفيه أن تعميم النفي في حديث ذي اليدين ليس بمجرد لا بل بقوله: كل ذلك لم يكن فقياسه في الإثبات أن لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كأن يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فإن أتى بأو بدلها كان السؤال عن الثبوت للأحد أو عن النفي أصلًا كأنك قلت: أثبت القيام لأحدهما أو لا فيجاب بنعم أو لا، ويجوز بالتعيين لأنه جواب وزيادة.

**الثاني**: أن الغالب دخولها على مفردين، ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧]، أو يتأخر نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وقد تدخل على فعليتين كقوله:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ أَهِي سَرَتْ أَمْ عادَنِي حُلُمُ

إذ الأرجح أن هي فاعل بمحذوف يفسره سرت. واسميتين نحو: ما أدري أزيد قائم أم هو قاعد، ومفرد وجملة نحو: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا ﴿٢٥﴾﴾ [الجن: ٢٥] بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبًا إلا على جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مر، وتقل على مفرد وجملة كقوله:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً بأَهْلِ القِبابِ مِنْ عُمَيْرِ بْن عامِرِ

«الخضري» (٢/ ٦٣ ـ ٦٤).

(١) في (ك): «عدم». (٢) في (س): «وتكون».

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ١٤٥)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٨).

قال ابن جني في «المحتسب» (١/ ٥٠): «هذا مما لَا بُدَّ فيه أن يكون تقديره: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفًا؛ لكراهة الهمزتين، ولأن قوله: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ» لَا بُدَّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء «أم» من بعد ذلك أيضًا، وقد حُذفت هذه الهمزة في غير موضع من هذا الضرب، قال:

فأصبحتُ فيهم آمنًا لا كمعشرٍ أتوني فقالوا: مِن ربيعة أم مضر؟ =

تُنْذِرْهُمْ) بإسقاطِ الهمزةِ مِن (أَنْذَرْتَهُمْ)(١)(٢)، وقولُ الشاعِرِ(٣):

---

= فيمن قال: أم؛ أي: أمن ربيعة أم مضر؟
ومن أبيات الكتاب:

**لعمرك ما أدري وإن كنت داريا … شعيثُ ابن سهم أم شعيث ابن مِنْقَر**

وقال الكميت:

**طربتُ وما شوقًا إلى البِيض أطرب … ولا لَعِبًا مني وذو الشيب يلعب؟**

قيل: أراد: أو ذو الشيب يلعب؟
وقالوا في قول الله سبحانه: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢٢﴾﴾ [الشعراء: ٢٢] أراد: أو تلك نعمة؟ وقال:

**لعمرك ما أدري وإن كنتُ داريا … بسبع رَمين الجمر أم بثمان؟**

يريد: أبسبع؟
وعلى كل حال فأخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أن **الحرف نائب عن الفعل وفاعله**، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن (أنفي)، كما نابت (إلا) عن (أستثني)، وكما نابت الهمزة و(هل) عن أستفهم، وكما نابت حروف العطف عن أعطف، ونحو ذلك.
فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه.
**فإن قيل**: فلعله حَذَف همزة (أَنْذَرْتَهُمْ) لمجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم الطارئ على ما يشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه.
**قيل**: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما أرينا في غير هذا، فيجب أن يحمل هذا عليه أيضًا.
وأما همزة أفعل في الماضي، فما أبعد حذفها! فليكن العمل على ما تقدم بإذن الله».

(١) قال الدماميني فِي الْحَاشِيَة الْهِنْدِيَّة كما في «خزانة الأدب» (١١/ ١٧٠): «وَقِرَاءَة ابْن محيص: أنذرتهم أَو لم تنذرهم بِهَمْزَة وَاحِدَة وبأو كَمَا دلّ عَلَيْهِ مَجْمُوع كَلَامه فِي الْألف المفردة وَهنا. ووجهها صَحِيح كَمَا قَالَ السيرافي. وَلَا يَتَأَتَّى الإستشهاد بقرَاءَته على حذف الهمزة، كما ادعاه المصنف في أول الكتاب. وَأما تخطئة الْفُقَهَاء فِي الثَّانِي فمبني على أَن الْمُبين هو الأمران جَمِيعًا بل الْمُبين أقلهما والأقل هُوَ أَحدهمَا فَجَاز الْعَطف بِأَو بل تعين وَالْحَالة هَذِه».

(٢) زاد في (ك)، (ع): «ومنه».

(٣) هو: عمر بنُ أبي رَبيعةَ في «ديوانه» (ص٢٦٦).

٢٩٤ ـ لعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[1][2]

أيْ: أَبِسَبْعٍ.

والله تعالى أعلم.

[ص] [٥٥٠] وبانقطاعٍ [١٦٧/ظ] وبمعنى (بلْ)[3] وَفَتْ إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ[4]

---

(١) ٢٩٤ ـ البيتُ لعمرَ بنِ أبي رَبيعةَ الْمَخزوميِّ، أحَدِ شُعراءِ قُرَيْشٍ الْمَعدودينَ.
الشاهِدُ فيه: قولُه: (بِسَبْعٍ... أمْ بثمانٍ)؛ حَيْثُ حَذَفَ منه الهمزةَ الْمُغْنِيَةَ عن لفْظِ (أيٍّ)، وأصْلُ الكلامِ: أَبِسَبْعٍ رَمَيْنَ. . .إلخ، وإنَّما حذَفَها اعتمادًا عَلَى انسياقِ المعنى، وعَدَمِ خَفَائِه (م).

(٢) رسمت في (ك)، (س): «بثمانا».

(٣) عطف لازم على ما قبله وضمير وفت وقيدت وخلت لام في قوله: وأم بها اعطف فالمقصود لفظها هنا وهناك، وسميت منقطعة لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لإحداهما بالأخرى. «الخضري» (٢/ ٦٤).

(٤) أي: بأن لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلًا بل بالخبر المحض نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٢، ٣].
أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ﴾ [الرعد: ١٦]، إلخ.
أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالإنكار والنفي في: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ﴾ [الأعراف: ١٩٥].
وكالتقرير؛ أي: جعل الشيء مقررًا ثابتًا نحو: ﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ [النور: ٥٠].
فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما في الدماميني؛ لأنه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لانقطاع كل عن الآخر، وكذا تكون مع الهمزة إذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كأزيد عندك أم لا؟ لأنه لو اقتصر على الأول لأجيب بنعم أو لا فلم يفتقر السؤال إلى الثاني، وإنما يذكر لبيان أنه عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ضاربًا عن الثبوت ولولا ذلك لضاع قوله: أم لا، بلا فائدة كما نص عليه سيبويه، وأما إذا لم يكن نقيضه كأزيد قام أم عمرو؟ فتحتملهما فإن كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فمتصلة، وإن كان السائل عرض له ظن أن القائم عمرو بعد ظنه زيدًا فاستفهم عن الثاني ضاربًا عن الأول، فمنقطعة كما نص على ذلك سيبويه. «الخضري» (٢/ ٦٤).

أيْ: إذا لم يَتَقَدَّمْ على (أمْ) هَمزةُ التَّسويةِ ولا هَمزةٌ مُغنِيَةٌ عن أيٍّ، فهي مُنْقَطِعَةٌ وتُفيدِ الإضرابَ كبَلْ(١)؛ كقولِه تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [يونس: ٣٧، ٣٨]؛ أيْ: بل يقولونَ: افتَرَاهُ. ومِثلُه: (إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ)؛ أيْ: بل هي شاءٌ(٢).

[ص] [٥٥١] خَيِّرْ، أَبِحْ قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وأَبْهِمِ واشْكُكْ، وإضرابٌ بها أَيْضًا نُمِي

[ش] [معاني أو] أيْ: تُسْتَعْمَلُ (أو) للتخييرِ، نحوُ: (خُذْ مِن مالِي دِرْهَمًا أو دِينارًا)، وللإباحَةِ، نحوُ: (جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرينَ)، والفرْقُ بينَ الإباحَةِ والتخييرِ أنَّ الإباحةَ لا تَمْنَعُ الجمْعَ، والتخييرُ يَمْنَعُه.

وللتقسيمِ، نحوُ: (الكَلِمَةُ اسمٌ أو فعْلٌ أو حرْفٌ).

وللإبهامِ على السامِعِ، [نحوُ: (جاءَ زيدٌ أو عمرٌو)](٣)، إذا كنتَ عالِمًا بالجائِي منهما(٤)، وقَصَدْتَ الإبهامَ على السامِعِ، [ومنه قولُه تعالَى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [سبأ: ٢٤]](٥).

وللشكِّ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ أو عمرٌو)، إذَا كُنْتَ شاكًّا في الجائِي

---

(١) أي: لزومًا لا تفارقه وكثيرًا ما تفيد معه استفهامًا حقيقيًّا كـ(إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ)؛ أي: بل أهي شاء فاضرب عن الإخبار بكونها إبلًا إلى الاستفهام عن كونها شاء، وقد لا تقتضيه أصلًا نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠] إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وكذا: أم يقولون افتراه، كما يفيده تقدير الشارح لعدم احتياج المقام إلى الاستفهام وجعل الدماميني هذه للاستفهام التوبيخي. «الخضري» (٢/ ٦٥).

(٢) إنما قدر هي لأن **أم المنقطعة ليست عاطفة** كما نص عليه الرضي وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية، وحرف الابتداء خاص بالجمل، وعلى هذا فذكرها هنا اسْتِطْرَادي لتتميم أقسام (أم). «الخضري» (٢/ ٦٥).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ك). (٤) ليس في (ك).

(٥) من (ن).

مِنهما، وللإضرابِ؛ كقولِه[(١)]:

**٢٩٥ ـ ماذا تَرَى في عِيالٍ قد بَرِمْتُ[(٢)] بهم لم أُحْصِ عِدَّتَهم إلَّا بعَدَّادِ[(٣)]**
**كانوا ثَمانينَ أو زادُوا ثَمانِيَةً لولا رَجاؤُكَ قد قَتَّلْتُ أَوْلَادِي**

(أيْ: بل زَادُوا)[(٤)].

[ص] **[٥٥٢]** ورُبَّما عاقَبَتِ الواوَ[(٥)] إذَا لم يُلْفِ ذو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

[ش] قد تُستعملُ (أو) بمعنى الواوِ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ؛ كقولِه[(٦)]:

**٢٩٦ ـ جاءَ الخِلافَةَ أو كانَتْ له قَدَرًا كما أَتَى رَبَّه مُوسَى على قَدَرِ[(٧)]** [١٦٨/ و]

[ص] **[٥٥٣]** ومِثْلُ (أو) في القَصْدِ[(٨)] (إمَّا) الثانِيَهْ في نحوِ (إمَّا ذِي وإمَّا النَّائِيَهْ)

[استعمال (إما) بمعنى (أو)]

[ش] يعني: أنَّ **(إمَّا)** المسبوقةَ بِمِثْلِها تُفيدُ ما تُفيدُه **(أو)** مِن التخييرِ، نحوُ: (خُذْ مِن مالِي إمَّا دِرْهَمًا وإمَّا دِينارًا)، والإباحةِ، نحوُ: (جالِسْ إمَّا الحسَنَ وإمَّا ابنَ سِيرِينَ)، والتقسيمِ[(٩)]، نحوُ: (الكلِمَةُ إمَّا اسمٌ وإمَّا فعْلٌ وإمَّا حرْفٌ)، والإبهامِ والشكِّ نحوُ: (جاءَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو).

وليسَتْ إمَّا هذه عاطِفَةً، خِلافًا لبعضِهم؛ وذلك لدُخولِ الواوِ عليها، وحَرْفُ العطْفِ لا يَدخُلُ على حرْفِ العطْفِ[(١٠)].

---

(١) هو: جَرير بن عَطِيَّةَ في «ديوانه» (٢/ ٧٤٢).
(٢) في (ك): «بليت».
(٣) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(أو زادُوا)**؛ حَيْثُ استعمَلَ فيه (أو) للإضرابِ بمعنى (بل) (م).
(٤) ما بين القوسين ليس في (ك).
(٥) أي: جاءت بمعناها وهو مطلق الجمع.
(٦) هو: جرير في «ديوانه» (١/ ٤٢٢).
(٧) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(أو كانَتْ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ فيه (أو) بمعنَى الواوِ؛ ارْتِكَانًا عَلَى انفهامِ المعنى، وعدَمِ وُقوعِ السامِعِ فِي لَبْسٍ (م).
(٨) أي: المعنى لا في العطف.
(٩) في (ك): «وللتقسيم».
(١٠) هٰهنا ثلاثةُ أمورٍ نَرَى أنْ نُنَبِّهَكَ إليها:

[ص] **[٥٥٤] وأَوْلِ (لَكِنْ)(١) نَفْيًا او نَهْيًا، و(لَا) نِدَاءً او أَمْرًا (أَوِ اثْبَاتًا)(٢) تَلَا.** [لكن ولا]

[ش] أَيْ: إنما يُعْطَفُ بلَكِنْ بعْدَ النفيِ، نحوُ: (ما ضَرَبْتُ زَيدًا لكِنْ عَمْرًا)، وبعْدَ النَّهْيِ نحوُ: (لا تَضْرِبْ زَيدًا لكِنْ عَمْرًا).

ويُعْطَفُ(٣) بـ(لا) بعْدَ النداءِ، نحوُ: (يا زيدُ لا عمرُو)، والأمرِ، نحوُ: (اضرِبْ زيدًا لا عمْرًا)، وبعْدَ الإثباتِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ لا عَمْرٌو).

---

= **الأَوَّلُ**: أنَّ (إمَّا) الثانيةَ تكونُ بمعنى أو (باتِّفاقٍ مِن النُّحاةِ، نَعْنِي أنَّها تأتِي للمعاني المشهورةِ التي تَأتِي لها أو، واختَلَفوا هِيَ عاطفةٌ أمْ لا؟

وقد أَشارَ الشارِحُ إِلَى هَذَا الخِلافِ، ولا خِلافَ بينَهم فِي أنَّ إمَّا الأُولَى لَيْسَتْ عاطفةً؛ ولذلك نَراها تَفْصِلُ بينَ العَامِلِ ومعمولِه، نحوُ: زَارَنِي إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عَمْرٌو).

**والأَمْرُ الثانِي**: أنَّ المعانِيَ المشهورةَ التي تَأتي لها إمَّا هِيَ التي ذكَرَها الشارِحُ، وَهِيَ مَا عدا الإضرابَ والجمْعَ المطلَقَ الَّذِي تأتي له (أو) أحيانًا كَمَا فِي الشاهِدِ رَقْم ٢٩٦.

**والأَمْرُ الثالثُ**: أنَّ إمَّا الثانيةَ قد تُحذَفُ لذِكْرِ مَا يُغْنِي عنها، نحوُ قولِكَ: إمَّا أنْ تَتَكَلَّمَ بخيرٍ وإلَّا فاسْكُتْ، ونحوُ قولِ الشاعِرِ:

**فـإمَّـا أنْ تـكـونَ أخِـي بـصِـدْقٍ فـأَعْرِفَ مِـنـكَ غَـثِّي مِن سَـمِـينِي**
**وإلَّا فـاطَّـرِحْـنِـي واتَّـخِـذْنِـي عَـدُوًّا أَتَّـقِـيـكَ وتَـتَّـقِـيـنِـي (م)**

(١) أي: اجعلها والية؛ أي: تابعة لذلك فلا تعطف في الإثبات خلافًا للكوفيين في العطف بها فيه فتنقل الحكم إلى ما بعدها، وتصير الأول مسكوتًا عنه كبل في الإثبات، وإنما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجمل كقام زيد لكن عمرو لم يقم، ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الأصح فإن قدر له خبر جاز.

**ويشترط أيضًا**: أن لا تقترن بالواو وإلا كانت كذلك نحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]؛ أي: ولكن كان رسول الله. وليس رسول معطوفًا بالواو وعلى أبا لاختلافهما إيجابًا وسلبًا، وذلك ممتنع في عطف المفرد بالواو. بل المعطوف بها الجملة و(لكن) حرف استدراك.

وأن يكون معطوفها مفردًا فلا تعطف الجمل سواء كانت بعد نفي أو نهي أو أمر، أو إثبات بل تتمحض للاستدراك، ولا تقع بعد الاستفهام فشروط عطفها ثلاثة.

«الخضري» (٢/ ٦٥).

(٢) في (ك): «وإثباتًا». (٣) في (ك): «وتعطف».

ولا يُعْطَفُ بـ(لا) بعْدَ النفيِ، نحوُ: (ما جاءَ زيدٌ لا عمرٌو)، ولا يُعطَفُ بلَكِنْ في الإثباتِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ لكِنْ عمرٌو)(١).

والله تعالى أعلم(٢).

[بل] [ص] [٥٥٥] و(بَلْ) كـ(لَكِنْ)(٣) بعدَ مَصحوبَيْهَا كـ(لَمْ أَكُنْ في مَرْبَعٍ بلْ تَيْهَا)

[٥٥٦] وانْقُلْ بها للثانِ حُكْمَ الأَوَّلِ في الخبَرِ الْمُثْبَتِ والأمرِ الْجَلِي

[ش] يُعْطَفُ ببَلْ في النفْيِ والنهْيِ، فتَكونُ كلَكِنْ في أنَّها تُقَرِّرُ حُكْمَ ما قَبْلَها وتُثْبِتُ نَقيضَه لِمَا بَعْدَها، نحوُ [١٦٨/ظ]: (ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو،

---

(١) قلنا: وقد جاءت (لكن) في سياق ظاهره الإثبات كما في سنن ابن ماجه (٤٧٨): عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُنَا، أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، وَبَوْلٍ، وَنَوْمٍ» كأنه قال: ننزعها من الجنابة، لكن من غائط ونحوه فلا، وإسناده حسن، ولو صح هذا التأويل لجاز ما منعه الشارح رحمه الله تعالى من قول: جاءَ زيدٌ لكِنْ عمرٌو. وقال السندي رحمه الله تعالى في حاشيته على سنن ابن ماجه (١/ ١٧٦): قَوْلُهُ: «**إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ**»؛ أَيْ: فَمِنْهَا تُنْزَعُ وَلَكِنْ لَا تُنْزَعُ مِنْ غَائِطٍ فَفِي الْكَلَامِ اخْتِصَارٌ وَتَقْدِيرٌ بِقَرِينَةٍ. اهـ. ولعمري إن ما قاله ليس بخارج عما قلنا.

(٢) من (ح).

(٣) فِي المعنى وبعد حال من بل؛ أي: إذا تلت بل نفيًا أو نهيًا كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله، ويثبت نقيضه لما بعده كما ذكره الشارح فهي لقصر القلب لا غير، ومثلها في هذا المعنى وإن لم يذكره المصنف لكن إلا أنه مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول، فإن تلت إيجابًا أو أمرًا نقلت الحكم إلى ما بعدها كما ذكره المصنف فيصير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتًا ونفيًا، وهي حينئذ حرف عطف وإضراب انتقالي كما في المغني فلا تعطف إلا بعد هذه الأربعة لكن يختلف معناها كما رأيت، ويشترط أيضًا إفراد معطوفها على الصحيح، وإلا كانت حرف ابتداء للإضراب الإبطالي نحو: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦﴾ [الأنبياء: ٢٦] أي: بل هم عباد، ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، أو الانتقالي من غرض إلى آخر نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٥].
«الخضري» (٢/ ٦٥).

ولا تَضْرِبْ زيدًا بل عَمْرًا)، فقَرَّرَتِ النفيَ والنهيَ السابقينِ، وأَثْبَتَتِ[1] القِيامَ لعمرٍو والأمْرَ بضَرْبِه.

ويُعْطَفُ بها في الخبَرِ الْمُثْبَتِ والأمْرِ، فتُفيدُ الإضرابَ عن الأوَّلِ، وتَنْقُلُ[2] الحكْمَ إلى الثاني، حتَّى يَصيرَ الأوَّلُ كأنَّه مسكوتٌ عنه، نحوُ: (قامَ زيدٌ بل عمرٌو، واضرِبْ زيدًا بل عَمْرًا).

والله تعالى أعلم بالصواب[3].

[ص] **[٥٥٧] وإنْ على ضميرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضميرِ الْمُنْفَصِلْ**

**[٥٥٨] أو فاصلٍ ما، وبِلا فَصْلٍ يَرِدْ في النظْمِ فاشيًا وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ**

[العطف على ضمير الرفع المتصل]

[ش] أي[4]: إذا عَطَفْتَ على ضَميرِ الرفْعِ الْمُتَّصِلِ وَجَبَ أنْ تَفصِلَ بينَه وبينَ ما عَطَفْتَ[5] عليه بشيءٍ، ويقَعُ الفَصْلُ كثيرًا بالضميرِ الْمُنْفَصِلِ، نحوُ قولِه تعالَى[6]: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٥٤﴾ [الأنبياء: ٥٤]، فقولُه: ﴿وَءَابَآؤُكُمْ﴾ مَعطوفٌ على الضميرِ في ﴿كُنتُمْ﴾، وقد فُصِلَ بـ﴿أَنتُمْ﴾، ووَرَدَ أيضًا الفصْلُ بغيرِ الضميرِ، وإليه أشارَ بقولِه: **(أو فاصِلٍ ما)**؛ وذلك كالمفعولِ به[7]، نحوُ: (أكرَمْتُكَ وزَيْدٌ)[8]، ومنه قولُه تعالَى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]. (فـ: (مَن) مَعطوفٌ على الواوِ في ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾[9]، وصَحَّ ذلك للفَصْلِ بالمفعولِ به، وهو الهاءُ (مِن ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾[10])[11].

ومِثْلُه الفَصْلُ بلا النافيةِ؛ كقولِه تعالَى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ معطوفٌ على (نا)، وجازَ ذلك للفصْلِ (بينَ

---

(١) في (ح): «وتثبت».
(٢) في جميع النسخ: «ونقل».
(٣) من (ح).
(٤) من جميع النسخ.
(٥) في (ك)، (س)، (ح)، (ك): «عطف».
(٦) زاد في (ك): «قال».
(٧) زاد في (ك): «في».
(٨) زيدٌ معطوف على التاء، والفاصل الكاف.
(٩) ليس في (س)، (ع).
(١٠) ليس في (ع)، (ح).
(١١) ما بين القوسين سقط من (ك).

المعطوفِ والمعطوفِ عليه)[١] بلا، والضميرُ المرفوعُ المستَتِرُ في ذلك كالْمُتَّصِلِ، نحوُ: (اضْرِبْ أنتَ وزيدٌ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ﴿وَزَوْجُكَ﴾ معطوفٌ على الضميرِ الْمُسْتَتِرِ في [١٦٩/و] ﴿ٱسْكُنْ﴾[٢]، وصَحَّ ذلك للفصْلِ بالضميرِ المنفَصِلِ، وهو ﴿وَعَمِلُواْ﴾.

وأشارَ بقولِه: **(وبلا فصْلٍ يَرِدْ)** إلى أنَّه قد وَرَدَ في النظْمِ كثيرًا العطْفُ على الضميرِ المذكورِ بلا فصْلٍ؛ كقولِه[٣]:

**٢٩٧ ـ قُلتُ إذ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى[٤] كنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[٥]**

فقولُه: **(وزُهْرٌ)** مَعطوفٌ على الضميرِ الْمُستَتِرِ في **(أَقْبَلَتْ)**.

وقد وَرَدَ ذلك في النَّثْرِ قليلًا، حَكَى سِيبَوَيْهِ رَحِمَه اللهُ تعالَى: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٍ والعدَمُ) برَفْعِ (العدَمُ) بالعطْفِ على الضميرِ المستَتِرِ في (سَواءٌ)[٦].

وعُلِمَ مِن كلامِ المصنِّفِ أنَّ العطْفَ على الضميرِ المرفوعِ الْمُنفَصِلِ لا يَحتاجُ إلى فصْلٍ، نحوُ: (زَيدٌ ما قامَ إلَّا هو وعمرٌو)، وكذلك الضميرُ الْمَنصوبُ الْمُتَّصِلُ والمنفَصِلُ، نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُه وعمْرًا، وما أكرمْتُ[٧] إلَّا إيَّاكَ وعَمْرًا).

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ك)، (ح)، (ع).

(٢) زاد في (ك): «أنت وزوجك الجنة».

(٣) هو: عمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» (ص٣٢٠).

(٤) رسمت في (ك): «ذا».

(٥) الشاهِدُ فيه قَوْلُهُ: **(أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ)**؛ حَيْثُ عَطَفَ (زُهْرٌ) عَلَى الضَّمِيرِ المستَتِرِ فِي (أَقْبَلَتِ) المرفوعِ بالفاعليَّةِ، مِن غيرِ أنْ يَفْصِلَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بالضَّمِيرِ الْمُنفَصِلِ أو بغيرِه، وَذَلِكَ ضَعِيفٌ عندَ جَمْهَرَةِ العُلَماءِ، وقد نَصَّ سِيبَوَيْهِ عَلَى قِلَّتِه. ومِثْلُ بيتِ الشاهِدِ فِي ذلك قولُ جَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ يَهجُو الأَخْطَلَ:

**ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ما لَمْ يَكُنْ وأَبٌ لهُ لِيَنَالَا (م)**

(٦) لتأويله بمستوٍ هو والعدم.

(٧) في (ك): «أكرمتك».

وأمَّا الضميرُ الْمَجرورُ فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادَةِ الجارِّ له، نحوُ: (مَرَرْتُ بِكَ وبزَيدٍ)، ولا يَجوزُ (مَرَرْتُ بِكَ وزَيدٍ).

هذا مَذهَبُ الْجُمهورِ[١]، وأَجازَ ذلك الكُوفِيُّونَ، واختارَه المصنِّفُ[٢]، (وأَشارَ إليه)[٣] بقولِه:

[العطف على الضمير المجرور]

[ص] [٥٥٩] وعَوْدُ خافضٍ لدَى عَطْفٍ عَلَى ضميرِ خَفْضٍ لازِمًا قد جُعِلَا

[٥٦٠] وليسَ عِنْدِي لازِمًا، إذ قد أَتَى في النثْرِ والنظْمِ الصحيحِ مُثْبَتَا

[ش] أيْ: جعَلَ جُمهورُ النُّحاةِ[٤] إعادَةَ الخافِضِ إذا عُطِفَ على ضميرِ الخفْضِ لازِمًا[٥]، ولا أَقولُ به؛ لوُرودِ السماعِ [١٦٩/ظ] نَثْرًا ونَظْمًا بالعطْفِ على الضميرِ المخفوضِ مِن غيرِ إعادَةِ الخافِضِ؛ فمِن النثْرِ قِراءةُ حَمْزَةَ: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ) [النساء: ١][٦]، [بجرِّ (الأرحام)][٧]؛ عَطْفًا على الهاءِ المجرورةِ بالباءِ، ومِن النظْمِ ما أَنْشَدَه سِيبَوَيْهِ[٨] رَحِمَه اللهُ تعالَى[٩]:

---

(١) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٨).

(٢) في «شرح التسهيل» (٣/ ٣٧٤).

(٣) في (ك)، (س)، (ح): «تقديم وتأخير».

(٤) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٩).

(٥) سواء كان الخافض حرفًا أو اسمًا لئلا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجر إلا بالاستعارة فجعل إعادة الجار عوضًا عن الفصل، واعلم أن المعطوف هو المجرور وحده، وهل جر بالعامل الأول لأن الثاني كالعدم معنًى وعملًا بدليل قولهم: بيني وبينك، مع أن بين لا تضاف إلا لمتعدد، أو بالثاني وهو لمجرد التأكيد كالباء في كفى بالله، وكالاسم الزائد في قوله: ثم اسم السلام عليكما قولان أصحهما الثاني. «الخضري» (٢/ ٦٦).

(٦) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ١٥٧)، و«النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٤٧).

(٧) سقط من (ك): وفي (ح): «فجر الأرحام».

(٨) «الكتاب» (٢/ ٣٨٣).

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٤٧): «هذا من أبيات الكتاب أنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد، وهو من البسيط».

٢٩٨ ـ فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا  فاذهَبْ فما بِكَ والأيَّامِ مِن عَجَبِ[(١)]

بجَرِّ (**الأيَّامِ**)؛ عطْفًا على الكافِ المجرورةِ بالباءِ.

[مـــــن [ص] [٥٦١] والفاءُ قد تُحْذَفُ معْ ما عَطَفَتْ  والواوُ إذ لا لَبْسَ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ ـ

خصائص الفاء والواو] [٥٦٢] بعَطْفِ عاملٍ مُزالٍ قد بَقِي  معمولُهُ، دَفْعًا لوَهْمٍ اتُّقِي

[ش] قد تُحْذَفُ الفاءُ معَ مَعطوفِها للدَّلالَةِ، ومنه قولُه تعالَى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ أي: فَأَفطَرَ فعليه عِدَّةٌ (مِن أيَّامٍ أُخَرَ)[(٢)]، فحَذَفَ (أَفْطَرَ) والفاءَ الداخلةَ عليه[(٣)]، وكذلك الواوُ، ومنه قولُهم: (راكِبُ الناقَةِ طَلِيحَانِ)؛ أيْ: راكِبُ الناقَةِ والناقةُ طَلِيحَانِ.

وانْفَرَدَتِ الواوُ مِن بينِ حُروفِ العطْفِ بأنَّها تَعْطِفُ عاملًا مَحذوفًا بَقِيَ مَعمولُه، ومنه قولُه[(٤)]:

٢٩٩ ـ إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا  وزَجَّجْنَ الْحَواجِبَ والعُيُونَا[(٥)]

---

(١) الشاهِدُ فيه: قوله: (**بِكَ والأيَّامِ**)؛ حَيْثُ عَطفَ قوله: (**الأيَّامِ**) عَلَى الضَّمِيرِ المجرورِ مَحَلًّا بالباءِ ـ وَهوَ الكافُ ـ مِن غيرِ إعادةِ الجارِّ، وجوازُه هو مُختارُ الْمُصَنِّفِ.
ومِمَّا اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى ذلك قولُ مِسْكِينٍ الدَّارِمِيِّ:
**نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا  فما بينَها والكعْبِ غُوطٌ نَفَانِف** (م)

(٢) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح): «بزيد».

(٣) في (ك): «عليها».  (٤) هو في «ديوانه» (ص١٥٠).

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونَا**)؛ حَيْثُ عطَفَ الشاعرُ بالواوِ عامِلًا مَحْذُوفًا قد بَقِيَ مَعمولُه، فأمَّا العامِلُ المحذوفُ فهو الَّذِي قَدَّرْنَاهُ فِي الإعرابِ بقَوْلِنا: (وكَحَّلْنَ)، وأمَّا المعمولُ الباقي فهو قَوْلُهُ: (**والعُيُونَا**) عَطَفَتْه الواوُ عَلَى عاملٍ مذكورٍ فِي الكلامِ، وَهوَ قولُه: (**زَجَّجْنَ**)، وهذا العامِلُ المذكورُ الَّذِي هو (زَجَّجْنَ) لا يَصْلُحُ للتسليطِ عَلَى المعطوفِ معَ بَقَاءِ مَعناه عَلَى أَصْلِه.
وهذا أَحَدُ تَوجيهينِ فِي هَذَا البيتِ، ونحوُه مِن قولِهم: (عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا)، فيُقَدَّرُ: وسقَيْتُها ماءً بارِدًا، وفيه توجيهٌ آخَرُ، وَهوَ أنْ تُضَمِّنَ العَامِلَ المذكورَ فِي الكلام معنَى عامِلٍ آخَرَ يَصِحُّ تَسليطُه عَلَى كلٍّ مِن المعطوفِ والمعطوفِ عليه، فيُقَدَّرُ فِي البيتِ: (وحَسَّنَّ الحواجبَ والعُيُونَا)، وفيما ذَكَرْنَاهُ مِن قولِهم: =

فـ(العُيُونُ) مَفعولٌ بفِعْلٍ محذوفٍ[١]، والتقديرُ: وكَحَّلْنَ العُيونَ، والفعْلُ المحذوفُ مَعطوفٌ على (زَجَّجْنَ)[٢].

[ص][٥٦٣] وحَذْفَ مَتبوعٍ[٣] بَدَا هنا اسْتَبِحْ     وعَطْفُكَ الفِعلَ على الفِعلِ يَصِحّ

[حذف المعطوف عليه وعطف الفعل على الفعل]

[ش] قد يُحْذَفُ المعطوفُ عليه للدَّلالَةِ عليه، وجُعِلَ منه قولُه تعالَى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ [١٧٠/و] عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١]، قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[٤]: التقديرُ: أَلَمْ تَأْتِكُمْ آياتي فلَمْ تَكُنْ تُتلَى عليكم. فحُذِفَ المعطوفُ عليه وهو: (أَلَمْ[٥] تَأْتِكُمْ).

وأشارَ بقولِه: (**وعَطْفُكَ الفعْلَ...**) إلى آخِرِه، إلى أنَّ العطْفَ ليس مُخْتَصًّا بالأسماءِ؛ بل يكونُ فيها وفي الأفعالِ، نحوُ: يَقومُ زيدٌ ويَقعُدُ، وجاءَ زيدٌ ورَكِبَ، واضْرِبْ زيدًا وقُمْ[٦].

---

= (عَلَفْتُها...) إلخ يُقَدَّرُ: (أَنَلْتُها تِبْنًا وماءً)، أو (قَدَّمْتُ لها تِبْنًا وماءً)، ونحوُ ذلكَ. وارجِعْ إِلَى شرْحِ الشاهِدِ رَقْم (١٦٦) فِي بابِ المفعولِ معَه (م).

(١) لأن التزجيج هو ترقيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوّسة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زَجَّجْنَ معنى زيَّنَّ وتَبَوَّؤوا معنى استحسنوا أو آثروا. «الخضري» (٢/ ٦٧).

(٢) ذكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الواوَ والفاء قد يُحذَفَانِ معَ معطوفِهما، ولم يَذْكُرْ (أَمْ)، معَ أنها تُشارِكُهما فِي ذلك، ومنه قولُ أبي ذُؤَيْبٍ:

**دعاني إليها القَلْبُ إنِّي لأَمْرِهِ     سميعٌ، فما أدري أَرُشْدٌ طِلَابُهَا؟**

تَقديرُ الكلامِ: أَرُشْدٌ طِلَابُها أمْ غَيٌّ. فحُذِفَ المعطوفُ لانسياقِه وتَبادُرِه إِلَى الذِّهْنِ (م).

(٣) هو: المعطوف عليه.     (٤) في «الكشاف» (٤/ ٢٩٣).

(٥) في (ك): «لم».

(٦) بشرط اتحادها زمنًا سواء اتَّحد نوعها أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو: يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وعكسه نحو: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ﴾ الآيَةَ [الفرقان: ١٠] على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لأنه مستقبل بسبب الشرط، والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لا جملة الفعل، والفاعل ظهور النصب والجزم في نحو: يعجني أن تقوم وتخرج ولم =

[عطف الفعل على الاسم والعكس]

[ص] [٥٦٤] واعْطِفْ على اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا   وعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

[ش] يَجُوزُ أنْ يُعْطَفَ الفعْلُ على الاسمِ الْمُشْبِهِ للفعْلِ؛ كاسمِ الفاعلِ ونحوِه، ويَجوزُ أيضًا عكسُ هذا، وهو أنْ يُعطَفَ على الفعْلِ الواقِعِ مَوقِعَ الاسمِ اسمٌ، **فمِن الأوَّلِ**: قولُه تعالَى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾ [العاديات: ٣، ٤]، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحديد: ١٨].

**ومِن الثاني**: قولُه[١]:

**٣٠٠ ـ فأَلْفَيْتُهُ يومًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ   ومُجْرٍ عَطاءً يَستَحِقُّ الْمَعَابِرَا[٢]**

وقولُه[٣]:

**٣٠١ ـ باتَ يُغَشِّيهَا بعَضْبٍ بَاتِرٍ[٤]   يقْصِدُ في أَسْوُقِهَا وجَائِرِ[٥]**

فـ(**مُجْرٍ**) مَعطوفٌ على (**يُبِيرُ**)، و(**جائِرِ**) معطوفٌ على (**يقْصِدُ**).

---

= تقم وتخرج. «الخضري» (٢/ ٦٧).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٦٥٨): «لم أقف على اسم قائله».

(٢) ٣٠٠ ـ البيتُ مِن الشواهِدِ التي لم يَنْسُبْها أحَدٌ مِن شُرَّاحِ الشواهِدِ، وَهوَ مِن قَصيدةٍ للنابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ، يَمْدَحُ فيها النُّعمانَ بنَ الْمُنْذِرِ مَلِكِ العرَبِ فِي الْحِيرَةِ، وأوَّلُ هذه القَصيدةِ قَوْلُهُ:

**كَتَمْتُكَ ليلًا بالْجُمُومَيْنِ سَاهِرَا   وهَمَّيْنِ: هُمَا مُسْتَكِنًّا وظَاهِرَا**

**أحاديثَ نفْسٍ تَشتكِي مَا يَريبُها   وورْدَ هُموم لن يَجِدْنَ مَصادِرَا**

الشاهِدُ فيه: قولُه: (**يُبيرُ.... ومُجْرٍ**)؛ حَيْثُ عطَفَ الاسمَ الَّذِي يُشْبِهُ الفعْلَ ـ وَهوَ قولُه: (**ومُجْرٍ**)، وإنَّما أَشْبَهَ الفعْلَ لكونِه اسمَ فاعلٍ ـ عَلَى الفعْلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (**يُبيرُ**)، وَذَلِكَ سائغٌ جائزٌ (م).

(٣) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٥/ ١٨٨): «وأنشد ابن السراج».

(٤) في (ك): «بأثر».

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**يَقصِدُ.... وجائِرِ**)؛ حَيْثُ عَطَفَ اسْمًا يُشْبِهُ الفعْلَ ـ وَهوَ قولُه: (جَائِرِ)، وإنَّما أَشْبَهَ الفعْلَ لكونِه اسمَ فاعِلٍ ـ عَلَى فعْلٍ، وَهوَ قولُه: (**يَقْصِدُ**)، وَذَلِكَ سهْلٌ لا مانِعَ منه، وقد وَرَدَ فِي النثْرِ العربيِّ؛ بل ورَدَ فِي أفصَحِ الكلامِ، وَهوَ القرآنُ الكريمُ؛ كالآيةِ التى تَلاهَا الشارِحُ (م).

# الْبَدَلُ

[ص] [٥٦٥] التابعُ المقصودُ بالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هو الْمُسَمَّى بَدَلَا(١)

[تعريف البدل] البَدَلُ هو (التابعُ المقصودُ(٢) بالنِّسْبَةِ بلا واسِطَةٍ).

فـ(التابعُ) جِنْسٌ، و(المقصودُ بالنِّسْبَةِ)(٣) فَصْلٌ(٤) أَخْرَجَ النعْتَ والتوكيدَ وعطْفَ البيانِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنها مُكَمِّلٌ [١٧٠/ظ] للمقصودِ(٥) بالنِّسْبَةِ، لا مَقصودٌ بها، و(**بلا واسِطَةٍ**(٦)) أَخْرَجَ المعطوفَ ببَلْ(٧)، نحوُ:

---

(١) (التابِعُ) مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ، (المقصودُ) صِفَةٌ له، (بالحكم) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بالمقصودُ، (بلا واسِطَةٍ) بلا: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعلِّقٌ بالتابِعُ، ولا الاسميَّةُ مُضَافٌ وواسطِةٍ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، (هو) ضَمِيرٌ منفَصِلٌ مُبْتَدَأٌ ثانٍ، (المسمَّى) خَبَرُ المُبْتَدَأ الثاني، وجملةُ المُبْتَدَأ الثاني وخبَرِه فِي مَحلِّ رفْعِ خَبَرُ المُبْتَدَأ الأوَّلِ، وفِي المسمَّى ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فيه تَقْدِيرُهُ هو نائبُ فاعلٍ. وَهوَ مَفْعُولُه الأوَّلُ، (بدَلَا) مَفْعُولُه الثاني (م).

(٢) في (ك): «في».

(٣) أي: الحكم المنسوب إلى متبوعِه إثباتًا أو نفيًا.

(٤) من (ن) وحاشية (ع).

(٥) بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو إيضاحه.

(٦) المراد بها حرف العطف، وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ونحو: ﴿لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]. «الخضري» (٢/٦٨).

(٧) أي: بعد الإثبات كما مثله، وكذا المعطوف بـ لكنْ بعده بناء على قول الكوفيين به فإن كلًّا منهما هو المقصود بالحكم السابق، وهو الإثبات دون ما قبلهما لأنه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصودًا به أصلًا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودًا بما قبلها بل يثبت له نقيض الأول، والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع: ما ليس مقصودًا أصلًا بالحكم الأول، وهو هذه الثلاثة فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع، وما هو =

(جاءَ زيدٌ بل عمرٌو)؛ فإنَّ (عَمْرًا) هو[١] المقصودُ بالنِّسبةِ، ولكنْ[٢] بواسِطَةٍ[٣]، وهي بل، وأَخْرَجَ المعطوفَ بالواوِ ونحوِها؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما[٤] مقصودٌ بالنِّسبةِ ولكنْ بوَاسِطَةٍ. والله تعالى أعلم بالصواب[٥].

[أقسام البدل][ص] [٥٦٦] **مُطابِقًا، أو بَعْضًا، او ما يَشتمِلُ** ... عليهِ يُلْفَى، أو كمعطوفٍ بِـ(بَلْ)

[٥٦٧] وذا[٦] لِلاضرابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ ... ودُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بهِ سُلِبْ

---

= مقصود دون ما قبله، وهو معطوف بل ولكن في الإثبات فيخرج بعدم الواسطة، وما هو مقصود مع ما قبله. وهو ما عدا ذلك، وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرًا لكونه مقصودًا والموضح بالقصد لأن المراد المقصود وحده، وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصودًا أصلًا. وهو معنى قولهم في نيَّة الطرح لكنه إنما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فإنه لا يصح حذف زيد من: قطعت زيدًا يده لعدم ما يعود إليه الضمير إلا أن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال، وكتأنيث الخبر في قوله:

**إن السُّيوفَ غُدُوُّها ورَواحُها ... تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ**

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملًا في البدل، وقال الزمخشري: معنى طرحه أن البدل مستقل بنفسه لا متمم له.
«الخضري» (٢/ ٦٨).

(١) من (ن)، (ص). (٢) في (ك): «لكن».

(٣) قولُ الناظِمِ: **(التابعُ المقصودُ بالحكْمِ)** قد يُفيدُ أنَّ البدَلَ هو وَحْدَه المقصودُ بالنِّسبَةِ، والمعطوفُ بالواوِ ونحوِها فِي نحوِ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو) مقصودٌ بالنِّسبةِ، وليسَ هو وحدَه المقصودَ، وإنما هو والمتبوعُ جميعًا مَقصودانِ، فيُمْكِنُ أنْ يَخْرُجَ المعطوفُ بالحرْفِ المُشَرِّكِ لفْظًا ومعنًى بالفصْلِ الأوَّلِ، فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م).

(٤) في (ك): «منها». (٥) من (ح).

(٦) الذي كالمعطوف ببل اعزُ بضم الزاي؛ أي: انسبه للإضراب بأن تقول: هو بدل إضراب إن قصد متبوعه معه، وقوله: ودون قصد ظرف لمحذوف يدل عليه صحب؛ أي: وإن وقع للمتبوع؛ أي: قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلًا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد، ثم يتبين فساده كما قاله ابن قاسم، وهو المسمَّى ببدل النسيان.

وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف؛ أي: هو بدل غلط، وجملة به سلب =

[٥٦٨] كَـ(زُرْهُ خـالـدًا، وقَـبِّـلْـهُ الْـيَـدَا     واعْـرِفْـهُ حَقَّـهُ، وخُذْ نَبْـلًا مُـدَى)

[ش] البدَلُ على أربعةِ أقسامٍ:

**الأوَّلُ**: بَدَلُ الكُلِّ مِن الكُلِّ، وهو البدَلُ المُطابِقُ للمُبْدَلِ منه الْمُساوِي له في المعنى[١]، نحوُ: (مَرَرْتُ بأخيكَ زيدٍ، وزُرْهُ خالدًا).

**الثاني**: بدَلُ البعْضِ مِن الكُلِّ[٢]، نحوُ: (أكَلْتُ الرغيفَ ثُلُثَه، وقَبِّلْه اليَدَ).

**الثالثُ**: بدَلُ الاشتمالِ، وهو الدالُّ على مَعنًى في مَتبوعِه، نحوُ: (أَعْجَبَنِي زيدٌ عِلْمُه، واعْرِفْه حَقَّه).

**الرابعُ**: البدَلُ الْمُبايِنُ للمُبْدَلِ منه، وهو المرادُ بقولِه: **(أو كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ)**، وهو على قِسمَينِ:

**أحَدُهما**: ما يُقْصَدُ مَتبوعُه كما يُقْصَدُ هو، ويُسَمَّى بدَلَ الإضرابِ وبَدَلَ البَدَاءِ[٣]، نحوُ: (أكلْتُ خُبزًا لَحمًا)[٤]، قصَدْتَ أوَّلًا الإخبارَ بأنَّكَ أكَلْتَ خُبْزًا، ثم بَدَا لكَ أنَّكَ تُخْبِرُ أنَّكَ أكَلْتَ لَحمًا أيضًا، وهو المرادُ بقولِه: **(وذا لِلإضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ)**؛ أي: البدَلُ الذي هو [١٧١/و] كمعطوفٍ ببل انْسُبْهُ للإضرابِ إنْ قُصِدَ متبوعُه كما يُقْصَدُ هو.

**الثاني**: ما لا يُقْصَدُ مَتبوعُه؛ بل يَكونُ المقصودُ البدَلَ فقطْ، وإنَّما

---

= صفته، ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق؛ أي: سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا إعراب المرادي. ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط عن الاستخدام؛ أي: وإن وقع دون قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم إلى الأول. قاله «الخضري» (٢/ ٦٨).

(١) بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات واحدة فيتفقان ما صدقا.

(٢) نصَّ كثيرٌ مِن اللُّغَوِيِّينَ والنَّحْوِيِّينَ عَلَى أنَّ اقترانَ كلٍّ وبعْضٍ بألْ خَطَأٌ (م).

(٣) البَدَاءُ ـ بفتْحِ الباءِ بزِنَةِ السَّحَابِ ـ ظُهورُ الصوابِ بعْدَ خَفَائِه (م).

(٤) زاد في (س): «كما».

غَلِطَ المتكلِّمُ فذكَرَ الْمُبْدَلَ منه، ويُسَمَّى بدَلَ الغلَطِ والنِّسيانِ[١]، نحوُ: (رَأيتُ رَجُلًا حِمَارًا)، أرَدْتَ أنَّكَ تُخبِرُ أوَّلًا أنَّكَ رأيتَ حِمَارًا، فغَلِطْتَ بذِكْرِ الرجُلِ، وهو المرادُ[٢] بقولِه: **(ودُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ)**؛ أيْ: إذا لم يَكُنِ الْمُبدَلُ منه[٣] مقصودًا فيُسَمَّى البدَلُ بدَلَ الغلَطِ؛ لأنه مُزيلُ الغلَطِ الذي سبَقَ، وهو ذِكْرُ غيرِ المقصودِ، وقولُه: **(خُذْ نَبْلًا مُدَى)** يَصْلُحُ أنْ يكونَ مِثالًا لكلٍّ مِن القِسمينِ؛ لأنه إنْ قَصَدَ النَّبْلَ والْمُدَى فهو بدَلُ الإضرابِ، وإنْ قصَدَ الْمُدَى فقطْ، وهو جَمْعُ مُدْيَةٍ وهي الشَّفْرَةُ، فهو بدَلُ الغلَطِ. والله تعالى أعلم بالصواب[٤].

[ص] **[٥٦٩] ومِن ضميرِ الحاضرِ الظاهرَ لا ... تُبْدِلْهُ، إلَّا ما إحاطةً جَلَا ـ**
**[٥٧٠] أوِ اقْتَضَى بَعضًا أوِ اشْتِمَالَا ... كـ(إنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا)[٥]**

[إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر]

[ش] أيْ: لا يُبْدَلُ الظاهِرُ مِن ضَميرِ الحاضِرِ إلَّا إنْ كانَ الْمُبْدَلُ بدَلَ كلٍّ مِن كُلٍّ، واقتَضَى الإحاطَةَ والشمولَ، أو كانَ بَدَلَ اشتمالٍ أو بَدَلَ بعْضٍ مِن كلٍّ، **فالأوَّلُ**: كقولِه تعالَى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فـ(أوَّلِنَا) بدَلٌ مِن الضميرِ المجرورِ باللامِ، وهو (نا)، فإنْ لم يَدُلَّ على الإحاطَةِ امتنَعَ، نحوُ: (رَأَيْتُكَ زيدًا).

---

(١) أي: بدل شيء ذكر غلطًا بأن سبق اللسان إليه أو نسيانًا بأن قصد أولًا، ثم تبيَّن فساد قصده لا أن البدل نفسه هو الغلط أو النسيان بل هو لدفعهما فتبين أن الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح، لكن الشارح تبعًا للمصنف [كذا]، وكثير لم يفرقوه من الغلط. «الخضري» (٢/ ٦٩).

(٢) في (ك): «المقصود». (٣) في (س): «فيه».

(٤) من (ح).

(٥) (أو) عاطفةٌ، (اقتَضَى) فعْلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مستَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى البدَلِ، (بعْضًا) مَفْعُولٌ بِهِ لاقتضَى، (أو اشتِمَالَا) مَعْطُوفٌ عَلَى قولِه: بعْضًا، (كإنَّكَ) الكافُ جارَّةٌ لقولٍ محذوفٍ، إنَّ: حرْفُ توكيدٍ ونصْبٍ، والكافُ اسْمُه، (ابتهاجَكَ) ابتهاجَ: بدَلُ اشتمالٍ مِن اسم إنَّ، وابتهاجَ مُضَافٌ والكافُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، (استَمَالَا) استمالَ: فعْلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مستَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى ابتهاجَكَ، والألِفُ للإطلاقِ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفْعِ خَبَرُ إنَّ (م).

والثاني(١): كقولِه(٢):

٣٠٢ ـ ذَرِينِي إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا     وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا(٣)

فـ(حِلْمِي) بدَلُ [١٧١/ظ] اشتمالٍ مِن الياءِ في (أَلْفَيْتِنِي).

والثالثُ(٤): كقولِه(٥):

٣٠٣ ـ أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ     رِجْلِي فرِجْلَي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ(٦)

فـ(رِجْلِي) بدَلُ بعضٍ مِن الياءِ في (أَوْعَدَنِي).

وفُهِمَ مِن كلامِه أنَّه يُبْدَلُ الظاهِرُ مِن الظاهِرِ مُطلَقًا كما تَقَدَّمَ تَمثيلُه، وأنَّ ضميرَ الغَيْبَةِ يُبْدَلُ منه الظاهِرُ مُطلَقًا، نحوُ: (زُرْهُ خالِدًا).

والله تعالى أعلم(٧).

[الإبدال من اسم الاستفهام]

[ص][٥٧١] وبَدَلُ المُضَمَّنِ(٨) الهمزَ يَلِي     هَمْزًا، كـ(مَنْ ذا أَسعيدٌ أَمْ عَلِي؟)

---

(١) في (ك): «والثالث».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٧٤): «قائله: هو عدي بن زيد العبادي شاعر جاهلي، ويقال: هو رجل من بني خثعم أو بجيلة».

(٣) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي)؛ حَيْثُ أَبْدَلَ الاسمَ الظاهِرَ ـ وَهوَ قولُه: (حِلْمِي) ـ مِن ضَميرِ الحاضِرِ ـ وَهوَ ياءُ المُتَكَلِّمِ فِي (أَلْفَيْتِنِي) ـ بدَلَ اشتمالٍ (م).

(٤) في (ك): «الثاني».

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٧٣): «قائله: هو العديل بن الفُرْخُ، وهو من الرجز المسدس».

(٦) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أَوْعَدَنِي.... رِجْلِي)؛ حَيْثُ أَبْدَلَ الاسمَ الظاهِرَ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: ـ (رِجْلِي) ـ مِن ضميرِ الحاضِرِ ـ وَهوَ ياءُ المُتَكَلِّمِ الواقِعَةُ مَفْعُولًا بِهِ لأَوْعَدَ ـ بدَلَ بعضٍ من كلٍّ (م).

(٧) من (ح).

(٨) أي: وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام يلي الخ، وكذا بدل المضمن معنى الشرط يلي أن الشرطية كمَن يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه، وما تصنع إن خيرًا وإن شرًّا تُجزَ به، ومتى تسافر إن ليلًا وإن نهارًا أتبعك، وخرج بالمضمن ما صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلي بدله ذلك نحو: هل أحد جاءك زيد أو عمرو وإن تضرب أحدًا زيدًا أو عمرًا أضربه سم. =

[ش] إذا أُبْدِلَ مِن اسْم الاستفهامِ وَجَبَ دُخولُ هَمزةِ الاستفهامِ على البدَلِ، نحوُ: (مَن ذا أَسعيدٌ أمْ عَلِيٌّ؟ ومَا تَفعلُ[١] أَخيرًا أمْ شَرًّا؟ ومتى تَأْتِينَا أَغَدًا أمْ بعْدَ غَدٍ؟).

والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص] [٥٧٢] ويُبْدَلُ الفعلُ مِن الفعلِ، كَـ(مَنْ يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ)

[ش] [إبدال الفعل من الفعل] كما يُبْدَلُ الاسمُ مِن الاسمِ يُبْدَلُ الفعْلُ مِن الفعْلِ[٣]، فـ(يَسْتَعِنْ بنا)

---

= ويرد على الشرط قوله ﷺ [أحمد (٢٩١٠)]: «**أيما أمةٌ ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه**» برفع أمة بدلًا من أي مع أنه لم يلِ حرف الشرط. والجواب: أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب ففي الكشاف أن يومئذ بدل من ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ [الزلزلة: ١] وكذا قال أبو البقاء. ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بأن البدل إنما يلي حرف الشرط إذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم. واستحسنه حاضروه مع أنه ترد عليه آية الزلزلة، وقد ظهر جواب آخر وهو أن المفهوم من أمثلتهم أن حرف الشرط إنما يذكر في بدل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة، ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلًا فتأمل. «الخضري» (٢/ ٦٩).

(١) في (ع): «تفعل». (٢) من (ح).

(٣) بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز: إن جئتني تمشِ إليّ أكرمْك، قاله ابن هشام ثم ألحق كما قاله الشاطبي مجيء الأقسام كلها فيه فبدل الكل كهذا المثال فإن المجيء هو نفس المشي، وبدل الاشتمال كالآية والبيت اللذين في الشارح، فإن لُقيّ الآثام يستلزم مضاعفة العذاب، وقيل: هي هو فهو بدل كل، والمبايعة تستلزم الأخذ كرهًا أو طوعًا، ومنه مثال المتن فإن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة، وإن كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها، أو يقال: إن الإستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين إليهم بنفسه أو رسوله بناء على أن البدل هو المشتمل. وإنما رتب قوله: **(يعن)** على الاستعانة مع أنه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم أنه من الكرام فلا يخيب قاصده، وبدل البعض نحو: أن تَصلِّ تسجدْ لله يَرْحَمْك، ومن جعل هذا بدل اشتمال لأن الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعد لما مرَّ من أن المراد الاشتمال بغير الكلية والجزئية وإلا كان كل بدل بعض كذلك. أفاده «الصبان» (٣/ ١٣١) وبدل الغلط جوزه سيبويه وجماعة، والقياس يقتضيه كإن تُطعمْ زيدًا تكْسُه جبَّةً يشكرك.اهـ. «الخضري» (٢/ ٧٠).

بدَلٌ مِن (يَصِلْ إلينا[١])، ومِثْلُه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، فـ﴿يُضَٰعَفْ﴾ بدَلٌ مِن ﴿يَلْقَ﴾، فإعرابُه[٢] بإعرابِه، وهو الجزْمُ، وكذا[٣] قولُه[٤]:

**٣٠٤ ـ إنَّ علَيَّ اللَّهَ أنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أو تَجِيءَ طائِعَا[٥]**

فـ(**تُؤْخَذَ**)[٦] بدَلٌ من (**تبَايِعَا**)؛ ولذلك نُصِبَ.

۞ ۞ ۞

---

(١) من (ن).

(٢) في جميع النسخ: «فأعرب».

(٣) في (ك)، (ع)، (س): «وكذالك»، وفي (ح): «ومن قوله حيث قال».

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٨٠): «لم أقف على اسم راجزه».

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ**)؛ فإنَّه أَبْدَلَ الفعْلَ ـ وَهوَ قولُه: (**تُؤخَذَ**) ـ مِن الفِعْلِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (**أَنْ تُبَايِعَا**) ـ بدَلَ اشتمالٍ.
واعْلَمْ أنَّ الدليلَ عَلَى أنَّ البَدَلَ ـ فِي هَذَا الشاهِدِ وفي الآيةِ الكريمةِ التي تَلَاها الشارِحُ ـ هو الفعْلُ وَحْدَه، وليسَ هو الجملةَ المكوَّنَةَ مِن الفِعْلِ وفَاعِلِه، والدليلُ عَلَى ذلك هو أنَّكَ تَرَى الإعرابَ الَّذِي اقْتَضَاهُ العامِلُ فِي الفِعْلِ الأوَّلِ ـ وَهوَ الْمُبدَلُ منه ـ مَوجودًا بنَفْسِه فِي الفِعْلِ الثاني الَّذِي نَذْكُرُ أَنَّهُ البَدَلُ؛ ألا تَرَى أنَّ (تُؤخَذَ) فِي هَذَا الشاهِدِ مَنْصُوبٌ كَمَا أنَّ (تُبَايِعَ) مَنْصُوبٌ، وأنَّ ﴿يُضَٰعَفْ﴾ فِي الآيةِ الكريمةِ مَجزومٌ، ؛ كَمَا أنَّ ﴿يَلْقَ﴾ مَجزومٌ؟ واللهُ سُبحانَه أَعْلَى وأعلَمُ وأَعَزُّ وأكرَمُ، وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنا محمَّدٍ وَعَلَى آلِه وصَحْبِه وسَلَّمَ (م).

(٦) في (س): «فيأخذ».

# النِّداءُ

[ص] **[٥٧٣]** وللمنادَى النَاءِ أو كالناءِ (يَا، وأيْ، وآ)، كَذَا (أَيَا)، ثُمَّ (هَيَا)
**[٥٧٤]** والهَمْزُ للدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ أو (يا)، وغيرُ (وا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

[ش] لا يَخلُو المنادَى مِن أنْ يكونَ مَندوبًا أو غيرَه، فإنْ كانَ غيرَ مَندوبٍ فإمَّا أنْ يَكونَ بَعيدًا أو في حُكْمِ البَعيدِ؛ كالنائمِ والساهِي، أو [١٧٢/و] قَريبًا، فإنْ كانَ بَعيدًا أو في حُكْمِه فله مِن حروفِ النداءِ (يا، وَأَيْ، وا، وهيا)، وإنْ كان قَريبًا فله الهمزةُ، نحوُ: (أَزَيْدُ أَقْبِلْ)[١]، وإنْ كانَ مَندوبًا، وهو الْمُتَفَجَّعُ عليه أو المتوجَّعُ منه، فله (وا)، نحوُ: (وَازَيْدَاهُ) و(وَاظَهْرَاهُ)، و(يا) أيضًا عندَ عدَمِ الْتِبَاسِهِ بغيرِ المندوبِ، فإنِ خيفَ[٢] التبَسَ تَعَيَّنَتْ (وا) وامْتَنَعَتْ (يا)[٣].

---

(١) ومنه قولُ امْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ فِي مُعَلَّقَتِه:
**أَفَاطِمُ مَهْلًا بعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صرمي فأجملي** (م)

(٢) ليس في (ن)، (ك).

(٣) ومما جاء من الندبة ما في حديث البخاري (٧٢١٧) أن عَائِشَةُ ﵂ توجعت من رأسها فقَالَتْ: «وَارَأْسَاهْ»، وفيه (٤٢٦٧) أن عَمْرَةَ بنت رَوَاحَةَ تفجعت عَلَى أخيها عَبْدِ اللهِ، فَجَعَلَتْ تَبْكِي وتقول: «وَاجَبَلَاهْ»، وفيه (٥١٢٠) أنَّ بِنْتَ أَنَسٍ أخذها الحياء فَقَالَتْ: «وَاسَوْأَتَاهُ وَاسَوْأَتَاهْ».
وعند أحمد بأسانيد حسنة: (٧٩٨٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«يَقُولُ اللهُ: اسْتَقْرَضْتُ عَبْدِي فَلَمْ يُقْرِضْنِي، وَيَشْتُمُنِي عَبْدِي، وَهُوَ لَا يَدْرِي، يَقُولُ: وَادَهْرَاهْ، وَادَهْرَاهْ، وَأَنَا الدَّهْرُ»**.
وفيه: (٢٤٠٢٩) عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَوَضَعَ فَمَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى صُدْغَيْهِ، وَقَالَ: **«وَانَبِيَّاهْ، واخَلِيلَاهْ، وَاصَفِيَّاهْ»**.
وفيه: (٢٥٨٤١) عَنْ عَائِشَةَ: ... فَظَنَنْتُ أَنَّهُ غُشِيَ عَلَيْهِ فَسَجَّيْتُهُ ثَوْبًا، فَجَاءَ عُمَرُ وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فَاسْتَأْذَنَا، فَأَذِنْتُ لَهُمَا، وَجَذَبْتُ إِلَيَّ الْحِجَابَ، فَنَظَرَ عُمَرُ إِلَيْهِ، =

[ص] [٥٧٥] وغيرُ مندوبٍ ومُضْمَرٍ ومَا ... جَا مُستغاثًا قد يُعَرَّى[1] فاعْلَمَا
[٥٧٦] وذاكَ في اسمِ الْجِنْسِ والْمُشارِ لَهْ[2] ... قَلَّ، ومَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عاذِلَهْ

[حذف حرف النداء]

[ش] لا يَجوزُ حَذْفُ حرْفِ النداءِ معَ المندوبِ[3]، نحوُ[4]: (وَازَيْدَاهُ)، ولا معَ الضميرِ[5]، نحوُ: (يا إيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ)، ولا معَ الْمُستغاثِ، نحوُ: (يا لِزَيْدٍ)، وأمَّا (غيرُ هذه)[6] فيُحْذَفُ معَها الحرْفُ جَوازًا، فتَقولُ في (يا زيدُ أَقْبِلْ): (زيدُ أَقْبِلْ)، وفي[7] (يا عبدَ اللهِ ارْكَبْ): (عبدَ اللهِ ارْكَبْ)، لكنَّ الحذْفَ معَ اسمِ الإشارةِ قَليلٌ، وكذا معَ اسمِ الجنْسِ، حتَّى إنَّ أكثَرَ النَّحْوِيِّينَ مَنَعُوهُ[8]، ولكنْ أَجازَه طائفةٌ مِنهم، وتَبِعَهم المصنِّفُ؛ ولهذا

---

= فَقَالَ: «وَاغَشْيَاهُ! مَا أَشَدَّ غَشْيَ رَسُولِ اللهِ ﷺ» ثُمَّ قَامَا.

(١) في (ك): «تعرى».

(٢) قال الخضري (٢/ ٧١): «حقه أن يقول: والمشار به؛ أي: اسم الإشارة لأنه الذي تدخل عليه يا، لكنه عطفه على الجنس؛ أي: في اسم الجنس، واسم المشار له؛ أي: الاسم الدال عليه من حيث أنه مشار له، وهو اسم الإشارة، وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقًا، وقيده الشاطبي بغير المتصل بكاف الخطاب فلا يقال: يا هذاك».

(٣) لأن الحذف ينافي مد الصوت المطلوب في المندوب والمستغاث، ويفوت الدلالة على نداء المضمر لكونه شاذًا قليلًا لا يقاس عليه على الصحيح. بل منعه بعضهم مطلقًا وأول ما سمع منه كيا إياك قد كفيتك وقوله:

يا أبجرُ بنَ أبْجَرٍ يا أنْتَا ... أنْتَ الَّذي طلَّقْتَ عام جُعْتَا

أبان يا فيه للتنبيه، وإياك مفعول لمحذوف يفسره كفيتك، وأنت مبتدأ مؤكد بأنت الثانية، والذي خبره، ومحل الخلاف ضمير المخاطب أما غير فلا ينادى اتفاقًا، وأما حديث «يا هو يا من لا هو إلا هو» فلفظ هو في مثله اسم الذات العلية لا ضمير، وقولك: يا أنا لحن. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(٤) في (س): «ونحو».

(٥) في (ك)، (ح)، (ص)، (ع): «المضمر».

(٦) في (ك): «غيرها».

(٧) ليس في (ك).

(٨) أي: الحذف فيهما وهو مذهب البصريين وحملوا المسموع على ضرورة أو شذوذ ولحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما، والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ =

قالَ: (ومَن يَمْنَعْهُ فانْصُرْ[1] عاذِلَهْ)؛ أي: انْصُرْ مَن يَعْذِلُهُ على منْعِه؛ لِوُرُودِ السماعِ به، فمِمَّا[2] ورَدَ منه معَ اسمِ الإشارةِ قولُه تعالَى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]؛ أيْ: يا هؤلاءِ، وقولُ الشاعِرِ[3]:

٣٠٥ ـ ذا ارْعِواءً، فليسَ بعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أْسِ شَيْبًا إلى الصِّبَا مِنْ سَبيلِ[4]

أيْ: يا ذا.

ومِمَّا وَرَدَ مِنه معَ اسمِ الجنْسِ قولُهم: (أَصْبِحْ ليلُ)؛ أيْ: يا ليلُ، و(أَطْرِقْ[5] كَرَا [١٧٢/ظ])؛ (أيْ: يا كَرَا)[6].

والله أعلم[7].

[ص] [٥٧٧] وابنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنادَى الْمُفْرَدَا على الذي في رَفْعِهِ قد عُهِدَا

[حكم المنادى من حيث الإعراب]

[ش] لا يَخلُو المنادَى مِن أنْ يكونَ مُفرَدًا أو مُضافًا أو مُشَبَّهًا به، فإنْ كانَ مُفْرَدًا فإمَّا أنْ يَكونَ معْرِفَةً أو نَكِرَةً مَقصودةً أو نَكِرَةً غيرَ مَقصودةٍ، فإنْ كانَ مُفرَدًا معرِفَةً أو نَكِرَةً مَقصودةً بُنِيَ على ما كانَ يُرفَعُ به[8]، فإنْ

---

= لم يرد إلا في الشعر، وقد قال في شرح الكافية، وقول الكوفيين في اسم الجنس أصح. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(١) في (س): «فانظر».
(٢) في (س): «فيما».
(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٧٠٩): «لم أقف على اسم قائله».
(٤) الشاهِدُ فيه: قولُه: (ذا)؛ حَيْثُ حَذَفَ حرْفَ النداءِ معَ اسمِ الإشارَةِ، فدَلَّ ذلك عَلَى أَنَّهُ وَارِدٌ لا مُمتَنِعٌ، خِلَافًا لِمَنِ ادَّعَى مَنْعَه، نَعَمْ وَهوَ قَليلٌ.
وَعَلَى هَذَا جاءَ قَوْلُ أبي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي:

هَذِي برَزْتِ لَنَا فهِجْتِ رَسِيسَا ثم انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا

يُرِيدُ بقولِه: (هَذِي): يا هذه. ومِثْلُ ذلك قولُ الراجِزِ:

يا إِبِلِي إِمَّا سَلِمْتِ هَذِي فاسْتَوْسِقِي لِصَارِمٍ هَذَّاذِ
أو طارِقٍ فِي الدَّجْنِ والرَّذَاذِ (م)

(٥) زاد في (ك)، (ع): «يا».
(٦) ليس في (ك)، (ع).
(٧) من (ح).
(٨) قيل: علة بنائه شبهه بكاف ذلك خطابًا وإفرادًا عن الإضافة ورد بأن النكرة غير =

كانَ يُرفَعُ بالضمَّةِ بُنِيَ عليها[١]، نحوُ: (يا زيدُ)، و(يا رجُلُ)، وإنْ[٢] كانَ يُرفَعُ بالألِفِ أو بالواوِ فكذلك، نحوُ: (يا زَيدانِ، ويا رَجُلانِ)، و(يا زَيدونَ، ويا رُجَيْلُونَ[٣])، ويكونُ في مَحَلِّ نصْبٍ على الْمَفعوليَّةِ؛ لأنَّ المنادَى مَفعولٌ به في المعنَى، وناصِبُه فعْلٌ مُضمَرٌ نابَتْ[٤] (يا) مَنابَه، فَاصْلُ (يا زيدُ): أَدْعُو زَيدًا، فحُذِفَ (أَدْعُو)[٥] ونابَتْ[٦] (يا) مَنَابَه.

[ص] **[٥٧٨] وَانْوِ انضمامَ ما بَنَوْا قَبلَ النِّدَا ... ولْيُجْرَ[٧] مُجْرَى ذي بِناءٍ جُدِّدَا**

[ش] أيْ: إذا كانَ الاسمُ المنادَى مَبْنِيًّا قَبْلَ النداءِ قُدِّرَ بعْدَ النداءِ بِناؤُه على الضَّمِّ، نحوُ: (يا هذا)، ويَجْرِي مُجرَى ما تَجَدَّدَ بِناؤُه بالنداءِ؛ [المنادى المبني]

---

= المقصودة كذلك مع إعرابها وإنما هي شبهه بكاف الضمير في نحو: أدعوك، خطابًا وإفرادًا وتعريفًا. وهي مشابهة لكاف ذلك لفظًا ومعنًى. فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالإفراد المضاف وشبهه، وبالتعريف النكرة وبني على حركة إيذانًا بعروض البناء، كانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها إذ الكسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها، والفتح يلبس به قلبها ألفًا وحذفها. وأما ضمه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(١) أي: ظاهرة أو مقدرة فيجب تقديرها في: يا موسى ويا قاض، ويحذف تنوين قاض اتفاقًا لبنائه، وتثبت ياؤه عند الخليل إذ لم يبق موجب لحذفها، وتستمر محذوفة عن المبرد لأنه نودي منونًا محذوف الياء فحذف تنوينه للبناء، وبقي حذف يائه. أفاده «الصبان» (٣/ ١٣٦)، والظاهر جريان ذلك الخلاف في: يا فتى. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(٢) في (س)، (ع): «فإن».

(٣) في (ك): «رجلون».

(٤) في (ك)، (ح): «نانب».

(٥) أي: لزومًا لكثرة الاستعمال ولسد الحرف مسده في طلب الإقبال، **ولا يرد** أن أدعو خبر فلا يكون أصلًا للإنشاء وهو النداء: لجواز أن يقصد بالفعل الإنشاء أيضًا ولذا كان الأولى تقديره ماضيًا لأنه الغالب في الإنشاء. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(٦) في (س): «وأثبت»، وفي (ص): «وأنيب».

(٧) في (ك): «ولتجرى».

كزيدٍ، في أنَّه يُتْبَعُ بالرفْعِ مُراعاةً للضمِّ المقَدَّرِ فيه[١]، وبالنصْبِ مُراعاةً للمَحَلِّ، فتَقولُ: (يا هذا العاقِلُ والعاقلَ) بالرفْعِ [١٧٣/و] والنصْبِ؛ كما تَقولُ: (يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ).

والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص] **[٥٧٩] والْمُفرَدَ المنكورَ والْمُضَافَا[٣] وشِبْهَهُ انْصِبْ عادِمًا خِلافَا**

[ش] [المنادى المنصوب] تَقَدَّمَ أنَّ المنادَى إذا كانَ مُفْرَدًا معْرِفَةً أو نَكِرَةً مَقصودةً يُبْنَى على ما كانَ يُرفَعُ به، وذَكَرَ هنا أنَّه إذَا كانَ مُفرَدًا نَكِرَةً؛ أي: غيرَ مَقصودةٍ أو مُضافًا أو (مُشْبِّهًا[٤] به) نُصِبَ[٥].

---

(١) من (ن). (٢) من (ح).

(٣) لغير ضمير الخطاب. (٤) في (ك): «شبهه».

(٥) هو: ما اتصل به شيء من تمام معناه. فيطول به كالمضاف، إما بكونه عاملًا فيه رفعًا أو غيره كيا حسنًا وجهه، ويا طالعًا جبلًا، ويا رفيقًا بالعباد، وكذا يا غافلًا والموت يطلبه إن جعلت الجملة حالًا من الضمير في غافلًا، أو بعطفه عليه في التسمية قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين، وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء: يا رجلًا كريمًا أقبل. وكقوله ﷺ في سجوده: «**يا عظيمًا يرجى لكل عظيم ويا حليمًا لا يعجل**» وقول الشاعر:

**أدارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً**

لأن النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تتمة المنادى كالمعمول من العامل، وا يلزم مثل ذلك في المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة، فإن وصفت بعد النداء وجب البناء لأنها حينئذٍ مفردة مقصودة، وإن احتمل الأمران جاز وجاز [كذا]، ولا يرد أن النكرة تتعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة؛ لأنه يغتفر في المعرفة الطارئة، وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليهما معًا لا المنعوت وحده أفاده الأزهري في «التصريح» (٢/ ٢١٦)، ط. العلمية.

وفي «التسهيل»: أن الموصوف قبل النداء من المفرد لأشبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت، فقوله هنا: وابن المعرف [الْمُنادَى] المفردا؛ أي: وجوبًا في غير الموصوف، وجواز فيه قاله سم، وبحصر الشبيه بالمضاف فيما ذكر يعلم أن الموصول في نحو: يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما يقدر في سيبويه. «الخضري» (١/ ٧٤).

**فمِثالُ الأوَّلِ:** قولُ الأعمَى: (يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي)، وقولُ الشاعِرِ(١):

٣٠٦ ـ **أَيَا راكِبًا إمَّا عَرَضْتَ فبَلِّغَنْ    نَدَامَايَ مِن نَجْرَانَ أَنْ لا تَلَاقِيَا(٢)**

**ومِثالُ الثاني:** قولُك: (يا غُلامَ زَيدٍ)، و(يا ضارِبَ عَمْرٍو).

**ومِثالُ الثالثِ:** قولُكَ: (يا طالِعًا جَبَلًا، ويا حَسَنًا وَجْهُه، ويا ثلاثةً وثَلاثينَ)(٣). واللهُ تعالى أعلم(٤) (فيمَن سَمَّيْتَه بذلكَ)(٥).

[ص] **[٥٨٠] ونحوَ (زيدٍ) ضُمَّ وافْتَحَنْ مِنْ    نحوِ (أَزَيْدُ بنَ سعيدٍ لَا تَهِنْ)**

[ش] أيْ: إذا كانَ المنادَى مُفرَدًا عَلَمًا ووُصِفَ بـ(ابنٍ) مضافٍ إلى علَمٍ، ولم يُفْصَلْ بينَ المنادَى وبينَ (ابنٍ) جازَ لكَ في المنادَى وَجهانِ: البناءُ على الضمِّ، نحوُ: (يا زيدُ بنَ عمرٍو)، والفتْحُ اتْبَاعًا، نحوُ: (يا زيدَ بنَ عمرٍو)، ويَجِبُ حذْفُ أَلِفِ (ابنٍ) والحالةُ هذه [المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه]

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٨٨): «قائله: هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي».

(٢) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(أَيَا رَاكِبًا)**؛ حَيْثُ نَصَبَ راكبًا لكونِه نَكِرَةً غيرَ مَقصودةٍ، وآيَةُ ذلك أنَّ قائلَ هَذَا البيتِ رجُلٌ أَسيرٌ فِي أَيْدِي أعدائِه، فهو يُرِيدُ راكبًا أيَّ راكبٍ منْطَلِقًا نحوَ بلادِ قومِه يُبَلِّغُهم حالَه؛ لِيَنْشَطُوا إِلَى إنقاذِه، إنْ قَدَرُوا عَلَى ذلك، وليسَ يُرِيدُ واحدًا مُعَيَّنًا (م).

(٣) أي: فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف، الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني لعطفه على المنصوب، ويمتنع حينئذٍ إدخال يا على الثاني لأنه جزء علم كعبد شمس.

فإن ناديت جماعة هذه عدتهم فإن لم تتعين نصبتهما أيضًا، وإن عينت فإن أردت بهما جماعتين معينتين ضممت الأول لأنه نكرة مقصودة، وعرّفت الثاني بأل على المختار لأنه نكرة أريد بها معين، ولم يكتفِ بتعريف النداء لأن يا لم تباشره، ونصبته أو رفعته لأنه تابع المضموم إلا إذا أعيدت يا فيجب ضمه مجردًا من أل، وإن أريد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما في التسمية سم. «الخضري» (١/ ٧٤).

(٤) من (ح).    (٥) من (ن).

خَطًّا[١]. والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص] [٥٨١] **والضمُّ إنْ لم يَلِ (الابْنُ) عَلَمَا ... أو يَلِ (الابنَ) عَلَمٌ قد حُتِمَا**

أيْ: إذا لم يَقَعِ (ابنٌ) بعْدَ علَمٍ[٣] أو لم يَقعْ بعْدَه علَمٌ وجَبَ ضَمُّ المنادَى، وامتَنَعَ فتْحُه:

**فمِثالُ الأوَّلِ**: نحوُ[٤]: (يا غُلامُ ابنَ عمرٍو[٥]، ويا زيدُ الظريفَ ابنَ [١٧٣/ظ] عمرٍو).

**ومِثالُ الثاني**: (يا زيدُ ابنَ أَخِينَا)، فيَجِبُ بِناءُ (زيدٍ) على الضمِّ في هذه الأَمْثِلَةِ، ويَجِبُ إثباتُ أَلِفِ (ابنٍ) والحالةُ هذه.

والله تعالى أعلم بالصواب[٦].

[ص] [٥٨٢] **واضْمُمْ أوِ انْصِبْ[٧] ما اضْطِرَارًا نُوِّنَا ... مِمَّا لهُ استحقاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا**

---

(١) وَقَعَ فِي كثيرٍ مِن نُسَخِ الشرْحِ: «ويَجوزُ حذْفُ أَلِفِ ابنٍ، والحالةُ هذه خَطًّا» والصوابُ مَا أثبتناه (م).

(٢) من (ح).

(٣) قال الخضري (٢/ ٧٥): «دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الأول والفصل بينه وبين ابن كما ذكره الشارح، وكذا عدم ذكر ابن كيا زيد الفاضل إذ يصدق عليه أنه لم يقع الابن بعد علم لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع، وقوله: أو لم يقع إلخ هو مفاد عجز البيت. وهو محترز شرط رابع؛ أي: عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الأول كما إذا كان الابن غير صفة له بأن كان بدلًا منه أو عطف بيان وهو محترز شرط خامس. وكذا يجب الضم إن ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى، أو جمع أو لم تكن البنوة حقيقية أما إذا كان العلم الأول غير مفرد وهو محترز الأول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه».

(٤) ليس في (ك)، (ع).

(٥) اعترض وجوب ضمه بأن النكرة الموصوفة يجب نصبها، أو يجوز على ما مر إلا أن يقال لعله وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع، أو التركيب فلا ينافي في جواز النصب كشبيه المضاف أفاده الصبان (٣/ ١٤٢).

(٦) من (ح).

(٧) قال الخضري (٢/ ٧٥): «في تعبيره بالضم والنصب إشارة إلى أن المنَّون اضطرارًا =

[ش] تَقدَّمَ أَنَّه إذا كانَ المنادَى مُفرَدًا مَعرِفَةً، أو نكِرَةً مقصودةً، يَجِبُ بِناؤُه على الضمِّ، وذُكِرَ هنا أَنَّه(١) إذا اضْطُرَّ شاعِرٌ إلى تَنوينِ هذا المنادَى كانَ له تَنوينُه وهو مَضمومٌ، وكانَ له نَصْبُه، وقد وَرَدَ السماعُ بهما:

**فمِن الأوَّلِ**: قولُه(٢):

**٣٠٧ ـ سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ علَيْهَا ... وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السلامُ**

**ومِن(٣) الثاني**: قولُه(٤):

**٣٠٨ ـ ضَرَبَتْ صَدْرَها إلَيَّ وقَالَتْ ... يا عَدِيًّا لقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي(٥)**

[ص] [٥٨٣] وباضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يا) و(أَلْ) ... إلَّا معَ (اللَّهِ) ومَحْكِيِّ الْجُمَلْ

[٥٨٤] والأكثَرُ (اللَّهُمَّ) بالتعويضِ ... وشَذَّ (يا اللَّهُمَّ) في قَرِيضِ

[حكم اجتماع حرف النداء مع (أل)]

[ش] لا يَجوزُ الجمْعُ بينَ حرْفِ النداءِ و(أل) في غيرِ اسمِ اللهِ تعالَى، وما سُمِّيَ به مِن الْجُمَلِ، إلا في ضَرورةِ الشعْرِ؛ كقولِه(٦):

**٣٠٩ ـ فيا الغُلامانِ اللَّذانِ فَرَّا ... إيَّاكُما أنْ تُعْقِبَانَا شَرَّا(٧)**

---

= يكون مبنيًّا إذا ضم كحاله قبل الاضطرار ومعربًا إذا نصب رجوعًا لأصل الأسماء، وحينئذٍ يتعين في تابعه النصب، وفي الضم يجوز معه النصب».

(١) ليس في (ك).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ١٧٢): «قائله: هو الأحوص واسمه: عبد الله بن محمد بن ثابت بن قيس بن عصمة ابن النعمان بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عمرو بن مالك بن الأوس، ويكنى أبا عاصم، وهو شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية».

(٣) ليس في (س).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٧٢): «قائله: هو المهلهل».

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(يا عَدِيًّا)**؛ حَيْثُ اضْطُرَّ إلَى تَنوينِ المنادَى فنَوَّنَه، ولم يَكْتَفِ بذلك بل نَصَبَه معَ كونِه مُفرَدًا علَمًا؛ لِيُشَابِهَ بِهِ المنادَى المعْرَبَ المنوَّنَ بأَصْلِه، وَهوَ النكِرَةُ غيرُ المقصودةِ (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٦٩٦): «لم أقف على اسم قائله».

(٧) الشاهِدُ فيه قَوْلُهُ: **(فيا الغُلامانِ)**؛ حَيْثُ جَمَعَ بينَ حَرْفِ النداءِ وأَلْ فِي غيرِ اسمِ اللهِ =

وأمَّا معَ اسمِ اللهِ تعالَى ومَحْكِيِّ الْجُمَلِ فيَجوزُ، فتَقولُ: يا أَللهُ. بقَطْعِ الهمزَةِ ووَصْلِها(١)، وتَقولُ فيمَن اسْمُه (ألرجُلُ منْطَلِقٌ): (يا ألرجُلُ منْطَلِقٌ أقْبِلْ).

والأكثَرُ في نِداءِ اسمِ اللهِ: اللَّهُمَّ بميمٍ مُشَدَّدَةٍ مُعَوَّضَةٍ مِن حرْفِ النداءِ، وشَذَّ الجمْعُ بينَ الميمِ وحرْفِ النداءِ في قولِه(٢):

**٣١٠ ـ إنِّـي إذَا مـا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا أقولُ: يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا(٣)**

۞ ۞ ۞

---

= تعالَى، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِن الْمُرَكَّبَاتِ الإخباريَّةِ (الْجُمَلِ)، وَذَلِكَ لا يَجوزُ إلا فِي ضَرورةِ الشعْرِ.

وإنَّما لم يَجُزْ فِي سَعَةِ الكلامِ أنْ يَقتَرِنَ حرْفُ النداءِ بما فيه ألْ لِسَبَبَيْنِ:

**أحَدُهما**: أنَّ كُلًّا مِن حرْفِ النداءِ وألْ يُفيدُ التعريفَ، فأحَدُهما كافٍ عن الآخَرِ.

**والثاني**: أنَّ تَعريفَ الألِفِ واللامِ تَعريفُ العهْدِ، وَهوَ يتَضَمَّنُ معنى الغَيْبَةِ؛ لأنَّ العَهْدَ يَكُونُ بينَ اثنينِ فِي ثالثٍ غائِبٍ، والنداءُ خِطَابٌ لحاضِرٍ، فلو جَمَعْتَ بينَهما لتَنَافَى التَّعريفانِ (م).

(١) لأنها لعدم مفارقتها له صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء، وحينئذٍ تثبت ألف يا وجوبًا، وقوله وَوَصْلُها؛ أي: نظرًا لأصلها وحينئذٍ تثبت ألف أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا ألمنطلق زيد فيجب قطع همزته مع ثبوت ألف (يا)؛ لأن ما بدئ بهمزة الوصل فعلًا كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزأ من الاسم فتقطع في النداء أيضًا، ولا يجوز وصْلها نظرًا لأصالتها كما في الجلالة لأن له خواص ليست لغيره؛ قاله الخضري (٢/ ٧٥).

(٢) قال العيني في «المقاصد» (١٦٩٧/٤): «قائله: هو أبو خراش الهذلي».

(٣) الشاهِدُ فيه قولُه: **(يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا)**؛ حَيْثُ جَمَعَ بينَ حرْفِ النداءِ والميمِ المشَدَّدَةِ التي يُؤتَى بها للتعويضِ عن حرْفِ النداءِ، وهذا شاذٌّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ المصنِّفُ فِي النَّظْمِ؛ لأنه جَمَعَ بينَ العِوَضُ والْمُعَوَّضِ عنه.

وقد جَمَعَ بينَهما ـ وزادَ مِيمًا أُخرى وألِفًا ـ ذلك الراجِزُ الَّذِي يقولُ:

**وما علَيكِ أنْ تَقُولِي كُلَّما صَلَّيْتِ أو سَبَّحْتِ يا اللَّهُمَّ مَا (م)**

# فصْلٌ

[ص] **[٥٨٥] تابِعَ ذي[١] الضمِّ المضافَ دُونَ (أَلْ)** أَلْزِمْهُ [١٧٤/و] نَصْبًا، كـ(أَزَيدُ ذا الْحِيَلْ)

[ش] أيْ: إذا كان تابعُ المنادَى المضموم مُضافًا[٢] غيرَ مصاحِبٍ للألِفِ واللامِ، (وجَبَ نصْبُه[٣])[٤]، نحوُ: (يا زيدُ[٥] صاحِبَ عمرٍو). [أحكام تابع المنادى]

---

(١) في (ك): «ذو».

(٢) هٰهنا أَمرانِ أُريدُ أنْ أُنَبِّهَكَ إليهما:
**الأَمْرُ الأَوَّلُ**: أنَّ المنادَى إذا كان اسْمًا ظاهِرًا فله جِهتانِ: **الأُولَى**: جِهةُ كونِه منادًى، وَهِيَ تَقتضِي الْخِطابَ، **والثانيةُ**: جِهةُ كونِه اسْمًا ظاهِرًا، وَهِيَ تَقتضِي الغَيْبَةَ، فإذا كان تَابعُ المنادَى متَّصِلًا بضَميرِه جازَ فِي هَذَا الضَّمِيرِ وَجهانِ: **الوجهُ الأوَّلُ**: أنْ يُؤتَى بِهِ ضَميرَ غَيبةٍ؛ نَظرًا إِلَى الجهةِ الثانيةِ، **والوجْهُ الثاني**: أنْ يُؤتَى بِهِ ضَميرَ خِطابٍ؛ نَظَرًا إِلَى الْجِهةِ الأُولَى، تقولُ: يا زيدُ نفْسَه أو نفْسَكَ، ويا تَميمُ كلُّهم أو كلُّكم، ويا ذا الَّذِي قامَ أو قُمتَ.
**والأَمْرُ الثاني**: أنَّ التابعَ المضافَ الَّذِي يَجِبُ نَصْبُه هو: مَا كانَتْ إضافتُه مَحْضَةً، أمَّا الَّذِي إضافتُه لَفظيَّةٌ؛ كاسمِ الفَاعِلِ المضافِ إِلَى مَفعولِه، نحوُ: (يا رجُلُ ضاربَ زَيْدٍ) فقد اختلَفَتْ فيه كَلِمَةُ العُلماءِ؛ فقالَ الرَّضِيُّ: يَجوزُ فيه الوَجهانِ؛ الضمُّ والنصْبُ. وقالَ السّيُوطِيُّ: يَجِبُ نَصْبُه (م).

(٣) مراعاة لمحل المنادى، ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا إذا كانت إضافته محضة وإلَّا جاز لكونها في نية الانفصال كيا رجل ضارب زيد بالضم والنصب، ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وإن صرح السيوطي بوجوب نصبه إن قلت: كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع أنه نكرة قلت: لا ينعت بذلك إلا النكرة المقصودة كما في «الصبان» (٣/ ١٤٦)، وقد مر أنه يتسامح في المعرفة الطارئة. وحينئذٍ فقول الشارح: يا زيد صاحب عمرو مشكل من وجهين كما لا يخفى. إلا أن يراد بصاحب الدوام أو أنه غلبت عليه الاسمية فتكون إضافته محضة، ويتعرف بها. «الخضري» (٢/ ٧٦).

(٤) ليس في (ك).

(٥) كتب في حاشية (ك): «بدلا» وكتب وقها «ن».

والله تعالى أعلم بالصواب[(١)].

[ص] [٥٨٦] وما سِواهُ ارْفَعْ أوِ انْصِبْ، وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدَلَا

[ش] أيْ: ما سِوَى المضافِ المذكورِ يَجُوزُ رفْعُه ونَصْبُه، وهو المضافُ المصاحِبُ لألْ، والمفرَدُ، فتقولُ: (يا زيدُ الكريمُ الأبِ) برَفْعِ (الكريم) ونَصْبِه، و(يا زيدُ الظريفُ) برفْعِ (الظريف) ونَصْبِه.

وحُكْمُ عطْفِ البَيانِ والتوكيدِ حكْمُ الصِّفَةِ، فتقولُ: (يا رجُلُ زيدٌ وزَيدًا) بالرفْعِ والنصْبِ، و(يا تَميمُ أَجمعونَ وأَجمعينَ).

وأمَّا عطْفُ النَّسَقِ والبدَلِ ففي حكْمِ المنادَى المستَقِلِّ[(٢)]، فيجِبُ[(٣)] ضَمُّه إذا كانَ مُفرَدًا، نحوُ: (يا رجُلُ زَيدُ)، و(يا رجُلُ وزَيدُ)؛ كما يَجِبُ الضمُّ لو قُلتَ: (يا زيدُ)، ويَجِبُ نَصْبُه إنْ كانَ مُضافًا، نحوُ: (يا زيدُ أبا عبدِ اللهِ)، و(يا زيدُ وأبا عبدِ اللهِ) كما يَجِبُ نصْبُه لو قُلتَ: (يا أبا عبدِ اللهِ). والله تعالى أعلم بالصواب[(٤)].

[ص] [٥٨٧] وإنْ يَكُنْ مَصحوبَ (أَلْ) ما نُسِقَا ففيهِ وَجهانِ، ورَفْعٌ يُنْتَقَى

[ش] أيْ[(٥)]: إنما يَجِبُ بِناءُ الْمَنسوقِ على الضمِّ إذا كان مُفرَدًا مَعرِفَةً بغيرِ (ألْ).

فإنْ كانَ بـ(ألْ) جازَ فيه وَجهانِ[(٦)]: الرفْعُ والنصْبُ، والمختارُ عندَ

---

(١) من (ك).
(٢) لأن البدل على نية تكرار العامل وهو يا والعاطف كنائب عنه.
(٣) في (ك): «يجب».
(٤) من (ح).
(٥) زاد في (س): «أيضًا».
(٦) لامتناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فأشبه النعت في أن العامل فيه هو العامل في الأول فجاز فيه مراعاة لفظ الأول ومحله وظاهره جواز رفعه. ولو كان مضافًا كيا زيد والحسن الوجه قال الصبان (٣/١٤٧): ولا بعد فيه.اهـ؛ أي: لأن إضافته تكون غير محضة أبدًا في نية الانفصال إذ ما إضافته محضة لا تدخله أل. «الخضري» (٢/٧٦).

الخليلِ وسِيبَوَيْهِ[١] ومَن تَبِعَهما الرفْعُ[٢]، وهو اختيارُ المصَنِّف[٣]؛ ولهذا [١٧٤/ظ] قالَ: (**ورَفْعٌ يُنتَقَى**)؛ أيْ: يُختارُ، فتقولُ: (يا زيدُ والغلامُ) بالرفْعِ والنصْبِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠][٤] برَفْعِ (الطَّيْرُ) ونَصْبِه. والله تعالى أعلم[٥].

[ص] **[٥٨٨] وأيُّها مَصحوبَ (ألْ) بعدُ صِفَةْ ... يَلْزَمُ بالرفعِ لَدَى ذي الْمَعْرِفَةْ** [ما يجب رفعه]

**[٥٨٩] و(أيُّهَذَا، أيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ ... ووَصْفُ (أيٍّ) بِسِوَى هذا يُرَدْ**

[ش] يُقالُ: (يا أيُّها الرجُلُ، ويا أيُّهَذَا، ويا أيُّها الذي فَعَلَ كذا)، فـ(أيُّ) مُنادًى مفرَدٌ[٦] مَبنيٌّ على الضمِّ، و(ها) زائدةٌ، و(الرجُلُ) صِفَةٌ لأيٍّ، ويَجِبُ رفْعُه عندَ الْجُمهورِ[٧]؛ لأنه هو المقصودُ بالنداءِ، وأجازَ الْمَازِنِيُّ نَصْبَه قِياسًا على جَوازِ نَصْبِ (الظريف) في قولِك: (يا زيدُ الظريفُ) بالرفْعِ والنصْبِ.

ولا تُوصَفُ[٨] (أيُّ) إلا باسم جِنْسٍ مُحَلًّى بألْ؛ كالرجُلِ، أو باسمِ إشارةٍ، نحوُ: (يا أيُّهذَا أَقْبِلْ)، أو بِمَوصولٍ مُحَلًّى بألْ (يا أَيُّهَا الذي فَعَلَ كذا). والله تعالى أعلم بالصواب[٩].

[ص] **[٥٩٠] وذو إشارةٍ[١٠] كـ(أيٍّ) في الصِّفَةْ[١١] ... إنْ كانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ[١٢] المعرِفَةْ**

[ش] يُقالُ: (يا هذا الرجُلُ) فيَجِبُ رفْعُ (الرجُلُ) إنْ جُعِلَ (هذا) وُصْلَةً

---

(١) انظر: «الكتاب» (٢/١٨٦).

(٢) تبعًا للفظه لما فيه من مشاكلة الحركة، ولكونه أكثر. واختار أبو عمرو وغيره النصب لأن ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتمسكًا بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفًا على محل جبال، وأجيب باحتمال أنه بالعطف على: فضلًا قبله أو بسخَّرنا مقدرًا. «الخضري» (٢/٧٦).

(٣) في «شرح التسهيل» (٣/٣٨٣).

(٤) زاد في (س): «بالضم».

(٥) من (ح).

(٦) زاد في (س): «معرفة».

(٧) تبعًا للفظها.

(٨) في (ك)، (س): «يوصف».

(٩) من (ح).

(١٠) بشرط خلوه من الكاف.

(١١) في لزومها ولزوم رفعها وكونها بأل من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة.

(١٢) بضم الياء مضارع أفات الرباعي.

لنِدائِه(١)، كما يَجِبُ رفْعُ صِفَةِ (أيٍّ)، وإلى هذا أشارَ بقولِه: **(إنْ كانَ تَرْكُها يُفِيتُ المعرِفَةَ)**، فإنْ لم يُجْعَلِ اسمُ الإشارةِ وُصلةً لِنداءِ ما بعْدَه(٢) لم يَجِبْ رفْعُ صِفَتِه؛ بل يَجوزُ الرفْعُ والنصْبُ.

[حكم تكرر المنادى المفرد وكان الثاني مضافًا]

[ص] **[٥٩١]** في نحوِ (سعدُ سعدَ الأَوْسِ) يَنْتَصِبْ ثانٍ، وضُمَّ وافْتَحْ أَوَّلًا تُصِبْ

[ش] يُقالُ [١٧٥/و]: **(يا سَعْدُ سعْدَ الأوسِ)**(٣) و(٤):

**٣١١ - ............ يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ(٥)**

**٣١٢ - و(٦) ............ يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ*(٧)**

فيَجِبُ نصْبُ الثاني، ويَجوزُ في الأوَّلِ الضمُّ والنصْبُ.

---

(١) بأن قصد نداء ما بعدها كقولك لقائم بين قوم جلوس: يا ذا القائم، ويا ذا الذي قام فإن قصد نداء اسم الإشارة وحده، وقدر الوقف عليه بأن عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه، ولا رفع وصفه إذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله في غير النداء. «الخضري» (٢/ ٧٧).

(٢) في (س): «بعد».

(٣) وقعَتْ هذه العِبارةُ فِي قولِ الشاعِرِ:

**أيا سَعْدَ الأوْسِ كُنْ أنتَ مانِعًا ... ويا سعْدُ سعْدَ الْخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ**

**أَجِيبَا إِلَى دَاعِي الْهُدَى وَتَبَوَّآ ... مِن اللَّهِ فِي الفِرْدَوْسِ زُلْفَةَ عارِفِ** (م)

(٤) هو: جرير بن عطية في «ديوانه» (١/ ٢١٥).

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ)**؛ حَيْثُ تَكَرَّرَ لفْظُ المنادَى، وقد أُضيفَ ثانِي اللفظينِ، فيَجِبُ فِي الثاني النصْبُ، ويَجوزُ فِي الأوَّلِ الضمُّ والنصْبُ، عَلَى مَا أَوْضَحناهُ فِي الإعرابِ، وأَوْضَحَه الشارِحُ العَلَّامَةُ (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد» (٤/ ١٧٠١): «قائله: هو بعض ولد جرير، وقال النحاس: قائله: عبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه».

(٧) الشاهِدُ فيه: قوله: **(يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلَاتِ)**؛ حَيْثُ تَكَرَّرَ لفْظُ المنادَى، وأُضيفَ ثاني اللفظينِ، كَمَا سبَقَ فِي الشاهِدِ الَّذِي قَبْلَ هذا، ويَجوزُ فِي الأوَّلِ مِن وُجوهِ الإعرابِ الضمُّ عَلَى أَنَّهُ منادًى مُفرَدٌ، والنصْبُ عَلَى أَنَّهُ منادًى مُضَافٌ، وفي الثاني النصْبُ ليس غيرُ، ولكنْ لهذا النصْبِ خَمسةُ أَوْجُهٍ، وقد بَيَّنَّاهَا فِي إعرابِ البيتِ السابقِ وذَكَرَها الشارِحُ (م).

فإنْ ضُمَّ الأوَّلُ[١]؛ كانَ الثاني مَنصوبًا على التوكيدِ[٢]، أو على إضمارِ أَعْنِي، أو على البَدَلِيَّةِ، أو[٣] عطْفِ البيانِ، أو على النداءِ. وإنْ نُصِبَ الأوَّلُ فمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[٤] أنَّه مُضافٌ إلى ما بعْدَ الاسم الثاني، وأنَّ الثانيَ مُقْحَمٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه. ومَذهَبُ الْمُبَرِّدِ[٥] أنَّه مُضافٌ إلى محذوفٍ مِثلِ ما أُضيفَ إليه الثاني، وأنَّ الأصْلَ: (يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ) فحُذِفَ (عَدِيٍّ) الأوَّلُ لدَلالةِ الثاني عليه[٦][٧].

والله تعالى أعلم[٨].

---

(١) لكونه مفردًا معرفة.

(٢) اعتَرَضَ جماعةٌ عَلَى نَصْبِ الثاني عَلَى أَنَّهُ توكيدٌ للأوَّلِ باعتبارِ الْمَحَلِّ، إنْ كَانَ الأوَّلُ مَضمومًا، وقالُوا: لا يَجوزُ أنْ يَكُونَ هَذَا تَوكيدًا مَعنويًا؛ لأنَّ التوكيدَ الْمَعنَوِيَّ يَكُونُ بألفاظٍ مُعَيَّنَةٍ مَعروفَةٍ، وليسَ هَذَا مِنها، ولا يَجوزُ أنْ يَكُونَ تَوكيدًا لَفظيًّا لوَجهينِ:
**أَوَّلُهما**: أنَّ اللفْظَ الثانِيَ قدِ اتَّصَلَ بما لم يَتَّصِلْ بِهِ اللفْظُ الأوَّلُ، وَهوَ المضافُ إِلَيْهِ.
**وثانِيهِمَا**: أنَّ تَعريفَ الأوَّلِ بالنداءِ أو بالعَلَمِيَّةِ السابِقَةِ عليه، وتَعريفَ الثاني بالإضافَةِ، يُريدونَ بهذينِ الوَجهينِ أنْ يُبَيِّنُوا أنَّ بينَ التوكيدِ والمؤكَّدِ اختلافًا، وَإِنْ يُقَرِّرُوا أنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ اللفظانِ لم يَصْلُحْ أنْ يَكُونَ ثانيهما تَوكيدًا لأَوَّلِهما.
قالَ أبو رَجاءٍ: ولِمَن يَذهَبُ إِلَى أنَّ الثانِيَ تأكيدٌ للأوَّلِ أنْ يَلْتَزِمَ أَنَّهُ لا يَجِبُ استواءُ المؤكَّدِ والتوكيدِ فِي جِهةِ التعريفِ، ويُكتفَى باشتراكِهما فِي جنْسِ التعريفِ. فافْهَمْ ذلك (م).

(٣) زاد في (س).

(٤) انظر: «الكتاب» (٢/ ٢٠٦).

(٥) في «المقتضب» (٣/ ٢٤٤).

(٦) يَلزَمُ عَلَى مَذهَبِ سِيبَوَيْه الفصْلُ بينَ المضافِ والمضافِ إِلَيْهِ بأَجْنَبِيٍّ، وَهوَ غيرُ مَقبولٍ، وَعَلَى مَذهَبِ المبَرِّدِ الحذْفُ مِن الأوَّلِ؛ لِدَلالةِ الثاني عليه، والأصْلُ العكْسُ، وَهوَ الحذْفُ مِن الثاني؛ لدَلالةِ الأوَّلِ عليه (م).

(٧) ليس في (س).

(٨) من (ح).

# المنادَى المضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ

[ص] [٥٩٢] واجْعَلْ مُنادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِـ(يَا) كـ(عبدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا) (١)

[ش] [الأوجه الجائزة في المنادى المضاف للياء] إذا أُضيفَ المنادَى إلى ياءِ المتكلِّمِ فإمَّا أنْ يَكونَ صَحيحًا، أو مُعْتَلًا.

فإنْ كانَ مُعْتَلًا فحُكْمُه كحكمه(٢) غيرَ مُنادًى، وقد سبَقَ حكْمُه(٣) في المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ، وإنْ كانَ صحيحًا جازَ فيه خَمْسةُ أوْجُهٍ(٤):

---

(١) (واجْعَلْ) فعْلُ أمْرٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنتَ، (مُنَادًى) مَفْعُولٌ أوَّلُ لاجعَلْ، (صَحَّ) فعْلٌ مَاضٍ، وفيه ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى منادًى فَاعِلٌ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ نصْبٍ صفةٌ لِمُنادًى، (إنْ) شَرطيَّةٌ، (يُضَفْ) فعْلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، فعْلُ الشرْطِ، ونائبُ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فيه جَوَازًا تقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى المنادَى، (لِيَا) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بيُضَفْ، (كعَبْدِ) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ باجْعَلْ، وَهوَ فِي مَحلِّ المفعولِ الثاني له، (عَبْدِي عبدَ عَبْدَا عَبْدِيَا) كلُّهُنَّ مَعطوفاتٌ عَلَى الأوَّلِ بعاطِفٍ مُقَدَّرٍ، وجوابُ الشرْطِ محذوفٌ، يَدُلُّ عليه سابِقُ الكلامِ (م).

(٢) في (س)، (ع)، (ك): «حكم».

(٣) خُلاصَةُ مَا يُشيرُ إِلَى أنَّهُ قد سَبَقَ: هو ثُبوتُ الياءِ مفتوحةً فِي الأَفْصَحِ فيما آخِرَه ألِفٌ، نحوُ: فَتَايَ وعَصَايَ، أو واوٌ، نحوُ: مُسْلِمِيَّ، أو ياءٌ غيرُ مُشَدَّدَةٍ نحوُ: قاضِيَّ، وحَذْفُ ياءِ المُتَكَلِّمِ معَ كَسْرِ مَا قَبْلَها أو فَتْحِه فيما آخِرَه ياءٌ مُشَدَّدَةٌ، نحوُ: كُرْسِيَّ، ولا تَنْسَ أنَّا ذَكَرْنَا لكَ فِي هَذَا الأخيرِ جَوَازَ إبقاءِ ياءِ المُتَكَلِّمِ ساكنةً، وخالَفْنا فِي ذلك مَا ذَكَرَه العلماءُ وادَّعَوُا الإجماعَ عليه، واستَدْلَلْنا لكَ عَلَى مَا ذَهَبْنا إِلَيْهِ مِن شعْرِ العرَبِ المحتَجِّ بعَرَبِيَّتِهم، ونحنُ لا نُنْكِرُ أنَّهُ قليلٌ بالنظَرِ إِلَى مَا ارْتَضَاهُ العُلماءُ، ولكنَّنَا نُنكِرُ جِدَّ الإنكارِ أنَّهُ مُمْتَنِعٌ، وكيفَ يَمتَنِعُ وَهوَ وَارِدٌ؟! (م).

(٤) بشرط أن لا يكون المضاف وصفًا مفردًا عاملًا كياء مكرمي وإلا تعيَّن إثبات يائه =

**أحَدُها**: حذْفُ الياءِ والاستغناءُ بالكسرةِ، نحوُ: (يا عبدِ) وهذا هو الأكثرُ.

**الثاني**: إثباتُ الياءِ ساكِنَةً، نحوُ: (يا عَبْدِي) وهو دُونَ الأوَّلِ في الكَثرةِ.

**الثالثُ**: قلْبُ الياءِ ألِفًا[١] وحَذْفُها والاستغناءُ (عنها بالفتْحَةِ)[٢]، نحوُ: (يا عَبْدَ).

**الرابعُ**: قلْبُها ألِفًا وإبقاؤُها وقَلْبُ الكسرةِ فتْحَةً، نحوُ: (يا عبدَا).

**الخامِسُ**: إثباتُ الياءِ مُحَرَّكَةً بالفتْحِ، نحوُ: (يا عَبْدِيَ).

والله تعالى أعلم بالصواب[٣].

[ص] **[٥٩٣]** (وفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ)[٤][٥] وحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّ ... في [١٧٥/ ظ] [يَا ابْنَ أُمَّ] (يَا ابْنَ عَمَّ) لا مَفَرّ

[أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان غير أب وأم]

[ش] إذا أُضيفَ المنادَى إلى مُضافٍ إلى ياءِ المتكلِّمِ وَجَبَ إثباتُ الياءِ، إلَّا في (ابْنِ أُمّ) و(ابنِ عَمّ[٦])، فتُحذَفُ الياءُ منهما[٧]؛ لكَثْرَةِ الاستعمالِ، وتُكسَرُ الميمُ[٨] أو تُفتَحُ، فتقولُ: (يا ابنَ أُمِّ أَقْبِلْ) و(يا ابنَ عَمِّ لا مَفَرَّ) بفتْحِ الميم وكَسْرِها[٩][١٠].

---

= مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها. أما في المثنى والجمع فتفتح فقط لأنه من المعتل. «الخضري» (٢/ ٧٨).

(١) لخفتها، ويُتَوَصَّلُ إليها بفتح ما قبل الياء أولًا ليجري على قاعدة القلب، والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالإضافة كأصلها، وإن الفتحة قبلها لمناسبتها ونصب النداء مقدر سم. «الخضري» (٢/ ٧٨).

(٢) في (س)، (ح): «تقديم وتأخير».

(٣) من (ح).

(٤) مبتدأ سوغه التقسيم.

(٥) في (ك)، (ع): «والفتح والكسر».

(٦) في (ك)، (ع)، (ح): «عمي».

(٧) وجوبًا.

(٨) لتدل على الياء المحذوفة.

(٩) في (س)، (ع): «أو كسرها».

(١٠) قد وَرَدَ ثُبوتُ الياءِ فِي (ابنِ أُمِّ) فِي قولِ أبي زُبَيْدٍ الطَّائِيِّ يَرْثِي أخاهُ:

**يا ابْنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... أنتَ خَلَّفْتَنِي لدهْرٍ شديدِ** =

[ص] **[٥٩٤] وفي النِّدا (أَبَتِ، أُمَّتِ) عَرَضْ ... واكْسِرْ أَو افْتَحْ، ومِنَ اليَا التَّا عِوَضْ**

[ش] [أحكام المنادى المضاف إذا كان بأب وأم] يُقالُ في النداءِ: (يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ) بفَتْحِ التاءِ[١] وكَسْرِها، ولا يَجوزُ إثباتُ الياءِ، فلا تَقولُ: (يا أَبَتِي ويا[٢] أُمَّتِي)؛ لأنَّ التاءَ عِوَضٌ مِن الياءِ، فلا يُجْمَعُ بينَ العِوَضِ والْمُعَوَّضِ مِنه[٣].

❁ ❁ ❁

= ووَرَدَ قلْبُ الياءِ ألِفًا وبَقاؤُها فِي «ابنةَ عَمَّ» فِي قولِ أبي النجمِ:

**يا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي**

وذَكَرَ هَذينِ الوَجهينِ شَيْخُ النُّحاةِ سِيبَوَيْهِ فِي كِتابِه (١/٣١٨)، وجَعَلَ ثُبُوتَ الياءِ هو القِياسَ، وعَلَّلَ لِحَذْفِها بكثرَة استعمالِ هاتينِ الكَلِمَتَيْنِ: (يا ابنَ أُمَّ) و(يا ابنَ عَمَّ)؛ قَصْدًا إِلَى التخفيفِ فيما كَثُرَ استعمالُه، قالَ سِيبَوَيْهِ: (واعلَمْ أَنَّ كلَّ شَيءٍ ابْتَدَأْنَاهُ فِي هذينِ البابَيْنِ أوَّلًا هو القِياسُ، وجَميعُ مَا وَصَفْنَا مِن هذه اللغاتِ سَمِعْنَاهُ مِن الخليلِ ويُونُسَ عن العرَبِ). اهـ. وَهوَ قد ابْتَدأَ بذِكْرِ ثُبُوتِ الياءِ فِي المضافِ إِلَى مُضافٍ لياءِ المتكلِّم (م).

(١) قال الخضري (٢/٧٩): «هو الأقيس تبعًا لما هي عوض عنه، والكسر أكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها. وقد قرئ بهن فالجملة تسع لغات في نداء الأبوين».

(٢) في (ح)، (ح)، (ك): «ولا يا».

(٣) قد وَرَدَ ثُبُوتُ الياءِ فِي قولِ الشاعِرِ:

**أَيَا أَبَتِي لا زِلْتَ فِينَا فإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عائِشَا**

ووَرَدَ ثُبوتُ الألِفِ الْمُنقَلِبَةِ عن ياءِ المُتَكَلِّمِ فِي قولِ الراجِزِ، وَهوَ مِن شَواهِدِ سِيبَوَيْهِ:

**تَقُولُ بِنْتِي قد أَنَى أَنَاكَا ... يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا**

وقولِ الراجِزِ الآخَرِ:

**يا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ ... فالنومُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ**

ومنه قولُ الأَعْشَى مَيمونِ بنِ قَيْسٍ (ص٢٠٠):

**أبانَا فلا رِمْتَ مِن عِنْدِنا ... فإِنَّا بخيرٍ إذا لم تَرِمْ**
**ويا أَبَتَا لا تَزَلْ عِندَنا ... فإِنَّا نَخافُ بأَنْ تُخْتَرَمْ** (م)

# أسماءٌ لَازَمَتِ النداءَ

[ص][٥٩٥] و(فُلُ) بعضُ ما يُخَصُّ(١) بالنِّدَا (لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ) كذا، واطَّرَدَا
[٥٩٦] في سَبِّ الانْثَى وَزْنُ يا (خَبَاثِ) والأمرُ هكذا مِن الثلاثي
[٥٩٧] وشاعَ في سَبِّ الذُّكورِ (فُعَلُ) ولا تَقِسْ، وَجُرَّ في الشعْرِ (فُلُ)

مِن الأسماءِ ما لا يُستعمَلُ إلا في النداءِ، نحوُ: (يا فُلُ)؛ أيْ: يا رَجُلُ، و(يا لُؤْمَانُ) للعظيمِ اللؤمِ، و(يا نَوْمَانُ) للكثيرِ النومِ، وهو مَسموعٌ(٢)، وأَشارَ بقولِه: **(واطَّرَدَا في سَبِّ الانثى)** إلى أنه يَنقاسُ في النداءِ استعمالُ فَعَالِ مَبْنِيًّا على الكسْر في ذمِّ الأُنثَى وسَبِّهَا(٣) مِن كُلِّ فعْلٍ ثُلاثيٍّ، نحوُ: (يا خَبَاثِ ويا فَسَاقِ ويا لَكَاعِ)(٤).

وكذلك يَنقاسُ استعمالُ فَعَالِ مَبْنِيًّا على الكسْرِ مِن كلِّ فعْلٍ ثُلاثيٍّ للدَّلالَةِ على الأمْرِ، نحوُ: (نَزَالِ وضَرَابِ وقَتَالِ)؛ أيْ: (انْزِلْ واضرِبْ واقتُلْ).

وكثُرَ استعمالُ فُعَل في النداءِ خاصَّةً مَقصودًا [١٧٦/و] به (سَبُّ

---

(١) أفاد أن هناك ألفاظًا أُخَر تختص بالنداء كأبتِ وأمتِ واللَّهُمَّ.

(٢) أي: مقصور على السماع بإجماع في جميع الأوصاف المذكورة كما يفيده تعبير المصنف باطرد فيما بعدها إلا مفعلان ففي القياس عليه خلاف.
«الخضري» (٢/ ٧٩).

(٣) في (ع)، (ك): «وشبهها».

(٤) وقد وَرَدَ (لَكَاع) سَبًّا للأُنثى، وظاهِرُه أَنَّهُ غيرُ مُستَعْمَلٍ فِي النداءِ، وَذَلِكَ فِي قولِ الْحُطَيْئَةِ، ويُقالُ: هو لأبي الغريبِ النَّصْرِيِّ:
**أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلى بيتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ**
والعلماءُ يُخَرِّجُونَه عَلَى تَقديرِ قولٍ محذوفٍ؛ أيْ: بَيْتٍ قَعِيدَتُه مَقولٌ لها: يا لَكَاعِ (م).

الذُّكورِ)[١]، نحوُ: (يا فُسَقُ، ويا غُدَرُ ويا لُكَعُ)، ولا يَنقاسُ[٢] ذلك[٣].

وأَشارَ بقولِه: **(وجُرَّ في الشعْرِ فُلُ)** إلى أنَّ بعْضَ الأسماءِ المخصوصةِ بالنداءِ قد تُستعمَلُ في الشِّعْرِ في غيرِ النداءِ؛ كقولِه[٤]:

**٣١٣ ـ (تَضِلُّ منهُ إِبِلِي بالْهَوْجَلِ)[٥] في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ[٦]**

---

(١) في (ك): «ذم الذكور»، وفي (س)، (ح)، (ع): «ذم المذكر»، وفي (ص): «ذم المذكور».

(٢) في (ك): «يقاس».

(٣) قلنا: هٰهنا ثلاثة أمور:

**الأمر الأول**: أن الشارح العلامة تبعًا للمصنف قد خصا لكع ولكاع بالنداء، وقد جاء بيِّنًا ما يخالف ذلك فمنه ما في حديث البخاري (٥٨٨٤): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِ المَدِينَةِ، فَانْصَرَفَ فَانْصَرَفْتُ، فَقَالَ: «**أَيْنَ لُكَعُ؟**».

ومنه حديث «مسند أحمد» (١٦٨٢٤): عَنْ ذِي مِخْمَرٍ قال... فأَعْطَانِي خِطَامَ نَاقَتِهِ، فَقَالَ: «**هَاكَ لَا تَكُونُنَّ لُكَعَ**»...

ومنه حديث «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٠٥٦٩): قَالَ عُمَرُ: مَا الدُّنْيَا؟ فَإِنَّهَا لَكَاعٌ.

**الأمر الثاني**: أنه قد جاء في الأنثى لكاع ولكعاء أيضًا ومنه حديث «سنن الدارقطني» (٢٢٩٦):... فَقَالَتْ لَهَا الْمَرْأَةُ: يَا لَكْعَاءُ غَدًا يُؤْخَذُ بِأُذُنِكِ فَتُبَاعِينَ فِي السُّوقِ...

**الأمر الثالث**: كيف يقال في نداء المثنى والجمع من ذلك؟ والجواب ما قاله في «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ١٤٥): ويقال للرجلين: يَا ذَوَيْ لَكِيعَةَ أَقْبِلَا، بترك الإجراء في لكيعة، للتعريف والتأنيث. وإن شئت قلت: يا ذَوَي لكاعةٍ أقبلا، فتجري لكاعة لأنها مصدر على مثال السماحة والشجاعة. وتقول للجمع: يا أولي لكيعةَ أقبلوا، ويا أولي لكاعةٍ أقبلوا، ويا ذَوِي لكيعةَ أقبلوا، ويا ذَوِي لكاعةٍ أقبلوا.

لكن قال في مقاييس اللغة (٥/ ٢٦٥): يُقَالُ لَهُ: يَا لُكَعُ، وَلِلِاثْنَيْنِ **يَا ذَوَيْ لُكَعٍ** [وللجميع **يَا ذَوِي لُكَعٍ**].

(٤) هو: لأبي النجم كما في جمهرة اللغة (ص٤٠٧).

(٥) أبد في (س) بهذا الشطر: «فتدافع الشيب ولم تعئ».

(٦) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(عن فُلِ)**؛ حَيْثُ استَعْمَلَ (فُلِ) فِي غيرِ النداءِ وجَرَّهُ بالحرْفِ، =

# الاستِغَاثَةُ

[ص][٥٩٨] إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا   باللامِ مفتوحًا، كـ(يَا لِلْمُرْتَضَى)[(١)]

[ش] يُقالُ: (يا لَزَيْدٍ لِعمرٍو) فيُجَرُّ[(٢)] المستغاثُ بلامٍ[(٣)] مَفتوحةٍ[(٤)] ويُجَرُّ

= وَذَلِكَ ضَرورةٌ؛ لأنَّ مِن حقِّ استعمالِ هَذَا اللفْظِ أَلَّا يَقَعَ إِلَّا مُنادًى، إِلَّا إِذَا ادَّعَيْنَا أنَّ (فُلِ) هنا مُقْتَطَعٌ مِن فُلانٍ بحذْفِ النونِ والألِفِ، بقَرينَةِ قولِه قبْلَ ذلك: (**أَمْسِكْ فُلانًا**)، فكأنَّه قالَ: أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلانٍ (م).

وبيانُ هَذَا أنَّ لفْظَ (فُلانٍ) لا يَخْتَصُّ بالنداءِ؛ بل يَقَعُ فِي جميعِ مَوَاقِعِ الإعرابِ، وأنَّ الَّذِي يَخْتَصُّ بالنداءِ هو (فُلِ) الَّذِي أَصْلُه (فُلو) فحُذِفَتْ لامُه اعتِبَاطًا ـ أيْ: لغيرِ علَّةٍ صَرفِيَّةٍ ـ كَمَا حُذِفَتْ لامُ يَدٍ ودَمٍ.

وقد ادَّعَى جَماعةٌ مِن العُلماءِ أنَّ الَّذِي فِي البيتِ مِن الأوَّلِ، وأنَّ الشاعِرَ رَخَّمَهُ فِي غيرِ النداءِ ضرورةً؛ بحذْفِ النونِ ثم بحذْفِ الألِفِ، وَإِنْ لم تَكُنْ مَسبوقةً بثلاثةِ أَحْرُفٍ، ففيه ضَرورتانِ:

ونَظيرُه قولُ لَبيدٍ:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ   فتَقَادَمَتْ فالحبْسِ فالسُّوبَانِ

أَرادَ (دَرَسَ الْمَنَازِلُ)، فحَذَفَ حَرفينِ مِن الكَلمَةِ معَ أنَّ مَا قَبلَ الأخيرِ ليسَ حرْفَ لِينٍ (م).

(١) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بأل.

(٢) في (س)، (ح): «فتجر».

(٣) أي: فهو معرب وإن كان منادى مفردًا لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهًا بالمضاف، ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر، وإنما يعرب إذا وجدت اللام، وإلا فكغيره من المناديات كما سيأتي. وإذا كان معربًا قَبل النداء وإلا بقي على بنائه كيا لهذا فذا مبني على السكون في محل نصب على النداء. «صبان» (٣/ ٢٤٢). وينبغي كونه في محل جر باللام، ويجوز في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل؛ أي: الموضع المقدر وهو النصب لأنه مفعول به، وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضي تعين الجر. «الخضري» (٢/ ٨٠).

(٤) مع غير ياء المتكلم.

المستغاثُ له بلامٍ مَكسورةٍ(١)، وإنما فُتِحَتْ معَ المستغاثِ؛ لأنَّ المنادَى واقِعٌ مَوقِعَ المضمَرِ، واللامُ تُفتَحُ معَ المضْمَرِ، نحوُ: (لَكَ ولَهُ). والله تعالى أعلم بالصواب(٢).

[ص] **[٥٩٩] وافْتَحْ معَ المعطوفِ إنْ كَرَّرْتَ (يَا)** وفي سِوَى ذلكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

[ش] [حكم أسلوب الاستغاثة] إذا عُطِفَ على المستغاثِ مُستغاثٌ آخَرُ، فإمَّا أنْ تتكرَّرَ معَه (يا) أوَّلًا، فإنْ تكرَّرَتْ لزِمَ الفتْحُ، نحوُ: (يا لَزَيْدٍ ويا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ)، وإنْ لم تَتكَرَّرْ لَزِمَ الكسْرُ نحوُ: يا لَزَيْدٍ ولِعمرٍو لِبَكْرٍ، كما يَلْزَمُ كسْرُ اللامِ معَ المستغاثِ له، وإلى هذا أَشارَ بقولِه: **(وفي سِوى ذلك بالكسْرِ ائْتِيَا)**؛ أيْ: وفي سِوَى المستغاثِ(٣) والمعطوفِ عليه الذي تَكَرَّرَتْ معَه (يا) اكْسَرِ اللامَ(٤) وُجوبًا، فتُكْسَرُ معَ المعطوفِ الذي لم تَتَكرَّرْ معَه (يا) ومعَ المستغاثِ له. والله أعلم(٥).

[ص] **[٦٠٠] ولامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ** ومِثْلُهُ اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

[ش] [حذف لام المستغاث به] تُحذَفُ لامُ المستغاثُ ويُؤتَى بألِفٍ في [١٧٦/ظ] آخِرِه عِوَضًا

---

(١) على أصل لام الجر مع الظاهر أما مع الضمير فتفتح كيا لزيد بذلك [كذا ولعلها صحفت عن (لك)] إلا مع ياء المتكلم على ما مر. وإذا قلت: يا لك احتمل أن المخاطب مستغاث به وله، وهي متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء؛ أي: أدعوك لزيد فالكلام جملتان، وقيل بفعل النداء أو بيا النائبة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به؛ أي: مدعوًّا لزيد فهو جملة واحدة. «الخضري» (٢/ ٨٠).

(٢) من (ح).

(٣) أفاد أن اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالمذكور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلا ياء، وبالمستغاث له كررت يا أم لا، ولا يصح إرجاعه للتكرار أو المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لئلَّا يشمل المستغاث الأول فيناقض قوله: **(باللام مفتوحًا)** مع أن أولهما يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك. «الخضري» (٢/ ٨٠).

(٤) ليس في (ك)، (ع). (٥) من (ح).

عنها[١]، نحوُ: يا زَيدًا لِعَمْرٍو، ومِثلُ المستغاثِ الْمُتَعَجَّبِ منه نحوُ: (يا لَلدَّاهِيَةِ)[٢] و(يا لَلعَجَبِ)[٣]، فيُجَرُّ[٤] بلامٍ مَفتوحةٍ كما يُجَرُّ المستغاثُ، [وتُعاقِبُ اللامَ في الاسمِ الْمُتَعَجَّبِ منه أَلِفٌ، فتَقولُ: (يا عَجَبَا لَزَيدٍ)[٥]][٦].

۞ ۞ ۞

---

(١) فلا يجمع بينهما.

(٢) أي: أي تعجبًا عن عظمها، وقولهم: يا للماء والعشب، تعجبًا من كثرتهما وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية؛ بل هو مستعمل في محض التعجب، ويحتمل أنها باقية مع إشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثة حقيقية لأنه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلًا. فإذا قلت: يا للماء فكأنك تناديه، وتقول: احضر حتى يتعجب منك، ويا لَلْعَجَب احضر حتى يروك فهذا وقتك، فاللام مفتوحة مثلها في يا لزيد، ويجوز كسرها باعتبار أنه مستغاث له محذوف؛ أي: يا لقومي للعجب وللماء وللدواهي فإن أتى بالألف تعين الاعتبار الأول. **خاتمة**: إذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز إلحاقها هاء السكت كما سيأتي في الندبة والله أعلم. «الخضري» (٢/ ٨١).

(٣) في (س): «للتعجب».

(٤) في (س): «فتجر».

(٥) ومنه قولُ امْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ:

**وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتِي ... فيا عَجَبًا مِن كُورِها الْمُتَحَمَّلِ** (م)

قلنا: ومن ذلك في الحديث ما في البخاري (٤٩١٣):... قَالَ عُمَرُ:... فَبَيْنَا أَنَا فِي أَمْرٍ أَتأَمَّرُهُ، إِذْ قَالَتِ امْرأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَقُلْتُ لَهَا: مَا لَكَ وَلِمَا هَا هُنَا؟ وَفِيمَ تَكَلُّفُكِ فِي أَمْرٍ أُرِيدُهُ؟! فَقَالَتْ لِي: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الخَطَّابِ، مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجَعَ أَنْتَ وَإِنَّ ابْنَتَكَ لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتَّى يَظَلَّ يَوْمَهُ غَضْبَانَ؟!...

(٦) ما بين المعكوفين من (ن)، (ك).

# النُّدْبَةُ

[حكم الاسم المندوب] [ص] [٦٠١] ما للمُنَادَى[١] اجْعَلْ لمندوبٍ، ومَا نُكِّرَ لم يُنْدَبْ، ولا ما أُبْهِمَا

[٦٠٢] ويُنْدَبُ الموصولُ بالذي[٢] اشْتَهَرْ كـ(بِئْرِ زَمْزَمٍ) يَلِي و(امَنْ حَفَرْ)

[ش] المندوبُ هو الْمُتَفَجَّعُ عليه، نحوُ: (وَازَيْدَاهْ)، والمتوَجَّعُ منه نحوُ: (وَاظَهْرَاهْ)، ولا يُندَبُ إلَّا الْمَعْرِفَةُ، فلا تُندَبُ النَّكِرَةُ[٣]، فلا يُقالُ: (وَارَجُلَاهْ)[٤]، ولا المُبَهَمُ؛ كاسمِ الإشارةِ، نحوُ: (وَاهَذَاهْ)، ولا الموصولُ[٥]، إلَّا إنْ كانَ خاليًا مِن (ألْ) واشْتَهَرَ بالصِّلَةِ؛ كقولِهم:

---

(١) يشير إلى أن المندوب ليس منادى، وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله، ومن ثم أجازوا ندب المضاف لضمير المخاطب كواغلامك مع منع ندائه لما مر تصريح (٢/ ٢٤٧)، ونقل الفارضي عن ابن يعيش أنه منادى. ويمكن الجمع بما صرح به الرضي من أنه منادى مجازًا لا حقيقة فإذا قلت: يا محمداه، فكأنك تقول له: أقبل فإني مشتاق إليك، وواحزناه احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك. «الخضري» (٢/ ٨١).

(٢) متعلق بالموصول.

(٣) لفوات غرض الندبة وهو الإعلام بعظمة المندوب وهذا في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيبتاه، وإن جهلت المصيبة قيل: ومثله المتوجع له كواظهراه لكن يمكن أنه مضاف لياء المتكلم محذوفة. «الخضري» (٢/ ٨١).

(٤) **قلنا**: وذلك على تقدير إفراده وأنه في الأصل يا رجل لمنكور، واعلم أنه مساو في اللفظ لما قدر فيه الإضافة للياء، فلو قُدِّرت فيه لصحت الندبة، فالقائلة لزوجها: يا رجلي ـ على الوجوه الجائزة فيه ـ ندبته قائلة: وَارَجُلَاهْ، إلا على وجه تسكين الياء فيجوز وَارَجُلَاهْ ووَارَجُلِيَاهْ، وإلا على وجه فتح الياء فلا يجوز إلا وَارَجُلِيَاهْ.

(٥) قال الخضري: «الأولى (والموصول) ليكون مثالًا ثانيًا للمبهم لأنه منه، ومنه أيضًا الضمائر وأي فلا يقال: وأنتا، ولا وأيهم قائم، لعدم تعينها إلا إذا جعل شيء من ذلك علمًا واشتهر».

(وامَن حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ). والله تعالى أعلم بالصواب[١].

[ص][٦٠٣] ومُنتهَى المندوبِ[٢] صِلْهُ بالألِفْ مَتْلُوُّها إنْ كانَ مِثْلَها حُذِفْ
[٦٠٤] كذاك[٣] تَنوينُ الذي به كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أو غيرِها، نِلْتَ الأمَلْ

[ش] يَلْحَقُ آخِرَ المنادَى المندوبِ ألِفٌ، نحوُ: (وازَيْدَا لا تَبْعُدْ)، ويُحذَفُ ما قبلَها إنْ كانَ ألِفًا؛ كقولِكَ: (واموسَاهْ)، فحَذَفَ ألِفَ (مُوسَى) وأتَى بالألِفِ للدَّلالةِ على النُّدْبَةِ، أو كان تَنوينًا في آخِرِ صِلَةٍ أو غيرِها، نحوُ: (وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمزمَاه)، ونحوُ: (يا غُلامَ زَيْدَاه). والله أعلم بالصواب[٤]. [استعمالات الاسم المندوب]

[ص][٦٠٥] والشَّكْلَ[٥] حَتْمًا اوْلِهِ مُجانِسَا إن يكُنِ الفتحُ بِوَهْمٍ لابِسَا

[ش] إذا كان آخِرُ ما تَلْحَقُه ألِفُ النُّدْبَةِ فتْحَةً لَحِقَتْهُ[٦] ألِفُ النُّدْبَةِ مِن غيرِ تَغييرٍ لها، فتَقولُ: (وَاغُلامَ أَحْمَدَاه)، وإنْ [١٧٧/و] كانَ غيرَ ذلك وجَبَ فتْحُه، إلَّا إنْ أَوْقَعَ في لَبْسٍ، فمِثالُ ما لا يُوقِعُ[٧] في لَبْسٍ قولُكَ في [فتح ما قبل ألف الندبة]

---

(١) من (ح). (٢) حقيقة أو حكمًا.
(٣) كحذف مثل الألف لأجلها يحذف تنوين الاسم الذي تكمل به المندوب لأجلها أيضًا فالصلة جرت على غير صاحبها لأن فاعل كمل ضمير المندوب في البيت الأول، وهاء «به» للذي لا للتنوين. وقوله من صلة إلخ بيان للذي، وسكت عن تنوين المندوب نفسه لأنه إن كان مفردًا فلا تنوين فيه وإلا فالتنوين فيما تكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه المركب المزجي والإسنادي، وكل ذلك داخل في كلامه. وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلوّ الألف له فتقول: واثلاثة وثلاثينا فيمن سميته بذلك. «الخضري» (٢/ ٨٢).
(٤) من (ح).
(٥) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف؛ أي: إن كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الألف موقعًا في لبس وجب بقاؤها، وتقلب الألف حرفًا مجانسًا لها فقوله: أوله؛ أي: أتبعه، والهاء مفعوله الثاني، ومجانسًا الأول؛ أي: اجعل المجانس تابعًا للشكل، ولا يصح عكسه؛ لأن الشكل متبوع لا تابع. «الخضري» (٢/ ٨٢).
(٦) في (س)، (ص): «ألحقته»، وفي (ع): «ألحقه».
(٧) زاد في (س): «الفتح».

غلامِ زيدٍ: (واغُلامَ زَيْدَاه)، وفي زيدٍ: (وازَيْدَاه)، ومِثالُ ما يُوقِعُ فَتْحُه في لَبْسٍ: (واغُلامَهُوه واغُلامَكِيهْ) وأصلُه (واغلامَكِ) بكسْرِ الكافِ، (واغُلَامَهُ) بضَمِّ الهاءِ، فيَجِبُ قلْبُ ألِفِ النُّدْبَةِ بعْدَ الكسرةِ ياءً وبعْدَ الضمَّةِ واوًا؛ لأنك لو لم تَفعلْ ذلك وحَذفتَ الضمَّةَ والكسرةَ وفَتَحْتَ وَأَتَيْتَ بألِفِ النُّدْبَةِ فقُلتَ: (واغُلَامَكَاهُ واغُلامَهاهُ) لَالْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضميرِ المخاطَبَةِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ المخاطَبِ، والْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضَميرِ (الغائبِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ الغائِبَةِ)(١)، وإلى هذا أشارَ بقولِه: **(والشكْلَ حتْمًا...)** إلى آخِرِه؛ أيْ: إذا شُكِلَ آخِرُ المندوبِ بفتْحٍ أو ضَمٍّ أو كسْرٍ فأَوْلِهِ مُجانِسًا له مِن واوٍ أو ياءٍ إنْ كانَ الفتْحُ مُوقِعًا في لَبْسٍ، نحوُ: (واغُلامَهُوه واغُلامَكِيه)، وإنْ لم يَكن الفتْحُ مُوقِعًا في لَبْسٍ فافتَحْ آخِرَه وأَوْلِه أَلِفَ النُّدْبَةِ، نحوُ: (وازَيْدَاه وواغُلامَ زَيْدَاه). والله تعالى أعلم(٢).

[ص] **[٦٠٦] ووَاقِفًا زِدْ هاءَ سَكْتٍ(٣) إنْ تُرِدْ وإنْ تَشَأْ فالْمَدُّ وَالْهَا لا تَزِدْ**

[ش] [زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة] أيْ: إذا وُقِفَ على الْمَندوبِ لَحِقَه بعْدَ الألِفِ هَاءُ السكْتِ(٤)، نحوُ: (وَازَيْدَاهْ)، (أو وُقِفَ)(٥) على الألِفِ، نحوُ: (وَازَيْدَا)، ولا تُثْبَتُ الهاءُ في الوصْلِ إلا ضَرورةً؛ كقولِه(٦):

**٣١٤ ـ أَلَا يا عَمْرُو عَمْرَاهُ وعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ(٧)**

---

(١) في (م): تقديم الغائبة على الغائب.
(٢) من (ح).
(٣) وتسمى هاء الاستراحة.
(٤) في (س): «سكت».
(٥) في (س): «أوقف».
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٧٤٨): «لم أقف على اسم [قائله]».
(٧) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(عَمْرَاهُ)**؛ حَيْثُ زِيدَتِ الهاءُ ـ التي تُجْتَلَبُ للسَّكْتِ ـ فِي حالَةِ الوصْلِ ضَرورةً.
ونَظيرُ هَذَا البيتِ قولُ الراجِزِ:
**يا مَرْحَبَاهُ بِحِمارِ نَاجِيَهْ إذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ**
وقولُ مَجنونِ لَيلَى:
=

[ص][٦٠٧] وقَائِلٌ (وَاعَبْدِيَا، واعَبْدَا) مَن في النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ ابْدَى

[ش] أي: إذا نُدِبَ الْمُضافُ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّمِ على لُغةِ [١٧٧/ظ] مَن سَكَّنَ الياءَ قِيلَ فيه: (وَاعَبْدِيَا) بفتْحِ الياءِ وإلحاقِ ألِفِ النُّدْبَةِ، أو: (يَاعَبْدَا[١]) بحذْفِ الياءِ وإلحاقِ ألِفِ النُّدْبَةِ، وإذا نُدِبَ على لُغةِ مَن يَحذِفُ الياءَ، أو يَستغنِي بالكسرةِ، أو يَقْلِبُ الياءَ ألِفًا والكسرةَ فتْحَةً ويَحْذِفُ الألِفَ ويَستغنِي بالفتْحَةِ، أو يَقْلِبُها[٢] ألِفًا ويُبْقِيهَا، قِيلَ: (واعَبْدَا) ليسَ إلَّا.

[الاسم المندوب المضاف للياء]

وإذا نُدِبَ على لُغةِ مَن يَفْتَحُ الياءَ يُقالُ: (وَاعَبْدِيَا) ليسَ إلَّا.

**فالحاصِلُ**: أنَّه إنَّما يَجوزُ الوجهانِ ـ أَعْنِي: (وَاعَبْدِيَا) وَاعَبْدَا ـ على لُغةِ مَن سَكَّنَ الياءَ فقَطْ، كما ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ[٣]. والله تعالى أعلم[٤].

❁ ❁ ❁

= **فقُلتُ: أيَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي لَيْلَى ثُمَّ أنتَ حَسِيبُها** (م)

(١) لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب االكسر فتحة لمناسبة الألف فهو مضاف تقديرًا ونصبه مقدر إما لمناسبة الألف الموجودة أو الياء المحذوفة. «الخضري» (٢/ ٨٢).

(٢) في (س): «تقلبها».

(٣) في «شرح التسهيل» (٣/ ٤١٧).

(٤) من (ح).

# التَّـــرْخِيمُ

[ص] [٦٠٨] تَرخيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَـ(يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

[تعريف الترخيم] [ش] التَّرْخِيمُ في اللغةِ: تَرقيقُ الصوتِ، ومنه قولُه:

**٣١٥ ـ لها بَشَرٌ مِثلُ الْحَريرِ ومَنْطِقٌ رَخِيمُ الْحَواشِي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ**

أيْ: رَقيقُ الْحَوَاشِي.

وفي الاصطلاحِ: حَذْفُ أَواخِرِ الكَلِمِ في النِّداءِ، نحوُ: (يا سُعَا)، والأَصْلُ: (يا سُعادُ). والله تعالى أعلم[١].

[أقسام الاسم المرخم] [ص] [٦٠٩] وجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا في كلِّ مَا أُنِّثَ بالْهَا، والذي قَدْ رُخِّمَا ـ

[٦١٠] بِحَذْفِها وَفِّرْهُ بعدُ، واحْظُلَا تَرخيمَ ما مِن هذه الْهَا قد خَلَا ـ

[٦١١] إلَّا الرُّبَاعِيَّ فما فوقُ، العَلَمْ دُونَ إضافةٍ وإسنادٍ مُتِمّ

[ش] لا يَخْلُو المنادَى مِن أنْ يَكونَ مُؤَنَّثًا بالهاءِ أو لا.

فإنْ كانَ مُؤَنَّثًا بالهاءِ جازَ تَرخيمُه مُطلَقًا؛ أيْ: سَواءً كانَ عَلَمًا؛ كـ(فَاطِمَةَ)، أو غيرَ علَم؛ كـ(جاريةٍ) زائدًا على ثلاثةِ أحْرُفٍ؛ كما مَثَّلَ، أو (غيرَ زائدٍ)[٢] على[٣] ثلاثةِ[٤] أحْرُفٍ؛ كـ(شاةٍ)، فتقولُ: (يا فاطِمَ ويا جَارِيَ ويَا شَا)، ومنه قولُهم: (يا شَا ادْجُنِي[٥])؛ (أيْ: أَقِيمِي)[٦]، بحذْفِ تاءِ التأنيثِ للترخيمِ.

ولا [١٧٨/و] يُحذَفُ منه بعْدَ ذلك شَيءٌ آخَرُ، وإلى هذا أشارَ بقولِه: **(وجَوِّزَنْهُ)** إلى قولِه: **(بعْدُ)**.

---

(١) من (ح).
(٢) ما بين القوسين من (ن).
(٣) ليس في (س).
(٤) رسمت في (ح): «ثلثه».
(٥) في (ح): «أرجي».
(٦) من (ك)، (ن).

وأشارَ بقولِه: (**واحْظُلَا**...) إلخ، إلى **القِسْمِ الثاني**، وهو ما ليسَ مُؤَنَّثًا بالهاءِ، فذَكَرَ أنَّه لا يُرَخَّمُ[١] إلَّا بثلاثةِ شُروطٍ:

**الأوَّلُ**: أنْ يكونَ رُباعيًّا فأكثَرَ.

**الثاني**: أنْ يكونَ عَلَمًا.

**الثالثُ**: أنْ لا يكونَ مُرَكَّبًا تَركيبَ إضافةٍ ولا إسنادٍ؛ وذلك كـ(عُثمانَ) و(جَعْفَرٍ)، فتَقولُ: (يا عُثْمَ ويا جَعْفَ)، وخَرَجَ ما كانَ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ كـ(زَيدٍ وعمرٍو)، وما كانَ على (أربعةِ أحْرُفٍ)[٢] غيرَ علَمٍ؛ كـ(قائمٍ وقاعِدٍ)، وما رُكِّبَ تَركيبَ إضافةٍ؛ كـ(عبْدِ شَمْسٍ)، وما رُكِّبَ تَركيبَ إسنادٍ، نحوُ: (شابَ قَرْنَاهَا)، فلا يُرَخَّمُ شيءٌ مِن هذه، وأمَّا ما رُكِّبَ تَركيبَ مَزْجٍ فيُرَخَّمُ بِحَذْفِ عَجُزِهِ، وهو مَفهومٌ مِن كلامِ المصنِّفِ؛ لأنه لم يُخَرِّجْه، فتَقولُ فيمَن اسْمُه (مَعْدِي كَرِبُ): (يا مَعْدِي). والله تعالى أعلم[٣].

[ص] [٦١٢] ومعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذي تَلَا ... إنْ زِيدَ لَيِّنًا ساكِنًا مُكَمِّلَا

[٦١٣] أربعةً فصاعِدًا والخُلْفُ فِي ... واوٍ وياءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

[ما يحذف للترخيم]

أيْ: يَجِبُ أنْ يُحْذَفَ معَ الآخِرِ ما قَبْلَه إنْ كانَ (زَائِدًا لَيِّنًا)[٤]؛ أيْ: حَرْفَ لِينٍ سَاكِنًا رابعًا فصَاعِدًا، وذلك نحوُ: (عُثمانَ ومنصورٍ ومِسكينٍ)، فتَقولُ: (يا عُثْمُ، ويا مَنْصُ، ويا مِسْكُ)، فإنْ كانَ غيرَ زائدٍ؛ كمُختارٍ، أو غيرَ لينٍ؛ كقِمَطْرٍ[٥]، أو غيرَ ساكِنٍ؛ كقَنَوَّرٍ، أو غيرَ رابعٍ؛ كمَجيدٍ، لم يَجُزْ حذْفُه، فتَقولُ: يا مُخْتَا (ويا قِمَطْ)[٦] ويا قَنَوَّ ويا مَجِي.

وأمَّا فِرْعَونُ ونَحْوُه، وهو ما كانَ قَبْلَ وَاوِه فَتحةٌ، أو قبلَ يائِه فَتْحَةٌ؛ كغُرْنَيْقٍ، ففيه خِلَافٌ [١٧٨/ظ]، فمَذْهَبُ[٧] الفَرَّاءِ والْجَرْمِيُّ أنَّهما

---

(١) في (س): «ترخم».

(٢) من (ن)، (ك).

(٣) من (ح).

(٤) في (ك): «تقديم وتأخير».

(٥) في جميع النسخ: «كفرعون».

(٦) ليس في جمع النسخ.

(٧) في (ع): «فذهب».

يُعامَلانِ مُعامَلَةَ مِسكينٍ ومَنصورٍ، فتقولُ عندَهما: يا فِرْعَ ويا غُرْنَ، ومَذهَبُ غيرِهما مِن النَّحْوِيِّينَ عدَمُ جَوازِ ذلك، فتقولُ عندَهم: يا فِرْعَوْ ويا غُرْنَيْ.

[ص] [٦١٤] والعَجُزَ احْذِفْ مِن مُرَكَّبٍ، وقَلّْ ... تَرخيمُ جملةٍ، وذا عَمْرٌو نَقَلْ

[ترخيم المركب المزجي والإسنادي] [ش] تَقَدَّمَ أنَّ الْمُرَكَّبَ تَركيبَ مَزْجٍ يُرخَّمُ، وذَكَرَ هنا أنَّ تَرخيمَه يكونُ بحَذْفِ عَجُزِهِ، فتَقولُ في مَعْدِي كَرِبَ: يا مَعْدِي، وتَقَدَّمَ أيضًا أنَّ المرَكَّبَ تَركيبَ إسنادٍ لا يُرَخَّمُ، وذَكَرَ هنا أنَّه يُرَخَّمُ قَليلًا، وأنَّ عَمْرًا - يعني: [سِيبَوَيْهِ، وهذا اسْمُه، وكُنْيَتُه أبو بِشْرٍ، (وسِيبَوَيْهِ لَقَبُه)[١] - نقَلَ ذلك عنهم، والذي نَصَّ عليه سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ[٢]] في بابِ الترخيمِ أنَّ ذلك لا يَجوزُ، وفَهِمَ الْمُصَنِّفُ عنه مِن كلامِه في بعضِ أبوابِ النسَبِ جوازَ ذلك، فتَقولُ في تأَبَّطَ شَرًّا: يا تأَبَّطَ.

[ص] [٦١٥] وإنْ نَوَيْتَ بعدَ حَذْفٍ ما حُذِفْ ... فالباقيَ اسْتَعْمِلْ بما فيه أُلِفْ

[٦١٦] واجْعَلْهُ إنْ لَمْ تَنْوِ[٣] مَحذوفًا كَمَا ... لو كانَ بالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

[٦١٧] فَقُلْ على الأوَّلِ في (ثَمودَ): (يا ... ثَمُو)، و(يا ثَمِي) على الثاني بِيَا

[كيفية ضبط المنادى المرخم] [ش] يَجوزُ في الْمُرَخَّمِ لُغتانِ: **إحدَاهُما**[٤]: أنْ يُنوَى المحذوفُ منه، **والثانيةُ**: أنْ لا يُنوَى، ويُعَبَّرُ عن الأُولَى بلُغَةِ مَن يَنتظِرُ الحرْفَ، وعن الثانيةِ بلُغةِ مَن لا يَنتَظِرُ الحرْفَ.

فإذا رَخَّمْتَ على لُغةِ مَن يَنْتَظِرُ تَركْتَ الباقِيَ بعْدَ الحذْفِ على ما كانَ عليه مِن حَرَكَةٍ أو سُكونٍ، فتَقولُ في جَعْفَرٍ: (يا جَعْفَ)، وفي [١٧٩/و] حارِثٍ: (يا حَارِ)، وفي قِمَطْرٍ (يا قِمَطْ).

وإذا[٥] رَخَّمْتَ على لُغةِ مَن لا يَنتَظِرُ عامَلْتَ الآخِرَ بما يُعامَلُ به لو

---

(١) في (ك): «تقديم وتأخر». (٢) من (ح).

(٣) في (س)، (ح)، (ع)، (ك): «ينوي». (٤) في (ح): «أحدهما».

(٥) في (س): «وإن».

كانَ هو آخِرَ الكلِمَةِ وَضْعًا، فتَبْنِيهِ على الضمِّ وتُعامِلُه معامَلَةَ الاسمِ التامِّ، فتقولُ: (يا جَعْفُ ويا حَارُ ويا قِمَطُ)، بضَمِّ الفاءِ والراءِ والطاءِ، وتقولُ في (ثَمودٍ) على لُغَةِ مَن يَنتظِرُ الحرْفَ: (يا ثَمُو) بواوٍ ساكنةٍ، وعلى لُغَةِ مَن لا يَنتَظِرُ[1] تقولُ: (يا ثَمِي)، فتَقْلِبُ الواوَ ياءً والضمَّةَ كَسرةً؛ لأنَّكَ تُعامِلُه مُعامَلَةَ الاسمِ التامِّ، ولا يُوجَدُ اسمٌ مُعْرَبٌ آخِرَه واوٌ قبْلَها ضَمَّةٌ إلَّا ويَجِبُ قلْبُ الواوِ ياءً والضمَّةِ كَسرةً.

[ص] [٦١٨] والْتَزِمِ الأوَّلَ في كـ(مُسْلِمَهْ) وجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ في كـ(مَسْلَمَهْ)

[تعيُّن لغتي الترخيم في بعض الأسماء]

[ش] إذَا رُخِّمَ ما فيه تاءُ التأنيثِ للفَرْقِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ كمُسْلِمَةٍ، وَجَبَ تَرخيمُه على لُغَةِ مَن يَنتظِرُ الحرْفَ فتَقولُ: (يا مُسلِمَ) بفَتْحِ الميمِ، ولا يَجوزُ تَرخيمُه على لُغَةِ مَن لا يَنتَظِرُ الحرْفَ[2]، فلا تَقولُ: (يا مُسلِمُ) بضَمِّ الميمِ؛ لئَلَّا يَلتَبِسَ بنِداءِ المذكَّرِ، وأمَّا ما كانَتْ فيه التاءُ لا للفرْقِ فيُرَخَّمُ على اللغتينِ، فتَقولُ في (مَسْلَمَةَ) علَمًا: (يا مَسْلَمُ) بفتْحِ الميمِ وضَمِّها. والله تعالى أعلم[3].

[ص] [٦١٩] ولِاضْـطِـرَارٍ رَخَّـمُـوا دُونَ نِـدَا ما للنِّدَا يَصْلُحُ، نحوُ (أَحْمَدَا)

[ترخيم الضرورة]

[ش] قد سَبَقَ أنَّ الترخيمَ حَذْفُ أَواخِرِ الكَلِمِ في النداءِ، وقد يُحْذَفُ للضرورةِ آخِرُ الكَلِمةِ في غيرِ النداءِ، بشَرْطِ كَوْنِها صالِحَةً للنداءِ؛ كأحمدَ، ومنه قولُه:

٣١٦ ـ لَنِعْمَ الفَتَى تَعشُو إلى ضَوْءِ [١٧٩/ظ] نارِهِ طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ والْخَصَرْ

أيْ: طَرِيفُ بنُ مالِكٍ. والله تعالى أعلم بالصواب[4].

❁ ❁ ❁

---

(١) زاد في (ع): «الحرف».

(٢) من (ك).

(٣) من (ح).

(٤) من (ح).

# الاختصاصُ

[ص] [٦٢٠] الاختـصـاصُ كـنـداءٍ دونَ (يـا) كـ(أَيُّها الفتَى) بإِثْرِ (ارْجُونِيَا)

[٦٢١] وقدْ يُرَى[1] ذا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) كمِثْلِ (نحنُ ـ العُرْبَ ـ أَسْخَى مَن بَذَلْ)

[ش] [الفرق بين الاختصاص والنداء] الاختصاصُ يُشْبِهُ النداءَ لَفْظًا، ويُخَالِفُه مِن ثَلاثةِ أَوْجُهٍ:

**أَحَدُها**: أنَّه لا يُسْتَعْمَلُ معَه حرْفُ نداءٍ.

**والثاني**: أنَّه لا بُدَّ أنْ يَسْبِقَه شيءٌ.

**والثالثُ**: أنْ تُصاحِبَه الألِفُ واللامُ.

وذلك كقولِك: (أنا أَفعلُ كذا أيُّها الرجُلُ، ونحنُ العُرْبَ أَسْخَى الناسِ)، وقولِه ﷺ: «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**»[2].

وهو مَنصوبٌ بفِعْلٍ مضْمَرٍ، والتقديرُ: أَخُصُّ العُرْبَ، وأَخُصُّ مَعاشِرَ الأنبياءِ. والله تعالى أعلم[3].

---

(١) في (ك)، (ع): «يجئ».

(٢) قلنا: الحديث في «صحيح البخاري» (٦٧٢٦): «**لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا المَالِ**»، قال ابن حجر «فتح الباري» (٨/١٢): أَمَّا مَا اشْتُهِرَ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْأُصُولِ وَغَيْرِهِمْ بِلَفْظِ: «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ**» فَقَدْ أَنْكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَهُوَ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِخُصُوصِ لَفْظِ نَحْنُ لَكِنْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيق بن عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِلَفْظِ: «**إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاء لا نورث**» الْحَدِيثَ. اهـ.

وفي «صحيح ابن حبان» (٥/٦٧): عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُؤَخِّرَ سُحُورَنَا، وَنُعَجِّلَ فِطْرَنَا، وَأَنْ نُمْسِكَ بِأَيْمَانِنَا عَلَى شَمَائِلِنَا فِي صَلَاتِنَا**». **وبهما يتم الاستدلال.**

(٣) من (ح).

# التحذيرُ والإغراءُ

[ص] [٦٢٢] (إِيَّاكَ والشَّرَّ!) ونحوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ
[٦٢٣] ودُونَ عَطْفٍ ذا لـ(إِيَّا) انْسُبْ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
[٦٢٤] إلَّا مَعَ العَطْفِ أو التَّكْرَارِ كـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يا ذا السارِي!)

[ش] [أنواع التحذير] التَّحْذِيرُ تَنبيهُ المخاطَبِ على أمْرٍ يَجِبُ الاحترازُ منه، فإنْ كانَ بإيَّاكَ وأَخَوَاتِه، وهو: إيَّاكِ وإيَّاكُما وإيَّاكُمْ وإيَّاكُنَّ، وجَبَ إضمارُ الناصِبِ، سَواءٌ وُجِدَ عطْفٌ أمْ لا، فمِثَالُه معَ العَطْفِ: (إيَّاكَ والشرَّ)، فـ(إيَّاكَ) مَنصوبٌ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ وُجوبًا، والتقديرُ: (إيَّاكَ أُحَذِّرُ)، ومِثالُه بدُونِ العطْفِ: إيَّاكَ أنْ تَفْعَلَ كذا؛ أيْ: (إيَّاكَ مِن أنْ تَفْعَلَ كذا).

وإنْ كانَ [١٨٠/و] بغيرِ (إيَّاكَ) وأخواتِهِ، وهو المرادُ بقولِه: **(ومَا سِوَاهُ)**، فلا يَجِبُ إضمارُ الناصِبِ إلَّا معَ العطْفِ؛ كقولِكَ: (مَازِ رَأْسَكَ والسيفَ)؛ أيْ: يا مَازِنُ قِ رَأْسَكَ واحذَرِ السيْفَ، أو التَّكرارِ، نحوُ: (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ)؛ أي: احْذَرِ الضَّيْغَمَ، فإنْ لم يَكُنْ عَطْفٌ ولا تكرارٌ جازَ إضمارُ الناصِبِ وإظهارُه، نحوُ: (الأسَدَ)؛ أي: احْذَرِ الأسَدَ، فإنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ، وإنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ. والله أعلم بالصواب[١].

[ص] [٦٢٥] وشَذَّ (إِيَّايَ)، وإيَّاهُ أَشَذّْ وعن سبيلِ القَصْدِ مَن قاسَ انْتَبَذْ

[ش] [تحذير المتكلم والغائب] حَقُّ التحذيرِ أنْ يكونَ للمخاطَبِ، وشَذَّ مَجيئُه للمتكَلِّمِ في قولِه: (إيَّايَ وأنْ يَحْذِفَ أحَدُكُمُ الأَرْنَبَ)[٢]، وأشَذُّ منه مَجيئُه للغائِبِ في قولِه:

---

(١) من (ح).

(٢) قلنا: جاء كثيرًا في الآثار المشهورة أسلوب التحذير بإياي للمتكلم، فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه في البخاري (٣٠٥٩): «يَا هُنَيُّ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ المُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ، فَإِنَّ دَعْوَةَ المَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ، وَرَبَّ =

(إذا بلَغَ الرجُلُ الستينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ)، ولا يُقاسُ على شيءٍ مِن ذلك.

[ص] [٦٢٦] وكـمُـحَـذَّرٍ بِـلَا (إِيَّـا) اجْـعَـلَا    مُـغْـرًى بِـهِ فـي كُـلِّ مـا قـد فُـصِّـلَا

[تعريف الإغراء] [ش] الإغراءُ هو[١] أمْرُ المخاطَبِ بلُزومِ ما يُحْمَدُ به، وهو كالتحذيرِ في أنَّه إنْ وُجِدَ عَطْفٌ أو تكرارٌ وَجَبَ إضمارُ ناصِبِه، وإلَّا فلا، ولا تُسْتَعْمَلُ فيه (إيَّا).

فمِثالُ ما يَجِبُ معَه إضمارُ الناصِبِ قولُكَ: (أخاكَ أخاكَ)، وقولُكَ: (أخاكَ والإحسانَ إليه)؛ أي: الْزَمْ[٢] أخاكَ، ومِثلُ ما لا يَلْزَمُ معَه الإضمارُ قولُكَ: (أخاكَ)؛ أي: الْزَمْ[٣] أخاكَ. والله تعالى أعلم بالصواب[٤].

---

= الغُنَيْمَةِ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ، وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ، وَرَبَّ الغُنَيْمَةِ: إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا، يَأْتِنِي بِبَنِيهِ».

وقول علي رضي الله عنه في المعرفة والتاريخ (٣/ ٨٣): عن عَنْتَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ لِلنَّاسِ: إِيَّايَ وَهَذَا السَّوَادَ.

وقول زياد ابن أبيه في خطبته المشهورة «تاريخ الطبري» (٥/ ٢١٩): إِيَّايَ وَدُلَجَ اللَّيْلِ، فَإِنِّي لا أُوتَى بِمُدْلِجٍ إلا سَفَكْتُ دَمَهُ، وَقَدْ أَجَّلْتُكُمْ فِي ذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَأْتِي الْخَبَرُ الْكُوفَةِ وَيَرْجِعُ إلي، وإياي ودعوى الجاهلية، فإني لا أجد أَحَدًا دَعَا بِهَا إلا قَطَعْتُ لِسَانَهُ.

وقول الحجاج في خطبته المشهورة «تاريخ الطبري» (٦/ ٢٠٤): ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل، إني والله لا أعد إلا وفيت، ولا أخلق إلا فريت فإياي وهذه الجماعات وقيلا وقالا.

وقول قتيبة بن مسلم في «تاريخ الطبري» (٦/ ٤٢٤): فتنجزوا موعود ربكم ووطنوا أنفسكم على أقصى أثر وأمضى ألم، وإياي والهوينى.

(١) من (ن).
(٢) في (ع): «أكرم».
(٣) في (ع): «أكرم».
(٤) من (ح).

# أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ

[ص] [٦٢٧] ما نابَ عن فِعلٍ كـ(شَتَّانَ، وصَهْ) هو اسمُ فِعلٍ، وكذا (أَوَّهْ، وَمَهْ)

[٦٢٨] وما بِمَعْنَى (افْعَلْ) كـ(آمِينَ) كَثُرْ وغيرُهُ [١٨٠/ظ] ـ كـ(وَيْ وهَيْهَاتَ) نَزُرْ ـ

[ش] أسماءُ الأفعالِ ألفاظٌ تَقومُ مَقامَ الأفعالِ في الدَّلالَةِ على مَعناها وفي عَمَلِها، وتَكونُ بمعنى الأمْرِ، وهو الكثيرُ فيها، كَمَهْ بمعنى اكْفُفْ، وآمِينَ بمعنَى استَجِبْ، وتَكونُ بمعنى الماضِي كشَتَّانَ بمعنى افتَرَقَ، تقولُ: (شَتَّانَ زيدٌ وعَمرٌو)، وهَيْهَاتَ بمعنى بَعُدَ، تقولُ: (هَيْهَاتَ العَقِيقُ)، (ومعناه بَعُدَ)[1]، وبمعنى المضارعِ؛ كَأَوَّهْ بمعنى أَتَوَجَّعُ، ووَيْ بمعنى أَعْجَبُ، وكِلَاهُما غيرُ مَقِيسٍ.

وقد سَبَقَ في الأسماءِ الملازِمَةِ للنداءِ أنه يَنقاسُ استعمالُ فَعَالِ اسمَ فِعْلٍ مَبْنِيًّا على الكسْرِ مِن كلِّ فعْلٍ ثُلاثيٍّ، فتَقولُ: ضَرَابِ زَيْدًا[2]؛ أي: اضْرِبْ، ونَزَالِ؛ أي: انْزِلْ، وكَتَابِ؛ أي: اكْتُبْ، ولم[3] يَذكُرْهُ الْمُصَنِّفُ هنا؛ استِغناءً بذِكْرِه هناكَ.

[ص] [٦٢٩] والفعلُ مِن أَسمائِه (عَلَيْكَا) وهكذا (دُونَكَ) معْ (إِلَيْكَا)

[٦٣٠] كذا (رُوَيْدَ، بَلْهَ) ناصِبَيْنِ ويَعمَلانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

[ش] [أسماء الأفعال المنقولة] مِن أسماءِ الأفعالِ ما هو في أصْلِه ظَرْفٌ، وما هو مَجرورٌ بحرْفٍ، نحوُ: (عليكَ زَيدًا)؛ أي: الْزَمْهُ، و(إليكَ)؛ أيْ: تَنَحَّ، و(دُونَكَ زَيدًا)؛ أيْ: خُذْهُ.

ومنها ما يُستعمَلُ مَصدَرًا واسمَ فعْلٍ؛ (كرُوَيْدَ وبَلْهَ).

---

(١) من (ن).

(٢) من (ن).

(٣) في (س)، (ح): «فلم».

فإنِ انْجَرَّ ما بعْدَهما فهُما مَصدرانِ، نحوُ: (رُوَيْدَ زَيْدٍ)؛ أيْ: إرْوَادَ زَيدٍ؛ أيْ: إمهالَه، وهو مَنصوبٌ بفِعْلٍ مُضمَرٍ، (وبَلْهَ زيدٍ)؛ أيْ: تَرْكَه.

وإنِ انْتَصَبَ ما بعْدَهما فهما اسْمَا فعْلٍ، نحوُ: (رُوَيْدَ زَيْدًا)؛ أيْ: أَمْهِلْ زَيدًا، و(بَلْهَ عَمْرًا)؛ أي: اتْرُكْهُ.

[ص] **[٦٣١] وما** [١٨١/و] **لِمَا تَنُوبُ**[١] **عنهُ مِن عَمَلْ لها، وَأَخِّرْ ما لِذِي فيهِ العَمَلْ**

[عمل أسماء الأفعال] [ش] أيْ: يَثْبُتُ لأسماءِ الأفعالِ مِن العمَلِ ما يَثْبُتُ لِمَا تَنُوبُ عنه (مِن الأفعالِ)[٢].

فإنْ كانَ ذلك الفعْلُ[٣] يَرْفَعُ فقطْ، كانَ اسمُ الفعْلِ كذلك؛ كصَهْ بمعنى اسْكُتْ، ومَهْ بمعنى اكْفُفْ، وهَيْهَاتَ زَيْدٌ بمعنى بعُدَ زيدٌ، ففي (صَهْ ومَهْ) ضَميرانِ مُستَتِرانِ كما في اسْكُتْ واكفُفْ، وزَيدٌ مَرفوعٌ بِهَيهاتَ كما ارْتَفَعَ ببَعُدَ.

وإنْ كانَ ذلك الفعْلُ يَرفَعُ ويَنْصِبُ كان اسمُ الفعْلِ[٤] كذلك؛ كـ(دَرَاكِ زَيْدًا)؛ أيْ: أَدْرِكْهُ، و(ضَرَابِ عَمْرًا)؛ أي: اضْرِبْهُ، ففي (دَرَاكِ وضَرَابِ) ضَميرانِ مُستَتِرانِ، و(زَيْدًا وعَمْرًا) مَنصوبانِ بهما.

وأشارَ بقولِه: **(وَأَخِّرْ ما لِذِي فيهِ العَمَلْ)** إلى أنَّ معمولَ اسمِ الفعْلِ يَجِبُ تأخيرُه عنه، فتَقولُ: (دَرَاكِ زَيدًا)، ولا يَجوزُ تَقديمُه عليه، فلا تَقولُ: زَيدًا دَرَاكِ، وهذا بِخِلافِ الفعْلِ؛ إذ يَجوزُ (زَيْدًا أَدْرِكْ).

[ص] **[٦٣٢] واحْكُمْ بتَنكيرِ الَّذي يُنَوَّنُ مِنها، وتَعريفُ سِوَاهُ بَيِّنُ**

[دخول التنوين على أسماء الأفعال] [ش] الدليلُ على أنَّ ما سُمِّيَ بأسماءِ[٥] الأفعالِ أسماءٌ لَحَاقُ التنوينِ لها، فتَقولُ في صَهْ: صَهٍ، وفي حَيَّهَلْ: حَيَّهَلًا، فيَلْحَقُها التنوينُ للدَّلالَةِ

---

(١) في (س): «ينوب».
(٢) ليس في (ع).
(٣) ليس (ك).
(٤) ليس في (ع).
(٥) ليس في (ع).

على التنكيرِ، فما نُوِّنَ منها كانَ نَكِرَةً، وما(١) لم يُنَوَّنْ كانَ مَعرِفَةً.

[ص] **[٦٣٣] ومـا بـه خُـوطِـبَ مـا لا يَـعْـقِـلُ** مِن مُشْبِه اسمِ الفعلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

**[٦٣٤]** كذا [١٨١/ظ] الذي أَجْدَى حِكَايَةً كـ(قَبْ) والْزَمْ بنا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

[ش] أسماءُ الأصواتِ ألفاظٌ اسْتُعْمِلَتْ كأسماءِ الأفعالِ في الاكتفاءِ بها دَالَّةً على خِطَابِ ما لا يَعْقِلُ، أو على حِكايةِ صَوْتٍ مِن الأصواتِ، فالأوَّلُ كقولِكَ: هَلًا لزَجْرِ الخيلِ، وعَدَسْ لزجْرِ(٢) البَغْلِ، والثاني كقَبْ لوُقوعِ السيفِ، وغاقِ للغرابِ. [أسماء الأصوات]

وأشارَ بقولِه: (**والْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ**) إلى أنَّ أسماءَ الأفعالِ وأسماءَ الأصواتِ كلَّها مَبنيَّةٌ، وقد سَبَقَ في بابِ الْمُعْرَبِ والْمَبْنِيِّ أنَّ أسماءَ الأفعالِ مَبنِيَّةٌ؛ لِشِبْهِهَا بالحرْفِ في النيابَةِ عن الفعْلِ وعدَمِ التأثُّرِ؛ حيثُ قالَ: (وكَنِيَابَةٍ عن الفعْلِ بلا تَأَثُّرِ)، وأمَّا أسماءُ الأصواتِ فهي مَبنيَّةٌ؛ لِشِبْهِها بأسماءِ الأفعالِ. واللهُ تعالى أعلم(٣).

۞ ۞ ۞

---

(١) في (ع): «ولم».
(٢) من (ن).
(٣) من (ح).

# نُونَا التوكيدِ

[ص][٦٣٥] للفعلِ توكيدٌ بنونينِ هُمَا[1] كنُونَي (اذْهَبَنَّ، واقْصِدَنْهُمَا)

[ش] أيْ: يَلْحَقُ الفعْلَ للتوكيدِ نُونانِ؛ إحداهما ثَقيلةٌ؛ كـ(اذْهَبَنَّ)، والأخرى خَفيفةٌ؛ كـ(اقْصِدَنْهما)، وقد اجْتَمَعا في قولِه تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [يوسف: ٣٢].

[ما يؤكد الأفعال]

[ص][٦٣٦] يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ، ويَفْعَلْ) آتِيَا ذا طَلَبٍ، أوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا ـ

[٦٣٧] أو مُثْبَتًا في قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وقَلَّ بعدَ (مَا، وَلَمْ) وبعدَ (لا) ـ

[٦٣٨] وغيرِ (إما) مِن طَوالِبِ الْجَزَا وآخِرَ المؤَكَّدِ افْتَحْ كَـ(ابْرُزَا)

[ش] أيْ[2]: تَلْحَقُ نُونَا التوكيدِ فعْلَ الأمْرِ، نحوُ: (اضْرِبَنَّ زَيْدًا)، والفعْلَ المضارِعَ المستقْبَلَ الدالَّ على طلَبٍ، نحوُ: (لَتَضْرِبَنَّ زَيدًا، ولا[3] تَضْرِبَنَّ زيدًا، وهل تَضْرِبَنَّ زَيْدًا)، والواقِعَ[4] [١٨٢/و] شَرْطًا بعْدَ (إنِ) المؤَكَّدَةِ بـ(ما)، نحوُ: (إمَّا تَضْرِبَنَّ زيدًا أَضْرِبْهُ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، أو الواقعَ جوابَ قَسَمٍ مُثْبَتًا مُستقْبَلًا، نحوُ: (واللهِ لتَضْرِبَنَّ زَيْدًا).

فإنْ لم يَكُنْ مُثْبَتًا لم يُؤَكَّدْ بالنونِ، نحوُ: (واللهِ لا تَفْعَلْ كذا[5])، وكذا إنْ كانَ حالًا، نحوُ: (واللهِ لَيَقُومُ زيدٌ الآنَ).

وقَلَّ دُخولُ النونِ في الفعْلِ المضارِعِ الواقِعِ بعْدَ ما الزائدةِ التي لا تَصْحَبُ إنْ، نحوُ: (بعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ هٰهنا)[6]، والواقِعِ بعْدَ لم؛ كقولِه:

---

(١) زاد في (س): «توكيد».

(٢) ليس في (س).

(٣) في (س)، (ح)، (ص): «أو لا».

(٤) في (س): «أو الواقع».

(٥) من (ن).

(٦) قال الجوهري في «الصحاح» (٢٣٤٨/٦): وقال أبو زيد: بعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ؛ أي: =

٣١٧ ـ يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَمَا   شَيْخًا على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

والواقِع بعْدَ (لا) النافِيَةِ؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

والواقِع بعْدَ غيرِ (إمَّا) مِن أدواتِ الشرْطِ؛ كقولِه[١]:

٣١٨ ـ ............ مَن[٢] نَثْقَفَنْ[٣] مِنْهُمْ فليسَ بآيِبِ[٤]

وأشارَ المصنِّفُ بقولِه: **(وآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افتَحْ)** إلى أنَّ الفعْلَ الْمُؤَكَّدَ بالنونِ يُبنَى على الفتْحِ إنْ لم تَلِهِ[٥] أَلِفُ الضميرِ أو يَاؤُهُ أو واوُه، نحوُ: (اضْرِبَنَّ زَيْدًا، واقْتُلَنَّ عَمْرًا)[٦].

[ص][٦٣٩] واشْكُلْهُ قبلَ مُضْمَرٍ لَيِّنٍ بِمَا   جانَسَ مِن تَحَرُّكٍ قد عُلِمَا
[٦٤٠] والمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلَّا الأَلِفْ   وإنْ يَكُنْ في آخِرِ الفعلِ أَلِفْ ـ
[٦٤١] فاجْعَلْهُ مِنهُ رافِعًا غيرَ الْيَا   والواوِ ياءً، كـ(اسْعَيَنَّ سَعْيَا)
[٦٤٢] واحْذِفْهُ مِن رافِعِ هاتَيْنِ، وفِي   واوٍ ويَا شَكْلٌ مُجانِسٌ قُفِي ـ
[٦٤٣] نحوُ (اخْشَيِنْ يا هِنْدُ) بالكسْرِ، و(يَا   قَوْمِ اخْشَوُنْ) وَاضْمُمْ، وقِسْ مُسَوِّيَا

[طريقة توكيد الأفعال بالنون]

[ش] الفِعْلُ [١٨٢/ظ] المؤكَّدُ بالنونِ إنِ اتَّصَلَ به أَلِفُ اثنينِ أو واوُ جَمْعٍ أو ياءُ مُخَاطَبَةٍ ـ حُرِّكَ ما قَبْلَ الأَلِفِ بالفتْحِ، وما قَبْلَ الواوِ بالضمِّ، وما

---

= اعْجَلْ وكنْ كأنِّي أنظرُ إليك.

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٠٦): أنشده الفراء وسيبويه وغيرهما، ولم ينسبوه إلى قائله.

(٢) في (س): «ومن».

(٣) في (ع): «يثقفن».

(٤) عجزه:

**أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شافِ**

والشاهد توكيد الضارع نثقف بعد مَن.

(٥) في (س)، (ع)، (ح): «يله».

(٦) قلنا: وإلا فما وليه ألف الضمير فُتح وأُثبت الألف نحو لتطعمَانّ، وما وليه ياء الضمير كُسر وحُذف الياء نحو لتطعِمِنّ، وما وليه واو الضمير ضُم وحُذف الواو نحو لتطعمُنّ.

قَبلَ الياءِ بالكسْرِ، ويُحذَفُ الضميرُ إنْ كانَ واوًا أو ياءً، ويَبقَى إنْ كانَ ألِفًا، فتقولُ: (يا زَيدانِ هل تَضْرِبانِّ، ويا زَيدونَ هل تَضْرِبُنَّ، ويا هِنْدُ هل تَضْرِبِنَّ)، والأصْلُ: هل تَضْرِبَانِنَّ، وهل تَضْرِبُونَنَّ، وهل تَضْرِبِينَنَّ، فحُذِفَتِ النونُ لِتَوَالِي الأمثالِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الواوُ والياءُ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، فصارَ (هل تَضْرِبُنَّ وهل تَضْرِبِنَّ)، ولم تُحْذَفِ[1] الألِفُ؛ لِخِفَّتِها، فصارَ (هل تَضْرِبَانِّ)، وبَقِيَتِ الضمَّةُ دالَّةً على الواوِ، والكَسرةُ دالَّةً على الياءِ.

هذا كلُّه إذا كانَ الفعْلُ صَحيحًا.

فإنْ كان مُعْتَلًّا، فإمَّا أنْ يكونَ آخِرُه ألِفًا أو واوًا أو ياءً.

فإنْ كانَ آخِرُه (واوًا أو ياءً[2])[3] حُذِفَتْ لأَجْلِ واوِ الضميرِ أو يائِه، وضُمَّ ما بَقِيَ قَبْلَ واوِ الضميرِ، وكُسِرَ ما بَقِيَ قَبْلَ ياءِ الضميرِ [، فتقولُ: (يا زَيدونَ هل تَغزُونَ، وهل تَرْمُونَ. ويا هنْدُ هل تَغْزِينَ، وهل تَرْمِينَ).

فإذا أَلْحَقْتَه نونَ التوكيدِ فَعَلْتَ به ما فَعَلْتَ بالصحيحِ، فتَحْذِفُ نونَ الرفْعِ وواوَ الضميرِ أو ياءَه، فتَقولُ: (يا زَيدونَ هل تَغْزُنَّ، وهل تَرْمُنَّ. ويا هِنْدُ هل تَغْزِنَّ، وهل تَرْمِنَّ). هذا إنْ أُسْنِدَ إلى الواوِ والياءِ][4].

وإنْ أُسنِدَ إلى الألِفِ لم يُحْذَفْ آخِرُه، وبَقِيَتِ الآلِفُ وشُكِلَ ما قَبْلَها بحَرَكَةٍ تُجانِسُ الألِفَ، وهي الفتحةُ، فتقولُ: (هل تَغْزُوَانِّ، وهل تَرْمِيَانِّ).

وإنْ كانَ آخِرُ الفِعْلِ ألِفًا، فإنْ رَفَعَ الفعْلُ غيرَ الواوِ والياءِ؛ كالألِفِ والضميرِ المستَتِرِ، انقَلَبَتِ الألِفُ التي في آخِرِ [١٨٣/و] الفعْلِ ياءً وفُتِحَتْ، نحوُ: (اسعَيَانِّ، وهل تَسْعَيَانِّ، واسْعَيَنَّ يا زيدُ).

---

(١) في (س)، (ح): «يحذف».

(٢) ليس في (ع).

(٣) في (ح): «تقديم وتأخير».

(٤) في (س)، (ع)، (ح): «تقديم وتأخير».

وإنْ رفَعَ واوًا أو ياءً حُذِفَتِ الألِفُ وبَقِيَتِ الفتحةُ التي كانَتْ قبْلَها، وضُمَّتِ الواوُ وكُسِرَتِ الياءُ، فتقولُ: (يا زَيدونَ، اخْشَوُنَّ. ويا هِنْدُ، اخْشَيِنَّ).

هذا إنْ لَحِقَتْهُ نونُ[1] التوكيدِ، وإنْ لم تَلْحَقْهُ لم تَضُمَّ الواوَ ولم تَكْسِرِ الياءَ؛ بل تُسَكِّنُهُما، فتقولُ: (يا زَيدونَ هل تَخْشَوْنَ. ويا هِنْدُ هل تَخْشَيْنَ. ويا زَيدونَ اخْشَوْا. ويا هِنْدُ اخْشَيْ). واللهُ أعلم[2].

[أحكام نون التوكيد الخفيفة]

[ص][٦٤٤] ولَمْ تَقَعْ خَفيفةٌ بعدَ الألِفْ  لكِنْ شَديدةٌ وكَسْرُهَا[3] أُلِفْ

[ش] لا تَقَعُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعْدَ الألِفِ، فلا تَقولُ: (اضْرِبَانْ) بنُونٍ مُخَفَّفَةٍ[4]؛ بل يَجِبُ التشديدُ، فتقولُ: (اضْرِبَانِّ) بنُونٍ مُشَدَّدَةٍ مكسورةٍ، خِلافًا لِيُونُسَ؛ فإنَّه أجازَ وُقوعَ النونِ الخفيفةِ بعْدَ الألِفِ، ويَجِبُ عندَه كَسْرُها.

[ص][٦٤٥] وَأَلِفًا زِدْ [١٨٣/ ظ] قَبْلَها مُؤَكِّدَا  فِعْلًا إلى نونِ الإناثِ أُسْنِدَا

[ش] إذا أُكِّدَ[5] الفعْلُ المُسْنَدُ إلى نُونِ الإناثِ بنُونِ التوكيدِ، وَجَبَ أنْ يُفْصَلَ بينَ نونِ الإناثِ ونونِ التوكيدِ بألِفٍ؛ كَراهيةَ تَوَالِي الأمثالِ، فتَقولُ: (اضْرِبْنَانِّ) بنُونٍ مُشدَّدَةٍ مَكسورةٍ قَبلَها أَلِفٌ.

[ص][٦٤٦] واحْذِفْ خفيفةً لساكِنٍ رَدِفْ  وبعدَ غيرِ فتحةٍ إذا تَقِفْ

[٦٤٧] وارْدُدْ إذا حَذَفْتَها في الوَقْفِ ما  مِن أَجْلِها في الوَصْلِ كانَ عُدِمَا

[٦٤٨] وأَبْدِلَنْهَا بعدَ فَتْحٍ أَلِفَا  وَقْفًا، كما تَقولُ في (قِفَنْ): (قِفَا)

[ش] إذا وَلِيَ الفعْلَ المُؤَكَّدَ بالنونِ الخفيفةِ ساكِنٌ، وَجَبَ حذْفُ النونِ؛ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، فتَقولُ: (اضْرِبَ الرَّجُلَ) بفتْحِ الباءِ، والأصْلُ (اضْرِبَنْ)، فحُذِفَتْ نونُ التوكيدِ لِمُلَاقَاةِ الساكِنِ، وهو لامُ التعريفِ.

---

(١) ليس في (ع).
(٢) من (ح).
(٣) في (ع): «وحذفها».
(٤) في (س): «خفيفه».
(٥) في (ع): «أسند».

ومنه قولُه(١):

٣١٩ ـ لا تُهِينَ الفقيرَ علَّك أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا والدهْرُ قد رَفَعَهْ(٢)

وكذلك تُحْذَفُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ في الوقْفِ إذا وقَعَتْ بعدَ غيرِ فَتحةٍ؛ أيْ: بعْدَ ضَمَّةٍ أو كَسرةٍ، ويُرَدُّ حينَئذٍ ما كانَ حُذِفَ لأجْلِ نونِ التوكيدِ، فتقولُ في (اضْرِبُنْ يا زَيدونَ) إذا وَقَفْتَ على الفعْلِ: اضْرِبُوا، وفي (اضْرِبِنْ يا هِنْدُ): اضْرِبِي، فتُحْذَفُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ للوقْفِ، وتُرَدُّ الواوُ التي حُذِفَتْ لأجْلِ نونِ التوكيدِ، وكذلك الياءُ.

فإنْ وَقَعَتْ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعْدَ فَتحةٍ أُبدِلَتِ النونُ في [١٨٤/و] الوقْفِ أَيْضًا أَلِفًا، فتَقولُ في (اضْرِبَنْ يا زَيدُ): اضْرِبَا.

❁ ❁ ❁

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨١٠): قائله: هو الأضبط بن قريع.

(٢) الشاهد فيه قوله: **(لا تهينَ)** حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، والأصل: (لا تهينَنْ)، منعًا من التقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلًا عليها.

# ما لا يَنصَرِفُ(١)

[ص][٦٤٩] الصـرْفُ تنـويـنٌ(٢) أَتَـى مُـبَـيِّـنَـا مَعْنًـى به يـكـونُ الاسـمُ أَمْـكَـنَـا(٣)

[ش] الاسمُ إنْ أَشْبَهَ الحرْفَ سُمِّيَ مَبْنِيًّا وغيرَ مُتَمَكِّنٍ، وإنْ لم يُشْبِهِ

---

(١) ذكره عقب نوني التوكيد؛ لأن فيه شبه الفعل، فله تعلق به ـ كما أن لهما تعلقًا به؛ ولأنّ نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة، وهذا الباب مشتمل على الثقيل ـ وهو ما لا ينصرف، والخفيف ـ وهو المنصرف، وإن لم يكن مقصودًا من الباب بالذات. «الصبان» (٣/ ٢٢٧).

(٢) فقط ـ كما هو مذهب المحققين، وأما الجر بالكسر: فليس من مسمى الصرف؛ بل تابع له وجودًا وعدمًا؛ لتآخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف، والصرف من الصريف ـ وهو الصوت؛ لأنَّ التنوين صوت، وقيل: من الانصراف بمعنى الرجوع، فكأنّ الاسم رجع عن شبه الفعل. «الخضري» (٢/ ٩٦).

(٣) أي: زائدة التمكن في باب الاسمية.

[معاني إطلاق المتمكن عند النحاة]

و(**المتمكن**) في اصطلاحهم: يطلق على ثلاثة معان:

**أحدها**: أنه المعرب المتصرف بوجوه الإعراب، فغير المتمكن على هذا: ما اقتصر فيه على وجه واحد وإن كان معربًا، نحو: (أيمن الله)، و(سبحان الله).

**والثاني**: أنه الاسم الذي تعتور عليه المعاني الموجبة للإعراب، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فأسماء الإشارة على هذا ـ متمكنة وإن كانت مبنية، وهذا أعمُّ من الأول، وكلاهما غير مراد الناظم.

**والثالث**: وهو مراده، أنه كل اسم مستحق للإعراب، لكونه لم يشبه الحرف؛ أي: هو متمكن في بابه، وغير المتمكن: هو كل اسم خرج عن استحقاق الإعراب، لشبهٍ حصل بينه وبين ما لا يدخله إعراب أبدًا، وهو الحرف؛ أي: لم يتمكن في الاسمية. والأول على قسمين: (**متمكن أمكن**)، وهو الذي يجري بوجوه الإعراب على أصلها: من الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، وهذا هو الذي قصد بالذكر. و(**متمكن غير أمكن**) وهو الذي نقص عن تلك الرتبة، ولم يخرج عن بابه جملة، وهو الجاري ببعض وجوه الإعراب؛ وهو الرفع والنصب، دون بعض وهو الجر. «المقاصد الشافية» (٥/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦).

الحرْفَ سُمِّيَ مُعرَبًا(١) ومُتَمَكِّنًا.

[ثم المعرَبُ على قِسمينِ:

**أحدُهما**: ما أَشْبَهَ الفعْلَ، ويُسمَّى غيرَ مُنصَرِفٍ، ومُتَمَكِّنًا غيرَ أمْكَنٍ. **والثاني**: ما لم يُشبِهِ الفعْلَ، ويُسَمَّى منصَرِفًا، ومُتَمَكِّنًا أمكَنَ.

وعلامَةُ المنصَرِفِ](٢): أنْ يُجَرَّ بالكسرةِ معَ الألِفِ واللامِ والإضافةِ وبدونِهما، وأنْ يَدْخُلَهُ الصرْفُ، وهو التنوينُ الذي لغيرِ مقابَلَةٍ(٣) أو تَعويضٍ، الدالُّ على معنًى يَستحِقُّ به الاسمُ أنْ يُسمَّى أمكَنَ، وذلك المعنى: هو عدَمُ شِبْهِهِ الفِعْلَ(٤)، نحوُ: (مَرَرْتُ بغلامٍ، وغلامِ زيدٍ، والغلامِ)(٥).

---

(١) في (ك): «مبنيًّا».

(٢) ما بين المعكوفين مضروب عليه في (س)، وكتب مكانها في حاشية (س) مصححًا، (ح) «ومتمكنًا، والمتمكن قسمان: متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن، والأول: ما لم يشبه الفعل، ويسمى منصرفًا، وعلامته».

(٣) لو اقتصر كالأشموني على قوله: **(الدال على معنى...)** إلخ، لخرج به المقابلة والتعويض، كما يخرج به التنكير، ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات؛ إذ كل من الثلاثة لم يدل على ذلك المعنى؛ بل القصد بها مجرد المقابلة والتعويض، والدلالة على تنكير الاسم. «الخضري» (٢/٩٦).

(٤) والحرف أيضًا؛ فهو باقٍ على أصله من التمكن في باب الاسمية. ولا يخفى أنه ليس في عبارة الشارح دور ـ كما توهم، وإنما هو في عبارة من قال: بأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، وبيانه: أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنًا ـ أي: غير مبني، ولا ممنوع من الصرف؛ فأخذ المعرف وهو الصرف جزءًا من تعريفه؛ وهو دَوْرٌ لتوقف المعرف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه، **وجوابه**: أن المعتبر في التعريف ـ عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة الانصراف وعدمه، وأما قوله: **(فيمنع من الصرف)**، فليس جزءًا من التعريف؛ بل بيان لأمر مرتب على الشبه، ولو حذف منه كما فعل الشارح ما ضرّ أفاده ابن قاسم. «الخضري» (٢/٩٧).

(٥) ينظر: «اللمع» (ص١٣)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (١/١٨٥).

واحتَرَزَ بقولِهِ: (لغيرِ مُقابَلَةٍ) مِن تنوينِ (أَذْرِعَاتٍ) ونحوِه؛ فإنَّه تنوينُ جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ، وهو يَصْحَبُ غيرَ المنصَرِفِ؛ كأَذْرِعَاتٍ وهِنداتٍ ـ عَلَمَ امرأةٍ ـ وقد سبَقَ الكلامُ في تَسميتِه تنوينَ المقابَلَةِ.

واحترَزَ بقولِهِ: (أو تَعويضٍ) مِن تنوينِ (جَوَارٍ وغَوَاشٍ) ونحوِهما؛ فإنَّه عِوَضٌ مِن الياءِ، والتقديرُ: جَوارِي وغواشِي، وهو يَصْحَبُ غيرَ المُنْصَرِفِ كهذينِ المثالَيْنِ، [وأمَّا المنصرِفُ[١]: فلا يَدخُلُ عليه هذا التنوينُ][٢].

ويُجَرُّ بالفتحةِ[٣] إنْ لم يُضَفْ أو لم[٤] تَدْخُلْ عليه ألْ، [١٨٤/ظ] نحوُ: (مَرَرْتُ بأحمدَ)، فإنْ أُضيفَ أو دَخَلَتْ عليه (ألْ) ـ جُرَّ بالكسرَةِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بأحمدِكُم وبالأحمدِ)[٥].

وإنَّما يُمْنَعُ الاسمُ مِن الصرْفِ إذا وُجِدَ فيه عِلَّتَانِ[٦] مِن عِلَلٍ تِسْعٍ،

---

(١) (م) فِي عامَّةِ النُّسَخِ: «أمَّا غيرُ المنصَرِفِ فلا يَدخُلُ عليه هَذَا التنوينُ»، وَذَلِكَ ظاهِرُ الخطَأِ، وإنَّما لم يَلْحَق تنوينُ العِوَضِ الاسمَ المنصَرِفَ؛ لأنَّ فيه تَنوينَ التمكينِ، عَلَى أنَّ فِي هَذَا الكلامِ مَقالًا؛ فقد لَحِقَ تنوينُ العِوَضِ (كُلًّا، وبَعْضًا)؛ عِوَضًا عما يُضافانِ إليه (م).

(٢) ما بين المعكوفين في (س)، (ص): كتب هكذا: «والثاني: ما أشبه الفعل ويسمى غير المنصرف وحكمه: ألا يدخل عليه...».

(٣) إلا ما سمي به من جمع المؤنث؛ فإنه يجوز إعرابه كأصله.

(٤) ليس في (ح).

(٥) الأولى بأفضلكم وبالأفضل؛ لأن العَلَم لا يضاف، ولا تدخله (أل) حتى ينكر؛ فيكون منصرفًا قبلهما لزوال إحدى العلتين. «الخضري» (٢/ ٩٧).

(٦) فرعيتان: لفظية ومعنوية مختلفتان جهة؛ وذلك لأن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه، وفي **المعنى**: لاحتياجه في إيجاد معناه إلى الفاعل؛ وهو لا يكون إلا اسمًا، فتوقف على وجود الاسم لفظًا ومعنى من جهتين مختلفتين، فإذا تفرع بعض الأسماء عن غيره كذلك ـ فقد أشبه الفعل، فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفًا لثقله بشبه الفعل الثقيل؛ فخرج ما ليس فيه فرعية أصلًا كرجل وفرس؛ لأنه مفردٌ جامدٌ نكرة مذكر، وما فيه فرعية واحدة كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير، وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير ومرجعه اللفظ، وكذا ما فيه =

أو واحدةٌ منها تَقومُ مَقامَ العِلَّتَيْنِ، والعِلَلُ التِّسْعُ[١] يَجْمَعُها قولُه[٢]:

**عَدْلٌ ووَصْفٌ وتَأنيثٌ ومَعْرِفَةٌ وعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثم تَركيبُ**
**والنونُ زائدةٌ مِن قَبْلِها أَلِفٌ ووَزْنُ فِعْلٍ وهذا القولُ تَقريبُ[٣]**

وما يَقومُ مَقامَ عِلَّتَيْنِ منها اثنانِ[٤]:

**أَحَدُهما**: أَلِفُ التأنيثِ[٥]؛ (مَقصورةً كانَتْ)[٦] كـ(حُبْلَى)، أو مَمدودةً[٧] كـ(حَمْرَاءَ).

**والثاني**: الجمْعُ المتناهِي[٨]؛ كـ(مَساجِدَ ومَصابيحَ). وسيأتي

---

= فرعيتان في اللفظ فقط كإجمال فيه الجمع فرع الإفراد والتصغير فرع التكبير أو في المعنى فقط كحائض وطامث؛ فيهما الوصفية فرع الجمود ولزوم التأنيث فرع عدمه، ويلحق بذلك: ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم؛ فإن فيه الجمود ولزوم التأنيث اللفظ ومعنى التحقير، وهما فرعان عن عدمهما، وكل منهما نشأ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل. «الخضري» (٢/ ٩٧).

(١) ليس في (م).

(٢) (م) وقد جُمعَتْ فِي بيتٍ واحدٍ، وَهوَ قَوْلُهُ:

**اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجمَةً فالوَصْفُ قد كَمُلَا** (م)

(٣) قال الخضري: «لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية، وقد جمعها بعضهم على هذا الوجه بقوله:

**لِمُنتهى الجموع منعٌ والألفْ عُرْف مع العُجْمَة تركيبٌ أُلِف**
**تأنيثُ إلحاقٍ وعرفُ أو صِفِ مَعْ وزنِ عَدْلٍ وزيادةٌ تفي»**

(٤) ليس في (ك).

(٥) إنما استقلت بالمنع؛ لأن في المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها، وفرعية المعنى بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالبًا. «الخضري» (٢/ ٩٧).

(٦) ما بين القوسين ليس في (ح). ولفظة: «كانت» ـ ليست في: «ك».

(٧) إطلاق المد عليها لمجاورتها له، وإلا فهي الهمزة الأخيرة فقط وأصلها ألف لينة، فأصل حمراء حمرى بالقصر فلما قصدوا المد زادوا قبلها ألفًا فقلبت الأخيرة همزة. «الخضري» (٢/ ٩٧)

(٨) إنما استقل بالمنع؛ لأن فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية، وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظًا؛ إذ ليس فيها ما يوازنه وحكمًا؛ لأنه لا =

الكلامُ عليها[١] مُفَصَّلًا؛ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى[٢].

[ص][٦٥٠] فألِفُ التأنيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ  صَرْفَ الذي حَوَاهُ كيفَمَا وَقَعْ

[الاسم المختوم بألف التأنيث] قد سَبَقَ أنَّ ألِفَ التأنيثِ تَقومُ مَقامَ عِلَّتَيْنِ، وهو المرادُ هنا، فيُمنَعُ ما فيه[٣] ألِفُ التأنيثِ مِن الصرْفِ مُطْلَقًا؛ أيْ: سواءً كانَتِ الألِفُ مَقصورةً كـ(حُبلى)، أو ممدودةً كـ(حمراءَ)، علَمًا كانَ ما هي فيه كـ(زَكَرِيَّاءَ)، أو غيرَ علَمٍ كما مَثَّلَ.

[ص][٦٥١] وزائدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ  مِنْ أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

[ش] [الوصفية وزيادة الألف والنون] أي: يُمْنَعُ[٤] الاسمُ مِن الصرْفِ للصِّفَةِ وزِيادةِ الألِفِ والنونِ، بشرْطِ أنْ لا يكونَ المؤنَّثُ في ذلك مَختومًا بتاءِ التأنيثِ[٥]، وذلك نحوُ: سَكْرَانَ وعَطْشَانَ وغَضْبَانَ، فتقولُ: (هذا سَكْرَانُ، ورأيتُ سَكْرَانَ، ومَرَرْتُ بِسَكْرَانَ)، فتَمْنَعُه[٦] مِن الصرْفِ للصفةِ وزِيادةِ الألِفِ والنونِ، والشرْطُ مَوجودٌ فيه [١٨٥/و]؛ لأنك لا تَقولُ للمُؤَنَّثةِ: سَكْرَانَةٌ، وإنما تقولُ: سَكْرَى، وكذلك عَطْشَانُ وغَضبانُ، فتَقولُ: امْرَأَةٌ عَطْشَى وغَضْبَى، ولا تَقولُ: عَطشانَةٌ ولا غَضبانَةٌ[٧].

---

= يصغر على لفظه كالمفرد، ولا يجمع مرة أخرى تكسير، ولذا سمي منتهى الجمع لانتهاء الجموع إليه بخلاف غيره من الجموع؛ فإنه يجمع ويصغر كأَنْعَام وأَكْلُبْ يجمعان على أَنَاعم وأكَالِب، ويصغران على لفظهما كأُنَيْعَام وأُكَيْلِب، ويوازنان المفرد كصلصال، وتنضب فعلم أن أفعالًا وأفعلًا لم يخرجا عن صيغ الآحاد كهذا الجمع. «الخضري» (٢/ ٩٧).

(١) ليس في (ص)، (ح). والذي في (س): «عليهما».

(٢) من (س).

(٣) في (س): «فيها».

(٤) في (ع)، (ح)، (ك): «يمتنع».

(٥) بأن يكون مؤنثه **(فعلى)** بالفتح والقصر ـ كما مثل، أولًا مؤنث له أصلًا؛ كلحيان لكبير اللحية ورحمٰن، والأول غير مصروف اتفاقًا، والثاني على الصحيح؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثًا، لكان **(فعلى)** لكثرته أولى به من **(فعلانة)**. «الخضري» (٢/ ٩٨).

(٦) في (س): «فيمنعه».

(٧) ينظر: «شرح المفصل لابن يعيش» (١/ ١٨٦)، وقال الخليل: «رجل عطشان، =

فإنْ كانَ المذكَّرُ على فَعْلانَ والمؤنَّثُ على فَعْلانَةٍ[١]، صُرِفَتْ، فتقولُ: هذا رجُلٌ سَيْفانٌ؛ (أيْ: طويلٌ)[٢]، ورأيتُ رَجُلًا سَيْفانًا، ومَررتُ برجُلٍ سَيفانٍ[٣]، فتَصْرِفُه؛ لأنَّكَ تَقولُ للمُؤَنَّثَةِ: سَيْفَانَةٌ؛ (أيْ: طويلةٌ)[٤].

---

= وامرأة عَطْشَى، وفي لغةٍ، عَطشانة». اهـ. «العين» (١/ ٢٤٣). وتُعقب؛ فقال ابن جني: «فأما قولهم: «سكرانة، وعطشانة» فشاذ، والأكثر «سكرى، وعطشى». اهـ. «المنصف» لابن جني (ص١٥٧).

(١) لم يجئ من ذلك إلا ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله:

اجزِ فَعْلى لفعلانا ... إذا استَثْنَيْتِ حَبْلانا
ودَخْنانًا وسَخْنَانا ... وسيفانًا وصَحْيَانا
وصَوْجانًا وَعَلَّانا ... وقَشْوانًا ومُصَّانا
ومَوْتانًا ونَدْمَانا ... وأتْبِعْهُنَّ نَصْرانا

وذيَّله المرادي بقوله:

وزِدْ فِيهنَّ خُمْصانا ... على لغةٍ، وألْيانا

فهذه أربعة عشر لفظًا كلها بفتح الفاء، ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلان بالفتح يجب في مؤنثه (فعلى). فقول المصنف: **(أجز)** في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب، وقد نظمها الشارح الأندلسي مع تفسيرها فقال:

كلُّ فعلانَ فهو أنثاهُ فَعْلَى ... غيرُ وصفِ النديمِ بالنَدْمَان
ولذي البطن جاء حبلانُ أيضًا ... ثم دَخْنَانُ للكثيرِ الدُّخانِ
ثم سفيانُ للطويل وصَوْجانُ ... ولذي قوة على الحملان
ثم صحيان إن حوى اليوم صَحْوًا ... ثم سخنانُ وهو سخنُ الزَّمانِ
ثمَّ موتانُ للضعيف فُؤَادا ... ثم علَّانَ وهو ذو النسيانِ
ثم قشوانُ للذي قَلَّ لَحْمًا ... ثمَّ نصرانُ جاء في النصراني
ولذي أليةٍ كبيرةٍ ألْيان ... وخمصانُ جاء في الخمصانِ
ثم مُصان للئيم وفي لحيانَ ... رحمٰن يفقد النَّوعانِ

والبيت الذي قبل الأخير نظمه الصبان لما زاده المرادي. وخرج (بندمان بمعنى النديم) ـ أي: المنادم ندمان من الندم فلا يصرف؛ لأن مؤنثه فعلى. «الصبان» (٣/ ٢٣٢)، ط. الحلبي، و«الخضري» (٢/ ٩٨).

(٢) ليس في (ح).

(٣) في (ح): «أي: طويل».

(٤) في (ح): «تم».

[الوصفية ووزن أفعل]

[ص] [٦٥٢] ووَصْـفٌ اصْـلِـيٌّ ووَزْنُ (أَفْـعَـلَا) مَمْنُوعَ تأنيثٍ بِتَا، كـ(أَشْهَلَا)

[ش] أيْ: وتُمْنَعُ(١) الصفةُ أيضًا بشَرْطِ كونِها أصْلِيَّةً؛ أيْ: غيرَ عارِضَةٍ، إذا انْضَمَّ إليها كونُها على وزْنِ (أفعلَ)، ولم تَقْبَلِ التاءَ(٢)، نحوُ: أَحْمَرَ وأَخْضَرَ(٣).

فإنْ قَبِلَتِ التاءَ صُرِفَتْ، نحوُ: (مَررتُ برَجُلٍ أرْمَلٍ)؛ أيْ: فَقيرٍ(٤)، فتَصرِفُه؛ لأنَّكَ تَقولُ للمؤنَّثةِ: أَرْمَلَةٌ، بخِلافِ أحمرَ وأخضرَ؛ فإنَّهما لا يَنْصَرِفانِ(٥)؛ إذ يُقالُ للمؤنَّثةِ: حَمْرَاءُ وخَضْرَاءُ، ولا يُقالُ: أَحْمَرَةٌ وأخضرةٌ، فمُنِعَا للصفةِ ووزْنِ الفعْلِ.

وإنْ كانَتِ الصفةُ عارِضَةً؛ كأَرْبَعٍ، فإنَّه ليسَ صفةً في الأصْلِ؛ بل اسمُ عدَدٍ ثم استُعْمِلَ صفةً في قولِهم: (مَررتُ بنِسوةٍ أربعٍ)، فلا يُؤَثِّرُ ذلك في مَنْعِه مِنَ(٦) الصرْفِ، وإليه أشارَ بقولِه:

[ص] [٦٥٣] وأَلْـغِـيَـنَّ عـارِضَ الْـوَصْـفِـيَّـةْ ـ كـ(أربعٍ) ـ وعارِضَ الإسْمِيَّةْ

[٦٥٤] فـ(الأَدْهَمُ) القَيْدُ لكونِه وُضِعْ في الأصلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

[٦٥٥] و(أَجْـدَلٌ، وأَخْـيَـلٌ، وأَفْـعَـى) مَصروفةٌ، وقد يَنَلْنَ الْمَنْعَا(٧)

---

(١) في (ح): «وتمتنع».

(٢) إما لأن مؤنثها فعلاء بالفتح والمد، كأشهل وأحمر، أو فعلى بالضم والقصر ـ كأفعل التفضيل، أو لا مؤنث له أصلًا: كأكمر لكبير كمرة الذكر، وآدر لكبير الإدرة.

(٣) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٩٣)، و«المقتضب» (٣/ ٣١٩)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ٤٥٤)، و«اللمع في العربية» لابن جني (ص١٥٥).

(٤) (م) مِن مَجيءِ (أَرْمَلٍ) وَصْفًا للمذَكَّرِ ـ قولُ جَريرِ بنِ عَطِيَّةَ:

**هذى الأرامل قد قضّيت حاجتها فمن لحاجة هذا الأرمل الذّكر**

ومِن مَجيءِ أرْمَلةٍ ـ بالتاء ـ وصفًا للمؤنَّثِ قولُ الشَّاعِرِ، وأنْشَدَهُ ابنُ بَرِّيٍّ:

**لِيَبْكِ عَلَى مِلْحانَ ضَيْفٌ مُدَفَّعٌ وأَرْمَلَةٌ تُزْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلا** (م)

(٥) في (ح)، (ك): «يصرفان».

(٦) من (م).

(٧) قوله: **(وقد ينلن المنعا)**: (النون) عائدة إلى الألفاظ الثلاثة؛ أي: قد يمنع =

[ش] أيْ: إذَا كانَ استعمالُ الاسمِ على وزْنِ أَفْعَلَ صِفَةً ليسَ بأصْلٍ، وإنما [١٨٥/ظ] هو عارِضٍ؛ كأربعَ[(١)] **فألْغِه**؛ أيْ: لا تَعْتَدَّ به في منْعِ الصرْفِ، كما لا تَعْتَدَّ بعُروضِ الاسْمِيَّةِ فيما هو صِفَةٌ في الأصْلِ؛ كـ(أدْهَمَ) للقَيْدِ؛ فإنَّه صِفَةٌ في الأصْلِ لشيءٍ فيه سوادٌ، ثم استُعْمِلَ استعمالَ الأسماءِ، فيُطْلَقُ على كلِّ قَيْدٍ أدْهَمُ، ومعَ هذا تَمنَعُه نَظَرًا إلى الأصْلِ، وأشارَ بقولِهِ: (**وأَجْدَلٌ**...) إلى آخِرِه، إلى أنَّ هذه الألفاظَ ـ أَعْنِي: أَجْدَلًا للصقْرِ، وأَخْيَلًا[(٢)] لطائرٍ، وأَفْعَى للحيَّةِ، لَيْسَتْ بصِفاتٍ، فكانَ حَقُّها: أنْ لا تُمْنَعَ[(٣)] مِن الصرْفِ، ولكنْ مَنَعَها بعضُهم لتخَيُّلِ الوصْفِ فيها، فتَخَيَّلَ في (أَجْدَلٍ) معنَى القُوَّةِ، وفي (أَخْيَلٍ) معنى التخيُّلِ، وفي (أَفْعَى) معنى الْخُبْثِ، فمَنَعَها لوزْنِ الفعْلِ والصفَةِ الْمُتَخَيَّلَةِ، والكثيرُ فيها الصرْفُ؛ إذ لا وَصفِيَّةَ فيها مُحَقَّقَةٌ[(٤)]. (والله تعالى أعلم بالصواب)[(٥)].

[الوصفية والعدل] [ص] **[٦٥٦] ومَنْعُ عَدْلٍ معَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ** في لفظِ (مَثْنَى، وثُلاثَ، وأُخَرْ)

**[٦٥٧] ووَزْنُ (مَثْنَى، وثُلاثَ) كَهُمَا** مِن واحدٍ لأربعٍ فلْيُعْلَمَا

[ش] مِمَّا يَمْنَعُ صرْفَ الاسمِ العَدْلُ والصفةُ، وذلك في أسماءِ العدَدِ الْمَبْنِيَّةِ على فُعَالَ ومَفْعَلَ[(٦)]؛ كثُلاثَ ومَثْنَى، فثُلاثُ مَعدولةٌ عن ثَلاثةٍ ثلاثةٍ، ومَثْنَى مَعدولةٌ عن اثنينِ اثنينِ، فتَقولُ: (جاءَ القومُ ثُلاثَ)؛ أي:

---

= صرفهن قليلًا، ودل على القلة إتيانه بـ(قد)، ولم يبين كونهما لغتين؛ إذ الحاصل مع ذلك ما ذكره من قلة الانصراف وقلة منعه. «المقاصد الشافية» (٥/ ٥٩٧).

(١) زاد في (س)، (ع): «أي».

(٢) (م) وَرَدَ فِي مَثَلٍ مِن أمثالِهِم: (بَيْضُ القَطَا يَحْضُنُه الأَجْدَلُ)، يُضرَبُ للوَضيعِ يُؤْوِيهِ الشريفُ، وَردَ فِي مَثَلٍ آخَرَ: (أَشْأَمُ مِن أَخْيَلٍ)، والعرَبُ تَتَشاءَمُ بالطائِرِ المسمَّى بالأَخْيَلِ (م).

(٣) في (س): «يمنع».

(٤) في (س): «مخففة». وينظر: «الكناش في فني النحو والصرف» (١/ ١٣١).

(٥) من (ح).

(٦) في (ح)، (س): «أو».

ثَلاثةً ثلاثةً، و(مَثْنَى)؛ أي: اثنين اثنينِ، وسُمِعَ استعمالُ هذينِ الوَزْنَيْنِ - أَعْنِي: فُعالَ ومَفْعَلَ - مِن واحدٍ واثنينِ وثلاثةٍ وأربعةٍ، نحوُ: أُحادَ ومَوْحَدَ، وثُناءَ ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَثَ، ورُباعَ [١٨٦/و] ومَرْبَعَ، وسُمِعَ أيضًا في خمسةٍ وعَشَرَةٍ، نحوُ: خُماسَ ومَخْمَسَ، وعُشَارَ ومَعْشَرَ.

وزَعَمَ بعضُهم[١]: أنَّه سُمِعَ أيضًا في سِتَّةٍ وسَبعةٍ وثمانيةٍ وتِسعةٍ، نحوُ: سُداسَ ومَسْدَسَ وسُباعَ ومَسْبَعَ، وثُمانَ ومَثْمَنَ، وتُسَاعَ ومَتْسَعَ[٢].

ومِمَّا يُمْنَعُ مِن[٣] الصرْفِ للعَدْلِ والصفةِ: (أُخَرُ) التي في قولِكَ: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ)، وهو مَعدولٌ عن الآخَرِ.

وتَلَخَّصَ مِن كلامِ الْمُصَنِّفِ: أنَّ الصِّفَةَ تُمْنَعُ معَ الألِفِ والنونِ الزائدتينِ، ومعَ وزْنِ الفعْلِ ومعَ العَدْلِ.

[ص] **[٦٥٨] وكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا ... أو المفاعيلَ) بِمَنْعٍ كافِلَا**

[ش] هذه هي العِلَّةُ الثانيةُ التي تَسْتَقِلُّ بالْمَنْعِ، وهي الجمْعُ الْمُتناهِي، **وضابِطُه**: كلُّ جَمْعٍ بعْدَ ألِفِ تَكسيرِه[٤] حَرفانِ، أو ثلاثةٌ أوْسَطُها ساكِنٌ[٥]، نحوُ: مَساجِدَ ومَصابيحَ. ونَبَّهَ بقولِهِ: (**مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أو** [صفة منتهى الجموع]

---

(١) (م) ذكَرَ أبو حَيَّانَ: أنَّ هَذَا الزعْمَ هو الصحيحُ، ونَقَلَ عن جَمْعٍ مِن عُلماءِ اللغَةِ - أنَّ المنقولَ عن العرَبِ استعمالُ هذين الوَزنينِ مِن ألفاظِ العدَدِ مِن واحدٍ إِلَى عَشَرَةٍ (م).

(٢) «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ٤٩٢)، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٨٧٤)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٨/ ٤٠٥٣).

(٣) ليس في (ح).

(٤) من (م).

(٥) قال الخضري (٢/ ١٠٠): «فيه قصور، وحقه: أن يقال: كل جمع فتح أوله، وكان ثالثة ألفًا ليس عوضًا، وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضًا كسر أصلي ولو مقدرًا كدواب وعذارى؛ إذ أصلهما: دوايب وعذاري بكسر ما بعد الألف فأدغم الأول، وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة، والياء ألفًا فمتى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع =

**الْمَفاعيلَ)** على أنَّه إذا كانَ الجمْعُ على هذا الوزْنِ مُنِعَ، وإنْ لم يَكُنْ في أوَّلِه مِيمٌ فيَدْخُلُ ضَوارِبُ وقَناديلُ في ذلك، فإنْ تَحَرَّكَ الثاني(١) صُرِفَ، نحوُ(٢): صَيَاقِلَةٍ(٣).

= لخروجه عن صيغ الآحاد العربية إذ لا نجد مفردًا عربيًّا بهذه الأوصاف. وأما سراويل فأعجمي، ومتى انتفى أحدها صرف؛ لأنه إما مفرد أو بزنته، فخرج مضموم الأول كعذافر بمهملة معجمة الجمل الشديد واسم للأسد، وكذا إن كانت ألفه غير ثالثة كصلصال، أو كانت عوضًا عن إحدى ياءي النسب كيمان وشآم أصلهما يمنيّ وشأمي بشد الياء، حذفوا إحدى الياءين تخفيفًا وعوضوا عنها الألف ففتحت همزة شآمي بعد سكونها فصار: يماني وشآمي ثم أُعِلَّ كقاض فصار يمان وشآم، ومثل ذلك ثمان فإنه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الجزاء الذي صير السبعة ثمانية ـ كما قاله الجوهري؛ فأصله ثمني، فتحوا أوله لكثرة التغيير في النسب، ثم حذفت إحدى الياءين إلى آخر ما مر فهذه الثلاثة مصروفة، ولا يتوهم أنها جوارٍ حتى يكون تنوينها للعوض؛ بل هو تنوين صرف بفوات صيغة الجمع، وما جاء في الشعر غير مصروف ـ فعلى التوهم فتقول في النصب: رأيت ثمانيًا وشآميًّا بالتنوين بخلاف جوار، وفي الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع، وتعود الياء للإضافة كياء قاض فتقول ثمانيمائة وحذفها لحن، وخرج أيضًا ما ليس بعد ألفه كسر كتدارك أو كان غير أصلي كتدان إذ أصله الضم كسر لمناسبة الياء، أو تحرك وسط الثلاثة بعد الألف كطواعية وكراهية ومن ثم صرف ملائكة وصيارفة أو كان ساكنًا منويًّا انفصاله بأن يكون مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن تأخر وجودها عن الألف كرباحي وظفاري نسبة إلى رباح وظفار بلد باليمن، أو تقديرًا: بأن بنيت الكلمة عليهما معًا كحوالي للمحتال وحواري للناصر، فكل ذلك مصروف لفوات الصيغة، وإنما قدر والنسب في الآخرين ـ لسماعهما مصروفين، بخلاف ما إذا وجدت الياء المشددة بنية المفرد قبل وجود الألف كقمري وبختي وكرسي؛ فإن جمعها وهو قماري وبختي وكراسي يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل ذلك، وقد ظهر أن صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول عنه لا لمفرد بالأصالة».

(١) في (ح)، (ص): «الثالث»، وفي (ع): «الساكن».

(٢) ليس في (ك).

(٣) (م) وكذا صَيارِفَةٌ وأَشاعِرَةٌ وأَحَامِرَةٌ وعَباقِرَةٌ وأشاعثة ومَنَاذِرَةٌ وغَساسِنَةٌ ومَرَاقِسَةٌ =

(والله تعالى أعلم بالصواب)(١).

[ص] **[٦٥٩] وذا اعتلالٍ منه ـ كـ(الْجَوَارِي) ـ رَفْعًا وجَرًّا أَجْرِهِ(٢) كـ(سَارِي)**

[ش] أي(٣): إذا كانَ هذا الجمْعُ ـ أَعْنِي: صِيغَةَ مُنتَهَى الجموعِ ـ مُعْتَلَّ(٤) الآخِرِ أَجْرَيْتَهُ في الْجَرِّ والرفْعِ مَجرَى الْمَنقوصِ؛ كـ**(سارِي)**، فتُنَوِّنُه(٥) وتُقَدِّرُ رفْعَه وجَرَّه(٦)، ويكونُ التنوينُ عِوَضًا عن الياءِ المحذوفةِ، وأمَّا في النصْبِ فتُثْبِتُ الياءَ [١٨٦/ظ] وتُحَرِّكُه بالفتْحِ بغيرِ تَنوينٍ، فتَقولُ: (هؤلاءِ جَوارٍ وغَواشٍ، ومَرَرْتُ بجَوارٍ وغَوَاشٍ، ورَأيتُ جَوَارِيَ وغَوَاشِيَ)، والأصْلُ في (الرفْعِ وَالجرِّ)(٧) (جَوَارِي) و(غَوَاشِي)، فحُذِفَتِ الياءُ وعُوِّضَ منها التنوينُ(٨).

---

= وأَباطِرَةٌ وبَطَالِمَةٌ وبَطَالِسَةٌ، وقد قالُوا للمَحَاوِيجِ: أَرَامِلَةٌ، وقالوا للصَّعَالِيكِ: عَمَارِطَةٌ، ولجماعةِ الرَّجَّالَةِ ـ أي: الذين يَسيرونَ عَلَى أَرْجُلِهم ـ: عَرَاجِلَةٌ، وأَنشَدَ ابنُ السِّكِّيتِ فِي «الألفاظِ» (ص٣٠) لِحَاتِمِ الطَّائِيِّ:

**عَراجِلَةٌ شُعْثُ الرؤوسِ كأَنَّهم  بَنو الْجِنِّ لم تُطْبَخْ بقِدْرٍ جَزُورُها** (م)

(١) من (ح).
(٢) في (ح): «أجزه».
(٣) ليس في (م).
(٤) في (س): «معتًا».
(٥) في (س): «وتنونه».
(٦) في (م): «أو جرِّه».
(٧) في (م): «الجر والرفع».
(٨) قال الخضري (٢/١٠١): «ظاهر الشرح: أن أصله جواري بلا تنوين؛ بناءً على تقديم منع الصرف على الإعلال؛ فتحذف الضمة، وفتحة الجر لثقلهما على الياء، ثم الياء تخفيفًا، ويعوض عنها التنوين والأرجح تقديم الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف؛ لأنه حال من أحوالها مع خفاء سببه ـ وهو شبه الفعل، فأصله جوارِيٌ بتنوين الصرف؛ حذفت الحركة لثقلها على الياء، ثم الياء للساكنين، ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرًا؛ إذ المحذوف لعلة كالثابت، فخيف رجوع الياء لزوال سبب حذفها، فعوض عنها التنوين؛ قطعًا لطمع رجوعها هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والزجاجي ـ إلى أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف فأصله جواري بلا تنوين حذفت الحركة لثقلها، وعوض عنها التنوين فحذفت الياء للساكنين، ويرده أن التعويض عن حركة المقصور: كموسى وعيسى أولى من =

(والله تعالى)[١].

[ص][٦٦٠] ولِـ(سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ     شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

[ما يلحق بصيغة منتهى الجموع] [ش] يعني: أنَّ سَراويلَ لَمَّا كانَتْ صِيغَتُه كصِيغةِ مُنتَهى[٢] الجموعِ، امْتَنَعَ مِن[٣] الصرْفِ؛ لِشِبْهِه به، وزَعَمَ بعضُهم[٤]: أنَّه يَجوزُ فيه الصرْفُ وتَرْكُه، واختارَ الْمُصَنِّفُ: أنه لا يَنصرِفُ[٥]؛ ولهذا قالَ: (**شَبَهٌ اقْتَضَى عُمومَ الْمَنْعِ**).

[ص][٦٦١] وإنْ بِهِ سُمِّيَ[٦] أو بِمَا لَحِقْ     بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

[ش] أيْ: إذا سُمِّيَ بالجمْعِ الْمُتناهِي أو بما أُلْحِقَ[٧] به؛ لكونِه على زِنَتِه؛ كشَرَاحِيلَ، فإنَّه يُمْنَعُ مِن الصرْفِ؛ للعَلَمِيَّةِ وشِبْهِ العُجْمَةِ[٨]؛ لأنَّ هذا ليسَ في الآحادِ العربيَّةِ ما هو على زِنَتِه، فتُقولُ فيمَن اسْمُه مَساجِدُ أو مَصابيحُ أو سَراويلُ: (هذا مساجِدُ، ورَأيتُ مَساجِدَ، ومَررتُ بمساجِدَ)، وكذا الباقي[٩].

---

= هذا؛ لعدم ظهور أثر العامل فيه بالكلية فاحتياجه إلى التعويض أشد من المنقوص الذي يظهر فيه النصب».

(١) من (ح).

(٢) (م) مِن النُّحاةِ مَن يَقولُ: إنَّ سَراويلَ جَمْعٌ حَقيقةً، ومفردُه سِرْوَالَةٌ. ويَستَدِلُّ عَلَى هَذَا بقولِ الشاعِرِ:

عَلَيهِ مِن اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ     فَلَيسَ يَرِقُّ لِمُستَعْطِفِ

وهؤلاءِ يَجْعَلُونَ (سَرَاوِيلَ) مَمنوعًا مِن الصرْفِ لُزومًا كأَخَوَاتِهِ مِن الْجُموعِ، ومِنهم مَن يَجْعَلُه مُفردًا، وهؤلاءِ فَريقانِ: **أحَدُهما**: يَمْنَعُه مِن الصرْفِ؛ نَظَرًا إِلَى لَفْظِه، ويقولُ: هو مفرَدٌ جاءَ عَلَى صورةِ الجمْعِ. ومِنهم مَن يَصرِفُه نظرًا إِلَى حقيقتِه ومَعناهُ (م).

(٣) ليس في (ك).

(٤) هو ابن الحاجب في «أماليه» (٢/٥٩٦).

(٥) في (ك)، (ح): «يصرف».

(٦) نائب فاعله (به).

(٧) في (س)، (ع): «لحق».

(٨) في (س): «العجمية».

(٩) في (م): «البواقي».

[ص] **[٦٦٢] والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ، نحوُ (مَعْدِ يكَرِبَا)**

[ش] مِمَّا يَمْنَعُ صرْفَ الاسمِ[١] العَلَمِيَّةُ والتركيبُ، نحوُ: (مَعْدِ يكَرِبَ وبَعْلَبَكَّ) فتقولُ: (هذا مَعْدِ يكَرِبُ، ورأيتُ مَعْدِ يكَرِبَ، ومَرَرْتُ بِمَعْدِ يكَرِبَ)، فتَجْعَلُ[٢] إعرابَه على الجزءِ الثاني، وتَمنَعُه[٣] مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والتركيبِ. [العلمية والتركيب المزجي]

وقد سَبَقَ الكلامُ في الأعلامِ الْمُرَكَّبَةِ في بابِ العَلَمِ. (والله تعالى أعلم)[٤].

[ص] **[٦٦٣] كذاك [١٨٧/و] حاوِي زائِدَي (فَعْلَانَا) كـ(غَطَفَانَ) وكـ(أَصْبَهَانَا)**

[ش] أي: كذلك يُمْنَعُ الاسمُ مِن الصرْفِ إذا كانَ عَلَمًا، وفيه أَلِفٌ ونُونٌ زائدتانِ؛ كغَطَفَانَ وأَصْبَهَانَ، بفتْحِ الهمزةِ وكسْرِها، فتقولُ: هذا غَطَفانُ، ورأيتُ غَطَفانَ، ومَرَرْتُ بغَطَفَانَ، فتَمْنَعُه مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ وزِيادةِ الألِفِ والنونِ، (كَذَلِكَ أَصْبَهَانُ)[٥]. [العلمية وزيادة الألف والنون]

[ص] **[٦٦٤] كذا مُؤَنَّثٌ بِهاءٍ مُطْلَقَا وشَرْطُ مَنْعِ العارِ كونُهُ ارْتَقَى ـ**

**[٦٦٥] فوقَ الثلاثِ، أو كـ(جُورَ، أو سَقَرْ) أو (زَيْدٍ) اسمَ امرأةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ**

**[٦٦٦] وَجهانِ في العادِمِ تَذكيرًا سَبَقْ وعُجمةً، كـ(هِندَ)، والْمَنْعُ أَحَقّ**

[ش] ومِمَّا[٦] يَمْنَعُ صَرْفَه أيضًا العَلَمِيَّةُ[٧] والتأنيثُ، فإنْ كانَ العلَمُ مُؤَنَّثًا [العلمية والتأنيث]

---

(١) ليس في (ح)، (س)، (ص).

(٢) في (س): «فيجعل».

(٣) في (س): «ويمنعه».

(٤) من (س).

(٥) من (ح).

(م) سواءٌ أكانَ مَفتوحَ الأوَّلِ، مثلَ نَجرانَ وعَفَّانَ وسَلمانَ، أمْ كَانَ مَضمومَ الأوَّلِ، مثلَ عُثمانَ وجُرجانَ وطُهرانَ، أمْ كَانَ مَكسورَ الأوَّلِ، مثلَ عِمرانَ (م).

(٦) في (س)، (ص): «أي».

(٧) في (ح)، (ك): «للعلمية».

والعلمية: هي فرعية المعنى، والتأنيث: فرعية اللفظ؛ لأن تاءه ملفوظة في نحو: فاطمة، ومقدرة في: زينب وسعاد؛ فأقاموا تقديرها مقام ظهورها.

بالهاءِ امتنَعَ مِن الصرْفِ مُطلَقًا؛ أيْ: سواءً كانَ عَلَمًا لمذكَّرٍ؛ كطَلْحَةَ، أو لِمُؤَنَّثٍ؛ كفَاطِمَةَ، زائدًا على ثَلاثةِ أحْرُفٍ كما مَثَّلَ (أم لم يَكُنْ كذلك)[١]، كثُبَةَ وقُلَةَ علَمَيْنِ.

وإنْ كانَ مُؤنَّثًا بالتَّعليقِ[٢]؛ أيْ: بكونِه عَلَمَ أُنْثى، فإمَّا أنْ يكونَ على ثلاثةِ أحْرُفٍ أو على[٣] أَزْيَدَ مِن ذلك، فإنْ كانَ على أَزيدَ مِن ذلك امتَنَعَ مِن الصرْفِ؛ كزينبَ وسُعادَ عَلَمَيْنِ، فتقولُ: (هذه زَينبُ، ورأيتُ زَينبَ، ومَررتُ بزينبَ).

وإنْ كانَ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ، فإنْ كانَ مُحَرَّكَ الوسَطِ مُنِعَ أيضًا؛ كسَقَرَ، وإنْ كانَ ساكِنَ الوسَطِ، فإنْ كانَ أعجَمِيًّا كجُورَ اسمَ بلَدٍ، أو مَنقولًا مِن مُذَكَّرٍ إلى مُؤنَّثٍ؛ كزَيْدَ اسمَ امرأةٍ، مُنِعَ أيضًا، وَإنْ[٤] لم يَكُنْ كذلك؛ بأنْ [١٨٧/ظ] كانَ ساكِنَ الوسَطِ وليس أعجميًّا ولا مَنقولًا مِن مُذَكَّرٍ ففيه وَجهانِ[٥]: الْمَنْعُ[٦] والصرْفُ، والمنْعُ أَوْلَى، فتَقولُ: (هذه هِندُ، ورأيتُ هِنْدَ، ومَررتُ بِهِنْدَ)[٧]. (والله تعالى أعلم)[٨].

---

(١) ليس في (ح).

(٢) أي: بالوضع على مؤنث، مع خلوه من التاء لفظًا. «الخضري» (٢/ ١٠١).

(٣) ليس في (ح).

(٤) في (م): «فإن».

(٥) فالمنع لوجود السببين والصرف لمقاومة السكون.

(٦) (م) وقد وَرَدَ بالوَجهينِ قولُ جَريرٍ، ويُنسَبُ لابنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:
لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ
فقَدْ صَرَفَ (دعد) فِي أَوَّلِ عَجُزِ البيتِ، ثم مَنَعَ صرْفَه بعْدَ ذلك (م).

(٧) لأن ثقل نقلة للمؤنث يعادل خفة اللفظ ويصيرها كالعدم، فيرجع إلى تحتم المنع، وإنما جاز الوجهان في هند ـ مع أنه مثله هيئة وحروفًا يزيد بأصالة تأنيثه؛ لأن خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلًا؛ إذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذاك. «الخضري» (٢/ ١٠٣).

(٨) من (ح).

[ص] [٦٦٧] والعَجَمِيُّ الوضْعِ والتعريفِ مَعْ    زَيدٍ على الثلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

[ش] ويَمنَعُ[(١)] صرْفَ الاسم أيضًا: العُجْمَةُ[(٢)] والتعريفُ، وشَرْطُه: أنْ يكونَ عَلَمًا في اللسانِ الأَعْجَمِيِّ، وزائدًا على ثلاثةِ أحرُفٍ؛ كإبراهيمَ وإسماعيلَ، فتقولُ: (هذا إبراهيمُ، ورَأَيْتُ إبراهيمَ، ومَرَرْتُ بإبراهيمَ)، فتَمْنَعُه مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ. [العلمية والعجمة]

فإنْ لم يَكُنِ[(٣)] الأعجميُّ علَمًا في لِسانِ العَجَمِ؛ بل في لِسانِ العرَبِ[(٤)]، أو كانَ نَكِرَةً فيهما؛ كلِجَامٍ علَمًا أو غيرَ علَمٍ، صَرَفْتَه، فتقولُ: (هذا لِجَامٌ، ورَأيتُ لِجَامًا، ومَررتُ بلِجَامٍ)، وكذلك[(٥)] تَصْرِفُ[(٦)] ما كان عَلَمًا أعجمِيًّا على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ، سواءً كان مُحَرَّكَ الوسَطِ[(٧)]؛ كشَتَرٍ، أو ساكنَه؛ كنُوحٍ ولُوطٍ.

---

(١) في (ك): «ومنع».

(٢) (م) تَستطيعُ مَعرِفَةَ أنَّ هَذَا العَلَمَ أعْجَمِيٌّ بوَاحِدٍ مِن ثلاثةِ أَشياءَ:
**أولها**: أنْ يَنُصَّ عالِمٌ ثِقَةٌ عَلَى ذلك.
**وثانيها**: أنْ يَكُونَ خارِجًا عن الأَوزانِ العربيَّةِ؛ كإبراهيمَ.
**وثالثُها**: أنْ تَجِدَه عَلَى غيرِ الْمَهْيَعِ العَرَبيِّ؛ كأنْ يَكُونَ خُماسِيًّا وليسَ فيه حرْفٌ مِن حُروفِ الذَّلَاقَةِ، وكأنْ يَجْتَمِعَ فيه جِيمٌ وقافٌ مِثلُ صنجقَ وجُرْمُوقَ (م).

(٣) في (ك): «تكن».

(٤) سواء استعملته أوَّلًا في معناه الأصلي، ثم نقلته للعلمية: كلجام وفيروز مسمى بهما، وهذا مصروف اتفاقًا، أو جعلته علمًا من أول الأمر كبندار بضم الموحدة عند العجم؛ اسم جنس للتاجر الذي يخزن البضائع، أو يبيع المعادن، وقالون بالرومي اسم جنس للجيد، ولم تستعملهما العرب كذلك؛ بل علمين ابتداء. الخضري (٢/ ١٠٤).

(٥) في (ك): «وكذا».    (٦) في (ح)، (س): «يصرف».

(٧) لأنَّ العجمة سبب ضعيف؛ فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث؛ فإن علامته مقدرة، وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل، وتحرك الوسط يزيده فمنع. «الخضري» (٢/ ١٠٤).
وقال: «أسماء الأنبياء والملائكة ـ عليهم الصلاة والسلام ـ كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة حتى موسى ﷺ؛ لأنه معرف (موشي)؛ وهو بالعبراني معناه =

[ص][٦٦٨] كذاكَ ذو وَزْنٍ يَخُصُّ[1] الْفِعْلَا ... أو غالِبٍ[2] كأَحْمَدٍ ويَعْلَى

[العلمية ووزن الفعل] [ش] أيْ: كذلكَ يُمنَعُ صرْفُ الاسمِ إذا كان عَلَمًا، وهو على وزْنٍ يَخُصُّ الفعْلَ، أو يَغْلِبُ فيه، والمرادُ بالوزْنِ الذي يَخُصُّ الفعْلَ: ما لا يُوجَدُ في غيرِه إلَّا نُدُورًا، وذلك كفَعَّلَ وفُعِلَ، فلو سَمَّيْتَ رَجُلًا بضُرِبَ أو كَلَّمَ مَنَعْتَه مِن الصرْفِ، فتقولُ: (هذا ضُرِبُ، أو كَلَّمُ، ورَأيتُ ضُرِبَ أو كَلَّمَ، ومَرَرتُ بضُرِبَ، أو كَلَّمَ).

والمرادُ بما يَغْلِبُ[3] فيه: أنْ يَكونَ الوزْنُ يُوجَدُ في الفعْلِ

= الماء والشجر؛ لأن فرعون التقطه من بينهما فركبا اسمًا عليه، وأما اختلافهم في اشتقاقه: فإنما هو في موسى الحديد.
**فقيل**: من أوسيت رأسه إذا حلقته فهو موسى كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفًا.
**وقيل**: هو فعلى من ماس يميس إذا تبختر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به، فقلبت الياء واوًا لضمِّ ما قبلها، كموقن من اليقين فيمنع للألف المقصورة ـ كما في السَّمِينِ «الدر المصون» (١/ ٣٥٤). ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير؛ فهذه عربية لكن رضوان ممنوع للزيادة، ومن الأنبياء سبعة محمد ﷺ وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث ـ عليهم الصلاة والسلام ـ فكلها مصروفة لفقد العجمة في الأربعة الأول، وفقد شرطها في الباقي.
**وقيل**: هود ليس عربيًّا؛ بل هو كنوح؛ لأنه قبل إسماعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن إسماعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله، وفي عزير وجهان قرئ بهما [كما في «السبعة» (ص٣١٣)]؛ فالصرف على أنه عربي من التعزير ـ وهو التعظيم وعدمه على أنه أعجمي، أو: إنه حذف تنوينه للساكنين تشبيهًا له بحرف المد، وأما إبليس، فقيل: منع للعجمة، وقيل: عربي مشتق من الإبلاس وهو الإبعاد، وعلى هذا: فمنعه لشبه العجمة؛ لأن العرب لم تسمِّ به أصلًا؛ بل هو خاص بمن أطلقه الله عليه؛ فكأنه دخيل في لسانها، لا لأنه نظر له في الآحاد العربية ـ كما قيل؛ لأنه كإحليل وإكليل وغيرهما».

(١) في (س): «تخص».
(٢) أو «(غالب)، معطوف على قوله: **(يخص الفعلا)**؛ كأنه قال: خاص بالفعل، أو غالب عليه ـ كما في «المقاصد الشافية» (٥/ ٦٥٣).
(٣) قال الخضري (١/ ١٠٥): «أشار بذلك ـ إلى أن التعبير بـ(غالب) فيه قصورٌ، =

كثيرًا[١]، أو يَكونَ فيه زِيادةٌ[٢] تَدُلُّ على معنًى في الفعْلِ، ولا تَدُلُّ على معنًى في الاسمِ، **فالأوَّلُ**: كإِثْمِدَ وإِصْبَعَ؛ فإنَّ هاتينِ الصيغتينِ يَكْثُرانِ [١٨٨/و] في الفعْلِ دُونَ الاسمِ؛ كاضرِبْ واسْمَعْ ونحوِهما مِن الأمْرِ المأخوذِ مِن فعْلٍ ثُلاثيٍّ، فلو سَمَّيْتَ رَجُلًا[٣] بإِثْمِدَ وإِصْبَعَ ـ مَنعْتَه مِن الصرْفِ؛ للعَلَمِيَّةِ ووَزْنِ الفعْلِ، فتقولُ: (هذا إِثْمِدُ ورَأيتُ إِثمِدَ ومَررتُ بإِثمدَ)، **والثاني**: كأحمدَ ويَزيدَ؛ فإنَّ كُلًا مِن الهمزةِ والياءِ يَدُلُّ على معنًى في الفعْلِ، وهو التكَلُّمُ والغَيْبَةُ، ولا يَدُلُّ على معنى في الاسمِ، فهذا وزْنٌ[٤] غالِبٌ في الفعْلِ، بمعنَى: أنَّه به أَوْلَى، فتقولُ: (هذا أحمَدُ ويَزيدُ، ورأيتُ أحمدَ ويزيدَ، ومَررتُ بأحمدَ ويزيدَ)، فيُمْنَعُ للعَلَمِيَّةِ ووَزْنِ الفعْلِ[٥].

---

= وأولى منه قول «التسهيل» (ص٢١٨)؛ وهو أولى بالفعل؛ لأنه يشمل ما كان كثيرًا فيه، وما فيه الزيادة المذكورة، وإن لم يغلب. إلا أن يراد الغالب حقيقة أو حكمًا؛ بأن يقتضي القياس كثرته في الفعل؛ لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله بأحمد ويعلى؛ فإنه من الغالب حكمًا». اهـ.

(١) **أورد عليه**: أن فاعل بالفتح كضارب يكثر في الأفعال ـ مع أن موازنه من الأسماء، كخاتم مصروف اتفاقًا. قال الخضري (١/ ١٠٥): «إلا أن يقال: كلامه مبني على الغالب؛ أي: إن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع غالبًا، وقد لا تقتضيه». اهـ.

(٢) مع كثرته في الفعل دون الاسم.

(٣) من (م).

(٤) في (م): «الوزن».

(٥) أبنية الأسماء بحسب موافقتها لأبنية الأفعال وموازنتها لها، وعدم ذلك، أربعة أقسام:

**أحدها**: ألا توافقها أصلًا، مثل: أفعول، وفعلال، وفعلل، وإفعيل، وفعل، وفعلل، مثل: أسلوب، وشملال، وسفرجل، وإصليت، وطنب، ودرهم، وكثير من ذلك، فلا إشكال في بقائها على أصلها من الصرف عند التسمية بها؛ إذ ليست أبنيتها من أبنية الأفعال في شيء، فضلًا عن أن تكون غالبة عليها، أو مختصة بها، وهو بين من مفهوم كلامِ الناظم.

**والثاني**: أن يوافق البناء البناء، لكن يكون بناؤهما مشتركًا بينهما، ليس بغالب =

= على الاسم دون الفعل، ولا على الفعل دون الاسم، كفعلٍ، وفعلٍ، وفعلٍ، وفاعلٍ، وفاعل، مثل: طلل، وعضد، وكبد، وكاهل وخاتم، ويوافقها من الفعل: ضرب، وكبر وعلم، وقاتل، وقاتل. فهذه الأبنية غير مختصة بواحد من الجنسين دون الآخر، فليست الأفعال فيها بأولى من الأسماء، فلا يمتنع صرف ما سمي به من الأفعال على هذه الأبنية وأشباهها، وهو ظاهر من مفهوم كلام الناظم، وهو مذهب الجمهور.

**والثالث**: أن يوافق الاسم وزن الفعل، والفعل أغلب عليه، وهو المراد بقوله: (أو غالب) يعني: على الفعل، وقد يكون في الأسماء، وذلك كبناء (أفعل، أو نفعل، أو تفعل، أو يفعل) من الأبنية الموافقة للمضارع. وكذلك بناء: إفعل، وأفعل، وأفعُل، وفُعِل، وما أشبه ذلك، فإنها تقع للأسماء قليلًا نحو: أفكل، وأرمل، وأيدع، وأريع، ونرجس، وتنضب وتتفل، وتدرأ، ويرمع، ويعمل، وإصبع وأصبع وأبلم، وأصبع، ودئل، ورئم. وما كان على نحو هذه الأبنية فقليل في الأسماء. فإذا سميت رجلًا بواحد منها لم تصرفه، لمشابهته بناء الفعل الذي هو فرع عن الاسم. وكذلك إذا سميت بشيء من الأفعال الموازنة لهذه لم تصرفه أيضًا، كما لو سميت بأضكرم، أو أكرم، أو أكرِمْ، أو نحو ذلك. وقد سموا: يزيد، ويشكر، وتغلب، ويعمر، فمنعوا الصرف، فكذلك ما كان مثلها. والمثالان اللذان أتى بهما الناظم وهما: (أحمد) و(يعلى) من هذا النوع، وهما منقولان من الفعل.

**والرابع**: أن يكون الوزن مختصًا بالفعل، ليس للاسم فيه نصيب، وهو قوله: **(كذاك ذو وزنٍ يخص الفعل)**؛ يعني: أنه ممنوع أيضًا، وما يقع هنا من الأعلام لا يكون إلا منقولًا من الفعل، بخلاف ما قبله، فإنه قد يكون منقولًا من غير فعل، كتنضب، وتتفل، وإصبع، وكذلك (أكلب) ونحوه من الجمع؛ لأنه على وزن: أقتل، وأما هذا فلا. ومن الأمثلة المختصة بالفعل: فُعِل، وفوعل، وفعلل وفعّل. فإذا سمي بضرب، أو ضورب، أو دحرج، أو ضضرب ـ لم ينصرف، ولذلك لم تصرف العرب (بذر) اسم ما، أنشد أبو الحسن، وقال: سمعت يونس ينشد هذا البيت؛ لكُثَيِّر عزة:

سقى اللَّه أمواهًا عرفت مكانها ... جرابًا وملكومًا وبذر والغمرا

وأما (شلم) فعجمي، وكذلك (بقم). وفي «الصحاح» (١٨٧٣/٥) قلت لأبي علي الفارسي: أعربي هو؟ يعني: بقمًا. فقال: عرب، وليس في كلامهم اسم على (فعل)؛ إلا خمسة (خضم) بن عمرو بن تميم، وبالفعل سمي، و(بقم) لهذا الصبغ =

فإنْ كانَ الوَزْنُ غيرَ مُخْتَصٍّ بالفعْلِ، ولا غالِبٍ فيه[١]، لم يُمْنَعْ مِن الصرْفِ، فتقولُ في رجُلٍ اسْمُه ضَرَبَ: (هذا ضَرَبٌ، ورَأَيْتُ ضَرَبًا، ومَررتُ بِضَرَبٍ)؛ لأنه يُوجَدُ في الاسمِ؛ كحَجَرٍ، وفي الفعْلِ؛ كـ(ضَرَبَ).

= و(شلم) موضع بالشام، وهما أعجميان. و(بذر) اسم ماء من مياه العرب، و(عثر) موضع. ويحتمل أن يكونا سميا بالفعل، فثبت أنه ليس من أصول أسمائهم، وإنما يختص بالفعل.

**فإن قيل**: إذا كان هذا الإطلاق يقتضي أن كل اسم كان وزنه مختصًّا بالأفعال أو غالبًا فيها ـ فصرفه ممتنع، فنحن نجد أفعالًا كذلك، لكنها تصرف إذا سمي بها، وذلك مثل المضاعف نحو: مد، وشد، وكذلك إذا كان معتل العين نحو: قيل، وبيع، فإنه يصرف في المعرفة. وكذلك إذا سميت بـ(ضرب) بعد أن خففته فقلت: ضرب. وفي (علم): علم، فإنك تصرفه، وكلها على وزن (فُعْل).

وقد تقرر أن (فعل) لا ينصرف علمًا للوزن الغالب والعلمية، فقد انخرمت عليه تلك القاعدة.

**فالجواب**: أن هذه الأفعال المذكورة خارجة عن قصده؛ لأنها ليست على وزن الأفعال؛ لأن (مد، وشد) في اللفظ (فعل) فهو كمد، وقفل، وهو كثير في الأسماء، وكذلك (قيل، وبيع) لفظه على وزن قيل، ودين، وهو في الأسماء كثير. وكذلك (ضرب، وعلم) على وزن: قفل، والعرب هنا إنما تراعي صورة اللفظ غير مختصة بالأفعال ولا غالبة فيه.

**فإن قلت**: هذا مشكل، فإنهم إذا سموا بـ(يزيد، ويشكر) أو نحو ذلك.

منعوا صرفه، مع أنه الآن ليس على وزن الفعل، فإذا كنتم تعتبرون اللفظ، فاصرفوا (يزيد، ويشكر) مسمًّى بهمل؛ لأن (يفعل، ويفعل) قد تغير إلى شكل آخر، وإن أبيتم إلا المنع فلا بد أن تمنعوا (مد، وشد) ونحو ذلك.

**فالجواب**: أن (مد، وشد) وسائر ما ذكر قد خرج إلى وزن من أوزان الأسماء، بخلاف (يزيد، ويشكر)؛ فإنه لم يخرج إلى وزن يكون للأسماء، فلما لم يحصل له في التغيير وزن من أوزان الأسماء بقي عليه حكم الوزن الفعلي. «المقاصد الشافية» (٥/ ٦٤٧ ـ ٦٥٠).

(١) في (ح)، (ع): «في».

[ص] [٦٦٩] وما يَصيرُ عَلَمًا مِن ذي أَلِفْ زِيدَتْ[١] لإلحاقٍ فليسَ يَنْصَرِفْ

[العلمية والألف المقصورة] [ش] أيْ: ويُمنَعُ صَرْفُ الاسمِ أيضًا للعَلَمِيَّةِ وألِفِ الإلحاقِ المقصورةِ؛ كعَلْقَى وأَرْطى[٢]، فتقولُ فيهما عَلَمَيْنِ: (هذا عَلْقَى، ورأيتُ عَلْقَى، ومَررتُ بعَلْقَى)، فتَمْنَعُه[٣] مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ وشِبْهِ أَلِفِ الإلحاقِ بألِفِ التأنيثِ، مِن جِهَةِ أنَّ ما هي فيه والحالةُ هذه ـ أَعْنِي: حالَ كونِه علَمًا ـ لا يَقبلُ تاءَ التأنيثِ، فلا تَقُولُ فيمَن اسْمُه [١٨٨/ظ] (عَلْقَى: (عَلْقَاة))[٤]؛ كما لا[٥] تَقولُ في حُبْلَى: (حُبْلاة)[٦].

فإنْ كانَ ما فيه[٧] أَلِفُ الإلحاقِ غيرَ عَلَم؛ (كعَلْقَى وأَرْطى)[٨] قَبْلَ التسميةِ بهما صَرَفْتَه؛ لأنها والحالةُ هذه لا تُشَبِّهُ أَلِفَ التأنيثِ[٩]، وكذا إنْ كانتْ ألِفُ الإلحاقِ مَمدودةً؛ كعِلْبَاءٍ، فإنَّك تَصْرِفُ ما هي فيه؛ عَلَمًا كانَ أو نَكِرَةً.

[العلمية والعدل] [ص] [٦٧٠] والعَلَمُ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَا كَـ(فُعَلِ) التَّوْكِيدِ، أو كَـ(ثُعَلَا)[١٠]

---

(١) تحرز بقوله: **(زيدت)** ـ من الألف المنقلبة عن الأصل؛ نحو: (مغزًى) و(مدعًى).

(٢) (م) العَلْقَى ـ بوَزْنِ سَكْرَى ـ أَصْلُه: اسمٌ لنباتٍ دَقيقِ القُضبانِ تُصنَعُ منه الْمَكانِسُ، والأَرْطى: اسمٌ لشجَرٍ، واختُلِفَ فِي أَلِفِهِ؛ فقِيلَ: هِيَ أَلِفُ الإلحاقِ؛ كَمَا ذَكَرَ الشارِحُ، **وقيلَ**: أَلِفُه أَصليَّةٌ، فوَزْنُ الأَرْطى أفعَلُ، فيُمنَعُ صرْفُه للعلمِيَّةِ ووَزْنِ الفعْلِ؛ كأحمدَ (م).

(٣) في (ح): «فمنعه»، وفي (س): «فيمنعه».

(٤) في (ع)، (ك): «علقا وعلقاه».

(٥) ليس في (ع).

(٦) «المنصف لابن جني» (ص٣٦)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٣٤٧).

(٧) في (ح): «في».

(٨) في (ح): «تقديم وتأخير».

(٩) أي: شبهًا كاملًا.

(١٠) يرد على الناظم اعتراضان:

**أحدهما**: أن ما كان من نحو: (عمر، وزفر) ـ منع صرفه عنده مبني على تحقيق العلة المانعة وهو العدل، وهو مما لا يهتدى إليه بقياس، وإنما يتلقى من السماع ـ أعني: كونه معدولًا ـ وليس لنا سبيل إلى ذلك من السماع ـ إلا من جهة صرفه وعدم صرفه. =

= ولذلك يقول بعض النحويين في ضابط وجود المعدول: هو أن ينظر إلى (فعل) كيف جرى في كلامهم؟ فإن رأيته لم يصرف ـ علمت أنه معدول، وإن كان له أصل في النكرة حكمت عليه بالنقل نحو: (صرد، ونغر) وما ليس له أصل في النكرة حكمت بالعدل، نحو: (زفر). وقال بعضهم: إذا وجدته معربًا غير مصروف، ولم تعلم له أصلًا في النكرات، فهو معدول، نحو: (قثم) ـ وإلا فغير معدول، نحو: (أدد) يقال معد بن عدنان بن أددٍ، فإن العرب صرفته وإن لم يعلم له أصل في النكرات. فإن وجدت له أصلًا، فالأصل فيه الصرف، وأنه غير معدول، نحو: (حطم) اسم رجل، إلا أن يأتي السماع بمنعه، فتعلم أنه ليس بمنقول من تلك النكرةً، نحو: (عمر)، وهذا العقد الثاني أسعد بمذهب سيبويه، وهو الصحيح، ألا ترى أنه حكى الصرف في (أددٍ) ـ مع أنه ليس له أصل في النكرة، وهذا يدل من كلام سيبويه على أن أصل (فعلٍ) الصرف وإن لم يسمع له نكرة.

وإذا ثبت هذا فقوله: **(امنع صرفه إن عدل)** ـ دوري؛ لأنه وقف الحكم بمنع الصرف على وجود العدل في هذا القانون. وعندهم أن وجود العدل موقوف على سماع منع الصرف، وإلا فهو مصروف، وهذا دور ظاهر، وهو فاسد.

**والاعتراض الثاني**: أن العدل في نحو: (عمر) موقوف على السماع، وهو قد أطلق القول في ذلك ولم يقيده؛ بل قال: (كفعل التوكيد أو كثعلا) و(ثعل) على وزن (فُعَلٍ)؛ فيقتضي أن كل ما كان على هذا الوزن، وهو مسمى به، يمنع صرفه وإن كان له أصل في النكرات، إذ (الثُّعل) هي الزوائد [في الأسنان] واختلاف في منبتها، يركب بعضها بعضًا، فعلى هذا كل (فعل) كل معرفةً أول الوضع فلا يصرف، وكذلك إذا سمي بواحد من النكرات، سواء أكان اسم جنس كصردٍ ونغرٍ، أم صفة كبلدٍ وحطمٍ، أو مصدر كهدًى، وتقًى، أو جمعًا نحو: غرفٍ وظلمٍ، وهذا كله فاسد بنصوص النحويين وكلام العرب.

وقد وافق النحويين في «التسهيل» (ص٢٢٣)، فقال حين ذكر المعدول عن (فاعل) عَلَمًا: وطريق العلم به سماعه غير مصروف، عاريًا من سائر الموانع. اللَّهُمَّ إلا أن يكون العدل محققًا من غير ذلك كـ(فعل) في النداء، نحو: خُبث، وفُسق، ولُكَع، إذا سمي بها، وكذلك ما كان من المعدول في الأوصاف، وفي التوكيد، ونحو ذلك، فهذا محقق العدل.

ومثاله لا يعطي إلا ما كان علمًا عندهم، نحو (ثُعَلٍ)؛ فحصل من هذا أن ما كان متأكدًا عليه ذكره تركه، وما كان واجبًا عليه أن يبينه، ويخرجه عن مقتضى القاعدة أهمله، فدخل عليه. =

[٦٧١] والعَدْلُ والتعريفُ مانِعَا (سَحَرْ) إذَا به التعيينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

[ش] يُمنَعُ صرْفُ الاسمِ للعَلَمِيَّةِ أو شِبْهِها وللعَدْلِ، وذلك في ثلاثةِ مَواضِعَ:

**الأوَّلُ**: ما كانَ على فُعَلَ مِن ألفاظِ التوكيدِ[١]، فإنَّه يُمْنَعُ مِن الصرْفِ؛ لِشِبْهِ العَلَمِيَّةِ والعدْلِ، وذلك نحوُ: (جاءَ النساءُ جُمَعُ، ورَأَيْتُ النساءَ جُمَعَ، ومَررتُ بالنساءِ جُمَعَ)، والأصْلُ جَمْعَاوات؛ لأنَّ مُفرَدَه جَمْعَاءُ، فعُدِلَ عن جَمعاواتٍ إلى جُمَعَ، وهو مُعَرَّفٌ بالإضافةِ الْمُقَدَّرَةِ؛ أيْ: جُمَعهنَّ[٢]، فأَشْبَهَ تعريفُه تعريفَ العَلَمِيَّةِ مِن جِهَةِ أنه مَعرِفَةٌ وليسَ في اللفْظِ ما يُعَرِّفُه.

**الثاني**: العَلَمُ المعدولُ[٣] إلى فُعَلَ[٤]؛ كعُمَرَ وزُفَرَ وثُعَلَ،

---

= **والجواب**: عن الاعتراضيين معًا أن الناظم إنما تكلم على العلم الذي ثبت كونه معدولًا؛ لأنه قال: **(والعلم امنع صرفه إن عدلا)**، يريد: إن ثبت كونه معدولًا قبل النظر القياس فيه. «المقاصد الشافية» (٥/ ٦٦٠ ـ ٦٦١).

(١) في (س)، (ح): «التأكيد».

(٢) حذف الضمير للعلم به، ونوي. ولا يرد أن الإضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها مانعًا؟ لأنَّ محل إبطالِهَا لهُ مع وجُودِ المضَافِ إليه؛ لأن حكم المنع لا يتبيَّن معه. أما مع حذفه لا مانع من اعتباره، وكذا يقال في (أل) الآتية. «الخضري» (٢/ ١٠٦).

(٣) أي: عدلًا تقديريًّا، فإن طريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف مع علة العلَمية فقط فيقدر فيه العدل؛ لئلا يترتب المنع على علة واحدة، فلو سمع مصروفًا لم يحكم بعدله كأدد، وكذا غير العلم من اسم الجنس كنغر وصرد، والصفة كحطم ولبد، والمصدر كهدى وتقى، والجمع كغرف وتخم، فكل ذلك غير معدول. وكذا لو وجد له مع العلمية علة غير العدل كطوى فإن منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل إذ لا حاجة لتكلف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو: جمع وسحر وأخر ومثنى فإنه تحقيقي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل علمًا ولم يعلم أصرفوه أم لا فمذهب سيبويه صرفه. ومذهب غيره: المنع، وهذا من تعارض الأصل، والغالب في العربية؛ أفاده الشنواني على القطر. «الخضري» (٢/ ١٠٧).

(٤) ليست في (ح).

والأَصْلُ عامِرٌ وزافِرٌ وثاعِلٌ، فمَنْعُه مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعَدْلِ.

**الثالثُ**: (سَحَرُ) إذا أُرِيدَ مِن يومٍ بعَيْنِه، نحوُ: (جِئتُكَ يومَ الجُمُعَةِ سَحَرَ)، فسَحَرُ ممنوعٌ مِن الصرْفِ للعَدْلِ وشِبْهِ العلَمِيَّةِ؛ وذلك أَنَّه مَعدولٌ عن السحَرِ؛ لأنه مَعرِفَةٌ، والأَصْلُ [١٨٩/و] في التعريفِ: أَنْ يكونَ بـ(أَلْ)، فعُدِلَ به عن ذلك، وصارَ تعريفُه (مُشْبِهًا لِتَعْرِيفِ)(١) العَلَمِيَّةِ(٢)؛ مِن جِهَةِ أَنَّه لم يُلْفَظْ معَه بِمُعَرِّفٍ. (والله تعالى أعلم)(٣).

[ص] [٦٧٢] وابنِ على الكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا ... مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا) ـ

[٦٧٣] عندَ تَميمٍ واصْرِفَنْ ما نُكِّرَا ... مِن كلِّ ما التعريفُ فيه أَثَّرَا

[ش] أيْ: إذا كانَ عَلَمُ المؤنَّثِ على وَزْنِ فَعَالِ؛ كحَذَامِ ورَقَاشِ، فللعَرَبِ فيه مَذهبانِ: [حكم العلم المؤنث على وزن (فعال)]

**أَحَدُهما**: ـ وهو مَذهَبُ أَهْلِ الْحِجازِ(٤) ـ بِناؤُه على الكسْرِ(٥)،

---

(١) في (م): «كتعريف».

(٢) وليس بعَلَم حقيقة ـ كما يشير إليه قول المصنف والتعريف، لكن صرَّح في «التسهيل» (ص٢٢٢): بأنه علم شخصي أو جنسي؛ فاستشكله أبو حيان [«الارتشاف» (٢/ ٨٦٩)]: بأن تعريفه حينئذٍ بالعلمية، وهو لا يجامع تعريف اللام؛ فكيف يكون معدولًا عنه مع عدم اشتماله على معناه؟ اهـ. وصريح ذلك: أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذي **(أل)** لما ذكر فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة، فما نقل عن السعد وغيره: من أن رجب وصفر من الشهور إذا أريد بهما معين يمنع صرفهما للعلمية، والعدل عن الرجب والصفر بـ(أل) ينبغي حمله على العلمية الحكمية، وهي المعبر عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت، ولأن العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين، والملجىء لاشتراطه سماعهما بالصرف وعدمه هذا، ويحتمل: أن منعهما للعلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار تأويلهما بالمدة، وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا، فتأمَّل. «الخضري» (٢/ ١٠٧).

(٣) من (ح).

(٤) انظر: «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٤٩٩).

(٥) وفي سبب بنائه أقوال:

**أحدهما**: شبهه بنزال وزنًا وتعريفًا وعدلًا وتأنيثًا.

=

فتَقولُ: (هذه[١] حَذامِ، ورَأيتُ حَذامِ، ومَررتُ بحَذَامِ)[٢].

**والثاني**: ـ وهو مَذهَبُ تَميم[٣] ـ إعرابُه كإعرابِ ما لا يَنْصَرِفُ؛ للعَلَمِيَّةِ والعدْلِ، والأصْلُ: حاذِمَةٌ وراقِشَةٌ، فعُدِلَ إلى حَذامَ ورَقَاشَ، كما عُدِلَ عُمَرُ وجُشَمُ عن عامِرٍ وجاشِمٍ، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: **(وَهْوَ نَظيرُ جُشَمَا عندَ تَميمٍ)**[٤].

وأشارَ بقولِهِ: **(واصْرِفَنْ ما نُكِّرَا)** إلى أنَّ ما كانَ مَنْعُه مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ وعِلَّةٍ أُخْرَى، إذا زَالَتْ عنه العَلَمِيَّةُ بتَنكيرِه صُرِفَ؛ لزَوالِ إِحدى

---

= **والثاني**: تضمنه معنى (هاء) التأنيث، وإليه ذهب الربعي.
**والثالث**: توالي العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء، قاله «المبرد».
قال المرادي في «شرح الألفية» (٣/ ١٢٢٠): «والأول هو المشهور».

(١) في (س): «هذا».

(٢) (م) وَعَلَى ذلك ـ جاءَ قولُ الشاعِرِ، وَهوَ الشاهِدُ؛ رَقْمُ (١٦) السابِقُ:

**إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ**

وقولُ النابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ:

**أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ ... وضَنًّا بالتَحِيَّةِ والسلامِ**

وقولُ جُذَيْمَةَ الأَبْرَشِ:

**خَبِّرِنِي رَقَاشِ لا تَكْذِبِنِي ... أَبِحُرٍّ زَنَيْتِ أَمْ بِهَجِينِ**

وقولُ الجعْديِّ، وأَنْشَدَه ابنُ السِّكِّيتِ (الألفاظ ١٨):

**أَهانَ لها الطعامَ فلم تُضِعْهُ ... غَداةَ الرَّوْعِ إذ أَزَمَتْ أَزَامِ**

(**أَزامِ**): علَمٌ عَلَى السَّنَةِ الْمُجدِبَةِ، وقد سَمَّوْها (تَحُوطَ) ـ أَيْضًا، وقالوا فِي مَثَلٍ مِن أَمثالِهم: (بَاءَتْ عَرَارِ بكَحْلَ) ـ وعَرارِ وكَحْلُ: بَقَرَتَانِ انْتَطَحَتَا فمَاتَتَا جَميعًا، والمثَلُ يُضرَبُ لكلِّ مُسْتَوِيَيْنِ أَحَدُهما بإزاءِ الآخَرِ، وقد بَنَوْا (عَرَارِ) عَلَى الكَسْرِ، وجَرُّوا (كَحْلَ) بالفتحةِ؛ لأنه عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ، وانْظُر الْمَثَلَ، رَقْمَ (٤٢٨) فِي «مَجْمَعِ الأمثالِ» (١/ ٩١) بتَحقيقِنا (م).

(٣) في (م)، (ص): «بني تميم».

(٤) (م) وَعَلَى هذه اللُّغَةِ وَرَدَ قولُ الفَرَزْدَقِ، وَهوَ تَميمِيٌّ:

**نَدِمْتُ نَدامَةَ الكُسَعِيِّ لَمَّا ... غَدَتْ مِنِّي مُطَلَّقَةً نَوَارُ**
**ولو أَنِّي مَلَكْتُ ونَفْسِي ... لَكَانَ إِلَيَّ لِلقَدَرِ الْخِيَارُ (م)**

العِلَّتَيْنِ، وبَقاؤُه بعِلَّةٍ واحدةٍ لا يَقْتَضِي مَنْعَ الصرْفِ، وذلك نحوُ: مَعْدِ يكَرِبَ وغَطَفَانَ وفَاطمةَ وإبراهيمَ وأحمدَ وعَلْقَى وعُمرَ أعلامًا، فهذه ممنوعةٌ مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ وشيءٍ[(١)] آخَرَ، فإذا نَكَّرْتَها صَرَفْتَها؛ لزوالِ أحَدِ سَبَبَيْها، وهو العَلَمِيَّةُ، فتَقولُ: (رُبَّ مَعْدِ يكَرِبٍ رَأَيْتُ)، وكذا الباقي[(٢)].

**وتَلَخَّصَ مِن كلامِه**: أنَّ العَلَمِيَّةَ تَمْنَعُ [١٨٩/ظ] الصرْفَ[(٣)] معَ التركيبِ، ومعَ زِيادةِ الألِفِ والنونِ، ومعَ التأنيثِ، ومع العُجْمَةِ، [ومعَ وزْنِ الفعْلِ، ومعَ ألِفِ الإلحاقِ المقصورةِ][(٤)]، (ومعَ العَدْلِ)[(٥)].

[ص] **[٦٧٤] وما يكونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا ففي إعرابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي**

[ش] كلُّ مَنقوصٍ كانَ نَظيرُه مِن الصحيحِ الآخِرِ مَمنوعًا مِن الصرْفِ[(٦)] ـ يُعامَلُ مُعامَلَةَ (جَوارٍ) في أنَّه يُنَوَّنُ في الرفْعِ والجَرِّ تنوينَ العِوَضِ، ويُنصَبُ بفَتحةٍ مِن غيرِ تَنوينٍ، وذلك نحوُ: (قاضٍ) ـ عَلَمَ امرأةٍ ـ فإنَّ نَظيرَه مِن الصحيحِ (ضارِبُ) علَمَ امرأةٍ، وهو ممنوعٌ مِن الصرْفِ؛ للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، فَـ(قاضٍ) كذلك ممنوعٌ مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، وهو مُشَبَّهٌ بجوارٍ مِن جِهَةِ أنَّ في آخِرِه ياءً قَبْلَها كَسرةٌ، فيُعامَلُ مُعامَلَتَه، فتقولُ: (هذه قاضٍ، ومَرَرْتُ بِقَاضٍ، ورَأَيْتُ قَاضِيَ)؛ كما تقولُ: (هؤلاءِ جَوارٍ، ومَررتُ بِجَوارٍ، ورَأيتُ جَوارِيَ).

[الاسم المنقوص]

[ص] **[٦٧٥] ولاضْطِرَارٍ أو تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذو المَنْعِ، والمصروفُ قد لا يَنْصَرِفْ**

[ش] يَجُوزُ في الضرورةِ صَرْفُ ما لا يَنْصَرِفُ؛ وذلك كقولِه[(٧)]:

[مواضع صرف الممنوع ومنع المصروف]

---

(١) في (س): «ومثنى».

(٢) ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٧٣)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٨٧٠).

(٣) من (م).

(٤) مكان العبارة في (س): «ووزن الفعل». (٥) من (ع)، (م).

(٦) قال في حاشية (س): «كان هو كذلك ـ إلا أن».

(٧) هو: لامْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ ـ في «ديوانه» (ص٤٣).

٣٢٠ ـ .................... تَبَصَّرْ خَلِيلِي هل تَرَى مِن ظَعَائِنٍ؟[١]

وهو كَثيرٌ، وأَجْمَعَ عليه البَصرِيُّونَ[٢] والكُوفِيُّونَ[٣]، ووَرَدَ أيضًا صرْفُه للتَّنَاسُبِ[٤]؛ كقولِه تعالَى: (سَلَاسِلًا، وَأَغْلَالًا، وسَعِيرًا)، فصَرَفَ (سَلاسِلَ)؛ لِمُنَاسَبَةِ ما بعدَه، وأمَّا مَنْعُ[٥] الْمُنصَرِفِ[٦] مِن الصرْفِ للضرورةِ: فأَجَازَه قَومٌ[٧] ومَنَعَه آخَرونَ، وهم أكثَرُ البَصرِيِّينَ، واستَشْهَدُوا [١٩٠/و] لِمَنْعِه بقولِه[٨]:

٣٢١ ـ ومِمَّن وَلَدُوا عامِـ ـرُ ذُو الطُّولِ وذو العَرْضِ[٩]

---

(١) (م) الشاهِدُ فيه: قولُهُ: **(ظَعائِنٍ)**؛ حَيْثُ صَرَفَه فجَرَّهُ بالكسرَةِ ونَوَّنَه، معَ أَنَّهُ عَلَى صِيغةِ مُنتَهَى الْجُموعِ، والذي دَعَاهُ إِلَى ذلك احتياجُه؛ لإقامةِ وزْنِ البيتِ، وهذا هو الضرورةُ.

ونَظيرُه قولُ الراعي، وصَدْرُه: هو صَدْرُ بيتِ امرئِ القَيْسِ:

**تَبَصَّرْ خلِيلِي هل تَرَى مِن ظَعَائِنٍ تَجَاوَزْنَ مَلْحُوبًا فقِلْنَ مُتَالِعَا** (م)

(٢) كما في «التذييل» (٦/ ٤٥٠). (٣) أي: في الجملة.

(٤) هو نوعان: تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسلًا؛ لمناسبة ﴿أغلالا وسعيرا﴾ [الإنسان: ٤]، ﴿يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ [نوح: ٢٣].

**والثاني**: لرؤوس الآي كتنوين: ﴿قَوَارِيرَا﴾، الأول؛ لأنه رأس آية ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلًا. وفي الألف بدله وقفًا، وأما ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ الثاني ـ فنون ليشاكل الأول لا لرؤوس الآي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه. «الخضري» (٢/ ١٠٩).

(٥) قال في حاشية (س): «صرف». (٦) في (ع): «الصرف».

(٧) أجازه الكوفيون مطلقًا وبعض المتأخرين في العَلَم؛ لوجود إحدى العلتين فيه دون غيره، ويؤيده: أنه لم يسمع في غير علم. وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارًا. «الخضري» (٢/ ١٠٩).

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٤٠): «قائله: هو ذو الأصبع حُرْثان بن الحارث شاعر جاهلي».

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قوله: **(عامِرُ)** بلا تَنوينٍ؛ حيث مَنَعَه مِن الصرْفِ ـ معَ أَنَّهُ ليسَ فيه مِن مَوانِعِ الصرْفِ سِوَى العَلَمِيَّةِ، وَهِيَ وَحْدَها غيرُ كافِيَةٍ فِي المنْعِ مِن الصرْفِ؛ بل لَا بُدَّ مِن انضمامِ عِلَّةٍ أُخرى إليها؛ لِيَكُونَ اجتماعُهما سَبَبًا فِي منْعِ =

فمَنَعَ (**عامِرُ**) مِن الصرْفِ، وليسَ فيه سِوَى العَلَمِيَّةِ، (**وإلى هذا**)(١) أشارَ بقولِهِ: (**والمصروفُ قد لا يَنصَرِفُ**).

❁ ❁ ❁

= الاسمِ مِن الصرْفِ.
ومِثلُ هَذَا البيتِ قولُ العبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ:

**فـمـا كَـانَ حِـصْـنٌ ولا حـابِـسٌ ... يَـفُـوقَـانِ مِـردَاسَ فِـي مَـجْـمَـعِ**

حيثُ مَنَعَ صَرْفَ (مِرداسَ)، وليسَ فيه سِوَى العَلَمِيَّةِ.
ومِن ذلك أيضًا قولُ الأَخْطَلِ التَّغْلِبِيِّ النَّصرانيِّ؛ مِن كَلِمَةٍ يَمْدَحُ فيها سُفيانَ بنِ الأُبَيْرِدِ:

**طَلَبَ الأَزَارِقَ بالكتائِبِ إذ هَوَتْ ... بِـشَـبِـيـبَ غـائِـلَـةُ الـنـفـوسِ غَـدُورُ**

فإنَّه مَنَعَ (**شَبِيبَ**) مِن الصرْفِ، معَ أنَّهُ ليسَ فيه إلَّا سببٌ واحدٌ، وَهوَ العَلَمِيَّةُ.
ومِن ذلك قولُ دَوْسَرَ القُرَيْعِيِّ:

**وقـائِـلَـةٍ: مَـا بـالُ دَوْسَـرَ بَـعْـدَنـا ... صَحَا قلْبُهُ عن آلِ لَيْلَى وعن هِنْدِ؟ (م)**

(١) في (م): «ولهذا».

# إعرابُ الفعلِ

[ص] [٦٧٦] ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، كَـ(تَسْعَدُ)

[إعراب الفعل المضارع] [ش] إذا جُرِّدَ[١] الفعلُ المضارعُ عنْ عاملِ النصبِ وعاملِ الجزمِ رُفِعَ، واختُلف في رافعِه: فذهبَ قومٌ ـ إلى أنه ارتفعَ لوقوعِه موقعَ الاسمِ[٢]، فـ(يَضْرِبُ) في قولِكَ: (زيدٌ يضرِبُ) واقعٌ موقعَ (ضاربٌ) فارتفعَ لذلكَ.

**وقيلَ**: ارتفعَ لتجرُّدِه[٣] مِنَ الناصبِ والجازمِ، وهو اختيارُ المصنِّفِ.

[ص] [٦٧٧] وَبِـ(لَنِ) انْصِبْهُ، وَ(كَيْ)، كذَا بِـ(أَنْ) لا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ ـ

[٦٧٨] **فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا[٤] مِنْ (أَنَّ) فَهُوَ[٥] مُطَّرِدْ**

[النصب وعلاماته] [ش] يُنْصَبُ المضارعُ إذا صحِبَه[٦] حرفٌ ناصبٌ، وهو (لَنْ أو كَيْ أو أَنْ أو إِذَنْ) نحو: (لنْ أَضْرِبَ)، (وجئتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ)، (وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ)، (وَإِذَنْ أُكْرِمَكَ) ـ في جوابِ مَنْ قالَ لكَ: (آتِيكَ). وأشارَ بقولِهِ: **(لَا بَعْدَ**

---

(١) في اللفظ والتقدير معًا.

(٢) أي: إذا كان خبرًا أو صفة أو حالًا؛ لأن الأصل في هذه الثلاثة الاسم؛ فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع، الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها، والماضي ـ وإن كان يقع في ذلك ـ لكنه مبني الأصل فلم يؤثر فيه العامل. كذا قال البصريون.

**واعترض**: بوقوعه مرفوعًا؛ حيث لا يقع الاسم كهلّا تفعل وستفعل وجعلت أفعل، ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحضيض، والتنفيس بالفعل والصلة، وخبر أفعال الشروع بالجمل.

**وأجيب**: بأن المراد وقوعه موقعه في الجملة، وأيضًا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك؛ فلم يغير؛ إذ أثر العامل لا يغير إلا بعمل آخر. «التصريح» (٤/ ٢٨٤)، و«الخضري» (٢/ ١٠٩).

(٣) لدوران الرفع معه وجودًا وعدمًا.

(٤) أي: إذا رفع الفعل بعدها.

(٥) في (س): «وهو».

(٦) في (س): «صحب».

**عِلْم)** إلى أنَّه إنْ وقعَتْ (أَنْ) بعدَ عِلْم ونحوِهِ(١) ممَّا يدُلُ على اليقينِ(٢): وجَبَ رفعُ الفعلِ بعدَها، وتكونُ(٣) حينئذٍ مخفَّفَةً مِنَ الثقيلةِ، نحوَ: (عَلِمْتُ أَنْ يقومُ(٤))(٥)، التقديرُ: أنَّه يقومُ، فخُفِّفَتْ (أنْ)، وحُذفَ اسمُها وبَقَى [١٩٠/ظ] خبرُها، وهذِهِ هي غيرُ الناصبةُ للمضارِعِ؛ لأن هذه ثُنَائِيَّةٌ لفظًا، ثلاثيةٌ وَضْعًا، وتلكَ ثُنَائِيَّةٌ(٦) لفظًا ووَضْعًا.

وإنْ وقعَتْ بعدَ ظَنٍّ ونحوِهِ ـ ممَّا يدُلُ على الرجحانِ ـ جازَ في الفعلِ بعدَها وجهانِ:

**أحدُهما**: النصبُ(٧) على جَعْلِ (أَنْ) مِنْ نواصبِ المضارعِ(٨).

**الثاني**: الرفعُ(٩) على جَعْلِ (أَنْ) مُخَفَّفَةً مِنَ الثقيلةِ.

فتقولُ: (ظَنَنْتُ أَنْ يقومُ(١٠)، وَأَنْ يَقُومَ). والتقديرُ: ـ معَ الرفعِ ـ ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَقُومُ، فَخُفِّفَتْ (أَنَّ) وحُذفَ اسمُها، وبقَى خبرُها، وهو الفعلُ وفاعلُه.

---

(١) في (ح)، (ك): «ونحوها».

(٢) كرأي، وتحقق وتبين وظن مستعملًا في العلم، وإنما وجب كونها في ذلك مخففة؛ لأن المصدرية للرجاء والطمع، فلا تدخل إلا على ما ليس مستقرًّا ولا ثابتًا، والعلم إنما يتعلق بالمحقق ـ فلا يناسبه إلا التوكيد المفاد بالمخففة، والأكثر حينئذ الفصل بين إن والفعل بما سبق في (إن) وأخواتها، وأجرى سيبويه والأخفش: الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف كخشيت أن تفعل بالرفع. «الخضري» (٢/ ١١١).

(٣) في (س): «ويكون».

(٤) في (س): «يقدم».

(٥) (م) ومن ذلك قول الشاعر؛ وهو الشاهد رقم (١٠٧) السابق في باب (إن) وأخواتها:

**علموا أن يؤملون فجادوا ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤل** (م)

(٦) ليس في (م).

(٧) لعدم تحقق المظنون.

(٨) ينظر: «اللمع في العربية» (ص١٢٧)، و«توجيه اللمع» (ص٣٥٧).

(٩) لقرب الظن من العلم.

(١٠) في (س) في الموضعين: «تقوم».

[٦٧٩] وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى (ما) أُخْتُهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

[إهمال (أن) المصدرية] يعني: أنَّ مِنَ العربِ مَنْ لمْ يُعْمِلْ (أَنْ) الناصبةَ للفعلِ المضارعِ، وإنْ وقَعتْ بعدَ ما لا يدُلُّ على يقينٍ وَلَا[١] رجحانٍ[٢]؛ فيُرفَعُ[٣] الفعلُ بعدَها؛ حَمْلًا عَلَى أختِها (مَا) المصدريَّةِ؛ لاشتراكِهما في أنَّهما يَتَقَدَّرَانِ[٤] بالمصدرِ؛ فتقولُ: (أُرِيدُ أَنْ تَقُومُ[٥]) ـ كما تقولُ: (عَجِبْتُ ممَّا تَفْعَلُ)[٦]. (والله تعالى أعلم بالصواب)[٧].

[ص] [٦٨٠] وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) المُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ، وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

[٦٨١] أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا[٨] إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

[ش] [شروط النصب بـ«إذن»] تقدَّمَ أنَّ مِنْ جملةِ نواصبِ المضارعِ (إِذَنْ)، ولا يُنْصَبُ بها إلا بشروطٍ:

**أحدُها:** أنْ يكُونَ الفعلُ مستقبَلًا[٩].

---

(١) في (م): «أو».

(٢) (م) وقد قرئ بالرفع ـ كما في «البحر المحيط» (٢/ ٤٩٨) ـ في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. وَعَلَى هَذَا ورد قول الشاعر:

**أن تقرآن عَلَى أسماء ويحكما — مني السلام وألا تشعرا أحدا**

وقول الآخر:

**إني زعيم يا نويـ — ـقة إن نجوت من الرزاح**

**أن تهبطين بلاد قو — م يرتعون من الطلاح(م)**

(٣) في (س): «فترفع». (٤) في (ع)، (م): «يُقَدَّرَانِ».

(٥) في (س): «أقوم».

(٦) ينظر: «توجيه اللمع» (ص٥١٤). (٧) من (ح).

(٨) قوله: **(وانصب وارفعا)** ـ ظاهره: الإشعار بقوة النصب، وفضيلته على الرفع؛ لتقديمه إياه، وكثيرًا ما يجري ذلك في كلامه، وقد عرفت: أن الرفع هو الأكثر على تقدم ذكره. «المقاصد الشافية» (٦/ ٢٦)

**والجواب عنه:** أن التقديم والتأخير ـ ليس بواجب التحكيم، **وأيضًا:** فالوجهان جائزان على الجملة.

(٩) لأن سائر النواصب لا تعمل في غيره؛ لتحققه في الوجود كالأسماء، فلا تعمل =

**الثاني**: أنْ تكُونَ مصدَّرةً.

**الثالثُ**: أنْ لا يُفصلُ بينَها وبينَ منصوبِها.

وذلكَ[1] نحوَ أَنْ يقالَ: أنَا آتيكَ، فتقولُ [١٩١/و]: (إِذَنْ أُكْرِمُكَ)[2].

---

= فيه عوامل الأفعال دماميني. «الخضري» (٢/ ١١٢)

(١) ليست في (ك).

(٢) جمع بعضهم شروط إعمال (إذن)، فقال:

**أعمل إذن إذا أتتك أولا ... وسقت فعلا بعدها مستقبلا**

**واحذر إذا أعملتها أن تفصلا ... إلا بحلف أو نداء أو بلا**

فجعل النداء و(لا) مع اليمين.

وزاد بعضهم ـ على هذا الظرف والمجرور، فقال:

**والظرف والمجرور زدهما ... على قول ابن عصفور نبيل النبلا**

وزاد ابن خروف ـ أيضًا ـ الدعاء إذا فصل به، فلا اعتبار به في ذلك، نحو قولك: (إذن غفر الله لك بفعل كذا). هذه ستة أشياء، ذكر الناظم منها واحدًا فقط، وأهمل البواقي، وهذا كله فيه ما ترى.

**والجواب**: أنه في ذلك متبع لكلام سيبويه، لأنه إنما تكلم على الفصل بالقسم خاصة، وكأن ما عدا ذلك إنما هو قياس على القسم.

وأما **(لا)** فقد علم من حكمها: أنها تدخل في الاختيار بين العامل والمعمول مطلقًا، فلم يحتج إلى ذكر ذلك فيها، وزيادة ابن عصفور ـ قد لا يسلم له فيها؛ لأن الظرف والمجرور إنما يتسع فيهما بالسماع، ولذلك لما استدل الفارسي [«المسائل الحلبيات» (ص٢٨٠ ـ ٢٨١)] على جواز تقدم خبر (ليس) عليها بجواز تقدم معموله، وتلا قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

**اعترض عليه**: بأن الآية لا دليل فيها؛ لأنَّ الظرف والمجرور قد يتصرف فيهما بالتقديم؛ حيث لا يتصرف في المفعول.

**ورد هذا الاعتراض**: بأن التصرف في الظرف والمجرور، وإن كثر، موقوفٌ على السماع، فلا يقع إلا حيث سمع، والظرف والمجرور ـ لم يقع واحد منهما ـ فاصلًا أصلًا، فلا ينبغي أن يقال به، وإن كانوا قد قالوا في (لن):

**لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا ... أدع القتال وأشهد الهيجاء**

ففصلوا بين (لن) ومعمولها، وهي أشد في طلب الاتصال من (إذن)؛ فذلك =

فلوْ[١] كانَ الفعلُ بعدَها حالًا لم يُنصبْ، نحوَ أنْ يقالَ: (أُحِبُّكَ[٢])؛ فتقولُ: (إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا) فيجِبُ رفعُ (أَظُنُّ)، وكذلكَ يجِبُ رفعُ الفعل بعدَها، إنْ لمْ تَتَصَدَّرْ[٣] نحوَ: (زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ)؛ فإنْ كانَ المتقدِّمُ عليها حرفَ عطفٍ جازَ في الفعلِ: (الرفعُ والنصبُ)[٤] نحوَ: (وَإِذَنْ أُكْرِمَكَ)، وكذلكِ يجِبُ رفعُ الفعلِ بعدَها، إنْ فُصِلَ بينَها وبينَه نحوَ: (إِذَنْ زَيْدٌ يُكرِمُكَ)، فإنْ فُصِلَتْ بالقسمِ نصَبْتَ[٥] نحوَ: (إِذَنْ وَاللهِ لأُكْرِمَكَ)[٦]. (والله أعلم)[٧].

[أحوال (أن) المصدرية] [ص]

[٦٨٢] وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ ... إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ

[٦٨٣] (لَا) فَـ(أَنْ) اعْمِلْ (مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا)[٨] ... وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا

[٦٨٤] كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا (حَتَّى أَوِ إِلَّا) ـ (أَنْ) خَفِي[٩]

---

= موقوف على السماع.

وما زاده ابن خروف فيلزمه أن يجيز ذلك في جمل الاعتراض مطلقًا، فيقول: (إذن فاعلم أكرمك)، و(إذن لو علمت أكرمك)، وما أشبه ذلك.

ويطول الأمر في هذا، فالأولى: الاقتصار على ما قرب مرماه، وسهل في الحكم تناوله، كالنداء والقسم. «المقاصد الشافية» (٦/ ٢٤ ـ ٢٦).

(١) في (ح): «ولو». (٢) في (ح): «أجيئك».

(٣) بأن تأخرت كأكرمك إذن أو وقعت حشوًا، ولا تقع كذلك مع المضارع إلا في ثلاثة مواضع: بالاستقراء بين الخبر والمخبر عنه ـ كما مثله الشارح. أو: بين الشرط وجوابه، أو: القسم وجوابه كإن تأتني إذن أكرمك، أو: والله إذن أكرمك، ويجب إهمالها في الجميع. «الخضري» (٢/ ١١٢).

(٤) بالتقديم والتأخير في (ح).

(٥) لأن القسم مؤكد للربط المستفاد منها.

(٦) (م) ومن ذلك قول الشاعر [حسان بن ثابت في «ملحق ديوانه» (ص٣٧١)]:

**إذنْ والـلَّـهِ نَـرْمِـيَـهُـم بـحَـرْبٍ ... يَشِيبُ الطفلُ من قبلِ المشيبِ** (م)

(٧) من (ح). (٨) بالتقديم والتأخير في (ح)، (س).

(٩) **(أن خفي)**: (أن) مبتدأ. و(خفي) خبره و(بعد) متعلق بـ(خفي)؛ كأنه قال: تخفى (أن) أيضًا بعد كذا وكذا.

**فإن قلت**: ما الذي أحرز بقوله: **(أن خفي)**، وكان قوله: **(كذاك)** مجزيًا عنه؛ لأنه =

[ش] اختَصَّتْ (أنْ) مِنْ بينِ بقية[(١)] نواصبِ المضارعِ: بأنَّها تعمَلُ مُظْهَرَةً ومُضْمَرَةً[(٢)].

فتظهَرُ وجوبًا إذَا وقَعَت بينَ لامِ الجرِّ[(٣)] ولا النافيةِ، نحوَ: (جِئْتُكَ لِئَلَّا تَضْرِبَ زَيْدًا).

---

= يعطي تشبيه حكم هذا المتأخر بحكم المتقدم، وذلك يكفي، فالظاهر لبادئ الرأي أنه حشو؟

**فالجواب**: أنه احتراز وليس بحشو، وذلك أن قوله: **(كذاك)** إشارة إلى متقدم.

فإما أن تعتبر دلالة الكاف؛ فتقول: إنه إشارة إلى غير القريب، وذلك لام (كي) إذا لم تكن بـ(لا) والوجهان هنالك جائزان، فلو لم ينص على لزوم الإخفاء ـ لأخذ له الوجهان، وهو فاسد.

وإما ألا تعتبر دلالتها فتقول: إنه يشير إلى أقرب مذكور، فذلك غير ظاهر؛ لأن الكاف لا تقع في الإشارة إلى القريب، فلا يفهم أنه راجع في لزوم الإضمار إليه، فلا بد من ذكر ذلك رفعًا لهذا الإيهام.

وقوله: **(خفي)** يحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا، ويحتمل أن يكون وصفًا، لكن خفف الياء للقافية، وأصلها التشديد. «المقاصد الشافية» (٦/ ٣٥ ـ ٣٦).

(١) ليس في (م).

(٢) المواضع التي تقع فيها (أن) ناصبة على ثلاثة أقسام:

**أحدها**: أن تكون مضمرة لا تظهر أصلًا، ومواضعها المذكورة في هذا النظم خمسة، وذلك بعد (حتى) ولام الجحود، والجواب بالفاء، والواو، و(أو) بمعنى (حتى) أو (إلا). ولم يذكر (كي) الجارة، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

**والثاني**: أن يجوز فيها الأمران، ولها موضعان، وذلك بعد: لام (كي) بغير (لا) وبعد حرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الصريح.

**والثالث**: ألا يجوز الإضمار أصلًا، وذلك فيما عدا ما تقدم.

وخص بالنص ما إذا وقعت بعد لام (كي) إذا كانت معها (لا). وبه ابتدأ الكلام في هذا الفصل فقال:

**(وبين لا ولام جر التزم إظهار أن....)**

يعني: أنه إذا كان موضع (أن) بعد لام جر و(لا) الذي هو حرف نفي؛ فإظهارها لازم، فتقول: جئت لئلا تعتبني، وتحصنت لئلا تخذلني. «المقاصد الشافية» (٦/ ٢٧).

(٣) أي: للتعليل كانت ـ كما مثل، أو للعاقبة نحو: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨]. =

وتظهَرُ جوازًا إذَا وقَعَت بعدَ لامِ الجرِّ، ولَمْ تصحَبْها لا النافيةُ نحوَ: (جِئْتُكَ[١] لِأَقْرَأَ) و(لِأَنْ أَقْرَأَ) هذَا إذَا[٢] لَمْ تسبِقْها (كانَ) المنفيةُ.

فإنْ سبَقَتها[٣] (كانَ) المنفيةُ[٤] وَجَبَ إضمارُ (أَنْ) نحوَ: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ)، ولا تقولُ: (لِأَنْ يَفْعَلَ)؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

ويجِبُ إضمارُ (أَنْ) بعدَ (أَوْ) المُقَدَّرَةَ بحتى[٥] أو إلَّا؛ فَتُقَدَّرُ بحتى

---

= أو: زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل مُتَعَدّ نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧١﴾ [الأنعام: ٧١].
ففي كل ذلك أن مضمرة جوازًا وقد تظهر نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝١٢﴾ [الزمر: ١٢]. «الخضري» (٢/ ١١٣).

(١) في (ح)، (س)، (ك): «جئت».

(٢) في (س)، (ح): «إن».

(٣) في (ك)، (ع): «سبقها».

(٤) المراد مادتها، لا خصوص الماضي ليدخل نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨] تسمى هذه اللام اصطلاحًا لام الجحود، والمراد به: مطلق الإنكار من إطلاق الخاص على العام؛ لأن الجحد لغةً: إنكار ما تعرفه فهو إنكار الحق خاصة، ولم يقيد كان بالناقصة؛ لأنها المراد عند الإطلاق، فاللام بعد التامة لام كي لا الجحود، وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان ـ أي: مادتها؛ خلافًا لمن أجازه في أخواتها، ومن أجازه في ظننت، وأطلق النفي، ومراده ما ينفي الماضي فقط. وهو خصوص ما مع الماضي، ولم مع المضارع، دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه، ولما لاتصال منفيِّها بالحال. وأما إن فهي بمعنى ما، وإطلاقه يشملها. وقد زعم كثير فِي قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ۝٤٦﴾ [إبراهيم: ٤٦] بالنصب لغير الكسائي أنها لام الجحود مع أن النافية! ولكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم المسند إليه الكون؛ بل الظاهر أنها لام كي، وإن شرطية أي: ﴿وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٦]؛ أي: جزاؤهم بما هو أعظم منه ـ وإن كان مكرهم لشدته معدّ لزوال الجبال؛ أي: الأمور العظام الشبيهة بالجبال؛ فعند الله أعظم منه كما يقال: أنا أشجع من فلان، وإن كان مُعَدًّا للنوازل.اهـ. «الأشموني» (٣/ ٢٧٨ صبان)، و«الخضري» (٢/ ١١٤).

(٥) بدليل ظهورها في المعطوف.

إذا كان الفعلُ الذي قبلَها مما ينقضي[١] شيئًا فشيئًا، وتُقَدَّرَ بإلَّا إنْ لم يكُنْ [١٩١/ظ] كذلك؛ **فالأولُ**: كقولِه[٢]:

**٣٢٢ ـ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى  فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ[٣]**

أي: لأستسهلنَّ الصعبَ حتى أدركَ المُنَى، فـ(أُدرِكَ) منصوبٌ بـ(أنْ) المُقَدَّرَةِ بعدَ (أَوْ) التي بمعنى حتى وهي واجبةُ الإضمارِ، **والثاني**: كقولِه[٤]:

**٣٢٣ ـ وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ  كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[٥]**

أي: كسَرْتُ كعوبَها إلَّا أَنْ تستقيمَ، فـ(تَسْتَقِيمَ) منصوبٌ بـ(أَنْ) بعدَ (أَوْ) واجبةَ الإضمارِ.

[من مواضع وجوب إضمار (أن)]

[ص] **[٦٨٥] وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ)  حَتْمٌ[٦]، كـ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)**

[ش] ومما يجِبُ إضمارُ (أَنْ) بعدَه (حتى)، نحو: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدِ[٧]) فـ(حتى) حرفُ جرٍّ و(أَدْخُلَ) مَنْصُوبٌ بأنِ المُقَدَّرَةِ بعدَ (حتى)،

---

(١) في (س): «يقتضي».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٦٥): «قائله لم أعرفه».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(أو أدرك)** حيث نصب الفعل المضارع الَّذِي هو قوله: **(أدرك)** بعد **(أو)** التي بمعنى حتى بأن مضمرة وجوبًا (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٦٦): «قائله: هو زياد الأعجم».

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(أو تستقيما)** حيث نصب الفعل المضارع ـ الَّذِي هو تستقيم ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى إلا (م).

(٦) (إضمار أن حتم) (إضمار أن) مبتدأ، و**(حتم)** خبر، وهو بمعنى: لازم. و(بعد حتى): متعلق باسم فاعل حال، يعمل فيه قوله: (حتم) ـ أي: إضمار (أن) لازم حالة كونها بعد (حتى)، ويجوز تعلقه بـ(إضمار) وذلك شاذ، كقول العجاج:

**كان جزائي بالعصا أن أجلدا**

ويريد: أن إضمار (أن) لازم، لا يجوز إظهارها مع (حتى)؛ كأنهم جعلوها عوضًا من اللفظ بـ(أن). «المقاصد الشافية» (٦/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٧) في (ح): «المدينة».

هذا إذا[1] كانَ الفعلُ بعدَها مُسْتَقْبَلًا[2].

فإنْ كان حالًا، أو مُؤَوَّلًا بالحالِ ـ وجَبَ رفعُه، وإليه الإشارةُ بقولِه:

[ص][٦٨٦] وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالًا اوْ مُؤَوَّلَا بِهِ ارْفَعَنَّ[3] وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلَا

---

(١) في (ح)، (س): «إن». (٢) بدليل ظهورها في المعطوف.

(٣) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٦/ ٤٣ ـ ٤٤): «على الناظم سؤالان:

**أحدهما**: أن كلامه يقتضي أن الفعل المضارع إذا كان حالًا، كيفما وقع، لازم فيه، ولم يقيد ذلك بقيد. والفعل الحالي لا يرتفع إلا بشرط أن يكون ما قبله سببًا له، وأن يكون موجبًا، وأن يكون بعد جملة. فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة ـ صح الرفع، وإلا لم تجز المسألة.

أما إن لم يكن ما بعد (حتى) مسببًا عما قبلها؛ نحو: سرت حتى تطلع الشمس، على معنى: سرت حتى الشمس الآن طالعة، فلا يجوز الرفع؛ لأن العرب لا ترفع هنا الفعل إلا إذا كان مسببًا، ولا يجوز النصب أيضًا؛ لأنه فعل حال.

وأما إن لم يكن ما قبلها موجبًا: فكذلك لا يجوز الرفع؛ لأن عدم السير لا يكون سببًا للدخول إذا قلت: ما سرت حتى أدخل المدينة، ولا بد في الر فع من السببية، ولا يجوز النصب لأن الفرض أن الفعل حال.

وأما إذا وقع قبلها المفرد نحو: سيري حتى أدخل المدينة، فلا يجوز الرفع؛ لأن ما بعد (حتى) جملة مبتدأة، فيبقى المبتدأ بلا خبر كما تقدم، ولا النصب لأنه فعل حال، والناس قد شرطوا في الرفع في الحال هنا الشروط الثلاثة، فإن تخلف شرط لم تجز المسألة بحال.

فأنت ترى قول الناظم:

**(وتلو حتى حالًا أو مؤولا به ارفعن....)**

يقتضي بإطلاقه أن يقال ذلك كله، وأن يقع فعل الحال في كل موضع، فيقال: سيري حتى أدخلها، وما سرت حتى أدخلها، وسرت حتى تطلع الشمس، وذلك كله غير جائز.

ولا يقال: إن هذه المسائل تمتنع رأسًا، ولم يتكلم هو إلا على ما يجوز؛ لأنا نقول: الجواز والمنع من كلامه نستفيده لا من خارج؛ لأنه موضوع لبيان ما يجوز في الكلام وما يمتنع.

**والسؤال الثاني**: أن المستقبل على وجهين، مستقبل حقيقة كقولك: كلمته حتى =

= يأمر لي بشيء، ومؤول كقولك: سرت حتى أدخل المدينة؛ لأن معناه: فدخلت، لكنه يرجع إلى المستقبل بالتأويل كما ذكر، وحقيقته المضي، فيقتضي أن ما أدل بالمستقبل ليس بمنصوب، إذ لم يثبت النصب إلا للمستقبل حقيقة وإلا فإطلاقه القول فيه بعد تقييد الحال ـ يشعر بأن التأويل فيه غير مقصود، وهذا غير صحيح؛ بل هو كالمستقبل في الحكم، إلا أنه يلحظ فيه لحظان، فينصب ويرفع باعتبارهما.

**والجواب عن الأول**: أن يقال أولًا: إن الناظم إنما تكلم على الحال والمستقبل حيث يصلح وقوعه، وإليك النظر في ذلك، ولا نكر في هذا، فقد يترك المختصر مثل هذا اتكالًا على ما يقع في تفسيره.

وأيضًا، أصل (حتى) أن تكون جارة، فلا يصلح مع تقدم المفرد غيرها، فلم يحتج إلى التنبيه عليه، ولا إلى اشتراط وقوع الجملة قبلها؛ لأنه مع (حتى) الابتدائية ليس بكلام، ومعلوم أن ما ليس بكلام غير معتبر عند النحويين، ولا جائز.

وأما اشتراط كون الكلام موجبًا في وقوع الفعل الحالي بعد (حتى) فلم يذكره؛ لأن الكلام غير الموجب لا يكون سببًا فيما بعد (حتى). وإذا لم يكن سببًا: فالفعل غير واقع لعدم وقوع ما قبلها، ولا معنى لكون الفعل مستقبلًا إلا كونه غير واقع، فلم يصلح الموضع لفعل الحال أصلًا.

وأيضًا، فما المانع من أن يكون ذهب في ذلك مذهب أبي الحسن في جواز الرفع، فيكون الحال والمستقبل واردين على الموضع، والقياس على (ما تأتينا فتحدثنا) ـ صحيح في نفسه.

وأما اشتراط أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها فقد يقال: إن ذلك غير لازم عنده، كمذهب الكوفيين القائلين بجواز قولك: سرت حتى تطلع الشمس، بالرفع ـ حكى الفراء عن الكسائي: أن من العرب من يرفع بعدها، وإن لم يكن الأول سببًا للثاني، وحكى: إنا لجلوس فما نشعر حتى يقع حجر بيننا، وأنشد:

**وقد خضن الهجير وعمن حتى ... ويفرج ذاك عنه المساء**

وعلى هذا: انبنى مذهب أبي الحسن في المسألة المتقدمة، وإذا كان كذلك ـ لم يكن ما أطلقه الناظم فاسدًا. وهذا الجواب في غاية التكلف، والحق: أنه لم يبن على بيان مواقع الفعل بعد (حتى) وهو إخلال.

**والجواب عن الثاني**: يقال: أتى بالمستقبل على أعم من أن يكون حقيقة أو مؤولًا، وكأنه قال: وانصب المستقبل حقيقة أو تأويلًا؛ لأنه لما بين ذلك في =

[ش] فتقولُ: (سِرْتُ حتَّى أَدْخُلُ البَلَدَ) بالرفعِ إنْ قلتَه وأنتَ داخلٌ، وكذلك[(١)] إنْ كانَ الدخولُ قدْ وقعَ وقصَدْتَ بِهِ حكايةَ تلكَ الحالِ نحوَ: (كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا)[(٢)].

[ص] [٦٨٧] وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ (أَنْ) ـ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ـ نَصَبْ

[ش] يعني: أنَّ (أنْ) تنصِبُ ـ وهي واجبةُ الحذفِ ـ الفعلَ المضارعَ بعدَ الفاءِ المُجَابِ بها[(٣)] نفيٌ محضٌ[(٤)] أو طلبٌ مَحْضٌ[(٥)]؛ فمثالُ النفيِ: (مَا

---

= الحال ـ علم أن المستقبل يكون فيه ذلك.

وأيضًا: المستقبل المؤول راجع إلى الحقيقي؛ لأن استقبال الفعل إنما هو بالنسبة إلى المتكلم، يتصور وقوعه حالًا في الإخبار لا بالنسبة إلى ما قبل (حتى) من الفعل؛ إذ هو بالنسبة إليه مستقبل ليس إلا، فلذلك أطلق لفظ الاستقبال، ولم يقيده كالحال».

(١) في (ح)، (ع): «وكذا».

(٢) لأن النصب بأن المقدرة ـ وهي تخلص الفعل للاستقبال؛ فلا تدخل على الحال، ولا الماضي.

(٣) سمي ما بعد الفاء جوابًا؛ لأن ما قبلها من النفي والطلب ـ يشبه الشرط في أن كُلًا غير ثابت المضمون، ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط؛ إذ العدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب يفيد التسبب. ومع ذلك: هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيَّد مما قبلها، والتقدير في المثال والآية: ما يكون منك إتيان فتحديث، ولا يكون قضاء عليهم فموتهم. وفي نحو: استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخول، وفي: ليت لي مالًا فأحج ليت حصول مال لي فحجّا وهكذا. وهذا من العطف على المعنى والتوهم. فإن لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بأن كان جملة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد فنكرمك؛ فنقل «الصبان» (٣/ ٣٠١) ـ عن السيوطي: منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك؛ بل يرفع على الاستئناف، أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب. اهـ. «الخضري» (٢/ ١١٥).

(٤) سواء كان بالحرف، أو بالفعل، أو بالاسم، ويلحق بذلك: التشبيه والتقليل بـ(قلما) أو (قد)؛ مرادًا بها كلها النفي.

(٥) قال ابن قاسم: التقييد بالمحض ـ لا يأتي في جميع أنواع الطلب؛ بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة.

تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا)، وقد قال الله[1] تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦][2]. ومعنى كَوْنِ النفيِ محضًا: أنْ يكُونَ خالصًا مِنَ معنى الإثباتِ، فإنْ لمْ يكُنْ خالِصًا[3] منه وجَبَ رفعُ ما بعدَ الفاءِ نحوَ [١٩٢/و]: (مَا أَنْتَ إلا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا)[4]، ومثالُ الطلبِ ـ وهو يشملُ الأمرَ، والنهيَ، والدعاءَ، والاستفهامَ، والعرضَ، والتحضيضَ والتمنِّي[5] ـ فالأمرُ نحو: (ائْتِنِي فَأُكْرِمَكَ) ومنه[6]:

**٣٢٤ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[7]**

والنهيُ نحو: (لَا تَضْرِبْ زَيْدًا فَيَضْرِبَكَ)، ومنه قولُه تَعَالَى[8]:

---

(١) من (س).

(٢) (م) ومثل الآية الكريمة ـ فِي نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي ـ قول جميل بن معمر العذري:

**فكيف ولا توفي دماؤهم دمي ولا مالهم ذو ندهة فيدوني؟**

الشاهد فِي قوله: **(فيدوني)**؛ أي: يعطوا ديتي؛ فإنه منصوب بحذف النون وأصله (يدونني). وقوله: **(ما لهم ذو ندهة)** ـ هو بفتح النون وسكون الدال ـ ومعناه: ذو كثرة (م).

(٣) بأن انتقض بـ(إلا) قبل الفعل، أو كان نفيًا بعد نفي.

(٤) (م) هَذَا الوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفي بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء؛ كالمثال الَّذِي ذكره الشارح. فأما إذا وقعت (إلا) بعد الفعل نحو: (ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير)؛ فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان: الرفع والنصب. وزعم الناظم وابنه أَنَّهُ يجب فيه الرفع. وَهوَ مردود بقول الشاعر:

**وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هِيَ أعرف**

يروى قوله: **(فينطق)** بالرفع والنصب، ونص سيبويه على جوازهما (م).

(٥) وهي مجموعةٌ في قولِ الشاعرِ:

**مُرْ وانْه وَادْعُ وسَلْ واعْرِضْ لِحَضِّهِمُ تمنَّ وارْجُ كذَاك النَّفي قَد كَمُلا**

(٦) هو: أبو النجم العجلي في «ديوانه» (ص٨٢).

(٧) (م) الشاهد فيه: قوله: **(فنستريحا)**؛ حيث نصب الفعل المضارع الَّذِي هو نستريح بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الأمر (م).

(٨) ليست في (ح)، (ع).

﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١]، والدعاءُ نحو: (رَبِّ انْصُرْنِي فَلا أَخْذَلُ)، ومنه:

**٣٢٥ ـ ربِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلُ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ**(١)

والاستفهامُ نحو: (هلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، والعَرْضُ نحو(٢): (أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا)، ومنه قولُه:

**٣٢٦ ـ يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا**(٣)

والتحضيضُ نحو: (لَوْلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ [المنافقون: ١٠]، والتمنِّي نحو: ﴿يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾﴾ [النساء: ٧٣]، وَمَعْنَى: (أَنْ يكُونَ الطلبُ محضًا) ـ أنْ لا يكُونَ مدلولًا عليه باسمِ فعلٍ(٤)، ولا بلفظِ الخبرِ، فإنْ كانَ مدلولًا عليه بأحدِ هذينِ المذكورينِ: وجَبَ رَفْعُ ما بعدَ الفاءِ نحو: (صَهٍ فَأَحْسنُ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الحَدِيثُ فَيَنَامُ الناسُ)(٥).

---

(١) (م) البيت من الشواهد؛ التي لم نقف على نسبتها لقائل معين.
الشاهد فيه: قوله: **(فلا أعدل)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: **(أعدل)** ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الدعاء (م).

(٢) ليست في (ح).

(٣) (م) ٣٢٦ ـ وهذا البيت ـ أيضًا ـ من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.
الشاهد فيه: قوله: **(فتبصر)**؛ حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو تبصر ـ بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب العرض (م).

(٤) سواء سواء كان من لفظ الفعل، أو لا.

(٥) ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٤/ ٤١)، و«اللمحة في شرح الملحة» (٢/ ٨٣٣)، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» (٤/ ١٦٦٩)، و«حاشية الصبان على شرح الأشموني» لألفية ابن مالك (٣/ ٤٥٦).

[ص][٦٨٨] وَالْوَاوُ كَالفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَـ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الجَزَعْ)

يعني: أنَّ المواضعَ التي يُنصبُ فيها المضارعُ بإضمارِ (أن) وجوبًا بعد الفاءِ يُنصبُ فيها كُلِّها بـ(أَنْ) مُضْمَرَة وجوبًا بعد الواوِ إذا قُصِدَ بها المصاحبةُ نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقولُه[١]:

٣٢٧ ـ فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[٢]

وقولُه[٣]:

٣٢٨ ـ لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[٤]

وقولُهُ[٥]:

٣٢٩ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ[٦]

وَاحْتَرَزْ بقولِهِ: **(إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ)** عمَّا إذَا لَمْ تُفِدْ ذلكَ؛ بل أَرَدْتَ

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٧٥): «قائله: هو الأعشى ـ [كما في «الكتاب» (٣/ ٤٥)]، ويقال: الحطيئة؛ كذا قاله ابن يعيش (٧/ ٣٣)، وعزاه الزمخشري ـ إلى ربيعة بن جشم، وقال ابن بري: هو لدثار بن شيبان النمري».

(٢) (م) الشاهد فيه: قوله: **(وأدعو)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وَهوَ قوله: (وأدعو) ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الأمر (م).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٧٦): «قائله: هو أبو الأسود الدؤلي، ويقال: الأخطل وليس بصحيح، وحكى أبو عبيد القاسم بن سلام: أنه للمتوكل الكناني ثم الليثي».

(٤) (م) الشاهد فيه: قوله: **(وتأتي)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وَهوَ قوله: **(تأتي)** ـ بعد واو المعية فِي جواب النهي بأن مضمرة وجوبًا (م).

(٥) هو الحُطَيئة في «ديوانه» (ص٩٨).

(٦) (م) الشاهد فيه: قوله: **(ويكون)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: **(يكون)** ـ بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية فِي جواب الاستفهام.

ومثل هذا البيت قول صخر الهذلي:

**فلا تقعدن على زخة وتضمر في القلب وجدًا وخيفا** (م)

التشريكَ بينَ الفعلِ والفعلِ، أو أَرَدْتُ جَعْلَ ما بعَدَ الواوِ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ؛ فإنه لا يجوزُ حينئذٍ النصبُ.

ولهذا جازَ فيما بعدَ الواوِ في قولِكَ: (لَا تَأْكُلَ السمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ) ـ ثلاثةُ أوجهٍ: الجزمُ على التشريكِ بينَ الفعلينِ، نحو: (لا تأكلِ السمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ). **والثاني**: الرفعُ على إضمارِ مبتدأٍ، نحو: (لا تأكلْ السمكَ وَتَشْرَبُ اللبن)؛ أي: وأنتَ تَشْرَبُ اللَّبَنَ. **والثالثُ**: النصبُ على معنى النهيِ عن الجمعِ بينَهما، نحو: (لا تأكلِ السمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ)؛ أي: لا يَكُنْ منك أَنْ تأكلَ السمكَ وأَنْ تَشْرَبَ اللَّبَنَ، فَيُنصَبُ هذا الفعلُ بأنْ مُضْمَرَةً.

[ص] **[٦٨٩] وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ**

[جزم الفعل المضارع في جواب الطلب]

[ش] يجُوزُ في جوابِ غيرِ النفيِ مِنَ الأشياءِ التي سبَقَ ذِكْرُهَا أنْ تجْزمَ إذا سقَطَتِ الفاءُ، وقُصِدَ الجزاءُ[1]، نحو: (زُرْنِي أَزُرْكَ)، وكذلك الباقي، وهلْ هو مجزومٌ بشرطٍ مُقَدَّرٍ[2]؛ أي: زُرْنِي فَإِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ، أو بالجملةِ قبلَه قولانِ[3]، ولا يجُوزُ الجزمُ في النفيِ فلا تقولُ: (مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثْنَا).

[ص] **[٦٩٠] وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ**

[ش] لا يجُوزُ الجزمُ عندَ سقوطِ الفاءِ بعدَ النهيِ ـ إلا بشرطِ أنْ يصِحَّ

---

(١) بأن قصدت تسبب الفعل عن الطلب.

(٢) مع فعله بعد الطلب.

(٣) (م) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر، وذهبوا أيضًا إلى أَنَّهُ يجب تقدير (إن) من بين أدوات الشرط. وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين: فريق منهم قال: تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله كما عمل (ضربًا) في نحو قولك: **(ضربًا زيدًا)** عمل **(اضرب)**؛ حين تضمن معناه. وفريق قال: بل العامل الجملة؛ لكونها نائبة عن أداة الشرط ومن الناس من قال: الجازم لام أمر مقدرة، فالأقوال ـ على التفصيل ـ أربعة عند التحقيق (م).

المعنى بتقديرِ دخولِ (إنِ) الشرطيةِ على (لا)، فتقولُ: (لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ)، بجزمِ (تَسْلَمْ)؛ إِذْ يصِحُّ: (إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ)، ولا يجُوزُ الجزمُ في قولك: (لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلْكَ)؛ إذ لا يصِحُّ: (إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلْكَ). وأجاز الكِسَائِيُّ[١] ذلك[٢]، بناءً على أنَّهُ لا يُشْتَرَطُ عندَهُ دخولُ (إنِ) على (لا)؛ فجزمُه على معنى: (إنْ تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلْكَ)[٣].

[ص][٦٩١] **والأَمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَلْ) فَلَا    تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا**

[حكم جواب الأمر بغير صيغته]

[ش] قَدْ سَبَقَ أنه إذا كانَ الأمرُ مدلولًا عليه باسمِ فعْلٍ، أو بلفظِ الخبرِ، لم يَجُزْ نَصْبُه بعدَ الفاءِ[٤]، وقدْ صرَّحَ بذلك هنا فقال: متى كان الأمرُ بغيرِ صيغةِ افْعَلْ ونحوَها فلا يَنْتَصِبُ جوابُه، ولكن لو أَسقطْتَ الفاءُ جزَمْتَه؛ كقولِك: (صَهٍ أُحْسِنْ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ الناسُ)[٥]، وإليه أشارَ بقولِهِ: **(وَجَزْمَهُ اقْبَلَا)**.

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل» (٤/ ٤٣).

(٢) تمسكًا بالآية والحديث المذكور، وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء في (لا تدْنُ من الأسد فيأكلك)، ورد بتخريج الآية والحديث على ما مرَّ. وبأن النصب لا يقاس عليه؛ لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده.اهـ. وفي هذا نظر لتجويز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضًا.
**تنبيه:** شرط الجزم بعد الأمر وغيره من أنواع الطلب غير النهي: صحة وضع أن الشرطية وحدها موضعه كأحسن إلي أحسن إليك بخلاف لا أحسن إليك؛ فلا يجزم إذ لا يناسب: إن تحسن إلي لا أحسن إليك، ونحو: أين بيتك أزرك؛ أي: إن تعرفنيه أزرك بخلاف: أين بيتك أضرب زيدًا في السوق. وقس الباقي. «الخضري» (٢/ ١١٧).

(٣) ينظر: «الأصول في النحو» (٢/ ١٦٢)، و«شرح التسهيل» (٤/ ٤٣)، و«ارتشاف الضرب» (٤/ ١٦٨٥)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٢٥٧).

(٤) (م) يريد: لم يجز نصب جوابه بعد الفاء؛ فحذف المضاف (م).

(٥) (م) ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة التميمي:

**وقولي كلما جشأت وجاشت    مكانك تحمدي أو تستريحي** (م)

[نصيب الفعل المضارع في جواب الترجي]

[ص] **[٦٩٢] وَالفِعْلُ بَعْدَ الفاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ**[(١)]

[ش] أجازَ الكوفيونَ قاطبةً أنْ يُعاملَ الرجاءُ معاملةَ التمنِّي[(٢)]، فيُنصَبُ جوابُه المقرونُ بالفاءِ، كما نُصِبَ جوابُ التمني، وتَابَعَهُم المصنِّفُ، ومما ورَدَ منه قولُه تعالى: ﴿...لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]؛ في قراءةِ مَنْ نصبَ (أَطَّلِعَ)، وهو حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ[(٣)].

[مواضع جواز إضمار (أن)]

[ص] **[٦٩٣] وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ**[(٤)] **تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ**

[ش] يجُوزُ أنْ يُنصَبَ بأنْ محذوفةً أو مذكورةً، بعد عاطفٍ تقدَّمَ عليه اسمٌ خالصٌ؛ أي: غيرُ مقصودٍ به معنى الفعلِ وذلك كقولِه[(٥)]:

**٣٣٠ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ**[(٦)]

---

(١) أي: نصب على حد نصب ما انتسب إلى التمني، لتقارب معنييهما.

(٢) أي: دون البصريين، وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن، أو لعطفه على الأسباب على حدِّ:

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأُرْضِيَهُ

أو: بتضمين لعل معنى التمني؛ ليندفع الاعتراض بأن الترجي إنما يكون في الممكن القريب، واطلاع فرعون وبلوغه الأسباب محال، وقد يدفع بأنه أدعى قربه لقصد التلبيس على قومه فأتى بلعل، قال أبو حيان في «الارتشاف» (٤/ ١٦٨٣): «وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين». «الخضري» (٢/ ١١٧).

(٣) كما في «السبعة في القراءات» (ص٥٧٠).

(٤) فيه مسامحة؛ لأن المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك. «الخضري» (٢/ ١١٨).

(٥) قال البغدادي في «خزانة الأدب» (٨/ ٥٠٣): «وَالْبَيْت من أبياتٍ لميسون بنت بحدلٍ الْكَلْبِيَّة».

(٦) (م) الشاهد فيه: قولها: (وتقر) حيث نصبت الفعل المضارع ـ وَهوَ تقر ـ بأن مضمرة جوازًا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وَهوَ لبس.

والمراد بالاسم الخالص: الاسم الَّذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وَذَلِكَ بأن يكون جامدًا جمودًا محضًا، وقد يكون مصدراً كلبس فِي هَذَا الشاهد وقد يكون اسماً =

فـ(تَقَرَّ) منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً، وهي جائزةُ الحذفِ؛ لأنَ قبلَه اسمًا صريحًا[١]، وهو لُبْسُ، وكذلك قولُه[٢]:

**٣٣١ ـ إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يَضْرِبُ لَمَّا عَافَت اِلبَقَرُ[٣]**

فـ(أُعْقِلَهُ) منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً، وهي جائزةُ الحذفِ؛ لأن قبلَه اسمًا صريحًا، وهو (قَتْلِي)، وكذلكَ قولُه[٤]:

**٣٣٢ ـ لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعَتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوْثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ[٥]**

فـ(أُرْضِيَهُ) منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً جوازًا بعدَ الفاءِ؛ لأن قبلَها

---

= علماً كَمَا تقول: لولا زيد ويحسن إلي لهلكت؛ أي: لولا زيد وإحسانه إلي ومن هَذَا القبيل قول الشاعر:

**ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوأك علقما**

أسوأك: منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف، وأصله (علقمة) فرخمة بحذف التاء؛ على لغة من ينتظر الحرف المحذوف (م).

(١) **اعترض**: بأن (قتلي) مؤول بالفعل بدليل نصبه (سليكًا) على المفعولية.

**وأجيب**: بأن المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده؛ بل مع سابكه فهو اسم تأويلًا. «الخضري» (٢/ ١١٨).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٨٣): «قائله: هو أنس بن مدركة الخثعمي». اهـ.

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(ثم أعقله)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: **(أعقل)** ـ بأن مضمرة جوازاً بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل؛ وهو: (قتلى).

والاسم الخالص من التقدير بالفعل ـ هو الاسم الجامد؛ سواء أكان مصدرًا ـ كما في هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتي رقم (٣٣٢) أم كان غير مصدر كَمَا قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له فِي شرح البيت السابق (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٨٢): «لم أقف على اسم قائله».

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(فأرضيه)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو (أرضي) ـ بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح؛ وهو قوله: **(توقع)** (م).

اسمًا صريحًا، وهو (تَوَقُّعُ) وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]؛ فـ﴿يُرْسِلَ﴾ مَنْصوبٌ بـ(أَنْ) الجائزةِ الحذفِ؛ لأن قبلَه (وحيًا) وهو اسمٌ صريحٌ[١].

فإنْ كانَ الاسمُ غيرَ صريحٍ؛ أي: مقصودًا به معنى الفعلِ ـ لم يجُزِ النصبُ نحو: (الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ)، فـ(يَغْضَبُ) يجِبُ رفْعُه؛ لأنه معطوفٌ على (طائرٍ) وهو اسمٌ غيرُ صريحٍ؛ لأنه واقعٌ موقعَ الفعلِ، من جهةِ أنه صلةٌ لأل، وحقُّ الصلةِ أن تكُونَ جملةً، فوضَعَ (طائر) موضِعَ (يَطِيرُ) والأصلُ (الذي يطيرُ) فلما جِيءَ بأل عُدِلَ عن الفعلِ إلى اسمِ الفاعلِ لأجلِ أل؛ لأنها لا تدخُلُ إلا على الأسماءِ[٢].

[ص][٦٩٤] وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ، في سوى مَا مَرَّ[٣]، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

[النصب بـ(أن) محذوفة]

[ش] لمَّا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ الأماكنِ التي يُنصَبُ فيها بـ(أَنْ) محذوفةً، إمَّا وجوبًا، وَإِمَّا جوازًا، ذَكَرَ أنَّ حَذْفَ أَنْ والنَّصْبَ بها في غيرِ ما ذُكِرَ شاذٌّ لا يقاسُ عليه. ومنه قولُهم: (مُرْهُ يَحْفِرَهَا)؛ بنصبِ (يَحْفِرَ) ـ أي: مُرْهُ أَنْ يَحْفِرَهَا. وَمَنْه قَوْلُهُمْ: (خُذِ اللصَّ قبلَ يَأْخُذَكَ)؛ أي: قبلَ أَنْ يأخذَكَ، ومنه قولُه[٤]:

---

(١) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٤٩ ـ ٥١)، و«المقتضب» (٢/ ٣٤)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٦)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٤/ ٤٩).

(٢) ينظر: «الإيضاح العضدي» (ص٦٠)، و«المفصل في صنعة الإعراب» (ص١٨٥)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ٢٥٦)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٣٩٨ ـ ٣٤٠).

(٣) هو: عشرة يجوز الإضمار في خمسة: لام كي، والعطف على اسم خالص بـ(الواو) أو (الفاء) أو (ثم) أو (أو)، ويجب في خمسة: لام الجحود، وحتى وأو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية، ويزاد كي التعليلية فإن المصنف لم يذكرها، والإضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين، ويزاد أيضًا ما سيأتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء؛ فإنه بأن مضمرة وجوبًا وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف إن. «الخضري» (٢/ ١١٨).

(٤) هو: طرفة بن العبد البكري ـ في «ديوانه» (ص٥٤).

**٣٣٣ ـ أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي**[١]

في روايةِ مَنْ نَصَبَ (أَحْضُرَ) ـ أي: أَنْ أَحْضُرَ[٢].

❁ ❁ ❁

---

(١) (م) الشاهد فيه: قوله: **(أحضر)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وَهوَ قوله: **(أحضر)** ـ بأن محذوفة فِي غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها وإنما سهل ذلك وجود (أن) ناصبة لمضارع آخر فِي البيت وَذَلِكَ فِي قوله: **(وأن أشهد اللذات)**. واعلم أن البيت يروى بوجهين في قوله: **(أحضر)** **أحدهما**: رفعه، وهي رواية البصريين، وعلى رأسهم سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **وثانيهما**: نصبه وهي رواية الكوفيين؛ قال الأعلم الشنتمري: «والشاهد في البيت ـ عند سيبويه ـ رفع **(أحضر)** لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى: لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار (أن) ضرورة وَهوَ مذهب الكوفيين» اهـ.

واعلم أيضًا أن النحاة يختلفون فِي جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إِلَى السبك ـ سواء أرفعت المضارع بعد حذفها، أم أبقيته عَلَى نصبه ـ فذهب الأخفش إلى جواز الحذف وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] جعل ﴿أَعْبُدَ﴾ مسبوكًا؛ بأن المصدرية محذوفة والمصدر مجرور بحرف جر محذوف؛ أي: بالعبادة، ومنه قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)؛ أي: سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ في السعة، فلا يخرج عليه القرآن الكريم (م).

(٢) «المقتضب» (٢/ ٨٥)، و«الأصول في النحو» (٢/ ١٧٦)، و«شرح كتاب سيبويه» (٣/ ٢٩٩)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٦١)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٥٦٠)، و«البديع في علم العربية» (١/ ٥٩٤).

# عَوَامِلُ الجَزْمِ

[ص] [٦٩٥] بِـ(لَا، وَلَامٍ) طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا ... فِي الفِعْلِ، هَكَذَا بِـ(لَمْ، وَلَمَّا)

[٦٩٦] وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، ... أَيِّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْ مَا ـ

[٦٩٧] وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ (إِذْ مَا) ... كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

[ش] [أنواع الأدوات الجازمة] الأدواتُ الجازمةُ للمضارعِ على قسمينِ(١):

**أحدُهما**: ما يجزِمُ فعلًا واحدًا(٢)، وهو اللامُ الدالَّةُ على الأمرِ(٣)، نحو: (لِيَقُمْ زَيْدٌ) أو على الدعاءِ نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، و(لا) الدالَّةُ على النهيِ، نحو قولِه تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو: على الدعاءِ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و(لِمَ) و(لَمَّا) وهما للنفيِ، ويختَصَّانِ بالمضارعِ، ويقلبانِ معناه إلى المُضِيِّ، نحو: (لم يقُمْ زيدٌ، ولمَّا يقُمْ عمرٌو)، ولا يكونُ النفيُ بلمَّا ـ إلا متَّصلًا بالحالِ(٤).

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٤/ ٥٨)، و«ارتشاف الضرب» (٤/ ١٨٥٥)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٩٧).

(٢) أصالةً. (٣) وضعًا.

(٤) إشارة لبعض ما يفترقان فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق. وأما في لم فقد يتصل نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]، وقد ينقطع نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]؛ أي: ثم كان وبقرب نفيها من الحال؛ فلا يجوز: لما يقم زيد في العام الماضي بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالبًا نحو: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ۝٨﴾ [ص: ٨]؛ أي: إلى الآن ما ذاقوه وسيذوقونه. قال الزمخشري: ولذا كان قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ مشعرًا بإيمانهم بعد؛ لأن توقعه تعالى محقق الحصول، ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم، وبجواز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت المدينة ولما؛ أي: ولما أدخلها ولا يحذف في لم إلا =

**والثاني**: ما يجزِمُ فعلينِ ـ وهو(١) (إنْ) نحو: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ

---

= ضرورة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] بشد (إنّ) و(لمّا)؛ أي: لما يهملوا ـ كما قدَّره ابن الحاجب؛ بدليل ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم. واختار ابن هشام: (**لَمَّا يُوَفُّوا أَعْمَالَهُمْ**)؛ بدليل ليوفيهم؛ لأن التوفية متوقعة بخلاف الإهمال، وأجاب الدماميني: بأن توقع ما بعدها أغلبي، على أن التوقع قد يكون من غير المتكلم، ولا شك في توقع الكفار الإهمال بدليل استرسالهم في القبائح، وتختص (لم) بمصاحبة الشرط؛ كـ(لو لم، وإن لم)، وتفصل من مجزومها اضطرارًا؛ كقوله:

**فأضْحَتْ مغانِيها قِفَارًا رُسُومُها ... كأنْ لَم سِوى أهل مِنَ الوَحْش تُؤْهَل**

وقد لا تجزم نحو: (لم يوفون بالجار)، قيل: والنصب بها لغة كقراءة ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾، وقوله:

**فـي أيِّ يـومـيّ مِـنَ الـمـوتِ أفـر ... أيـومَ لــم يُــقـدَر أمْ يــومَ قُــدِر**

بفتح نشرح ويقدر ورد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة، ثم حذفها وإبقاء الفتحة دليلًا عليها؛ قاله في «شرح الكافية» (٣/ ١٥٧٥)، وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون؛ لغير وقف ولا ساكن. «الخضري» (٢/ ١٢٠).

(١) وإنما عملت هذه الأدوات في شيئين دون حرف الجر لإفادتها، ربط الثاني بالأول؛ فكأنهما شيء واحد وقيل: الأدوات لم تعمل إلا في الشرط وحده عمل في الجواب، أو: هو مع الأداة لضعفها وحدها. وقيل: الشرط والجواب تجازمًا، ثم إن الجواب إن كان مضارعًا أو ماضيًا؛ خاليًا من الفاء، فالفعل نفسه مجزوم لفظًا أو محلًا، ولا محل لجملته كجملة الشرط لأخذ الجازم مقتضاه؛ فلا يتسلط على محل الجملة ـ وإن كان غير ذلك مما يقترن بالفاء، أو: إذا الفجائية؛ فمجموع الجملة مع الفاء، أو إذا في محل جزم؛ لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم ـ فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة، هذا ما في «المغني»، و«الكشاف». وقال الدماميني ـ وأقره الشمني: الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقًا؛ إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها.اهـ. ولا يقال: إنها واقعة موقع المفرد ـ وهو الفعل القابل للجزم؛ لأنها لم تقع موقعه وحده. بل مع فاعله الذي يتم الكلام به ـ كما يتم بهذه الجملة فتأمل؛ فعلى الأول: لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب؛ في نحو: من يُقِمْ فإني أُكْرِمْه في محل جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية؛ بناءً على أن الجواب هو الخبر، وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي؛ في نحو: من يقم أكرمه اتفاقًا؛ لظهور أثر الشرط في الفعل. «الخضري» (٢/ ١٢٠).

أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و(مَنْ) نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، و(مَا) نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و(مَهْمَا) نحو: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف: ١٣٢]، و(أَيْ) نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، و(مَتَى) كقوله[(١)]:

٣٣٤ ـ مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ[(٢)]

و(أَيَّانَ) كقوله:

٣٣٥ ـ أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنِ غَيْرَنَا، وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[(٣)]

و(أَيْنَمَا) كقوله[(٤)]:

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمِلْ[(٥)]

و(إِذْ مَا) نحوَ قولِه[(٦)]:

---

(١) هو: الحُطَيئة ـ في «ديوانه» (ص٧٧ بشرح ابن السكيت).

(٢) (م) الشاهد فيه: قوله: (**متى تأته.... تجد ـ**) إلخ؛ حيث جزم بمتى فعلين، أولهما قوله: (**تأته**)، وهو فعل الشرط، والثاني قوله: (**تجد**)، وهو جواب الشرط وجزاؤه؛ على مَا فصلناه فِي الإعراب (م).

(٣) (م) ٣٣٥ ـ هَذَا البيت من الشواهد؛ التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين.
**الشاهد فيه**: قوله: (**أيان نؤمنك تأمن**) ـ إلخ، حيث جزم بـ(**أيان**) فعلين، **أحدهما**: فعل الشرط ـ وهو قوله: (**نؤمنك**) ـ **والثاني**: جوابه وجزاؤه ـ وَهوَ قوله: (**تأمن**) (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١٩١٣/٤): «قائله: هو الحسام بن ضِرَار الكلبي؛ كذا قاله الجوهري، ويقال: قائله: هو كعب بن جعيل». اهـ.
وتمام البيت:

(صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ ... أَيْنَمَا الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ)

وينظر: «الكتاب» (١١٣/٣)، و«المقتضب» (٧٥/٢).

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: (**أينما..... تميلها تمل**)؛ حيث جزم بـ(**أينما**) فعلين: **أحدهما** ـ وَهوَ الَّذِي يفسره قوله: (**تميلها**) ـ فعل الشرط، **والثاني** ـ وَهوَ قوله: (**تمل**) ـ جواب الشرط وجزاؤه (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١٩١٤/٤): «لم أقف على اسم قائله».

٣٣٧ ـ وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيا[١]

و(حَيْثُمَا) نحو قولِه[٢]:

٣٣٨ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[٣]

و(أَنَّى) نحوَ قولِه:

٣٣٩ ـ خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُماَ لَا يُحَاوِلُ[٤]

وهذه الأدواتُ التي تجزِمُ فعلينِ كلُّها أسماءٌ، إلا (إنْ) و(إِذْ مَا) فإنهما حرفانِ، وكذلك الأدواتُ التي تجزِمُ فعلًا واحدًا كلُّها حروفٌ[٥].

[ص] [٦٩٨] فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينِ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ[٦]، وَجَوَابًا وُسِمَا

[ش] يعني: أنَّ هذه الأدواتِ المذكورةَ في قوله: **(واجْزِمْ بِإِنْ)** ـ إلى قوله ـ **(وَأَنَّى)** يقتضِينَ جملتينِ: **إحدَاهما**: وهي المُتَقَدِّمَةُ تُسَمَّى شرطًا.

---

(١) (م) الشاهد فيه: قوله: **(إذ مَا تأت.... تلف)** حيث جزم بإذ مَا فعلين، **أحدهما** ـ وَهوَ قوله: **(تأت)** ـ فعل الشرط، **والثاني** ـ وَهوَ قوله: **(تلف)** ـ جوابه وجزاؤه (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩١٥): «لم أقف على اسم قائله».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(حيثما تستقم يقدر)** ـ إلخ؛ حيث جزم بحيثما فعلين: **أحدهما** ـ وهو قوله: **(تستقم)** ـ فعل الشرط، **والثاني** ـ وَهوَ قوله: **(يقدر)** ـ جواب الشرط وجزاؤه (م).

(٤) (م) ٣٣٩ ـ الشاهد فيه: قوله: **(أنى تأتياني تأتيا)** ـ إلخ، حيث جزم بأنى فعلين: أحدهما ـ وهو قوله: **(تأتياني)** ـ فعل الشرط، والثاني ـ وَهوَ قوله: **(تأتيا)** ـ جواب الشرط وجزاؤه. ولا يقال: أنَّهُ قد اتحد الشرط والجواب؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، وهي المفعول به ولواحقه. فأما الشرط فهو مطلق الإتيان (م).

(٥) ينظر: «شرح قطر الندى وبل الصدى» (ص٨٣)، «إرشاد السالك» (٢/ ٧٩١)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٢٩٩)، و«شرح المكودي على الألفية» (ص٢٨٧).

(٦) وقد خالف الناظم هنا مذهبه في «التسهيل» (ص٢٣٦)؛ إذ جعل الفعل الأول هو الجازم للثاني، قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٦/ ١١٩): «ومذهبه هنا أَسَدُّ».

**والثانيةَ**: وهي المُتَأَخِّرَةُ تُسَمَّى جَوَابًا وَجَزَاءً، ويجِبُ في الجملةِ الأولى ـ أنْ تكُونَ فعليَّةً، وأما الثانيةُ: فالأصلُ فيها أن تكُونَ فعليَّةً، ويجُوزُ أَنْ تكُونَ اسميَّةً، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وَإِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الفَضْلُ).

[ص] **[٦٩٩] وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ**

[ش] إذا كانَ الشرطُ والجزاءُ جملتين فعليَّتينِ؛ فيكونانِ على أربعةِ أنحاءٍ[(١)]:

**الأولُ**: أنْ يكُونَ الفعلانِ ماضيينِ نحو: (إِنْ قامَ زَيْدٌ قامَ عَمْرٌو)، ويكونانِ في محلِ جزمٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

**والثاني**: أَنْ يكُونا مضارعينِ نحو: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

**والثالثُ**: أنْ يكُونَ الأولُ ماضيًا، والثاني مضارعًا، نحو: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو) ومنه قولُه تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥].

**والرابعُ**: أَنْ يكُون الأَوَّلُ مضارعًا، والثاني ماضيًا وهو قليلٌ ومنه قولُه[(٢)]:

---

(١) أي: أقسام، والأحسن: كونهما معًا مضارعين؛ لظهور أثر العامل فيهما، ثم ماضيين؛ للمشاكلة في عدم التأثير، سواء كانا ماضيين لفظًا أو معنًى وهو المضارع المنفي بلم أو مختلفين؛ كإن لم تقم قمت. ثم كون الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا؛ لأن فيه خروجًا من الأضعف ـ وهو عدم التأثير إلى الأقوى وهو التأثير. وأما عكسه: فخصه الجمهور بالضرورة، وأجازه الفراء والمصنف؛ اختيارًا بدليل الحديث الذي في الشرح فقوله: (وهو قليل) ـ أي: عند المصنف والفراء. والأولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقته له مضيًا وعدمه، ويجوز اختلافهما. الخضري (٢/ ١٢٢).

(٢) قاله أبو زبيد الطائي ـ كما في «ديوانه» (ص٥٢).

٣٤٠ ـ مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ   كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقولُه ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ(١)»(٢).

[ص] [٧٠٠] وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ(٣)   وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

[ش] أي: إذا كانَ الشرطُ ماضيًا والجزاءُ مضارعًا ـ جازَ جزمُ الجزاءِ [رفع جواب الشرط]

(١) أخرجه البخاري (٣٥، ١٩٠١، ٢٠١٤)، ومسلم (٧٦٠)؛ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) (م) ذهب الجمهور إِلَى أن مجيء فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا، يختص بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء ـ وتبعه الناظم ـ إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وَهوَ الراجح عندنا؛ فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثرًا ونظمًا، فمن النثر: الحديث الَّذِي أثره الشارح. ومنه قول عائشة ﷺ: «**إن أبا بكر رجل أسيف؛ متى يقم مقامك رق**» [البخاري (٣٣٨٤)]. ومن الشعر البيت الذي رواه الشارح، ومنه قول قعنب بن أم صاحب [الغطفاني، من أبياتٍ؛ رواها له أبو تمام في «الحماسة» (٢/ ٢٦٧)]:

**إنْ يسمعُوا ريبةً طارُوا بِها فرحًا   منِّي، ومَا سمعُوا منْ صالحٍ دفنُوا**

فقد جزم بـ(إن) قوله: **(يسمعوا)** شرطًا، وهو فعل مضارع، وقوله: **(طاروا)** جوابًا؛ وهو فعل ماض، ويروى [كما في «شرح الكافية» (٣/ ١٥٨٦)، و«المغني» (ص٩٠٨)] عجزه: **(وما يسمعوا من صالح دفنوا)**؛ فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضًا (م).

(٣) فيه إشارة إلى أن الجزم أحسن ـ كما في «شرح الكافية»، والرفع عند سيبويه؛ على تقدير تقديمه عن الأداة إلا ـ على الجواب المحذوف، لا أنه هو الجواب؛ فيجوز أن يفسر عاملًا فيما قبل الأداة: كزيد إن أتاني أكرمْه، ويمتنع جزم المعطوف عليه؛ لأنه مستأنف، وذهب الكوفيون والمبرد ـ إلى أنه هو الجواب بتقدير الفاء، وسيأتي أن المضارع مع الفاء يرفع وجوبًا؛ لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق. فالجملة الاسمية مع الفاء في محل جزم؛ فيجزم المعطوف على مجموعهما، لا على الفعل وحده، ويمتنع التفسير؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وقيل: المرفوع نفسه جواب بلا فاء الأداة؛ لما لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ـ ضعفت عن العمل في الجزاء، فيمتنع العطف والتفسير معًا، ولا يرد على المبرد: أن حذف الفاء مع غير القول بالضرورة؛ لأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة، لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح؛ كذا قيل، وفيه مجال للمناقشة. «الخضري» (٢/ ١٢٣).

ورَفْعُه وكلاهما حسنٌ، فتقولُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌ، ويَقُومُ عَمْرٌو)[(١)]، ومنه قولُه[(٢)]:

٣٤١ ـ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ    يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[(٣)]

وإن كان الشرطُ مضارعًا والجزاءُ مضارعًا، وجَبَ الجزمُ فيهما ورَفْعُ الجزاءِ ضعيفٌ كقوله[(٤)]:

٣٤٢ ـ يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ    إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[(٥)]

---

(١) فعل الشرط إما أن يكون ماضيًا بالوضع، أو مضارعًا عاريًا من (لم)، أو مضارعًا مصحوبًا بـ(لم)، وفعل الجزاء أيضا كذلك، والخارج من ذلك تسع صور. وتؤخذ من كلام المصنف، فمنها خمس بالمنطوق وهي: أن يكون الفعلان ماضيين بالوضع نحو: إن قام زيد قام عمرو، وأن تكون (لم) مصاحبة لفعل الشرط نحو: إن لم يقم زيد قام عمرو، وأن تكون (لم) مصاحبة لفعل الجزاء نحو: إن قام زيد لم يقم عمرو، وأن تكون (لم) مصاحبة كليهما نحو: إن لم يقم زيد لم يقم عمرو، وأن يكون الفعلان مضارعين دون (لم) في كل منهما نحو: إن يقم زيد يقم عمرو.

ومنها أربع بالمفهوم وهي: أن يكون الشرط ماضيًا بالوضع وفعل الجزاء مضارعًا لم تصحبه (لم) نحو: إن قام زيد يقم عمرو، وأن يكون الأول مصحوبًا بـ(لم) والثاني مضارعًا نحو: إن لم يقم زيد يقم عمرو، وأن يكون الأول مضارعًا لم تصحبه (لم) والثاني ماضي الوضع نحو: إن يقم زيد قام عمرو، وأن يكون الأول مضارعًا لم تصحبه (لم) والثاني مضارعًا مصحوبًا بـ(لم) نحو إن يقم زيد لم يقم عمرو. ينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٤٠٥).

(٢) هو: زهير بن أبي سُلْمى في «ديوانه» (ص١٠١).

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(يقول)**؛ حيث جاء جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا وفعل الشرط ماضيًا، وهو قوله: **(أتاه)**. وذلك عَلَى إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد؛ أي: إن أتاه فيقول ـ إلخ، وهو ـ عند سيبويه ـ على التقديم والتأخير؛ أي: يقول: إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب ـ إلخ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفًا، والمذكور إنما هو دليله (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٢٠): «قائله: هو جرير بن عبد الله البَجَليّ، وقال الصاغاني: قائله عمرو بن خَثَارِم البَجَليّ، وهو من الرجز المسدس».

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(إن يصرع..... تصرع)** حيث وقع جواب الشرط مضارعًا =

[ص][٧٠١] وَاقْرِنْ بِـ(فَا) حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ  شَرْطًا لِـ(إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ(١) [اقتران جواب الشرط بالفاء]

= مرفوعًا، وفعل الشرط مضارع، وذلك ضعيفٌ واهٍ، وهل يختص بالضرورة الشعرية.؟

**الجواب**: أنَّهُ لا يختص بضرورة الشعر، وفاقًا للمحقق الرضي؛ بدليل وقوعه في القرآن الكريم، وذلك في قراءة طلحة بن سليمان [كما في «المحتسب» (١/ ١٩٣)]: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]؛ برفع (**يدركُكُم**) (م).

(١) قال الشاطبي: «فإن قيل: قول الناظم:

**واقـرن بـفـا حـتـمًـا جـوابًـا...**

إلى آخره، لا يخلو أن يريد ما عدا ذلك؛ فلا تقرن به الفاء أصلًا، لصحة وقوعه شرطًا، فإذا جاء أحد الفعلين الموصوفين جوابًا ـ لم تدخل عليه الفاء أصلًا، فيكون (**حتمًا**) وصفًا لا يفيد مفهومًا في المسألة.

أو: يريد أن ما عدا ذلك لا تلزمه الفاء حتمًا؛ بل قد تأتي مع احد الفعلين الفاء، وقد لا تأتي، فأنت في ذلك بالخيار، ويكون وصف (الانحتام) يعطي مفهومًا، وكلا القصدين غير مستقيم.

فإن كان قصده الأول لزم أن لا تدخل الفاء مع الموصوف بما ذكره أصلًا، وذلك باطل، فإن الفاء معه جائزة الدخول، فتقول: من يكرمني فأكرمه، وإن تأتني فأعطيك، قال الله: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ⑬﴾ [الجن: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]. وقال تعالى: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]. وهو كثير. وإن كان قصده الثاني ـ لزم أن يجوز الوجهان في الفعل الماضي الموصوف بما ذكر، وذلك باطل أيضًا، فعن الماضي الذي هو مسبب عن فعل الشرط لا تدخله الفاء؛ فلا تقول: إن قام فقام عمرو، ولا إن أكرمتني فأكرمتك، ولا يثبت الذي كان بقوله: [هو لذي الرمة، في «ديوانه» (ص٣٤٠)]:

**فَـقَـامَ بِـفَـأْسٍ بَـيْـنَ وَصـلَـيـكِ جـازِرُ**

لأن (قام) دعاء، ولا بقوله تعالى: ﴿فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ㉖﴾ [يوسف: ٢٦]؛ لأنه على تقدير (قد)، كما لو ظهرت، وليس (الصدق) مسببًا عن الشرط؛ بل هو قبله، ومثله لا يصح أن يقع شرطًا؛ لأنه غير مستقبل بـ(إن)، فعلى كل تقدير هذا المفهوم الذي أعطاه النظم ـ غير منتظم في سلك الصحة، إلا أن يقال: إن المفهوم هنا معطل، فهو على خلاف عادته، ويقتضي إهمال مسألة من الباب، هي غاية الشهرة، والحاجة إليها ضرورية.

**فالجواب**: أن كل واحد من القسمين صحيح، فأما الأول، وهو كون ما عدا ما =

[ش] أي: إذا كانَ الجوابُ لا يصلُحُ أنْ يكُونَ شرطًا وجَبَ اقترانُه بالفاءِ(١)، وذلك كالجملةِ الاسميةِ(٢) نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ)، وكفعلِ الأمرِ نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ)، وكالفعليَّةِ المنفيَّةِ بما، نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَمَا أَضْرِبُه)، أو لن نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَنْ أَضْرِبَهُ). فإن كان الجوابُ يصلُحُ أن يكُونَ شرطًا كالمضارعِ الذي ليس منفيًّا بما، ولا

---

= ذكر لا يقرن بالفاء أصلًا، فصحيح؛ لأن المضارع على قسمين:

**أحدهما**: أن يكون في الجواب على تقدير مبتدأ، فلا بد هنا من الفاء لزومًا؛ لأنّ الجملة صارت اسمية. والاسمية لا بد فيها من الفاء. وعلى ذلك: حمل المضارع بعد الفاء كما تقدم ذكره. وعلى ذلك حمل المضارع بعد الفاء سيبويه والنحويون.

**فإذا قلت**: إن تكرمني فأكرمك، فالمعنى فأنا أكرمك؛ لأنه واقع عند سيبويه موقع الابتداء».

(١) ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء إذ بدونها لا ربط لعدم صلوح الجواب لمباشرة الأداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب له، ولا تحذف إلا في ضرورة. «الخضري» (٢/ ١٢٣).

(٢) **أورد عليه**: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ١٢١﴾ [الأنعام: ١٢١]؟

**وأجيب**: بأن الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالتها عليه ـ أي: أشركتم. ولم تذكر اللام الموطئة للقسم لتدل عليه؛ لأن ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب ـ كما صرَّح به الشمني وغيره، ويكفي دالًا على القسم عدم الفاء في الجواب، وجملة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله:

طلبيَّةٌ واسميَّةٌ وبجامدٍ ... وبما وقدْ وَبِلَنْ وبالتَّنْفِيسِ

مثال الجامد: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]. والمقرون بقد: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾ [يوسف: ٧٧]. وبالتنفيس: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٨].

وزاد في «المغني»: الجواب المقرون بحرف له الصدر كـ(رب) ومثلها (كان)، نحو: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وكذا المصدر بالقسم أو بأداة شرط نحو: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ﴾ الآية [الأنعام: ٣٥]. «الخضري» (٢/ ١٢٣).

بلن، ولا مقرونًا بحرفِ التنفيسِ، ولا بقد وكالماضي المُتَصَرِّفِ الذي هو غيرُ مقرونٍ بقدْ لم يجِبِ اقترانُهُ بالفاءِ[١] نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَجِيءُ عَمْرٌو) أو (قامَ عَمْرٌو).

[ص] [٧٠٢] وَتَخْلُفُ الفَاءَ (إِذَا) المُفَاجَأَه كـ(إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَه)

[ش] أي: إذا كانَ الجوابُ جملةً اسميَّةً[٢] وجَبَ اقترانُه بالفاءِ، ويجُوزُ

---

(١) بل إن كان مضارعًا مجردًا أو منفيًّا بلا أو لم ـ جاز اقترانه بها كما صرَّح به ابن الناظم. قال الإسقاطي: وفي «الكافية» و«الجامي» ما يخالفه في الأخير، ويجب رفع المضارع مع الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة الاسمية جواب الشرط على التحقيق؛ لا أن الفعل نفسه هو الجواب، وإلا كان يجب جزمه، ويحكم بزيادة الفاء ـ مع أن العرب التزمت رفعه معها؛ فدل عل أصالتها داخلة على مبتدأ مقدر كذا في «شرح الكافية» (٥/ ١٥٩٥) نحو: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجن: ١٣]؛ أي: فهو لا يخاف. فإن لم يكن هناك ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة؛ كقراءة: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بكسر **(إن)** ورفع **(تذكر)**؛ مشددًا، فهي؛ أي: القصة تذكر... إلخ ونحو: إن قام زيد فيقوم عمرو. وإن كان ماضيًا متصرفًا مجردًا من (قد) و(ما)؛ فعلى ثلاثة أضرب: فإن كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد ـ امتنع قرنه بالفاء كإن قام زيد قام عمرو، أو ماضيًا لفظًا ومعنًى ـ وجبت فيه الفاء على تقدير: قد كان قميصه... إلخ فإن قصد بالمستقبل وعد أو وعيد ـ جاز قرنه بالفاء على تقدير (قد)؛ إجراءً له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقيق وقوعه نحو: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [النمل: ٩٠]، وجاز عدمه باعتبار استقباله. «الخضري» (٢/ ١٢٤).

(٢) أي: غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتتعين الفاء في نحو: إن قام زيد فويل، أو: فما عمرو قائم، أو فإن عمرًا قائم. وأشعر تمثيله أنه لا يربط بـ(إذ) إلا بعد (إن) دون غيرها من الأدوات، وهو ما في نسخ من التسهيل. قال أبو حيان: وقد تظافرت النصوص على الإطلاق، لكن مورد السماع، فيحتاج في غيرها إلى سماع، وقد سمع بعد (إذا) الشرطية نحو: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝٤٨﴾ [الروم: ٤٨].اهـ. وأفهم قوله: **(تخلف)** منع جمعها مع الفاء؛ لأنها خلف عنها، وأما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، إلى قوله: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، فإذا فيه لمجرد التوكيد ومحل المنع إذا كانت للربط عوضًا عن الفاء، **(إسقاطي)**.

إقامةُ إذَا الفجائيَّةِ مقامَ الفاءِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الروم: ٣٦]، ولم يقيِّدِ المصنِّفُ الجملةَ بكونِها اسميَّةً؛ استغناءً بفهمِ ذلك مِنَ التمثيلِ وهو: (**إِنْ تَجُدْ إِذًا لَنَا مكافأةٌ**).

[ص] [٧٠٣] **وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالفَا أَوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ**

[العطف على جواب الشرط بالفاء أو الواو]

[ش] إذا وقَعَ بعدَ جزاءِ الشرطِ فِعْلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاءِ أو الواوِ، جازَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الجزمُ، والرفعُ[(١)]، والنصبُ[(٢)]، وقد قُرِئَ بالثلاثةِ قولُه تعالى[(٣)]: (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءَ) [البقرة: ٢٨٤]، بجزمِ (يَغْفِر) ورفعِه ونصبِه، وكذلك رُوِيَ بالثلاثةِ قولُه[(٤)]:

**٣٤٣ ـ فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ ... رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدُ الحَرَامُ**
**وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سِنَامُ**[(٥)]

---

(١) استئنافًا بناءً على أن الفاء يستأنف بها كالواو، أو عطفًا على مجموع الشرط وجوابه.

(٢) بإضمار (أن) وجوبًا ـ كما ينصب بعد الاستفهام؛ لأن الجزاء يشبهه في عدم التحقق. وهذا أضعفها فإن اقترن الفعل بـ﴿ثُمَّ﴾ جاء الرفع؛ كآية: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾﴾ [آل عمران: ١١١] والجزم كآية: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨]، وامتنع النصب؛ إذ لا مدخل فيه لثم. «الخضري» (٢/ ١٢٤).

(٣) قال الثعلبي في «الكشف والبيان» (٢/ ٣٠٣): «رفعهما أبو جعفر وابن عامر وابن محيصن والحسن وعاصم ويعقوب. واختاره أبو حاتم، ونصبها ابن عباس، وجزمها الباقون. فالجزم: على النسق والرفع: على الابتداء؛ أي: فهو يغفر، والنصب: على الصرف، وقيل: على إضمار (أن) الخفيفة». اهـ.
والنصب هي قراءة الأعرج وأبي حيوة أيضًا. «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٧٥٢)، وينظر: «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٦٧)، و«السبعة في القراءات» (ص١٩٥).

(٤) هو: النابغة في «ديوانه» (ص١٠٥).

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: (**ونأخذ**)؛ حيث روي بالأوجه الثلاثة (م).

رُوِيَ (بجزمِ) نَأْخُذْ ورفْعِه، ونصبِه

[ص][٧٠٤] وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٌ إِثْرَ فَا     أَوْ وَاوٍ انْ بِالجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا [العطف على الشرط بالفاء أو الواو]

[ش] إذا وقَعَ بينَ فِعْلِ الشرطِ والجزاءِ فِعْلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاءِ، أو الواوِ - جازَ نصبُه وجزمُه[١] نحو: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ، ويَخْرُجْ خَالدٌ، أُكْرِمْكَ) بجزم (يخرج) ونصبُه، ومِنَ النصبِ قولُه[٢]:

٣٤٤ - وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ     وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا[٣]

[ص][٧٠٥] والشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ     وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ المَعْنَى فُهِمْ[٤] [حذف فعل الشرط أو جواب الشرط]

---

(١) أي: بالعطف ونصبه؛ أي: لشبه الشرط بالاستفهام في عدم التحقيق، ويمتنع الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء - كما في الأشموني. قال الإسقاطي: وهلَّا جاز على الاعتراض؛ لجواز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء. وإن صدُرت بالفاء أو الواو - كما صرَّح به في «المغني». اهـ. وقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] بالجزم عطفًا على ﴿يَخْرُجْ﴾. وجواب الشرط: ﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾.

وقرأ الحسن: بالنصب، وقرأ النخعي ويحيى بن مطرف بالرفع. وخرَّجها ابن جني [«المحتسب» (١/ ١٩٥)] على إضمار مبتدأ؛ أي: ثم هو يدركه الموت؛ فعطف جملة اسمية على فعلية، وهي جملة الشرط المجزوم - كما في «الدر المصون» (٤/ ٨٢)، و«الخضري» (٢/ ١٢٤).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٢٦): «لم أقف على اسم قائله».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(ويخضع)** فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه.

ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى؛ وهو من شواهد سيبويه [٣/ ٨٩]:

وَمَن لا يقدِّم رِجْلَه مُطْمَئِنَّة     فَيُثْبِتَها في مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ (م)

(٤) قال الشاطبي (٦/ ١٦٦): «ويعترض على الناظم هنا: بأنه أطلق القول في فعل الشرط مع حذف الجواب. والحق إذا كان محذوفًا: أن يكون فعل الشرط ماضيًا - كما مضى في الأمثلة المتقدمة؛ من نحو ذلك: أكرمك إن أكرمتني، ولا يجوز: أكرمك إن تكرمني - إلا في الشعر، وذلك لأن العرب تكره أن يظهر الجزم في الشرط، ثم لا ينجزم الجواب في اللفظ. ومن هناك قلَّ أن يأتي الجواب مرفوعًا، والشرط مجزوم، وكثر رفعه إذا كان فعل الشرط ماضيًا، فكان من حق الناظم: =

= أن يبين هذا، ويقيد كلامه، فإنه يقتضي أن الجواب يحذف إذا علم مطلقًا، سواء كان فعل الشرط ماضيًا أو مضارعًا، وهذا لا يصح، ولا أجد الآن له جوابًا، إلا أنه لم يتعرض لذكر ذلك.

ثم ذكر حذف جملة الشرط فقال: **(والعكس قد يأتي إن المعنى فهم)**.

يعني: أن الشرط قد يحذف أيضًا، ويبقى الجواب مذكورًا، لكن إن كان المعنى مفهومًا؛ أي: معنى المحذوف وهو الشرط.

وكرّر ذكر شرط (العلم) تأكيدًا وتذكيرًا؛ بأنَّ هذا لا يكون إلا عند المعرفة بالمحذوف كائنًا ما كان.

وتحقيق (العكس): أن معنى ما تقدم ـ أن الجواب يحذف دون الشرط، فإذا حولت هذه القضية ـ قلت: إن الشرط يحذف دون الجواب، وقلل الحذف هنا بقد ـ في قوله: **(قد يأتي)**، يريد: أنه ليس حذفه بكثير، كما كان كثيرًا في الجواب».

قال الشاطبي (١٦٨/٦): «وعلى الناظم هنا إشكال، وهو أنه أطلق القول بالحذف، ولم يقيده، وحذف جملة الشرط لا يجوز ـ إلا بشرطين:

**أحدهما**: أن يكون الجازم (إن) دون غيرها من الأدوات، ومنه ما تقدم من الأمثلة، فإن كان غير (إن) فلا يجوز، لا يقال: من يأتني أكرمه ومن لا فلا أكرمه، وكذا لا يقال: متى تمدح زيدًا يعطك، ومتى لا فلا يعطك، ونحو ذلك؛ لأن السماع إنما جاء في (إن) وحدها، وهو فيها قليل، كما أشار إليه فلا يتعدى.

**والثاني**: أن يقع بعد (إن) لا النافية كما تقدم تمثيله، فإن لم يقع بعدها (لا) فلا يجوز الحذف، فلا تقول: إن جئتني فانا آتيك وإن فلا آتيك، أو تقول: إن أحسنت إلي أكرمتك وإن فلا أكرمك، تريد: وإن أبغضتني فلا آتيك، وإن أسأت إلي فلا أكرمك، ومثل هذا لا تقوله العرب. وكلام الناظم ينتظم بإطلاقه هذا كله، ولأجل ذلك قال في «التسهيل» (ص٢٣٨): ويحذف الجواب كثيرًا لقرينة، وكذا الشرط المتلو بـ(لا) تالية (إن).

**والجواب** عن **الشرط الأول**: أنه يمكن أن يكون لم يراع شرط وجود (إن)؛ بل يجوز عنده قياسًا أن يقال: من يأتني أكرمه، ومن لا فلا أكرمه، وكذا في سائر الأدوات، ولا مانع من هذا في القياس، وإن كان السماع إنما ورد بـ(إن)؛ فليس في ذلك ما ينفي القياس في غيرها، وعلى أنَّ ابن الأنباري ـ قد حكى في كتاب «الإنصاف» له عن العرب: من سلم عليك فسلم عليه، ومن لا فلا تعبأ به. وهذا نصٌّ في الجواز.

وعن **الثاني**: أن وجود (لا) مع الأداة قد أعطاه قوة كلامه؛ لأنه اشترط فهم =

[ش] يجُوزُ حَذْفُ جَوابِ الشرطِ[١]، والاستغناءُ بالشرطِ عنه. وذلك عندَمَا يدُلُّ دليلٌ على حذْفِه نحو: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ)؛ فحذَفَ جوابَ الشرطِ لدِلالَةِ (أَنْتَ ظَالِمٌ)[٢] عليه والتقديرُ: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ). وهذا كثيرٌ في لسانِهِم، وأما عكسُه ـ وهو حَذْفُ الشرطِ،

---

= المعنى بقوله: **(إن المعنى فهم)**.

وذلك أن (لا) إذا جاءت مع (إن) يظهر أنها نفي لما تقدم إثباته، وإذا كانت كذلك فقد لزم العلم بما نفت، وذلك هو الواقع بعدها بلا بد، فقد صارت (لا) هي الدالة على المحذوف من هذه الجهة، وبها يفهم معنى الفعل المحذوف.

أما إذا لم يؤت بلا، كما إذا قلت: إن أحسنت إلي أكرمتك، وإن فلا أكرمك، فلا يفهم معنى المحذوف، لاحتمال أن يكون المعنى: وإن لم يحسن إلي، أو يكون: وإن أسأت إلي، أو غير ذلك، وإذا لم يفهم معناه لم يجز حذفه، فلهذا كرر قوله: **(إن المعنى فهم)**، مع أنه تقدم له ذلك المعنى بقوله: **(قد علم)** وكثيرًا ما تجد في كلامه ما ظاهره الحشو أو التكرار، وهو منطوٍ على فائدة أو فوائد».

(١) بشرط الدليل عليه كما ذكره وأن يكون فعل الشرط ماضيًا لفظًا كما مثله، أو معنى وهو المضارع المنفي بلم كأنت ظالم إن لم تفعل، ومنه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦]، فجملة ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ و﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾: جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى، وجواب الشرط محذوف؛ لوجود دليله ومضيِّ شرطه، ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض إلا في الضرورة خلافًا للكوفيين، ولا يرد نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ۝٧﴾ [طه: ٧]، ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]؛ حيث صرَّحوا بأن جوابه محذوف، والمذكور تعليل له؛ أي: «وإن تجهر فلا فائدة في الجهر؛ لأنه يعلم السر)، (وإن يكذبوك فتأسَّ لأنه قد كذبت)، مع أن شرطه غير ماض؛ لأن محل المنع إذا لم يسد شيء في محل الجواب مسده، لكن يرد نحو: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦]؛ حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة ﴿يُصَوِّرُكُمْ﴾، مع أن فعله غير ماض ـ إلا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٢٥).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٧٩)، و«المقتضب» (٢/ ٦٨)، و«الأصول في النحو» (٢/ ١٩٢)، و«شرح كتاب سيبويه» (٣/ ٢٧٦)، و«الخصائص» (١/ ٢٨٤)، و«ارتشاف الضرب» (٤/ ١٨٨٣).

والاستغناءُ عنه بالجزاءِ ـ فقليلٌ[١]، ومنه قولُه[٢]:

٣٤٥ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ     وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[٣]

أي: وإلَّا تطلِّقْها يَعلُ مَفرِقَكَ الحُسَامُ.

[ص] [٧٠٦] وَاحْذِفْ لدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ     جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

[ش] [اجتماع الشرط والقسم] كلُّ واحدٍ مِنَ الشرطِ والقسمِ يَسْتَدْعِي جوابًا، وجوابُ الشرطِ: إما مجزومٌ أو مقرونٌ بالفاءِ، وجوابُ القسمِ إن كان جملةً فعليَّةً مثبَتةً مصدَّرَةً بمضارعٍ ـ أُكِّدَ باللامِ والنونِ نحو: (واللهِ لَأَضْرِبَنَّ زَيْدًا)، وإنْ صُدِّرَتْ بماضٍ اقترنَ بـ(اللام) و(قد)[٤]، نحو: (واللهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ)، وإنْ كانَ جملةً اسميَّةً فبـ(إنْ) و(اللام) أو (اللام) وحدَها، أو بإنْ وحدَها نحو: (واللهِ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) و(واللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) و(وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، وإنْ كانَ جملةً فعليَّةً منفيَّةً فينفِي بما أولَا أو إنْ نحو: (واللهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِنْ يَقُومُ زَيْدٌ)، والاسميَّةُ كذلك[٥].

---

(١) إذا حذفت جملة الشرط كلها.

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٢٧): «قائله: الأحوص محمَّد بن عبد الله بن عاصم الأَنْصَارِي».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(وإلا يعل)** حيث حذف فعل الشرط، ولم يذكر في الكلام إلا الجواب (م).

(٤) (م) وربما حذفت اللام وقد جميعًا، وذلك إن طالت جملة القسم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤﴾ [البروج: ٤]؛ فإن هذه الجملة جواب القسم الذي في أول السورة، وهو فعل ماضٍ مثبت وليس معه لام ولا قد، ثم إن الذي يقترن بـ(اللام) و(قد) معًا ـ هو الماضي المتصرف، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها، نحو: (والله لعسى زيد أن يقوم، ووالله لنعم الرجل زيد) (م).

(٥) (م) هذا كله في القسم غير الاستعطافي. أما القسم المقصود به الاستعطاف: فإنه يجاب بجملة إنشائية نحو قول المجنون. [«ديوانه» (ص٢٢٢)]:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى     قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا (م)

فإذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ ـ حُذِفَ جَوابُ المتأخِّرِ منهما[(١)]؛ لدلالةِ جوابِ الأوَّلِ عليه فتقولُ: (إنْ قامَ زيدٌ وَاللهِ يَقُمْ عَمْرٌو)، فتحذِفُ جوابَ القسمِ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليه وتقولُ: (واللهِ إنْ يَقُمْ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرٌو)؛ فتحذِفُ جوابَ الشرطِ لدلالةِ جوابِ القسمِ عليهِ[(٢)].

[ص] [٧٠٧] وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ ... فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

[ش] أي: إذا اجتمعَ الشرطُ والقسمُ ـ أُجيبَ السابقُ منهما وحُذِفَ جوابُ المتأخِّرُ، هذا إذا لم يتقدَّمْ عليهما ذو خبرٍ، فإن تقدَّمَ عليهما ذو خبرٌ، رَجُحَ الشرطُ مطلَقًا؛ أي: سواءٌ كان متقدِّمًا أو متأخِّرًا؛ فيجابُ الشرط ويحذِفُ جوابَ القسمِ، فتقولُ: (زَيْدٌ إِنْ قامَ واللهِ أُكْرِمْهُ) و(زَيْدٌ وَاللهِ إِنْ قَامَ أُكْرِمْهُ)[(٣)].

[ص] [٧٠٨] وَرُبَّمَا رَجُحَ بَعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

[ش] أي: وقد جاءَ قليلًا ترجيحُ الشرطِ على القَسَمِ عندَ اجتماعِهما وتقدَّمَ القَسَمُ، وإن لم يتقدَّم ذو خبرٍ، ومنه قولُه[(٤)]:

**٣٤٦ ـ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ ... لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ[(٥)]**

فلامُ (لَئِنْ) موطِّئةٌ لقَسَمٍ محذوفٍ، والتقديرُ: واللهِ لئن ـ و(إنْ) شرطٌ، وجوابُه (لا تُلْفِنَا)، وهو مجزومٌ بحَذْفِ الياءِ ولم يجِبِ القَسَمُ؛

---

(١) يستثنى الشرط الامتناعي كـ«لو، ولولا» فيتعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وإن تأخر.

(٢) ينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٤/ ١٧٩٣).

(٣) ينظر: «شرح المفصل لابن يعيش» (٤/ ٢٨٧)، و«شرح التسهيل لابن مالك» (٢/ ١٧١)، و«اللمحة في شرح الملحة» (٢/ ٨٨٨)، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي (٤/ ١٧٨٤).

(٤) هو: الأعشى ميمون بن قيس في «ديوانه» (ص١٠٥).

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(لا تلفنا)** حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه. وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنَّهُ أوقعه جوابًا للقسم لجاء به مرفوعًا لا مجزومًا، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة (م).

بل حُذِفَ جوابُه؛ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليه، ولو جاءَ على الكثيرِ ـ وهو إجابةُ القَسَمِ لِتَقَدُّمِه لقيلَ: (**لا تُلْفِينَا**)؛ بإثباتِ الياءِ؛ لأنه مرفوعٌ[(١)].

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٢٨).

# فَصْلُ لَوْ

[ص][٧٠٩] (لَو) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلْ

[ش] لَوْ تستعملُ استعمالينِ: [أقسام (لو)]

**أحدُهما**: أنْ تكُونَ مصدريَّةً[١]، وعلامتُهَا: صحَّةُ وقوعِ (أَنْ) مَوْقِعَها، نحو: (وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ)؛ أي: قيامُه ـ وقد سبَقَ ذِكْرُها في بابِ الموصولِ[٢].

**الثاني**: أنْ تكُونَ شرطيَّةً، ولا يليها غالبًا إلا ماضٍ معنًى، ولهذا قال: (**لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ**) وذلك نحو قولِك: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ). وفسَّرَها سيبويهِ[٣]؛ بأنَّها حرفٌ لما كان سيقَعُ لوقوعِ غيرِه، وفسَّرَها

---

(١) أي: فترادف (أن) معنًى وسبكًا؛ في إبقاء الماضي بعدها على مضيه، وتخليص المضارع للاستقبال إلا أنها لا تنصب، ولا بد أن يطلبها عامل كأن تكون فاعلًا: كقولها: ما كان ضرك لو مننت؛ أي: منّك، أو مفعولًا نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦].
أو خبرًا كقول الأعشى:

**وربَّما فاتَ قَوْمًا جُلّ أمْرِهِم مِنَ التأنّي وكان الحزم لو عجلوا**

والظاهر: أنها لا تقع مبتدأ بخلاف (أن)، وأكثر وقوعها بعد نحو: (ود)، و(أحب)، وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية؛ بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها ـ مع مفعول (يود)؛ أي: يود أحدهم التعمير لو يعمر لسره. وفيه تكلف لا يخفى، ويشهد لثبتها: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾ [القلم: ٩]، بنصب: ﴿يدهنوا﴾ عطفًا على ﴿تُدْهِنُ﴾؛ لأن معناه أن تدهن؛ فهو من العطف على معنى، وقيل: نصب في جواب ﴿وَدُّوا﴾؛ لإشعاره بالتمني. وفيه: أن الجواب لا يكون إلا للإنشاء بالاستقراء و﴿وَدُّوا﴾ خبر عن تمنّ حصل منهم؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٢٦).

(٢) (م) قد أنكر جماعةٌ من النحاة مجيء لو مصدرية، وقد ذكرنا ذلك مفصلًا ـ في (ص٥١) الآتية (م).

(٣) في «الكتاب» (٣/ ٥٨).

غيرُه: بأنها حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ[١]. وهذه العبارةُ الأخيرةُ هي المشهورةُ، والأُولى الأصحُّ، وقد يقعُ بعدَها ما هو مستقبَل المعنى، وإليه أشارَ بقولِه: (**وَيَقِلُّ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا**). ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، وقولُه[٢]:

**٣٤٧ ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ**
**لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَا ... إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ**[٣]

[ص] **[٧١٠] وَهِيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ كَـ(إِنْ) ... لَكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ**

[ما تختص به لو الشرطية]

[ش] يعني: أَنَّ (لو) الشرطيَّةَ تختصُّ بالفعلِ ـ فلا تدخُلْ على الاسمِ، كما أنَّ (إِنْ) الشرطيَّةَ كذلك، لكنْ تدخُلُ (لَوْ) على (أَنَّ) واسمِهَا وَخَبَرِهَا، نحوَ: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ) واختُلفَ فيها ـ والحالةَ هذه ـ فقيلَ: هي باقيةٌ على اختصاصِها، و(أَنَّ) وما دخلَتْ عليه في موضعِ رفع فاعلٍ بفعلٍ محذوفٍ والتقديرُ: (لو ثَبَتَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ)؛ أي: لو ثَبُتَ قيامُ زيدٍ، وقيل: زالَتْ عن الاختصاصِ، و(أَنَّ) وما دخلَتْ عليه في موضعِ رفعِ مبتدأٍ، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ثَابِتٌ لَقُمْتُ)؛ أي: لوْ قيامُ زيدٍ ثابتٌ، وهذا مذهبُ سيبويهِ[٤].

---

(١) أي: يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط، وهذه عبارة الجمهور. وظاهرها فاسد؛ لاقتضائها كون الجواب ممتنعًا في كل موضع، وليس كذلك؛ لأن الشرط سبب وملزوم، والجواب مسبب ولازم، وانتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب، واللازم لجواز تعدد الأسباب فيوجد لسبب آخر. «الخضري» (٢/ ١٢٧).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٤٩): «قائله: هو توبة بن الحمير».

(٣) (م) الشاهد فيه: وقوع الفعل المستقبل في معناه بعد لو(م).

(٤) انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٩)، قال الخضري: «ظاهره: رجوع الإشارة إلى كل من الابتداء، وتقدير الخبر ـ وهو خلاف ما في التوضيح وغيره: من أن مذهبه كون أو وصلتها مبتدأ؛ لا يحتاج الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، ولعله قول ثانٍ له».

[ص] [٧١١] وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى المُضِيِّ، نَحْوُ (لَوْ يَفِي كَفَى)

[ش] قد سبقَ أنَّ (لَوْ) هذه لا يلِيها في الغالبِ؛ إلا ما كان ماضيًا في المعنى، وذَكَرَ هنا أنه إنْ وقعَ بعدَها مضارعٌ؛ فإنها تَقْلِبُ معناه إلى المُضِيِّ كقولِه[1]: [من أحكام لو الشرطية الامتناعية]

٣٤٨ ـ رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ العَذَابِ قُعُودَا
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتَ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودًا[2]

أي: لَوْ سَمِعُوا.

ولَا بدَّ لِلَوْ هذه مِنْ جوابٍ، وجوابُها: إما فعلٌ ماضٍ، أو مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم).

وإذا كان جوابُها مُثْبَتًا: فالأكثرُ اقترانُه باللامِ، نحو: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرٌو)، ويجُوزُ حذفُها فتقول: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو).

وإنْ كانَ مَنْفِيًّا بـ(لم) ـ لم تصحَبْها اللامُ[3] فتقولُ: (لَوْ قامَ زيدٌ لم يَقُمْ عمرٌو).

وإن نُفِيَ بـ(ما): فالأكثرُ تَجَرُّدُهُ مِنَ اللامِ، نحو: (لَوْ قامَ زيدٌ مَا قامَ عمرٌو)، ويجُوزُ اقترانُه بها نحو: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَمَا قَامَ عَمْرٌو)[4].

---

(١) هو: كُثَيِّر عَزَّة ـ في «ديوانه» (ص٤٤١).

(٢) (م) الشاهد فيه: قوله: **(لو يسمعون)** حيث وقع الفعل المضارع بعد **(لو)**؛ فصرفت معناه إلى المضي فهو فِي معنى قولك: **(لو سمعوا)** (م).

(٣) لأنها لا تصحب منفيًّا بغير **(ما)**، كما في «التصريح» (١٢٩٧/٢)؛ لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين؛ لابتداء غالب أدوات النفي باللام.

(٤) (م) اعلم أن كثيرًا من النحاة ينكرون (لو) المصدرية، ويقولون: لا تكون (لو) إلا شرطية، فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر، وإن لم يذكر جوابها ـ كما في الأمثلة التي تدعى فيها المصدرية ـ فالجواب محذوف، والذين أثبتوها قالوا: إنها توافق أن المصدرية؛ في المعنى، وفي سبك الفعل بعدها بمصدر، وفي بقاء الماضي على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال وتفارقها في العمل، فإن (لو) لا تنصب ولا بد لهما من أن يطلبهما عاملٌ، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلًا؛ نحو: =

# (أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا)[1]

[أدوات الشرط غير الجازمة] [ص] [٧١٢] أَمَّا كَـ(مَهْمَا[2] يَكُ مِنْ شَيْءٍ) وَ(فَا) ... لِـتِـلْـوِ تِـلْـوِهَـا وُجُـوبًـا أُلِـفَـا

[ش] أما: حرفُ تفصيلٍ[3]؛ ........................

= (يعجبني أن تقوم)، وما كان ضرك لو مننت) ومفعولًا به، نحو: (أحب أن تقوم، و﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦])، وخبر مبتدأ نحو: «**الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه**» [البخاري (٤٧٧٧)]، ونحو قول الأعشى:

**وربّـمـا فـاتَ قـومًـا جـلُّ أمـرِهـم ... من التأنّي وكان الحزمَ لو عَجِلوا**

وتقع (أن) مع مدخولها مبتدأ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] (م).

(١) ليس في (ك).

(٢) المراد: أنها نائبة عنهما وقائمة مقامهما ـ كما في الشارح، لا أنها بمعناهما جميعًا؛ لأنها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل. «الخضري» (٢/ ١٢٩).

(٣) أي: غالبًا لا دائمًا ـ على المختار، ومن غير الغالب: أما زيد فمنطلق، ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم الآخر، ومجمل يشملهما، لكن قال الموضح في الحواشي: الحق أن ذلك لا يقال إلا عند التردد في شخصين نسبا أو أحدهما إلى الانطلاق؛ فتقول: أما زيد فمنطلق؛ أي: وأما غيره فلا؛ فهي على هذا للتفصيل. اهـ. تصريح (٢/ ٤٢٧ شرح). والحق: أن ذلك لا يتأتّى في كل المواضع؛ إذ التزامه في نحو: (أما بعد ـ فأقول كذا) ـ لا يخفى تعسفه؛ بتقدير المجمل والمقابل ـ كان يقال: الأزمان مختلفة أما بعد كذا فأقول، وأما قبلها فلا. ونقل حفيد العصام، عن الزمخشري: أن التفصيل إما لمجمل سابق، أو لمتعدد في الذهن ـ يختار المتكلم منه ما يهمه، ويترك ما عداه، ومنه: أما بعد فلا تقدير على هذا؛ إلا أنه مخالف لأكثر النحاة. اهـ. وإذا كانت للتفصيل: فإما أن تتكرر مع كل الأقسام كـ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ﴾ [الكهف: ٨٠]... إلخ أو: يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ﴾ [النساء: ١٧٥]... إلخ؛ أي: وأما غيرهم: فبضد ذلك أو بكلام يذكر في موضعه؛ نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧]... إلخ؛ أي: وأما الذين آمنوا فيعلمون علمه من ربهم؛ بدليل: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ =

وهي قائمةٌ مقامَ أداةِ الشرطِ[(١)] وفعلِ الشرطِ؛ ولهذا فسَّرَها سيبويهِ[(٢)]: بمهما يكُ مِنْ شَيْءٍ، (والمذكورُ بعدَها جوابُ الشرطِ؛ فلذلك لَزِمَتْهُ الفاءُ نحو)[(٣)]: [فَأَصْلُ ـ (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)][(٤)]: (مهما يكُ مِنْ شَيْءٍ فزيدٌ منطلقٌ)؛ فأُنيبَتْ (أَمَّا) منابَ (**مهما يكُ مِنْ شَيْءٍ**) ـ فصار: (أَمَّا فَزَيدٌ مُنْطَلِقٌ)، ثمَّ أخَّرْتَ الفاءَ إلى الخبرِ[(٥)] فصارَ: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)؛ وَلِهَذَا

---

= [آل عمران: ٧]. . . إلخ. «التصريح» (٤/ ٤٢٣)، «الخضري» (٢/ ١٣٠).

(١) دائمًا فلا تفارقه كالتوكيد.

(٢) ينظر: «الكتاب» (٣/ ٣٣٢) قد يقال: هذا التفسير لا يدل إلا على نيابتها عن الأداة فقط، والفعل محذوف بعدها، وإنما ذكره في التفسير؛ لبيان ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك: قول ابن الحاجب: إنهم التزموا حذف الفعل بعد (أما)، وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف، والصحيح: أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء ـ قدم عليها لقصد العوضية وكراهة تلو الفاء أما.اهـ. «الصبان» (٤/ ٤٨).

(٣) ما بين القوسين من (م).

(٤) العبارة في (م): «أما زيد فمنطلق، والأصلُ».

(٥) أي: إصلاحًا للفظ؛ لكراهته تلو (الفاء) و(إما)، ولوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه، فزحلقوا الفاء عن موضعها، وفصلوا بينهما بجزء من الجواب. وذلك واحد من ستة: إما بالمبتدأ كمثال الشارح، أو بالخبر كأما في الدار فزيد، أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظًا: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩]، أو محلًّا ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝١١﴾ [الضحى: ١١]، أو بمنصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] على نصب ثمود، ويجب تقدير عامله بعد الفاء؛ لئلا يكثر الفاصل بينها وبين أما، أو بظرف: كأما اليوم فاضرب زيدًا، والمختار عند المصنف: أنه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف ولا لإما النائبة عنه؛ ليكون المعلق عليه مطلقًا، فيكون أبلغ في تحقق الجواب، ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها ـ إلا مع أما لكونها مزحلقة عن مكانها كما مر. السادس: بجملة الشرط دون جوابه: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨، ٨٩]؛ أي: فجزاؤه روح؛ فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يجحف بها، ولأن قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد: أنه لأسبقهما، فالفصل إما باسم واحد منه الموصول مع صلته، أو بما هو في حكمه كجملة الشرط لا بأكثر إلا بالجملة الدعائية إن تقدمها فاصل؛ =

قال: (وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا)[١].

[ص][٧١٣] وَحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

[ش] قد سبَقَ أن هذه الفاءَ ملتَزَمَةُ الذِّكْرِ، وقد جاءَ حذفُها في الشعرِ؛ كقولِه[٢]:

٣٤٩ ـ فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ... وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ[٣]

(أي: فلا قتالَ)[٤]، وحُذِفَتْ في النثرِ أيضًا: بكثرةٍ وبقلَّةٍ، فالكثرةُ عندَ حذفِ القولِ معها كقولِه ﷻ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]؛ أي: فيقالُ لهم: أكفرتُم ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[٥]، والقليلُ: مَا كَانَ بخلافِه؛ كقولِه ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ»[٦]؛ هكذا وقعَ في

---

= كأما اليوم رحمك الله فالأمر كذا اهـ أشموني. والظاهر: أن مثلها الجملة الاعتراضية كما في آية: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. «شرح الأشموني» (٤/ ٤٦ صبان)، «الخضري» (٢/ ١٣١).

(١) من (ح).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٧٥): «قائله: قديم في الجاهلية، هجا به بني أسد بن أبي العيص؛ حتى قال بعضهم: إنه قيل قبل الإسلام بخمس مائة سنة» ا. هـ.

**قلت:** هو للحارث بن خالد المخزومي ـ في «ديوانه» (ص٤٥).

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(لا قتال لديكم)**؛ حيث حذف الفاء من جواب (أما)، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف؛ وذلك للضرورة، ومثله قول الآخر: [رجل من ضباب في «خزانة الأدب» (١١/ ٣٦٤، ٣٦٥)]:

**فأمّا الصُدورُ لا صدورَ لجَعْفَر ... ولكِن أعْجازًا شديدًا ضَرِيرُها**

فحذف الفاء من **(لا صدور لجعفر)**، وليس على تقدير القول، وقوله: **(ولكن أعجازًا)** تقديره: (ولكن لهم أعجازًا)؛ نظير مَا ذكرناه في قول الحارث: **(ولكن سيرًا)** ـ في أحد الوجهين (م).

(٤) ما بين القوسين من (م).

(٥) من (م).

(٦) (م) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول، فتكون من النوع الذي يكثر فيه حذف الفاء كالآية، والتقدير: أما بعد فأقول: مَا بال رجال. وقد روي أن السيدة =

«صَحِيحِ البُخَارِيِّ»[(١)] [١٩٨/ظ] «**مَا بَالُ**»[(٢)]؛ بحذفِ الفاءِ والأصلُ: (أَمَّا بعدُ فما بالُ رجالٍ[(٣)])؛ فحُذِفَتْ الفاءُ. (والله تعالى أعلم بالصواب)[(٤)].

[ص][٧١٤] (**لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ الابْتِدَا** إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

[ش] لِلَوْلَا وَلَوْمَا استعمالانِ: [استعمالات لولا ولوما]

**أحدُهما**: أنْ يكونا دالَّيْنِ على امتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ، وهو المرادُ بقولِهِ: (**إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا**) ويلزمانِ حينئذٍ الابتداءَ، فلا يدخلانِ إلا على المبتدأِ[(٥)]، ويكونُ الخبرُ بعدهما محذوفًا وجوبًا[(٦)]، ولا بدَّ لهما[(٧)] من جوابٍ[(٨)]: فإنْ كان مثبتًا ـ قُرِنَ باللامِ غالبًا، وإن كان مَنْفِيًّا بما تجرَّدَ عنها[(٩)] غالبًا، وإن كان منفيًّا بلم ـ لم يقترنْ بها نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وَلَوْمَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وَلَوْمَا زَيْدٌ (لَمْ يَجِئْ)[(١٠)]

---

= عائشة ـ رضي الله تعالى عنها! ـ قالت: (**أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافًا واحدًا**) [في بعض نسخ البخاري (١٦٣٨)]، فهذا على حذف الفاء، وليس على تقدير قول قطعًا؛ لأنه إخبارٌ عن شيء مضى (م).

(١) (برقم: ٢١٦٨). وينظر: «شرح مشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك (ص١٩٤ ـ ١٩٥).

(٢) ليس في (ك).

(٣) من (م).

(٤) من (ح).

(٥) ولو ضميرًا متصلًا.

(٦) ليست في (ك).

(٧) في (س)، (ح): «لها».

(٨) (م) قد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾ [النور: ١٠]، التقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم (م).

(٩) (م) ومن غير الغالب ـ قد يخلو الجواب المثبت من اللام، وذلك نحو قول الشاعر:

**ولا زهيرٌ جفاني كنت معتذرًا ولم أكن جانحًا للسَّلْم إن جنحوا**

وقد يقترن الجواب المنفي بما باللام نحو قول الشاعر:

**لَوْلَا رَجَاءُ لقاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا أبقت نواهم لنا روحًا ولا جسدًا** (م)

(١٠) في (م): «مَا جَاءَ».

عَمْرٌو، وَلَوْمَا زَيْدٌ لَمْ يَجِئْ عَمْرٌو)؛ فـ(زيدٌ) في هذه المثلِ ونحوِها ـ مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ وجوبًا، والتقديرُ: (لولا زيدٌ موجودٌ)، وقد سبقَ ذِكْرُ هذه المسألةِ في بابِ الابتداءِ.

[ص] [٧١٥] وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ، وَ(هَلَّا، أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْلَا

[الاستعمال الثاني لـ(لولا ولوما)]

[ش] أشارَ في هذا البيتِ إلى الاستعمالِ الثاني لـ(لَوْلَا ولَوْمَا)، وهو: الدَّلَالَةُ على التحضيضِ، ويختصَّانِ حينئذٍ بالفعلِ نحو: (لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا، وَلَوْمَا قَتَلْتَ[1] بَكْرًا). فإنْ قصدْتَ بهما التوبيخَ ـ كانَ الفعلُ ماضيًا[2]، وإن قصدْتَ بهما الحثَّ على الفعلِ ـ كان مستقبلًا بمنزلةِ فعلِ الأمرِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟﴾ [التوبة: ١٢٢]؛ أي: لينفِرْ، وبقيَّةُ أدواتِ [١٩٩/و] التحضيضِ حكمُها كذلك فتقول: (هلَّا[3] ضربْتَ زيدًا، وألا فعلْتَ كذَا)، وألَا مخففَّةٌ كألَّا مشدَّدَةٌ.

[ص] [٧١٦] وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ[4] عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرَ

[ش] قد سبقَ أنَّ أدواتِ التحضيضِ تَخْتَصُّ بالفعلِ فلا تدخُلُ على الاسم، وذكَرَ في هذا البيتِ: أنَّه قد يقعُ الاسمُ بعدَها، ويكونُ[5] معمولًا لفعلٍ مضمرٍ أو لفعلٍ مؤخَّرٍ عن الاسمِ، فالأولُ كقولِه[6]:

---

(١) في (ع): «قبلت».

(٢) أي: بـ(لولا ولوما وكذا وإلا)؛ فإنها كلها ترد للتوبيخ؛ أي: اللوم على ترك الفعل، والتنديم؛ أي: الإيقاع في الندم، وحينئذٍ تختص بالماضي لفظًا نحو: ﴿جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣] ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾ [الأحقاف: ٢٨] ومنه: هلَّا التقدُّم، أو تأويلًا: كقوله:

..لولَا الكَميّ المُقَنَّعَا

أي: لولا عددتم. وإنما قال تعدون؛ لحكاية الحال.اهـ. «أشموني» (٤/٤٦).

(٣) في (ك): «هل».

(٤) متعلق بـ«عُلِّق» الواقع صفة لاسم.

(٥) في (س)، (ع): «وتكون».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٩٧٦): «لم أقف على اسم قائله».

[الآن بعدَ لَجَاجَتِي تلْحُونَنِي](١)    هَلَّا التقدُّمُ والقلوبُ صِحَاحُ(٢)

فـ(التقدُّمُ): مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ، وتقديرُه: هلا وُجِدَ التقدُّمِ، ومِثْلُه قولُه(٣):

٣٥١ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ(٤) أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ    بَنِي ضَوْطَرَى، وَلَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا(٥)

فـ(الكَمِيَّ): مفعولُ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (لولا تَعُدُّونَ الكَمِيَّ(٦) الْمُقَنَّعَا(٧))، والثاني كقولِك: (لولا زيدًا ضربْتُ)، فـ(زيدًا):

---

(١) من (س).

(٢) (م) الشاهد فيه: قوله: **(هلّا التقدم)** حيث ولي أداة التخصيص اسم مرفوع، فيجعل هنا فاعلًا لفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال، وهذا الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه، كما في نحو: (زيدًا أكرمته)، ونظير هذا البيت قول الشاعر:

**ألا رجـلًا جـزاه الـلَّـه خـيـرًا    يـدل عَـلَـى مـحـصـلـة تـبـيـت**

فإن (رجلًا) منصوب بفعل محذوف، وذلك في بعض تخريجاته، وهذا الفعل المحذوف ليس في الكلام فعل يفسره، وتقدير الكلام: (ألا تعرفونني رجلًا)، أو نحو ذلك (م).

(٣) هو: جرير في «ديوانه» (ص٢٥٣).    (٤) في (ح): «الذئب».

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(لولا الكمي المقنعا)** حيث ولي أداة التحضيض اسم منصوب، فجعل منصوبًا بفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال.

ونحب أن ننبهك إلى أن العامل فِي الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض ـ على ثلاثة أقسام تفصيلًا:

**أولها**: أن يكون هذا الفعل العامل في ذلك الاسم متأخرًا عن الاسم نحو: (هلَّا زيدًا ضربت).

**وثانيها**: أن يكون هذا العامل محذوفًا مفسرًا بفعل آخر مذكور بعد الاسم، نحو: (ألا خالدًا أكرمته)، تقدير هذا الكلام: ألا أكرمت خالدًا أكرمته.

**وثالثها**: أن يكون هذا الفعل العامل محذوفًا، وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبئ عنه، فيمكنك أن تتصيده منه. وقد استشهدنا لهذا النوع في شرح الشاهد رقم (٣٥٠) (م).

(٦) ليس في (ح).    (٧) في (ص)، (م): «المقنع».

مفعولُ (ضربْتَ)[١]. (والله تعالى أعلم)[٢].

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: «الكتاب لسيبويه» (١/٩٨)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٥/٨٨)، و«الجنى الداني في حروف المعاني» (ص٦٠٦).

(٢) من (ح).

# الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ واللَّامِ

[كيفية الإخبار عن الاسم بالاسم الموصول]

[ص][٧١٧] مَا قِيلَ: أَخْبِرْ عَنْهُ بِـ(الَّذِي): خَبَرْ ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَر

[٧١٨] وَمَا سِوَاهُمَا[1] فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ[2]

[٧١٩] نحو (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا ... (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَادْرِ المَأْخَذَا

[ش] هَذَا الْبَابُ وَضَعَهُ النَّحْوِيُّونُ لامْتِحَانِ الطَّالِبِ[3] وَتَدْرِيبِهِ ـ كَمَا وَضَعُوا بَابَ التَّمْرِينِ فِي التَّصْرِيفِ لِذَلِكَ[4]، . . . . . . . . . . . .

---

(١) أي: سوى الاسم الذي قيل: أخبر عنه.

(٢) هو: الضمير الذي يخلف الاسم المطلوب الإخبار عنه. وهذا الاسم هو معطي التكملة؛ أي: يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب؛ فإنه يصير خبرًا بعد أن كان مفعولًا مثلًا. «الخضري» (٢/ ١٣٢).

(٣) فيسمى باب الامتحان، وبعضهم ـ يسميه باب السبك؛ أي: سبك كلام من آخر، وكثيرًا إما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوّي الحكم؛ لأن فيه إسنادين إلى الضمير، وإلى الظاهر، أو القصر في نحو الذي قام زيد ردًّا على من اعتقد خلافه أو شركته، أو تشويق السامع كقول واصف ناقة صالح:

**وَالَّذِي حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيهِ ... حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ**

«الخضري» (٢/ ١٣٢).

(٤) هو: المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف؛ كأن يقال: كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه ـ إلا من برع فيه، كما لا يحسن الجواب هنا إلا البارع في العربية لابتنائه على جميع أبوابها، **وجواب ذلك**: قَرْأَى كَسَكْرَى، وأصله: قرأأ بهمزتين كجعفر، قلبت الثانية ياءً ثم ألفًا لما سيأتي في الإبدال. قال أبو علي الفارسي: سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال، وقد أعدته ثلاثًا، وهي كيف تبني من وأي مثل كوكب على لغة من قرأ أفلح بالنقل، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك؟ **وجوابها**: أن أصله ووأى كوكب قلبت الياء ألفًا لتحركها، وفتح ما قبلها فصار ووأى كسكرى، ثم حذفت الهمزة لنقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها فصار ووى كفتى فاجتمع واوان أول الكلمة، قلبت الأولى همزة فصار أوى فإذا جمعته قلت: أوون بحذف الألف =

فإذا قيلَ لكَ(١): أَخْبِرْ عن اسم مِنَ الأسماءِ بـ(الذي)، فظاهرُ هذا اللفظِ أنكَ تجعلُ (الذي) خبرًا عن ذلك الاسمِ، لكن الأمرُ ليسَ كذلكَ؛ بل المجعولُ [١٩٩/ظ] خبرًا هو ذلك الاسمُ، والمخبرُ عنه إنما هو (الذي) ـ كما ستعرِفُه، فقيلَ: إنَّ الباءَ في (بالذِي) بمعنى (عن)؛ فكأنَّه قيلَ: أَخْبِرْ عَنِ الَّذِي، والمقصودُ: أنَّه إذا قيلَ لك ذلك فَجِيءْ بالذي(٢) واجعلْه مبتدأً، واجعلْ ذلك الاسمَ خبرًا عن الذي، وخذِ الجملةَ التي كان فيها ذلك الاسمُ فوسِّطْهَا بينَ الذي وبينَ خبرِه، وهو ذلك الاسمُ واجعلِ الجملةَ صِلَةَ الذي، واجعلِ العائدَ على الذي الموصولِ ضميرًا تجعلُه

---

= آخره؛ لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفون فإذا أضفته لنفسك قلت: أوي بحذف النون للإضافة، وقلب واو الجمع ياء لاجتماعهما ساكنة مع الياء. اهـ. «الصبان» (٤/ ٥٣)، و«الخضري» (٢/ ١٣٢).

(١) ليس في (ك).

(٢) قال الخضري (٢/ ١٣٣): «حاصله: خمسة: إعمال الابتداء بالذي، وتأخير ذلك الاسم ورفعه على الخبرية، وجعل ما بينهما صلة الذي وأن تجعل في المكان الذي كان فيه الاسم ضميرًا مطابقًا له في معناه وإعرابه وكذا مطابقًا للموصول؛ لأنه عائده، ويلزم كونه غائبًا، وإن كان خلفًا عن ضمير متكلم أو مخاطب؛ لأن الموصول في حكم الغائب، فإذا قيل: أخبر عن التاء من: ضربت زيدًا ـ قلت: الذي ضرب زيدًا أنا فعملت ما ذكر من الأعمال؛ إلا أن التاء إذا أخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرًا متصلًا؛ فلذا جيء بأنا بدلها، والضمير الخلف عنها مستتر في ضرب، أو عن بكر من: ضرب زيد بكرًا قلت: الذي ضربه زيد بكر، فهاء ضربه خلف قدمت على الفاعل، مع أن بكرًا كان مؤخرًا لامتناع فصل الضمير مع إمكان اتصاله، ويجوز حذفها عائد منصوب بفعل أو عن زيد من زيد أبوك قلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبوك قلت: الذي زيد هو أبوك فتجعل هو مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر وعن زيد من: جاء زيد وبكر قلت: الذي جاء هو وبكر زيد بتوكيد الخلف المستتر في جاء ليصح العطف عليه، أو عن زيد من: مررت بزيد وبكر قلت: الذي مررت به وببكر زيد بإعادة الجار في المعطوف على الضمير الخلف عند غير المصنف أو عن رغبة من: جئت رغبة فيك قلت: التي جئت لها رغبة فيك فتجر خلف المفعول له باللام؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، أو عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة قلت: الذي صمت فيه يوم الجمعة فجاء الخلف بفي لما ذكر وقس على ذلك».

عوضًا عن ذلك الاسمِ الذي صيَّرْتَه خبرًا، فإذا قيلَ لك: أَخْبِرْ عن (زيدٍ) من قولك: (ضربْتُ زيدًا) فتقولُ: الذي ضربْتُه زيدٌ، (فالذي مبتدأٌ)[١] وزيدٌ خبرُهُ وَضَرَبْتُ[٢] صِلَةُ الذي، والهاءُ في (ضربْتُه) خَلَفَ عن (زيدٍ) الذي جعلْتَه خبرًا، وهي عائدةٌ على (الذي). [والله تعالى أعلم][٣].

[ص][٧٢٠] وَ(بِاللَّذَيْنِ، والذينَ، والتِي) أَخْبِرْ مُرَاعِيًا[٤] وِفَاقَ المُثْبَتِ

---

(١) ليس في (ك). (٢) في (م): «وضربْتُه».

(٣) من (ح).

(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٦/٢٠٨ ـ ٢٠٩): «يرد على الناظم وغيره في هذا الكلام إشكال؛ لأنه يقتضي أن يكون الاسم المفروض هو المخبر عنه، و(الذي) أو (لألف واللام) وهو المخبر به؛ لأنهم يقولون: (باب الإخبار بالذي وبالألف واللام)، وكذا قال الناظم: (ما قيل أخبر عنه بالذي)، فجعل (الذي) مخبرًا به، والاسم هو المخبر عنه، وما تقدم من التفسير يقتضي أن يقال: أخبر عن (الذي) لأنه المجعول مبتدأ، والاسم هو المخبر به.

وقد أجاب النحويون عن هذا بأجوبة، منها لابن عصفور ـ أنهم إنما أرادوا بقولهم: (الإخبار بالذي وبالألف واللام)؛ أن يخبر عن المسمى، ويكون اسم المخبر عنه في وقت الإخبار (الذي) أو الألف واللام، ألا ترى أنك إذا قلت: الذي قام زيد، أو القائم زيد، فالاسم الواقع على المخبر عنه إنما هو (زيد)؛ لأن المخبر عنه هو الفاعل.

وقال ابن الضائع: الأقرب أن يكون الكلام محمولًا على معنى، وذلك أن (زيدًا) هو المخبر عنه في الحقيقة. فإذا قلنا: القائم زيد، فزيد صاحب الصفة، وهو المخبر عنه في الحقيقة، وإن كان في اللفظ خبرا، فعبروا عنه بأنه مخبرًا عنه نظرًا إلى الحقيقة؟

**فإن قيل**: فلم لم يتمموا الحقيقة فيقدموه، فيجعلوه مخبرًا عنه ـ كما هو المخبر عنه في الحقيقة؟

قلت: تأخيره وتقديم (الذي) أقرب مأخذًا في الصنعة، بأن تجعل الموصول أول الجملة التي فيها الاسم المخبر عنه، وتجعله آخرًا، وتجعل في موضعه ضميرًا يعود على الموصول معربًا بإعرابه، وترفعه فتجعله خبرًا عن الموصول في اللفظ.

**وأيضًا**: فإذا أخرته لم يجز أن يكون (الذي) صفة، فلذلك بنوا على تأخيره.

قال: ومما يدل على أن هذا إرادتهم قولهم: أخبر عن زيد، فلا يمكن أن يتنزل =

[ش] أي: إذا كانَ الاسمُ الذي قيلَ لك أَخْبِرْ عنه مُثَنًّى فَجِئْ بالموصولِ مُثَنًّى كاللذَيْنِ، وإنْ كانَ مجموعًا فَجِئْ بِهِ كذلك كالذِينَ، وإن كان مؤنَّثًا فَجِئْ به كذلك كالتي.

**والحاصلُ**: أنه لا بدَّ مِنْ مطابقةِ الموصولِ للاسمِ المُخْبَرِ عنه به؛ لأنه خبرٌ عنه ولا بدَّ مِنْ مطابقةِ الخبرِ للمُخْبَرِ عنه، إن مفردًا فمفردٌ، وإن مُثَنًّى فَمُثَنًّى، وإنْ مجموعًا فمجموعٌ، وإن مُذَكَّرًا فَمُذَكَّرٌ، وإن مُؤَنَّثًا فمؤنَّثٌ، فإذا قيلَ لك: أَخْبِرْ عن [٢٠٠/و] (الزَّيْدَيْنِ) مِنْ (ضربْتُ الزَّيْدَيْنِ) قلْتَ: (اللذانِ ضربْتُهما الزيدانِ)، وإذا قيلَ(١): أَخْبِرْ عن (الزَّيْدِينِ) مِنْ (ضربْتُ الزَّيْدِينِ) قلْتَ: (الذِينَ ضرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونَ) وإذا قيل(٢): أَخْبِرْ عن (هِنْدٍ) مِنْ (ضَرَبْتُ هِنْدًا) قلْتَ: (التي ضرَبْتُها هِنْدُ). (والله تعالى أعلم)(٣).

[ص] [٧٢١] قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

[٧٢٢] كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ او ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

[ش] [شروط الاسم المخبر عن الاسم الموصول] يُشْتَرَطُ في الاسمِ المُخْبَرِ عنه بالذي شروطٌ:

**أحدُها**: أنْ يكونَ قابلًا للتأخيرِ، فلا يُخْبَرُ بالذي عما له صدرُ الكلامِ(٤): كأسماءِ الشرطِ والاستفهامِ نحو: مَنْ ومَا.

**الثاني**: أنْ يكونَ قابلًا للتعريفِ فلا يُخْبَرُ عن الحالِ والتمييزِ(٥).

**الثالث**: أنْ يكونَ صالحًا للاستغناءِ عنه بأجنبيٍّ؛ فلا يُخْبَرُ عن الضميرِ الرابطِ للجملةِ الواقعةِ خبرًا كالهاءِ في (زيدٌ ضربْتُه)(٦) أنْ يكونَ

---

= إلا على هذا. قال: وإنما يتوجه قول ابن عصفور في قولهم: أخبر بالذي. انتهى.

وقد وجه بأنه على القلب، وبأن (عن) بمعنى الباء، وذلك بعيد».

(١) زاد في (ك): «لك».
(٢) زاد في (ك): «لك».
(٣) من (ح).
(٤) لأن الخبر هنا واجب التأخير.
(٥) للزومهما التنكير؛ فلا يخلفهما الضمير.
(٦) لعدم الغنى عنها بالأجنبي: كزيد وعمرو.

صالحًا للاستغناءِ عنه بِمُضْمَرٍ[1][2]، فلا يُخْبَرُ عِنِ الموصوفِ دونَ صفتِهِ ولا عن المضافِ[3] دونَ المضافِ إليه، فلا تُخْبِرُ عن (رجلٍ) وحدَه مِنْ قولِك: (ضربْتُ رجلًا ظريفًا)؛ فلا تقولُ: الذي ضربْتُه ظريفًا رجلٌ؛ لأنكَ لو أَخْبَرْتَ عنه لوضعْتَ مكانَه ضميرًا، وحينئذٍ يلزمُ وصفِ الضميرِ، والضميرُ لا يُوصفُ، ولا يُوصفُ به، فلو أَخْبَرْتَ عن الموصوفِ مع صفتِه جازَ ذلكَ؛ لانتفاءِ هذا المحذورِ كقولِه: (الذي ضربْتُه رجلٌ ظريفٌ).

وكذلك [٢٠٠/ظ] لا تُخْبِرُ[4] عنِ المضافِ وحدَه، فلا تُخْبِر عن (غلامِ) وحدَه مِنْ (ضربْتُ غلامَ زيدٍ)؛ لأنك تضعُ مكانَه ضميرًا ـ كما تقرَّرَ، والضميرُ لا يضافُ، فلو أخبرْتَ عنه مع المضافِ إليه جاز ذلك؛ لانتفاء المانعِ فتقول: (الذي ضربْتُه غُلامُ زيدٍ)[5].

[كيفية الإخبار عن الاسم بالألف واللام]

[ص][٧٢٣] وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عِنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ (فِيهِ الفِعْلُ)[6] قَدْ تَقَدَّمَا

[٧٢٤] إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ)[7] مِنْ: (وَقَى اللَّهُ البَطَلَ)

---

(١) في (س): «بأجنبي».

(٢) أي: يعود على ما قبله؛ ليصح كونه عائد الموصول، فلا يخبر عن مجرور (رب) في: (رب رجل لقيته)؛ لأن الضمير المجرور بها لا يعود إلا لما بعده كضمير الشأن، وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحتى ومذْ؛ لأنه لا يخلفه الضمير، ولا عن الأسماء العاملة عمل الفعل: كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل؛ لأن الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها. «الخضري» (٢/ ١٣٤).

(٣) بخلاف المضاف إليه فيخبر عنه وحده.

(٤) في (ح)، (س): «يخبر».

(٥) ينظر: «البديع» (١/ ١٥٥)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٣٩٩)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٥٩٥)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٢١٩)، و«شرح المكودي» (ص٢٩٩).

(٦) في (ح): «الفعل فيه».

(٧) قال الخضري (٢/ ١٣٤): «الظاهر: أنه خبر لمحذوف؛ أي: وذلك كصوغ واق؛ لأنه مثال لما مر، وليس فيه إشارة لشرط زائد؛ حتى يجعل صفة لمصدر محذوف؛ أي: صوغًا كصوغ واق».

[ش] يُخْبَرُ بـ(الذي) عنِ الاسمِ الواقعِ في جملةٍ اسميَّةٍ(١) أو فعليَّةٍ، فتقولُ في الإخبارِ عن (زيدٍ) مِنْ قولِك: (زيدٌ قائمٌ): (الذي هو قائمٌ زيدٌ)، وتقولُ في الإخبارِ عن (زيدٍ) مِنْ قولِك: (ضربْتُ زيدًا: الذي ضربْتُه زيدٌ).

ولا يُخْبَرُ بالألفِ واللامِ عنِ الاسمِ، إلا إذا كان واقعًا في جملةٍ فعليَّةٍ، وكان ذلك الفعلُ مما يصحُّ أنْ [يُصاغَ منه صِلَةُ](٢) الألفِ واللامِ: كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ(٣).

ولا يُخْبَرُ بالألفِ واللامِ عن الاسمِ الواقِعِ في جملةٍ اسميَّةٍ، ولا عنِ الاسمِ الواقعِ في جملةٍ فعليَّةٍ فِعْلُها غيرُ متصرِّفٍ: كالرجلِ من قولك: (نِعْمَ الرجلُ)؛ إذْ لا يصحُّ أن يُستعملُ مِنْ (نِعْمَ) صِلَةُ الألفِ واللامِ.

وتُخْبِرُ عن الاسمِ الكريم مِنْ قولِك: (وقَى اللهُ البطلَ)، فتقولُ: (الواقِي البطلَ اللهُ)، وتُخْبِرُ أيضًا عن (البطلِ) فتقول: (الْوَقِيهِ اللهُ البطلُ).

[ص] [٧٢٥] وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

[ش] الوصفُ الواقعُ صِلَةٌ لـ(ألِ)، إنْ رفَعَ(٤) ضميرًا: فإما أنْ يكونَ عائدًا على الألفِ واللامِ [٢٠١/و]، أو عَلَى غيرِها، فإنْ كانَ عائدًا عليها اسْتَتَرَ، وإن كانَ عائدًا على غيرِها انْفَصَلَ(٥).

---

(١) زاد في (س): «كان». (٢) في (ح): «تصاغ منه».

(٣) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥١٦)، و«إرشاد السالك» (٢/٨٢٨)، و«المقاصد الشافية» (٦/٢٣١)، و«شرح المكودي» (ص٣٠١)، و«حاشية العلَّامة الصبان» (٤/٨٣).

(٤) في (س): «وقع».

(٥) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/١٧٧٢ - ١٧٧٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥١٦)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/٤٥٦٧).

فَإِذَا[(١)] قلْتَ: (بلَّغْتُ مِنَ الزيدَيْنِ إلى العَمْرَيْنِ رسالةً؛ فإنْ أَخْبَرْتَ عنِ التاءِ في (بَلَّغْتُ) قلْتَ: (المُبَلِّغُ مِنَ الزيدَيْنِ إلى العَمْرَيْنِ رسالةً أَنَا)؛ ففي (المُبَلِّغُ) ضَمِيرٌ عائدٌ على الألفِ واللامِ فيجِبُ استتارُه.

وإنْ أَخْبَرْتَ عن (الزيدَيْنِ) مِنَ المثالِ المذكورِ قلْتَ: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إلى العُمَرَيْنِ رسالةً الزيدانِ) فـ(أنا) [مرفوعٌ بـ(المُبَلِّغُ)، وليس عائدًا على الألفِ واللامِ؛ لأن المرادَ بالألفِ][(٢)] واللامِ هنا مُثَنًّى، وهو المخبرُ عنه؛ فيجِبُ إبرازُ الضميرِ[(٣)(٤)].

وإن أَخْبَرْتَ عن (العَمْرَيْنِ) (من المثالِ المذكورِ)[(٥)] ـ قلْتَ: (المُبَلِّغُ أنا مِنَ الزَّيْدَيْنِ[(٦)] إليهم رسالةً العَمْرُونَ)؛ (فيجِبُ إبرازُ الضميرِ كما تقدَّمَ)[(٧)].

[وكذا يجِبُ إبرازُ الضميرِ إذا أَخْبَرْتَ عن (رسالةٍ) مِنَ المثالِ المذكورِ؛ لأن المرادُ بالألفِ واللامِ هنا الرسالةُ، والمرادُ بالضميرِ الذي ترفعُه صِلَةُ (أل) المُتَكَلِّمُ فتقول: (المُبَلِّغُهَا أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إلى العُمَرَيْنِ رِسَالَةٌ][(٨)].

❁ ❁ ❁

---

(١) في (م): «فإن».

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ك).

(٣) زاد في (ك): «كما تقدم».

(٤) لجريان الصلة على غير ما هي له. «الخضري» (٢/ ١٣٤).

(٥) ما بين القوسين ليس في (ك).

(٦) في (س): «الزيدون».

(٧) ما بين القوسين سقط من (ك)، (ح).

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من (م).

# العَـدَدُ(١)

[ص] [٧٢٦] (ثَلاثَةٌ) بالتاءِ قُلْ لـ(لعَشَرَهْ) فِـي عَـدِّ مَـا آحـادُهُ مُـذَكَّـرَهْ

[٧٢٧] في الضِّدِّ جَرِّدْ(٢)، وَالمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ

[حكم العدد من واحد إلى عشرة تذكيرًا وتأنيثًا]

[ش] تثبُتُ التاءُ في ثلاثةٍ وأربعةٍ وما بعدَهما إلى عشْرَةٍ(٣) إنْ كانَ المعدودُ(٤) بهما(٥) مذكَّرًا، وتسقُطُ إنْ كانَ مؤنَّثًا(٦)، ويضافُ إلى جمعٍ نحو: (عندي ثلاثةُ رجالٍ وأربعُ نساءٍ(٧)) وهكذا إلى عَشْرَةٍ.

وأشار بقولِه: **(جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ في الأَكْثَرِ)** إلى أَنَّ المعدودَ بها إن كانَ له جمعُ قِلَّةٍ وكثرةٍ لم يُضَفِ العددُ في الغالبِ إلا إلى جمعِ القِلَّةِ؛

---

(١) هو ما وضع لكمية الآحاد، ومن خواصه: مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين، ومعنى التقابل: أن تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالأربعة؛ فإن حاشيتيها إما خمسة وثلاثة أو ستة واثنان أو سبعة وواحد. ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة، **ومن ثَمَّ** قيل: الواحد ليس بعد لأنه ليس له حاشية سفلى، وقيل: عدد لوقوعه في جوابكم. وإذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد؛ لأن له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العليا عليه من الكسر، ولا تختص بالنصف خلافًا لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار. فإن العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهما متقابلتان، ونصف مجموعهما واحد، والمراد هنا الألفاظ الدالة على المعدود. «الخضري» (٢/ ١٣٥).

(٢) في (س): «وقع».

(٣) (م) العشرة داخلة متى كانت مفردة كعشرة أيام وإنما كان شأن هذه الأعداد مَا ذكر؛ لأنها أسماء جموع مثل زمرة وفرقة وأمة، فحقُّها: أن تؤنث كهذه النظائر؛ فأعطيت ما هو من حقها في حال عدِّ المذكر، لكونه سابق الرتبة على المؤنث، فلما أرادوا عدَّ المؤنث ـ لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر، فلم يكن إلا حذف التاء (م).

(٤) في (ك): «العدد».

(٥) في (س)، (ع): «بها».

(٦) ولو مجازًا.

(٧) في (ح): «نساؤها».

فتقولُ: (عندي ثلاثةُ أَفْلُس، وثلاثُ أنفسٍ)، ويَقِلُّ: (عندي ثلاثةُ فلوسٍ، وثلاثُ نفوسٍ)(١).

ومما جاءَ [٢٠١/ظ] على غيرِ الأكثرِ ـ قولُه تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ فأضافَ (ثلاثةَ) ـ إلى جمعِ الكثرةِ معَ وجودِ جمعِ القِلَّةِ وهو (أَقْرَاء)(٢).

فإن لم يكن للاسمِ إلا جمعُ الكثرةُ لم يُضَفْ (إِلَّا إِلَيْهِ)(٣) نحو: (ثلاثةُ رجالٍ)(٤).

[حكم العدد مائة وحكم تمييزها]

[ص] [٧٢٨] وَ(مِائَةٌ، وَالأَلْفُ) لِلفَرْدِ أَضِفْ  وَ(مِائَةٌ) بِالجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

[ش] قد سبقَ أنَّ (ثلاثةَ) وما بعدَها إلى (عشرةَ) ـ لا تُضافُ إِلَّا إلى جمعٍ، وذكَرَ هنا: أنَّ (مِائَةَ) و(أَلْفًا) مِنَ الأعدادِ المضافةِ، وأنهما لا يضافانِ إلا إلى مفردٍ، نحو: (عندي مِائَةُ رجلٍ وألفُ درهم)، ووَرَدَ إضافةُ (مِائَةٍ) إلى جمعٍ قليلًا، ومنه قراءةُ حمزةَ والكِسَائِيِّ(٥): (وَلَبِثُوا فِي

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٣٩٧)، و«التذييل والتكميل» (٩/ ٢٩٠)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٥/ ٢٤١١)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٢٥٢).

(٢) (م) الأصل فِي جمع قرء ـ بفتح القاف وسكون الراء ـ أن يكون عَلَى أفعل، نظير فلس وأفلس والمستعمل من جمع هَذَا اللفظ ـ وَهوَ أقراء ـ شاذ بالنسبة إِلَيْهِ وإن كان جمع القلة شاذًّا، أو قليل الاستعمال فهو بمثابة غير الموجود، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة فِي الآية الكريمة.

(٣) في (ح): «إليه».

(٤) مثل ذلك ما إذا شذ جمع القلة، أو ندر استعماله فيجعل كالمعدوم، ويضاف للكثرة فالأول كثلاثة قُرُوءٍ، فإن مفرده قرُء بفتح فسكون، وجمعه على أفعال شاذ، والثاني كثلاث شسوع، فإن اشساع قليل الاستعمال في جمع شسع ـ وهو أحد سيور النعل كذا في الأشموني؛ تبعًا للتوضيح، ومقتضاه: أن ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته، والصواب: ما في الشارح كابن الناظم من جعله من القليل؛ لأنه إن كان جمعًا لقرء بالفتح فله جمع قلة قياسي، وهو أَقْرُؤ كفلس وأَفْلُس، أو: لقرء بالضم فله أقراء كأفعال، وعلى هذا يحمل الشارح؛ ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود القلة القياسي فيكون قليلًا. «الخضري» (٢/ ١٣٦).

(٥) كما في «المبسوط في القراءات العشر» (ص٢٧٦).

كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ) [الكهف: ٢٥]؛ بِإِضَافَةِ مِائَةٍ إِلَى سِنِينَ[١].

**والحاصلُ**: أنَّ العددَ المضافَ على قسمينِ:

**أحدُهما**: ما لا يضافُ إلا إلى جمعٍ، وهو ثلاثةٌ إلى عشرةٍ.

**والثاني**: ما لا يضافُ إلا إلى مفردٍ، وهو مِائَةٌ وألفٌ وتَثْنِيَتُهُمَا، نحو: (مِائَتَا درهمٍ، وَأَلْفَا دِرْهَمٍ)، وأما إضافةُ مائةٍ إلى جمعٍ فقليلٌ. (والله تعالى أعلم)[٢].

[ص] **[٧٢٩]** وَ(أَحَدَ) اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

**[٧٣٠]** وَقُلْ لَدَى التأْنِيثِ (إِحْدَى عَشْرَهْ) والشينُ فيها عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

**[٧٣١]** وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ، وَإِحْدَى) مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

**[٧٣٢]** وَلِـ(ثَلَاثَةٍ، وَتِسْعَةٍ) وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

[العدد المركب] [ش] لما فرَغَ مِنْ ذِكْرِ[٣] العددِ المضافِ، ذكَرَ العددَ المركَّبَ؛ فَتُرَكِّبَ[٤]: (عَشْرَة) مع مَا دونَها إلى واحدٍ، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ، واثْنَا عَشَرَ، وثَلَاثَةَ عَشَرَ، وأَرْبَعَةَ عَشَرَ - إلى تِسْعَةَ عَشَرَ)، هذا لِلْمُذَكَّرِ[٥] [٢٠٢/و] وتقولُ في المؤنثِ: (إِحْدَى عَشَرَةَ، واثْنَتَا عَشَرَةَ، وثَلَاثَ عَشَرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشَرَةَ - إلى تِسَعَ عَشَرَةَ)؛ فللمذكَّرِ[٦]: أحدٌ واثْنَا، وللمؤنثِ: إحدى واثْنَتَا[٧].

---

(١) (م) قرئ فِي هذه الآية الكريمة بإضافة ﴿مِاْئَةَ﴾ إلى ﴿سِنِينَ ۝﴾، فـ﴿سِنِينَ﴾: تمييز، وفي ذلك شذوذ عن القياس من جهة واحدة، وسهَّلَه شبه المائة بالعشر، فِي أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذي قبله فِي المرتبة، فالعشرة والمائة؛ كل واحد منهما عشرة من آحاد المرتبة التي قبله، وقرئ بتنوين ﴿مِاْئَةٍ﴾ فيجب أن يكون سنين بدلًا من ﴿ثلاثمائة﴾ أو بيانًا له، ولا يجوز جعله تمييزًا؛ لأنك لو جعلته تمييزًا لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلاثمائة سنين؛ فتكون مدة لبثهم تسعمائة سنة على الأقل، وليس ذلك بمراد قطعًا (م).

(٢) من (ح). (٣) من (م).

(٤) في (م): «فتركيب». (٥) في (ح): «في المذكر».

(٦) في (س): «للمذكر».

(٧) ينظر: «المذكر والمؤنث» (٢/٢٢٦ - ٢٢٧)، و«الكتاب» لسيبويه (٣/٥٥٨)، =

[أحكامه تذكيرًا وتأنيثًا]

أما (ثلاثةٌ) وما بعدها إلى (تسعةٍ) فحُكْمُها بعدَ التركيبِ كحُكْمِها قبلَهُ، فتَثْبُتُ الْهَاءُ[1] فيها، إن كانَ المعدودُ[2] مذكَّرًا، وَتَسْقُطُ إن كان مؤنَّثًا، على العكسِ من (ثلاثةٍ) فما بعدَها فتقولُ: (عِنْدِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ رجُلًا، وثلاثَ عَشَرَةَ امرأةً). وكذلك حُكْمُ (عَشَرَة) معَ أَحَدَ وإِحْدَى (واثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ)[3]، فتقولُ: (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، واثْنَا عَشَرَ رَجُلًا)؛ بإسقاطِ التاءِ وتقولُ: (إِحْدَى عَشَرَةَ امْرَأَةً، واثْنَتَا عَشَرَةَ امْرَأَةً)؛ بِإِثْبَاتِ التاءِ[4].

ويجوزُ في شينِ (عَشَرَة) مع المؤنثِ التسكينُ[5]، ويجوزُ أيضا كسرُها ـ وهي لغةُ تميمٍ. (والله أعلم)[6].

[ص] **[٧٣٣]** وأولُ (عَشْرَةَ): (اثْنَتَيْ)، وَ(عَشَرَا) (اثْنَـي)، إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَـرَا

---

= و«العدد في اللغة» (ص٢٧)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ٢٨٨)، و«توجيه اللمع» (ص٤٣٧)، و«تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» (ص١١٨)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٢١)، و«الكناش في فني النحو والصرف» (١/ ٣٠٣)، و«شرح المكودي» (ص٣٠٣).

(١) في (ح)، (م): «التاء».

(٢) في (س)، (ك): «العدد».

(٣) في (م): «اثنان واثنتان».

(٤) «البديع» (٢/ ٢٨٨)، و«توجيه اللمع» (ص٤٣٤)، و«شرح شذور الذهب» لابن هشام (ص٥٩٩)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٨٣٦)، و«شرح المكودي» (ص٣٠٣).

(٥) ظاهره مع إحدى وغيرها إلى تسع، ويصرِّح به قول التوضيح، وإذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكنت شينها في لغة الحجاز؛ كراهة توالي أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة، وكسرها أكثر تميم تشبيهًا بتاء كتف، وبعض تميم يبقيها على فتحها الأصلي، وبه قرأ يزيد بن القعقاع، وهو الأعمش ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].اهـ. وبذلك يعلم: أن الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات، وإلا فالسكون واجب عند الحجازيين؛ فإن حذفت التاء، فالشين بالفتح لا غير، لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر [كما في «المبسوط» لابن مهران (ص٢٢٦)]: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وقد قرئ: ﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]؛ بالسكون، وفيه اجتماع ساكنين. «الخضري» (٢/ ١٣٦).

(٦) من (ص).

[٧٣٤] وَالْيَا لِغَيْرِ الرفْعِ، وَارْفَعْ بِالأَلِفْ    وَالفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

[ش] قد سبقَ أنَّه يقالُ في العددِ المركَّبِ (عَشْرَ) في المُذَكَّرِ[١] و(عَشْرَةَ) في المُؤَنَّثِ[٢]، وسبق أيضًا أنه يقالُ: (أَحَدَ) في المذكَّرِ و(إِحْدَى) في المؤنثِ، وأنَّه يقالُ: (ثلاثةٌ وأَرْبَعَةٌ - إلى تِسْعَةٍ) بالتاء للمذكَّرِ، وسقوطِها للمؤنثِ[٣].

وذكَرَ هنا أَنَّه يقال: (اثْنَا عَشَرَ) للمذكَّرِ؛ بلا تاءٍ في الصدرِ والعَجُزِ[٤]، نحو: (عِنْدِي اثْنَا [٢٠٢/ظ] عَشَرَ رَجُلًا) ويقالُ: (اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً[٥]) للمؤنثِ بتاءٍ في الصدرِ والعَجُزِ. ونَبَّهَ بقولِه: (وَالْيَا لِغَيْرِ الرفْعِ) عَلَى أنَّ الأعدادَ المركَّبَةَ كُلَّهَا مبنيَّةٌ صدرُها وعَجُزُها، وتُبْنَى[٦][٧] على الفتحِ نحو: (أَحَدَ عَشَرَ)؛ بفتحِ الجزأينِ، و(ثَلَاثَ عَشْرَةَ)؛ بفتحِ الجزأينِ.

ويُستثنى مِنْ ذلك: (اثْنَا عَشَرَ، واثْنَتَا عَشَرَةَ)؛ فإنَّ صدرَهُمَا يُعْربُ[٨] بِالألفِ[٩] رفعًا وبالياءِ نصبًا وجرًّا، كما يُعْرَبُ المثنَّى، وأما

(١) في (ع)، (م): «التذكير». (٢) في (ع)، (م): «التأنيث».

(٣) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٥٥٧)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٢/ ٨٧)، و«اللمع في العربية» لابن جني (ص١٦٣)، و«العدد في اللغة» (ص٢٦)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ٢٨٨).

(٤) بعدها في (م): (من).

(٥) من (م)، وضرب عليها في (ص). (٦) في (س): «وبني».

(٧) إنما بنيت على حركة؛ إشعارًا بعروض البناء، وكانت فتحة تخفيفًا؛ لثقل التركيب. الخضري (٢/ ١٣٨).

(٨) (م) اعلم أن (اثني عشر، واثنتي عشرة) معربًا الصدر كالمثنى بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم في بيان إعراب المثنى وما ألحق به فِي باب المعرب والمبني، وهما مبنيا العجز على الفتح لتضمنه معنى واو العطف، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو: (الزيدين) وليس الصدر مضافًا إلى العجز قطعًا (م).

(٩) لعدم تركيبه.

عَجُزُهُمَا[1]: فَيُبْنَى على الفتحِ فتقولُ: (جاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، ورأيْتُ اثْنَيَ عَشَرَ رَجُلًا، ومررْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، وجاءُتْ اثْنَتَا عَشَرَةَ امْرَأَةً، ورأَيْتُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ امْرَأَةً، ومررت باثْنَتَيْ عَشَرَةَ امْرَأَةً. [والله تعالى أعلم بالصواب، وهو حسبي؛ تم][2].

[ص] [٧٣٥] وَمَيِّزِ (العِشْرِينَ) لِـ(لتسْعِينَا) بِوَاحِدٍ كَـ(أَرْبَعِينَ حِينَا)

[ش] قد سبقَ أنَّ العددَ مضافٌ ومركَّبٌ، وذكَرَ هنا العددَ المفردَ؛ وهو مِنْ (عشرينَ) إلى (تسعينَ)، ويكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، ولا يكونُ مُمَيِّزُهُ إلا مفردًا منصوبًا، نحو: (عشرون رجلًا، وعشرونَ امرأةً)، ويُذْكَرُ قبلَه النَّيِّفُ، ويُعْطَفُ هو عليه؛ فيقال: (أحدٌ وعشرونَ، واثنانِ وعشرون، وثلاثةٌ وعشرونَ)؛ بالتاءِ في ثلاثةٍ، وكذا ما بعدَ الثلاثةِ إلى التسعةِ[3] للمذكَّرِ، ويقالُ للمؤنثِ: (إحدى وعشرونَ، واثنتانِ وعشرون، وثلاثُ وعشرونَ) بلا تاءٍ في (ثلاثٍ)، وكذا ما بعدَ الثلاثِ إلى التسعِ. [العدد المفرد]

وتَلَخَّصَ مما سبقَ ومن هذا، أن أسماءَ العددِ على أربعةِ أقسامٍ: مضافةٍ، ومركَّبةٍ، ومفردَةٍ [٢٠٣/و] ومعطوفةٍ.

[ص] [٧٣٦] وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّز (عِشْرُونَ)، فَسَوِّيَنْهُمَا

[ش] أي: تمييزُ العددِ المركَّبِ كتمييزِ (عشرينَ) وأخواتِه؛ فيكونُ مفردًا منصوبًا نحو: (أَحَدَ عَشَرَ رجلًا، وإِحْدَى عَشَرَةَ امْرَأَةً). (والله تعالى أعلم)[4]. [تمييز العدد المركب]

[ص] [٧٣٧] وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ البِنَا، وعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

[ش] يجوزُ في الأعدادِ المركَّبَةِ إضافتُها إلى غيرِ تَمْيِيزِهَا[5]، ما عدَا (اثْنَيْ عَشَرَ)؛ فَإِنَّهُ لا يضافُ فلا يقالُ: (اثْنَا عَشَرَكَ). [إضافة العدد المركب]

---

(١) في (م): «عجزها».
(٢) من (ح).
(٣) في (س)، (ع): «تسعة».
(٤) من (ح).
(٥) في (م): «ممييزها».

وإذا أُضيفَ العددُ المركَّبُ: فمذهبُ البصريِّينَ[١] أنه يَبْقَى الجزآنِ على بنائِهِمَا؛ فتقولُ: (هذه خمسةَ عَشَرَكَ، ومررْتُ بخمسةَ عَشَرَكَ) بفتح آخرِ الجزأينِ.

وقد يُعْرَبُ العَجُزُ معَ بقاءِ الصدرِ على بنائِه[٢]، فتقولُ: (هذه خمسةَ عشرُكَ، ورأيْتُ خمسةَ عشرَكَ، ومررْتُ بخمسةَ عَشَرِكَ)[٣].

[ص] [٧٣٨] وَصُغْ مِنَ (اثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقَ إِلَى (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ فَعَلَا

[٧٣٩] وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ (تَا)

[صياغة العدد على وزن فاعل]

[ش] يصاغُ مِنَ (اثْنَيْنِ) إلى (عَشَرَةَ) اسمٌ مُوَازِنٌ لِفَاعِلٍ ـ كما يصاغُ مِنْ

(١) ينظر: «الإنصاف» (١/ ٢٥٢).

(٢) لأن الإضافة تَرُدُّ الأسماء إلى أصولها من الإعراب.

(٣) (م) اعلم أولًا أن العدد مطلقًا، قد يضاف إلى غير مميزه، سواء أكان مفردًا؛ نحو: ثلاثة، ونحو: عشرين، أم كان مركبًا ـ إلا اثنا عشر ـ كخمسة عشر؛ فإنه يجوز أن تقول: ثلاثة زيد وثلاثتنا، وأن تقول: عشروك، وعشرو زيد.
ثم اعلم أنك إذا اضفت العدد إلى غير مميزه ـ وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلًا، وهذا من أجل أنك لا تقول: (عشرو زيد)، ولا (ثلاثة زيد)؛ إلا لمن يعرف جنسها، فليست به حاجة إلى ذكر تمييز. ثم اعلم أن (اثني عشر) و(اثنتي عشرة) ـ لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود؛ لأن (عشر) فيهما واقع موقع نون المثنى ـ كما قلنا قريبًا، وهذه النون لا تجامع الإضافة، ولو أنك حذفت (عشر) ـ كما تحذف نون المثنى عند الإضافة؛ فقلت: (اثنا زيد)؛ لالتبس بإضافة الاثنين وحدهما.
ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة:
**الأولى**: بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه.
**والثانية**: بقاء صدره وحده على الفتح، وجَرّ العجز بالإضافة، ثم جَرّ ما بعده لفظًا أو محلًّا، وقد استحسن ذلك الأخفش، وذكر ابن عُصْفُور: أَنَّهُ الأفصح.
**والثالثة**: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصدر إلى العجز، فالعجز مجرور أبدًا على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافًا إلى ما يذكر بعده؛ فتقول: (زارني خمسة عشر زيد)، برفع خمسة على الفاعلية، وجرّ عشر بالإضافة، وجر زيد أيضًا، وقد جوَّز ذلك الكوفيون وأباه البصريون (م).

(فَعَل) نحو: ضاربٌ مِنْ ضَرَبَ؛ فيقالُ ثَانٍ، وثالثٍ، ورابعٍ إلى عاشِرٍ، بلا تاءٍ في التذكيرِ، وبتاءٍ في التأنيثِ. [والله أعلم، وهو حسبي][1].

[ص] [٧٤٠] وَإِنْ تُـرِدْ بَعْضَ الـذي منـه بُنِـي تُـضِـفْ إِلَـيْـهِ مِـثْـلَ بَـعْـضٍ بَـيِّـنِ
[٧٤١] وَإِنْ تُـرِدْ جَـعْـلَ الأَقَـلِّ مِـثْـلَ مَـا فَوْقُ فَحُكْمَ (جَاعِلٍ) لَـهُ احْكُمَا

[ش] لفاعلِ المَصُوغِ مِنِ اسمِ العددِ استعمالانِ:

**أحدُهما**: أن يُفْرَدَ[2]، فيقالُ: ثانٍ [٢٠٣/ظ]، وثانيةٌ، وثالثٌ وثالثةٌ ـ كما سبقَ.

**والثاني**: أن لا يُفْرَدَ، وحينئذٍ: إما أَنْ يُسْتَعْمَلَ مع ما اشْتُقَّ منه، وإِمَّا أن يُسْتَعْمَلَ مع ما قبلَ ما اشْتُقَّ منهُ.

**ففي الصورةِ الأولى**: يجِبُ إضافةُ فاعلٍ إلى ما بعدَهُ فتقولُ في التذكِيرِ: (ثاني اثنينِ، وثالثِ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ ـ إلى عاشرِ عشرةٍ)، وتقولُ في التأنيثِ: (ثانيةُ اثنتينِ[3]، وثالثةُ ثلاثٍ، ورابعةُ أربعٍ ـ إلى عاشرةِ عشر).

والمعنى: أحدُ اثنينِ، وإحدى اثنتينِ[4]، وأحدَ عشرَ، وإحدِى عشرةَ[5].

وهذا هو المرادُ بقولِه: (**وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الذي [منه بُنِي]**[6]...) البيتَ؛ أي: وإنْ تُرِدْ بفاعلِ المصوغِ مِنَ اثنينِ فما فوقه إلى عشرةٍ بعضَ الذي بُنِيَ فاعلٌ منه؛ أي: واحدًا مما اشْتُقَّ منه فأَضِفْ[7] إليه مثلَ بعضٍ، والذي يضافُ إليه هو الذي اشْتُقَّ منه.

**وفي الصورةِ الثانيةِ**: يجُوزُ وجهانِ؛ **أحدُهما**: إضافةُ فاعلٍ إلى ما

---

(١) من (ح).
(٢) عن الإضافة لعدد.
(٣) في (ك): «اثنين».
(٤) في (ك): «أثنين».
(٥) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٦٨٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٢٣)، و«حاشية العلَّامة الصبان على شرح الأشموني» (٤/ ١٠٥).
(٦) من (س).
(٧) في (س)، (ح): «فأضيف».

يلِيه، **والثاني**: تنوينُه ونصبُ ما يلِيه به، كما يُفْعَلُ باسمِ الفاعلِ نحو: (ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيدًا).

فتقولُ في التذكيرِ: (ثالثُ اثنينِ، وثالثٌ اثنينِ، ورابعُ ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً)، وهكذا إلى (عاشرِ تسعةٍ، وعاشرٍ تسعةً).

وتقولُ في التأنيثِ: (ثالثةُ اثنتينِ، وثالثةٌ اثنتينِ، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثًا)، وهكذا إلى (عاشرةِ تسعٍ، وعاشرةٍ تسعًا)[1]، والمعنى: [٢٠٤/و] جاعلُ الاثنينِ ثلاثةً، والثلاثةَ أربعةً، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: **(وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ)**؛ أي: وإن تُرِدْ بفاعلِ المصوغِ مِنَ اثنينِ فما فوقَه - جَعْلَ ما هو أقلُّ عددًا مثلَ ما فوقَه، فاحكمْ له بحكمِ جاعلٍ، مِنْ جوازِ الإضافةِ إلى مفعولِه وتنوينِه[2] ونصبِه. والله تعالى أعلم بالصواب.

[ص] [٧٤٢] وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي اثْنَيْنِ) مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
[٧٤٣] أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
[٧٤٤] وَشَاعَ الاسْتِغْنَا[3] بِـ(حَادِي عَشَرَا) وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكُرَا -
[٧٤٥] وَبَابُهُ (الفَاعِلُ) مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

[ش] [استعمالات العدد الذي على وزن فاعل]

قد سبقَ أنه يُبْنَى فَاعِلٌ مِنَ اسمِ العددِ على وجهينِ:

**أحدُهما**: أنْ يكُونَ مرادًا بِهِ بعضَ ما اشْتَقَّ منه كثانِي اثنينِ.

**والثاني**: أنْ يُرَادَ به جَعْلُ الأقلِّ مساويًا لما فوقه؛ كثالثِ اثنينِ.

وذكَرَ هنا: أنَّه إذا أُرِيدَ بناءُ فاعلٍ مِنَ العددِ المركبِ؛ للدَّلَالَةِ على المعنى الأَوَّلِ، وهو أنه بعضُ ما اشْتُقَّ منه يجُوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

**أحدُها**: أنْ تجيءَ بتركيبينِ، صدرُ أولُهما (فاعلٌ) في التذكيرِ، و(فاعلةٌ) في التأنيثِ، وعَجُزُهُمَا (عشرٌ) في التذكيرِ، و(عشرةٌ) في

---

(١) زاد في (س)، (ع): «وهكذا».
(٢) من (م).
(٣) عن التركيبين.

التأنيثِ، وصدرُ الثاني منهما في التذكيرِ: (أحدُ واثنانِ، وثلاثةٌ بالتاء ـ إلى تسعةٍ)، وفي التأنيثِ: (إحدى واثنتانِ وثلاثٌ ـ (بلا تاءٍ) ـ إلى تسعٍ)، نحو: (ثالثَ عَشَرٍ، ثلاثةَ عَشَرَ) وهكذا إلى[٢٠٤/ظ] (تاسعَ عَشَرَ، تسعةَ عَشَرَ)، و(ثالثةَ عَشَرَةَ، ثلاثَ عَشَرَةَ ـ إلى تاسعةَ عَشَرَةَ، تسعَ عَشَرَةَ)، وتكونُ الكلماتُ الأربعُ مبنيَّةً على الفتحِ.

**الثاني**: أنْ يقتصِرَ[1] على صدرِ المركَّبِ الأوَّلِ؛ فيُعربُ ويُضافُ إلى المركَّبِ الثاني باقيًا الثاني على بناءِ جُزْأَيْهِ، نحو: (هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ، وهذه ثالثةُ ثلاثَ عَشَرَةَ).

**الثالثُ**: أنْ يقتصِرَ على المركَّبِ الأوَّلِ باقيًا على[2] بناءِ صدرِهِ وعَجُزِهِ، نحو: (هذا ثالثَ عَشَرَ وثالثةَ عَشَرَةَ). وإليه أشارَ بقوله:

**وشاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ونحوِهِ** ........................

ولا يُستعملُ فاعلٌ مِنَ العددِ المركَّبِ؛ للدَّلالَةِ على المعنى الثاني: وهو أنْ يرادَ به جَعْلَ الأقلِّ مساويًا لما فوقه، فلا يقالُ: (رابعَ عَشَرَ، ثلاثةَ عَشَرَ)، وكذلك الجميعُ؛ ولهذا لم يذكُرْه المصنِّفُ، واقتصرَ على ذِكْرِ الأوَّلِ[3].

---

(١) في (ح): «تقتصر». (٢) ليست في (س)، (ع)، (ح).

(٣) (م) هذا الذي ذكره الشارح ـ من أنّه لا يستعمل فاعل من المركب؛ للدلالة على جعل الأقل مساويًا للأكثر ـ هو الذي ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين. ومذهب سيبويه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّهُ يجوز ذلك ومستنده في ذلك القياس. ولك حينئذ في ذلك وجهان:

**أولهما**: أن تأتي بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد؛ فتقول: (رابع عشر، ثلاثة عشر). ويجب في هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثاني؛ لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن.

**والوجه الثاني**: أن تحذف عجز المركب الأول، فتقول: (رابع ثلاثة عشر). ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني، وتنوين الأول ونصب الثاني محلًا به (م).

وحادي مقلوبُ واحدٍ، وحاديةُ مقلوبُ واحدةٌ، جعلُوا فاءَهما بعدَ لامِهِما، ولا يُستعملُ[١] (حادي) ـ إلا مع (عشر)، ولا تُستعملُ[٢] (حادية) إلا مع (عشرة)، ويُستعملانِ أيضًا مع (عشرين) وأخواتِها، نحو: (حادي وتسعون، وحاديةٌ وتسعون). وأشارَ بقوله: **(وَقَبْل عَشرينَ.....)** البيتَ ـ إلى أنَّ فاعلًا المصوغ مِنَ اسمِ العددِ يُستعملُ قبلَ العقودِ، ويُعطفُ عليه العقودُ نحو: (حادي وعشرونَ، وتاسعٌ وعشرونَ ـ إلى التسعينِ). وقولُهُ: **(بِحَالَتَيْهِ)** معناه: أنه يُستعملُ قبلَ العقودِ بالحالتينِ اللتين سبقتا[٣] [٢٠٥/و]، وهو أنه يقالُ: فاعلٌ في التذكيرِ وفاعلةٌ في التأنيثِ[٤].

---

(١) في (س) ـ في الموضعين: «تستعمل».

(٢) في (س): «تستعمل».

(٣) في (ك): «سبق ذكرهما».

(٤) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٦٨٥)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٣٣٢)، و«حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني» (٤/ ١٠٧).

# كَمْ وَكَأَيٍّ وَكَذَا

[ص] [٧٤٦] مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ)، كَـ(كَمْ شَخْصًا سَمَا؟)
[٧٤٧] وَأَجِزْ انْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا ... إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

[كم الاستفهامية]

[ش] (كَمْ) اسمٌ، والدليلُ على ذلك دخولِ حروفِ الجرِّ عليها، ومنه قولهم: (على كمْ جِذْعٍ بَنَيْتَ[1] بيتَك)، وهي اسمٌ لعددٍ مبهُمٍ، ولا بدَّ لها مِنْ تمييزٍ نحو: (كَمْ رجلًا عندك)؟ وقد يُحْذَفُ للدَّلالةِ عليه نحو: (كمْ صمْتَ؟)؛ أي: كم يومًا صمْتَ.

[معناها وحكم تمييزها]

وتكونُ استفهاميَّةً، وخبريَّةً؛ فالخبريَّةُ سيذكُرُهَا، والاستفهاميَّةُ يكونُ مُمَيِّزُها كَمُمَيِّزِ (عشرين) وأخواتِه، فيكُونُ مفردًا منصوبًا[2]، نحو: (كم دِرْهَمًا قبضْتَ؟). ويجُوزُ جرُّهُ[3] بـ(مَنْ) مُضْمَرَةٍ إن وَلِيَتْ (كَمْ) حرفَ جرٍّ: نحو: (بِكَمْ درهمٍ اشتريْتَ هذا؟)؛ أي: بكمْ مِنْ درهمٍ فإنْ لمْ يدخُلْ عليها حرفُ جرٍّ وجبَ نصبُه. والله تعالى أعلم.

[كم الخبرية]

[ص] [٧٤٨] واسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَـ(عَشَرَهْ) ... أَوْ (مِائَةٍ) كَـ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ!)[4]

---

(١) في (م): «سقفت».

(٢) لأنه لم يسمع إلا كذلك؛ فالعلة في ذلك السماع ـ كما قاله الدماميني. وأجاز الكوفيون ـ جمعه مطلقًا. وبعضهم قال: إن كان السؤال عن جماعات، لا عن عدد من الآحاد؛ ككم غلمانًا لك؟ أي: كم صنفًا من أصناف الغلمان استقروا لك؟ بخلاف: كم فردًا منها؟ وهو تفصيلٌ حسن. «صبان» (٤/ ٧٤).

(٣) بالشرط المذكور.

(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٦/ ٣٠٧ ـ ٣١٠): «وبقي في هذا الحكم الذي قرَّره الناظم ـ نظر من أوجه:

**أحدها**: أن كلامه يقتضي أن حكم التمييز مع (كم)؛ كحكمه مع (عشرة) في جميع أحواله، وقد تقرر في باب (العدد): أن تمييز (عشرة) بجمع القلة غالبًا لا بجمع =

[٧٤٩] كـ(كَمْ): (كَأَيٍّ، وَكَذَا)، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مَنْ) تُصِبْ[١]

[ش] تُستعملُ (كَمْ) للتكثيرِ، فتمَيَّزُ بجمعٍ مجرورٍ كعشرةٍ، أو بمفردٍ مجرورٍ كمائةٍ نحو: (كَمْ غِلْمَانَ مَلَكْتَ، وكَمْ درهمٍ أَنْفَقْتَ). [والمعنى: كثيرًا مِنَ الغلمانِ ملكْتُ، وكثيرًا مِنَ الدراهمِ أنفقتُ][٢].

[معناها وحكم تمييزها] ومِثْلُ (كم) في الدَّلالةِ على التكثيرِ كذا وكأيٍّ، ومُمَيِّزُهما [٢٠٥/ظ] منصوبٌ أو مجرورٌ بمِنْ ـ وهو الأكثرُ[٣] ـ نحو قولِه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن

---

= الكثرة، فإحالته عليه هنا ـ تقرر أن الغالب هنا كذلك، فلا يقال: كم جمال ملكت، إلا قليلًا مسموعًا. وإنما الشائع: كم أجمال ملكت؛ لأنك تقول: عشرة أجمال، ولا تقول عشرة جمال، إلا مسموعًا، كقولهم: ثلاثة كلاب، وهو مفهوم غير مستقيم؛ لأن (كم) تقتضي الإضافة إلى جمع الكثرة؛ من حيث كانت للتكثير.

**والثاني**: إن أحالته في الحكم على (مائة) ـ يعطي أن التمييز يجوز وقوعه نكرة، ومعرفًا بالألف واللام؛ لأن الحكم في تمييز (مائة) كذلك، فتقول: مائة درهم، ومائة الدرهم، إما وقوعه مع (كم) نكرة فصحيح، وأما وقوعه معرفة فغير صحيح، إذ لا يصح أن يقال: كم الغلام عندك، أصلًا، وهذا أيضًا لازم في الجمع؛ لأنك تقول: ثلاثة الأثواب، ولا تقول: كم الأثواب عندك.

**الثالث**: أن تمثيله إما أن يؤخذ على صفته كما أتى به، فيعطى أن مميز الخبرية لا يجوز الفصل بينه وبين (كم)، فلا يجوز إلا أن تقول: كم رجل جاءني، وهو غير صحيح؛ لأن الفصل جائز، لكنه لا بدَّ معه من النصب، فتقول: كم عندك غلامًا، ولم ملكت عبدًا، وأنشد سيبويه لزهير [«الكتاب» (١/ ٣١٩)]:

**تَـؤُمُّ سَـنـانًـا وكَـمْ دُونَـهُ مِـن الأرضِ مُـحـدَوْدِبًـا غَـارُهَـا**

وأنشد أيضًا للقطامي [«جمهرة الأشعار» (ص٦٤٢)]:

**كم نَالَني مِنْهُمُ فضلٌ على عَدَمٍ إذ لا أكاد من الإقتار أحتَمِلُ»**

انتهى بتصرف واختصار.

(١) **(وبه صل من تصب)**: الضمير عائد على التمييز؛ يعني: أنه يجوز لك أن تصل بالتمييز هنا لفظ **(من)** فتجره بها، فإنه صحيح وقياس مطرد؛ بل هو الأغلب في **(كأين)**. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣١٧).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٣) أي: جر تمييز «كأيٍّ» بـ(مِنْ) أكثر من نصبه؛ بل أوجبه ابن عصفور، ويمتنع بالإضافة؛ لأن تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله. «الخضري» (٢/ ١٣٨).

﴿نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، و(ملكْتُ كذا درهمًا).

وتُستعملُ (كذا) مفردةً كهذا المثالِ، ومركَّبةً نحو: (ملكْتُ[١] كَذَا كَذَا درهمًا)، ومعطوفًا عليها مثلها، نحو: (ملكْتُ كَذَا وكَذَا درهمًا)[٢].

و(كم) لها صدرُ الكلامِ[٣]: استفهاميَّةً كانت أو خبريَّةً؛ فلا تقولُ: (ضربْتُ كَمْ رجلًا)، و(لا ملَكْتُ كَمْ غِلْمَانَ)، وكذلك (كَأَيٍّ) بخلافِ (كذا)، نحو: (ملكْتُ كَذَا درهمًا)، (والله تعالى أعلم)[٤].

❁ ❁ ❁

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (م) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة؛ نحو: (له علي كذا كذا قرشًا)؛ مكنيًّا بها عن أحد عشر ـ إلى تسعة عشر، والمعطوف عليها مثلها نحو: (له عندي كذا وكذا دينارًا)؛ مكنيًّا بها عن واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، وهو كلام حسن (م).

(٣) فلا يتقدم عليها عامل إلا المضاف، وحرف الجر، وحكى الفراء أن تقديم عامل الخبرية لغة وبنى عليها إعرابها فاعلًا في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]، **والصحيح**: أن الفاعل ضمير المصدر؛ أي: الهدي أو الله، ولا تُخَرَّج الآية على اللغة الرديئة. وأما قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [يس: ٣١]. «الخضري» (٢/ ٢٤٠).

(٤) من (ح).

# الحِكَايَةُ

[ص][٧٥٠] احْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

[٧٥١] وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) ... وَالنونَ حَرِّكْ مُطْلَقَا[1] وَأَشْبِعَنْ[2]

[٧٥٢] وَقُلْ (مَنَانِ؟ وَمَنَيْنِ؟) بعدَ (لي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

[٧٥٣] وَقُلْ ـ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ) ـ (مَنَهْ) ... والنونُ قَبْلَ (تَا) المُثَنَّى مُسْكَنَهْ

[٧٥٤] وَالفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا والأَلِفْ ... بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)

[٧٥٥] وَقُلْ: (مَنُونَ؟ وَمَنِينَ؟) مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

[٧٥٦] وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ (مَنُونَ؟) فِي نِظْمٍ عُرِفْ

[تعريف الحكاية] [ش] أَيْ[3]: إِنْ سُئِلَ بـ(أيٍّ) عَنْ منكورٍ مذكورٍ في كلامٍ سابقٍ حُكِيَ في (أيٍّ) ما لذلك المنكورِ مِنْ إعرابٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وإفرادٍ[4] وتثنيةٍ وجمعٍ، ويُفْعَلُ بها ذلك وصلًا ووقفًا، فتقولُ لمَنْ قالَ: جاءني رجُلٌ (أي) ولمِنَ قال: (رأيتُ رجلًا) (أيًّا) ولمِنَ قال: (مررتُ [٢٠٦/و] برجلٍ) (أيٍّ)، وكذلك تفعَلُ في الوصلِ، نحو: (أيٌّ يَا فَتى، وأيًّا وأيٍّ يا فتى). وتقولُ في التأنيث (أيَّةٌ)، وفي التثنيةِ (أيَّانِ وأيَّتَانِ) رفعًا، و(أَيِّينَ وَأَيَّتَيْنِ) جرًّا ونصبًا، وفي الجمعِ (أَيُّونَ وَأَيَّاتٌ) رفعًا، و(أَيِّينَ وَأَيَّاتٍ) جرًّا ونصبًا[5].

وإنْ سُئِلَ عن المنكورِ المذكورِ بـ(مَنْ) ـ حُكِيَ فيها ما له مِنْ إعرابٍ، وتُشْبَعُ الحركةُ التي على النونِ[6]؛ فيتولَّدُ منها حرفٌ مجانسٌ

(١) في أحوال الإعراب الثلاثة.
(٢) في (س): «واستعن».
(٣) من (س).
(٤) من (م).
(٥) أي: في جميع الأمثلة المذكورة استفهامية معربة.
(٦) التي اجتلبت للحكاية، فالحروف التي بعدها ـ إنما هي إشباع لها؛ دفعًا للوقف على المتحرك.
=

لها، ويُحْكَى[١] فيها ما له من تأنيثٍ وتذكيرٍ، وتثنيةٍ وجمعٍ، ولا تفعلْ بها ذلك كُلَّه إلا وقفًا، فتقولُ لمَنْ قال: (جاءني رجلٌ) (مَنُو)، ولمَنْ قالَ: (رأيتُ رجلًا) (مَنا)، ولمَنْ قال: (مررتُ برجلٍ) (مَنِي)، وتقولُ في تثنيةِ المذكَّرِ: (مَنَانْ) رفعًا، و(مَنَيْنْ) (نصبًا وجرًّا)[٢]، وتُسَكَّنُ[٣] النونُ فيهما، فتقولُ لِمَنْ قال: (جاءني رجلانِ): (مَنَانْ)، ولمَنْ قال: (مَرَرْتُ[٤] رجلينِ): (مَنَيْن)، وَلِمَنْ قالَ: (رَأَيْتُ[٥] برجلينِ): (مَنَيْنْ)[٦][٧] للمؤنثةِ (مَنَهْ) رفعًا، ونصبًا، وجرًّا. فإذا قيلَ: (أَتَتْ بِنْتٌ) فقُلْ: (مَنَهْ)، رفعًا وكذا في الجرِّ والنصبِّ، وتقولُ في تثنيةِ المؤنثِ (مَنْتَانْ) رفعًا و(مَنْتَيْنْ) جرًّا ونصبًا؛ بسكونِ النونِ التي قبلَ التاءِ وسكونِ نونِ التثنيةِ، وقد وردَ قليلًا فتحُ النونِ التي قبلَ التاءِ نحو: (مَنَتَانْ ومَنَتَيْنْ)، وإليه أشارَ بقولِه: **(وَالفَتْحُ نَزَرْ)**.

وتقولُ في جمعِ المؤنثِ: (مَنَاتْ) بالألفِ والتاءِ الزائدتينِ كهنداتٍ، فإذا قيل: (جاءَ نِسْوةٌ) فقل: (مَنَاتْ)، وكذا تفعَلُ في الجرِّ والنصبِ.

---

= **وقيل**: الحروف ليست للإشباع؛ بل اجتلبت للحكاية، أو لا فلزم تحريك ما قبلها، وصحَّحه أبو حيان.

**وقيل**: بدل من التنوين في المحكي، و(من) مبنية على سكون مقدر منعه حركة الحكاية، أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أو لا، وليست منان ومنين ومنات معربة ـ كما قد يتوهم من التثنية والجمع؛ بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف؛ للدلالة على حال المسؤول عنه، فهي في محل عامل كعامل المحكي، أو هم على قياس ما مرَّ في (أي). «الخضري» (٢/ ١٤٣).

(١) في (س): «فيحكى».
(٢) في (س)، (ح): «جرًّا ونصبًا».
(٣) في (ك): «بسكون».
(٤) في (م): «مررت».
(٥) في (م): «رأيت».
(٦) ظاهره: لا يجب إعادة الجار؛ فيحتمل أن محله جر بحرف محذوف، أو: مبتدأ حذف خبره، وقال ابن عصفور: لا بد من إعادة الجار في (من وأي)، ويقدر متعلقه بعدهما، وينبغي جوازه قبلهما عند من يرى أن استفهام الاستثبات ـ لا يلزم الصدر. «الخضري» (٢/ ١٤٤).
(٧) في (س): «فتقول».

وتقولُ في جمعِ المذكرِ (مَنُونْ) [٢٠٦/ظ] رفعًا، و(مَنِينْ) نصبًا وجرًّا، بسكونِ النونِ فيهما. فإذا قيلَ: (جاءَ قومٌ) ـ فقلْ: (مَنُونَ)، وإذا قيل: (مررْتُ بقومٍ) أو (رأيتَ قومًا) ـ فقل: (مَنِينَ)[1].

هذا حكْمُ (مَنْ) إذا حُكِي بها في الوقفِ؛ فإذا وُصِلَتْ: لم يُحْكَ فيها شيْءٌ مِنْ ذلك؛ لكنْ تكونُ بلفظٍ واحدٍ في الجميعِ، فتقولُ: (مَنْ يَا فَتَى) لقائلٍ جميعَ ما تقدَّمَ. وقد وردَ في الشِّعْرِ قليلا (مَنُونَ) وَصْلًا؛ قال الشاعرُ[2]:

**٣٥٢ ـ أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ: (مَنُونَ أَنْتُمْ) فَقَالُوا: الجنُ، قلْتُ: عِمُوا ظلامًا[3]**

فقال: (مَنُونَ أَنْتُمْ)، والقياسُ (مَنْ أَنْتُم). (والله تعالى أعلم بالصواب)[4].

[ص] **[٧٥٧] والعَلَمُ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إِنْ عَرِيتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ**

[ش] [حكاية العلم وشرطها] يجُوزُ أنْ يُحْكَى العَلَمُ بـ(مَنْ)[5] إنْ لَمْ يَتقدَّمْ عليها عاطفٌ؛ فتقولُ لمن قالَ: (جاءني زيدٌ): (مَنْ زيدٌ)، ولِمَنْ قال: (رأيتُ زيدًا): (مَنْ

---

(١) ينظر: «المقاصد الشافية» (٦/ ٣٣٢).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٠٨): «قائله: هو جذع بن سنان الغساني ـ على رواية من روى: **(عِمُوا صَبَاحًا)**، وأما على رواية من روى: **(عِمُوا ظَلَامًا)**؛ فإنه ينسب إلى شمير بن الحارث الضبي».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(منون أنتم)**؛ حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذٌّ (م).

(٤) من (ح).

(٥) بشرط كونه لعاقل، وأن لا يتيقن عدم اشتراكه؛ فلا يقال من الفرزدق بالجرِّ ـ لمن قال: سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه، وأن لا يتبع بنعت أو توكيد أو بدل؛ فلا يقال: من زيدًا العاقل لمن قال: رأيت زيدًا العاقل. نعم: إن كان النعت بابن مضاف إلى علم حكي لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد، نحو: مَنْ زيدَ بن عمرو بالنصب لمن قال: رأيت زيدَ بن عمرو، وفي العَلَم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيبويه؛ فيحكى المتعاطفان إن كانا معًا علمين كزيدًا وعمرًا، أما الأول فقط كزيدًا وأخاه، بخلاف أخا زيد وعمرًا. «الخضري» (٢/ ١٤٤).

زيدًا)، ولِمَنْ قال: (مررتُ بزيدٍ): (مَنْ زَيْدٌ)، فتُحْكَى[(١)] في العَلَمِ المذكورِ بعدَ (مَنْ) ما للعَلَمِ المذكورِ (في الكلامِ)[(٢)] السَّابقِ مِنَ الإعرابِ.

و(مَنْ) مبتدأٍ (العَلَمُ) الذي بعدها خبرٌ عنها أو: خبرٌ[(٣)] عن الاسمِ المذكورِ بعد (مَنْ).

فإنْ سبقَ (مَنْ) عاطفٌ ـ لم يجُزْ أنْ يُحْكَى في العَلَمِ الذي بعدها ما قبلها مِنَ الإعرابِ؛ بل يجبُ رَفْعُه عُلى أنه خبرٌ عن (مَنْ)، أو مبتدأٌ خبرُه (مَنْ)؛ فتقولُ لقائلٍ: (جاءَ زيدٌ، أو رأيتُ زيدًا، أو مررتُ بزيدٍ، ومَنْ زيدٌ). وَلا يُحْكَى[(٤)] مِنَ المعارفِ إلا العلمُ؛ فلا تقولُ لقائلٍ: (رأيتُ غلامَ زيدٍ): (مَنْ غلامَ زيدٍ)؛ بنصبِ (غلامٍ)؛ بل يجِبُ رفْعُهُ، فتقول: (مَنْ غُلَامُ زَيدٍ)، وكذلك[(٥)] [٢٠٧/و] في (الرفعِ والجرِّ)[(٦)]. [والله تعالى أعلم بالصواب][(٧)].

❁ ❁ ❁

---

(١) في (س)، (ع): «فيحكى».

(٢) ليس في (س).

(٣) (م) يقصد أن (من) يجوز أن تكون هي الخبر مقدمًا، كما جاز أن تكون مبتدأ (م).

(٤) في (ح): «تحكى».

(٥) ليس في (ك)، (م).

(٦) في (س): «الجر والرفع». ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٣٢)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٨٥٩)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٥٤٤)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٤٨٦).

(٧) من (ح).

# التأنيثُ(١)

[علامة التأنيث] [ص] [٧٥٨] عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَـ(الكَتِفْ)

[٧٥٩] وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرِ بِالضَّمِيرِ ... وَنَحْوُهُ، كَالرَّدِ فِي التَّصْغِيرِ

[ش] أصلُ الاسم أنْ يكونَ مذكَّرًا، والتأنيثُ فرعٌ عن التذكيرِ؛ ولكونِ التذكيرِ هو الأصلَ ـ اسْتَغْنَى الاسمُ المذكَّرُ عن علامةٍ تدُلُّ على التذكيرِ؛ ولكونِ التأنيثِ فرعًا عن التذكيرِ ـ افتقرَ إلى علامةٍ تدُلُّ (عليه، وهي)(٢) التاءُ، والألفُ المقصورةُ، أو الممدودةُ، والتاءُ أكثرُ في الاستعمالِ مِنَ الألفِ، ولذلك قُدِّرَتْ في بعضِ الأسماءِ: كعينٍ وكتفٍ(٣).

ويُستدلُّ على تأنيثِ ما لا علامةَ(٤) فيه ظاهرةً مِنَ الأسماءِ المؤنثةِ ـ بعودِ الضميرِ إليه مؤنثًا نحو: (الكَتِفُ نَهَشْتُهَا(٥)، والعينُ كَحَلْتُهَا)، وبما أشبَه ذلك كوصفِه بالمؤنثِ نحو: (أكلتُ كَتِفًا مشويَّةً)، وكردِّ التاءِ إليه في التصغيرِ(٦): ككُتَيْفَةٍ ويُدَيَّةٌ.

[ما يستوي فيه المذكر والمؤنث] [ص] [٧٦٠] وَلَا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولَا ... أَصْلًا، وَلَا المِفْعَالِ وَالمِفْعِيلَا

[٧٦١] كَذَاكَ مِفْعَلٌ، وَمَا تَلِيهِ ... (تَا) الفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

---

(١) لم يقل والتذكير ـ كما قال المعرب والمبني، والنكرة والمعرفة؛ لأنه لم يبينه هنا قصدًا. وإن لزم من بيان التأنيث بيانه بخلاف ما ذكر. «الخضري» (٢/ ١٤٤).

(٢) في (ح): «على التأنيث».

(٣) لأن وضعها على العروض والانكفاء؛ فيجوز أن تحذف الألف.

(٤) مما هو مجازي التأنيث والتذكير، وباب هذا الاستدلال السماع، وإلا وجب تذكيره وقد مر ذلك في باب الفاعل مع التفضيل بين الحقيقي والمجازي موضحًا منظومًا مع حكم الألفاظ المقصودة فانظره. «الخضري» (٢/ ١٤٥).

(٥) في (س)، (ح): «نهستها».

(٦) هذه العلامة تختص بالثلاثي، وبالرباعي إذا صُغِّرَ للترخيم.

[٧٦٢] وَمِنْ فَعِيلٍ كَـ(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ ـ غَالِبًا ـ التَّا تَمْتَنِعْ

[ش] قد سبقَ أنَّ هذه التاءَ إنَّما زِيدَتْ (في الأسماءِ)[١]؛ لِيَتَمَيَّزَ المؤنثُ[٢] عن المذكَّرِ، وأكثرُ ما يكونُ ذلك في الصفاتِ كقائمٍ وقائمةٍ، وقاعدٍ وقاعدةٍ، ويقِلُّ ذلك في الأسماءِ التي ليستْ بصفاتٍ: كرَجُلٍ ورَجُلَةٍ، وإنسانٍ [٢٠٧/ظ] وإنسانةٍ، وامرئٍ وامرأةٍ[٣].

وأشارَ بقولِه: **(وَلا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولًا)** الأبياتَ ـ إلى أنَّ مِنَ الصفاتِ ما لا تلحَقُه هذه التاءُ، وهو ما كان من الصفاتِ على (فَعُول)[٤]، وكان بمعنى فاعلٍ، وإليه أشارَ بقولِهِ: **(أَصْلًا)** واحْتَرَزَ بذلك مِنَ الذي بمعنى مفعولٍ، وإنما جعَلَ الأوَّلَ أصلًا؛ لأنه أكثرُ مِنَ الثاني، وذلك نحو: (شكور وصبور[٥])، بمعنى: شاكر وصابر، فيقال للمذكَّرِ والمؤنث:

---

(١) ليس في (ك).

(٢) الأصل فيها ذلك، وتكثر زيادتها في الأسماء؛ لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات: كشجر وشجرة، والمصنوعات: كلبنٍ ولبنة، وقد تزاد في الجنس؛ لتمييزه من الواحد ككماءة وكمء، وقد تأتي للمبالغة كرواية لكثير الرواية، أو: لتأكيدها كعلّامة ونسَّابة، وتأتي في الجمع عوضًا عن ياء النسب التي في المفرد كأشعثي وأشاعثة، وقد تعوض عن فاء (عدة)، وعين (إقامة)، ولام (سنة)، أو عن مدة تفعيل كـ(تزكية)، وقد تأتي لمجرد تكثير حروف الكلمة: كقرية وبلدة وغرفة. وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا التي للمبالغة، أو لتأكيدها فانسلخت عن التأنيث؛ فتأمل. «الخضري» (١٤٦/٢).

(٣) ينظر: «البديع في علم العربية» (٢/ ٥٠)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٣٦٤)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٣٥)، «شرح ابن الناظم» (ص٥٣٤)، و«ارتشاف الضرب» (٦٣٧/٢)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٨٦٤).

(٤) (م) بهذا استدل على أن ﴿بَغِيًّا ۝٢٠﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ۝٢٠﴾ [مريم: ٢٠]، وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ۝٢٨﴾ [مريم: ٢٨]، على زنة مفعول لا فعيل، إذ لو كانت على فعيل: لوجب تأنيثها؛ فيقال (بغية) في الموضعين؛ لأنها بمعنى فاعل والأصل (بغويًّا)؛ فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ـ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار كما ترى (م).

(٥) في (س)، : «صبور وشكور».

(شكور وصبور)[١] ـ بلا تاءٍ، نحو: (هذا رجلٌ شكورٌ[٢]، وامرأةٌ صبورٌ)[٣].

فإن كان فعولُ بمعنى مفعولٍ ـ فقد تلحَقُه التاءُ في التأنيثِ نحو: (رَكُوبةٍ) بمعنى: مَرْكُوبَةٍ.

وكذلك لا تلحَقُ التاءُ وصفًا على (مِفْعَالٍ)؛ كامرأةٍ مِهْذَارٍ ـ وهي الكثيرةُ الهَذَرِ، وهو الهَذَيَانِ ـ أو على (مِفْعِيل)؛ كامرأةٍ مِعْطِيرٍ ـ مِنْ (عَطِرَتِ المرأةُ) إذا استَعملتِ الطِّيبَ، (أو على)[٤] (مِفْعَل)؛ كمِغْشَمٍ، وهو الذي لا يَثْنِيه شيءٌ عما يريدُه ويهواه مِنْ شجاعتِه[٥].

وما لحِقَتْه التاءُ من هذه الصفاتِ؛ للفرقِ بينَ (المذكَّرِ والمؤنثِ)[٦] ـ فشاذٌّ لا يُقاسُ عليه نحو: (عَدُوّ، وعَدُوَّة، ومِيقَان ومِيقَانة ومِسْكِين ومِسْكِينَة).

وأما (فَعِيل) فإما أنْ يكونَ بمعنى فاعلٍ أو بمعنى مفعولٍ؛ فإن كان بمعنى فاعلٍ ـ لحِقَتْه التاءُ في التأنيثِ[٧] نحو: (رجلٌ كريمٌ، وامرأةٌ كريمةٌ)، وقد حُذِفَتْ مَنْه[٨] قليلًا، قال اللهُ تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨﴾ [يس: ٧٨]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾ [الأعراف: ٥٦]. وإنْ[٩] كانَ بمعنى مفعولٍ ـ وإليه أشارَ بقولِه: **(كقَتِيلٍ)**: فإما أنْ [٢٠٨/و] يُستعملَ استعمالَ الأسماءِ أَوْ لَا، فإنِ

---

(١) في (م): «صبور وشكور»، وفي (ك): «صبور وجريح».

(٢) في (ك): «صبور».

(٣) في (ك): «شكور».

(٤) في (ح)، (ع)، (ك): «وعلى».

(٥) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (١٧٣٨/٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٣٥)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (١٣٥٤/٣)، و«شرح المكودي» (ص٣١٣)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٤٩١/٢).

(٦) في (ح)، (ع): «المؤنث والمذكر».

(٧) فرقًا بينه وبين فعيل بمعنى مفعول.

(٨) حملًا له على فعيل بمعنى مفعول.

(٩) في (ح): «فإن».

استعُملَ استعمالَ الأسماءِ، أي(١): لم يتبعِ موصوفه لحِقَتْه التاءُ نحو: (هذه ذبيحةٌ ونطيحةٌ وأكيلةٌ)؛ أي: مذبوحةٌ ومنطوحةٌ ومأكولةُ السَّبُعِ. وإن لم يُستعملِ استعمالَ الأسماءِ ـ أي: بأنْ يَتْبَعَ موصوفه حُذِفَتْ منه التاءُ غالبًا نحو: (مررْتُ بامرأةٍ جريحٍ، وبعينٍ كحيلٍ)؛ أي: مجروحةٍ ومكحولةٍ، وقد تلحَقُه(٢) التاءُ قليلًا نحو: (خَصْلَةٌ ذَمِيمَةٌ)؛ أي: مذمومةٌ، و(فَعْلَةٌ حَمِيدَةٌ)؛ أي: محمودةٌ(٣).

[أوزان ألف التأنيث المقصورة]

[ص] [٧٦٣] وَأَلِفُ التَّأْنِيثُ: ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ(٤)، نَحْوُ: أُنْثَى الغُرِّ

[٧٦٤] وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُولَى ... يُبْدِيهِ: وَزْنُ (أُرَبَى وَالطُّولَى ـ

[٧٦٥] وَمَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً، (كَشَبْعَى) ـ

[٧٦٦] وكَـ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى، ... ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى)، مَعَ (الكُفُرَّى) ـ

[٧٦٧] كَذَاكَ (خُلَّيْطَى)، مَعَ (الشُّقَّارَى) ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

[ش] قد سبقَ أنَّ ألفَ التأنيثِ على ضربينِ:

**أحدُهما**: المقصورةُ كحُبْلَى وسَكْرَى.

**والثاني**: الممدودةُ كحمراءَ وغرَّاءَ، ولكلٍّ منهما أوزانٌ تُعْرَفُ(٥) بها.

---

(١) في (ك): «إن». (٢) في (س): «يلحق».

(٣) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ٣٩٥)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٤١)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٦٢١).

(٤) **اعترض**: بأنه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو: حمراء ـ هي الألف اللينة التي قبل الهمزة؛ لأنها هي تمد. مع أن هذا لم يقله أحد؛ بل هي عند الأخفش الألف والهمزة معًا، وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها، والألف قبلها زائدة، وعند البصريين الهمزة بدل منها؛ لاجتماعها مع الألف قبلها ـ كما مرّ؟
**ويُجاب**: بأن الإضافة في ذات مد لأدنى ملابسة. والمراد أنها مصاحبة، وتابعة للمد فيجري على أحد المذهبين الأخيرين، ويحمل على مذهب البصريين؛ لأنه المختار. والمراد أنها مشتملة على المد من اشتمال الكل على جزئه؛ فيجري على مذهب الأخفش. غاية الأمر: أنه أطلق الألف على مجموعهما. «الخضري» (٢/ ١٤٧).

(٥) في (س): «يعرف».

**فأما المقصورةُ:** فلها أوزانٌ مشهورةٌ وأوزانٌ نادرةٌ.

**فمِنَ المشهورةِ:** فُعَلَى نحو: أُرَبَى للداهيةِ وشُعَبَى لموضعٍ، ومنها فُعْلَى اسمًا كبُهْمَى لنبت ٍ، أو صفةً كحُبْلَى، والطُّولَى أو مصدرًا كرُجْعَى.

**ومنها:** فَعَلَى اسمًا كبَرَدَى لنهرٍ بدمشقَ[1]، أو: مصدرًا كمَرَطى لضربٍ مِنَ العدوِ، أو: صفةً [٢٠٨/ظ] كحَيْدَى، يقالُ: حمارٌ حَيْدَى؛ أي: يَحِيدُ عنْ ظِلِّه لنشاطِهِ.

قال الجَوْهَرِيُّ[2]: (ولمْ يجئْ في[3] نعوتِ المذكَّرِ شيءٌ على غيرِهِ).

**ومنها:** فَعْلَى جمعًا؛ كصَرْعَى جمعَ صريعٍ، أو: مصدرًا؛ كدَعْوَى، أو صفةً؛ كشَبْعَى وكَسْلَى.

**ومنها:** فُعَالَى: كحُبَارَى لطائرٍ، ويقعُ على الذكَرِ والأُنْثَى.

**ومنها:** فُعَّلَى: كسُمَهَّى للباطلِ.

**ومنها:** فِعَلَّى: كسِبَطْرَى لِضربٍ مِنَ المَشْيِ[4].

**ومنها:** فِعْلَى مصدرًا كذِكْرَى، أو جمعًا كظِرْبَى جمع ظَرِبَانٍ ـ وهي دُوَيْبَةٌ كالهرَّةِ[5] مُنْتِنَةُ الرِّيحِ، تزعُمُ العربُ: أنَّها تَفْسُو في ثوبِ أحدِهم إذا صادَها، فلا تذهبُ رائحتُه حتى يبلَى الثوبُ. وكحِجْلَى جمعُ حَجَلٍ، وليسَ في الجموعِ ما هو على وزنِ[6] فِعْلَى غيرُهما[7].

**ومنها**[8]: فِعِّيلَى؛ كحِثِّيثَى بمعنى: الحَثِّ[9].

---

(١) من (م).

(٢) «الصحاح» (٢/ ٤٦٧).

(٣) في (م): (من).

(٤) (م) **(سبطرى)**: ضرب من المشي فيه تبختر، ونظيره **(دفقى)**؛ بكسر الدال، وفتح الفاء، وتشديد القاف مفتوحة ـ وهو ضربٌ من المشي فيه إسراع وتدفق (م).

(٥) في (س): «كهرة».

(٦) من (م).

(٧) ينظر: «شرح التصريح» (٢/ ٥٥٢)، و«حاشية الصبان» (٤/ ٢٠٣).

(٨) في (س): «ومنهما».

(٩) (م) ونظيره **(خليفى)** بمعنى الخلافة عن رسول الله، وفي حديث عمر بن =

**ومنها**: فُعُلَّى، نحو: كُفُرَّى لوعاءِ الطَّلْعِ.

**ومنها**: فُعَّيْلَي، نحو: خُلَّيْطَي[1] للاختلاطِ. ويقالُ: وقعُوا في خُلَّيْطَى؛ أي: اختلَطَ عَلَيْهِمْ أَمرُهُمْ.

**ومنها**: فُعَّالَى نحو: **شُقَّارَى لنبتٌ.**

[ص] **[٧٦٨] لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ، أَفْعُلَاءُ) ... مُثَلَّثَ العينِ، وَ(فَعْلَلَاءُ) ـ**

**[٧٦٩] ثُمَّ (فِعَالَا، فَعْلُلَا، فَاعُولَا، ... وَفَاعِلَاءُ، فِعْلِيَا، مَفْعُولَا) ـ**

**[٧٧٠] وَمُطْلَقُ العَيْنِ (فَعَالَا) وَكَذَا ... مُطْلَقَ فَاءِ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا**

[ش] لألفِ التأنيثِ الممدودةِ أوزانٌ كثيرةٌ؛ نَبَّهَ المصنِّفُ على بعضِها: [أوزان ألف التأنيث الممدودة]

**فمنها**: فَعْلَاء اسما؛ كصحراءِ أو صفةً، مُذَكَّرُها على أَفْعَلَ؛ كحمراءَ وعلى غيرِ أفعل كدِيمَةٍ[2] هَطْلاءَ، ولا يقالُ: سَحَابٌ أَهْطَلُ؛ (بلْ سَحَابٌ هَطِلٌ)[3]، وَكَقَوْلِهِمْ[4] [٢٠٩/و] فرسٌ أو ناقةٌ رَوْغَاءُ؛ أي: حديدةُ القِيادِ، ولا يُوصَفُ به المذكَّرُ منهما، فلا يقالُ: جملٌ أروغُ، وكامرأةٍ حسناءَ، ولا يقالُ: رجلٌ أحسنُ، والهَطْلُ: تتابعُ المطرِ، والدمعُ وسيلانُه، يقالُ: هطَلَت السماءُ تهطِلُ هَطْلًا، وَهَطَلانًا وَتَهْطَالًا[5].

**ومنها**: أَفْعِلَاءُ مثلَّثُ العينِ، نحو: قولِهم لليومِ الرابعِ مِنْ أيَّامِ الأسبوعِ؛ أَرْبُعَاءُ بِضَمِّ الباءِ[6] وفتحِها وكسرِها.

**ومنها**: فَعْلَلَاء، نحو: عَقْرَبَاءَ لأنثى العقاربِ.

**ومنها**: فِعَالَاءِ، نحو: قِصَاصَاءُ ـ للقِصَاصِ.

**ومنها**: فُعْلُلَاءُ، كقُرْفُصَاءَ[7].

---

= الخطاب رضي الله عنه: «**لولا الخليفى لأذنت**»؛ يريد: لولا اشتغاله بشؤون الخلافة ـ لكان مؤذنًا (م).

(١) في (س): «كخليطي».
(٢) في (س)، (ص)، (ح): «ديمة».
(٣) ليس في (ك).
(٤) في (م): «وقولُهم».
(٥) في (س): «انهطالا».
(٦) في (ك): «العين».
(٧) في (س)، و(ح): «نحو قرفصاء».

**ومنها**: فَاعُولاءُ، كعَاشُورَاءَ.

**ومنها**: فَاعِلَاءُ، كقَاصِعَاء لجحرٍ مِنْ جِحَرَةِ اليربوعِ.

**ومنها**: فِعْلِيَاءُ، نحو: كِبْرِيَاءُ وهي العظمةُ.

**ومنها**: مَفْعُولَاءُ، نحو: مَشْيُوخَاءُ جمعُ شَيْخٍ.

**ومنها**: فَعَالَاءُ مُطْلَقُ العينِ؛ أي: مضمومُها ومفتوحُها ومكسورُها، نحو[1]: دَبُوقَاء ـ للعذرةِ، وبَرَاسَاء لغةٌ في البَرْنَسَاءِ[2]، وهُمُ الناس. وقالَ ابنُ السِّكِّيتُ[3]: يقالُ: ما أدري أيُّ البَرْنَسَاءُ[4] هو؛ أي: أيُّ الناسِ هو، وكَثِيرَاء.

**ومنها**: فَعَلَاء، مُطْلَقُ الفاءِ؛ أي: مضمومُها، ومفتوحُها، ومسكورُها نحو[5]: خُيَلَاء ـ للتكبُّرِ، وجَنْفَاءَ اسمُ مكانٍ، وسِيَرَاءَ ـ لِبُرْدٍ فيه خطوطٍ صُفْر[6]. [والله تعالى أعلم بالصواب][7].

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ك): «أي».

(٢) في (س): «البريساء».

(٣) في «إصلاح المنطق» (ص٢٧٥).

(٤) في (س): «البريساء».

(٥) ليس في (ك).

(٦) ينظر: «الأصول في النحو» (٣/ ٢٦٥)، و«شرح السيرافي» (٥/ ٢٧٠)، و«شرح المفصل» (٤/ ١٨١).

(٧) من (ح).

# المقصورُ والممدودُ

[ص] [٧٧١] إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ... فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ(الأَسَفْ) ـ

[٧٧٢] فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

[٧٧٣] كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا ... كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ، نحو (الدُّمَى)

[ش] [المقصور] المقصورُ: هو الاسمُ الذي حَرْفُ إعرابِه ألفٌ لازمةٌ(١) [٢٠٩/ظ].

فخرجَ بالاسمِ الفعلُ، نحو: يَرْضَى، وبحرفِ إعرابِه المبنيِّ نحو: إذا وبلازمةِ المثنَّى(٢) نحو: الزيدانِ؛ فإنَّ ألفَه تنقلِبُ ياءً في الجرِّ والنصبِ.

[أنواع الاسم المقصور] والمقصورُ على قسمينِ: قياسيٌّ وسماعيٌّ(٣).

فالقياسيُّ: كلُّ اسمٍ معتلٍّ(٤) له نظيرٌ مِنَ الصحيحِ مَلْتَزَمٌ فتحُ ما قَبْلَ آخرِهِ، وذلك كمصدرِ الفعلِ اللازمِ الذي على وزنِ(٥) فَعِلَ؛ فإنه يكونُ

---

(١) ينظر: «تسهيل الفوائد» (ص١٦)، و«شرح التسهيل» (١/ ٨٩)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٥٩)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤١)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٥١٢).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ينظر: «المفصل في صنعة الإعراب» (ص٢٧٣)، و«شرح المفصل لابن يعيش» (٤/ ٣٣)، و«الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية» (١/ ٨٠)، و«شرح التسهيل لابن مالك» (١/ ٩٤)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٦٠).

(٤) الأولى معل؛ لأن المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا، والمعل: هو المغير، وهو المراد هنا لأن الاسم لا يوصف بالقصر إلا بعد تغيير يائه مثلًا، وأما قول المتن: (المعل الآخر)؛ فالأولى فيه المعتل؛ لأنه هو الذي يصح فيه تعليل ثبوت القصر. أما المعل ـ وهو المغير: فالقصر ثابت فيه، فلا معنى لتعليقه بإذا؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٤٩).

(٥) في (ص)، (م).

فَعَلًا ـ بفتحِ الفاءِ والعينِ ـ نحو: أَسِفَ أَسَفًا، فإذا كانَ معتلًّا وجَبَ قصرُه، نحو: جَوِيَ جَوًى؛ لأنَّ نظيرَه مِنَ الصحيحِ الآخرِ مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قَبْلَ آخرِهِ ونحو: فِعَل في جمعِ فِعْلَةٍ ـ بكسرِ الفاءِ، وفُعَل في جمعِ فُعْلَةٍ ـ بضمِّ الفاءِ ـ نحو: مِرًى جمعُ مِرْيَةٍ، ومُدًى جمعُ مُدْيَةٍ، فإنَّ نظيرَهما مِنَ الصحيحِ: قِرَبٌ وقُرَبٌ جمعُ قِرْبَةٍ وقُرْبَةٍ؛ لأنَّ جمعَ فِعْلَةٍ ـ بكسرِ الفاءِ ـ يكونُ[(1)] على فِعَلٍ؛ بكسرِ الأوَّلِ وفتحِ الثاني، وجمعُ فُعْلَة ـ بضمِّ الفاءِ ـ يكونُ على فُعَل ـ بضمِّ الأوَّلِ وفتحِ الثاني.

والدُّمَى: جَمْعُ دُمْيَةٍ؛ وهي الصورةُ مِنَ العاجِ ونحوِهِ[(2)].

[ص] [٧٧٤] وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

[٧٧٥] كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ؛ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

[ش] [الاسم الممدود القياسي] ولما فَرَغَ مِنَ المقصورِ ـ شرَعَ في الممدودِ، وهو: الاسمُ الذي في آخِرِهِ همزةٌ تلِي ألفًا زائداةً، نحو: حمراءُ وكساءُ ورِدَاءُ.

فخرجَ بالاسمِ الفعلُ نحو: (يشاءُ) وبقولِه: **(تَلِي أَلِفًا زَائِدَةً)** ما كان في آخِرِه همزةٌ تَلِي أَلِفًا غَيْرَ [٢١٠/و] زَائِدَةٍ؛ كماءٍ وآءٍ جمعُ آءة، وهو شجرٍ.

والممدودُ أيضًا كالمقصورِ: قياسيٌّ وسماعيٌّ، فالقياسيُّ: كلُّ معتلٍّ[(3)]

---

(١) في (س): «تكون».

(٢) ينظر: «لسان العرب» (١٤/ ٢٧١)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٤١٢)، و«المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» (١/ ٢٧٧)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٥١٦).

(٣) أي: معتل الآخر، وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان أنَّ نحو: حبلى وصحراء من السماعي لا القياسي؛ لأنهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح؛ لزيادة ألفهما على بنية الكلمة، بخلاف ألف المقصور، وهمزة الممدود القياسيين فمنقلبان عن أصل ـ كما لا يخفى، وقد لا يتوقف في ذلك. وعن الفراء: ما يصرح بأن نحو حمراء من الممدود قياسًا؛ إلا أن يقال: المراد هنا القياسي غيرهما لتقدم الكلام على ما ينقاسان فيه من الأوزان؛ فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٤٩).

له نظيرٌ مِنَ الصحيحِ الآخِرِ مُلْتَزَمٌ[(١)] زِيَادَةُ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ. وذلك كمصدرِ ما أوَّلُه همزةُ وَصْلٍ، نحو: ارْعَوَى ارْعِوَاءٌ وَارْتَأَى ارْتِئَاءً، واسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءً، فإنَّ نظيرَها[(٢)] مِنَ الصحيحِ انطلقَ انطلاقًا واقتدرَ اقتدارًا، واستخرجَ استخراجًا. وكذا مصدرُ كلِّ فعلٍ معتلٍّ؛ يكونُ على وزنِ أَفْعَلَ، نحو: أَعْطَى إِعْطَاءً، فإنَّ نظيرَه مِنَ الصحيحِ: أَكْرَمَ إِكْرَامًا[(٣)].
[والله تعالى أعلم بالصواب][(٤)].

[ص] [٧٧٦] **والعَادِمُ النظِيرَ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٌّ بِنَقْلٍ، كَـ(الْحِجَا)، وَكَـ(الحِذَا)**

[المقصور والممدود السماعيان]

[ش] هذا هُوَ **القِسْمُ الثاني**؛ وهو المقصورُ السماعيُّ[(٥)]، والممدودُ السماعيُّ[(٦)].

وضابطُهما: أنَّ ما ليس له نظيرٌ ـ اطَّرَدَ فَتْحُ مَا قبلَ آخرُهُ، فَقَصْرُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السماعِ، وما ليسَ له نظيرٌ ـ اطَّردَ زيادةُ ألفٍ قبلَ آخِرِه، فمدُّه مقصورٌ على السماعِ.

فمنَ المقصورِ السماعيِّ: الفَتَى واحد الفِتْيَانِ، والحِجَا: العقلُ، والثَّرَى التُّرَابُ: والسَّنَا: الضوءُ.

وَمِنَ الممدودِ السماعيِّ: الفَتَاءُ: حَدَاثَةُ السنِّ[(٧)]، (والسَّنَاءُ:

---

(١) في (س): «تلزم». (٢) في (ك): «نظيرهما».

(٣) (م) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر؛ إذا كان دالًّا على صوت: كرغاء ونغاء ومكاء ودعاء وحداء، أو كان دالًّا على داء مثل مشاء، ومصدر الفعل الذي على مثال: قاتل قتالًا، نحو: والى ولاء، وعادى عداء (م).

(٤) من (ح).

(٥) لأنها ليس لها نظير من الصحيح يماثلها في جميع الأوصاف: من الوزن والمصدرية أو الجمعية، والوصفية مثلًا. وإن وجد وزنها؛ كبطل وعنب. «الخضري» (٢/ ١٥٠).

(٦) ينظر: «المفصل في صنعة الإعراب» (ص٢٧٤)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٤٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤٢).

(٧) زاد في (ك): «أكثر كثرة المال».

الشرفُ، والثراءُ كثرةُ المالِ)[١]، والحِذَاءُ: النعلُ.

[ص] [٧٧٧] وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

[ش] لا خلافَ بينَ البصريينَ والكوفيينَ - في جوازِ قصرِ الممدودِ للضرورةِ[٢].

واختُلفَ في جوازِ مدِّ المقصورِ: فذهبَ البصريونَ إلى المنعِ، وذهبَ الكوفيونَ إلى الجوازِ[٣] واستدلُّوا بقولِه[٤]:

**٣٥٣ - يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ[٥] واللَّهَاءِ[٦]**

فمَدَّ اللَّهَاءِ للضَّرُورةِ - وهو مقصورٌ. (والله أعلم)[٧].

۞ ۞ ۞

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٢) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٦١٤) ونقل الإجماع أيضًا على ذلك.

(٣) ينظر: المنقوص والممدود للفراء (٢٨).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠١٨): «قائله: أعرابي من أهل البادية؛ قاله الفراء، ولم يسمه».

(٥) في (س): «المشعل».

(٦) (م) الشاهد فيه: قوله: **(واللهاء)** حيث مدّهُ للضرورة، وأصله (اللها) - بالقصر (م).

(٧) من (س).

# كيفيةُ [٢١٠/ ظ] تثنيةِ المقصورِ والممدودِ وجمعِهما تصحيحًا(١)

[ص] [٧٧٨] آخِرُ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ (يَا) ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا [كيفية تثنية المقصور]

[٧٧٩] كَذَا الذي الْيَا أَصْلُهُ نحوُ (الفتَى) ... وَالجَامِدُ الذي أُمِيلَ كَـ(مَتَى)

[٧٨٠] فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

[ش] الاسمُ المتمكِّنُ إنْ كانَ صحيحَ الآخِرِ أو كانَ منقوصًا ـ لحِقَتْه علامةُ التثنيةِ مِنْ غيرِ تغييرٍ؛ فتقولُ(٢) في(٣) (رجلٍ وجاريةٍ وقاضٍ): (رجلانِ وجاريتانِ وقاضيانِ).

وإنْ كانَ مقصورًا: فلا بدَّ من تغييرِهِ ـ على ما نذكُرُه الآنَ.

وإنْ كانَ ممدودًا: فسيأتِي حكمُه.

فإن كانَتْ ألفُ المقصورِ رابعةً(٤) فصاعدًا ـ قُلِبَتْ ياءً(٥)؛ فتقولُ

---

(١) اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه، وإن كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقًا وتصحيحًا: إما تمييز محول عن المضاف إليه؛ أي: وكيفية تصحيح جمعهما، أو حال من جمع؛ أي: مصححًا، ولم يذكر تكسيرهما؛ لأنَّ له بابًا يخصه. «الخضري» (٢/ ١٥٠).

(٢) في (س): «تقول».

(٣) من (م).

(٤) سواء كان أصلها ياء، أو واوًا.

(٥) لكونها مع علامة التثنية، ولا يمكن تحريكها؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، وحذفها يلبس المثنى عند إضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها: كفتاي، وإنما قلبت ياء في غير الثلاثي رجوعًا إلى أصلها في نحو: مسعى. كما رجعت إليه في نحو: فتى، وحملًا على الفعل غير الثلاثي ـ في نحو: ملهى؛ لرد الواو فيه إلى الياء: كالهيت واصطفيت ـ من اللهو والصفوة كما في قوله:

**والواو لا ما بَعْدَ الفَتْح يا انْقَلَبْ**

وأما في الجامد الذي أميل؛ فلأن الإمالة في المفرد تنحو بالألف نحو الياء؛ =

في (مَلْهَى): (مَلْهَيَانِ) وفي ((مُسْتَقْصَى): (مُسْتَقْصَيَانِ))[١] وَإِنْ كانَتْ ثالثةً، فإن كانَتْ بدلًا مِنَ الياءِ: كفَتَى ورَحَى قُلِبَتْ أيضًا ياءً، فتقول: فتيانِ ورحيانِ، (وكذا إذا)[٢] كانَتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ وأُمِيلَتْ فتقول في (مَتَى) - عَلَمًا[٣]: (مَتَيَانِ). وإنْ كانَتْ ثالثةً بدلًا من واوٍ كعصًا وقفًا، قُلِبَتْ واوًا فتقولُ: (عَصَوَانِ وقَفَوَانِ)، وكذا إنْ كانَتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ ولم تُمَلْ؛ كإِلَى عَلَمًا فتقولُ: (إِلَوَانِ).

فالحاصلُ: أنَّ ألفَ المقصورِ تقلبُ ياءً في ثلاثةِ مواضعَ:

**الأوَّلُ**: إذا كانَتْ رابعةً فصاعدًا[٤].

**الثاني**: إذا كانَتْ ثالثةً بدلًا مِنْ ياءٍ.

**الثالث**: إذا كانَتْ [٢١١/و] ثالثةً مجهولةً الأصلِ وَأُمِيلَتْ.

وتُقْلَبُ واوًا في موضعينِ:

**الأوَّلُ**: إذا كانَتْ ثالثةً بدلًا مِنَ الواوِ.

**الثاني**: إذا كانَتْ ثالثةً (مجهولةَ الأصلِ)[٥]، ولمْ تُمِلْ.

وأشارَ بقولِه: **(وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ)** إلى أنَّهُ إذا عمِلَ هذا العملَ المذكورَ في المقصورِ، أعني: قلبَ الألفِ ياءً أو واوًا[٦] - لحِقَتْها علامةُ التثنيةُ التي سبقَ ذِكْرُها أوَّلَ الكتابِ؛ وهي الألفُ والنونُ المكسورةُ رفعًا، والياءُ المفتوحُ ما قبلَها، والنونُ المكسورةُ جرًّا ونصبًا.

---

= فردت إليها في التثنية، أما ما لم يمل: فلم يلاحظ فيه الياء أصلًا؛ فرجع إلى الواو. «الخضري» (٢/ ١٥٠).

(١) ما بين القوسين في (س): «مقتصي ومقتصيان».

(٢) في (ح): «وإن».

(٣) ليس في (ح).

(٤) وذلك نحو: أغزيَتُ، واستغزيت، وتقصّيْتُ، وادَّعيتُ. «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٣٦٨).

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (س).

(٦) زاد في (ع): «أو ياء».

[ص] [٧٨١] وَمَا كَـ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُنِّيَا وَنَحْوُ (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ، وَحَيَا) ـ

[٧٨٢] بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

[ش] لما فَرَغَ مِنَ الكلامِ على كيفيَّةِ تثنيةِ المقصورِ ـ شَرَعَ في ذِكْرِ كيفيَّةِ تثنيةِ الممدودِ. [كيفية تثنية الممدود]

والممدودُ: إما أن تَكونَ همزتُه بدلًا مِنْ ألفِ التأنيثِ أو للإلحاقِ، أو بدلًا مِنْ أصلٍ، أو أصلًا.

فإن كانت بدلًا من ألف التأنيث: فالمشهورُ قلبُها واوًا، فنقولُ في (صَحْرَاء وَحَمْرَاء): (صَحْرَاوَانِ وحَمْرَاوَانِ).

وإنْ كانت للإلحاقِ كعِلْبَاء أو بدلًا مِنْ أصلٍ، نحو: (كساءٍ وحياءٍ)(١) جازَ(٢) فيها(٣) وجهانِ:

**أحدُهما**: قلبُها واوًا فتقولُ: (عِلْبَاوَان وكِسَاوَانِ وحَيَاوَانِ).

**والثاني**: إبقاءُ الهمزةِ مِنْ غيرِ تغييرٍ؛ فتقولُ: (عِلْبَاءَانِ وكِسَاءَانِ وحَيَاءَانِ)، والقلبُ في المُلْحَقةِ ـ أَوْلَى مِنْ إبقاءِ الهمزةِ، وإبقاءُ الهمزةِ(٤) المبدلةِ مِنْ أصلٍ ـ أَوْلَى مِنْ قَلْبِهَا واوًا(٥).

وإنْ كانَتْ الهمزةُ الممدودةُ أصلًا ـ وَجَبَ إبقاؤُها، فتقولُ [٢١١/ظ]

---

(١) (م) أصل كساء: كساو، بدليل قولك: (كسوت فلاناً كسوة)؛ فوقعت الواو فِي كساء إثر ألف زائدة فقلبت همزة، وأصل حياء: حياي؛ بدليل قولك: (حييت)، وقولك: (حيي فلان يحيا) و(حي)؛ فوقعت ياء حياي ـ إثر ألف زائدة فقلبت همزة، فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة، سواء أكانت متطرفة، أم كانت في وسط الكلمة كما في (صائم)، و(قائم)، و(قائل) ـ من القول، وكما في (بائع، وصائر، وقائل) من القيلولة (م).

(٢) في (س): «جاء».

(٣) في (ك): «فيه».

(٤) زاد في (س): «في».

(٥) ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٣٦٧)، و«حاشية العلامة الصبان» (٤/ ١٥٨).

في (قَرَّاء ووَضَّاء)[١]: (قَرَّاءَانِ ووَضَّاءَانِ).

وأشارَ بقولِه: (وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ) إلى أنَّ مَا جَاءَ مِنْ تثنيةِ المقصورِ أو الممدودِ على خلافِ ما ذُكِرَ ـ اقتصرَ فيه على السماعِ؛ كقولِهم في (الخَوْزَلَي): (الخَوْزَلَانِ)، والقياسُ (الخَوْزَلَيَانِ)، وقولِهم في (حَمْرَاء): (حَمْرَايَانِ)، والقياسُ (حَمْرَاوَانِ)[٢].

[كيفية جمع المقصور والممدود جمع تصحيح]

[ص] [٧٨٣] واحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِي جِمْعٍ عَلَى ... حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

[٧٨٤] وَالفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ ـ

[٧٨٥] فَالالِفُ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

[ش] إذا جُمِعَ صحيحُ الآخِرِ على حدِّ المُثَنَّى؛ وهو الجمعُ بالواو، والنونِ لحِقَتْه العلامةُ مِنْ غيرِ تغييرٍ، فتقولُ في (زيد): (زَيْدُونَ)[٣].

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ ـ حُذِفَتْ ياؤُه، وضُمَّ مَا قبلَ الواوِ، وكُسِرَ ما قبلَ الياءِ؛ فتقول في (قاض)[٤]: (قَاضُونَ)؛ رفعًا وقَاضِينَ جرًّا ونصبًا، وإن جُمِعَ الممدودُ هذا الجمع عُومِلَ فيه[٥] معاملَتَهُ في التَّثْنيةِ، فإن كانَتْ الهمزةُ بدلًا مِنْ أصلٍ أو للإلحاقِ ـ جازَ فيه[٦] وجهانِ: إبقاءُ[٧] الهمزةِ، وإبدالُها واوًا؛ فيقالِ في (كِسَاءَ عَلَمًا: كِسَاؤُونَ وكِسَاوُون)، وكذلك عِلْبَاءُ، وإن كانَتْ الهمزةُ أصليةً ـ وَجَبَ إبقاؤُها، فتقولُ في (قُرَّاء): (قُرَّاؤُونَ).

---

(١) (م) قُرَّاء ـ بضم القاف وتشديد الراء ـ وصف من القراءة تقول: (رجل قراء)؛ أي: حسن القراءة و(وُضَّاء) ـ بضم الواو وتشديد الضاد ـ وصف من الوضاءة، وهي حسن الوجه (م).

(٢) ينظر: «المقصور والممدود» لأبي علي القالي (ص٣١٠)، و«شرح كتاب سيبويه» (٤/ ١٤٢)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٢٠٣).

(٣) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ١٤٥)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٩٥)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤٤)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٣٧٠).

(٤) من (م).

(٥) ليست في (م).

(٦) من (م).

(٧) في (س): «البقاء».

وأما المقصورُ ـ وهو الذي ذَكَرَهْ المصنِّفُ؛ فتُحْذِفُ أَلِفُه إذا جُمِعَ بالواوِ والنونِ، وتَبْقَى الفَتْحَةُ دَلِيلًا(١) عليها؛ فتقولُ(٢) في (مُصْطَفَى): (مُصْطَفُونَ) رفعًا، و(مُصْطَفِينَ) جرًّا ونصبًا ـ بفتحِ الفاءِ [٢١٢/و] مع الواوِ والياءِ، وإن جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ قُلِبَتْ أَلِفُه ـ كما تُقْلَبُ في التثنيةِ؛ فتقولُ في (حُبْلَى): (حُبْلَيَات)، وفي (فَتَى[(٣) وعَصَا) عَلَمَيْ مؤنث: (فَتَيَات وعَصَوَات)(٤).

وإنْ كانَ بعدَ ألفِ المقصورِ تاءٌ ـ وَجَبَ حينئذٍ حذفُها؛ فتقول في (فَتَاة): (فَتَيَات) [وفي (قَنَاة): (قَنَوَات)](٥).

[حركة العين في ما جمع بألف وتاء مزيدتين]

[ص] [٧٨٦] والسالِمُ العَيْنِ الثلاثِي اسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ ـ

[٧٨٧] إِنْ سَاكِنُ العَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

[٧٨٨] وَسَكِّنِ التَّالِي غَيْرَ الفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

[ش] إذا جُمِعَ الاسمُ الثلاثيُّ الصحيحُ العينِ الساكنُها المؤنثُ المختومُ بالتاءِ أو المُجَرَّدُ عنها بألفٍ وتاءٍ، أُتْبِعَتْ عَيْنُهُ فَاءَهُ(٦) في الحركةِ مُطْلَقًا؛ فتقولُ في (دَعْدٍ): (دَعَدَات)، وفي (جَفْنَةٍ): (جَفَنَات)، وفي (جُمْلٍ وبُسْرَةٍ): (جُمُلَات وبُسُرَات)؛ بِضَمِّ الفاءِ والعينِ، وفي (هِنْدٍ وكِسْرَة): (هِنِدَات وكِسِرَات)؛ بكسرِ الفاءِ والعينِ.

ويجُوزُ في العينِ بعدَ الضمَّةِ والكسرةِ التسكينُ والفتحُ(٧)؛ فتقولُ:

---

(١) في (م): «دَالَّةً». (٢) ليس في (س).

(٣) من هنا خرمٌ بمقدار لوحة كاملة في (ح).

(٤) ينظر: «المقتضب» (٣/ ٨٧)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٩٥)، و«حاشية الصبان» (٤/ ١٦٢).

(٥) ما بين المعكوفين من (م).

(٦) وجوبًا في مفتوح الفاء، وجوازًا في مضمومها، ومكسورها.

(٧) مع الإتباع؛ ففي مضموم الفاء، ومكسورها: ثلاث لغات؛ إلا إذا كانت لام الأول ياء، والثاني واو فيمتنع الإتباع ـ كما ذكره بقوله: **(ومنعوا...)** إلخ، إما مفتوح الفاء: فليس فيه إلا الإتباع صحيحًا كان كجفنة، أو: معتلًّا كظبية =

(جُمَلَات[١] وجُمُلات، وبُسْرَات وبُسَرَات، وَهِنْدَات وهِنَدَات، وكِسْرَات وكِسَرَات)، ولا يجُوزُ ذلك بعدَ الفتحةِ؛ بل يجِبُ الإتباع.

واحْتَرِزْ بـ(**الثلاثي**) مِنَ غَيْرِهِ؛ كجَعْفَرٍ عَلَمٌ مؤنثٌ[٢]، وبالاسمِ عن الصفةِ؛ كَضَخْمة. وبـ(**الصحيحِ العينِ**) من معتلِّها[٣]؛ كجَوْزَةٍ وبـ(**الساكنِ العينِ**) مِنْ محرَّكِها كشَجَرَةٍ؛ فإنَّه لا اتباعَ في هذه كُلِّها؛ بل يَجِبُ إبقاءُ[٤] العينِ على ما كانَتْ عليه قَبْلَ الجمعِ؛ فتقولُ: (جَعْفَرات [٢١٢/ظ]، وضَخْمَات وجَوْزَات وشَجَرَات)، واحْتَرِزْ بـ(**المؤنثِ**) مِنَ[٥] المذكَّر كبَدْرٍ، فإنَّه لا يُجْمَعُ بالألفِ والتاءِ[٦]. والله أعلم.

[ص][٧٨٩] وَمَنَعُوا[٧] إِتْبَاعَ نَحْوِ (ذِرْوَةْ وَزُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ (جِرْوَةْ)

[من شروط الاتباع] [ش] يعني: أنَّهُ إذا كانَ المؤنثُ المذكورُ؛ مكسورَ الفاءِ، وكانَتْ لامُه واوًا؛ فإنَّه يَمتنعُ فيه اتباعُ العينِ للفاءِ؛ فلا يقالُ في (ذِرْوَة): (ذِرِوَات)

---

= وظبيات، وجُوّز تسكين المعتل. «الخضري» (٢/ ١٥٢).

(١) في (ع): «حملات».
(٢) في (س)، (ع): «لمؤنث».

(٣) هو ضربان: ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كتارة ودولة وديمة، فهذا يبقى علي حاله، وضرب قبل عينه فتحة كجوزة، وفيه لغتان: الإتباع لهذيل، والإسكان لغيرهم، وسيذكرها هذا في المنتمي لقوم، وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهي البستان، أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن، أو بالضم وهي الوقاية؛ فلا تغير عينة في الجمع. «الخضري» (٢/ ١٥٢).

(٤) في (ع)، (ك): «بقاء».
(٥) في (ع)، (ك): «عن».

(٦) زاد في (م): «كبدر؛ فلا يقال: بدرات». وينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٤٠١)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٤٧٣).

(٧) إشارة إلى أن لإتباع الكسرة والضمة شرطًا آخر؛ غير الخمسة المتقدمة، وهو: أن لا تكون اللام واوًا في إتباع الكسرة، ولا ياء في الضمة، وفهم منه جواز الفتح والإسكان حينئذٍ؛ فلم يمنع غير الإتباع، وكذا جواز إتباع الضمة إذا كانت اللام واوًا كخطوة، وإتباع الكسرة مع الياء كلحية؛ وهو الصحيح في هذا، ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات؛ كما لم يبالوا بضمتين قبل الواو في خطوات. الخضري (٢/ ١٥٢).

بكسرِ الفاءِ والعينِ؛ استثقالًا للكسرةِ قبلَ الواوِ؛ بل يجِبُ فتْحُ العينِ أو تسكينُها؛ فتقول: ذِرَوَات أو ذِرْوَات، وشذَّ قولُهم: (جِرِوات)؛ بكسرِ الفاءِ والعينِ، وكذلك لا يجُوزُ الاتباعُ إذا كانت الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءً، نحو: (زُبْيَة) فلا تقولُ: (زُبُيات)؛ بضمِّ الفاءِ والعينِ؛ استثقالًا للضمَّةِ قبلَ الياءِ؛ بل يجِبُ الفتحُ أو التسكينُ فتقول: (زُبَيَات أو زُبْيَات)[1].

[حكم ما جمع بألف وتاء مزيدتين مخالفًا للقاعدة]

[ص][٧٩٠] وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

[ش] يعني: أنَّه إذا جاءَ جَمْعُ هذا المؤنثِ على خلافِ ما ذَكَرَ عُدَّ نَادِرًا أو ضرورةً أو لغةً لقومٍ. **فالأوَّلُ**: كقولِهم في (جِرْوَة): (جِرِوَات)؛ بكسرِ الفاءِ والعينِ. **والثاني**: كقولِه[2]:

**٣٥٤ ـ وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ**[3]

فسكَّنَ عينَ زَفَرَاتٍ ضرورةً، والقياسُ فتحُها اتْبَاعًا[4].

---

(١) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٠٣ ـ ١٨٠٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤٦)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٤٧٩)، و«شرح المكودي» (ص٣٢١)، و«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (١/ ٢٧٥).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٢٣): «قائله: هو أعرابي من بني عذرة».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(زفرات)** في الموضعين، حيث سكن العين؛ لضرورة إقامة الوزن، وقياسها: الفتح إتباعًا لحركة فاء الكلمة، وهي الزاي، قال أبو العباس المبرد: وهذه من أحسن ضرورات الشعر (م).

(٤) قوله: **(زفرات الضحى)**: جمع زفرة؛ من زفر يزفر: إذا أخرج نفسه بأنين، وهو من باب ضرب يضرب، وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين أولهما: أول النهار، وآخرهما: آخر النهار؛ لأن من عادة المتيم: أن يقوى الهيام فيه في هذين الوقتين؛ ولهذا ينقطع عن الأكل؛ لأن الأكل يكون غالبًا في هذين الوقتين. قوله: **(فأطقتها)** من الإطاقة وهي القدرة، وأراد بقوله: **(يدان)** القوة؛ لأن اليد يعبر بها عن القوة في كثير من المواضع، والتثنية للتأكيد ولإقامة القافية؛ لأنها نونية.

وقوله: **(وحملت)** على صيغة المجهول، أراد: كلفت، وهي جملة من الفعل =

**والثالثُ**: كقولِ هُذَيلَ في جَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ ونحوَهما، (جَوَزَات وبَيَضَات)؛ بفتحِ الفاءِ والعينِ[(١)]، والمشهورُ في لسانِ العربِ تسكينُ العينِ؛ إذا كانَتْ غيرَ صحيحةٍ[(٢)].

۞ ۞ ۞

= والمفعول النائب عن الفاعل، قوله: **(زفرات الضحى)**: كلام إضافي منصوب على المفعولية.

قوله: **(فأطقتها)**: جملة من الفعل والفاعل والمفعول؛ معطوفة على قوله: **(حملت)**، وقوله: **(وما)** بمعنى ليس، وقوله: **(يدان)** اسمها، وقوله: **(لي)** مقدمًا خبرها.

وقوله: **(بزفرات العشي)** يتعلق بمحذوف تقديره؛ وليس لي يدان مطيقتان بزفرات العشي، وإنما اعترف بإطاقة زفرات الضحى دون زفرات العشي؛ لأن وقت العشي أول وقت من الأوقات المستقبلة لليل التي يحصل فيها الهدوء والسكن واجتماع الأفكار والانقطاع عن الناس؛ فيشتد حال المتيم في مثل هذا الوقت لذلك؛ ولا يتحمل شيئًا من ذلك. ينظر: «التذييل والتكميل» (٢/ ٥٥)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٣٩٨)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٣٣)، و«شرح التصريح» (٢/ ٥١٥).

(١) (م) ومن ذلك قول الشاعر [نسبه العيني (٤/ ٥١٧) لبعض الهذلين]:

**أَخُو بَيَضَاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبُ ... رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ**

قال ابن سيده [«المحكم» (٨/ ٢٣٦)]: «هذا شاذ لا يعقد عليه باب؛ لأن مثل هذا لا يحرك ثانيه». اهـ (م).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٠٠)، و«المقتضب» (٢/ ١٩٣)، و«شرح كتاب سيبويه» (٤/ ٣١٩)، و«الخصائص» (٣/ ١٨٧)، و«اللمع في العربية» لابن جني (ص١٨١).

# جمعُ التكسيرِ

[ص][٧٩١] (أَفْعِلَةٌ)(١)، [١١٣/و] أَفْعُلُ ثُمَّ (فِعْلَهْ)، ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ): جُمُوعُ قِلَّهْ [أوزان جمع القلة]

[ش] جمعُ التكسيرِ(٢): هو ما دلَّ على أكثرِ مِنْ اثنينِ، بتغييرٍ(٣) ظاهرٍ؛ كرجُلٍ ورِجَالٍ أو مُقَدَّرٍ كفُلْكٍ للمفردِ والجمعِ(٤)، والضمَّةُ التي في

---

(١) هنا انتهى الخرم المذكور من (ح).

(٢) لم يتعرض له طائفة من النحاة: قال الحريري: لفساد ألسنة العامة إلا في الجموع؛ فلم يحتج للتنبيه عليها؛ لأن النحو إنما وضع لإصلاح ما فسد. وقيل: لأن كل الجموع مرجعها السماع؛ فالأولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه، وقال بعض المتأخرين: أكثر الجموع سماعي، لكن منها ما يغلب؛ فيحتاج إلى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمع. «الخضري» (١٥٣/٢).

(٣) لصيغة مفرده سواء كان يتغير الشكل، أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة، وهو تغيير صوري لا حقيقي؛ لأن لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره؛ بل هو لفظ آخر غيره، والياء للآلة، أو السببية؛ فتفيد أن التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية، وحينئذٍ فلا يشمل جمعي التصحيح لأن دلالتهما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بالزيادة؛ بل بنفس الزيادة وإن لزمها التغيير بدليل أن زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل، وحمل عليه المؤنث، وأما نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]؛ فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيته ليست بها؛ بل بالتغيير، وخرج أيضًا نحو: قاضون، وجفنات بالفتح؛ إذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية؛ بل هو للإعلال والإتباع فلا يخرجان عن التصحيح، وإن اقتضى كلامهم على جمع المؤنث أن نحو جَفَنَات تكسير؛ فتدبر. «الخضري» (١٥٣/٢).

(٤) هذا مذهب سيبويه، واختار في «التسهيل» (ص٢٦٧): أنه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع، فلا يقدر فيه تغيير، وإنما لم يجعل كجنب يستوي فيه الواحد، وغير من غير كونه جمعًا، أو اسمه؛ لأنهم ثنُّوه مرادًا به المفرد، فقالوا: (فلكان)، ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف (جنب)، والفرق بينهما بتثنية المفرد وعدمها، ولم يأت مثل ذلك إلا سبعة ألفاظ في الأشموني وحواشيه. «الخضري» (١٥٣/٢).

المفردِ كضمَّةِ (قُفْلٍ)، والضمَّةُ التي في الجمعِ كضمَّةِ أُسْدٍ، وهو على قسمينِ: جمعُ قِلَّةٍ، وجمعُ كثرةٍ، فجمعُ القلَّةِ ـ يدلُّ[١] حقيقةً على ثلاثةٍ فما فوقها إلى العشرةِ[٢]، وجمعُ الكثرةِ يدلُّ على ما فوقَ العشرةِ إلى غيرِ نهايةٍ[٣]، ويُسْتَعْمَلُ كلٌّ منهما في[٤] موضعِ الآخرِ مجازًا[٥].

وأمثلةُ جمعِ القِلَّةِ: أَفْعِلَةٌ كأَسْلِحَةٍ، وأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ، وفِعْلَةٌ كفِتْيَةٍ، وأَفْعَالٌ كأَفْرَاس. وما عدا هذه الأربعةَ مِنْ جموعِ التكسيرِ ـ فجموعُ كَثْرَةٍ. (والله تعالى أعلم)[٦].

[ص] **[٧٩٢] وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي ... كَـ(أَرْجُلٍ) وَالعَكْسُ جَاءَ، كَـ(الصَّفِي)**

[الاستغناء ببعض أوزان القلة عن الكثرة والعكس] [ش] قد يُسْتَغنى ببعضِ أبنيةِ القِلَّةِ عن بعضِ أبنيةِ الكثرةِ؛ كرَجُلٍ وأَرْجُلٍ، وعُنُقٍ وأَعْنَاقٍ، وفُؤَادٍ وأَفْئِدَةٍ، وقد يُسْتَغنى ببعضِ أبنيةِ الكثرةِ عن بعضِ أبنيةِ القِلَّةِ؛ كرَجُلٍ ورِجَالٍ، وقَلْبٍ وقُلُوبٍ.

[أفعل] [ص] **[٧٩٣] لِفَعْلٍ[٧] اسْمًا صَحَّ عَيْنًا[٨] (أَفْعُلُ) ... وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ ـ**

---

(١) في (س): «تدل». (٢) فهما مختلفان بَدْءًا وانتهاءً.

(٣) (م) هذا أحد قولين، **والقول الثاني**: أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية، وعلى هذا: يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ، ولكنهما مختلفان في النهاية، ويكون الّذِي ينوب عن الآخر جمع القلة؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعدًا. أما جمع الكثرة: فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ـ ليست بالنيابة عن جمع القلة، ولكن بالأصالة ودلالته هذه حقيقةٌ لا مجاز (م).

(٤) ليس في (س).

(٥) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٤٧)، و«حاشية العلّامة الصبان» على شرح الشيخ الأشموني (٤/ ١٧٠).

(٦) من (ح). (٧) بفتح فسكون.

(٨) وفاءً، ولم يضاعف، وكان عليه أن يزيد ذلك؛ فإن **(أفعل)** لا يطرد في معتل الفاء؛ كوعد ووغد ووقف ووكر ووصف ووقت وهم؛ لثقل الضم بعد الواو، ولا في المضاعف: كجدر وحد وبر وشق وفذ وعم وفن، وشذَّ من الأول وجه وأوجه، ومن الثاني كف وأكف؛ بل قياسهما أفعال؛ كأوعاد وأوقات وكأجداد =

[٧٩٤] إِنْ كَانَ كَـ(العَنَاقِ، والذِّرَاعِ) فِي مَـدٍّ وَتَـأْنِـيـثٍ وَعَـدَّ الأَحْـرُفِ

[ش] (أَفْعُلُ) جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثلاثيٍّ[(١)] عَلَى فَعْلٍ صَحِيحِ العَيْنِ[(٢)]، نحو: كَلْبٍ وأَكْلُبٍ، وَظَبْيٍ وأَظْبٍ، وأصلُه: أَظْبُيٌ فقُلِبَتِ الضمَّةُ كَسْرَةً؛ لتصحَّ الياءُ، فصارَ أَظْبِيٌ؛ فعُوملَ معاملَةَ قاضٍ[(٣)].

وخرجَ بـ(**الاسم**) الصفةُ؛ فلا يجوزُ نحو[(٤)]: ضَخْم وأَضْخُم، وجاءَ[(٥)] عَبْد وأَعْبُد لاستعمالِ [٢١٣/ظ] هذه الصفةِ استعمالَ الأسماءِ[(٦)]، وخرجَ[(٧)] بصحيحِ العينِ المعتلُّ العينِ، نحو: ثَوْبٍ وعَيْنٍ، وشذَّ عَيْنٌ[(٨)] وأَعْيُنٌ، وثَوْبٌ وأَثْوُبٌ[(٩)].

---

= وأرباب وأفذاذ، وكثيرًا ما يجيء الثاني بجمع الكثرة: كجدود وحدود وقدود، وقد نبَّه في الكافية وشرحها على استثناء هذين. نعم: إن أريد بصحيح العين ما ليس معتلًّا ولا مضاعفًا ـ كما هو اصطلاح لبعضهم، ولم يرد الثاني؛ نكت بزيادة «الخضري» (٢/ ١٥٤).

(١) من (س)، (م). (٢) ليس في (س).

(٣) (م) ومثل ظبي وأظب ـ قولهم: ثدي وأثد، وكذلك ما لامه واو، نحو: دلو وأدل، وجرو وأجر، وبهو وأبه، وأصل أدل: أدلو، قلبت ضمة اللام كسرة، ثم قلبت الواو ياء؛ لتطرفها، وانكسار ما قبلها، ثم يعامل معاملة قاض (م).

(٤) من (م). (٥) في (ع): «وجاز».

(٦) أفاد أن كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية؛ ينقاس فيها أفعل. «الخضري» (٢/ ١٥٤).

(٧) في (ع): «فخرج». (٨) قياسًا لكثرته.

(٩) (م) قد ورد جمع (ثوب) على (أثواب)، وهو قياسٌ نظيره من معتل العين، وقد ورد جمعه على ثياب من جموع الكثرة، كما في قول امرئ القيس (ص٣٣):

وَإِنْ تَكُ قَدْ ساءَتكِ مني خَليقةٌ فَسُلّي ثيَابي من ثيابِكِ تَنْسُلِ

وقد ورد جمعه على أثوب؛ وهو شاذ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمٰن [كما في «الصحاح» (١/ ٩٤)]:

لِكُلِّ دَهْرٍ قد لبِسْتُ أَثْوُبا حَتَّى اكتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا

أَمْلَحَ لَا لَذًّا وَلَا مُحَبَّبَا

وقالوا: دار وأدور، وساق وأسوق، ونار وأنور، وقالوا: ناب ـ وهو المسن من =

و(**أَفْعُلُ**) أيضًا جمعٌ لكلِّ اسمٍ مؤنثٍ[١] رباعيٍّ قَبْلَ آخِرِه مَدَّةٌ: كعَنَاقٍ وأَعْنُقٍ، ويَمِينٍ وأَيْمُن.

وشذَّ مِنَ المذكَّرِ: شِهَابٌ وَأَشْهُبٌ، وغُرَابٌ وأَغْرُبٌ. [والله تعالى أعلم][٢].

[الوزن أفعال][ص] **[٧٩٥]** وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلَاثِي اسْمًا بِـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ

**[٧٩٦]** وَغَالِبًا[٣] أَغْنَاهُمْ (فِعْلَانُ) ... فِي فِعَلٍ، كَقَوْلِهِمْ (صِرْدَانُ)

[ش] قد سبقَ أنَّ (**أَفْعَلَ**) جمعٌ لكلِّ اسمِ ثلاثيٍّ[٤] على فَعْلٍ صحيحِ العينِ، وذَكَرَ هنا: أنَّ ما لا يطَّرِدُ فيه مِنَ الثلاثيِّ (**أَفْعُلُ**)[٥] يُجْمَعُ على (**أَفْعَالٍ**)[٦]، وذلك كَثَوْبٍ وأَثْوَابٍ، وجَمَلٍ وأَجْمَالٍ، وعَضُدٍ وأَعْضَادٍ،

---

= الإبل ـ وأنيب، وذلك كله شاذٌّ لا يقاس عليه.

وربما همزوا الواو؛ لثقل الضمة على الواو، وبهذا روي؛ قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي [«شرح أمالي القالي» (١/ ٢٧٤)]:

**فَلَما فَقَدْتُ الصوتَ منهُمْ وأُطفِئتْ ... مَصابيحُ شُبتْ بالعشاءِ وأَنْوُرُ** (م)

(١) بغير علامة، لا نحو سحابة، وخرج بالاسم الصفة: كشجاع، وبالمد؛ نحو خنصر. «الخضري» (٢/ ١٥٥).

(٢) من (ح).

(٣) إشارة إلى استثناء صورةٍ مما دخل تحت قوله: (**وغير...**) إلخ، وهي (**فُعَل**)؛ بضم ففتح، فجمعه على أفعال قليل ـ كما مثله الشارح ـ أي: شاذ، والغالب فيه فعلان ـ بكسر فسكون، وهو من جموع الكثرة، وإنما ذكره هنا؛ لأجل الاستدراك على قوله: (**وغير...**) إلخ. «الخضري» (٢/ ١٥٥).

(٤) **القيود أربعة**: فمتى انتفى أحدها في كلمة فلا تجمع على أفعلة. وشذَّ من الصفة: شحيح وأشحة وقياسه: أشحاء وشحاح، ومن المؤنث: عقاب وأعقبة، وقياسه: أعقب وعقب؛ بضمتين، وعقبان، ومن غير الرباعي: قدح وأقدحه، وباب وأبوبه، والقياس: قداح وأقداح، وأبواب، ومما ليس مدّه ثالثًا؛ نحو جائز وأجوزة، وهي الخشبة الممتدة ـ في أعلى السقف، والقياس جوائز. «الخضري» (٢/ ١٥٥).

(٥) ليس في (ع).

(٦) في (ع): «أفعل».

وحِمْلٍ وأَحْمَالٍ، وعِنَبٍ وأَعْنَابٍ، وإِبِلٍ وآبَالٍ، وقُفْلٍ وأَقْفَالٍ.

وأما جمعُ (فَعْلٍ) الصحيحِ العينِ على (أَفْعَالٍ)؛ فشاذٌّ(١): كفَرْخٍ وأَفْراخٍ(٢).

وأما (فُعَلٌ) فجاءَ بعضُه على (أَفْعَالٍ)؛ كرُطَبْ وأَرْطَاب، والغالبُ مجيئُه على (فِعْلَانَ)؛ كصُرْدٍ وصِرْدَانَ، (ونُغَرٍ ونِغْرَانٍ)(٣)(٤). [والله حسبي، وهو المستعان، وله الحمد والمنة](٥).

[ص] [٧٩٧] فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ثَالِثٌ (افْعِلَةٌ) عَنْهُمُ اطَّرَدْ

[٧٩٨] والزَمْهُ فِي فَعَالٍ اوْ فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إِعْلَالِ

[ش] (أَفْعِلَةٌ): جمعٌ لكلِّ اسمِ مذكَّرٍ رباعيٍّ ثالثُه مدَّةٌ، نحو: قَذَالٍ وأَقْذِلَةٍ، ورَغِيفٍ وأَرْغِفَةٍ، وعَمُودٍ وأَعْمِدَةٍ. [الوزن أفعلة]

والْتُزِمَ (أَفْعِلَة) في جمعِ المضاعفِ، أو المعتلِّ اللامِ مِنْ (فَعَالٍ) أو (فِعَال)؛ كبَتَاتٍ وأَبِتَّةٍ، وزِمَامٍ وأَزِمَّةٍ، وقَبَاءٍ وأَقْبِيَةٍ، وفِنَاءٍ وأَفْنِيَةٍ(٦). [والله تعالى أعلم بالصواب، وهو حسبي](٧).

---

(١) ليس في (ع).

(٢) (م) ومن ذلك قول الحُطَيئة ـ من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه [كما في «الكامل» (١/ ٥٤)]:

مـاذا تـقـولُ لأفـراخ بـذي مَـرَخٍ زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرُ

أَلقيتَ كاسبَهم في قعد مظلمةٍ فاغفرْ عليكَ سلامُ اللَّه يا عمرُ

ومثل فرخ وأفراخ: زند وأزناد، ونهر وأنهار، وشعر وأشعار، وشخص وأشخاص (م).

(٣) في (ع): «تغر، وتغران».

(٤) (م) النُّغَر ـ بضم النون وفتح الغين ـ البلبل، أو: فرخ العصفور، أو: طير كالعصفور أحمر المنقار (م).

(٥) من (ح).

(٦) ينظر: «المقاصد الشافية» (٦/ ٤١٦)، و«شرح المكودي» (ص٣٢٤).

(٧) من (ح).

[الوزن فعل وفعلة] [ص] [٧٩٩] (فُعْلٌ): لِنَحْوِ (أَحْمَرٍ، وَحَمْرَا) وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

[ش] مِنْ [٢١٤/و] أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فُعْلٌ)؛ وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ وصفٍ[1]، يكونُ (المذكَّرُ منه)[2] على (أَفْعَلَ)، والمؤنثُ منه على (فَعْلَاء)[3]، نحو: (أَحْمَر وحَمْرٍ، وحَمْراءَ وحُمْرٍ).

ومِنْ أمثلةِ جمعِ[4] القِلَّةِ: (فِعْلَةٌ)، ولَمْ يَطَّرِدْ في شيءٍ من الأبنيةِ، وإنما هو محفوظٌ. ومِنَ الذي حُفِظَ منه فَتًى، وفِتْيَةٌ، وشيخٌ، وشيخةٌ، وغلامٌ وغِلْمةٌ، وصَبِيٌّ، وصِبْيَةٌ[5]. (والله تعالى أعلم)[6].

[الوزن فُعُل وفُعَل وفِعَل] [ص] [٨٠٠] و(فُعُلٌ): لاسمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالًا فَقَدْ

[٨٠١] مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

[٨٠٢] وَنَحْوُ (كُبْرَى)، وَلِفِعْلَةٍ (فِعَلْ) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فُعُلٌ)، وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ اسمٍ[7] رباعيٍّ

---

(١) في (ع): «اسم». (٢) من (م).

(٣) في (س)، (ح)، (ع)؛ بالتقديم والتأخير، والمعنى واحدٌ.

(٤) من (م)، (ك).

(٥) ينظر: «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٤٩٠)، و«شرح كتاب سيبويه» للسِّيرافي (٤/ ٢٣٠)، و«شرح المفصل» (٣/ ٢٢٤).

(٦) من (ح).

(٧) (م) أما الصفة التي على أربعة أحرف ثالثها مدة؛ فإن كانت المدة واوًا ـ بأن تكون الصفة على فَعول بفتح الفاء ـ كثر جمعها على (فعل)، نحو: صبور وغفور وفخور، تقول في جمعهن: صبر، وغفر، وفخر، وإن كانت المدة ألفًا أو ياء؛ فإن جمع الصفة على فعل حينئذٍ شاذ، نحو: نذير ونذر، وصناع وصنع.
وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع، فإن كانت عينه واوًا؛ نحو: سوار وسواك ـ وجب أن تسكن هذه الواو فِي الجمع، إلا أن تهمزها، فتقول: سور، وسوك؛ لأن الواو المضمومة نهاية في الثقل، وإن كانت العين ياء نحو: سيال ـ بزنة كتاب، اسم نوع من الشجر ـ جاز بقاؤها مضمومة، وجاز تسكينها؛ وحينئذ تقلب ضمة الفاء كسرة؛ لئلا تنقلب الياء واوًا؛ فيلتبس بالواوي العين (م).

وُجِدَ(١) قبلَ(٢) آخِرِه مَدَّةٌ؛ بشرطِ كونِه صحيحَ الآخِرِ وغيرَ مضاعفٍ، إنْ كانَتِ المَدَّةُ ألفًا، ولا فرقَ في ذلك بينَ المذكَّرِ والمؤنثِ، نحو: قَذَالٍ وقُذُلٍ، وحِمَارٍ وحُمُرٍ، وكُرَاعٍ وكُرُعٍ، وذِرَاعٍ وذُرُعٍ، وقَضِيبٍ وقُضُبٍ، وعَمُودٍ وعُمُدْ.

وأما المضاعَفُ: فإنْ كانَتْ مَدَّتُه أَلِفًا، فجمعُه على فُعُلٍ غيرُ مُطَّرِدٍ، نحو: عِنَانٍ وعُنُنٍ، (وحِجَاجٍ وحُجُجٍ)(٣)، فإنْ كانَتْ مَدَّتُه غيرَ أَلِفٍ فجمعُه على فُعُل مُطَّرِدٌ، نحو: سَرِيرٍ وسُرُرٍ، وذَلُولٍ وذُلُلٍ(٤).

ومِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: **(فُعَلٌ)**، وهو جمعٌ لاسمٍ على **(فُعْلَة)** أو على **(فُعْلَى)** أنثى **(الأفعَلِ)** ـ **فالأوَّلُ**: كقُرْبَةٍ وقُرَبٍ، وغُرْفَةٍ وغُرَفٍ، **والثاني**: كالكُبْرَى(٥) وكُبَرٍ، (والصُّغْرَى والصُّغَرِ)(٦).

ومِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: **(فِعَلٌ)**، وهو جمعٌ لاسمٍ على **(فِعْلَة)**، نحو [٢١٤/ظ]: كِسْرَةَ(٧) وَكِسَرْ، وحِجَّةٍ وحِجَجٍ، ومِرْيَةٍ ومِرًى. وقد

---

(١) من (ص). وفي (ص): «قد زيد».

(٢) في (ع): «وقبل».

(٣) من (ك)، (م).

(٤) زاد في (ك): «ولم يسمع من المضاعف الذي مدَّته ألف، سوى عِنَان وعُنُن، وحِجَاج وحُجَج».

(٥) في (م): «ككبرى».

(٦) في (م): «صغرى وصغر». ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٥٠)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٦٤٧)، و«شرح المكودي» (ص٣٢٦)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٥٣١).

(٧) بشرط كون الاسم تامًّا ـ لم يحذف من أصوله شيء؛ فخرج بالاسم الصفة: كصغرة وكبرة، وبالتام نحو رِقَّة للغضة؛ فإن أصلها (ورِق)؛ بكسر الواو؛ حذفت فاؤها، وعوض عنها التاء؛ فلا يجمعان على فعل، وشذ من الأول رجل صِمَّة؛ أي: شجاع وصمم وامرأة ذربة؛ أي: حديدة اللسان، وذرب ولا يرد عليه إهمال هذين الشرطين؛ لأن **(فعلة)** لم تجئ صفة إلا نادرًا في ألفاظ؛ ذكرها ابن السيد في المخصص؛ بل منعها بعضهم. وأما (رقة)، فليس الآن على **(فعلة)**. «الخضري» (٢/ ١٥٦).

يجيءُ جمعُ (فِعْلَةٍ) على (فُعَل)، نحو: (لِحْيَةٍ ولُحًى)، و(حِلْيَةٍ وحُلًى).

[الوزن فُعَلة] [ص] [٨٠٣] فِي نَحْوِ (رَامَ) ذُو اطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) وَشَاعَ نَحْوُ (كَامِلٍ وَكَمَلَهْ)

[ش] ومِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ (فُعَلَةٌ)، وهُو مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ وصفٍ، على فاعلٍ، معتلِّ اللامِ لمذكَّرٍ عاقلٍ، كرامٍ ورُمَاةٍ، وقَاضٍ وقُضَاةٍ.

ومنها: (فَعَلَةٌ)، وهو مُطَّرِدٌ في وصفٍ على فاعلٍ صحيحِ اللامِ لمذكَّرٍ عاقلٍ، نحو: كامِلٍ وكَمَلَةٍ، وسَاحِرٍ وسَحَرَةٍ.

واستغنى المصنِّفُ عن ذِكْرِ القيودِ المذكورةِ بالتمثيلِ، بما اشتمل عليها؛ وهو رامٍ وكاملٌ.

[الوزن فَعْلى] [ص] [٨٠٤] (فَعْلَى): لِوَصْفٍ كَـ(قَتِيلٍ، وَزَمِنْ، وَهَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٍ) بِهِ قَمِنْ

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فَعْلَى)، وهو جمعٌ[1] لوصفٍ، على (فَعِيلٍ) بمعنى (مفعولٍ)؛ دالٍّ على هلاكٍ أو توجُّعٍ: كقَتِيلٍ وقَتْلَى وجريحٍ وجَرْحَى، (وأَسِيرٍ وأَسْرَى)[2]. ويُحملُ عليه ما أشبهُهُ في المعنى من (فَعِيلٍ) بمعنى (فاعلٍ): كمريضٍ ومرضَى، ومِنْ (فَعِلٍ)؛ كزَمِنٍ وزَمْنَى، ومِنْ (فَاعِلٍ) كهَالِكٍ وهَلْكَى، ومِنْ (فَيْعِلٍ)، كَميِّتٍ ومَوْتَى، وَ(أَفْعَلٍ) نحوَ: أَحْمَقٍ وحَمْقَى)[3]. [والله تعالي أعلم بالصواب][4].

[ص] [٨٠٥] لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لامًا (فِعَلَهْ) وَالوَضْعُ فِي فِعْلٍ وفَعْلٍ قَلَّلَهْ

[فعلة] [ش] مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ: فِعَلَةٌ، وهو جمعٌ لِفُعْلٍ، اسمًا صحيحَ اللامِ، نحوَ: قُرْطٍ وقِرَطَةٍ، ودُرْجٍ، ودِرَجَةٍ، وكُوزٍ وكِوَزَةٍ ويُحْفَظُ في اسمٍ

---

(١) في (ح): «مضطرد». (٢) من (ع)، (م).

(٣) ما بين القوسين من (م). قال محيي الدين: سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعكوفين، فتكون الأوزان التي تلحق بفعيل بمعنى (مفعول) في الجمع، على (فعلى) أربعة فيما ذكر الشارح؛ على ما هو في أكثر النسخ، وخمسة على ما في هذه النسخة، وبقي سادس؛ وهو: (فعلان)؛ نحو: سكران وسكرى، وقرأ حمزة [«السبعة» (ص٤٣٤)]: ﴿وترى الناس سكرى وما هم بسكرى﴾] (م).

(٤) من (م).

على فِعْلٍ نحوَ: قِرْدٍ وقِرَدَةٍ، أو على فَعْلٍ نحو: (غَرْدٍ وغِرَدَةٍ)[(١)][(٢)]. [واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ][(٣)].

[الوزن فُعَّل وفعَّال]

[ص][٨٠٦] وَ(فُعَّلٌ): لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ  وَصْفَينِ نَحْوَ (عَاذِلٍ، وَعَاذِلَهْ)

[٨٠٧] وَمِثْلُهُ (الفُعَّالُ) فيما ذُكِرَا  وَذَانِ[٢١٥/و] فِي المُعَلِّ[(٤)] لامًا نَدَرَا

[ش] ومِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: **(فُعَّلٌ)**، وهو مقِيسٌ في وصفٍ، صحيحِ اللامِ على فاعلٍ أو فاعلةٍ، نحوَ: ضاربٍ وضُرَّبٍ، وصائمٍ وصُوَّمٍ، وضاربةٍ وضُرَّبٍ، وصائمةٍ وصُوَّمٍ[(٥)]. (ومنها: فَعَّالٌ، وهو مقِيسٍ في وصفٍ[(٦)]، صحيحُ اللامِ على فاعلٍ، لمُذكَّرٍ نحو: صَائِمٍ وصُوَّامٍ، وقَائِمٍ وقُوَّامٍ)[(٧)].

ونَدَرَ **(فُعَّلٌ)** و**(فُعَّالٌ)** في المعتلِ [اللامِ المذكَّرِ[(٨)]، نحو: غَازٍ وغُزَّى، (وسَارَ وسُرَّى)[(٩)]، وعَافٍ وعُفَّى، وقالُوا: غُزَّاءٌ في جمع غَازٍ، وسُرَّاءٌ في جمع سَارٍ، ونَدَرَ أيضًا في جمعِ **(فاعلةٍ)** كقول الشاعر[(١٠)]][(١١)]:

**٣٥٥ ـ (أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ  وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ[(١٢)]**

---

(١) في (ح): «غرز، وغرزه».

(٢) (م) «الغرد» ـ بفتح الغين، وسكون الراء ـ هنا، ويأتي أيضًا بفتح الغين والراء جميعًا ـ ضرب من الكمأة، وجمعه غردة؛ بوزن قردة، وغراد كجبال (م).

(٣) من (ح).

(٤) في (ع): «المعتل».

(٥) زاد في (ك): «قائم وقوام، وندر فعل وفعال؛ في المعتل اللام».

(٦) بعدها في حاشية (س): «مذكر».

(٧) ما بين القوسين ليس في (ح)، (ك). ينظر: «المصنف» لابن جني (ص٣١٤)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ٥٩٤)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ١٧٩)، و«شرح التعريف بضروري التصريف» (ص١٩٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥١)، و«الكناش في فني النحو والصرف» (٢/ ٢٨٢).

(٨) من (م).

(٩) ليس في (ع).

(١٠) هو: القطامي ـ في «ديوانه» (ص٢٠٤).

(١١) ما بين المعكوفين من (ص)، (م).

(١٢) (م) الشاهد فيه: قوله: **(صداد)** الذي هو جمع **(صادة)**؛ حيث استعمل **(فُعَّال)** ـ بضم الفاء، وتشديد العين مفتوحة ـ في جمع **(فاعلة)** (م).

يعني: جمعَ صادَّةٍ)[١].

[الوزن فِعَال] [ص] [٨٠٨] فَعْلٍ وَفَعْلَةٌ: (فِعَالٌ) لَهُمَا      وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فِعَال)، وهو مُطَّرِد في (فَعْلٍ) و(فَعْلَةٍ)؛ اسمينِ، نحو: كَعْبٍ وكِعَابٍ، وثَوْبٍ وثِيَابٍ، وقَصْعَةٍ وقِصَاعٍ، أو وَصْفَيْنِ، نحو: صَعْبٍ وَصِعَابٍ، وَصَعْبَةٍ وَصِعَابٍ، وقَلَّ فيما عينُه ياءٌ، نحو: ضَيْفٌ وضِيافٍ، (وضَيْعَةٍ وضِيَاعٍ)[٢].

[ص] [٨٠٩] وفَعَلٌ أيضًا لَهُ (فِعَالُ)      مَا لَمْ يَكُنْ فِي لامِهِ اعْتِلَالُ

[٨١٠] أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ فَعَلِ      ذُو التَّا، وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ، فَاقْبَلِ

[ش] أي: اطَّرَدَ أيضًا (فِعَال) فِي (فَعَل) و(فَعَلَة)؛ مَا لَمْ [يَعْتَلَّ لَامُهُمَا][٣]، (أو: مُضَاعَفًا)[٤]، نحوَ: (جَبَلٍ وجِبَالٍ، وجَمَلٍ وجِمَالٍ، ورَقَبَةٍ ورِقَابٍ، وثَمَرَةٍ وثِمَارٍ).

واطَّرَدَ أيضًا (فِعَالُ) في (فِعْلٍ) و(فُعْلٍ)، نحوَ: ذِئْبٍ وذِئَابٍ، ورُمْحٍ ورِمَاحٍ.

واحْتَرَزْ مِنَ المعتلِّ اللامِ؛ كـ(فَتَى)، ومِنَ المضعَّفِ كـ(طَلَلٍ).

[ص] [٨١١] وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ      كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ

[ش] واطَّرَدَ أيضًا (فِعَالٌ) في كلِّ صفةٍ على (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلٍ)؛ مقترنةً بالتاءِ أو مجرَّدَةً عنها كـ(كَرِيم وكِرَامٍ وكَرِيمَةٍ وكِرَامٍ)، (ومَرِيضَةٍ ومِرَاضٍ، ومَرِيضٍ [٢١٥/ظ] ومِرَاضٍ[٥])[٦].

---

(١) من (ح)، (ع).

(٢) من (م). وينظر: «إرشاد السالك» (٢/ ٩٠٩)، و«شرح التصريح» (٢/ ٥٣٦)، و«حاشية الصبان» (٤/ ١٨٨).

(٣) العبارة في (م): «يكن لامُهما معتلًّا».      (٤) في (ع): «و يضاعفا».

(٥) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ٣٩٦)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ١١١، ١٤١)، و«شرح المفصل لابن يعيش» (٣/ ٣٣٩)، و«إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (٢/ ٩١٠).

(٦) ما بين القوسين في (م): «تقديم وتأخير».

[ص] [٨١٢] وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا ... أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَا
[٨١٣] وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ، والْزَمْهُ فِي ... نَحْوِ (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ) تَفِي

[ش] أي[1]: واطَّرَدَ أيضًا مجيءُ[2] **(فِعَالٍ)**؛ جمعًا لوصفٍ على **(فَعْلَانَ)** أو[3] على **(فَعْلَانَةٍ)**، أو على **(فَعْلَى)**، نحو: (عَطْشَانَ وَعِطَاشٍ، وعَطْشَى وعِطَاشٍ[4]، ونَدْمَانَةَ ونِدَام).

وكذلك اطَّرَدَ **(فِعَالٍ)** في وصفٍ على **(فُعْلَانٍ)**، أو على **(فُعْلَانَةٍ)**، نحوَ: (خُمْصَانَ وَخِمَاصٍ وخُمْصَانَةٍ وخِمَاصٍ)[5][6].

والْتَزَمَ **(فِعَال)** في كلِّ وصفٍ على **(فَعِيل)** أو **(فَعِيلَةٍ)**، معتلِّ العينِ، نحو: (طويل وَطِوَالٍ وَطَوِيلةٍ وطِوَالٍ). [واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ][7].

[ص] [٨١٤] وَبِـ(فُعُولٍ): فَعِلٌ ـ نحوُ (كَبِدْ) ـ ... يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ ـ [فعول فعلان]
[٨١٥] فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الفَا، وفَعَلْ ... لَهُ، ولِلْفُعَالِ (فِعْلَانٌ) حَصَلْ
[٨١٦] وَشَاعَ فِي (حُوتٍ، وَقَاعَ)، مَعَ مَا ... ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

[ش] ومِنْ[8] أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: **(فُعُولٌ)**، وهو مطَّردٌ في اسم ثلاثيٍّ على **(فَعِلٍ)**، نحوَ: (كَبِدٍ وكُبُودٍ، ووَعِلٍ ووُعُولٍ)، وهو مَلْتَزَمٌ فيه غَالبًا[9].

واطَّردَ **(فُعُولٌ)** أيضًا في اسمٍ ثُلَاثِي[10] على **(فَعْلٍ)**؛ بفتحِ الفاءِ،

---

(١) ليس في (ع)، (ح).
(٢) ليس في (ع)، (ح). وزاد بعدها في (ك): «به».
(٣) زاد في (ع)، (ك): «أو وصف». (٤) ضرب عليها في (س).
(٥) ليست في (ع).
(٦) ينظر: «شرح سيبويه» للسيرافي (٤/ ٣٩٦)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ١١١، ١٤١)، و«شرح المفصل» (٣/ ٣٣٩)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٩١٠).
(٧) من (ح). (٨) في (س): (من).
(٩) «اللمع في العربية» (ص١٧٣)، و«توجيه اللمع» (ص٤٥٠)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٥٢)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ٤٣٦).
(١٠) ليس في (ع)، (م).

نحو: (كَعْبٍ وكُعُوبٍ، وفَلْسٍ وفُلُوسٍ)، أو: على (فِعْل)؛ بكسرِ الفاءِ، نحو: (حِمْلٍ وحُمُولٍ، وضِرْسٍ وضُرُوسٍ)، أو على (فُعْل)؛ بضمِّ الفاءِ، نحو: (جُنْدٍ وجُنُودٍ، وبَرْدٍ وَبُرُودٍ).

ويُحْفَظُ **(فُعُولٌ)** في **(فَعَلٍ)**، نحو: (أَسَدٍ وأُسُودٍ)، قِيلَ[١]: ويُفْهَمُ كونُه غيرَ [٢١٦/و] مطَّرِدٍ مِنْ قولِه: **(وَفَعَلَ لَهُ)**، ولَمْ يُقَيِّدْهُ بِاطِّرَادٍ[٢].

وأشارَ بقولِه: **(وللفُعَالِ فِعْلَانَ حَصَلْ)** إلى أنَّ مِنْ أمثلةِ جمعِ[٣] الكثرةِ **(فِعْلَانًا)**، وهو مُطَّردٌ في اسمٍ على **(فُعَالٍ)**، نحوَ: (غُلَامٍ وغِلْمَانٍ، وغُرَابٍ وغِرْبَانٍ).

وقد سبقَ أنَّهُ مُطَّرِدٌ في **(فُعَل)**؛ كـ(صُرْدَ وصِرْدَانٍ)، واطَّرَدَ **(فِعْلَان)** أيضًا في جمعِ ما عينُه واوٌ مِنْ **(فُعْل)** أو **(فَعَل)**، نحوَ: (عُودٍ وعِيدانٍ، وحُوتٍ وحِيتَانٍ[٤]، وقَاعٍ وقِيعَانٍ، وتَاجٍ وتِيجانٍ)[٥].

وقَلَّ **(فِعْلَانٌ)** في غيرِ ما ذكَرَ، نحوَ: (أَخٍ، وإِخْوَانٍ، وغَزَالٍ، وغِزْلَانٍ).

[فعلان] [ص][٨١٧] وَفَعْلًا اسمًا وفَعِيلًا وَفَعَلْ ... غَيْرُ مُعَلِّ العَيْنِ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ

[ش] مِنْ أبنيةِ[٦] جمعِ الكثرةِ **(فُعْلَانٌ)**، وهو مَقِيسٌ في اسمٍ صحيحِ العينِ

---

(١) ليس في (م).

(٢) قائله: ابن المصنف. قال ابن هشام: **فإن قلتَ**: لو كان الإطلاق هنا ـ يقتضي عدم الاطّراد للزم مثله في قوله: **(لفعل اسمًا صحَّ عينًا أفْعُل)** لإطلاقه أيضًا؟
**قلتُ**: الإطلاق هنا قد صاحَبَ ما نصَّ على اطراد؛ فبقي هو غير منصوص عليه بخلاف ما مرَّ اهـ. وقال المُرَادي: المفهوم من المتن ـ أنه مطرد؛ لأنه لم يذكر إلا المطرد غالبًا؛ فإن ذكر غيره بينه، بنحو: قل أو نذر. اهـ. ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة ـ تناقضٌ وقع للمصنف؛ فنص على اطراده في «العمد» و«شرحها»، و«التسهيل»، وعلى عدمه في «شرح الكافية». «الخضري» (٢/ ١٥٨).

(٣) من (م).

(٤) (م) وكذلك: نون ونينان، وكوز وكيزان، والنون: الحوت (م).

(٥) (م) وكذلك: دار وديران، وأصل مفرداتها: بفتح الفاء والعين جميعًا (م).

(٦) في (ع)، (ك): «أمثلة».

على (فَعْلٍ)[1] نحوَ: (ظَهْرٍ وظُهْرَانٍ، وبَطْنٍ وبُطْنَانٍ)، أو: على (فَعِيلٍ)، نحو: (قَضِيبٍ وقُضْبَانٍ، ورَغِيفٍ ورُغْفَانٍ)، أو: على فَعَلٍ نحو: (ذَكَرٍ وذُكْرَانٍ، وحَمَلٍ وحُمْلَانٍ).

[فعلا أفعلاء] [ص] [٨١٨] وَلِـ(كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ) (فُعَلَا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

[٨١٩] وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي المُعَلّْ لامًا ومُضَعَّفٍ، وغَيْرِ ذَاكَ قَلّْ

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فُعَلَاءُ)، وهو مَقِيسٌ في (فَعِيلٍ)[2] ـ بمعنى (فَاعِلٍ) ـ صفةٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ غيرِ مضاعَّفٍ، ولا معتلٍّ نحوَ: (ظَرِيفٍ وظُرَفَاءَ، وكريمٍ وكرماءَ، وبَخِيلٍ وبُخَلاءَ).

وأشارَ بقولِه: (كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا) إلى أنَّ ما[3] شَابَهَ (فَعِيلًا) في كونِه دالًّا على معنًى؛ هو كالغريزةِ يُجمعُ على (فُعَلَاءَ)[4]، نحوَ: (عاقلٍ وعُقَلاءِ، وصَالِحٍ وصُلَحَاءَ، وشاعِرٍ [٢١٦/ظ] وشعراءَ)[5].

---

(١) صريحه: أن قول المتن: (غَيْرُ مُعَلِّ العَيْنِ) راجع للثلاثة قبله؛ فيخرج به نحو: سيف وسوط نحو: قوي وعويل، ونحو: قود وقاع، وخصَّهُ الأشموني بالأخير فقط، وقال: مقتضاه قياسه في نحو: سيف وقوي؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٥٩).

(٢) جملة الشروط ثمانية تعلم منه صريحًا وتلويحًا: كون المفرد بوزن فعيل وشبهه، وكونه صفة لمذكر عاقل بمعنى اسم الفاعل، غير مضاعف ولا معتل، دالًّا على سجية مدح أو ذم؛ فخرج بالوصف الاسم كقضيب ونصيب، وبالمذكر المؤنث كشريفة، وأما: خليفة وخلفاء وسفيهة ـ فبالحمل على المذكر، وبالعاقل نحو: مكان فسيح، وبمعنى فاعل نحو: قتيل وجريح، وشذَّ أسير وأسراء. «الخضري» (٢/ ١٥٩).

(٣) ليس في (س).

(٤) أشار بذلك إلى أن المراد المشابهة في المعنى، وهي: دلالته على مذكر ـ أعم من كونها في اللفظ أيضًا كخبيث ولئيم أو لا؛ سواء كان على فاعل كما مثله، أو فعال بالضم كشُجاع وشجعاء، وسواء دلَّ على المدح كما ذكر، أو الذم كفاسق وفسقاء، وقد اقتصر في «شرح الكافية» (٤/ ١٨٦١) على فاعل، وعلى المدح، وتبعه الشارح في التمثيل؛ فخرج المشابهة في اللفظ فقط: كقتيل. «الخضري» (٢/ ١٦٠) بتصرفٍ.

(٥) «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦٣٢)، و«شرح المفصل» (٣/ ٢٩٨)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٦١).

وينوبُ عنْ (**فُعَلاءَ**) في المضاعَفِ والمعتلِّ (**أَفْعِلَاء**)، نحو: (شَدِيدٍ وأَشِدَّاءَ، وَوَلِيَ وأَوْلِيَاءَ).

وَقَدْ يَجِيءُ (**أَفْعِلَاء**) جمعًا لغيرِ ما ذُكَرَ[١]، نحوَ: (نَصِيبٍ وأَنْصِبَاءَ، وهَيِّنٍ وأَهْوِنَاءَ). (والله تعالى أعلم بالصواب)[٢].

[فواعل] [ص] [٨٢٠] (**فَوَاعِلٌ**): **لِفَوْعَلٍ، وفَاعِلٍ،** وفَاعِلَاءَ، مَعَ نَحْوِ (كَاهِلِ ـ
[٨٢١] **وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَهْ)** وشَذَّ فِي (الفَارِسِ) مَعَ مَا مَاثَلَهْ

[ش] مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ: (**فَوَاعِلُ**)، وهو لاسمٍ على (**فَوْعَل**)، نحو: (جَوْهَرٍ وجَوَاهِرَ)، أو على (**فَاعِلٍ**)، نحو: (طَابِعٍ وَطَوابِعَ)، أو على (**فَاعِلَاءَ**)، نحو: (قَاصِعَاءَ وَقَوَاصِعَ)، أو على (**فَاعِلٍ**)، نحو: (كَاهِلٍ وَكَوَاهِلَ)، و(**فَوَاعِلَ**) أيضًا جَمْعٌ لوصفٍ على (**فَاعِلٍ**)، إنْ كانُ لمؤنثٍ عاقلٍ، نحوَ: (حَائِضٍ وحَوَائِضٍ)، أو لِمُذَكَّرٍ ما لا يعقلُ، نحو: (صَاهلٍ وصَوَاهلَ). فإنْ[٣] كانَ الوصفُ الذي على (**فَاعِلٍ**) لِمُذَكَّرٍ عاقلٍ ـ لم يُجْمعْ على (فواعلَ). وشذَّ (فارسٌ وفوارسُ، وسابقٌ وسوابقُ)، و(**فَوَاعِلَ**) أيضًا جمعٌ لـ(**فاعلةٍ**)، نحو: (صَاحِبَةٍ وصَوَاحِبَ، وفَاطِمَةٍ وفَوَاطِمَ)[٤].

[فعائل] [ص] [٨٢٢] **وَبِـ(فَعَائِلَ): اجْمَعَنَّ فَعَالَهْ** وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (**فَعَائِلَ**)، وهُوَ لكلِّ اسمٍ رباعيٍّ بِمُدَّةٍ قبلَ آخِرِهِ مؤنثًا بالتاءِ نحوَ: (سَحَابَةٍ وسَحَائِبَ، ورِسَالَةٍ ورَسَائِلَ، وكُنَاسَةٍ وكَنَائِسَ، وصَحِيفَةٍ وصَحَائِفَ، وحَلُوبَةٍ وحَلَائِبَ). أو مُجَرَّدًا منها، نحو: (شِمَالٍ وشَمَائِلَ، وعِقَابَ وعَقَائِبَ، وعَجُوزٍ وعَجَائِزَ). (والله تعالى

---

(١) لغير المضاعف، والمعتل من (**فعيل**) بمعنى (**فاعل**)؛ فدخل في النادر نحو: (ظنين، وأظناء)، بمعنى مَتْهُوم، (وصديق وأصدقاء)؛ لأنه ليس مضاعفًا، ولا معتلًا. الخضري (٢/ ١٦٠).

(٢) من (ح).

(٣) في (ع): «وإن».

(٤) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٦٥)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥٥).

أعلم بالصواب)(١).

[ص] [٨٢٣] وَبِـ(الفِعَالَي، وَالفَعَالَى): جُمِعَا (صَحْرَاءُ[٢١٧/و]، والعَذْرَاءُ)، والقَيْسَ اتْبَعَا [الفِعَالي والفَعَالَى]

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ(٢) الكثرةِ: فَعَالِي وفَعَالَى ويشتركانِ فيما كان على فَعْلَاءَ اسمًا كصَحْرَاءَ وصَحَارِي، وصَحَارَى، أو صفةً كَعَذْرَاءَ ـ (بالكسر والفتح)(٣) ـ وعَذَارِي وعَذَارَى.

[ص] [٨٢٤] واجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ(٤) كـ(الكُرْسِيِّ) تَتْبَعِ العَرَبْ

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فَعَالِيُّ)، وهو جمعٌ لكلِّ اسم ثلاثيٍّ آخِرُهُ ياءٌ مشدَّدَةٌ غيرَ متجدِّدَةٍ للنسبِ، نحو: (كُرْسِيٍّ وكَرَاسِيٍّ، وبَرْدِيٍّ وبَرَادِيٍّ)، ولا يقالُ: (بَصْرِيٌّ وبَصَارِيُّ). [والله تعالى أعلم](٥).

[ص] [٨٢٥] وَبِـ(فَعَالِلَ)(٦) وَشِبْهِهِ: انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثلاثةِ ارْتَقَى [فعالل]

---

(١) في (ح).

(٢) ليس في (س)، (ك).

(٣) من (س).

(٤) بأن لا يكون فيه نسب أصلًا ككرسي، أو فيه نسب غير مجدد؛ بأن صار منسيًّا، فالتحق بما لا نسب فيه كمهري؛ فإن أصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن، ثم كثر فصار اسمًا للنجيب من الإبل؛ فيجمع على مهاري، وبهذا التقرير ـ يندفع الاعتراض بأن مقتضى كلامه: أن كرسيًّا فيه نسب غير مجدد؛ مع أنه لا نسب فيه أصلًا، وذلك لأن توجه النفي إلى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معًا، وبنفي القيد وحده، والكرسي مثال للأول، وترك مثال الثاني؛ فلا حاجة إلى جعل جدد صفة كاشفة، **ولا يَرِد**: أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة؛ لأن قوله: **(كالكرسي)** حال من غير فيقيده بذلك، وعلامة ياء النسب المجدد: أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنًى مشعور به قبل، وهو المنسوب إليه، وأما غيرها: فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له. «الخضري» (٢/ ١٦٠).

(٥) من (ح).

(٦) اعلم أن الجُموع المتقدمة كلها للثلاثي المجرد والمزيد؛ وهي خمسة وعشرون بناء، منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة، ومثلها في كونه للثلاثي شبه **(فعالل)**، وبقي منها **(فُعالَى)** بضم الفاء وفتح اللام، وقد أخلَّ به المصنف؛ وهو يترجح في نحو: (سكران وسكرى) على **(فَعالى)** ـ بفتح الفاء. ويستغنى به عنه في نحو: =

[٨٢٦] مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ
[٨٢٧] والرابِعُ الشبِيهُ بِالمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدْ
[٨٢٨] وَزَائِدَ العَادِي الربَاعِي احْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

[ش] (مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ)[1] **(فَعَالِلُ)** وشِبْهُهُ، وهو كلُّ جمعٍ[2] ثالثُه ألفٌ بعدها حرفانِ.

فيُجْمَعُ بـ**(فَعَالِلَ)** كلُّ اسمٍ رباعيٍّ، غيرَ مزيدٍ فيه، نحو[3]: (جَعْفَرٍ وجَعَافِرَ، وزِبْرِجٍ وزَبَارِجَ، وبُرْثُنٍ وَبَرَاثِنَ)[4].

ويُجْمَعُ بِشِبْهِهِ كلُّ اسمٍ رباعيٍّ مزيدٍ فيه كـ(جَوْهَرٍ وجَوَاهِرَ، وصَيْرَفٍ وصَيَارِفَ ومَسْجِدٍ ومَسَاجِدَ).

واحْتَرزْ بقولِهِ: **(مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى)** مِنْ الرباعيِّ الذي سبقَ ذِكْرُ جَمْعِهِ: كأَحْمَرَ، وحَمْرَاءَ، ونحوِهما مما سبقَ ذِكْرُهُ وأشارَ بقولِه: (...**ومِنْ خُمَاسِي (جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقياسِ)**[5]) إلى أنَّ الخماسِيَّ المجرَّدَ

= (أسير وقديم) ـ ما لم يكن أوله ياء كيتيم؛ فيقال: (أسارى وقُدامى) ـ بالضم لا غير. وفي غير ذلك مستغنى عنه بالمفتوح، وأما **(فعالل)** فللرباعي الأصول فما فوقه. فالجملة ثمانية وعشرون؛ هي أبنية التكسير المشهورة، وبقي أبنية أخرى مختلف فيها، وبهذا يعلم أن قوله: **(من غير ما مضى)** خاص بشبه **(فعالل)**؛ أي: في المرتقي على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك، ولم يمض ذكر إلا للثلاثي المزيد: كباب (أحمر وحمراء وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب)، أما **(فعالل)**: فلم يمض لمفرده، وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلًا؛ كذا قيل. ولا حاجة لذلك؛ فإن قوله: **(من غير ما مضى)** يصدق بالثلاثي المزيد المغاير للأوزان المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة؛ لأنه من غير ما مضى؛ فيصح رجوعه لـ(فعالل) وشبهه، لكن على التوزيع؛ فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٦٠).

(١) ليس في (ع).
(٢) في (س): «اسم».
(٣) ليست في (ع).
(٤) ينظر: «المفصل» (ص٢٤٠)، و«شرحه» (٣/ ٢٧١)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥٧).
(٥) في (ع): «البيت»: بدل ما في القوسين.

عَنِ الزيادةِ يجمعُ [٢١٧/ظ] على **(فعائلَ)** قياسًا، ويُحْذَفُ[١] خامسُه، نحو: (سَفَارِجَ) في (سَفَرْجَلٍ)، و(فَرَازِدَ) في (فَرَزْدَقٍ)، و(خَوَارِنَ) في (خَوَرْنَقٍ)[٢].

وأشارَ بقولِه: **(والرابعُ الشبِيهُ بِالمَزِيدِ)** البيتَ، إلى أنه يجُوزُ حَذْفُ رابعِ الخماسيِّ المجرَّدِ عن الزيادةِ، وإبقاءِ خامسِه؛ إذا كان رابعُه مُشْبِهًا للحرفِ الزائدِ، بأنْ كانَ مِنْ حروفِ الزيادةِ كنونِ (خَوَرْنَقٍ)، أو كان مِنْ مَخْرَجِ حروفِ الزيادةِ كدالِ (فَرَزْدَقٍ)؛ فيجُوزُ أنْ يقالَ: (خَوَارِقُ وفَرَازِقُ)، والكثيرُ[٣] الأوَّلُ ـ وهو حَذْفُ الخامسِ، وإبقاءُ الرابعِ، نحو: (خَوَارِنَ وفَرَازِدَ)؛ فإنْ كانَ الرابعُ غيرَ مُشْبِهٍ للزائدِ ـ لم يَجُزْ حَذْفُهُ؛ بل يتعيَّنُ حَذْفُ الخامسِ، فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ): (سَفَارِجَ). ولا يجُوزُ (سَفَارِل)، وأشارَ بقولِه: **(وَزَائِدُ العَادِي الربَاعِي)**[٤] البيتَ[٥] ـ إلى أنَّهُ إذا كانَ الخماسيُّ مزيدًا فيه حرفٌ؛ حُذِفَ ذلك الحرفُ، إنْ لم يكنْ حرفُ

---

(١) في (س): «تحذف».

(٢) ينظر: «إرشاد السالك» (٢/ ٩١٩)، و«حاشية الصبان» (٤/ ٢٠٦).
**(والخَوَرْنق)**: الْمَجْلِسُ الَّذِي يَأْكُلُ فِيهِ الْمَلِكُ وَيَشْرَبُ، فَارِسِيٌّ مُعرب، أَصله، خُرَنْكاه، وَقِيلَ: خُرَنْقاه مُعَرَّبٌ؛ قَالَ الأَعشى:
**ويُجْبَى إِلَيْهِ السَّيْلحون، ودُونها صَرِيفُونَ فِي أَنْهارِها، والخَوَرْنَق**
«لسان العرب» (١٠/ ٧٩)، و«القاموس المحيط» (ص٨٧٩).

(٣) في (س): «وكثير». (٤) من (م).

(٥) اعلم أن كلام المصنف يشمل ما كان رباعي الأصول؛ زيد فيه حرف كمدحرج، أو حرفان؛ كمتدحرج فيقال: دحارج أو ثلاثة كاحرنجام، فيقال: حراجيم بقلب الألف الأخيرة ياء، وحذف غيرها، ويشمل أيضًا الخماسي المزيد فيه حرف: كقرطبوس للداهية، وخندريس للخمر؛ لأن العادي الرباعي يشمل ما جاوزه بزائد فقط، أو بزائد وأصلي؛ فيحذف منه حرفان؛ الزائد لما ذكره هنا، وخامس الأصول لقوله فيما مر: **(ومن خماسي......)** إلخ فتقول: فَرَاطب وخَنَادِر؛ لكن الشارح اقتصر على الأول فقط، وقوله: **(إذا كان الخماسي مزيدًا فيه حرف)** المراد به: ما صار خماسيًّا بالزيادة، لا أنه خماسي الأصول؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٦١).

مَدٌّ قبلَ الآخرِ؛ فتقولُ في (سِبَطْرَى): (سَبَاطِر)، وفي (فَدَوْكَس): (فَدَاكس)، وفي (مُدَحْرِج): (دَحارِج)؛ فإن كانَ الحرفُ الزائدُ حرفَ مَدٍّ قَبْلَ الآخِرِ لمْ يُحْذَفْ؛ بل يُجْمَعُ الاسمُ[١] على (فَعَالِيلَ) نحو: (قِرْطَاسٍ وَقَرَاطِيسَ، وقِنْدِيلٍ وقَنَادِيلَ، وعُصْفُورٍ وعَصَافِيرَ)[٢].

[ص] **[٨٢٩] وَالسينُ والتا[٣] مِنْ كَـ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلِ إذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ**

**[٨٣٠] وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا وَالهَمْزُ وَاليَا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا**

[ش] [الوزن شبه فعالل] (إذا اشتملَ)[٤] الاسمُ على زيادةٍ لو أُبقيتْ[٥] ـ لاختلَّ بناءُ الجمعِ؛ الذي هو نهايةُ ما ترتقِي[٦] إليه الجموعُ، وهو **(فَعَالِلُ وفَعَالِيلُ)** [٢١٨/و]، حُذِفَتِ الزيادةُ، فإن أمكنَ جمعُه على إحدى الصيغتينِ، بحذفِ بعضِ الزائدِ، وإبقاءِ البعضِ، فله حالتانِ:

**إحداهُمَا:** أنْ يكونَ للبعضِ مَزِيَّةٌ على الآخِرِ[٧].

**والثانية:** أن لا يكون كذلك.

---

(١) ليس في (ع).

(٢) ينظر: «المفصل» (ص٢٤٣)، و«شرح المفصل» (٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥٧).

(٣) اعلم أن قول المصنف: **(وبفعالل......)** إلخ، يشمل الرباعي فأكثر مزيدًا وغيره، ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك إلى حذف شيء منه؛ فلم يخصُّه المصنف الخماسي المجرد ـ إلى الحذف بيَّنه بقوله: **(ومن خماسي....)** إلى آخر البيتين، ثم ذكر حكم رباعي الأصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله: **(وزائد العادي)** إلخ، ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزيد؛ بقوله: **(والسين، والتا...)** إلخ لكنه نبَّه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله: **(إذ ببنا الجمع...)** إلخ، فأفاد أنه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع منه الثلاثي المزيد وغيره، ثم بيَّن ما هو الأولى بالحذف؛ بقوله: **(والميم أولى...)** إلخ، أفاده ابن قاسم. «الخضري» (٢/ ١٦٢).

(٤) ليس في (ع). (٥) في (س): «بقيت».

(٦) في (س): «وأمكن».

(٧) من جهة المعنى واللفظ معًا؛ كما مثله أو اللفظ.

والأولى: هي المرادةُ هنا، والثانية: ستأتي في البيتِ الذي في آخِرِ البابِ.

ومثالُ الأولى: (مُسْتَدْعٍ)؛ فتقولُ في جمعِه: (مَدَاعٍ)؛ فتحذِفُ السينَ والتاءَ، وتُبْقي الميمَ لأنها مصدَّرةٌ، ومجرَّدةٌ للدِّلالةِ على معنًى[1]، وتقولُ في (أَلَنْدَدٍ) و(يَلَنْدَدٍ): (أَلَادَّ) و(يَلَادَّ)؛ فتحذِفُ النونَ، وتُبْقِي الهمزةَ من (أَلَنْدَدٍ)، والياءُ مِنْ (يَلَنْدَدٍ)؛ لتصدُّرِهما، ولأنَّهما في موضع يِقعانِ فيه دَالَّيْنِ على معنًى، نحوَ: أقومُ ويقومُ؛ بخلافِ النونِ؛ فإنَّها في موضعٍ لا تدُلُّ فيه على معنًى أصلًا.

والأَلَنْدَدُ، واليَلَنْدَدُ: الخَصِمُ، يقالُ: رجلٌ أَلَنْدَدٌ ويَلَنْدَدٌ؛ أي: خَصِمٌ مثلَ الألَدِّ.

[ص] **[٨٣١] وَاليَاءُ لَا الوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا كـ(حَيْزَبُونٍ)، فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا**

[ش] إذا اشتملَ الاسمُ على زيادتينِ، وكان حَذْفُ إحداهما يتأتَّى معه صيغةُ الجمعِ، وحَذْفُ الأُخْرَى لا يتأتَّى معه ذلك، حُذِفَ (ما لا[2] يتأتَّى معه صيغةُ الجمعِ)[3]، وأُبْقِيَ الآخَرُ فتقولُ في **(حَيْزَبُونٍ)**: (حَزَابِين)؛ فتَحذِفُ الياءَ، وتبقَى الواوُ فتُقلَبُ ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، وأُوثِرَتِ الواوُ بالبقاءِ؛ لأنها لو حُذِفَتْ ـ لمْ يُغْنِ حذْفُها عن حذفِ الياءِ؛ لأن بقاءَ الياءِ مُفَوِّتٌ لصيغةِ منتهى الجموعِ[4]، والحَيْزَبُونُ: العَجُوزُ[5].

[ص] **[٨٣٢] وَخَيِّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى) (وَكُلُّ مَا)[6] [٢١٨/ظ] ضَاهَاهُ كـ(العَلَنْدَى)**

[ش] يعني: أنه إذا لمْ يكُنْ لأحدِ الزائدينِ مَزِيَّةٌ على الآخَرِ كنتَ

---

(١) مختصٌّ بالأسماء.
(٢) ليس في (س)، (ح)، (ص).
(٣) سقط من (ك).
(٤) لأنه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف ـ إلا وأوسطها ساكن؛ معتل كمصابيح.
(٥) كما في «الصحاح» (١/١٠٩).
(٦) رسمت في (ك)، (ع): «وكلما».

بالخيارِ، فتقولُ: في (**سَرَنْدَى**): (سَرَانِد)؛ بحذفِ الألفِ وإبقاءِ النونِ، و(سَرَادٍ) بحذفِ النونِ وإبقاءِ الألفِ[١][٢]، وكذلك (عَلَنْدَى) فتقولُ: (عَلَانِد) و(عَلَادٍ)، ومثلُهُما (حَبَنْطَى)؛ فتقولُ: (حَبَانِط) و(حَبَاطٍ)؛ لأنهما زيادتانِ زِيدَتَا معًا للإلحاقِ بسَفَرْجَلٌ، ولا مَزِيَّةَ[٣] لإحداهما على الأُخرَى، وهذا شأنُ كلِّ زيادتينِ زيدَتَا للإلحاقِ، والسَّرَنْدَى: الشديدُ، والأنثى سَرَانْدَةٌ والعَلَنْدَى بالفتحِ: الغليظُ مِنْ كلِّ شيءٍ. وربَّما قيلَ: جَمَلٌ عُلَنْدَى ـ بالضمِّ ـ والحَبَنْطَى: القَصيرُ البَطِينُ يقال: رجلٌ حَبَنْطًى بالتنوينِ، وامرأةٌ حَبَنْطَاةٌ[٤].

❁ ❁ ❁

(١) في (س)، (ك): «اللام».

(٢) (م) الألف التي تبقى: هي ألف الاسم المقصورة؛ التي تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع، فتقلب هذه الألف ياء؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصًا؛ فتعامل هذه الياء المنقلبة عن الألف، معاملة الياء في: جوار وغواش ودواع (م).

(٣) في (س): «مزيد».

(٤) ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٣٨)، و«الخصائص» (٢/ ٣٢٠).
«لسان العرب» (٧/ ٢٧١).

# التصغيرُ(١)

[ص][٨٣٣] (فُعَيْلًا) اجْعَلِ الثلَاثِي إِذَا صَغَّرْتَهُ، نحو (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى) [أوزان التصغير]

[٨٣٤] (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلَ) لِمَا فَاقَ، كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ) (دُرَيْهِمَا)

[ش] إذا صُغِّرَ الاسمُ(٢) المتمكِّنُ(٣) ـ..........................

---

(١) ذكره عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة، ولأن كلًّا منهما يغيِّر اللفظ والمعنى، ولم يعكس لأن التكسير أكثر وقوعًا؛ ولأنه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته؛ فهو أشرف من التحقير. وفوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجبيل، وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع، وتقليل ما يتوهم كثرته كدُرَيْهِمَات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقُبيل العصر أو محله كفُويق هذا أو رتبته كأصيغر منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد:

وكلُّ أناسٍ سوفَ يدخلُ بينهم دويهيةٌ تصفرُّ منها الأناملُ

فصغر الداهية لتعظيمها؛ لأن المقام للتهويل، بدليل وصفها بما بعدها. وردَّه البصريون ـ إلى التحقير بتأويله؛ بأنه إشارة إلى أن حتف النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات ـ قد يكون بصغار الدواهي. «الخضري» (٢/ ١٦٣).

(٢) (م) فوائد التصغير خمس:

**الأولى**: تصغير ما يتوهم كبره نحو: جبيل تصغير جبل.

**الثانية**: تحقير ما يتوهم عظمه، نحو: سبيع، تصغير سبع.

**الثالثة**: تقليل مَا تتوهم كثرته، نحو: دريهمات، تصغير جمع درهم.

**الرابع**: تقريب ما يتوهم بعده: إما في الزمن نحو: قبيل العصر، وإما في المكان نحو: فويق الدار، وإما في المرتبة نحو: أصغير منك.

**الخامسة**: التعظيم، كما في:

دويهية تصفر منها الأنامل

وأنكر هذه الفائدة البصريون، وزعموا أن التصغير ـ لا يكون للتعظيم؛ لأنهما متنافيان (م).

(٣) فلا يصغر غير الاسم ـ وشذّ تصغير فعل التعجب، ولا غير المتمكن؛ أي: المعرب ـ وشذّ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات؛ لكن يرد عليه: جواز =

ضُمَّ أوَّلُه[١]، وفُتِحَ ثانيه، وزِيدَ بعدَ ثانيه ياءٌ ساكنةٌ. ويُقتَصرُ على ذلك إنْ كانَ الاسمُ ثلاثيًّا؛ فتقولُ في (فِلْسٍ): (فُلَيْسٌ)، وفي (قَذًى): (قُذَيٌّ)[٢].

وإنْ كانَ رباعيًّا فأكثرَ ـ فُعِلَ به ذلك، وكُسِرَ ما بعدَ الياءِ؛ فتقولُ في (درهمٍ): (دُرَيْهِمْ) وفي (عُصْفُورٍ): (عُصَيْفِيرٍ)[٣].

فأمثلةُ التصغيرِ ثلاثةٌ: **(فُعَيْلٌ)**، و**(فُعَيْعِلٌ)**، و**(فُعَيْعِيلٌ)**. (والله أعلم بِالصَّوَابِ)[٤].

[طريقة التصغير] [ص] **[٨٣٥] وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ**

[ش] أي: إذا كانَ الاسمُ ممَّا يُصَغَّرُ على **(فُعَيْعِل)** أو عَلَى **(فُعَيْعِيل)**، تُوُصِّلَ إلى تصغيرِه بما سبقَ [٢١٩/و] أنه يتوصَّلُ به[٥] إلى تكسيرِه على **(فَعَالِلَ)** أو **(فَعَالِيلَ)** مِنْ حذْفِ حرفٍ أصليٍّ أو زائدٍ، فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ): (سُفَيْرِجٌ) ـ كما تقول (سَفَارِجُ)، وفي (مُسْتَدْعٍ) (مُدَيْعٍ) ـ كما تقول: (مَدَاعٍ)؛ فتحذِفُ في التصغيرِ مَا حذَفْتَ في الجمعِ، وتقولُ في (عَلَنْدَى): (عُلَيْنِدٌ)، وإنْ شئْتَ قُلْتَ[٦]: (عُلَيْدٍ)، كما تقولُ في الجمعِ: (عَلَانِد) و(عَلَادٍ)[٧]. [والله تعالى أعلم بالصواب][٨].

---

= تصغير خمسة عشر وسيبويه، مع أنه مبني، فالأولى: إبدال المتمكن بغير المتوغِّل في شبه الحرف؛ ليشمل ما ذكر، فإنه لعروض شبهه بالتركيب لم يوغل فيه. ويشترط أيضًا قبول الاسم للتصغير، وخلوّه من صيغته فلا يصغر، نحو: كميت ومبيطر ولا الأسماء المعظمة شرعًا مرادًا بها مسمياتها الأصلية، ولا يزد مهيمن لوضعه هكذا؛ فالشروط أربعة. الخضري (٢/ ١٦٤).

(١) ولو تقديرًا.

(٢) بقلب ألفه ياء.

(٣) ينظر: «اللمع» (ص٢١١)،، و«شرح الكافية» (٤/ ١٨٩٤).

(٤) من (ح).

(٥) من (م).

(٦) من (م).

(٧) بحذف النون وقلب الألف ياء؛ لوقوعها بعد كسرة، ثم يُعَلُّ كقاض، ولم تصحح الألف، ويفتح ما قبلها؛ لأنها للإلحاق بـ**(سفرجل)**، وألف الإلحاق ـ لا تبقى في التصغير. اهـ. «الصبان» (٤/ ١٦٠).

(٨) من (ح).

[ص] [٨٣٦] وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ الطرَفْ  إِنْ كانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

[ش] أي: يجُوزُ أنْ يُعَوَّضَ مما حُذف في التصغيرِ أو التكسيرِ ياءٌ قبلَ الآخِرِ؛ فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ): (سُفَيْرِيج)، و(سَفَارِيج)، وفي (حَبَنْطَى): (حُبَيْنِيط)، و(حَبَانِيط).

[ص] [٨٣٧] وحائدٌ عنِ القياسِ كلُّ مَا خَالَفَ  فِي البَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

[حكم ما جاء في باب التصغير مخالفًا للقاعدة]

أي: قد يجيءُ كلٌّ وَاحِدٍ[(١)] مِنَ التصغيرِ[(٢)] والتكسيرِ على غيرِ لفظِ واحدِهِ، فيُحفظُ ولا يقاسُ عليه كقولِهم في تصغيرِ (مَغْرِب): (مُغَيْرِبَانِ)، وفي (عَشِيَّة): (عُشَيْشِيَّة)، وقولُهم في جمعِ (رَهْطٍ): (أَرَاهِط)[(٣)]، وفي (باطل): (أَبَاطِيل).

[ص] [٨٣٨] لِتِلْوِ (يَا) التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ  تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ ـ الفتحُ انحَتَمْ
[٨٣٩] كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ  أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

[المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير]

[ش] أي: يَجِبُ فتحُ مَا وَلِيَ ياءَ التصغيرِ إن ولِيَتْهُ: تاءُ التأنيثِ[(٤)]، أو

---

(١) من (س).

(٢) سواء كان المحذوف أصليًّا كـ(سفرجل)، أو زائدًا كـ(حبنطى)، ومثله: (منطلق)، فتقول فيه: (مطيليق ومطاليق)، ومحل تعويض الياء ـ إن لم يستحقها الاسم بدونه ـ بأن وجدت في المفرد والمكبر، كما في (لغيزي)، و(احرنجام)، فإن جمعه (حَرَاجِيم) و(لغاغيز)، وتصغيره: (حُرَيْجِيم ولُغَيْغِيز) ـ بفكِّ الإدغام، وحذف النون، وألف التأنيث؛ لإخلالهما بالصيغة، ولا يعوض عنهما؛ لاشتغال محله بالباء الموجودة في (لغيزي)، والمنقلبة عن الف «احرنجام». «الخضري» (٢/ ١٦٤).

(٣) (م) ومن ذلك قول سعد بن مالك بن ضُبَيْعَة:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي  وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

ومن الناس من يزعم أن (أراهط) جمع الجمع، يقدر أنهم جمعوا (رهطًا) على (أرهط)، كـ(فلس وأفلس)، ثم جمعوا (أرهطا)، على (أراهط)، كـ(أكلب) و(أكالب) (م).

(٤) مع اتصالها به، ومثلها: الألف الممدودة، والألف والنون؛ فإن فصل ما بعد الياء من ذلك ـ كسر على الأصل كما في (حنيظلة) و(خجيدباء) و(زعيفران)، وعجُز المركَّب بمنزلة التاء؛ فيفتح ما قبله؛ في (بعيلبك)؛ لعدم فصله من الياء، ويبقى =

ألفُه المقصورةُ، أو الممدودةُ، أو ألفُ (أَفْعَالٍ)؛ جمعًا، أو ألفُ (فَعْلَانَ) الذي مؤنثُه (فَعْلَى)(١)؛ فتقولُ في تَمْرَة: (تُمَيْرَة)، وفي حُبْلَى: (حُبَيْلَى)، وفي حَمْرَاء: (حُمَيْرَاء)، وفي [٢١٩/ظ] أَجْمَال: (أُجَيْمَال)، وفي سَكْرَان: (سُكَيْرَان)(٢).

فإنْ كان (فَعْلَانُ) مِنْ غيرِ بابِ (سَكْرَان) ـ لَمْ يُفْتَحْ ما قبلَ ألفِه؛ بل يُكْسَرُ فتُقْلَبُ الألفُ ياءً، فتقولُ في (سَرْحَان): (سريحين) ـ كما تقول في الجمع: (سَرَاحِينُ)، ويُكسرُ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ في غيرِ ما ذُكِرَ؛ إن لم يكنْ حرفُ إعرابٍ فتقولُ في (درهم): (دُرَيْهِم)، وفي (عصفور): (عُصَيْفِير)؛ فإن كانَ حرفُ إعرابٍ حركتِه بحركةِ الإعرابِ، نحوَ: (هذا فُلَيْسٌ، ورأَيْتُ فُلَيْسًا، وَمَرَرْتُ بِفُلَيْسٍ).

[ص] [٨٤٠] وأَلِفُ التأْنِيثِ حَيْثُ مَدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
[٨٤١] كَذَا المَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ المُضَافِ وَالمُرَكَّبِ
[٨٤٢] وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا) ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ، كَـ(زَعْفَرَانَا)
[٨٤٣] وقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

[الأشياء التي لا يعتد بها في التصغير]

[ش] لا يُعْتَدُّ في التصغيرِ بألفِ التأنيثِ الممدودةِ، ولا بتاءِ التأنيثِ، ولا

= على سكونه، وما بعد الياء على كسره في (مُعَيْد يكرب). «الخضري» (٢/ ١٦٥).

(١) (م) يشترط في (فعلان) ـ الَّذِي تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير، وتسلم ألفه من القلب ياء ثلاثة شروط:
**الأول**: أن تكون الألف والنون زائدتين.
**الثاني**: ألا يكون مؤنثه عَلَى فعلانة.
**الثالث**: ألا يكونوا قد جمعوه على (**فعالين**).
فلو كانت نونه أصلية: كـ(حسان) من الحسن، و«عفان» من العفونة ـ قيل في مصغره: (حسيسين)، و(عفيفين)، ولو كانت أنثاه على (**فعلانة**)، كـ(سيفان) ـ قيل في تصغيره: (سييفين)، ولو كانوا جمعوه على (**فعالين**)، كـ(سلطان) ـ قيل في تصغيره: «سليطين» (م).

(٢) ينظر: «المقتضب» (٢/ ٢٦٦)، و«الأصول في النحو» (٣/ ٤٠)، و«شرح السيرافي» (٤/ ١٦٩).

بزيادةِ ياءِ النسبِ، ولا بعَجُزِ[١] المضافِ، ولا بعَجُزِ المركَّبِ، ولا بالألفِ والنونِ المزيدتينِ، بعدَ أربعةِ أحرفٍ فصاعدًا[٢]، ولا بعلامةِ التثنيةِ، ولا بعلامةِ جمعِ التصحيحِ[٣]. ومعنَى كونِ هذه لا يُعَتَدُّ بها: أنَّهُ لا يَضُرُّ بقاؤُها مفصولةً عن ياءِ التصغيرِ بحرفينِ أصليَّيْنِ[٤]، فيقالُ في (جُخْدُبَاء)[٥]: (جُخَيْدِبَاء)، وفي (حَنْظَلَةَ: (حُنَيْظِلَة)، وفي (عَبْقَرِيّ):

---

(١) في (س): «يعجز».

(٢) لم يقيد بذلك في الألف الممدودة والتاء ـ مع أنه قُيِّد فيهما؛ لكنه يؤخذ من قوله الآتي: **(بحرفين أصليين)**؛ فخرج به نحو: (سكران وحمراء وتمرة)، فلا تعد منفصلة؛ لأن الفصل بينها وبين الياء حرف واحد؛ فلذلك يفتح لها ما بعدها؛ محافظةً على بقائها. الخضري (٢/ ١٦٥).

(٣) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله: **(وما به لمنتهى الجمع)** إلخ، وكان حقها: أن تذكر بعده لتتصل بالمستثنى منه، والمعنى: أنه يتوصل بالحذف في هذه الأشياء إلى الجمع دون التصغير؛ فلا تحذف فيه، لكن فيه: أن عجُز المضاف لا يحذف في الجمع أيضًا؛ بل يثنَّى ويجمع صدره الأول مضافًا لعجزه، فلا يليق عدُّه من المستثنيات.

**وأجاب** ابن قاسم: بأنه ليس المراد الاستثناء؛ بل بيان أنه اكتفى في هذه الأشياء بحصول صورة التصغير تقديرًا، مع وجودها لتقدير انفصالها؛ فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك في الجمع أولًا. ومعلوم أن السبعة التي هي ما عدا المضاف ـ مخالفة للجمع فيعلم استثناؤها. اهـ. «صبان».

والحكم على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف ـ فيه نظر؛ لأن عجز المركب المزجي وزيادة المثنى والمجموع لا تحذف في الجمع أيضًا كالتصغير، وإن تخالفا في أن التصغير يرد على ما قبل العجز ـ كما مثَّله الشارح، والجمع لا يغيرها أصلًا؛ بل يضاف إليها ذوو فيقال: (جاءني ذوو بعلبك)، و(ذوو زيدين ومسلمين)، فلم يبق لما يصح استثناؤه من الحذف سوى أربعة: تاء التأنيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة؛ فتحذف في الجمع دون التصغير. فيقال: (حناظل وخجادب وعباقر وزعافر) ـ في (حنظلة وخجدباء وعبقري وزعفران)، فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٦٥).

(٤) لكونها في نيَّة الانفصال.

(٥) (م): **(الجُخْدُباء)** ـ بضم الجيم والدال جميعًا، بينهما خاءٌ ساكنة ـ ضرب من الجنادب أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين (م).

(عُبَيْقَرِيّ)، وفي (بَعْلَبَكّ): (بُعَيْلِبَكّ) وفي [(عبد الله): (عُبَيْدُ الله)، وفي (زَعْفَرَان): (زُعَيْفَرَان)][(١)]، وفي (مُسْلِمِينَ): (مُسَيْلِمِينَ)، وفي (مُسْلِمَيْنِ) (مُسَيْلِمَيْنِ)، وفي (مُسْلِمَات): (مُسَيْلِمَات). [والله تعالى أعلم][(٢)].

[ص] [٨٤٤] وأَلِفُ [٢٢٠/و] التأنيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى  زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
[٨٤٥] وعندَ تصغيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ  بَيْنَ (الحُبَيْرَى) - فَادْرِ - و(الحُبَيِّر)[(٣)]

[كيفية تصغير المختوم بألف التأنيث المقصورة]

[ش] أي: إذا كانت ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعدًا - وَجَبَ حذْفُها في التصغيرِ؛ لأنَّ بقاءَها يُخْرِجُ البناءَ عن مثالِ (**فُعَيْعِل**) و(**فُعَيْعِيل**)[(٤)]؛ فتقولُ في (قَرْقَرَى)[(٥)]: (قُرَيْقِر)[(٦)]، وفي (لُغَّيْزَى): (لُغَيْغِيز)؛ فإن كانت خامسةً، وقبلَها مَدَّةٌ زائدةٌ - جازَ حَذْفُ المَدَّةِ المزيدةِ، وإبقاءُ ألفِ التأنيثِ؛ فتقولُ في (حُبَارَى): (حُبَيْرَى)، وجازَ أيضًا حَذْفُ ألفِ التأنيثِ وإبقاءُ المَدَّةِ؛ فتقولُ (حُبَيِّر).

[كيفية تصغير ما ثانيه حرف لين أو ألف]

[ص] [٨٤٦] واردُدْ لِأَصْلٍ ثانيًا لَيْنًا قُلِبْ  فَـ(قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ
[٨٤٧] وَشَذَّ فِي (عِيدٍ) (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ  للجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ
[٨٤٨] وَالأَلِفُ الثانِي المزيدُ يُجْعَلُ  واوًا، كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

[ش] أي: إذا كان ثانِي الاسمِ المصغَّرِ مِنْ حروفِ اللينِ، وَجَبَ ردُّه إلى أصلِهِ[(٧)]؛ فإنْ كانَ أصلُه الواوَ قُلِبَ واوًا، فتقولُ في (قِيمَة): (قُوَيْمَة)،

---

(١) ليس في (س)، (ح)، (ص).
(٢) من (ح).
(٣) في (س): «الحبيتر».
(٤) لكونها في نيَّة الانفصال.
(٥) في (ع): «قرقر».
(٦) في (س): «قريقري».
(٧) شمل ذلك ستة أشياء: كونه ياء منقلبة عن واو؛ كـ(قيمة)، أو عن همزة كـ(ذيب) بالياء؛ فيقال: (ذؤيب)؛ بالهمزة، أو واوًا عن ياء؛ كـ(موقن)، أو ألفًا عن واو كـ(باب)؛ بموحدتين، أو عن ياء كـ(ناب)؛ بالنون، أو معتلًا عن صحيح كـ(دينار وقيراط)؛ إذ أصلهما: (دنَّار)، و(قرَّاط)؛ بشد النون والراء؛ فأبدل من أول المثلين ياء ساكنة؛ فتقول فيهما: (دنينير)، و(قريرط)، فإن كان الثاني - غير لين: فلا يرد لأصله كـ(متعد) أصله (موتعد)، قلبت الواو تاء، وأدغمت في تاء الافتعال؛ فتقول فيه (متيعد)؛ بحذف تاء الافتعال؛ لأنها زائدة مخلة بالصيغة. «الخضري» (٢/١٦٦).

وفي (بَاب): (بُوَيِّب)؛ وإن كان أصلُه الياءَ قُلِبَ ياءً، فتقولُ في (مُوقِن): (مُيَيْقِنٌ)، وفي (نَابٍ): (نُيَيْب)[(١)].

وَشَذَّ قولُهم في (عِيدٍ): **(عُيَيْدٌ)**، والقياسُ[(٢)]: (عُوَيْدٌ)؛ بقلبِ الياءِ واوًا؛ لأَنَّهُ مِنْ عَادَ يَعُودُ.

فإن كانَ ثانِي الاسمِ المصغَّرِ ألفًا مَزِيدَةً أو مجهولةَ الأصلِ ـ وَجَبَ قلبُها واوًا؛ فتقولُ في (ضارب): (ضُوَيْرِب) [٢٢٠/ظ] وفي (عَاج): (عُوَيْجٌ)، والتكسيرُ ـ فيما ذَكَرْنَاهُ ـ كالتصغيرِ، فتقولُ في (باب): (أبواب)، وفي (ناب): (أَنْيَابٌ)، وفي (ضاربة): (ضَوَارِب).

[كيفية تصغير الاسم الذي على حرفين]

[ص] **[٨٤٩] وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا    لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التاءِ ثالثًا، كَـ(مَا)**

[ش] المرادُ بالمنقوصِ ـ هنا ـ: ما نَقُصَ منه حرفٌ فإذا صُغِّرَ هذا النوعُ مِنَ الأسماءِ ـ فلا يخلُو إما أن يكونَ ثنائيًّا مجرَّدًا عن التاءِ، أو ثنائيًّا مُلْتَبِسًا بها، أو ثلاثيًّا مجرَّدًا عنها.

فإن كانَ ثنائيًّا مجرَّدًا عن التاءِ أو مُلْتَبِسًا بها ـ رُدَّ إليه في التصغيرِ ما نَقُصَ منه؛ فيقالُ في (دَم): (دُمَيٌّ)، وفِي (شَفَة): (شُفَيْهَةٌ)، وفي (عِدَة): (وُعَيْدَةٌ)[(٣)]، وفي (مَاءٍ) ـ مُسَمًّى به ـ (مُوَيٌّ)[(٤)].

وإن كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ، وثالثُه غيرُ تاءِ التأنيثِ ـ صُغِّرَ على لفظِه، ولم يُرَدَّ إليه شيءٌ فتقولُ في (شَاكِ السلاحِ): شُوَيْكٌ[(٥)].

---

(١) قال الأزهري في «التصريح» [«شرحه» (٢/ ٥٧٠)]: «**فإن قلتَ**: فـ(حبيلي): (فعيلي)، وليست من الأبنية الثلاثة.

**قلتُ**: نعم، ولكنها توافق **(فعيعلًا)** فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف».

(٢) في (ع): «والأصل».

(٣) برد الواو التي هي فاؤها.

(٤) لأنه لا يصغر إلا الأسماء المعربة؛ بخلاف الأفعال والحروف والمبنيات.

(٥) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٦٣)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ٣٦٥)، و«توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٣٤).

[ص] [٨٥٠] وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالأَصْلِ، كَـ(العُطَيْفِ)؛ يَعْنِي: (المِعْطَفَا)

[ش] [تصغير الترخيم] مِنَ التصغيرِ نوعٌ يُسَمَّى **(تصغيرُ الترخيمِ)**؛ وهو عبارةٌ عن تصغيرِ الاسمِ بعدَ تجريدِه مِنَ الزوائدِ التي هي فيه.

فإن كانتْ أصولُه ثلاثةً ـ صُغِّرَ على **(فُعَيْلٍ)**، ثم إن كان المُسَمَّى به مُذَكَّرًا ـ جُرِّدَ عنِ التاءِ، وإن كان مؤنثًا أُلْحِقَ تاءُ التأنيثِ؛ فيقالُ في (المِعْطَفِ): (عُطَيْفٌ)، وفي ((حَامِد): (حُمَيْد))[1]، وفي (حُبْلَى): (حُبَيْلَة)، وفي (سَوْدَاء)[2]: (سُوَيْدَة). وإنْ كانتْ أصولُه أربعةً ـ صُغِّر على **(فُعَيْعِل)**[3] فَتَقُولُ في (قِرْطَاسٍ): (قُرَيْطِس)، وفي (عُصْفُور): (عُصَيْفِر)[4]. (والله تعالى أعلم)[5].

[ص] [٨٥١] واخْتِمْ بِـ(تَا) التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ [٢٢١/ و] عَارٍ ثُلاثِيٍّ، كَـ(سِنّ)

[٨٥٢] مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَـ(شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسِ)

[٨٥٣] وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ ... لِحَاقُ (تَا) فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثُرْ

[ش] [كيفية تصغير المؤنث الثلاثي المجرد من التاء] إذا صُغِّرَ (الثلاثِيُّ المؤنثُ)[6] الخالي مِنْ علامةِ التأنيثِ ـ لحِقَتْه التاءُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وشذَّ[7] حذفُها حينئذٍ، فتقولُ في (سِنٍّ): (سُنَيْنَةٌ)، وفي (دَارٍ): (دُوَيْرَةٍ)، وفِي (يَدٍ): (يُدَيَّةٌ).

فَإنِ خِيفَ اللَّبْسُ ـ لمْ تلحَقْه التاءُ؛ فتقولُ في (شَجَرٍ وبَقَرٍ وخَمْسٍ: شُجَيْرٌ وبُقَيْرٌ وخُمَيْسٌ) ـ بلا تاءٍ ـ إذ لوْ قلتَ: (شُجَيْرَةٌ وبُقَيْرَةٌ وخُمَيْسَةٌ)؛ لالتَبَسَ بتصغيرِ (شَجَرَة وبَقَرَة وخَمْسَة)؛ المعدودِ بِه مُذَكَّرٌ.

---

(١) في (س): «جامد جميد».

(٢) في (س): «سواد»، وفي (ع)، (ح): «سودة». والمثبت هو الأصح.

(٣) في (س): «فعيعيل».

(٤) ينظر: «تثقيف اللسان» (ص١٤٦ ـ ١٤٧)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٦٣)، و«اللمحة» (٢/ ٦٧٥)، و«توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٣٦).

(٥) من (ح).

(٦) في (ع): «الاسم المؤنث الثلاثي».

(٧) في (ع): «ويشذ».

ومما شذَّ فيه الحذفُ عندَ أمنِ اللَّبْسِ ـ قولُهم في (ذَوْد، وحَرْب، وقَوْس، ونَعْل): (ذُوَيْدٌ وحُرَيْبٌ وقُوَيْسٌ ونُعَيْلٌ)[1]، وشذَّ أيضًا لِحَاقُ التاءِ فيما زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ؛ قَالُوا[2] في (قُدَّام): (قُدَيْدِيمَةٌ). (والله تعالى أعلم بالصواب)[3].

[ص][٨٥٤] وصغَّرُوا شذوذًا (الذي، التي، وذَا) مَعَ الفروعِ منها (تَا، وتِي)

[تصغير الأسماء المبنية شذوذًا]

[ش] التصغيرُ من خواصِّ الأسماءِ المتمكِّنةِ؛ فلا تُصَغَّرُ المبنياتُ، وشذَّ تصغيرُ (الذي) وفروعِه، و(ذا) وفروعِه، قالُوا في (الذي): (اللَّذِيَّا)، وفي (الَّتِي): (اللَّتَيَّا)، وفي (ذَا وتَا): (ذَيَّا وتَيَّا)[4]. [والله تعالى أعلم بالصواب][5].

---

(١) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلا تاء؛ مع أنها مؤنثة شذوذًا؛ بعضهم بقوله:

**ذَودٌ وَقَوْسٌ وحربٌ دِرْعُها فَرَسٌ نابٌ كذا نَصَفُ عِرسٌ ضُحى عَرَبُ**

وكذا نعل وشول؛ بفتح المعجمة، وسكون الواو: جمع **(شائلة)**، وهي: الناقة التي أتى عليها من حملها، أو وضعها سبعة أشهر فخفَّ لبنها، وأما **(شائل)** ـ بلا تاء: فالناقة التي تشول بذنبها؛ أي: ترفعه للقاح وجمعها (شوَّل)؛ كـ(راكع وركع)، و(الذود) ـ بفتح المعجمة، وسكون الواو من ثلاثة أبعرة ـ إلى عشرة. والمراد بالدرع: الحديد، أما بمعنى القميص فذكر، والناب: الناقة المسنة، والنَّصَف ـ بفتحتين: المرأة المتوسطة في العمر، والعِرس ـ بالكسر: امرأة الرجل؛ وهو المراد هنا: أمّا بالضم فيطلق على طعام الوليمة، وعلى النكاح ـ كما في «القاموس» (١/٥٥٧). «الخضري» (٢/١٦٨).

(٢) في (م): «كقولِهم».

(٣) من (ح).

(٤) (م) من ذلك ـ في التي ـ قولهم في مَثَل مِنْ أمثالهم: **(بعد اللتيا والتي)** [«الأمثال» لابن سلام (ص٢٥٦)]، وقول الراجز [«العجاج»]:

**بعدَ اللَّتيَّا واللَّتيَّا والَّتي إِذَا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ**

ومن ذلك في (ذا) قول الراجز [رؤبة، في «زيادات ديوانه» (ص١٨٨)]، وهو الشاهد رقم (٩٨) السابق:

**أَوْ تحلفي بِرَبِّك العلي أَنِّي أَبُو ذَيَّالك الصَّبِي (م)**

(٥) من (ح).

# النسبُ(١)

[ص] [٨٥٥] ياءُ كـ(يَا) الكُرْسِيّ(٢) زَادُوا للنَّسَبْ وَكُلُّ مَـا تَـلِـيـهِ كَـسْـرُهُ وَجَـبْ

[ش] إِذَا أُرِيدَ إضافةُ شيءٍ إلى بلدٍ أو قبيلةٍ أو نحوِ ذلك - جُعِلَ آخرُهُ يَاءً مُشَدَّدَةً مكسورًا ما قبلَها، فيقالُ في النسبِ إلى (دِمَشْق): (دِمَشْقِيٌّ)، وإلى (تميم): (تَمِيمِيٌّ)، وإلى (أحمد): (أَحْمَدِيٌّ).

[النسب إلى الاسم الذي في آخــره تــاء التأنيث]

[ص] [٨٥٦] وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَ(تَا) تَأْنِيثٍ [٢٢١/ ظ] اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

[٨٥٧] وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ(٣)

---

(١) سماه سيبويه باب الإضافة أيضًا، وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر؛ بمعنى الإضافة، ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات:

**الأولى**: اللفظي؛ وهو ثلاثة: زيادة ياء مشددة آخر المنسوب، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها. وأفاده المصنف بقوله: (**ياء كـ(يا) الكرسي**....) إلى آخر البيت.

**والثاني**: معنوي؛ وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له، وهو المنسوب بعد أن كان اسمًا للمنسوب إليه.

**والثالث**: حكمي؛ وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة؛ في رفعه الظاهر والمضمر باطراد. «الخضري» (١/ ١٦٩).

(٢) أفاد أن ياءه ليست للنسب؛ لأن المشبه به غير المشبه، **والفرق بينهما**: أن سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم؛ لبقاء دلالته على المعنى المشعور به قبل؛ وهو المنسوب إليه، وبسقوط ياء الكرسي - يصير اللفظ لا معنى له. ولما كان النسب معنًى حادثًا - افتقر إلى علامة تدل عليه: كالتصغير وغيره، وكانت من حروف اللين لخفتها، ولم تلحق الألف؛ لئلا يصير الإعراب تقديريًا، ولا الواو لثقلها، وشدت الياء؛ لئلا تلتبس بياء المتكلم، ولتجري عليها وجوه الإعراب. «الخضري» (١/ ١٦٩).

(٣) الأرجح: كونه خبرًا عن حذفها، وخبر قلبها محذوف؛ للإشعار به، أي: جائز؛ ليكون منبهًا على رجحان الحذف. قال ابن قاسم: ويشعر به أيضًا مفهوم قوله: =

[ش] يعنِي: أنَّه[(١)] إذا كانَ في آخِرِ الاسم ياءٌ كياءِ الكرسيِّ[(٢)] - في كونِها مشدَّدةً واقعةً بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدًا - وَجَبَ حَذْفُها، وَجَعْلُ ياءِ النسبِ موضعَها؛ فيقالُ في النسبِ إلى (الشافِعِيِّ): (شَافِعِيٌّ)، وفي النسبِ إلى (مَرْمِيٍّ): (مَرْمِيٌّ). وكذلك إنْ كانَ آخِرُ الاسم تاءَ التأنيثِ - وَجَبَ حذْفُها للنسبِ؛ فيقالُ في النسبِ إلى (مكَّة): (مَكِّيٌّ)[(٣)].

[النسب إلى الاسم الذي في آخره ألف مقصورة]

ومثلُ تاءِ التأنيثِ - في وجوبِ الحذفِ للنسبِ - ألفُ التأنيثِ المقصورةِ إذا كانَتْ خامسةً فصاعدًا: كـ(حُبَارَى وحُبَارِيٌّ)، أو رابعةً متحرِّكًا ثانِي ما هي فيه: كـ(جَمَزَى وجَمَزِيٍّ)، وإنْ كانَتْ رابعةً ساكنًا ثانِي ما هي فيه - كـ(حُبْلَى) - جازَ فيها[(٤)] وجهانِ: **أحدُهما**: الحذفُ - وهو المختارُ - فتقولُ: (حُبْلِيٌّ)، **والثاني**: قلبُها واوًا؛ فتقولُ: (حُبْلَوِيٌّ).

[ص] **[٨٥٨] لِشِبْهِهَا المُلْحِقِ، وَالأَصْلِيِّ مَا** لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
**[٨٥٩] وَالأَلِفُ الجَائِزُ أَرْبَعًا أَزِلْ** كَذَاكَ (يَا) المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ
**[٨٦٠] والحَذْفُ فِي اليَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ** قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

[النسب إلى الاسم الذي في آخره ألف الإلحاق]

[ش] يعنِي: أنَّ أَلِفَ[(٥)] الإلحاقِ المقصورةَ - كألفِ التأنيثِ في وجوبِ الحذفِ؛ إنْ كانَتْ خامسةً؛ كـ(حَبَرْكَى وحَبَرْكِيٍّ)، وجوازِ الحذفِ والقلبِ؛ إن كانت رابعةً؛ كـ(عَلْقَى وعَلِقِيٍّ وعَلْقَوِيٍّ)، ولكنَّ المختارَ هنا: القلبُ، عكسَ ألفِ التأنيثِ[(٦)].

---

= **(وللأصلي قلب يعتمي)** لأنه بيان لمخالفة الأصلي لها اهـ، وفيه: أن المخالفة تصدق بالمساواة. «الخضري» (١/ ١٦٩).

(١) ليست في (س).
(٢) في (ع): «لكرسي».
(٣) بحذف التاء؛ لئلا تقع حشوًا، ولئلا يجتمع علامتا تأنيث.
(٤) في (ع)، (ك): «فيه».
(٥) في (س): «الألف».
(٦) ينظر: «توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٤٥)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٩٣٩)، و«المقاصد الشافية» (٧/ ٤٤٧).

وأما الألفُ الأصليةُ، فإنْ كانَتْ ثالثةً قُلِبَتْ واوًا[١]؛ كـ(عَصَا (وعَصَوِيٍّ، وفَتَى)[٢] وفتَوِيٍّ)، وإنْ كانَتْ رابعةً ـ قُلِبَتْ أيضًا واوًا، كـ(مَلْهوِّي)، وربَّما حُذِفَتْ كـ(مَلْهِيٍّ)، والأوَّلُ: هو المختارُ، وأشارَ بقولِه: **(وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى)**؛ أي: يُخْتَارُ، يقالُ: (اعْتَمَيْتُ الشيءَ)؛ أي: اخترْتُه، وإن كانَتْ خامسةً فصاعدًا ـ وَجَبَ الحَذْفُ؛ كـ(مُصْطَفِيٍّ) في (مُصْطَفَى)، وإلى ذلك أشارَ بقولِه: **(والأَلِفُ الجَائِزُ أَرْبَعًا أَزِلْ)**.

[النسب إلى الاسم الذي في آخره ياء منقوصة]

وأشارَ بقوله: **(كَذَاكَ يَا المَنُقْوصِ...)** ـ إلى آخِرِه، إلى أنَّهُ إذا نُسِبَ إلى المنقوصِ، فإن كانَتْ ياؤُه ثالثةً ـ قُلِبَتْ واوًا، وفُتِحَ ما قبلَها، نحوَ: (شَجَوِيٌّ) فِي (شَجٍ)، وإنْ كانَتْ رابعةٌ حُذِفَتْ، نحوَ: (قَاضِيٌّ) في (قَاضٍ)، وقد تُقْلَبُ واوًا، نحوَ: (قَاضَوِيٌّ)[٣]، وإنْ كانَتَ خامسةً[٤] فصاعدًا ـ وَجَبَ حَذْفُها (كمُعْتَدِيٍّ) في (مُعْتَدٍ)، و(مُسْتَعْلِيٌّ) فِي (مُسْتَعْلٍ).

---

(١) وإن كان أصلها الياء؛ لوجوب كسر ما قبل ياء النسب.

(٢) من (م).

(٣) ظاهره: كالمصنف إطراده، وذكر غيرهما: أنه من شواذِّ النسب عند سيبويه، قيل: ولم يسمع إلا في قوله:

**فكيفَ لنا بالشربِ إنْ لم يكن لنا ... دراهمُ عند الحانوي ولا نَقْدُ**

فجعل اسم مكان الخمر **(حانيه)**، ونسب إليه بقلب الياء واوًا؛ من قولهم: **(حَنَوْت عليه)**؛ أي: **(عطفت)**؛ فكأنها تحنو على ذويها؛ كالأم. والمعروف: أن اسمها **(حانة)** بلا ياء. الخضري (٢/ ١٧٠).

(٤) شمل، نحو محيي؛ بثلاث ياءات؛ كمزكى، اسم فاعل ـ من (حيي)، كـ(زكى)؛ فتحذف ياؤه الأخيرة لأجل ياء النسب؛ ولا يزاد على ذلك عند المبرد؛ فيقال: محيي بياءين مشددتين ـ كما يقال في النسبة إلى (أمية): (أميي). وفيه وجه آخر، وهو: أن تحذف ياءه الأولى؛ لتوالي الياآت؛ إذ هي تشبه الزائد في السكون، فتقلب الثانية ألفًا لتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها، ثم تحذف الأخيرة للنسب؛ فتقلب الألف واوًا؛ فيصير محوي بياء واحدة مشددة كـ(أموي)، ويرجح هذا: عدم توالي الياءات، والأول: أنه ليس فيه إلا حذف الياء الأخيرة ـ كما تحذف من (قاض). «الخضري» (٢/ ١٧٠).

و(الحَبَرَكَى): القُرَادِ[١]، والأنثى: (حَبَرْكَاةٌ)[٢]، و(العَلْقَى): نبتٌ وَاحِدُهُ عَلْقَاةٌ.

[ص] [٨٦١] وَأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ، وَفُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)

[كيفية النسب إلى الثلاثي المكسور العين]

[ش] يعنِي: أنَّه إذا قُلِبَتْ ياءُ المنقوصِ واوًا - وَجَبَ فَتْحُ مَا قبلَها، نحوَ: (شَجَوِيٌّ، وقَاضَوِيٌّ).

وأشارَ بقولِه: (وَفُعِلٌ...) إلى آخِرِه - إلى أنَّه إذا نَسَبَ إلى ما قَبْلَ آخِرِه كسرَةٌ، وكانت الكسرةُ مسبوقةً بحرفٍ واحدٍ - وَجَبَ التخفيفُ[٣] بجعْلِ الكسرةِ فتحةً؛ فيقالُ في نَمِر: (نَمَرِيّ)، وفي دُئِل: (دُؤَلِيٌّ) بِهِ، وفي (إِبِل): (إِبَلِيٌّ). [واللهُ تعالى أعلم بالصواب][٤].

[ص] [٨٦٢] وَقِيلَ فِي (المَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ) وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)[٥]

[كيفية النسب إلى ما فيه ياء مشددة إحداهما زائدة]

[ش] قد سبقَ أنه إذا كانَ آخِرُ الاسمِ ياءً مشدَّدةً مسبوقةً بأكثرِ مِنْ حَرفين - وَجَبَ حَذْفُها في النسبِ، فيقالُ في (الشافِعِيّ): (شافِعِيٌّ)، وفي (مَرْمِيٍّ): (مَرْمِيٌّ).

وأشارَ [٢٢٢/ظ] هنا إلى أنَّه إذا كانَتْ إحدى الياءينِ أصلًا والأُخْرَى زائدةٍ؛ فمِنَ العربِ مَنْ يكتفِي بحذْفِ الزائدةِ[٦] منهما، ويُبْقِي الأصليَّةَ ويقلِبُها واوًا، فيقولُ في (المَرْمِيّ): (مَرْمَوِيْ) - وهي لغةٌ قليلةٌ، والمختارُ: اللغةُ الأولى - وهي الحذفُ - سواءٌ كانتَا زائدتينِ أمْ لا؛ فتقولُ في (الشافِعِيّ): (شَافِعِيٌّ) وفي (مَرْمِيّ): (مَرْمِيّ).

---

(١) في (م): «ذَكَر القُرَاد». قلت: والمثبت هو لفظ أبي زيد - أيضًا - كما في «الصحاح» (٤/ ١٥٧٩).

(٢) ينظر: «المخصص» (١/ ١٨٣)، (٤/ ٤٩٤).

(٣) لأن الآخر يجب كسره؛ لأجل الياء. (٤) من (ح).

(٥) هذا البيت متعلق بقوله: **(ومثله مما حواه احذف)** ولعله أخَّره عنه؛ لارتباط الأبيات المارة ببعضها. «الخضري» (٢/ ١٧١).

(٦) في (ع): «الزائد».

[ص] [٨٦٣] وَنَحْوَ (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

[ش] [النسب إلى ما فيه ياء مشددة مسبوقة بحرف واحدة] قد سبقَ حكمُ الياءِ المشدَّدةِ المسبوقةِ بأكثرَ مِنْ حرفينِ، وأشارَ هنا إلى أنها إذا[1] كانت مسبوقةً بحرفٍ واحدٍ - لم يُحْذَفْ مِنَ الاسمِ في النسبِ شيءٌ؛ بل يُفْتَحُ ثانِيه، ويُقْلَبُ ثالثُه واوًا، ثم إنْ كانَ ثانِيه ليسَ بدلًا مِنْ واوٍ - لم يُغَيَّرْ، وإنْ كانَ بدلًا من واوٍ قُلِبَ واوًا، فتقولُ: في (حَيٍّ حَيَوِيٌّ): لأنه مِنْ حَيِيتُ، وَفِي طَيٍّ (طَوَوِيٌّ)؛ لأنه مِنْ طَوَيْتُ.

[ص] [٨٦٤] وَعَلَمُ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

[ش] [النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع] يُحْذَفُ مِنَ المنسوبِ إليه ما فيه مِنْ علامةِ تثنيةٍ أو جمعِ تصحيحٍ.

فإذا سمَّيْتَ رجُلًا (زَيْدَانِ) - وأعربْتَه بالألفِ رفعًا[2]، وبالياءِ جرًّا ونصبًا - قُلْتَ: (زَيْدِيٌّ)، وتقولُ فيمن اسمُه (زَيْدُونَ) - إذا أعربْتَه بالحروفِ -: (زَيْدِيٌّ)، وفيمن اسمُه هِنْدَاتٌ (هِنْدِيٌّ).

[ص] [٨٦٥] وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ (طَيِّبٍ) حُذِفْ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالأَلِفْ

[ش] [النسب إلى ما وسطه ياء مشددة مكسورة] قد سبقَ أنَّه يجِبُ كسرُ ما قبلَ ياءِ النسبِ؛ فإذا وقَعَ قبلَ الحرفِ الذي يجِبُ كسرُه في النسبِ ياءٌ مكسورةٌ[3] مُدْغَمٌ فيها ياءٌ - وَجَبَ حَذْفُ الياءِ المكسورةِ؛ فتقولُ [٢٢٣/و] في طَيِّبٍ: (طَيْبِيٌّ)، وقياسُ النسبِ - في طَيِّئٍ (طَيْئِيٌّ)، لكنْ تركُوا القياسَ، وقالُوا: (طَائِيٌّ) بإبدالِ الياءِ ألفًا.

فلو كانَتِ الياءُ المُدْغَمُ فِيها مفتوحَةً - لم تُحْذَفْ، نحوَ: (هَبَيَّخِيٌّ) في (هَبَيَّخ).

و(الهَبَيَّخُ): الغلامُ الممتلئُ[4]، والأنثى (هَبَيَّخَةٌ)[5]. [وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ][6].

---

(١) في (ع): «إن».
(٢) ليس في (ع).
(٣) من (م).
(٤) في (س): «المملوك».
(٥) «لسان العرب» (٣/ ٦٥)، و«القاموس المحيط» (ص٢٦٢).
(٦) من (ح).

[ص] [٨٦٦] وَ(فَعَلَيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ     و(فُعَلَيٌّ) فِي (فُعَيلَةٍ) حُتِمْ

[ش] يقالُ في النسبِ إلى (فَعِيلَةٍ): (فَعَلِيٌّ) ـ بفتحِ عينِه، وحَذْفِ يائِه ـ إنْ لَمْ يكنْ معتلَّ العينِ، ولا مضاعَفًا ـ كما يأتِي؛ فتقولُ في (حَنِيفَةٍ): (حَنَفِيٌّ).

ويقالُ[1] في النسبِ إلى **(فُعَيْلَة)**: **(فُعَلِيٌّ)** ـ بحذفِ الياءِ ـ إنْ لَمْ يكُنْ مضاعَفًا؛ فتقولُ في جُهَيْنَةَ: (جُهَنِيٌّ)[2].

[ص] [٨٦٧] وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا     مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التا أُولِيَا

[النسب إلى اسم على وزن (فعيلة) و(فُعَيلة)]

[ش] يعنِي: أنَّ ما كانَ على **(فَعِيل)** أو **(فُعَيْل)**؛ بلا تاءٍ، وكانَ معتلَّ اللامِ؛ فحُكْمُه حُكْمُ ما فيه التاءُ: في وجوبِ حَذْفِ يائِه[3]، وفَتْحِ عينِه، فتقول في (عَدِيٍّ): (عَدَوِيٌّ)، وفي (قُصَيٍّ): (قُصَوِيٌّ) ـ كما تقولُ في (أُمَيَّةَ): (أُمَوِيٌّ)؛ فإنْ كانَ **(فَعِيلٌ)**، و**(فُعَيْلٌ)**؛ صَحِيحَيِ اللامِ ـ لَمْ

---

(١) في (ع): «ويقل».

(٢) (م) الأصل في النسب إلى **(فعيل)** ـ بفتح الفاء، صحيح الآخر، وبغير تاء فِي آخره: أن ينسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى (تميم وأمير وكريم): (امري وكريمي وتميمي). والأصل في النسب إلى **(فُعيل)** ـ بضم الفاء ـ صحيح الآخر، وبغير تاء ـ أن ينسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى (نمير وكليب: نميري، وكليبي)، والأصل في النسب إلى **(فعيلة)** ـ بفتح الفاء ـ وإلى **(فعيلة)** ـ بضم الفاء ـ أن تحذف ياؤه، وتحذف مع ذلك تاؤه، ثم تقلب كسرة العين من الأول فتحة، فيقال في النسب إلى (جهينة وأذينة: جهنى وأذنى)، ويقال في النسب إلى (حنيفة وشريفة: حنفي وشرفي)، وإنما فعلوا ذلك فرقًا بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث، ولم يجعلوه في المذكر؛ لأن التاء التي للتأنيث تحذف حتمًا، فلما وجد الحذف في المؤنث: جعلوا حذف الياء فيه؛ لأنَّ الحذف يأنس إِلَى الحذف، وقد شذَّت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاؤوا بها على خلاف الأصل، فقالوا في النسب إلى (سليقة): (سليقي)، وقالوا في النسب إلى (عميرة): «عميري»، وقالوا في النسب إلى (رُدَينة) بضم ففتح ـ: (رديني)، وقالوا في النسب إلى (ثقيف): (ثقفي)، وقالوا في النسب إلى (قُرَيش وهُذَيل) ـ بضم ففتح ـ: (قرشي وهذلي) (م).

(٣) الزائدة.

يُحْذَفْ (منهما شيءٌ)[١]؛ فتقولُ في (عَقِيلٍ): (عَقِيلِيٌّ)، وفي (عُقَيْلٍ): (عُقَيْلِيٌّ)[٢].

[ص][٨٦٨] وتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ(الطَّوِيلَهْ) وَهَكَذَا مَا كَانَ كَـ(الجَلِيلَهْ)

[ش] [النسب إلى (فعيل) و(فُعيل) معتل اللام] يعنِي: أنَّ ما كانَ على (فَعِيلَة) وكانَ معتلَّ العينِ أو مضاعَّفًا ـ لا تُحْذَفُ ياؤُه في النسبِ، فتقولُ في (طَوِيلَةٍ): (طَوِيلِيٌّ)، وفي جَلِيلَةٍ: (جَلِيلِيٌّ)، وكذلك (أَيضًا مَا كَانَ)[٣] على (فُعَيْلَة)، وكانَ مُضاعَّفًا؛ فتقولُ في (قُلَيْلَةٍ): (قُلَيْلِيَّةٌ)[٤]. [واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ][٥].

[ص][٨٦٩] وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

[ش] [النسب إلى اسم على وزن فعيلة وفُعَيلة مضعف العين أو معتلها] حُكْمُ [٢٢٣/ظ] همزةِ الممدودِ في النسبِ؛ كحُكْمِهَا في التثنيةِ. فإنْ كانَتْ زائدةً للتأنيثِ فقُلِبَتْ واوًا، نحوَ: (حَمْرَاوِيٌّ) في حَمْرَاءَ، أو: زائدةٌ للإلحاقِ كعِلْبَاءَ، أَوْ: بدلًا مِنْ أصلٍ نحوُ: كِسَاءَ؛ فوجهانِ[٦]: التصحيحُ، نحوَ: عِلْبَائِيٌّ وكِسَائِيٌّ، والقلبُ، نحوَ: عِلْبَاوِيٌّ وكِسَاوِيٌّ، أو: أصلًا فالتصحيحُ لا غيرَ، نحو: (قُرَّائِي) في (قُرَّاء).

[ص][٨٧٠] وانْسِبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرُ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا ـ
[٨٧١] إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بَـ(ابْنٍ أَوْ ابٍ) أَوْ مَا لَهُ التعْرِيفُ بِالثانِي وَجَبْ

---

(١) تقديم وتأخير في (م).

(٢) (م) ومن ذلك قول الشاعر [هو يزيد بن الطّثريّة]:

عُقَيْلِيَّةٌ أَمَّا مَلاثُ إزارِها فدِعصٌ وأَمَّا خصرُها فبَتِيلُ

وقول الآخر [هو القطامي ـ كما في «العيني» (٣٤٦/٤)]:

كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ القَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيا (م)

(٣) تقديم وتأخير في (ع).

(٤) ينظر: «شرح السيرافي» (٩٨/٤)، و«اللمع» (ص٢٠٨)، و«شرح المفصل» (٣/ ٤٤٥).

(٥) من (ح).

(٦) قال الخضري (٢/ ١٧٢): والأحسن في ألف الإلحاق القلب، وفي المنقلبة عن أصل التصحيح.

[٨٧٢] فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ     مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ، كَـ(عَبْدِ الأَشْهَلِ)

[ش] إذا نُسِبَ إلى الاسم المركَّبِ؛ فإنْ كانَ مُركَّبًا تركيبَ جملةٍ، أو تركيبَ مَزْجٍ ـ حُذِفَ عجُزُهُ وأُلحقَ صدرَه ياءُ النسبِ؛ فتقولُ في (تَأَبَّطَ شَرًّا): (تَأَبُّطِيٌّ)، وفي (بعلبك): (بَعْلِيٌّ)، وإنْ كانَ مُركَّبًا تركيبَ إضافةٍ؛ فإنْ كانَ صدرُه (ابْنًا، أو أبًا)[1]، أو كانَ مُعرَّفًا بعَجُزِهِ ـ حُذِفَ صدرُه، وأُلحقَ عَجُزَه ياءُ النسبِ، فتقولُ في ابنِ الزبيرِ: (زُبَيْرِيٌّ)، وفي أبي بكرٍ: (بَكْرِيٌّ)، وفي غلامِ زيدٍ: (زَيْدِيٌّ)؛ فإنْ[2] لمْ يكُنْ كذلك، فإنْ لمْ يَخَفْ لَبْسٌ عندَ حَذْفِ عجُزِهِ ـ حُذِفَ عَجُزُه ونُسِبَ إلى صدرِه، فتقولُ في امْرِيءِ القيسِ: (امْرِئِيٌّ)[3]. وإنْ خيفَ لَبْسٌ ـ حَذَفَ صدْرُهُ، ونَسَبَ إلى عَجُزُه، فتقولُ في عبدِ الأشهلِ وعبدِ القيسِ: (أَشْهَلِيٌّ، وَقَيْسِيٌّ). [واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ][4]. [النسب إلى المركب]

[ص] [٨٧٣] واجْبُرْ بِرَدِّ اللامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ     جَـوَازًا إنْ لَـمْ يَـكُ رَدُّهُ أُلِـفْ

[٨٧٤] فِي جَمْعَي التصحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ     وَحَـقُّ مَـجْـبُـورٍ بِـهَـذِي تَـوْفِـيَـهْ

[ش] إذا كانَ المنسوبُ إليه محذوفُ اللامِ؛ فلا يخلُو: إما أن تكونَ لامُه مُسْتَحِقَّةً للردِّ في جَمْعَي التصحيحِ، أو في التثنيةِ أو لا[5]. [النسب إلى محذوف اللام]

---

(١) في (س): «تقديم وتأخير».     (٢) في (س): «وإن».

(٣) بكسر الراء بعدها همزة، ويقال: مَرئي ـ بفتح الميم والراء، وحذف همزة الوصل؛ وهذا هو المطرد عند سيبويه؛ لأنه المسموع. «التصريح» (٥/ ٢٠٠).

(٤) من (ح).

(٥) بشرط صحة العين، وإلا وجب الجبر، وإن لم يجبر في التثنية؛ كـ(شاة): فإن أصلها (شوهة)؛ لجمعه على (شياه)؛ حذفت لامها ـ وهي الهاء تخفيفًا، وقصد تعويض التاء عنها؛ ففتحت الواو بعد سكونها لأجلها، ثم قلبت ألفًا لتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها؛ فترد لامها في النسب، ويقال: (شوهي) ـ بسكون الواو، وعند الأخفش؛ لأنه يسكن فيه ما أصله السكون، وعند سيبويه والجمهور: (شاهي)؛ لأن المجبور عندهم: تفتح عينه، وإن سكنت في الأصل؛ فتقلب ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وتقول في: (ذي) و(ذات) ـ بمعنى (صاحب): (ذوَوِي) ـ بفتح الذال والواو اتفاقًا؛ لأن أصله فَعَل ـ بفتحتين عندهما؛ فترد لامه، وتقلب ألفًا، =

[٢٢٤/و] فإنْ لَمْ تكنْ مُسْتَحِقَّةً للردِّ فيما ذَكَرَ ـ جازَ لك في النسبِ الردُّ وتَرْكُه[(١)]، فتقولُ في (يَدٍ وَابْنٍ): (يَدَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ وابْنِيٌّ وَيَدِيٌّ)؛ كقولِهم في التثنيةِ: (يَدَانِ وابْنَانِ)، وفي (يَدٍ) ـ عَلَمًا لمُذَكَّرٍ: (يَدُون).

وإنْ كانَتْ مُسْتَحِقَّةً للردِّ في جمعِي التصحيحِ، أو في التثنيةِ ـ وَجَبَ ردُّهَا في النسبِ، فتقولُ في (أَبٍ، وأَخٍ، وأُخْتٍ[(٢)])[(٣)]؛ كقولِهم: (أَبَوَانِ، وأَخَوَانِ، وأَخَوَاتِ)[(٤)].

[النسب إلى ما وضع على حرفين]

[ص] [٨٧٥] وبِـ(أَخٍ) (أُخْتًا)، وَبِـ(ابْنٍ) (بِنْتَا) أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

[ش] مذهبُ الخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ[(٥)] ـ رحمَهما اللهُ تعالى: إلحاقُ (أختٍ وبنتٍ) في النسبِ بـ(أخٍ وابنٍ)، فتُحْذَفُ منهما تاءُ التأنيثِ، ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ؛ فيقال: (أَخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ) ـ كما يُفْعَل ذَلِكَ[(٦)] بـ(أخٍ وابنٍ).

ومذهبُ يُونُسَ: أنَّه يُنْسَبُ إليهما على لفظيهما فتقولُ: (أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ). [والله تعالى أعلم][(٧)].

---

= ثم الألف واوًا؛ لأجل الياء كـ(فتى)، قاله الدماميني.اهـ. «الصبان» (١٢٨/١).
ورد اللام في هذا واجب لشيئين: اعتلال عينه، وردها في تثنية ذات نحو: (ذواتا أفنان)، لكن ينظر لِمَ لَمْ تُقْلب العين ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ويقال: (ذاوي) كـ(شاهي)، وليس فيه توالي إعلالين لصحة اللام بعد النسب، وليس هذا مثل: (طووي) المتقدم؛ لعروض حركة العين فيه، وأصالتها هنا؛ بل هذا أولى بالقلب من (شاهي) العارض الحركة؛ فتأمل. «الخضري» (١٧٣/٢).

(١) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٧٠)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (١٤٦١/٣).

(٢) إنما ضمت همزتها؛ لتدل على أن الذاهب منها (واو)، وخُصت بذلك دون (أخ)؛ لأجل التاء اللازمة لها وصلًا ووقفًا، كالاسم الثلاثي. «الخضري» (١٧٣/٢).

(٣) في (س)، (ع): «تقديم وتأخير».

(٤) في (س): «أختان».

(٥) «الكتاب» (٣٦٣/٣).

(٦) ليس في (م).

(٧) من (ح).

[ص] [٨٧٦] وَضَاعِفِ[1] الثانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ، كَـ(لَا وَلائِي)

[ش] إذا نُسِبَ إلى ثُنائِيٍّ لا ثَالِثَ له، فلا يَخْلُو الثاني: مِن[2] أنْ يكونَ حرفًا صحيحًا أو حرفًا معتلًّا.

فإن كانَ حرفًا صحيحًا[3] ـ جازَ فيه التضعيفُ وعدمُه، فتقولُ في كَمَ: (كَمِيٌّ وكَمِّيٌّ).

وإنْ كانَ حرفًا معتلًّا وَجَبَ تضعيفُه: فتقولُ في لو: (لَوِّيٌّ)[4].

وإن كانَ الحرفُ الثاني أَلِفًا ـ ضُوعِفَتْ وَأُبْدِلَتْ الثانيةُ همزةً، فتقولُ في رَجُلٍ اسمُه (لا): (لَائِيٌّ)، ويجوزُ قَلْبُ الهمزةِ واوًا فتقولُ: (لَاوِيٌّ).

[ص] [٨٧٧] وَإنْ يَكُنْ كَـ(شِيَّةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

[النسب إلى محذوف الفاء]

[ش] إذا نُسِبَ إلى اسمٍ محذوفِ (الفاءِ)، فلا يخلُو إما أنْ يكونَ صحيحَ اللامِ أو معتلَّها.

فإنْ [٢٢٤/ظ] كانَ صحيحُها ـ لَمْ يُرَدَّ إليه المحذوفُ، فتقولُ في (عِدَة وصِفَة): (عِدِيٌّ وَصِفِيٌّ). وإنْ كانَ معتلَّها ـ وَجَبَ الردُّ، ويجِبُ أيضًا عندَ سيبويهِ[5] رَحِمَهُ اللهُ فَتْحَ عينِه فتقولُ في (شِيَةٍ): (وِشَوِيٌّ)[6].

---

(١) في (ع): «وضعف».

(٢) في (م): «فإما».

(٣) من (م).

(٤) سواء كانت اسم رجل؛ أردت النسبة إليه، أو قصدت نسبة شخص إلى لفظها؛ لإكثاره منها، فتقول: (لوي) بالإدغام؛ لاجتماع المثلين فيه قبل النسب عند تضعيفه؛ فصار كـ(جوّ ودوّ)، وأما نحو: (كي وفي)، فتقول فيه (كيوي وفيوي) بلا إدغام كـ(حيوي) في (حي)، لعدم اجتماع المثلين؛ إذ الياء المزادة تقلب واوًا للنسب. «الخضري» (٢/ ١٧٣).

(٥) لأنه يفتح عينه، وإن كان أصلها السكون. وأما الأخفش: فيسكن ما أصله السكون. «الخضري» (٢/ ١٧٣).

(٦) «الكتاب» (٣/ ٣٦٩)، وينظر: «الانتصار» لسيبويه (ص٢١٠)، و«شرح السيرافي» (٤/ ١٢٠)، و«التعليقة» (٣/ ٢٠٤).

[ص] **[٨٧٨] والوَاحِدُ اذْكُرْ نَاسِبًا للجَمْعِ[١] إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالوَضْعِ**

[النسب إلى الجمع] [ش] إذا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جمعيَّتِهِ ـ جِيءَ بواحدِه ونُسِبَ إليه؛ كقولك في النسبِ إلى الفرائضِ: (فَرَضِيٌّ).

هذا إنْ لمْ يكنْ جاريًا مَجْرَى العَلَم، فإنْ جَرَى مَجْرَاه ـ كَـ(أَنْصَارٍ) ـ نُسِبَ إليه على لفظِه؛ فتقول في (أنصار): (أَنْصَارِيٌّ)، وكذا إنْ كانَ عَلَمًا، فتقولُ في (أَنْمَار): (أَنْمَارِيٌّ).

[ص] **[٨٧٩] وَمَعَ (فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا، فَقُبِلْ**

[الاستغناء عن ياء النسب] [ش] يُسْتَغْنَى غالبًا في النسبِ عن يائِه ببناءِ الاسمِ على **(فاعلٍ)** بمعنى صاحبِ كذا، نحو: (تَامِرٌ ولَابِنٌ)[٢]؛ أي: صاحبُ تَمْرٍ، وصاحبُ لَبَنٍ، وببنائِه على **(فَعَّال)** في الحِرَفِ غالبًا كـ(بَقَّالٍ، وبَزَّارٍ)، وقد يكون (فَعَّالٌ) بمعنى صاحبِ كذا، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: ٤٦]؛ أي: بِذِي ظُلْمٍ[٣].

---

(١) قال الشاطبي ـ في «شرح الألفية» (٧/ ٥٧٥) ـ: «والجمع في كلامه محمول على عموم أنواعه». وفيه أن حكم التثنية السالمين عُلِم من قوله:

**وَعَلَمَ التَثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبِ**

مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع كـ(قوم)، والنسب إليه على لفظه، واسم الجنس الجمعي كـ(نمل)، ولا يعلم أينسب إليه أم إلى مفرده ـ إلا الله تعالى؛ لسقوط التاء في النسب ألبتة. الخضري (٢/ ١٧٣).

(٢) (م) وقد ورد من ذلك قول الحُطَيئة:

**وغَرَرْتَنِي وزَعَمْتَ أَنَّك ... لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِر**

وقول الآخر [ذي الرمة]:

**إلى عطنٍ رحْبِ المَبَاءةِ آهِلِ**

والشاهد فيه قوله: **(آهل)**؛ فإنه أراد به أنَّه منسوب إلى (الأهل)، وكأنه قال: (ذي أهل)، وليس هو بجارٍ على الفعل، لأنه لو جرى على الفعل لقال: (مأهول)؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعني ـ مبني للمجهول (م).

(٣) لأن جعله صيغة مبالغة ـ يوهم ثبوت أصل الظلم؛ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. =

وقد يُسْتَغْنَى عن ياءِ النسبِ أيضًا بـ(فَعِل) بمعنَى: صَاحِبِ كذا، نحوَ: (رَجُل طَعِمٌ وَلَبِسٌ)؛ أي: صاحبِ طعامٍ ولباسٍ، وأنشدَ سيبويهِ[١] ـ رحمَه اللهُ تعالى[٢] ـ:

٣٥٦ ـ لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ   لَا أُدْلِجُ الليْلُ ولكنْ أَبْتَكِرْ[٣]

أي: ولكنِّي نهارِيٌّ؛ أي: عاملٌ بالنهارِ.

[ص] [٨٨٠] وغيرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا   عَلَى الذِي يُنْقَلُ مِنْه اقْتُصِرَا

[ش] أي: مَا جاءَ مِنَ المنسوبِ مخالِفًا لِمَا سبقَ تقريرُه ـ فهو مِنْ شواذِ النسبِ؛ يُحفظُ ولا يقاسُ عليه؛ كقولِهم في النسبِ إلى (البصرةِ): (بِصْرِيٌّ)[٤]، وإلى (الدَّهْرِ): (دُهْرِيٌّ)[٥] [٢٢٥/و]، وإلى (مَرْوَ): (مَرْوَزِيٌّ)[٦].

---

= وأجيب أيضًا ـ بأن النفي منصبٌّ على المقيد، وهو الظلم مع قيده، وهو كثرته معًا ـ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ۝١٨﴾ [غافر: ١٨]؛ إذ المقصود نفي الشفيع أصلًا، فهو حينئذ بمعنى اسم الفاعل. وعدل عنه تعريضًا بأن (ظلامًا للعبيد) من ولاة الجور، وبأن (العبيد) جمع كثرة؛ فجيء في مقابلته بالكثرة. «الخضري» (٢/ ١٧٤).

(١) «الكتاب» (٣/ ٣٨٤)، وينظر: «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ١٣٥).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٥٧): «أنشده سيبويه، ولم يعزه لأحد».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: (نَهِر)؛ حيث بناه على (فَعِل) ـ بفتح فكسر ـ وهو يريد النسب؛ فكأنه قال: (ولكني نهاري) ـ كما قال: (لست بليلي)، قال سيبويه: «وقالوا: (نهر)، وإنما يريدون (نهاري)، ويجعلونه بمنزلة (علم وطعم)، وفيه معنى ذلك». اهـ (م).

(٤) (م) المشهور فِي (البَصرة) فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها (بِصري) ـ بكسر الباء، فعلى هذين: يكون لفظ النسب شاذًا. وقد ورد في (البصرة) كسر الباء وضمها أيضًا، وورد في لفظ النسب فتح الباء؛ فإذا لاحظت مَا ورد فِي لفظ المنسوب إليه من الفتح أولًا، ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح ـ لم يكن شاذًا، ولم يرد في المنسوب ضم الباء ـ مع ثبوته لغةً في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه؛ لئلا يلتبس بالنسب إلى (بُصْرى) بزنة (حُبْلَى)، إذا نسب إليه؛ بحذف الألف، فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف ـ كما يجوز قلبها واوًا؛ فيقال: «بصروي» (م).

(٥) (م) الدُّهري ـ بضم الدال، والقياس فتح الدال ـ هو الشيخ الفاني (م).

(٦) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٩٦٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٧٢)، =

# الوَقْفُ(١)

[ص][٨٨١] تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

[ش] [الوقف على الاسم المنون] أي: إِذَا وُقِفَ على الاسمِ المنوَّنِ، فإنْ كانَ التنوينُ واقعًا بعدَ فتحةٍ: أُبْدِلَ ألفًا؛ ويشملُ ذلكَ(٢) ما فَتْحَتُه للإعرابِ، نحوَ: (رأيْتُ زيدًا)، وما فَتْحَتُه لغيرِ الإعرابِ؛ كقولك في إِيهًا ووَيْهًا: (إِيهَا ووَيْهَا).

وإنْ كانَ التنوينُ واقعًا بعدَ ضمَّةٍ أو كسرةٍ: حُذِفَ وَسُكِّنَ (ما

---

= و«توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٦٨).

(١) هو: قطع النطق عند آخر الكلمة؛ وهو إما **اختياري**: بأن قصد لذاته، أو **اضطراري**: بأن قطع النفس عنده، أو اختباري ـ بالموحدة ـ بأن يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾. فإنَّ قراءة الكسائي [كما في «السبعة» (ص٤٨٠)]؛ بتخفيف ﴿أَلَا﴾؛ فهي حرف استفتاح، و(يا) للتنبيه، أو: المنادى محذوف، و(**اسجدوا**): فعل أمر فيوقف على (يا) مفصولة من (اسجدوا)، وكان حقه أن يفصل في الخط أيضًا؛ لكن وصلا في المصحف العثماني؛ فصار بصورة المضارع لفظًا وخطًّا، وعلى قراءة الباقين بالتشديد: فهي (أن) الناصبة مدغمة في (لا) الزائدة، ولذا سقطت نون المضارع والمصدر المنسبك مفعول ﴿يَهْتَدُونَ ۝٤١﴾ بحذف الخافض؛ أي: لا يهتدون إلى السجود؛ فيوقف على (أن) عند قطع النفس، أو على (لا) دون (يا)؛ لأنها جزء كلمة.

والمقصود هنا الأول: الاختياري، وهو يرجع إلى ثمانية أنواع من التغيير غالبًا مجموعة في قوله:

**زيادةٌ حذفٌ إسكانٌ ونقلٌ كذا التضعيفُ والنونُ والإشمامُ والبَدَلْ**

وقد لا يغير أصلًا: كالفتى والقاضي وحبلى. «الخضري» (٢/ ١٧٥)، بتصرف.

(٢) شمل أيضًا المقصور: كـ(رأيت فتى)؛ فألفه في النصب بدل من التنوين، وفي غيره: لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور.

**وقيل**: بدل من التنوين مطلقًا؛ فيقدر إعرابه على الألف المحذوفة.

**وقيل**: لام الكلمة مطلقًا فيقدر عليها بدليل إمالتها، وكتبها بالياء، ووقوعها قافية، والألف بدل التنوين لا تصلح لذلك. «الخضري» (٢/ ١٧٥).

قبلَه)[١]؛ كقولك في (جاءَ زيدٌ)، و(مررتُ بزيدٍ): (جاءَ زيدْ)، و(مررت بزيدْ).

[ص] [٨٨٢] وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ
[٨٨٣] وَأَشْبَهَتْ (إِذًا) مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

[الوقف على هاء الضمير]

[ش] إذا وُقِفَ على هاءِ الضميرِ: فإنْ كانتْ مضمومةً، نحو: (رأيتُهُ)، أو مكسورةً، نحوَ: (مَرَرْتُ بِهِ): حُذِفَتْ صِلَتُها، ووُقِفَ على (الهاءِ) ساكنةً ـ إلا في الضرورةِ. وإن كانت مفتوحةً، نحو: (هِنْدٌ رَأَيْتُهَا): وُقِف على الألفِ، ولم تُحْذَفْ.

[الوقف على إذن]

وشبَّهُوا (إِذًا) بالمنصوبِ المنوَّنِ؛ فأبدلُوا نونَها ألفًا في الوقفِ. (والله تعالى أعلم بالصواب)[٢].

[ص] [٨٨٤] وحذفُ (يَا) المنقوصِ ذي التنوينِ مَا لمْ يُنْصَبَ ـ اوْلَى[٣] مِنْ ثُبُوتٍ، فَاعْلَمَا
[٨٨٥] وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالعَكْسِ[٤]، وفِي نحوِ (مُرٍ) لُزُومُ ردِّ اليا اقْتُفِي

[الوقف على الاسم المنقوص]

[ش] إذا وُقِفَ على المنقوصِ المنوَّنِ: فإنْ كانَ منصوبًا: أُبْدِلَ مِنْ تنوينِه ألفٌ، نحو: (رَأَيْتُ قَاضِيًا)؛ وَإِنْ[٥] لم يكنْ منصوبًا: فالمختارُ الوقفُ عليه بالحذفِ[٦] إلا أن يكونَ محذوفَ العينِ أو الفاءِ ـ كما سيأتي ـ فتقولُ: (هذا قاضٍ ومَرَرْتُ [٢٢٥/ظ] بقاضٍ). ويجوزُ الوقفُ عليهِ؛

---

(١) ليس في (ع). (٢) من (ح).
(٣) في (س): «الأولى».
(٤) فإثبات يائه ما لم ينصب ـ أولى. وإنما قلنا: ما لم ينصب؛ لأن الأصل مقيد به، فعكسه كذلك؛ فلا يَرِد: أنه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون، مع أن إثبات يائه واجب لا أولى. «الخضري» (٢/ ١٧٦).
(٥) في (م): «فإن».
(٦) أي: حذف الياء ـ كما تحذف في الوصل؛ لأن الوقف محل راحة، فلا يزاد فيه عن الوصل فيحذف التنوين، ويسكن ما قبله كالصحيح، واختار يونس: إعادة الياء لزوال موجب حذفها، وهو التنوين. «الخضري» (٢/ ١٧٦).

بإثباتِ الياءِ، كقراءةِ ابنِ كثيرٍ(١): (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي) [الرعد: ٨].

فإنْ كانَ المنقوصُ محذوفَ العينِ؛ كـ(مُرٍ) اسمَ فاعلٍ مِنْ (أَرَى)، أو الفاءِ، كـ(يَفِي) عَلَمًا ـ لم يُوقَفْ إلا بإثباتِ الياءِ؛ فتقولُ: (هذا مُرِي، وهذا يَفِي).

وإليه أشارَ بقولِه: **(وفي نحوِ: مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي)**.

فإن كانَ المنقوصُ غيرَ منوَّنٍ(٢)؛ فإنْ كانَ منصوبًا: ثبَتَتْ ياؤُه ساكنةً، نحو: (رَأَيْتُ القاضِيَ) وإنْ كانَ مرفوعًا أو مجرورًا: جازَ إثباتُ الياءِ وحَذْفُها، والإثباتُ أجودُ، نحوَ: (هذا القَاضِي، ومَرَرْتُ بِالقَاضِي).

[أوجه الوقف على الاسم المحرك الآخر]

**[٨٨٦] وَغَيْرُ(ها) التأْنِيثُ مِنْ مُحَرَّكٍ(٣) ... سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ**

**[٨٨٧] أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا، إِنْ قَفَا**

**[٨٨٨] مُحَرَّكًا، وَحَرَكَاتٍ(٤) انْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا(٥)**

---

(١) كما في «المبسوط في القراءات» لابن مهران (ص٣٩١ ـ ٣٩٢).

(٢) يشمل ما حذف تنوينه لـ(أل) ـ كما مثله، أو لمنع الصرف: كـ(رأيت جواري)، أو للنداء: كـ(يا قاضٍ)، أو للإضافة: كقاضي مكة. أما **الأول**: فحكمه ما ذكره، ومثله **الثاني**؛ فتثبت ياء المنصوب منه وجوبًا، وياء غيره رجحانًا ـ كما في «الهمع» (٢/ ٤٢٨). وأما **الثالث**: فاختار فيه يونس الحذف، ورجحه سيبويه [«الكتاب» (٤/ ١٨٤)]؛ لأن النداء محل الحذف كالترخيم. واختار الخليل الإثبات؛ فليحمل عليه كلام المصنف. وأما **الرابع**: فكالمنون، يترجح فيه الحذف على الإثبات؛ لأنه لما زالت الإضافة بالوقف ـ عاد إليه ما ذهب لأجلها، وهو التنوين، فألحق بالمنون إلا في النصب ـ فلا يقلب تنوينه العائد ألفًا، لضعفه عن الأصلي؛ بل يوقف بالياء كما استظهره ابن قاسم [«التوضيح» (٣/ ١٤٧٣)]، وهذا القسم وحده وارد على المتن؛ لاقتضائه أرجحية الإثبات فيه وليس كذلك ـ إلا أن يقال: لما عاد إليه التنوين ـ كان داخلًا في قوله: **(وحذف يا المنقوص)**، إلا في قوله: **(وغير ذي التنوين)**، أفاده ابن قاسم [«التوضيح» (٣/ ١٤٧٤)]. «الخضري» (٢/ ١٧٦).

(٣) حركة أصلية.

(٤) في (ع): «أو حركات».

(٥) في (س)، (ك): «يخطلا».

[ش] إذا أُريدَ الوقفُ على الاسمِ المحرَّكِ[١] الآخِرِ؛ فلا يخلُو آخِرُه مِنْ أَنْ يكونَ هاءُ التأنيثِ أو غيرُها. فإنْ كانَ آخرُه هاءُ التأنيثِ: وَجَبَ الوقفُ عليها بالسكونِ؛ كقولك في (هذه فاطمةُ أَقْبَلَتْ): (هذه فاطِمَهْ). وَإِنْ كانَ آخِرُه غَيْرُ هاءِ التأنيثِ: ففي الوقفِ عليه خمسةُ أوجهٍ: التسكينُ، والرَّوْمُ، والإِشْمَامُ، والتَّضْعِيفُ، والنَّقْلُ.

**فالرَّوْمُ**: عبارةٌ عن الإشارةِ إلى الحركةِ بصوتٍ خفيٍّ[٢].

**والإِشْمَامُ**: عبارةٌ عن ضمِّ الشفتينِ بعدَ تسكينِ الحرفِ الأخيرِ، ولا يكونُ إلا فيما حركتُه ضمة[٣].

**وشرطُ الوقفِ بالتضعيفِ**: أن لا يكونَ الأخيرُ[٤] همزةً؛ كـ(خطأٍ)، ولا **معتلًّا**؛ كـ(فَتَى)[٥]، وأنْ يَلِيَ **حركةً**[٦]؛ كـ(الجَمَلِ)، فتقولُ في الوقفِ عليه [٢٢٦/و]: (الجَمَلّ)، بتشديدِ اللامِ، فإنْ كانَ ما قبلَ الأخيرِ[٧] ساكنًا: امتنعَ التضعيفُ؛ كـ(الحِمْل).

**والوقفُ بالنقلِ**[٨]: عبارةٌ عن تسكينِ الحرفِ الأخيرِ، ونقلِ حركتِه إلى الحرفِ الذي قبلَه، وشرطُه: أنْ يكونَ مَا قبلَ الآخِرِ ساكنًا قابلًا

---

(١) في (ع): «المتحرك».

(٢) هذا تعريفه عند النحاة. بخلافه عند القراء، فهو عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، والفرق بين العبارتين، وفائدة الخلاف بين الفريقين ـ تنظر في مظانها كـ«النشر» لابن الجزري (٢/ ١٢١)، و«هداية القاري» (٢/ ٥١٠).

(٣) إعرابيةً كانت أو بنائيةً.

(٤) في (س)، (ح): «الأخر».

(٥) رسمت في (ع): «كفتا». قال الخضري: «الأولى: حذفه؛ لأن الكلام في متحرك الآخر، ويمثل بـ(رأيت القاضي)، و(قضى الأمر)، و(قضُو الرجل) ـ بضم الضاد؛ أي: صار قاضيًا».

(٦) لئلا يجتمع ثلاث سواكن المدغم ـ وهو المزيد للتضعيف، وما قبله، وما بعده، والغرض من التضعيف: بيان أن الآخر محرك في الأصل.

(٧) في (س)، (ك): «الأخر».

(٨) لأن المحرك لا يقبل حركة غيره.

للحركةِ، نحو: (هذا الضربُ، ورَأَيْتُ الضَّربَ، ومَرَرْتُ بِالضَّرْبِ).

فإنْ كانَ ما قبلَ الآخرِ مُحَرَّكًا: لم يُوقَفْ عليه[١] بِالنَّقْلِ؛ كـ(جَعْفَر).

وكذا إنْ كانَ ساكنًا لا يَقْبَلُ الحركةَ: كالألفِ، نَحو: (بابٍ)، و(إنسانٍ)[٢]. (والله تعالى أعلم)[٣].

[ص] [٨٨٩] **وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لا  يَـرَاهُ بَـصْـرِيٌّ وَكُـوفٍ نَـقَـلا**

[ش] مذهبُ الكوفيينَ: أنه يجُوزُ الوقفُ بالنقلِ؛ سواءٌ كانَتِ الحركةُ (فتحةً[٤]، أو ضمَّةً)[٥]، أو كسرةً، وسواءٌ كان الأخيرُ مهموزًا أو غيرَ مهموزٍ؛ فتقولُ[٦] عندهم: (هذا الضَّرُبْ، ورَأَيْتُ الضَّرَبْ، ومَرَرْتُ بِالضَّرِبْ) - في الوقفِ على (الضَّرْبْ)، و: (هذا الرِّدُءْ[٧]، ورَأَيْتُ الرِّدَءْ، وَمَرَرْتُ بِالرِّدِءْ) - في الوقفِ على (الرِّدْءْ).

ومذهبُ البصريين: أنه لا يجُوزُ النقلُ إذا كانِتِ الحركةُ فتحةً، إلا إذا كانَ الآخِرُ مهموزًا فيجُوزُ عندهم: (رَأَيْتُ الرِّدَءْ)، ويمتنعُ[٨]: (رَأَيْتُ[٩] الضَّرَبْ).

ومذهبُ الكوفيينَ أَوْلَى؛ لأنهم نقلُوه عن العربِ[١٠].

[ص] [٨٩٠] **والنقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ  وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ**

[ش] يعنِي: أنه متى أدَّى النقلُ إلى أنْ تصِيرَ الكلمةُ على بناءٍ غيرِ موجودٍ

---

(١) من (ع). (٢) من (م).
(٣) من (ح).
(٤) لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين في المنوَّن، وحمل غيره عليه.
(٥) في (س)، (ع): «تقديم وتأخير». (٦) في (ع): «فيقول».
(٧) (م): «الرِّدْء» - بكسر الراء، وسكون الدال، وآخره همزة - هو المعين في المهمات، ومنه قوله تعالى؛ [حكاية عن منجاة موسى ربّه]: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾﴾ [القصص: ٣٤] (م).
(٨) في (ع): «ويمنع». (٩) من (م)، (ص).
(١٠) ينظر: «الأشموني» (١٢/٤).

في كلامِهم ـ امتنعَ ذلك، إلَّا إنْ كانَ الآخِرُ همزةً: فيجُوزُ. فعلى هذا: يمتنعُ (هذا العِلُمْ) فِي الوقفِ على (العِلْم) لأنَّ (فِعُلًا) مفقودٌ في كلامِهم. ويجُوزُ (هذا الرِّدُءْ)؛ لأنَّ الآخِرَ همزةٌ.

[الوقف على ما آخره تاء التأنيث]

[ص][٨٩١] فِي الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسمِ هَا جُعِلْ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِل

[٨٩٢] وَقَلَّ [٢٢٦/ظ] ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

[ش] إذا وُقِفَ على ما فيه تَاءُ التأنيثِ، فإنْ كانَ فِعْلًا: وُقِفَ عليه بالتاءِ، نحو: (هَنْدٌ قَامَتْ). وإنْ كانَ اسمًا؛ فإنْ كانَ مفردًا: فلا يخلُو[١]: إما أنْ يكونَ ما قبلَها ساكنًا صحيحًا أو لا. فإنْ كانَ ما قبلَها ساكنًا صحيحًا: وُقِفَ عليه بالتاءِ، نحوَ: (بِنْتْ، وَأُخْتْ). وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ[٢]: وُقِفَ عليه بالهاءِ، نحو: (فاطمهْ وحمزهْ وفتاهْ)، وإن كانَ جمعًا أو شِبْهُهُ: وُقِفَ عليه[٣] بالتاءِ، نحوَ: (هِنْدَاتْ وهَيْهَاتْ). وقَلَّ الوقفُ على المفردِ بالتاءِ نحو: (فَاطِمَتْ)، وعلى جمعِ التصحيحِ وَشِبْهِهِ بالهاءِ نحوَ: (هِنْدَاهْ وَهَيْهَاهْ).

[ص][٨٩٣] وَقِفْ بِـ(هَا) السَّكْتِ[٤] عَلَى الفِعْلِ المُعَلّْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ، كَـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

[٨٩٤] وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ(عِ) أَوْ ... كَـ(يَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

[الوقف بهاء السكت على الفعل المحذوف الآخر]

ويجُوزُ الوقفُ بهاءِ السكتِ على كلِّ فِعْلٍ حُذِفَ آخرُه للجزمِ أوِ الوقفِ[٥]؛ كقولك في (لَمْ يُعْطِ): (لَمْ يُعْطِهِ)، وفي أَعْطِ: (أَعْطِهِ).

---

(١) ليس في (ع).
(٢) متحركًا، أو ساكنًا.
(٣) من (م).
(٤) توصلًا إلى بقاء الحركة وقفًا، كما توصل بهمزة الوصل إلى بقاء السكون ابتداء، وسميت (هاء السكت)؛ لأنه يسكت عليها. ومواضع اطرادها ثلاثة: الفعل المعتل المحذوف الآخر، و(ما) الاستفهامية، والمبني على حركة لازمة وكلها في المتن. «الخضري» (٢/ ١٧٧).
(٥) المراد بالوقف هنا: البناء في فعل الأمر، ولو عبَّر به لكان أولى. «الخضري» (٢/ ١٧٧).

ولا يَلْزَمُ ذلك ـ إلا إذا كان الفعلُ الذي حُذِفَ آخرُهُ: قد بَقِيَ على حرفٍ واحدٍ، أو على[(١)] حرفينِ:

**أحدُهما**: زائدٌ، فالأوَّلُ: كقولك في (ع) و(قِ): (عِهْ وقِهْ).

**والثاني**: كقولك في (لمْ يعِ)، و(لم يقِ): (لم يَعِهْ، ولمْ يَقِهْ)[(٢)]. (والله تعالى أعلم)[(٣)].

[ص] **[٨٩٥] وَ(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ**

**[٨٩٦] وَلَيْسَ حَتْمًا[(٤)] فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ؛ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟)**

[الوقف بهاء السكت على (مـا) الاستفهامية المجرورة]

[ش] إذا دخلَ على (ما) الاستفهاميَّةِ جارٌّ: وَجَبَ حَذْفُ ألفِها[(٥)]، نحو: (عَمّ[(٦)] تسألُ[(٧)]؟) و(بِمَ جِئْتَ)[(٨)] [٢٢٧/و] و(اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ). وإذا وُقِفَ عليها بعدَ دخولِ الجارِّ: فإما أنْ يكونَ الجارُّ لها حرفًا أو اسمًا، فإنْ كانَ حرفًا: جازَ إلحاقُ هاءِ السكتِ[(٩)]، نحو: (عَمَّهْ) و(فِيمَهْ). وإنْ

---

(١) ليس في (س)، (ك).

(٢) (م) قد ردَّ ابن هشام مَا ذكره الناظم، وتبعه عليه الشارح هنا ـ من أنَّهُ يجب إلحاق هاء السكت فِي الوقف عَلَى نحو: (لم يع، ولم يف) ـ **وردَّ ذلك**: بإجماع القراء عَلَى عدم ذكر «الهاء» فِي الوقف عَلَى: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾[مريم: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يَتَّقِ﴾ [الطلاق: ٢]، والقراءة ـ مع كونها سُنَّة متبعة ـ لا تخالف العربية، ولا تأتي عَلَى وجه يمتنع عربية (م). [ينظر: «إرشاد السالك» (٢/٩٦٨)].

(٣) من (ح).

(٤) أي: وليس إيلاؤها الهاء حتمًا. . . إلخ، فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من أولها، لا المأخوذ من حذف؛ لأن الحذف واجب مطلقًا ـ كما مثله الشارح أوَّلًا.

(٥) فرقًا بينها وبين الشرطية، والموصولة.

(٦) رسمت في (ك): «عما».

(٧) في (س)، (ص): «يتساءلون».

(٨) في (س): «وم جيئت».

(٩) لكون الحرف منها كالجزء؛ فكأنها على حرفين، فجاز الوقف عليها بدون الهاء، وإن كان إثباتها أجود قياسًا؛ لتكون (الهاء) عوضًا عن ألفها المحذوفة، وأكثر استعمالًا. وإنما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعًا للرسم فيسكن الميم. أما المضاف: فمستقل بمعناه فهي معه في تقدير الانفصال منه؛ فتجب فيها (الهاء)؛ لكونها على حرف واحد؛ وهو لا يوقف عليه. «الخضري» (٢/١٧٨).

كانَ اسمًا: وَجَبَ إلحاقُها نحوَ: (اقْتِضَاءَ مَهْ)، و(مَجِيءَ مَهْ).

[ص] [٨٩٧] وَوَصْلُ[١] ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

[٨٩٨] وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكٍ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ، فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

[الوقف بهاء السكت على المتحرك]

[ش] يجُوزُ[٢] الوقفُ (بهاءِ السكتِ)[٣] ـ على كلِّ[٤] متحرِّكٍ بحركةِ بناءٍ لازمةٍ، لا تُشْبِهُ حركةَ إعرابٍ؛ كقولك في (كَيْفَ): (كَيْفَهْ). ولا يُوقَفُ بها على ما حَرَكَتْهُ إعْرَابِيَّةٌ[٥]، نحوَ: (جَاءَ زَيْدٌ)، ولا على ما حَرَكَتُهُ مُشْبِهَةٌ للحركةِ الإِعْرَابِيَّةِ؛ كحَرَكَةِ الفِعْلِ الماضِي، ولا على ما حَرَكَتُهُ البنائيَّةُ غيرُ لازمةٍ، نحوَ: (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، والمنادى المفرُد نحو: (يا زيدُ)، (ويا رَجُلُ)[٦]، واسمِ (لا) التي لنفيِ الجنسِ نحوَ: (لا رَجُلَ). وشذَّ وصلُها بما حَرَكَتُهُ البنائيَّةُ غيرُ لازمةٍ[٧]؛ كقولِهم في (مِنْ عَلُ): (مِنْ عَلُهْ)[٨]. واستُحْسِنَ إلحاقُها بما حركتُه دائمةٌ لازمةٌ[٩]. (والله تعالى أعلم)[١٠].

[إعطاء الوصل حكم الوقف]

[ص] [٨٩٩] ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا ... لِلوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

[ش] قد يُعْطَى الوصلُ حُكْمَ الوقفِ، وذلك كثيرٌ في النَّظْمِ، قليلٌ في النثرِ، ومنه في النثرِ: قولُه تعالى[١١]: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ[١٢] وَانظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. ومِنَ النظمِ قولُه:

---

(١) في (س): «ووصلها».

(٢) في (س): «تجوز».

(٣) ليس في (ك).

(٤) ليس في (س).

(٥) في (ع): «إعرابه».

(٦) من (ع)، (م).

(٧) من (ص)، (م).

(٨) (م) وَذَلِكَ ـ كَمَا فِي قول الراجز [نسب لأبي مروان في «شرح التصريح» (٢/ ٣٤٦)؛ ولأبي ثروان في «المقاصد النحوية» ٤/ ٥٤٥]:

يَا رُبَّ يومٍ لي لا أظَلَّلُه ... أرْمَضُ من تحتُ وأضْحى من عَلُهْ (م)

(٩) من (م).

(١٠) من (ح).

(١١) في قراءة غير حمزة والكسائي ـ كما قيّده به: «المكودي» (ص٣٦٠)، و«الأشموني» (٤/ ٢١)، وهو الموافق لما في كتب القراءات.

(١٢) بناء على أنه من (السَّنة)؛ واحدة السنين، وأنَّ لامها (واو). فالأصل: (يتسنو)، =

**٣٥٧ ـ [لَقَد خَشيتُ أنْ أرى جَدَبَّا][(١)] (مِثْلُ الحَرِيقِ)[(٢)] وَافَقَ القَصَبَّا[(٣)]**

فضعَّفَ الباءَ، وهي موصولةٍ بحرفِ الإطلاقِ ـ وهو الألفُ. (والله تعالى أعلم)[(٤)].

۞ ۞ ۞

= قلبت الواو ألفًا، وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفًا، وأجري الوصل مجراه. وكذا على أنه من (الحمأ المسنون)، وأصله: (يتسنن)، بثلاث نونات، أبدلت الثالثة ألفًا دفعًا لتوالي الأمثال؛ كتظنّي وتقضّي في تظنن، وتقضض؛ أي: سقط. أما على قول الحجازيين: أن لام السَّنة هاء، فـ(يتسنَّه): مجزوم بسكون الهاء. ولا شاهد فيه، والفاعل على الجميع: ضمير الطعام والشراب. وأفرده لأنهما كجنس واحد. وأتى الشارح بقوله: (وانظر...)، إشارة إلى أن القلة إنما هي في الوصل. أما في الوقف فكثيرة اتفاقًا. «الخضري» (٢/ ١٧٩)، بتصرفٍ.

(١) الشطر من (س)، (ك).

(٢) قال العيني في «شرح الشواهد» (٤/ ٢٠٦٨): قوله: **(مثل الحريق)** ـ هكذا هو في رواية سيبويه، وفي رواية أبي على «أو كالحريق». اهـ.
قال الرضي الإستراباذي في «شرح الشافية» (٤/ ٢٦٠): «ليس هذا البيت من شواهد سيبويه البتة، والنقل عن أبي علي معكوس، وتشديد الباء من (القصبّا) ضرورةٌ».

(٣) نسب إلى رؤبة بن العجاج، وهو «ملحق بديوانه» (ص١٦٩)، ونسبه عَلَم الدين السخاوي في «سفر السعادة» (٢/ ٧٢٦) ـ إلى ربيعة بن صبح.
(م) الشاهد فيه: قوله: **(القصبا)**؛ حيث ضعف الباء ـ مع كونها موصولة بألف الإطلاق (م).

(٤) من (م).

# الإمالــةُ

[ص] [٩٠٠] الأَلِفُ المُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ[١] أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْه الْيَا خَلَفْ ـ

[٩٠١] دُونَ مَـزِيـدٍ أَوْ شُـذُوذٍ، وَلِـمَـا تَلِيه هَا التأنِيثُ مَا الْهَا عَدِمَا

[ش] [تعريف الإمالة] (الإمالةُ)[٢]: عبارةٌ عن أنْ يُنْحَى[٣] بالفتحةِ، نحوَ: الكسرةِ، وبالألفِ، نحوَ: الياء.

---

(١) في (س): «الطَرَفْ».

(٢) تسمى الكسر والبطح والإضجاع؛ لأنها اصطلاحًا: تمييل الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء؛ فكأنك بطحتها ـ أي: رميتها، وأضجعتها إليها. والغرض الأصلي منها: تناسب الأصوات وتقاربها؛ لأن النطق بالياء والكسرة ـ مستفلٌ منحدر، وبالفتحة والألف ـ متصعِّد مستعل، وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفُّل والانحدار. وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره، **وحكمها**: الجواز، فكل مُمال يجوز ترك إمالته، والأسباب الآتية إنما هي للجواز، ومحلها الأسماء المتمكنة والأفعال غالبًا؛ وأصحابها تميم ومن جاورهم. **وأما الحجازيون**: فلا يميلون إلا في مواضع قليلة. **وسببها**: لفظي ومعنوي، **فالأول**: الياء والكسرة الظاهرتان، **والثاني**: الدلالة على ياء كـ(باع) و(رمى)، أو كسرة كـ(خاف). **وجملة ما ذكره المتن** من أسباب إمالة الألف ستة: انقلابها عن الياء، ورجوعها إليها، ووقوع ياء قبلها، ومثله بعدها، وكسر ما قبلها، أو بعدها، والتناسب. وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين، أو المقدرين. «الخضري» (٢/ ١٧٩)، بتصرفٍ.

(٣) **اعترض**: بأنه لا يشمل ما إذا لم يكن بعد الفتحة ألف؛ كـ(نعمة) و(شجرة)، فالأولى: قول الأشموني (٤/ ٢٤) ـ تبعًا لابن هشام: هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة؛ فتميل الألف نحو الياء إن كان بعدها ألف. **وقد يقال** قول الشارح: **(وبالألف نحو الياء)** ـ ليس من تتمة ما قبله؛ بل هو نوع آخر هو المشار إليه بقول الأشموني: **(إن كان بعدها ألف)**؛ فلم يخرج من كلامه شيء. غاية الأمر: أنه اكتفى في النوع الثاني بذكر اللازم؛ لأن إمالة الألف لازمة لإمالة الفتحة. «الخضري» (٢/ ١٧٩).

[موضع إمالة الألف] وتُمَالُ الألفُ إذا كانَتْ طرفًا بدلًا مِنْ ياءٍ أو صائرةً إلى الياءِ دونَ زيادةٍ أو شذوذٍ، **فالأوَّل**: [١٢٧/ظ] كألف (رَمَى ومَرْمَى)، **والثاني**: كألفِ (مَلْهَى؛ فإنها) تصِيرُ ياءً في التثنيةِ، نحوَ: (مَلْهَيَانِ)(١).

واحْتَرزْ بقوله: **(دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ)** مما يصِيرُ ياءً بسببِ زيادةِ ياءِ التصغيرِ، نحوَ: (قُفَيٌّ) أو في لغةٍ شاذَّةٍ؛ كقولِ هُذَيْلَ في (قَفَا) ـ إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ (قَفَيَّ).

وأشارَ بقولِه: (... **وَلِمَا يَلِيهِ**(٢) **هَا التأْنِيثُ مَا الْهَا عَدِمَا**) ـ إلى أنَّ (الألفَ) التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالةِ تُمَالُ، وإنِ ولِيَتْها(٣) هاءُ التأنيثِ كفَتَاة. (والله أعلم)(٤).

[وقوعها عينًا لأجوف ماضيه (فِلْتُ)]

[ص] **[٩٠٢] وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ يَؤُلْ(٥) إلَى (فِلْتُ)؛ كَمَاضِي (خَفْ، وَدِنْ)**

[ش] أي: كما تُمَالُ الألفُ المتطرِّفَةُ ـ كما سبقَ ـ تُمَالُ الألفُ الواقعةُ بدلًا مِنْ عينِ فِعْلٍ يصِيرُ عندَ إسنادِه(٦) إلى تاءِ الضميرِ ـ على وَزْنِ **(فِلْتُ)**؛ بكسرِ الفاءِ، سواءٌ كانَتِ العينُ واوًا كـ(خَافَ)، أو: ياءً كـ(باعَ وكدَانَ)؛ فيجُوزُ إمالتُها؛ كقولك: (خِفْتُ ودِنْتُ وبِعْتُ). فإن كانَ الفعلُ يصِيرُ عندَ إسنادِهِ إلى التاءِ على وَزْنِ **(فُلْتُ)**؛ بضمِّ الفاءِ، امتنعتِ الإمالةُ، نحوَ: قَالَ وجَالَ (فَلا تُمِلْهَا)(٧)؛ كقولك: (قُلْتُ وجُلْتُ). (والله تعالى أعلم)(٨).

[ص] **[٩٠٣] كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، والفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ (هاَ) كَـ(جَيْبَهَا أَدِرْ)**

[أسباب الإمالة وقوع الألف بعد الياء]

[ش] أي(٩): كذاك(١٠) تُمَالُ الألفُ الواقعةُ بعدَ الياءِ: متَّصِلَةً بها نحوَ:

---

(١) في (س): «مهليان».
(٢) في (م): «تليه».
(٣) في (ع)، (ك): «وليها».
(٤) من (ح).
(٥) في (س): «تؤل».
(٦) في (س) في الموضعين: «استناده».
(٧) ليس في (ع).
(٨) من (ح).
(٩) ليس في (ك)، (م).
(١٠) في (س)، (ح): «كذلك».

(بَيَانٍ)[١]، أو منفصلةً بحرفٍ، نحوَ: (يسارٍ)، أو بحرفينِ؛ أحدُهما هاءٌ ـ نحوَ: (أَدِرْ جَيْبَهَا)، فَإِنْ لَمْ يكُنْ أحدُهما هاءٌ امتنعَتِ الإمالةُ؛ لبعدِ الألفِ عنِ الياءِ، نحوَ: (بيْنَنَا). (والله تعالى أعلم بالصواب)[٢].

[وقوع الألف قبل الكسرة]

[ص] [٩٠٤] كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي ... تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي ـ

[٩٠٥] كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ ... فِـ(دِرْهَمَاكَ) [٢٢٨/ و] مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ

[وقوع الألف بعد الكسرة]

[ش] أي: كذلك تُمَالُ الألفُ إذا وَلِيَتْهَا كسرةٌ نحوَ: (عَالِم)، أو وَقَعَتْ بعدَ حرفٍ يَلِي كسرةً نحوَ: كِتَابٍ، أو بعدَ حرفينِ وَلِيا كَسرةً، أَوَّلُهما ساكنٌ، نحوَ: شِمْلَالٍ. أو كلَاهُما متحرِّكٌ، ولكنْ أحدُهما هاءٌ، نحو: (يريدُ أنْ يَضْرِبَها).

وكذا[٣] يُمَالُ مَا فَصَلَ فيه الهاءُ بينَ الحرفين اللذينِ وَقَعا بعدَ الكسرةِ؛ أَوَّلُهما ساكنٌ، نحوَ: (هذانِ دِرْهَمَاكَ). (واللهُ ﷻ أعلم)[٤].

[ص] [٩٠٦] وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا ـ

[٩٠٧] إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

[٩٠٨] كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... (أَوْ يَسْكُنِ)[٥] اثْرَ الكَسْرِ، كَـ(المِطْوَاعَ مِرْ)

[موانع الإمالة]

[ش] حروفُ الاستعلاءِ سبعةٌ، وهي: الخاءُ، والصاد، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ، والعينُ، والقافُ. وكلٌّ واحدٍ منهما يمنعُ الإمالةَ إذا كانَ سببُها كسرةً ظاهرةً، أو ياءً موجودةً[٦]، ووقَعَ بعدَ الألفِ متَّصلًا بها: كسَاخِطٍ وحَاصِلٍ، أو مفصولًا بحرفٍ: كنافخٍ وناعقٍ، أو حرفينِ:

---

(١) بتخفيف الياء، وأقوى منه إمالة كيَال، وبيَاع.

(٢) من (ح).

(٣) في (ص)، (م): «وكذلك».

(٤) من (ص).

(٥) في (س)، (ك): «ويسكن».

(٦) **نوزع**: بأنه غير معروف في (الياء). بل إنما يمنع مع الكسرة فقط ـ كما قاله أبو حيان. فالظاهر: جواز إمالة نحو: (طغيان وصياد، وريان)، ونحو: (بياض)، مما تقدم فيه المانع أو تأخر. «الخضري» (٢/ ١٨١).

كمناشيطَ ومواثيقَ. وحكمُ[(١)] حرفِ الاستعلاءِ في منعِ الإمالةِ ـ يُعْطَى[(٢)] للراءِ[(٣)] التي هي غيرُ مكسورةٍ، وهي المضمومةُ، نحو: (هذا عِذَارٌ)، و[(٤)]المفتوحةُ، نحوَ: (هذانِ عِذَارَانِ)، بخلافِ المكسورةِ ـ على ما سيأتِي ـ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وأشارَ بقولِه: (**كَذَا إِذَا قُدِّمَ**...) البيتَ ـ إلى أنَّ حرفَ الاستعلاءِ المُتَقَدِّمُ ـ يَكُفُّ سببَ الإمالةِ، ما لم يكنْ مكسورًا أو ساكنًا، إثرَ كسرةٍ، (فلا يُمَالُ)[(٥)] نحو[(٦)]: (صالحٍ [٢٢٨/ظ]، وظالمٍ، وقاتلٍ)[(٧)]، ويُمَالُ نحوَ: (طِلَابٍ وغِلَابٍ وإِصْلَاحٍ). (والله تعالى أعلم بالصواب، وحسبنا الله تعالى)[(٨)].

[مانع الموانع][ص] **[٩٠٩] وكفُّ مستعلٍ ورا ينكفُّ** بكسرِ را، كـ(غارمًا لا أجفو)

[ش] يعنِي: أنه إذا اجتمعَ حرفُ الاستعلاءِ (أوِ الراءُ)[(٩)] التي ليسَتْ مكسورةً[(١٠)] ـ مع[(١١)] المكسورةِ ـ غلبَتْهما[(١٢)] المكسورةُ، وأُمِيلَتِ الألفُ لأجلِها، فيُمالُ[(١٣)]، نحوَ: (على أبصارهم)، و(دار القرار). وفُهِمَ منه جوازُ إمالةِ نحوَ: (حِمَارك)؛ لأنه إذا كانَتِ الألفُ تُمالُ لأجلِ الراءِ المكسورةِ ـ مع وجودِ المُقْتَضِي لِتَرْكِ الإمالةِ؛ وهو حرفُ الاستعلاءِ، أو الراءُ التي ليسَتْ مكسورةٌ، فإمالتُها مع عدمِ المُقْتَضِي لِتَرْكِهَا ـ أَوْلَى وأَحْرَى.

---

(١) في (س): «وفي حكم».
(٢) ليس في (ع)، (ح).
(٣) لأنها حرف تكرير.
(٤) في (س): «أو».
(٥) ليس في (ع).
(٦) ليس في (ح).
(٧) في (س): «وقائل».
(٨) من (ح).
(٩) في (س)، (ك): «والراء».
(١٠) في (س)، (ح): «بمكسورة».
(١١) في (ح)، (س)، (ع): «مع الراء».
(١٢) في (س): «غلبتها»، وفي (ك)، (ح): «غلبتهم».
(١٣) في (س): «فتمال».

[ص] [٩١٠] وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ[1] لَمْ يَتَّصِلْ وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

[الفرق بين تأثير السبب والمانع]

إذا انفصلَ سببُ[2] الإمالةِ لمْ يُؤَثِّرْ؛ بخلافِ سببِ المنع[3]؛ فإنَّه[4] قد يُؤَثِّرُ منفصلًا ـ فلا يُمَالُ[5] (أَتَى[6] قاسمٌ)، بخلاف[7]: (أَتَى[8] أحمد). (والله تعالى أعلم)[9].

[ص] [٩١١] وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه، كـ(عمادا)، و(تلا)

[من الموانع إرادة التناسب]

[ش] قد تُمَالُ الأَلِفُ الخاليةُ مِنْ سببِ الإمالةِ؛ لمناسبةِ ألفٍ[10] قبلَها، مُشْتَمِلَةً على سببِ الإمالةِ كإمالةِ الألفِ الثانيةِ مِنْ نحوِ: (عِمَادًا)؛ لِمُنَاسَبَةِ[11] الأَلِفِ المُمَالَةِ قَبْلَها، وكإِمَالَةِ أَلِف[12] (تَلَا)[13] كذلك. (والله تعالى أعلم بالصواب)[14].

[ص] [٩١٢] وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)

[الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة]

[ش] (الإمالةُ) ـ مِنَ خواصِّ الأسماءِ المتمكِّنَةِ، فلَا[15] يُمالُ غيرُ

---

(١) في (س)، (ح): «بسبب».

(٢) المراد بانفصال السبب والمانع: كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده، فلا تمال الألف للياء في (رأيت يَدي سابور)، لانفصالهما كذلك، ولا يرد إمالة ألف (ها، ونا) ـ في نحو: (أدر جيبها)، و(مر بنا)، و(لم يضر بها)، و(نظر إلينا) ـ مع أنها غير كلمة السبب؛ لأنها مستثناة ـ كما أشار إليه المصنف بتمثيله فيما مرَّ ـ بـ(أدر جيبها)، وقال ابن غازي: «لا استثناء؛ لأن مثل ذلك يعد متصلًا في كلمة واحدة». «الخضري» (٢/ ١٨١).

(٣) لأن عدم الإمالة ـ هو الأصل.

(٤) ليس في (س).

(٥) في (س): «تمال».

(٦) في (س): «أبا».

(٧) في (ع): «خلا».

(٨) رسمت في (ع): «أتا»، وفي (س): «أبا ياسر».

(٩) من (ح).

(١٠) في (س): «ألف ما».

(١١) رسمت في (س): «لمناسب»!

(١٢) في (س): «الألف».

(١٣) قال في حاشية (ع): «لمناسبة الأيات في السورة».

(١٤) من (ح).

(١٥) في (س): «ولا».

المتمكِّنِ[١] إلا سماعًا إلا (هَا) و(نَا)؛ فإنهما يُمَالانِ قياسًا مطَّرِدًا، نحوَ: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا)، و(مَرَّ بِنَا)[٢].

[ص] [٩١٣] والفتحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ ... أَمِلْ، كَـ(لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ)

[٩١٤] كَذَا الذِي [٢٢٩/و] تَلِيهِ[٣] (هَا) التأنِيثُ فِي ... وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرُ أَلِفِ

[إمالة الفتحة] [ش] أي[٤]: تُمَالُ الفتحةُ قبلَ الراءِ المكسورةِ[٥] وصلًا ووقفًا، نحوَ: (بِشَرَرٍ) و(لِلأَيْسَرِ مِلْ).

وكذلك يُمَالُ ما وَلِيَهُ هاءُ التأنيثِ ـ مِنْ نحوِ: (قَيِّمَهْ ونِعْمَهْ). (والله تعالى أعلم)[٦].

---

(١) في (ع): «المتمكنة».

(٢) (م) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة: (ذا) الإشارية و(متى) و(أنى) و(ها) و(نا)، وأمالوا من الحروف (بلى) و(يا) ـ في النداء، و(لا) الجوابية وفي نحو قولهم: «افعل هَذَا إما لا». قال قطرب: ولا يمال غير ذلك من الحروف ـ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة، فلو سميت إنسانًا بـ(حتى) ـ أملتها؛ لأن ألفها تصير ياء فِي التثنية لكونها رابعة، وإذا سميت بـ(إلى) ـ لم تمل؛ لأن ألفها تصير واوًا ـ في التثنية، لكون ذي الواو فِي الثلاثة ـ أكثر من ذي الياء (م).

(٣) سبب ثان لإمالة الفتحة، لكنه خاص بالوقف، وما قبله عام، فالمعنى: «كذا أمل الفتح الذي تليه ها التأنيث. . . .» إلخ، وحينئذٍ: فلا وجه لاستثناء الألف لأن (الذي) واقعٌ على الفتح؛ لأنه هو الذي يمال، لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الألف. لكنه أرجع ضمير (كان) إلى ما تليه الهاء ـ لا بقيد كونه فتحًا؛ لدفع توهم أن من أسباب إمالة الألف وقوعها قبل الهاء كالفتحة، ولو قال عطفًا على ما قبلها:

وقبل ها التأنيث أيضًا إن تَقِفْ ... ولا تُمل لهذه الهاء الألِفْ

لكان أحسن. «الخضري» (٢/ ١٨٢).

(٤) من (م).

(٥) فلا تمال الفتحة بعدها نحو: (رمم). **وظاهره**: أنه لا بد من اتصالهما؛ لأن القبلية تشعر به ـ وليس على إطلاقه؛ بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء؛ فتمال فتحة الهمزة والعين في: (مررت بأشرّ وعمرو)، بخلاف فتحة الجيم في (بجير) ـ كما نص عليه سيبويه. «الخضري» (٢/ ١٨٢).

(٦) من (ح).

# التصريف

[ص] [٩١٥] حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي  وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

[تعريف التصريف]

[ش] (التصريفُ) عبارةٌ عن: (عِلْمٍ يُبْحَثُ فيه عنْ أحكامِ بِنْيَةِ الكلمة العربيةِ وما لحروفِها مِنْ أصالةٍ وزيادةٍ وصِحَّةٍ وَإِعْلَالٍ وَشِبْهِ ذلك).

ولا يتعلَّقُ إلا بالأسماءِ المتمكِّنَةِ والأفعالِ[(١)]، فأمَّا الحروفُ وَشِبْهُهَا: فلا تَعَلُّقَ لعِلْمِ التصريفِ بها. (والله تعالى أعلم)[(٢)].

[ص] [٩١٦] وَلَيْسَ أَدْنَى[(٣)] مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى  قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

[أقل ما يتركب منه الاسم المتمكن والفعل]

[ش] يعنِي: أنَّه لا يَقْبَلُ التصريفَ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ ما كَانَ على حرفٍ واحدٍ، أو: على حرفينِ ـ إلا إنْ كانَ محذُوفًا منه[(٤)]؛ فَأَقَلُّ مَا تُبْنَى عليه الأسماءُ المتمكِّنةُ والأفعالُ: ثلاثةُ أحرفٍ، ثم قد يعرضُ لبعضِها نقصٌ؛ كـ(يَدٍ)، و(قُلْ)، و(مُ اللهُ)، و(قِ زيدًا).

[ص] [٩١٧] وَمُنْتَهَى اسمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا  وَإِنْ يَزِدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

[تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما]

[ش] الاسمُ قسمانِ: مزيدٌ فيه، ومجرَّدٌ عنِ الزيادةِ.

**فالمزيدُ فيه**: هو ما بعضُ حروفِه ساقطٌ وضعًا، وأكثرُ ما يبلُغُ

---

(١) (م) المراد بالأفعال هنا: المتصرفة، لا مطلقًا، والتصريف أصل فِي الأفعال؛ لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها ـ بخلاف الأسماء (م).

(٢) من (ح).

(٣) أتى بذلك توضيحًا لمن لا يعرف: أن الأقل من الثلاثة وضعًا ـ خاص بالحرف وشبهه. و(أدنى): اسم (ليس). وجملة (يُرى)؛ بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله يعود على (أدنى)، وهو مفعوله الأول، وقابل مفعوله الثاني. «الخضري» (١/ ١٨٣).

(٤) زاد في (س): «شيء».

الاسمُ بالزيادةِ سبعةَ أحرفٍ نحو: (احْرِنْجَام)، و(اشْهِيبَاب).

**والمجرَّدُ عنِ الزيادةِ**: هو ما بعضُ حروفُه ليسَ ساقطًا في أصلِ الوضعِ، وهو إمَّا ثُلاثِيٌّ كفَلْس أو رباعِيٌّ كجَعْفَر [٢٢٩/ظ] وإما خُماسِيٌّ، وهو غايتُه؛ كـ(سَفَرْجَل).

[ص] **[٩١٨] وغَيْرُ آخِرِ الثُّلاثَيِّ افْتَحْ وضُمّْ ... واكْسِرْ وَزِدْ تسكِينَ ثانِيه تَعُمّْ**

[أوزان الاسم الثلاثي]

[ش] العبرةُ في وَزْنِ الكلمةِ، بما عَدَا الحرفَ الأخيرَ منها، وحينئذٍ؛ فالاسمُ الثلاثيُّ: إما أن يكونَ مضمومَ الأوَّلِ أو مكسورَهُ أو مَفْتُوحَهُ. وعلى كلٍّ مِنْ هذه التقاديرِ، إمَّا أنْ يكونَ مضمومَ الثانِي أو مكسورَه أو مفتوحَه أو ساكنَه، فيخرُجُ مِنْ هذا اثنا عشرَ بناءً؛ حاصلةٌ مِنْ ضربِ ثلاثةٍ في أربعةٍ، وذلك نحوَ: (قُفْل[١]، وعُنُق[٢]، ودُئِل، وصُرَد)، ونحو: (عِلْم[٣] وحِبُك)[٤]، (وإِبِل، وعِنَب)[٥]، ونحو: (فَلْس وفَرَس، وعَضُد وكَبِد).

[ص] **[٩١٩] وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالعَكْسُ يَقِلّْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعلٍ بِـ(فُعِلْ)**

[ش] يعني: أنَّ مِنَ الأبنيةِ الاثنى عشرَ بناءينِ: أحدُهما: مُهْمَلٌ، والآخرُ: قليلٌ.

**فالأوَّلُ**: ما كانَ على وزنِ (فِعُل)؛ بكسرِ الأوَّلِ وضمِّ الثانِي؛ وهذا بناءٌ مِن المصنِّفِ على عدمِ إثباتِ (حِبُك)[٦].

**والثانِي**: ما كانَ على وزنِ فُعِل؛ بضمِّ الأوَّلِ وكسرِ الثاني؛

---

(١) في (س): «فعل».

(٢) زاد في (س): «بضم العين، وسكون النون؛ طلبًا للتخفيف، لاستثناء ضمه بعد ضمه».

(٣) ليس في (ع).

(٤) في (س): «وجبك».

(٥) في (ع): «تقديم وتأخير».

(٦) (م) فأما من ثبت عنده نحو: (حبك) ـ فيكون البناءان عنده قليلين، وليس أحدهما مهملًا والأخر قليلًا (م).

كـ(دُئِل)، وإنما قَلَّ ذلك في الأسماءِ؛ لأنَّهم قصَدُوا تخصيصَ هذا الوزنِ بِفِعْلِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه؛ كـ(ضُرِبَ وقُتِلَ). (والله تعالى أعلم بالصواب)[١].

[ص][٩٢٠] وافتَحْ وَضُمَّ واكْسِرِ الثانِي مِنْ ... فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نحوَ (ضُمِنْ)

[٩٢١] وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ... وَإِنْ يَزِدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

[تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما]

[ش] الفعلُ ينقسمُ إلى مجرَّدٍ وإلى مزيدٍ فيه ـ كما انقسمَ الاسمُ إلى ذلك، وأكثرُ ما يكونُ عليه المجرَّدِ أربعةُ أحرفٍ، وأكثرُ ما ينتهِي في الزيادةِ إلى سِتَّةٍ[٢] [٢٣٠/و].

وللثُّلَاثِيِّ المجرِّدِ: أربعةُ أوزانٍ، ثلاثة[٣] لفعلِ الفاعلِ، **وواحدٌ** لفعلِ المفعولِ.

فالتي[٤] لفعلِ الفاعلِ (فَعَلَ) ـ بفتحِ العينِ كـ(ضَرَبَ)، و(فَعِلَ) ـ بكسرِها ـ كـ(شَرِبَ)، و(فَعُلَ) يضمها[٥]؛ كـ(شَرُفَ).

والتي[٦] لفعلِ المفعولِ (فُعِلَ) ـ بضمِّ الفاءِ، وكسرِ العينِ؛ كـ(ضُمِنَ).

ولا تكونُ الفاءُ في المبنيِّ للفاعلِ إلا مفتوحةً[٧]؛ ولهذا قال المصنِّفُ: (**وافْتَحْ وَضُمَّ واكْسِرِ الثانِيَ**...) فجعَلَ الثانيَ مُثَلَّثًا، وسكَتَ عن الأَوَّلِ[٨]؛ فعَلِمَ أنه يكونُ على حالةٍ واحدةٍ، وتلكَ الحالةُ هي الفتحُ.

وللرباعيِّ المجرَّدِ ثلاثةُ أوزانٍ[٩]: واحدٌ لفعلِ الفاعلِ كـ(دَحْرَجَ)،

---

(١) من (ح).

(٢) لأن التصرف فيه أكثر من الاسم.

(٣) رسمت في (س): «ثلثه».

(٤) في (ع): «فالذي».

(٥) في (س): «بضمهما».

(٦) في (م): «والذي».

(٧) لوجوب تحريكها للبدء بها.

(٨) في (ح): «الأولى».

(٩) ليست كلها أصولًا. بل المبني للفاعل فقط، وإنما لم يذكر الأمر في الثلاثي المجرد؛ لأنه لا يكون إلا مزيدًا فيه: كـ(اضرب)، و(انصر) و(اعلم)، **أو**: **ناقصًا**: =

**وواحدٌ** لفعلِ المفعولِ كـ(دُحْرِجَ)، **وواحدٌ** لفعلِ الأمرِ كـ(دَحْرِجْ)(١).

**وأما المزيدُ فيه**: فإنْ كانَ ثلاثيًّا ـ صارَ بالزيادةِ على أربعةِ أحرفٍ، كـ(ضاربٍ)، أو: على خمسةٍ، كـ(انْطَلَقَ)، أو على سِتَّةٍ؛ كـ(اسْتَخْرَجَ)، وإن كان رباعيًّا(٢): صارَ بالزيادةِ على خمسةٍ، كـ(تَدَحْرَجَ)، (أو على)(٣) ستَّةٍ، كـ(احْرَنْجَمَ).

[ص] **[٩٢٢] لاسمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعْلَلٌ، وَفِعْلِلٍ، وَفِعْلَلٌ، وَفُعْلُلُ)**

**[٩٢٣] وَمَعَ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ) وَإِنْ عَلَا فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا**

**[٩٢٤] كذا (فُعَلِّلٌ، وَفِعْلَلٌ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أو النَّقْصِ انْتَمَى**

[ش] [أوزان الاسم الرباعي] الاسمُ الرباعيُّ المجرَّد لَهُ سِتَّةُ أوزانٍ:

**الأوَّلُ**: (فَعْلَلُ)، بفتحِ أوَّلِه وثالثِه، وسكونِ ثانيه نحو: جَعْفَرٍ(٤).

**الثَّانِي**: (فِعْلِل)؛ بكسرِ أوَّلِه وثالثِه، وسكونِ ثانيه، نحوَ: (زِبْرِج)(٥).

---

= عنها؛ كـ(قم وبع وخف)، فلم يبق ثلاثيًّا في اللفظ. «الخضري» (٢/ ١٨٤).

(١) (م) **الحق**: أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة: وزن واحد، وَهوَ وزن الماضي المبني للمعمول، فأما وزن الأمر ووزن الماضي المبني للمجهول: ففرعان عنه.
**فإن قلتَ**: فلماذا ذكر الشارح هٰهنا وزن الأمر، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثي المجرد؛ فهو لم يسلك طريقًا واحدًا فِي الموضعين، ولو أنَّهُ سلك طريقًا واحدًا لترك هنا وزن الأمر، أو لذكره هناك؟!
**فالجواب عن هَذَا**: أن وزن الأمر هنا ـ مجرد كوزن الماضي فعده منه، أما فِي الثلاثي: فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيدًا فيه همزة الوصل فِي أوله، فلم يعده هناك؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان، وهذه حجةٌ واهيةٌ لا تنهض سببًا ـ لما ذكرنا من أنَّهُ لم يسلك طريقًا واحدًا (م).

(٢) في (س)، (ح)، (ص): «أربعة أحرف».

(٣) في (س): «وعلى».

(٤) (م) الجعفر في الأصل: النهر، وقيل: النهر الملآن خاصة، وأنشد ابن جني:
**إلى بَلَدٍ لا بَقَّ فيه ولا أَذَى ولا نَبَطِيَّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرَا** (م)
ينظر: «العين» (٢/ ٣٢١)، و«الجمهرة» (٢/ ١١٣٧).

(٥) (م) **الزبرج**: السحاب الرقيق، أو: السحاب الأحمر، وَهو ـ أيضًا ـ الذهب (م). =

**الثالث**: (فِعْلَلٌ)؛ بكسرِ أوَّلِه، وسكونِ ثانيه، وفتحِ ثالثِه، نحوَ: (دِرْهَمٍ)[(١)]، و(هِجْرَعٍ)[(٢)].

**الرابعُ**: (فُعْلُلٌ)؛ بضمِّ أوَّلِه وثالِثه [٢٣٠/ظ] وسكونِ ثانيه، نحوَ: (بُرْثُنٍ)[(٣)].

**الخامسُ**: (فِعَلٌّ)[(٤)]؛ بكسرِ أَوَّلِه، وفتحِ ثانيه، وسكونِ ثالثِه، نحو: (هِزَبْرٍ)[(٥)].

**السادسُ**: فُعْلَل بضمِّ أوَّلِه، (وفتحِ ثالثِه، وسكونِ ثانيه)[(٦)]، نحوَ: جُخْدَبٍ[(٧)].

وأشارَ بقولِه: (**وَإِنْ عَلَا**...) إلخ، إلى أبنيةِ الخماسيِّ، وهي[(٨)] أربعةٌ:

**الأوَّلُ**: فَعَلَّلٌ؛ بفتحِ أوَّلِه وثانيه، وسكونِ ثالثِه، وفتحِ رابعِه، نحوَ: سَفَرْجَل.

**الثاني**: فَعْلَلِل؛ بفتح أَوَّلِه، وسكونِ ثانيه، وفتحِ ثالثِه، وكسرِ رابعِه، نحو: جَحْمَرِش[(٩)].

---

= ينظر: «العين» (٦/ ٢٠٢)، و«الجمهرة» (٢/ ٧١٧).

(١) في (ك)، (ع): «كدرهم»، وهو ساقط في (ح).

(٢) (م) **الهجرع**: الطويل الممشوق، أو الطويل الأعرج، وفيه: لغة بوزن جعفر (م). ينظر: «العين» (٢/ ٢٧٥).

(٣) (م) **البرثن**: ـ بثاء مثلثة ـ واحد براثن الأسد، وهي مخالبه (م). ينظر: «العين» (٢/ ٢٥٣)، و«الجمهرة» (٢/ ١١١١).

(٤) في (س): «فعلل».

(٥) ومثله: «قِمَطْر، وفِطَحْل».

(٦) في (س)، (ك): «تقديم وتأخير».

(٧) (م) **الجخدب**: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، أو: هو ذكر الجراد (م).

(٨) ليس في (ع). والذي في (ك): «وهو».

(٩) (م) **الجحمرش**: من النساء: الثقيلة السمجة، أو: هي العجوز الكبيرة، والجحمرش من الإبل: الكبيرة السن، وتجمع على جحامر، وتصغر عَلَى جحيمر، بحذف الشين؛ لأنها تخل بالصيغة (م).

**الثالثُ**: فُعَلِّلٌ؛ بضمِّ أوَّلِه، وفتحِ ثانيه، وسكونِ ثالثِه، وكسرِ رابعِه، نحو: قُذَعْمِل[(١)].

**الرابعُ**: فِعْلَلٌّ؛ بكسرِ أوَّلِه، وسكونِ ثانيه، وفتحِ ثالثِه، وسكونِ رابعِه، نحو: قِرْطَعْبٍ[(٢)].

وأشارَ بقولِه: (**وَمَا غَايَرَ**...) ـ إلخ[(٣)] ـ إلى أنَّهُ إذا جاءَ[(٤)] شيءٌ على خلافِ ما ذَكَرَ، فهو إما نَاقصٌ، وإما مزيدٌ فيه، **فالأوَّلُ**: كـ(يدٍ، ودمٍ)، **والثاني**: كـ(اسْتِخْرَاجٍ)، و(اقْتِدَارٍ). (والله تعالى أعلم بالصواب)[(٥)].

[ص] **[٩٢٥] والحرفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، والذي لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ: تَا (احْتُذِي)**

[ضابط الحرف الأصلي والزائد] [ش] الحرفُ الذي يلزمُ تصاريفَ الكلمةِ: هو الحرفُ الأصليُّ. والذي يسقُطُ[(٦)] في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ: هو الزائدُ[(٧)]، نحوَ: (ضَارِبٍ، وَضُرَّبٍ)[(٨)].

---

(١) (م) **القذعمل**، من الإبل: الضخم، ومن النساء: القصيرة (م).
(٢) (م) **القرطعبة**: الخرقة البالية، وليس له قرطعبة؛ أي: ليس له شيء (م).
(٣) من (ح)، (م).
(٤) في (س): «أتى».
(٥) من (ح).
(٦) كأن يسقط من المصدر: كألف (ضارب) ـ في: (ضرب)، أو: من فرعه؛ كألف (كتاب) في (كتب)، أو: من نظير الكلمة كياء (أيطل) في (أطل)؛ بكسرتين ـ اسم للخاصرة، وتاء (احتذى) في (حذاء). «الخضري» (٢/ ١٨٥).
(٧) هو نوعان: لأنه إما تكرير أصل لإلحاق؛ كسين (أقْعَنْسَس) لإلحاقه بـ(أحْرَنْجَمَ)، أو: لغيره كدال (قدس). ولا يجب في هذا: كونه من أحرف الزيادة المجموعة في (أمان وتسهيل). وإما زائد بغير تكرير أصل. وهذا لا يكون إلا منها: كتاء (احتذى). وقد تكون هي أصولًا: كتاء (مات)، وهمزة (أكل)، وميم (مكان). «الخضري» (٢/ ١٨٥).
(٨) في (م): «ومضروب».

[حكم مضعف الرباعي من حيث الزيادة والأصالة]

[ص][٩٢٦] **بِضِمْنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ الأُصُولِ فِي وزنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي**

**[٩٢٧] وَضَاعِفِ اللامَ إذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ (جَعْفَرٍ)، وَقَافِ (فُسْتُقِ)**

[ش] إذا أُرِيدَ وزنُ الكلمةِ ـ قُوبِلَتْ أصولُها بالفاءِ والعينِ واللامِ، فيقابلُ أوَّلُها بالفاءِ، وثانِيها بالعينِ، وثالثُها باللامِ. فإنْ بَقِيَ بعدَ هذه الثلاثةِ أصلٌ عُبِّرَ [٢٣١/و] عنه باللامِ.

**فإذَا**(١) **قِيلَ**: ما وزنُ ضَرَبَ؟ **فَقُلْ**: فَعَلَ، ومَا وَزْنُ زيدٌ؟ فَقُلْ: فَعْلٌ، وما وزنُ جَعْفَرٍ؟ فَقُلْ: فَعْلل. وما وزنُ فُسْتُقٍ؟ فَقُلْ: فُعْلُلْ، وتُكَرَّرُ اللامُ على حسبِ الأصولِ.

وإنْ كانَ في الكلمةِ زائدٌ عُبِّرَ عنه بلفظِه، **فإذا قيلَ**: ما وزنُ ضَارِبٍ؟ فَقُلْ: فَاعِل، وما وزنُ جَوْهَرْ؟ فَقُل: فَوْعَل، وما وزنُ مُسْتَخْرِجٍ؟ فَقُلْ: مُسْتَفْعِل.

هذا إذا(٢) لم يكنْ الزائدُ ضعفَ حرفٍ أصليٍّ، فإنْ كانَ ضِعْفُه ـ عُبِّرَ عنه بما عُبِّرَ بِهِ عن ذلك الأصليِّ، وهوَ المُرَادُ بقوله:

[ص][٩٢٨] **وَإِنْ يَكُ الزائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَاجْعَلْ لَهُ فِي الوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ**

فتقولُ في وزنِ اغْدَوْدَنَ(٣): افْعَوْعَلَ؛ فتعبِّرْ عنِ الدالِ الثانيةِ بالعينِ ـ كما عبَّرْتَ بها عنِ الدالِ الأُولَى؛ لأنَّ الثانيةَ ضعفُها، وتقولُ في وزنِ قَتَّلَ: فَعَّلَ، ووزنُ كرَّمَ فعَّلَ؛ فتعبِّرُ عنِ الثاني بما عبَّرْتَ بِه عنِ الأوَّلِ. ولا يجوزُ أنْ تعبِّرَ عن هذا الزائدِ بلفظِه، فلا تقولُ في وزنِ اغْدَوْدَنَ(٤): افْعَوْدَلَ، ولا في(٥) وزنِ قَتَّلَ: فَعْتَلَ، ولا في(٦) وزنِ كَرَّمَ: فَعْوَل(٧).

---

(١) في (م): «فإن». (٢) في (س)، (ع)، (ك): «إن».

(٣) (م) تقول: «اغدودن الشعر»، وَذَلِكَ إذا طال، وتقول: «اغدودن النبات»، وَذَلِكَ إذا اخضر؛ حتى يضرب إِلَى السواد (م).

(٤) في (س)، (ك): «اعدودن». (٥) من (ع)، (م).

(٦) من (ك)، (م).

(٧) (م) حاصل مَا ذكر الناظم والشارح: أن كل زائد يعبر عنه فِي الميزان بلفظه، إلا شيئين: =

[ص] **[٩٢٩] وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) ... وَنَحْوِهِ، والخُلْفُ فِي كَـ(لَمْلَمِ)**

المراد بـ(سِمْسِمِ) الرباعيُّ: الذي تكرَّرَتْ فاؤُه وعينُه، ولم يكنْ أحدُ المكرَّرَيْنِ صالحًا للسقوطِ. فهذا النوعُ يحكَمُ على حروفِه كلِّها بأنَّها أصولٌ(١)، فإذا صَلَحَ أحدُ المكرَّرَيْنِ للسقوطِ: ففي الحكم عليه بالزيادةِ خلاف، وذلك نحوَ: (لَمْلِمْ)، أمرٌ من لَمْلَمَ، و(كَفْكَفَ)، أمرٌ مِنْ كَفْكِفْ؛ فاللامُ الثانيةُ والكافُ الثانيةُ [٢٣١/ظ] ـ صالحانِ للسقوطِ؛ بدليلِ صحَّةِ لَمَّ وكَفَّ: **فاختلَفَ الناسُ في ذلك** فقيلَ: هما مَادَّتَانِ، وليس كَفْكَفَ مِنْ كَفَّ، ولا لَمْلَمَ مِنْ لَمَّ؛ فلا تكونُ اللامُ والكافُ زائدتينِ، وقيلَ: اللامُ زائدةٌ، وكذا الكافُ. وقيلَ: هما بدلانِ مِنْ حرفٍ مضاعَفٍ، والأصلُ: لَمَّمَ وكَفَّفَ، ثم أبدلَ مِنْ أحدِ المضاعَفَيْنِ لامٌ في لَمْلَمَ، وكافٌ في كَفْكَفَ.

[زيادة الألف] [ص] **[٩٣٠] فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ**

[ش] إذا صحِبَتِ الألفُ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتِها(٢)، نحوَ:

---

= **أولهما**: الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي، فإنه يعبر عنه بما عبر بِهِ عن الأصلي، فإن كان تكريرًا للعين ـ نحو: قتل وكرم عبر عنه بالعين، وإن كان تكريرًا للام نحو: (اقنعسس) ـ عبر عنه باللام.

**وثانيهما**: الحرف المبدل من تاء الافتعال ـ نحو: اصطبر ـ فإنه يعبر عنه بالتاء (م).

(١) لأن أصالة أحد المكررين واجبة؛ تكميلًا للأصول الثلاثة، وليس أحدهما أولى من الآخر، وظاهر الشرح كالمتن ـ عدم الخلاف في هذا النوع، ليس كذلك! بل أشار بعضهم إليه. «الخضري» (٢/ ١٨٥).

(٢) وإن لم تسقط أصلًا: بأن كانت في اسم جامد؛ لأن أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك، وَدلَّ الاشتقاق على زيادتها فيه ـ فحمل عليه ما سواه. وما ذكر إنما هو في الأفعال، والأسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة. أما في المبنيات والحروف: فلا يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين كحتى ومهما ولا بإبدالها من غيرها مع الأقل كإلى ومتى؛ بل تكون أصلية غير منقلبة، وكذلك في الأسماء الأعجمية كإبراهيم؛ لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق ـ وهو مفقود فيما ذكر. «الخضري» (٢/ ١٨٥).

(ضاربٍ، وغَضْبَى)، فإنْ صحِبَتْ أصلين فقطْ، فليستْ زائدةً. بلْ هِيَ إمَّا أصلٌ؛ كـ(إِلَى)[١]، وإمَّا بدلٌ ـ مِنْ أصلٍ؛ كـ(قَالَ وبَاعَ).

[ص][٩٣١] وَالْيَا كَذَا وَالوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا في (يُؤْيُؤ) وَ(وَعْوَعَا)

[ش] أي: كذلك إذا صحِبتِ الياءُ (أوِ الواوُ)[٢] ـ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ؛ فإنَّهُ يُحْكَمُ بزيادتِهما ـ إلا في الثنائِيِّ المكرَّرِ. [زيادة الياء والواو]

**فالأوَّلُ**: كـ(صَيْرَفٍ[٣] ويَعْمَلٍ[٤] وجَوْهَرٍ وعَجُوزٍ).

**والثانِي**: كـ(يُؤْيُؤٍ) لطائرٍ ذي مخلبٍ، و(وَعْوَعَةً) ـ مصدرُ وَعْوَعَ: إذا صوَّتَ، فالياءُ والواوُ في الأوَّلِ: زائدتانِ، وفي الثانِي: أصليَّتَانِ.

[ص][٩٣٢] وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سُبِقَا ثَلَاثَةٌ تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا

[ش] أي: كذلك يُحْكَمُ على الهمزةِ والميم بالزيادةِ إذا تقدَّمَتَا على ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ؛ كـ(أَحْمَرَ[٥] ومُكْرِمٍ)، فَإِنْ سَبَقَتَا[٦] أصلينِ ـ حُكِمَ بأصالتِهما كـ(إِبِل، ومَهْد). [زيادة الهمزة والميم]

[ص][٩٣٣] كذاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ[٧] لَفْظُهَا رَدِفْ

[ش] أي: كذلك يُحْكَمُ على الهمزةِ بالزيادةِ ـ إذا وقَعَتْ آخِرًا بعدَ ألفٍ؛

---

(١) (م) الإلى ـ بكسر الهمزة بزنة الرضى ـ النعمة، وَهوَ واحد الآلاء ـ في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾ [الرحمٰن: ١٣] (م).

(٢) في (س)، (ع)، (ك): «والواو».

(٣) (م) **الأول**: هو الواو والياء اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أحرف. **والصيرف**: الحمال المتصرف في أموره (م).

(٤) (م) **اليعمل**: البعير القوي على العمل، والناقة يعملة (م).

(٥) في (م): «كأحمد».

(٦) في (م): «سبقا»، وفي (ص): «صحبتا».

(٧) الأولى: أصلين؛ ليخرج نحو: مهوان ـ فإن نونه أصلية؛ لأنه من الهوان، مع أن قبلها أكثر من حرفين؛ لأن بعضها زائد وهو الميم. «الخضري» (٢/١٨٦).

تقدَّمَها أكثرُ مِنْ حرفينِ نحوَ: حَمْرَاء وعَاشُورَاء وقَاصْعَاء[1] [٢٣٢/و].

فإنْ تقدَّمَ الألفُ حرفانِ: فالهمزةُ غيرُ زائدةٍ، نحوَ: (كساءٍ ورداءٍ). فالهمزةُ في الأوَّلِ ـ بدلٌ مِنْ واوٍ، وفي الثانِي ـ بدلٌ من ياءٍ[2]، وكذلك إذا تقدَّمَ على الألفِ حرفٌ واحدٌ ـ كماءٍ وداءٍ.

[ص] **[٩٣٤] والنونُ في الآخِرِ كالهمزِ، وفي نحوِ (غَضَنْفَرٍ) أصالةً كُفِي**

[زيادة النون] [ش] النونُ إذا وقَعَتْ آخرًا بعدَ ألفٍ ـ تقدَّمَها أكثرُ مِنْ حرفينِ حُكِمَ عليها بالزيادةِ، كما حُكِمَ على الهمزةِ حينَ وقَعَتْ كذلك، وذلك نحوَ: (زَعْفَرَان وَسَكْرَان).

فإنْ لم يسبِقْها ثلاثةٌ فهي أصليَّةٌ نحو: (مَكَان وزَمَان).

ويُحْكَمُ أيضًا على النونِ بالزيادةِ إذا وقَعَتْ بعدَ حرفينِ[3] وبعدَها حرفانِ؛ كـ(غَضَنْفَر).

[ص] **[٩٣٥] والتاءُ فِي التأْنِيثِ والمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ وَالمُطَاوَعَهْ**

[زيادة التاء] [ش] تُزَادُ التاءُ إذا كَانَتْ للتأْنِيثِ كقَائِمةٍ، وللمضارعةِ نحوَ: أنتَ

---

(١) (م) **القاصعاء**: جحر من جحرة اليربوع، وقال الفرزدق [«المعاني الكبير» لابن قتيبة (٦٥٣/٢)]:

**وإذا أخذت بقاصعائك لم تجد أحدًا يعينك غير من يتقصع** (م)

(٢) (م) أصل كساء: كساو ـ بواو فِي آخره؛ لأنه من الكسوة وفعله: كسوته أكسوه ـ فوقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة، فقلبت همزة. وأصل بناء: بناي ـ بياء فِي آخره، بدليل بنيت البيت أبنيه ـ فقلبت الياء همزة؛ لتطرفها إثر ألف زائدة (م).

(٣) بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية، وكذا سكونها، وعدم إدغامها ـ كما هي في (غضنفر واحبنطأ)؛ فخرجت الواقعة **أولًا**: كهشل للذئب، **وثانيًا**: كقنطار. والمتحركة: كـ(غرنيق، وخرنوب)؛ فإنها في ذلك أصلية إلا بدليل، وأما المدغمة في نحو: (عجنس)؛ بشد النون للجمل الضخم ـ فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الأولى. وقال أبو حيان [«ارتشاف» (٢٦/١)]: كل منهما زائد، فوزنه (فعنل). وبقي من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطاوع؛ كانكسر وباب الافْعِنْلال: كالاحْرِنْجِام، وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الأعظم. «الخضري» (١٨٧/٢).

تفعلُ، أو: معَ السينِ في الِاسْتِفْعَالِ وفروعِه، نحو: (اسْتِخْرَاج، ومُسْتَخْرِج واسْتَخْرَجَ)، أو مطاوعةِ فِعْلٍ ـ نحو: (عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ أو فَعْلَلَ كتَدَحْرَجَ).

[ص] [٩٣٦] والهَاءُ وَقْفًا، كَـ(لِمَهْ؟)(١) وَ(لَمْ تَرَهْ)(٢) والـلامُ فِـي الإشـارةِ الـمُـشْـتَـهِـرَهْ

[زيادة الهاء واللام]

[ش] تزادُ الهاءُ في الوقفِ نحوَ: لِمَهْ ولم تَرَهْ، وقد سبقَ في بابِ الوقفِ بيانُ ما تُزَادُ فيه، وهو (ما) الاستفهاميةُ المجرورةُ، والفعلُ المحذوفُ اللامُ للوقفِ نحو: (رَهْ)، أو المجزومُ نحو: (لَمْ تَرَهْ). وكلُّ مبنيٍّ على حركةٍ(٣)، نحوَ: (كَيْفَهْ) ـ إلا ما قُطِعَ عنِ الإضافةِ: كَقَبْلُ وبَعْدُ واسمُ (لا) التي لنفيِ الجنسِ، نحوَ: (لا رَجُلَ)، والمنادى نحوَ: (يا زيدُ)، والفعلُ الماضي، نحوَ: (ضَرَبَ) واطَّرَدَ أيضًا [٢٣٢/ظ] زيادةُ اللامِ في أسماءِ الإشارةِ، نحو: (ذلك وتلك وهنالك).

---

(١) ألغز فيه بعضهم قوله:

يـا قَـارِئًـا ألـفـيـةَ ابـن مـالـكِ وسـالِـكًـا فـي أحـسـن الـمَـسَـالِـك
فـي أيِّ بَـيْـتٍ جـاءَ فـي كـلامـهِ لـفـظٌ بـديـعُ الـشـكـل فـي نِـظـامِـه
حــروفُــه أربــعــةٌ تُــضَــمُّ وإنْ تَــشَــأْ فُــقُــلْ ثَــلاثٌ واِسْــمُ
وهــو إذا نَــظَــرْتَ فِــيــهِ أَجْــمَــعْ مــركَّــبٌ مِــنْ كَــلِــمَــاتٍ أَرْبَــعْ
وصَـارَ بـالـتـركـيـب بـعـد كـلـمـهْ وقـد ذكـرتُ لَـفـظَـهُ لِـتَـفْـهَـمَـهْ

«الخضري» (٢/ ١٨٧).

(٢) قال ابن هشام: «وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: (لِمَه) و(لم تَرَه) وللام بـ(ذَلك) و(تِلك)؛ فمردود؛ لأن كلًّا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءًا من غيرها». «أوضح المسالك» (٤/ ٣٦٦).

(٣) (م) تذكر أَنَّهُ اشترط فِي الحركة: أن تكون حركة بناء؛ فخرجت حركة الإعراب، وأن لا يشبه المبني على الحركة المعرب: كالفعل الماضي؛ فإنه يشبه المضارع المعرب، وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير، فما تغيرت حركة بنائه في بعض الأحوال ـ كالمقطوع عن الإضافة، واسم (لا)، والمنادى ـ ليس من هذا القبيل (م).

[زيادة السين][ص] **[٩٣٧] وامنعْ زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ إنْ لَمْ تَبَيَّنْ[١] حُجَّةٌ، كـ(حَظِلَتْ)**

[ش] إذا وقَعَ شيءٌ مِنْ حروفِ الزيادةِ العشرةِ التي يجمعُها قولُك: (سألتمونيها)[٢]؛ خاليًا عمَّا قُيِّدَتْ به زيادتُه فاحكُمْ بأصالتِه، إلا إنْ قامَ على زيادتِه حجَّةٌ بيِّنَةٌ؛ كسقوطِ همزةِ (شَمْأَل) في قولهم: (شَمِلَتِ الريحُ شُمُولًا): إذا هبَّت شَمَالًا، وكسقوطِ نونِ (حَنْظَلٍ) ـ فِي قولِهم: (حَظِلَتِ الإبلُ): إذا آذاها[٣] أكلُ الحَنْظَلِ، وكسقوطِ تاءِ (مَلَكُوت) في (المُلْك).

❁ ❁ ❁

---

(١) في (س)، (ك): «يبيَّن».

(٢) (م) قد عني العلماء قديمًا بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة، فمنها قولهم: (سألتمونيها)، ومنها: (اليوم تنساه)، ومنها: (هم يتساءلون). وقد جمعها ابن مالك [«شرح للكافية الشافية» (٤/ ٢٠٣٣)] ـ أربع مرات في بيت واحد، وهو:

**هناء وتسليم تلا يوم أنسه نهاية مسؤول أمان وتسهيل**

ويروى أن طالبًا سأل أستاذه عن حروف الزيادة فقال له: (سألتمونيها). فقال التلميذ: لم أسأل! فقال الأستاذ: (اليوم تنساه) فقال: لم يحدث شيء. فقال الأستاذ: قد أجبتك مرتين، ولكنك لم تفطن (م).

(٣) في (س)، (ك): «أداها».

# فصلٌ في زيادةِ همزةِ الوصلِ

[ص] **[٩٣٨] لِلوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يُثْبَتُ  إلا إذا ابْتُدِي[(١)] بِهِ، كَـ(اسْتَثْبِتُوا)**

[ش] أي[(٢)]: لا يُبْتَدَأ بساكنٍ ـ كما لا يُوقَفُ على متحرِّكٍ، فإذا كانَ أوَّلُ الكلمةِ ساكنًا: وَجَبَ الإتيانُ بهمزةٍ متحرِّكَةٍ؛ تَوَصُّلًا للنطقِ بالساكنِ، وتُسَمَّى هذه الهمزةُ همزةَ وصلٍ، وشأنُها: أنَّها تُثْبَتُ في الابتداءِ، وتسقطُ في الدَّرْجِ نحوَ: (اسْتَثْبِتُوا): أمرٌ للجماعةِ بالاستثباتِ.

[مواضع الهمزة القياسية]

[ص] **[٩٣٩] وَهُوَ لِفِعْلٍ ماضٍ[(٣)] احْتَوَى عَلَى  أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوَ: (انْجَلَى)**
**[٩٤٠] وَالأَمْرُ وَالمَصْدَرُ مِنْهُ، وَكَذَا  أَمْرُ الثُّلاثِي، كَـ(اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا)**

[ش] لمَّا كانَ الفعلُ أصلًا في التصريفِ ـ اختصَّ بكثرةِ مجيءِ أوَّلِهِ ساكنًا؛ فاحتاجَ إلى همزةِ الوصلِ، فكلُّ فعلٍ ماضٍ ـ احتوى على أكثرِ مِنْ أربعةِ أحرفٍ ـ يجِبُ الإتيانُ في أوَّلِه بهمزةِ الوصلِ نحو: (اسْتَخْرَجَ، وانْطَلَقَ)، وكذلك الأمرُ منه، نحو: (اسْتَخْرِجْ وانْطَلِقْ)، والمصدرُ [٢٣٣/و]، نحوَ: (اسْتِخْرَاجٍ، وَانْطِلَاقٍ)، وكذلك تجِبُ الهمزةُ في أَمْرِ الثلاثيِّ ـ نحوَ: (اخْشَ وامْضِ وانْفُذْ)، مِنْ (خَشِيَ ومَضَى وَنَفَذَ).

[ص] **[٩٤١] وفي (اسمٍ، استٍ، ابنٍ، ابنُمٍ) سُمِعَ  وَ(اثْنَيْنِ، وامْرِئٍ)، وتَأْنِيثٍ تَبِعَ**

---

(١) أصله: بهمزة مفتوحة؛ أبدلت ياء، لكسر ما قبلها، وذلك قياسي كمية في مائة، ثم سكنت تخفيفًا للحركة البنائية، كقراءة: ﴿بَقِيَ مِنَ الرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وهي قراءة الحسن ـ كما في «المحتسب» (١/ ١٤١)] بسكون الياء. «الخضري» (٢/ ١٨٨).

(٢) من (س).

(٣) في هذه الكلية نظر؛ فإن من الخماسي: ما لا تدخله ولا مصدره؛ كتعلم وتقاتل وتدحرج، ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى. «الخضري» (٢/ ١٨٨).

[حكم همزة الوصل مع همزة الاستفهام] [٩٤٢] وَ(ايْمُنُ)، هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

[ش] لم تُحفظْ همزةُ الوصلِ في الأسماءِ التي ليستْ مصادرَ لفعلٍ زائدٍ على أربعةٍ(١) - إلا في عشرةِ أسماءَ: اسم وَاسْتٍ، وابنٍ، وابْنُم، وَاثْنَيْنِ، وَامْرِئٍ، (وامْرَأَةٍ، وَابْنَةٍ، واثْنَتَيْنِ، وايْمُنُ)(٢) - في القسمِ. ولَم تُحْفَظْ فِي الحروفِ إلا في (أل)، ولمَّا كانتِ الهمزةُ مع (أل) مفتوحةً(٣)، وكانَتْ همزةُ الاستفهامِ مفتوحةً، لم يَجُزْ حَذْفُ همزةِ الاستفهامِ؛ لئلا يلتبسَ(٤) الاستفهامُ بالخبرِ؛ بل وَجَبَ إبدالُ همزةِ الوصلِ ألفًا، نحو: آلأميرُ قائمٌ؟ أوْ: تَسْهِيلُها، ومنه قولُه(٥):

(١) يعني: أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة طريقه السماع، بخلاف المصادر المذكورة؛ لأنه لما كان الفعل أصلًا - في التصريف: استأثر بأمور منها: سكون أوائل بعضه، فيحتاج للهمزة، فحمل مصدره عليه، بخلاف غير المصدر من الأسماء؛ فحقه حركة أوله. لكن شذت هذه الأسماء العشرة عن القياس؛ لتكون الهمزة عوضًا عما حذف منها من حرف أو حركة. «الخضري» (٢/ ١٨٩).

(٢) تقديم وتأخير في (س)، (ع).

(٣) اعلم أنه يجب فتحها في (أل)، ويترجح على الكسر في (أيمن وأيم)، ويترجح كسرها على غيره في لفظ (اسم)، ويجب كسرها في باقي الأسماء الاثني عشر، وأما **في الفعل**: فتضم وجوبًا - إن ضم ثالثه ضمًّا أصليًّا ظاهرًا؛ كأسكن، وكأنطلق مجهولًا أو مقدرًا: كـ(اغزي يا هند)؛ إذ أصله: (اغزُوِي) - بضم الزاي. وقال ابن المصنف: الضم في هذا راجح لا واجب، وتكسر فيما عدا ذلك؛ سواء فتح ثالث الفعل: كـ(اعلم)، أو: كسر كـ(اضرب)، ولو بحسب الأصل كـ(امشوا)؛ فإن أصله امشيوا بالكسر، قال ابن الجزري:

**وابدأ بهمزِ الوَصْلِ من فعلٍ بضَمْ  إن كان ثالثًا مِنَ الفِعْلِ يُضَمْ**
**واكسره حَالَ الفتحِ والكسرِ وفي  الأسماءِ غيرِ اللام كسرها قفي**

«الخضري» (٢/ ١٩٠).

(٤) في (س): «يلبس».

(٥) قال العيني في «المقاصد» (٤/ ٢٠٩٠): «قائله: هو حسان بن يسار التغلبي».

**قلت**: ونسبه «سيبويه» (٣/ ١٣٦)، و«السيرافي» (٣/ ٣٥٧)، و«الحماسة البصرية» (٢/ ١١٤)، و«الدر الفريد» (١٠/ ٤٣٤)، إلى عمر بن أبي ربيعة. =

٣٥٨ ـ أَأَلْحَقّ[١] [إِنَّ دَارَ الرِّبَابِ][٢] تَبَاعَدَتْ (أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ)[٣] أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

۞ ۞ ۞

= (م) الشاهد فيه: قوله: (**أألحق**)؛ حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام (م).

(١) في (س)، (ك): «الحق»، وفي «الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء» للمرزبان (ص٢٠٣): «أجدّك». وتمامه كما هو مذكور، ونسبه إلى حسان بن يسار التغلبي. **قلت**: وهو بهذا اللفظ في «ديوان كُثَيِّر عَزَة» (ص٣٦٨).

(٢) ضبطها بعضهم: «أَنْ دارُ الرباب». ينظر: «الكتاب» (٣/ ١٣٦).

(٣) العبارة في «الموشح» (ص٢٠٣): «أو إن شطّ ولى».اهـ. لكن نسبه للشاعر جميل بثينة.

# الإبـــدالُ

[أحـــرف الإبدال] [ص] [٩٤٣] أَحْرُفُ الإِبْدَالِ(١) (هَدَأْتُ مُوطِيَا) فَـأَبْـدِلِ الْـهَـمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا ـ
[٩٤٤] آخِـرًا اثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ، وَفِـي (فَاعِلٍ) مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

[ش] هذا البابُ عَقَدَه المصنِّفُ(٢) لبيانِ الحروفِ التي تُبْدَلُ مِنْ غيرِها إبدالًا شائعًا؛ وهي تسعةُ أحرفٍ، جمَعَها المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالى ـ في قولِه: (هَدَأْتُ مُوطِيًا)(٣). ومعنى (هَدَأْتُ): سَكَنْتُ، و(مُوطِيًا): اسمُ فاعلٍ، منْ (أَوْطَأْت الرَّحْلَ): إذا جعَلْتَه وَطِيئًا، لكنَّه خفَّفَ همزتَه بإبدالِها ياءً؛ لانفتاحِها وكسرِ [٢٣٣/ظ] ما قبلَها.

وأما غيرُ هذه الحروفِ: فإبدالُها مِنْ غيرِها شاذٌّ (أو قليلٌ)(٤)، فلم

---

(١) هو: جعل حرف مكان آخر مطلقًا؛ فيشمل القلب لأن كلًّا منهما في الموضع، إلا أن القلب خاص بحروف العلة والهمزة، والإبدال عام، ويخالفهما التعويض؛ فإنه ـ كما في الأشموني (٤/ ٨٠) ـ يكون في غير الموضع؛ كتاء (عدة) وهمزة (ابن)، ويكون عن حرف ـ كما ذكر عن حركة كسين (استطاع، يستطيع)، بقطع الهمزة، وضم أول المضارع؛ فإن أصله عند سيبويه: (أطاع، يطيع)، زِيد فيه السين؛ عوضًا عن حركة عينه؛ لأن أصل (أطاع: أطوع)، وعبر المصرِّح: بأن العوض قد يكون في غير الموضع. فافهم أنه قد يكون في الموضع أيضًا؛ فيكون أعم منهما لا مباينًا، ويؤيده ما مر في التصغير في قوله:

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ مِـنْ أَنَ يـاءَ فـرَيـزيـق وفَـرَازِيـق

عوض عن دال فرزدق ـ مع أنها في محلها؛ فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٩٠).

(٢) ضمنه أربعة أحكام ـ من التصريف: الإبدال، والقلب، والنقل، والحذف.

(٣) جمعها في «التسهيل» (ص٣٠٠) ـ في (طويت دائمًا)؛ فاسقط الهاء؛ لأن إبدالها إنما يطرد من التاء وقفًا: كرحمة ـ وهو مذكور في بابه. وعدها هنا للحصر، وسكت عنها؛ استغناء بما قدمه هناك، وقد تبدل من غير التاء سماعًا؛ كقولهم: (لهنك قائم، وهردت الشيء، وهياك) في: (لأنك، وأردت، وإياك). «الخضري» (٢/ ١٩١).

(٤) في (س): «وقليل».

يتعرَّضِ المصنِّفُ له، وذلك كقولِهم في اضطجَع: (الْطَجَعَ)[١]، وفي أُصَيْلَانٍ: (أُصَيْلَالُ)[٢].

فتُبدلُ الهمزةُ منْ كلٍّ (واوٍ) أو (ياءٍ) ـ تَطَرَّفَتا ووقَعتَا[٣]، بعدَ ألفٍ زائدةٍ، نحو: (دُعاء، وبناء). والأصلُ: (دُعَاوٌ[٤]، وبِنَايٌ).

فإنْ كانتِ الألفُ التي قبلَ الياءِ أوِ الواوُ غيرَ زائدةٍ ـ لم تُبْدلْ، نحوَ: (آيَةٍ ورَايَةٍ). وكذلكَ: إنْ لَمْ تتطرَّفِ (الياءُ) أو (الواوُ)؛ كـ(تَبَايُنٍ) و(تَعَاوُنٍ).

وأشارَ بقولِه: (**وفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي**) إلى أنَّ (الهمزةَ) تُبدلُ مِنَ (الياءِ) و(الواوِ) قياسًا مُتَّبَعًا إذا وقَعَتْ كلٌّ منهما عينَ اسم فاعلٍ، وأُعِلَّتْ في فعلِه، نحو: [(قائلٍ)، و(بائعٍ). وأصلُهما: (قَاوِلٌ، وبَايِعٌ)[٥]،

(١) (م) ومن ذلك قول الراجز [منظور بن حبة الأسدي ـ كما في «شواهد الشافية» للبغدادي (ص٢١٦)]:

**لـمـا رأى أن لا دعـه ولا شـبـع     مال إِلَى أرطاة حقف فالطجع** (م)

(٢) (م) ومن ذلك قول النابغة الذبياني [«ديوانه» (ص٢)]:

**وقـفـت فـيـهـا أصـيـلالًا أسـائـلـهـا     عيت جوابًا وما بالربع من أحد**

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات، والرواية الثانية: (**وقفت فيها أصيلًا كي أسائلها**) والرواية الثالثة: (**وقفت فيها أصيلانًا أسائلها**) والمشتشهد بها اللام فيها؛ مبدلة من نون هذه. وأصيلان: تصغير أصلان، جمع أصيل ـ من غير رده إِلى مفرده، والأصيل ـ بفتح الهمزة ـ الوقت دوين غروب الشمس، وجمعه: أصلان ـ عَلَى مثال رغيف ورغفان، وكثيب وكثبان ـ ثم صغر أصلان عَلَى أصيلان، ثم أبدلت النون الأخيرة لامًا، فقيل: أصيلال (م).

(٣) من (م).

(٤) إنما لم يسلم حرف العلة لسكون ما قبله، كـ(دلو، وظبي)؛ لأن الساكن ـ هنا ـ غير حصين؛ لكونه حرف علة زائدًا، فوجوده كالعدم؛ فكأن الواو والياء تليا فتحة فقلبا ألفًا: كـ(باب، وعصا، ورحى)، فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة ـ قلبت الثانية همزة. هذا ما قاله حذَّاق الصرفيين، **وقيل**: قلبا همزة من أول الأمر. «الخضري» (٢/ ١٩٢).

(٥) ظاهره ـ كالمصنف: إبدالهما همزة من أول الأمر ـ كما قيل به، وقال حذَّاق =

ولكن[١] أعلُّوا حملًا على الفعلِ، فكما قالُوا: (قَالَ) و(بَاعَ)][٢] فقلبُوا العينَ ألفًا ـ قالُوا: (قَائِلٌ، وبَائِعٌ)، فقلبُوا عينَ اسم الفاعلِ همزةً.

فإن لَمْ تُعَلَّ[٣] العينُ في الفعلِ ـ صحَّتْ في اسمِ الفاعلِ، نحوَ: (عَوِرَ) فهو (عَاوِرَ)، و(عَيِنَ) فهو (عَايِنٌ).

[قلب الواو والياء همزة]

[ص] [٩٤٥] والمدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الوَاحِدِ ... هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كـ(القَلَائِدِ)

[ش] أيْ[٤]: تُبْدَلُ الهمزةُ ـ أيضًا ـ ممَّا وَلِيَ ألفَ الجمعِ، الذي على مثالِ مَفَاعِلَ، إنْ كانَ مَدَّةً مَزِيدَةً في الواحدِ[٥] نحوَ: (قِلَادَةٍ، وقَلَائِدَ، وصَحِيفَةٍ، وصَحَائِفَ، وعَجُوزٍ، وعَجَائِزَ)، فلو كانَ غيرُ مَدَّةٍ لم تُبْدَلْ نحوَ: (قَسْوَرَة، وقَسَاوِر)، وهكذا: إنْ كانَ مدَّةً غيرَ زائدةٍ[٦] ـ نحوَ: (مَفَازَةٍ، وَمَفَاوِزَ)، و(مَعِيشَةٍ، ومَعَايِشَ)، إلا فيما سُمِعَ: فيُحفظُ ولا يقاسُ عليه ـ نحوَ: (مصيبةٍ، ومَصَائِبَ)، [(ومنارة)، و(منائر)][٧].

[ص] [٩٤٦] كَذَاكَ [٢٣٤/ و] ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا ... مَدَّ (مَفَاعِلَ)، كَجَمْعِ (نَيِّفَا)

[ش] أي: كذلك تُبدلُ الهمزةُ مِنْ ثانِي حرفينِ ليِّنَيْنِ تَوَسَّطَ بينَهُما مَدَّةُ مَفَاعِلَ، كما لو سمَّيْتَ رجُلًا[٨] بـ(نَيِّفٌ) ثم كسَّرْتَهُ، فإنَّكَ تقولُ: (نَيَائِف)، بإبدالِ الياءِ الواقعةِ ـ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً، ومثلُه: (أَوَّلُ)، و(أوائلُ).

---

= الصرفيين: أبدلا ألفًا، ثم الألف همزة ـ كما في دعاء، وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين. وقال المبرد: دخلت ألف فاعل ـ قبل ألف (قال) و(باع)، فحركت الثانية للساكنين، ولأنَّ أصلها الحركة والألف المتحركة همزة. «الخضري» (٢/ ١٩٢).

(١) في (س): «ولكنهم». (٢) سقط من (ك).

(٣) في (س)، (ع): «تعتل». (٤) ليس في (ع)، (ك)، (م).

(٥) لاجتماع تلك المدة ساكنة ـ مع ألف الجمع.

(٦) لأن حرف المد الأصلي متحركًا في الأصل؛ فيتغاضى بحركته الأصلية عن القلب.

(٧) من (س). (٨) من (ع)، (م).

فلو توسَّطَ بينهما مدَّةُ مَفَاعِيلَ ـ امتنعَ قلبُ الثانِي منهما همزةً كـ(طَوَاوِيسَ)، ولهذا قيَّدَ المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالى ـ ذلك بمَدَّةِ مَفَاعِلَ.

[قلب الهمزة ياءً أو واوًا]

[ص] **[٩٤٧] وافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ** لامًا، وفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ ـ

**[٩٤٨] واوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدّْ** فِي بَدْءِ غَيرِ شِبْهِ (وُوُفِيَ الأَشُدّْ)

[ش] قد سبقَ: أنه يجِبُ إبدالُ المدَّةِ الزائدةُ في الواحدِ همزةً، إذا وقَعَتْ بعدَ ألفِ الجمعِ، نحوَ: (صَحِيفَةٍ وصَحَائِفَ)، وأنه إذا تَوَسَّطَ ألفُ مَفَاعِلَ بينَ حرفينِ لَيِّنَيْنِ ـ قُلِبَ الثانِي منهما همزةٌ، نحوَ: (نَيِّفٍ)، و(نَيَائِفَ).

وذكَرَ ـ هنا ـ أنه إذا اعْتَلَّ لامُ أحدِ هذينِ النوعينِ[1]، فإنَّه يخفَّفُ بإبدالِ كسرةِ الهمزةِ فتحةً، ثم إبدالُها ياءً.

---

(١) بأن كانت ياء أو واوًا أو همزة؛ لأن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أدرجها هنا في حروف العلة؛ إما لشبهها بها، أو لكونها منها عند الفارسي. فما لامه همزة من **النوع الأول**: كـ(خطيئة وخطايا)، وكذا (بريئة وبرايا)؛ لأنه من (برأ)، بمعنى (خلق)، إلا أن همزة برئية؛ أبدلت ياء، وأدغمت في الياء تخفيفًا، وما لامه ياء: كـ(قضية وقضايا)، و(هدية وهدايا)، وما لامه واو ـ لم تسلم في المفرد: كـ(مطية ومطايا)؛ لأنه من المطا، وهو الظهر ـ فأصلها: (مطيوة)، فعل بها كـ(سيد)، والسالمة: كـ(هراوة، وهراوي)، وأما **النوع الثاني**: فلم يمثلوه إلا بما لامه ياء: كـ(زاوية وزوايا)، فأصل «خطايا»: (خطايِئ)، بياء مكسورة هي ياء (خطيئة)، ثم همزة هي لامها؛ فأبدلت الياء همزة؛ كصحائف فصار «خطائِئ»؛ بهمزتين: أبدلت الثانية ياء؛ لتطرفها إثر همزة مكسورة؛ عملًا بقوله الآتي: **(ما لم يكن لفظًا أتم....)** إلخ، ثم فتحت الأولى تخفيفًا؛ فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (خطاءًا) بهمزة بين ألفين، وهي تشبه الألف لقرب مخرجها، وهو أقصى الحلق من الجوف مخرج الألف؛ فأبدلت الهمزة ياء ـ كراهةَ توالي ثلاث ألفات، ولتفصل بين الألفين؛ فصار (خطايا) بعد خمسة أعمال. ومثلها سواء (برايا)، وأصل (مطايا): (مطايو) ـ هي ياء فعيلة، وواو هي لامها؛ قلبت الواو ياء؛ لتطرفها إثر كسرة ـ كما في (الغازي)، و(الداعي)، فصار (مطايي)، بياءين: أبدلت الأولى، كـ(صحائف)، ففيه خمسة أعمال أيضًا. وأما في (قضايا) و(هدايا)؛ فأربعة فقط بينها الشرح؛ لأن لامه ياء، لا تحتاج إلا لقلبها ألفًا فقط. «الخضري» (٢/ ١٩٣).

**فمثالُ الأوَّلِ**: (قضيةٌ وقَضَايَا)، وأصلُه: (قَضَائِي)؛ بإبدالِ مَدَّةِ الواحدِ همزةً ـ كما فعَلَ في (صحيفةٍ وصحائفَ)؛ فأبدلُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً؛ فحينئذٍ تحرَّكَتِ (الياءُ)، وانفتحَ ما قبلَها، فقُلِبَت[1] ألفًا؛ فصارَتْ (قَضَاءًا)؛ فأُبدِلَتِ الهمزةُ ياءً فصَار (قَضَايا).

**ومثالُ الثاني**: زاوِيةٌ، وزَوَايَا، وأصلُه زَوَائِي بإبدالِ الواوِ الواقعةِ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً كنَيِّفٍ ونَيَائِفَ فقلبُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً فحينئذٍ قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها فصارَ زوَاءَا، ثم قلبُوا الهمزةَ ياءً فصارَ زَوَايَا، وأشارَ بقولِه: **(وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةَ** [٢٣٤/ظ] **جُعِلَ واوًا)** إلى أنَّه إنَّما تُبدلُ الهمزةُ ياءً إذا لم تكنِ اللامُ واوًا سلِمَت في المفردِ[2]، كما مثَّلَ، فإن كانَتِ اللامُ واوًا سلِمَتْ في المفردِ ـ لم تُقْلَبِ الهمزةُ ياءً؛ بل تُقْلَبُ واوًا ليشاكلَ الجمعُ واحدَه، وذلك حيثُ وقَعَتِ الواوُ رابعةً بعد ألفٍ، وذلك نحوَ قولِهم: (هِرَاوَة، وهَرَاوَى). [وأصله: (هرائِو)؛ فقلبت كسرة الهمزة فتحة، فقلبت الواو ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها؛ فصار (هراء)، ثم قلبوا الهمزة واوًا؛ فصار (هَرَاوا)][3].

وأشارَ بقولِه: **(وَهَمْزًا أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدَّ)** إلى أنه يجِبُ ردُّ أوَّلِ الواوينِ المُصَدَّرَتَيْنِ همزةً؛ ما[4] لم تكنِ الثانيةُ[5] ـ بدلًا مِنْ ألفِ

---

(١) في (س)، (ع): «فانقلبت».
(٢) بأن كانت ياء أو همزة أو واوًا.
(٣) ما بين المعكوفين ليس في (س). وينظر: «الارتشاف» لأبي حيَّان (١/ ٢٦٣)، و«التوضيح» لابن قاسم (٣/ ١٥٧٣ ـ ١٥٧٤).
(٤) في (س): «ويا»!
(٥) اعلم أن الشرط كون (الواو) الثانية ـ ليست مَدَّةً عارضة؛ بأن تكون مدة أصلية؛ أي: غير مبدلة من شيء؛ كـ(أولى) أنثى (الأول) أصلها، وولى بضم فسكون، أو لم تكن مدة أصلًا: بأن لم تكن بعد ضم، سواء تحركت كـ(أواصل)، وكـ(أُوَل)؛ بضم ففتح ـ جمع (أولى)، وأصله: (وول)، بواوين، أو سكنت بعد غير ضم كـ(أَوْل) ـ بفتح فسكون، أصله: (ووّل)، بثلاث واوات. فكل ذلك يجب فيه الإبدال. أما مع المدة العارضة: فلا يجب؛ بل يجوز سواء كانت بدلًا من ألف =

فاعلٍ(١)، نحو: (أَوَاصِلُ) في جمعِ (واصِلَةٍ)، والأصلُ: (وَوَاصِلُ)؛ بوَاوَيْنِ؛ **الأولى**: فاءُ الكلمةِ، **والثانيةُ**: بدلٌ مِنْ ألفِ فَاعِلَة، فإنْ كانَتِ الثانيةُ بدلًا مِنْ ألفِ فَاعِلٍ ـ لم يجبْ الإبدالُ نحوَ: (وُوفِيَ، و(وُورِيَ). [أصلُه: (وَافَى، و(وَارَى)، فلما بُنِيَ للمفعولِ ـ احتيجَ إلى ضمٍّ ما قبلَ الألفِ؛ فأُبدِلَتِ الألفُ واوًا](٢).

[حكم اجتماع همزتين في كلمة واحدة]

[ص] **[٩٤٩] وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الهَمْزَيْنِ مِنْ** كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ، كَـ(آثِرْ وَائْتُمِنْ)(٣)

---

= فاعل كـ(ووفي) و(وري)، فيجوز (**أوفي، وأوري**)؛ بالهمز، أو: من همزة كـ(وولي)، مخفف (الوُؤْلي)؛ بضم الواو، وسكون الهمزة ـ وهي أنثى (الأوأل) من (وأل): إذا رجع؛ كما فصَّله الأشموني (٤/ ٩٥). إذا علمتَ ذلك: ففي قصر الشارح: عدم الوجوب ـ علي المبدلة من ألف (فاعل)؛ تبعًا لظاهر المتن قصور ـ مع أنه يمكن تصحيح المتن؛ بأنه أراد بـ(**شبه ووفي**): ما ثانيه مدة عارضة. «الخضري» (٢/ ١٩٣).

(١) اعلم أن الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبًا في أربع مسائل ـ ذكرها المصنف؛ وهي: تطرفهما بعد ألف زائدة، وفي فاعل ما أعل عينًا، وفي جمع ما ثالثه مد زائد، وجمع ما ثانيه وثالثه لينان، وقد علمتها. وهذه مسألة خامسة؛ تختص بها الواو عن الياء. وإنما لم يقدمها على قوله: **(وافتح ورد...)** إلخ الذي هو في إبدال الواو والياء من الهمزة؛ لتعلق هذا بالثالثة والرابعة. وبقي مما تبدل منه الهمزة وجوبًا الألف في نحو: (حمراء). وفي جمع نحو: (قلادة)، وتبدل جوازًا من الواو المضمومة ضمًّا لازمًا مصدرة كانت: كـ(أجوه) في (وجوه)، أو لا: كـ(أدؤر) ـ بهمزة بعد الدال في (أدؤر) جمع (دار)، ومن المكسورة بشرط تصدرها؛ كـ(إشاح، وإفادة) و«إسادة» ـ في (وشاح) و(وفادة) و(وسادة). وقرئ: **(من إعاء أخيه) [يوسف: ٧٦]، وهي قراءة سعيد بن جبير ـ كما في «المحتسب» (١/ ٣٤٨)]**، ولا تبدل من المفتوحة إلا شذوذًا: كـ(أسماء) علمًا، أصله: (وسماء) ـ من الوسامة، وكـ(أحد) في العدد، أصله: (وحد)، من الوحدة، وتبدل من الياء جوازًا ـ في نحو: (رائي)، و(غائي)؛ نسبة إلى (راية) و(غاية)، أصله: (رايي)، و(غايي)، بثلاث ياآت؛ فخفف بإبدال الأولى همزة، وأما إبدالها من غير ذلك: فشاذٌّ أو قليل. «الخضري» (٢/ ١٩٣).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٣) عند الابتداء به؛ لأن همزته للوصل.

[٩٥٠] إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ
[٩٥١] ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمّ وَاوًا أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّ
[٩٥٢] فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ(أَؤُمّ) وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّ

[ش] إذا اجتمعَ في كلمةٍ همزتانِ: وَجَبَ التخفيفُ، إن لم يكونَا في موضعِ العينِ[١]، نحوَ: (سَئَّالٍ) و(رَءَّاسٍ).

ثم إنْ تحرَّكَتِ أولاهما، وسُكِّنَتْ ثانيتُهما: وَجَبَ [٢٣٥/و] إبدالُ الثانيةِ مَدَّةً يُجَانِسُ حركَةَ الأولى، فإن كانت حركتُها ـ فتحةً أُبدلتِ الثانيةُ ألفًا نحوَ: (آثَرْتُ)[٢]، وَإن كانَتْ ضمَّةً ـ أُبدِلَتْ واوًا نحوَ: أُوثِرُ، وإنْ كانَتْ كسرةً أُبدِلَت ياءً نحو: (إِيثَارٍ)، وهذا هو المرادُ بقولِه: **(وَمَدًّا أُبْدِلَ...)** البيتَ.

وإنْ تحرَّكَتْ ثانيتُهما: فإنْ كانَتْ حركتُها فتحةً، وحركةُ ما قبلَها فتحةٌ أو ضَمَّةٌ قُلِبَتْ واوًا، **فالأوَّلُ**: نحوَ: (أَوَادِم) جمعُ (آدَم)، وأصلُه: (أَادَم)[٣]،

---

(١) اعلم أن للهمزتين في كلمة **ثلاثة أحوال**: أن تتحرك الأولى، وتسكن الثانية، وعكسه، وأن يتحركا معًا، أما سكونهما معًا فمتعذر. فإن سكنت الثانية فقط: أُبْدِلت من جنس ما قبلها كما ذكره ـ بقوله: **(ومدًّا ابدل.....)** إلخ وإن سكنت الأولى فقط: فإن كانتا في موضع العين ـ أدغم كـ(سآّل)، صيغة مبالغة من السؤال، و(رآس)؛ نسبة لبيع الرؤوس، **ولم يذكر المصنف هذا** ؛ لأنه لا إبدال فيه، أو في موضع اللام أبدلت الثانية ياء، وكذا إن تحركتا معًا فيه ـ كما ذكره بقوله: **(ما لم يكن لفظًا أتم...)** إلخ، فالمتطرفة تبدل ياء مطلقًا، وصورها اثنا عشر؛ من ضرب أربعة الأولى في ثلاثة الثانية، وإن تحركتا معًا في غير موضع اللام؛ فصورهما تسع؛ من ضرب تثليث الأولى في تثليث الثانية؛ ذكرها بقوله: **(إن يفتح....)** إلخ، فتبدل واوًا في خمسة؛ وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة مطلقًا، وتبدل ياء في الأربعة الباقية؛ وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقًا. وكل ذلك في المتن. «الخضري» (٢/ ١٩٤)

(٢) وجوبًا.

(٣) بهمزتَيْن، الأولى: همزةُ (أَفْعَلَ)، والثانيةُ: (فاء الفعل)؛ لأنّه من (الأُدْمة) ـ كما في «شرح المفصل» (٥/ ٢٧٩).

**والثاني**: نحوَ: (أُوَيْدِم)؛ تصغيرُ (آدَمَ). وهذا هو المراد بُقولِه: (**إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبْ واوًا...**).

وإنْ كانَتْ حركةُ ما قبلَها كسرةً ـ قُلِبَتْ ياءً نحوَ: (إِيَمّ)(١)، وهو مثالُ إِصْبَعٍ، مِنْ (أَمَّ)، وأصلُه: (إِئْمَمٌ)، فنُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأولى إلى الهمزةِ التي قبلَها، وأُدْغِمَتِ الميمُ في الميمِ؛ فصارَ (إِئَمٌّ)، (ثم قُلِبَتِ)(٢) الهمزةُ الثانيةُ ياءً، فصارَ (إِيَمٌّ). وهذا هو المرادُ مِنْ قولِه: (... **وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ**).

وأشارَ بقولِه: (**ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا**...) إلى أنَّ الهمزةَ الثانيةَ إذا كانت مكسورةً تُقْلَبُ ياءً مُطْلَقًا؛ أي: سواءٌ كانت التي قبلَها ـ مفتوحةٌ، أو (مكسورةٌ، أو مضمومةٌ)(٣).

**فالأوَّلُ**: نحوَ: (أَيِنُّ) مضارعُ (أَنَّ)، وأصلُها(٤): (أَئِنُّ)، فخُفِّفَتْ(٥) بإبدالِ الثانيةِ مِنْ جنسِ حركتِها، (فصارَ (أَيِنُّ))(٦)، وقد تحقَّقَ، نحو: (أَئِنُّ) ـ بهمزتينِ، ولم تعاملْ بهذه المعاملةِ في غيرِ الفعلِ إلا في (أَئِمَّة)؛ فإنَّها جاءَتْ بالإبدالِ والتصحيحِ.

**والثاني**: نحو: (إِيَمٌّ)(٧)؛ مثالُ إِصْبَعٍ [٢٣٥/ظ]، مِنْ (أَمَّ)، وأصلُه: (إِئْمَمٌ)، نُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأوُلى ـ إلى الهمزةِ الثانيةِ، وأُدْغِمَتِ الميمُ في الميمِ؛ فصار (إِئَمٌّ)، فخُفِّفَتِ الهمزةُ الثانيةُ بإبدالِها مِنْ جِنْسِ حركتِها فصار (إِيَمٌّ).

---

(١) في (س): «أوتم».

(٢) في (س): «فتقلب».

(٣) الأولى حذف قوله: (**المضمومة**). لأنه إذا كانت المضمومة تُبدل لتطرفها، ولو كانت بعد ضم؛ فما بالك بالمكسورة أو المفتوحة؟ فاسم (**يكن**) في المتن راجع لثاني الهمزين، لا لـ(**ما يضم**)، والأمثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة ـ تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الإعراب. «الخضري» (٢/ ١٩٥).

(٤) في (س): «وأصله».

(٥) في (س): «فخفف».

(٦) ما بين القوسين من (ح)، (ع)، (ك).

(٧) زاد في (س): «وهو».

**والثالثُ**: نحوَ: (أَيِنٌّ) أصلُه (أَئِنٌّ). والأصلُ: (أَؤْنِنُ)؛ لأنَّه مضارعُ (أَأْنَنْتُهُ)؛ أي: جعَلْتُه يَئِنُّ فدخلَه النقلُ والإدغامُ، ثم خُفِّفَ بإبدالِ ثانِي همزتيه مِنْ جنسِ حركتِها، (فصارَ (أُيِنُّ))[(١)].

وأشارَ بقولِه: **(ومَا يُضَمُّ واوًا أَصِرْ)** إلى أنَّه إذا كانَتِ الهمزةُ الثانيةُ مضمومةً ـ قُلِبَت واوًا؛ سواءٌ انفتحَتِ الأُولى أو انكسَرَتِ أو انضمَّتْ.

**فالأولُ**: نحو: (أَوُبٌّ) جمعُ (أَبٍّ)، وهو المرعى أصلُه: (أَأْبُبٌ)؛ لأنَّه (أَفْعُل)؛ فنُقِلَتْ حركةُ عينِه إلى فائِه، ثم أُدْغِمَ فصارَ (أَؤُبٌّ)، ثم خُفِّفَتْ ثانيةُ الهمزتينِ؛ بإبدالِها مِنْ جنسِ حركتِها، فصارَ (أَوُبٌّ).

**والثاني**: نحو: (إِوُمٌ)، مثال (إِصْبُع) مِنْ (أَمَّ).

**والثالثُ**: نحو[(٢)]: (أُوُمٌّ)، مثال (أُبْلُمْ) مِنْ (أَمَّ).

وأشارَ بقولِه: (... **مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمْ * فَذَاكَ يَاءً مَطْلَقًا جَا**...) إلى أنَّ الهمزةَ الثانيةَ المضمومةَ إنما تصيرُ واوًا إذا لم تكنْ طرَفًا. فإنْ كانَتْ طرَفًا: صُيِّرَتْ ياءً مطلقًا، سواءٌ انضمَّتْ الأولى أو انكسَرَتْ أو انفتحَتْ أو سكنَتْ؛ فتقولُ في مثالِ (جَعْفَرٍ) مِنْ قَرَأَ: (قَرْأَأٌ)، ثم تُقلبُ[(٣)] الهمزةُ ياءً؛ فتصيرُ (قَرْأَيًا) [فتحرَّكَتِ الياءُ، وانفتحَ ما قبلها؛ فقُلِبَتْ ألفًا، فصارَ (قَرْأَىً)[(٤)]، وتقولُ في مثالِ (زبرِج) مِنْ قرأ: (قِرْئِيء)، ثم تقلبُ الهمزةُ ياءً، فتصيرُ قِرْئِيًا][(٥)] كالمنقوصِ، وتقولُ في مثالِ (بُرْثُنٍ)[(٦)] (مِنْ قَرَأَ: قُرْؤُؤ)[(٧)]، ثم تُقْلَبُ الضمَّةُ التي على الهمزةِ الأولى كسرةً[(٨)]،

---

(١) ما بين القوسين من (ع)، (ك)، (م).
(٢) ليس في (س).
(٣) في (س): «نقلت».
(٤) رسمت في (س): «القراي».
(٥) ما بين المعكوفين سقط من (س).
(٦) في (س): «برتن».
(٧) مكانها في (س): «القرا».
(٨) لمناسبة الياء.

فيصِيرُ (قُرْئِيًا)[١]، مثل القاضي[٢][٣].

وأشارَ بقولِه [٢٣٦/و]: (... **وَأَؤُمُّ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ**) إلى أنَّه إذا انضمَّتِ الهمزةُ الثانيةُ، وانفتحَ ما قبلها، وكانَتِ الهمزة الأولى للمتكلِّم ـ جازَ لك في الثانيةِ وجهانِ[٤]: الإبدالُ، والتحقيقُ. وذلك نحوَ: (أَؤُمُ)، مضارعُ (أَمَّ)، فإنْ شئتَ أَبدَلْتَ فقلتَ: (أَوُمُّ)، وإنْ شئتَ حقّقْتَ فقلتَ: (أَؤُمُّ).

وكذا ما كانَ نحوَ: (أَؤُمُّ)[٥] ـ في كونِ[٦] أُولَى[٧] همزتيه[٨] للمتكلِّم، وكُسِرَتْ ثانيتُهما: يجُوزُ في الثانيةِ منهما الإبدالُ والتحقيقُ[٩]، نحو: (أَئِنُّ) مضارعُ (أَنَّ)، فإن شئتَ أبدلْتَ، فقلتَ: (أَيِنُّ)، وإنْ شئتَ حقَّقْتَ[١٠]، فقلتَ: (أَئِنُّ).

---

(١) في (س): «القراي»، وفي (ع): «قرئ».

(٢) في (س): «قاض»، وفي (ك): «النبي»، وفي (ع): «الولي». والكل صحيح، فهي أمثلة للمنقوص.

(٣) (م) في نسخة: «مثل المولى»، وكلاهما صحيح. و(المولى): اسم فاعل ماضية (أولى)؛ أي: أعطى، أو: (ألى) بمعنى (حلف)، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة، وذلك أن تبني من قرأ عَلَى وزن (قمطر وخدب)، فتقول: (قرأأ) ـ بكسر القاف وفتح الراء، وسكون أولى الهمزتين ـ ثم تقلب الهمزة الثانية ياء، فيصير (قرأيًا)؛ بسكون الهمزة، وهو نظير (ظبي)؛ مما آخره ياء ساكن ما قبلها، وهو ملحق بالصحيح؛ فلا تقلب ياؤه ألفًا لسكون ما قبلها (م).

(٤) أي: تشبيهًا لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام ـ في نحو: ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]؛ بجامع الدلالة على معنى زائد على أصل الكلمة؛ فباقي أحرف المضارعة ـ يجوز في الهمزة بعدها وجهان؛ كما في (يؤمن)، من (الإيمان)، و(يؤمن) من (التأمين)؛ فيجوز التحقيق والإبدال واوًا ساكنة في الأول، مفتوحة في الثاني؛ فكذا بعد الهمزة. «الخضري» (٢/ ١٩٦).

(٥) في (ك)، (ع): «أأم». (٦) في (س): «يكون».

(٧) في (ك)، (ع): «أولاء». (٨) في (س): «همزه».

(٩) في (س): «والتخفيف». والمثبت أصح، فالإبدال تخفيف، ويقابله التحقيق، فتأمل.

(١٠) في (س): «خففت».

[ص] [٩٥٣] وياءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ(١)، بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا(٢) ـ

[٩٥٤] فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا ـ

[٩٥٥] في مَصْدَرِ المُعْتَلِّ عَيْنًا، و(الفعلُ) ... منه صحيحٌ غالبًا، نحوُ (الحِوَلْ)

[قلب الألف ياءً] [ش] إذا وقعَتِ الألفُ بعدَ كسرةٍ: وَجَبَ قلبُها ياءً؛ كقولِك في جمعِ (مِصْبَاحٍ، ودِينَارٍ): (مَصَابِيحَ، وَدَنَانِيرَ).

وكذلك إذا وَقَعَتْ قبلها ياءُ التصغيرِ(٣)؛ كقولِك في (غَزَالٍ): (غُزَيِّلٍ)(٤)، وفي (قَذَالٍ): (قُذَيِّلٍ).

وأشارَ بقولِه: (... **بواوٍ ذَا افْعَلا في آخِرٍ**...) ـ إلى آخِرِ البيتِ ـ إلى [قلب الواو ياءً] أنَّ الواوَ تُقلبُ أيضا ياءً إذا تطرَّفَتْ بعدَ كسرةٍ، أو بعدَ ياءِ التصغيرِ، أو وَقَعَتْ قبلَ تاءِ التأنيثِ(٥)، أو قبلَ زِيَادَتِي فَعْلَانَ مكسورًا ما قبلَها.

[الواو المتطرفة] **فالأوَّلُ**: نحو: (رَضِيَ وَقَوِيَ)، أصلُهما: (رَضِوَ وقَوِوَ)؛ لأنهما مِنَ الرِّضْوَانِ والقُوَّة، فقُلبَتِ الواوُ ياءً(٦).

---

(١) هذا الثاني دخل في المتن استطرادًا، والمقصود: التنبيه على الأول فقط؛ لأن اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه، ولا يختص بالآخر فلو قال:

**بإثرِ يا التَّصْغِير أو كسر أَلِف ... تُقْلَب يا والواو إن كَسْرًا رَدِفْ**

لوافق مقصوده. «أشموني» (٤/١٠٢)، و«الخضري» (٢/١٩٧).

(٢) في (س): «فعلا». (٣) من (ص)، (م).

(٤) قال في حاشية (س): «لأن ياء التصغير ـ لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالألف بعدها، وقلبت ياء مكسورة، ثم أدغمت ياء التصغير فيها».

(٥) لأنَّ كلًّا من (التاء) وزيادتي (فعلان) ـ كلمة تامة، فالواقع قبلهما آخر تقديرًا؛ لأنهما في نية الإنفصال. وليس المراد بـ(فعلان): خصوص هذه الهيئة؛ فإن الواو لا تقلب ياء في (فعلان)؛ ساكن العين؛ بل في مكسورها؛ لتقع إثر كسرة ـ كما مثَّله الشارح، وإنما هو تمثيل لموضع الزيادتين. ولذا قال الموضح: أو قبل الألف والنون؛ الزائدتين. «الخضري» (٢/١٩٧).

(٦) لأن حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياءً. وهي بالتأخير متعرضة لسكون الوقف، فقلبت ياء؛ ولو في حال تحركها وصلًا لتوقع السكون، **ومن ثَمَّ**: لم تتأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر: كـ(عوض، وعوج)، إلا إذا كان مع الكسرة ما =

[وقوع الواو عينًا المصدر]

**والثاني**: نحوَ: (جُرَيٍّ) تصغيرُ (جَروٍ)، وأصلُه: (جُرَيْوٌ)، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكونِ [٢٣٦/ظ]؛ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ.

**والثالثُ**: نحو: (شَجِيَةٍ)، وهي اسم فاعلٍ للمؤنَّثِ، وكذا (شُجَيَّةٌ)؛ مصغَّرًا، [وأصلُه: مَرَّةَ(١)](٢) مِنَ الشجوِ.

**والرابعُ**: نحوَ: (غَزِيَانَ)، وهو مثالُ (ظَرِبَان)، مِنَ الغَزوِ.

وأشارَ بقولِه: (... **ذَا أَيْضًا رَأَوْا * في مَصْدَرِ المُعَتَلِّ عَيْنًا**(٣)...) إلى أنَّ الواوَ تُقْلَبُ بعدَ الكسرةِ ياءً ـ في مصدرِ كلِّ فِعْلٍ اعتلَّتْ عينُه، نحو: (صَامَ صِيَامًا) و(قَامَ قِيَامًا)، والأصلُ: (صِوَامٌ وقِوَامٌ)، فأُعِلَّتِ الواوُ في المصدرِ؛ حملًا له على فِعْلِه.

فلو صحَّتِ الواوُ في الفعلِ ـ لم تعتلَّ في المصدرِ، نحو: (لَاوَذَ لِوَاذًا)، (وَجَاوَرَ جِوَارًا)، وكذلك تصحُّ إذا لم يكنْ بعدها ألفٌ(٤)، وإن اعتلَّتْ في الفعلِ نحوَ: (حَالَ حَوْلًا).

---

= يعضدها؛ كإعلالها في فعل المصدر، أو مفرد الجمع كما في (صيام وديار)، ولا فرق بين كونها في آخر اسم كـ(الغازي) و(الداعي)، أو: فعل معلوم، أو مجهول: كـ(عفى ودعى)، ولا بين كون الكسرة أصلية، أو محولة عن الضمة كما في (أُدْلٍ). الخضري (٢/١٩٧).

(١) أي: (شجوة) ـ كما في «شرح ابن الناظم» (١/٦٠٢)، و«التوضيح» (٣/ ١٥٨٢). والذي في (م): «شُجَيوةٌ».

(٢) في (س): «لأنه».

(٣) حملًا له على فعله، وجملة الشروط **أربعة**: المصدرية، وكسر ما قبلها، وإعلال الفعل، وأن يكون بعدها ألف ـ كما يؤخذ من قوله: **(والفعل منه صحيح)** فخرج غير المصدر؛ كـ(سواك، وسوار)، ونحو: (رَاحَ رَوَاحًا)؛ فلا تقلب في ذلك ـ وإن أعل الفعل؛ لعدم حمله عليه في الأول، وعدم كسر ما قبلها في الثاني. «الخضري» (٢/١٩٧).

(٤) أي: غالبًا ـ كما في المتن. ومن غير الغالب: **قراءة نافع وابن عامر** [«السبعة» (ص٢٢٦)] ـ في [النساء: ٥]: ﴿لكم قيما وارزقوهم﴾. وابن عامر [«السبعة» =

[ص] **[٩٥٦] وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ     فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فيه حَيْثُ عَنّ**

[ش] أي: متى وقعَتِ الواوُ عينَ جمعٍ، وأُعِلَّتْ في واحدِه، أوْ سُكِّنَتْ ـ وجَبَ قلبُها ياءً، إنِ انكسرَ ما قبلَها، ووقَعَ بعدها أَلِفٌ[(١)]، نحو: (دِيَارٍ)، و(ثِيَابٍ) أصلُهما: (دِوَارٌ)، و(ثِوَابٌ)، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً في الجمعِ، لانكسارِ ما قبلها، ومجيءُ الألفِ بعدَها ـ مع كونِها في الواحدِ: إما معتلَّةً كدَارٍ، أو شبيهةً بالمعتلِّ؛ في كونِها حرفَ لِينٍ ساكنًا كـ(ثوبٍ).

[ص] **[٩٥٧] وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ)     وَجْهَانِ، وَالإِعْلَالُ أَوْلَى، كَـ(الحِيَلْ)**

[ش] إذا وقعَتِ الواوُ عينَ جمعٍ مكسورًا ما قبلَها، واعتلَّتْ في واحدِه، أو سَكَنَتْ ولم يقعْ [٢٣٧/و] بعدها الألفُ، وكانَ على فِعَلَةٍ، وَجَبَ تَصْحِيحُها[(٢)]، ........................................

= (ص٢٤٨)] ـ في (المائدة: ٩٧) ﴿قيما للناس﴾، والأصل: (قومًا)، قلبت الواو ياء؛ لكسر ما قبلها ـ مع إعلالها في الفعل. «الخضري» (٢/ ١٩٧).

(١) جعله الشارح شرطًا في كل من المعتلة في المفرد والساكنة؛ أخذًا من قوله: **(وفي فعل وجهان...)**، وقوله: **(بذا الإعلال)**؛ أي: الذي في المصدر بشرط وجود الألف. لكن الصحيح: أن المعلة في المفرد ـ تقلب في الجمع ياءً، وإن لم يكن بعدها ألف؛ بخلاف المصدر؛ لأنها في الجمع ضعفت بإعلالها في المفرد وقربها من الطرف؛ فسلطت لكسرة عليها كـ(حيلة وحيل)، و(ديمة وديم)، وشذ: (حاجة وحوج). أما الساكنة في المفرد: فلا يقوى تسلط الكسرة عليها إلا بالألف القريبة من الياء؛ لأنها ليست من الضعف كالمعتلة: كـ(سوط وسياط)، و(حوض وحياض). فلو لم توجد الألف: صحت، نحو: (كوز وكوزة)، ويشترط أيضًا ـ صحة اللام؛ لئلا يتوالى إعلالها مع إعلال العين، ولذا صحَّت الواو في (رواء، وجواء)، بوزن عطاش جمعي (ريان وجو). والأصل: (رواى)، و(جوا)، وقلبت اللام همزة؛ لتطرُّفها إثر ألف زائدة، فسلمت العين. وأصل (ريان): (رويان)؛ **فتلخص** أن الشروط أربعة: كون الواو في جمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وإعلالها في المفرد مطلقًا، أو سكونها فيه ـ مع وقوعها في الجمع قبل ألف. «الخضري» (٢/ ١٩٨).

(٢) لأنه لما عدمت الألف ـ قلَّ عمل اللسان؛ فخفَّت الواو بعد الكسرة، وانضم إلى ذلك تحصينها ببعدها من الظرف؛ بسبب الهاء، وقوتها بعدم إعلالها في المفرد؛ =

نحوَ: (عَوْدٍ وعَوْدَةٍ)[١]، و(كُوزٍ وكِوَزَةٍ)، وشَذَّ (ثَوْرٌ وثِيَرَةٌ)[٢].

ومِنْ هاهنا[٣] يُعْلَمُ: أنَّه إنما تعتلُّ في الجمعِ إذا وقَعَ بعدَها أَلِفٌ ـ كما سبقَ تقريرُه؛ لأنه حَكَمَ على **(فِعَلَةٍ)** بوجوبِ التصحيحِ، وعلى **(فِعَلٍ)** بجوازِ التصحيحِ والإعلالِ، **فالتصحيحُ**: نحو: (حَاجَةٍ وحِوَجٍ)، **والإعلالُ**: نحوَ: (قَامَةٍ، وقِيَمٍ)، و(دِيمَةٍ ودِيَمٍ). والتصحيحُ فيها قليلٌ، والإعلالُ غَالِبٌ.

[ص] **[٩٥٨] والواوُ لامًا بعدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ** كَـ(المُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ)، وَوَجَبْ ـ
**[٩٥٩] إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ** وَيَا كَـ(مُوقِنٍ)، بِذَالِهَا اعْتُرِفْ

[ش] إذا وقعَتِ الواوُ طرَفًا رابعةً فصاعدًا بعدَ فتحةٍ ـ قُلِبَت ياءً، نحوَ: (أَعْطَيْتُ)، أصلُه (أَعْطَوْتُ)؛ لأنَّهُ مِنْ (عَطَا، يَعْطُو)؛ إذا تَنَاوَلَ، فقُلبَتِ الواوُ في الماضي ياءً؛ حملًا لَهُ[٤] على[٥] نحو: (يُعْطِي)، كما حُمِلَ اسمُ المفعولِ، نحوَ: (مُعْطَيانِ)، على اسم الفاعلِ، نحوَ: (مُعْطِيانِ)[٦]، وكذلك (يُرْضَيَانِ) أصلُه: (يُرْضَوَانِ)؛ لأنَّه مِنَ الرِّضْوَانِ، فقُلِبَتْ واوُه بعدَ الفتحةِ ياءً؛ حملًا لبناءِ المفعولِ على بناءِ الفاعلِ، نحو: (يُرْضِيَانِ). [وقـوع الـواو طرفًا في فعل ماضٍ]

وقولُه: (... **وَوَجَبْ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ**...)، معناه: أنَّه يجِبُ أنْ يُبدَلَ مِنَ الألفِ واوٌ؛ إذا وقَعَتْ بعدَ ضمَّةٍ، كقولِك في (بَايَعَ): (بُويِعَ)، وفي (ضَارِب) (ضُورِب). [قلب الألف واوًا]

---

= فوجب تصحيحها، بخلاف فعل؛ فإن واوه قريبة من الطرف. ولم يمثلوه إلا بالمعلة في المفرد، فكان أولى بالإعلال ـ كما قاله المصنف، وظاهره: أن تصحيحه مطرد، وليس كذلك؛ بل هو شاذ. فلو قال:

**.................. وفي فِعَلْ** **قَدْ شَذَّ تَصْحِيحٌ فَحَتْمٌ أَنْ يُعَلّ**

لوفَّى بالمراد. «أشموني» (٤/ ١٠٦)، «الخضري» (٢/ ١٩٨).

(١) (م) العود: المسن من الإبل، وقد جمعوه على عبدة ـ بالقلب ـ في لغة قبيحة (م).

(٢) (م) قد جاء جمع ثور ـ بمعنى القطعة من الأقط ـ على ثورة ـ كما هو الأصل (م).

(٣) في (م): «هنا».

(٤) من (س)، (ك).

(٥) فإن الواو تقلب في مضارع الرباعي ياء؛ لتطرُّفها إثر كسرة.

(٦) في (س)، (ع): «يعطيان».

وقولُه: (... وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَالِهَا اعْتَرِفْ)، معناه: أنَّ الياءَ إذا سكَنَتْ في مفردٍ بعدَ ضمَّةٍ ـ وَجَبَ إبدالُها واوًا، نحوَ: (مُوقِنٍ ومُوسِرٍ)، أصلُهما: (مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ)؛ لأنَّهما مِنْ (أَيْقَنَ [١٣٧/ظ] وَأَيْسَرَ)، فلو تَحَرَّكَتِ الياءُ ـ لَمْ تعلَّ(١)، نحوَ: (هُيَامٍ).

[قلب الياء واوًا] [ص][٩٦٠] وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ في جمعٍ، كَمَا يُقَالُ: (هِيمٌ) عندُ جمع (أَهْيَمَا)

[ش] يُجْمَعُ (فَعْلَاءُ) و(أَفْعَلُ) على (فُعْلٍ)، بِضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ ـ كما سبق ـ في التكسيرِ، كـ(حَمْرَاءَ، وحُمْرٍ، وأَحْمَرَ، وحُمْرٍ)؛ فإذا اعتلَّتْ عينُ هذا النوعِ مِنَ الجمعِ بالياءِ: قُلبَتِ الضمَّةُ كسرةً؛ لتصِحَّ الياءُ نحو: (هَيْمَاءَ وهِيمٍ، وبَيْضَاءَ وبِيضٍ)، ولم تُقْلَبِ الياءُ واوًا ـ كما فعلُوا في المفردِ؛ كـ(مُوقِنٍ)؛ اسْتِثْقَالًا لذلك في الجمعِ(٢).

[ص][٩٦١] وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ(٣) اوْ مِنْ قَبْلِ تَا(٤) ـ

---

(١) في (س): «تعتل».

(٢) كلامه مع المتن كالصريح ـ في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع، وأنها تبدل في المفرد واوًا؛ سواء وقعت فاء: كـ(موقن)، وهو اتفاق، أو عينًا: كأن يبني من البياض اسمًا مفردًا ـ على مثال (برد)؛ فيقول: (بُوضٌ). والأصل: (بيض)؛ بضم فسكون، وهو مذهب الأخفش، كما في «المقتضب» (١/ ١٠١) ـ. وقال سيبويه «الكتاب» (٤/ ٣٤٩) ـ في هذا: بوجوب قلب الضمة كسرة؛ لتصح الياء كالجمع، فتقول: (بيض) ـ بالكسر، كما فعل مثله في (مبيع)؛ فإن أصله: (مبيوع)، نقلت ضمة الياء للباء، وحذفت واو (مفعول)؛ فصار (مبيع)، فكسرت الضمة؛ لتصح الياء. ولذلك كان (دِيك) ـ عنده: يحتمل أن أصله: (فعل)، وأن أصل (معيشة): (مفعلة) بالضم، أو الكسر فيهما. وعند الأخفش يتعين فيهما الكسر؛ إذ لو كانا بالضم لقبل: (درك، ومعوشة). الخضري (٢/ ١٩٩).

(٣) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوًا؛ لضمِّ ما قبلها، وتقدم واحدة في قوله: **(ويا كموقن)**. وسيأتي واحدة في قوله: **(وإن تكن عينًا...)** إلخ، وواحدة في قوله: **(من لام فعلى...)** إلخ، والسبب في جميعها: ضم ما قبلها إلا في الأخير. «الخضري» (٢/ ١٩٩).

(٤) أي: أو ألفى لام اسم من قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان، وإنما اشترط ذلك في الاسم، ولم يشترط في الفعل شيء؛ لأنه لو أبدلت في الاسم بدون ما ذكر =

[٩٦٢] كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَـ(مَقْدُرَةْ) كَـذَا إِذَا كَــ(سَبُـعَـانِ) صَـيَّـرَهْ

[ش] إذا وقَعَتِ الياءُ لامَ فعلٍ[1]، أو مِنْ قَبْلِ تاءِ التأنيثِ، أو زِيَادَتَيْ

---

= ـ لزم آخر الاسم المعرب واوًا، بعد ضمة لازمة ـ وهو ممنوع في العربية. فإذا بنيت من (رمى) اسمًا؛ كـ(عضد) ـ لا تقل فيه: (رمو)، لذلك تكسر الضمة لتسلم الياء، فتقول: (رم)، كـ(شج)؛ لأنه منقوص. أما مع التاء فالواو غير آخر. ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيده قوله: **(بل تكسر كتاء بان...)** إلخ، بخلاف العارضة على بنية المذكر: فلا تُبْدَل معها الياء واوًا؛ لأنها في نية الانفصال فما قبلها آخر؛ بل تكسر الضمة لتصح الياء، كـ(توانى توانية)، فإن أصله: (توانُيًا)، بضم النون، كـ(تكاسلًا)؛ فتكسِر النون، واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها. أفاده في «التوضيح» (٥/ ١٥٩٠)، ويؤخذ منه: تقييد الألف والنون بما بنيت الكلمة عليهما؛ كما يفيده قول المتن: **(كذا إذا كسبعان صيره)**. الخضري (٢/ ١٩٩).

(١) اعلم أن (فُعلى) ـ بالضم: إن كان اسمًا محضًا أو صفة جارية مجرى الأسماء: وجب قلب الياء فيها واوًا للضمة قبلها، فالأول: كـ(طوبى) مصدرًا لـ(طاب)، أو: اسمًا لشجرة في الجنة، وأصلها: (طيبى)؛ لأنها من (طاب يطيب). والثاني: كـ(طوبى، وكوسى، وخورى ـ بالمعجمة والراء)، أسماء تفضيل مؤنثات أطيب وأكيس، وأخير)، فاصلها: (طيبى وخيرى وكيسى ـ من الكيس بفتحتين. وهو الفطنة)، والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الأسماء: إيلاؤها العوامل، وعدم جريانها على موصوف. وأن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل؛ كالاسم المحض، فيقال: أفضل وأفاضل ـ كما يقال في (أفكل) اسم الرعدة: (أفاكل)؛ فدل على أنه جارٍ مجرى الأسماء. فإن كانت بعلى صفة محضة؛ أي: جارية على موصوف ـ ولو مقدرًا ـ وجب قلب الضمة كسرة؛ لتسلم الياء، فرقًا بين الصفة والاسم، ولم يسمع من ذلك إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ٢٢﴾ [النجم: ٢٢]؛ أي: جائزة، و(مشية حِيكى) بالحاء المهملة، ثم كاف؛ أي: يتحرك فيها المنكبان كالحائك؛ فأصلهما: (ضُيزى، وحُيكى بالضم). إذا علمت ذلك: فكلام الناظم مخالف للنحويين؛ لأن مراده بـ(فعلى) وصفًا: ما جرى مجرى الأسماء كـ(الطوبى والكوسى)، وجوز فيه القلب وعدمه. ونص على أنهما مسموعان ـ مع أن النحويين جزموا في هذا النوع بوجوب القلب؛ كالأسماء المحضة. وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره. ويدخل في قوله: **(وصفًا)** الصفة المحضة؛ فمقتضاه جواز الوجهين فيها ـ مع أنه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الأوفق بمراده أن يقول:

**وإنْ تَـكُـنْ عَـيْـنًـا لـفـعـلـى أفْـعَـلا فـذاك بـالـوَجْـهَـين عَـنُـهـم يُـجْـتَـلى** =

فِعْلَانَ، وانضمَّ مَا قبلها في الأصولِ الثلاثةِ ـ وَجَبَ قلبُها واوًا.

**فالأوَّلُ**: نحوَ[1]: قَضُوَ الرجُلُ[2].

**والثاني**: كما إذا بَنَيْتَ مِنْ (رَمَى) اسمًا ـ على [وزنِ مَقْدُرَةٍ؛ (فإنَّكَ تقولُ)[3]: (مَرْمُوَة).

**والثالثُ**: كما إذا بَنَيْتَ مِنْ رَمَى اسْمًا على][4] وزنِ (سَبُعَانَ)؛ فإنك تقولُ: (رَمُوَان).

فتُقلَبُ الياءُ واوًا في هذه المواضعِ الثلاثةِ؛ لانضمامِ ما قبلَها.

[ص] **[٩٦٣] وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفَا ... فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى**

[ش] إذا وقَعَتِ الياءُ عينًا لصفةٍ على وزنِ (فُعْلَى): جازَ فيها وجهانِ:

**أحدُهما**: قَلْبُ الضمَّةِ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ.

**والثاني**: إبقاءُ الضمَّةِ، فتُقلَبُ الياءُ واوًا، نحو: (الضِّيقَى[5] والكِيسَى)، و(الضُّوقَى والكُوسَى)؛ وهما تأنيثُ (الأضيقُ، والأكيسُ).

❁ ❁ ❁

---

= كما في «الأشموني» (٤/ ١١٢)، و«الخضري» (٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(١) ليس في (ع).

(٢) كتب في حاشية (ع)، (ك): «ما أقضاه». قال الشيخ محيي الدين: «قضو الرجل: معناه: مَا أقضاه، وَذَلِكَ أنك حولت (قضى) إِلَى مثال ظرف؛ للدلالة على التعجب، ونظير ذلك: (رمو الرجل)، بمعنى: (ما أرماه)، و(سرو الرجل)، بمعنى: (ما أسراه)؛ أي: مَا أقوى سيره ليلًا، أما (سرو الرجل) ـ بمعنى: (مَا أسماه، وما أعظم مروءته) ـ فواوه أصلية» (م).

(٣) من (ك)، (م).

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ع).

(٥) رسمت ـ الكلمات الأربع ـ في (س) بالألف: «الضيقا»، «الكيسا»، «الضوقا»، «الكوسا».

# فصلٌ

[ص] [٩٦٤] مِنْ لامِ (فُعْلَى) اسمًا أَتَى الوَاوُ بَدَلْ     ياءٍ، [٢٣٨/و] كـ(تَقْوَى)، غَالِبًا جَا ذَا البَدَلْ

[ش] تُبْدَلُ الواوُ مِنَ الياءِ الواقعةِ لامِ اسم على وزنِ (فَعْلَى)(١)، نحوَ: (تَقْوَى)، وأصلُه: (تقْيَا)؛ لأنَّه مِنْ (تَقَيْتُ)؛ فإنْ كانَتْ (فَعْلَى) صفةً لم تُبْدَلِ الياءُ واوًا، نحوَ: (صَدْيَا وخَزْيَا)، ومثلُ (تَقْوَى: و(فَتْوَى) ـ بمعنى الفُتْيَا، و(بَقْوَى) ـ بمعنى (البُقْيَا). [من مواضع قلب الياء واوًا أن تكون لامًا لاسم على وزن فَعْلَى]

واحْتَرَزَ بقولِه: **(غالبًا)** ـ مما لم تُبْدَلْ الياءُ فيه واوًا؛ وهي لام أُسمٍ على (فَعْلَى)؛ كقولِهم للرائحةِ: (رَيَّا)(٢).

---

(١) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واوًا، وإنما أبدلت هنا مع زيادة ثقلها، وعدم ضم ما قبلها؛ فرقًا بين الاسم والصفة، وخصوه بالاسم؛ لأنه لخفته أحمل للثقل، وهذا الفرق خاص بذوات الياء؛ فلو كانت لام (فعلى) بالفتح واوًا سلمت في الاسم كـ(دعوى). والصفة: كـ(نشوى)، مؤنث (نشوان)، أي: سكران ـ كما هو مفهوم المتن. «الخضري» (٢/ ٢٠٠).

(٢) مثلها (سعيًا) لمكان، و(طغيًا) ـ بمهملة فغين معجمة، لولد البقرة الوحشية. فهذه الثلاثة من غير الغالب؛ أي: شاذة ـ كما صرَّح به الناظم، وولده [«شرحه»؛ (ص٦٠٦)]. وخرج بذلك (يا) ـ من الري، فعدم قلبه لكونه صفة، **لكن تعقب:** بأن النحويين قالوا في (ريًّا) ـ إنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة (يا)؛ أي: مملوءة طيبًا. وفي «الصحاح» (٦/ ٢٣٦٣): يقال: **(امرأة ريًّا)** لم تبدل ياؤه؛ لأنه صفة.اهـ. ولو سلمنا اسميته: فعدم القلب لمانع؛ وهو أنه لو قيل: (ريوًا) عملًا بهذه القاعدة ـ للزم قلب الواو ياء، أو: ندعي فيها إجراء القاعدتين. وأما (سعيًا): فتحتمل أنه نقل من الصفة إلى العلمية؛ فاستصحب أصله. وأما **(طغيًا):** فالأكثر فيه ضم الطاء. فلعل من فتح ـ استصحب تصحيحه حال الضم، ولا شذوذ، أفاده «الموضح» وغيره. «الخضري» (٢/ ٢٠٠).

[وقوعها لامًا لصفة على وزن فُعْلى] [ص] **[٩٦٥] بِالعَكْسِ جَاءَ لامُ (فُعْلَى) وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لا يَخْفَى**

[ش] أي: تُبْدَلُ الواوُ الواقعةُ لامًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفًا ياءً، نحوَ: (الدنيا)، و(العُلْيَا)، وشذَّ قولُ أهلِ الحجازِ ـ (القُصْوَى)؛ فإن كان (فُعْلَى) اسمًا ـ سلِمَتِ الواوُ؛ كـ(حُزْوَى)[1].

۞ ۞ ۞

(١) (م): «حُزْوى» ـ بضم الحاء، وسكون الزاي ـ اسم مكان بعينه، ويرد كثيرًا في شعر ذي الرّمة، فمن ذلك قوله:

**أدار بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق (م)**

# فصلٌ

[ص] [٩٦٦] إنْ يَسْكُنِ السابِقُ مِنْ واوٍ وَيَا ... واتَّصَلَا(١) وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا(٢) ـ [اجتماع الواو والياء في كلمة واحدة]

[٩٦٧] فَيَاءً الوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

[ش] إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ في كلمةٍ وسبَقَتْ إحداهما بالسكونِ، وكانَ سكونُها أصليًّا أُبْدِلَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ، وذلك نحوَ: (سَيِّدٍ)، و(مَرْمِيّ)(٣). والأصلُ: (سَيْوِدٌ)، و(مَرْمُوْي)(٤)، فَاجْتَمَعَتِ الواوُ والياءُ، وسبَقَتْ إحداهما بالسكونِ؛ فقُلِبَتْ الواوُ ياءً، وأُدغِمَتِ الياءُ في الياءِ فصارَ (سَيِّد)، و(مَرْمِيّ)(٥).

فإنْ كانَ (والواوُ وَالياءُ)(٦) في كلمتينِ ـ لم يؤثِّرْ ذلك نحوَ: (يُعْطِي)، وَ(وَاقِدٌ)، وكذا إنْ عرضَتْ الياءُ أو الواوُ للسكونِ؛ كقولك في (رُؤْيَةٍ): (رُويَة)، وفي (قَوِيَ، قَوْيَ).

وشذَّ التصحيحُ في قولِهم: (يَوْمٌ أَيْوَمُ)، وشذَّ أيضًا إبدالُ الياءِ

---

(١) بأن لم يفصل بينهما فاصل.

(٢) المتبادر من الشرح، **أولًا**: إرجاع ضمير عري لسكون السابق؛ ففيه شرط واحد، والأولى إرجاعه للسابق نفسه أي: وعري السابق من العروض ذاتًا وسكونًا؛ ففيه شرطان ـ كما في «التوضيح»، ويدل عليه كلام الشرح في المحترزات. وعلى كل: فألف (**عريا**) للإطلاق، وقضية ما ذكر: أن الثاني منهما لا يشترط أصالته؛ وهو كذلك حفني. وخامس الشروط في هذا البيت قوله: (**إن يسكن**...) إلخ. «الخضري» (٢/ ٢٠١).

(٣) في (م): «ومَيِّتٍ». والأمثلة الثلاثة صحيحة، لكن المثبت من باقي النسخ أولى، لانه أراد التمثيل بمثالين: مثالٍ تسبق الياء فيه الواو، ومثالٍ بعكسه، فتأمل.

(٤) في (م): «ومَيْوِتٌ». (٥) في (م): «ومَيِّت».

(٦) في (م): «والياء والواو».

[٢٣٨/ظ] واوًا ـ في قولِهم: (عَوَى الكلبُ عَوَّةً)[١][٢]. وَالْأَصْلُ:

[ص] [٩٦٨] مِنْ يَاءٍ اوْ واوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ ـ

[٩٦٩] إِنْ حُرِّكَ التالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ ... إِعْلَالَ غَيْرِ اللامِ، وَهْيَ لا يُكَفْ ـ

[٩٧٠] إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

[ش] [قلب الواو والياء ألفًا] إذا وقَعَتِ الواوُ والياءُ متحرِّكَةً[٣] بعدَ فتحةٍ[٤] قُلِبَتْ ألفًا، نحوَ: (قَالَ) و(بَاعَ)، أصلُهما: (قَوَلَ) و(بَيَعَ)، فقُلِبَتِ (الواوُ والياءُ)[٥] ألفًا؛ لتحرُّكِهَا، وانفتاحِ ما قبلَها.

هذا إن كانَتْ حركتُهما أصليةً، فإنْ كانَتْ عارضةً لم يُعْتَدَّ بها كـ(جَيَلٍ) و(تَوَمٍ)، أصلُهما: (جَيْأَلٌ) و(تَوْأَمٌ)، نُقِلَت حركةُ الهمزةِ إلى الياءِ والواوِ؛ فصارَ (جَيَلًا) و(تَوَمًا).

فلو سَكَنَ مَا بعد الياءِ أو الواوِ، ولم تكنْ لامًا: وجَبَ

(١) (م) يقال: عوى الكلب يعوِي ـ مثل رمى يرمي ـ عَيًّا ـ بوزن رَمِي ـ وعواء، وعوة، وعوية ـ على فعلة؛ كرمية: إذا لوى خطمه ثم صوَّت، أو مدّ صوته ولم يفصح، والأخيرتان نادرتان، والقياس: **(عَيَّة)** ـ بفتح العين، وتشديد الياء مفتوحه؛ **وشذوذ أولاهما**: من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة واوًا، عكس القياس القاضي ـ بقلب الواو ياء، لما ذكر الشارح. **وشذوذ ثانيتهما**: من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما؛ مع أنهما اجتمعا في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما بالسكون (م).

(٢) قال في حاشية (س): «والأصل: عوى عويةً».

(٣) في (س): «محركة».

(٤) هذان شرطان؛ خرج **بالأول** نحو: (القول) و(البيع) ـ مما لم يتحرك، **وبالثاني** نحو: (حيل)، و(عوض)، و(سور) جمع (سورة)؛ مما لم يفتح فيه ما قبلها، وتأصل الحركة كما بينه الشرح، واتصالهما رابع ـ كما في «المتن». ولم يبينه الشرح؛ وذلك بأن يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما؛ فخرج نحو: (أنَّ أحمد، وجدَّ يزيد)، ونحو: (تباين، وتهاون)؛ لعدم اتصالهما بالفتح، وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل المذكور. «الخضري» (٢/ ٢٠٢).

(٥) من (م).

التصحيحُ[١]، نحوَ: (بَيَان)، و(طَوِيل)، فإنْ كانتا لامًا وَجَبَ الإعلالُ ما لم يكنِ الساكنُ بعدهما ألفًا أو ياءً مشدَّدةً؛ كـ(رَمَيًّا) و(عَلَوِيٍّ)، وذلك نحوَ: (يَخْشَونَ)، فإنَّ[٢] أصلَه: (يَخْشَيُونَ)، فقُلبت الياءُ ألفًا؛ لتحرُّكِها، وانفتاحِ ما قبلها، ثم حُذِفَتْ لالتقائِها ساكنةً مع الواوِ الساكنةِ.

[ص] [٩٧١] وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ وفَعِلا) ذَا (أَفْعَلٍ)، كَـ(أَغْيَدٍ، وَأَحْوَلا)

[ش] كلُّ فِعْلٍ كانَ اسمُ الفاعلِ منه ـ على وزنِ (أفعلَ)؛ فإنه يلزَمُ عينَه التصحيحُ، نحوَ: (عَوِرَ) فهو (أَعْوَرُ)، و(هَيِفَ) فهو (أَهْيَفُ)، [(وغَيِد) فهو (أَغْيَدُ)، و(حَوِلَ) فهو (أَحْوَلُ)، وحُمِلَ المصدرُ على فِعْلِه، نحوَ: (هَيَفٍ) وَ(غَيْدٍ)[٣] و(عَوَرٍ) و(حَوَلٍ)][٤].

[ص] [٩٧٢] وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (افْتَعَلْ) وَالعَيْنُ وَاوٌ ـ سَلِمَتْ ولمْ تُعَلْ

[ش] إذا كانَ (افْتَعَلَ) معتلَّ العينِ، فحقُّه: أنْ تُبدَلَ عينُه ألفًا، نحوَ: (اعْتَادَ) وَ(ارْتَادَ)؛ لتحرُّكِهَا، وانفتاحِ ما قبلَها؛ فإنْ أبانَ (افْتَعَلَ) معنى [٢٣٩/و] (تَفَاعَلَ)، وهو الاشتراكُ في الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ ـ حُمِلَ عليه في التصحيحِ؛ إن كانَ واويًّا[٥]، نحوَ: (اشْتَوَرُوا)[٦]؛ فإنْ كانتِ العينِ ياءً ـ وَجَبَ إعلالُها، نحوَ: (ابْتَاعُوا) و(اسْتَافُوا)؛ أي: (تَضَارَبُوا بالسيوفِ).

---

(١) لئلا يلتقي ساكنان.
(٢) من (س).
(٣) من (م).
(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ح).
(٥) لأن (تفاعل) تصح عينه؛ لفصلها من الفتح كـ(تشاور) و(تبايع)، ولما كان هذا بمعناه ـ حمل عليه، واختص التصحيح بالواو؛ لبعدها عن الألف بخلاف الياء؛ فإنها شبيهة بها فأعلت. «الخضري» (٢/ ٢٠٢).
(٦) (م): «اشتوروا»؛ أي: تشاوروا، وذلك: أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر؛ الذي يشير الآخر عليه فيه. وأما «اشتار فلان العسل»؛ فإنه يعل بقلب الواو ألفًا؛ لتحركها ـ مع انفتاح ما قبلها؛ لأنه لا يدل على التفاعل. ومعنى (اشتار العسل): أخذه من كوراته؛ مثل: (شاره، يشوره) (م).

[ص] **[٩٧٣] وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الاعْلَالُ اسْتَحَقّ صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ**

[ش] إذا كانَ في كلمةٍ حَرْفَا عِلَّةٍ، كلٌّ واحدٍ منهما[١]؛ متحرِّكٌ مفتوحٌ ما قبله - لم يَجُزْ إعلالُهما معًا؛ لئلا يَتَوَالَى في كلمةٍ واحدةٍ إعلالانِ[٢]، فيجِبُ إعلالُ أحدِهما وتصحيحُ الآخرِ، والأحقُّ منهما بالإعلالِ الثاني[٣]، نحوَ: (الحَيَا والهَوَى)، والأصلُ: (حَيَيٌ)، و(هَوَيٌ)، فوُجِدَ في كلٍّ من العينِ واللامِ سببُ الإعلالِ؛ فعمِلَ به في اللامِ وحدَها؛ لكونِها طرَفًا، والأطرافُ مَحَلُّ التغييرِ، وشذَّ إعلالُ العينِ، وتصحيحُ اللامِ، نحوَ: (غايةٍ).

[ص] **[٩٧٤] وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الاسمَ - وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا**

[ش] إذا كانَ عينُ الكلمةِ واوًا متحرِّكةً؛ مفتوحًا ما قبلها، أو ياءً متحرِّكةً؛ مفتوحًا ما قبلها، وكانَ في آخرِها زيادةٌ تخصُّ الاسمَ - لم يَجُزْ قَلْبُها ألفًا؛ بل يجِبُ تصحيحُها، وذلك نحوَ: (جَوَلَانٍ، وهَيَمَانٍ)، وشذَّ (مَاهَان) و(دَارَان).

[قلب النون ميمًا]

[ص] **[٩٧٥] وَقَبْلَ (بَا) اقْلِبْ ميمًا النونَ إذا كانَ مَسكَّنًا، كَـ(مَنْ بَتَّ انْبِذَا)**[٤]

[ش] لما كانَ النطقُ بالنونِ الساكنةِ قبلَ الباءِ عَسِرًا - وجَبَ قَلْبُ النونِ ميمًا. ولا فرقَ في ذلك بينَ (المُتَّصِلةِ والمُنْفَصِلةِ)[٥]؛ ويجمعُهما قولُه:

---

(١) ليس في (م). (٢) بلا فصل بينهما.

(٣) لأن الطرف محل التغيير.

(٤) قال الخضري (٢/٢٠٣): «هذا البيت دخيل في هذا الفصل؛ لعدم مناسبته لما فيه من إبدال حرف العلة؛ فالأولى ذكره مع التاء والطاء والدال؛ لاتفاق الكل في أنها غير علة، أو: إفراده بفصل - كما فعله الموضِّح.

**والحاصل**: أن المصنف بيَّن - إبدال الهمزة وحروف العلة؛ الذي لا يتوقف على نقل حركة. وذكر في الفصل الآتي: إبدالها المتوقف على النقل، ثم بيَّن باقي حروف الإبدال في فصل (ذو اللين)؛ فكان الأولى تأخير الميم مع ذلك».

(٥) عن (الباء) بأن كانتا من كلمتين، ودخل في النون الساكنة المنفصلة: (التنوين)؛ نحو: (مؤمن بالله)، وتبدل الميم أيضًا من الواو في (فم)، ومن النون المتحركة =

(مَنْ بَتَّ انْبِذَا)؛ أي: مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْقِه عن بالِك واطْرَحْه وألفُ (انْبِذَا) بَدَلٌ[(١)] مِنْ نونِ [٢٣٩/ظ] التوكيدِ الخفيفةِ.

❁ ❁ ❁

= شذوذًا؛ كقولهم في البنان ـ أي: الأصابع: (البنام). «الخضري» (٢/ ٢٠٣).

(١) في (ص): «أبدل». في (م): «مُبْدَلَةٌ».

# فصلٌ(١)

[الإعـلال بالنقل] [ص] [٩٧٦] لساكنٍ صحَّ انْقُلِ التحريكَ مِنْ ذِي لِينٍ(٢) آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ، كَـ(أَبِنْ)

[ش] إذا كانَ(٣) عينُ الفعلِ ياءً أو واوًا متحرِّكَةً، وكانَ ما قبلها ساكنًا صحيحًا ـ وجَبَ نقلُ حركةِ العينِ إلى الساكنِ قبلَها(٤)، نحو: (يَبِينُ)، و(يَقُومُ)، والأصلُ: (يَبْيِنُ)، و(يَقْوُمُ) ـ بكسرِ الياءِ، وضمِّ الواوِ؛ فنقلت(٥) حركتُهما إلى الساكنِ قبلَهما ـ وهو (الباءُ) و(القافُ)، وكذلك في (أَبِنْ)(٦).

---

(١) قال الخضري (٢/ ٢٠٣): «وفيه أربع مسائل ذكر **الأولى** في قوله: **(لساكن صح...)** إلخ. **والثانية**: قوله: **(ومثل فعل..)** إلخ. **والثالثة**: **(وألف الأفعال...)** إلخ. **والرابعة**: **(وما لأفعال...)** إلخ، وبعد النقل في المسائل الأربع ـ يجب إبقاء الحرف المعتل ساكنًا، إن جانس الحركة المنقولة، نحو: (يبين) و(يقوم)، والأوجب: قلبه من جنسها؛ كـ(يخاف ويخيف)، أصلهما: (يَخْوَف) كـ(يَذْهب)، و(يُخْوِف) كـ(يُكْرِم)، نقلت فتحة الأول، وكسرة الثاني إلى الخاء، ثم قلبت الواو ألفًا في الأولى: لتجانس الفتحة قبلها، وياء في الثاني لسكونها إثر كسرة».

(٢) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة، والمشهور: اختصاصه بالساكن منها مطلقًا، وأما المدُّ: فهو الساكن بعد حركة تجانسه، وأما العلة: فعامَّة، ومثل ذي اللين ـ فيما ذكر ـ الهمزة. «الخضري» (٢/ ٢٠٣).

(٣) في (ص)، (م): «كانت». والتذكير والتانيث وجهان جائزان هنا.

(٤) لثقل الحركة هنا، ولو فتحة على الواو والياء ـ وإن سكن ما قبلهما للزومها، بخلافها في: (دلو، وظبي)؛ لأنها حركة إعراب لا تلزم، مع أن الاسم أخفّ من الفعل ـ كما استثقلت الفتحة في: (معد يكرب)، دون (قاض)؛ للزومها مع كون المركَّب ثقيلًا يحتاج للتخفيف. «الخضري» (٢/ ٢٠٣).

(٥) في (س): «فتقلب».

(٦) (م) أصل (ابن) أبين: كأكرم، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ـ وهو الباء الموحدة ـ فالتقى ساكنان: **(الياء)** التي نقلت حركتها، و**(النون الساكنة)** =

فإنْ كانَ الساكنُ غيرَ صحيحٍ[(١)] ـ لم تُنقلِ الحركةُ نحوَ: (بَايَعَ، وبَيَّنَ، وعَوَّقَ)[(٢)].

[٩٧٧] مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا كـ(ابْيضَّ)، أَوْ (أَهْوَى) بِلامٍ عُلِّلَا

[مواضع الإعلال بالنقل] أي: إنَّما تُنْقَلُ حركةُ العينِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبلَها إذا لمْ يكُنْ الفعلُ للتعجُّبِ أو مضعَّفًا أو معتلَّ اللامِ، فإنْ كانَ كذلك: فلا نَقْلَ نحوَ: ما أبْيَنَ الشيءَ وأبْيِنْ بِهِ، (وما أَقْوَمَهْ، وأَقْوِمْ بِهِ)[(٣)]، ونحوَ ابْيَضَّ واسْوَدَّ ونحوَ أَهْوَى[(٤)].

[ص] [٩٧٨] وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلَالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

[ش] يعنِي: أنَّهُ يثبُتُ للاسمِ الذي يُشْبِه الفعلَ المضارعَ ـ في زيادتِه فقطْ، أو في وزنِه فقطْ مِنَ الإعلالِ بالنقلِ ما يثبُتِ للفعلِ.

---

= للبناء، فحذفت الياء؛ للتخلص من التقاء الساكنين (م).

(١) دخل في (الهمزة)؛ لأن المصنف أدرجها في حروف العلة؛ فلا ثقل في نحو: (يأيس)، كـ(يعلم)، مضارع (أيس)؛ لأن (الهمزة) معرضة للإعلال بقلبها ألفًا تخفيفًا، والألف لا ينقل إليها لعدم قبولها الحركة، ولذا لم ينقل في نحو: **(بايع)**، و **(قاول)**، وأما عدم النقل في (بيَّن)، و(عوَّق)؛ بشد الياء والواو ـ مع تحرك عينهما؛ بناءً على أن أول المضاعفين ـ هو الزائد؛ فلأنه يلزم عليه قلب المنقول إليه ألفًا لتحركه، وانفتاح ما قبله؛ فيلتقي ساكنان. فإن حذف الأول قلت: (بين)، و(عوق) بالسكون، أو الثاني قلت: (بان)، و(عاق)، وفي ذلك إلباس صيغة بأخرى؛ فترك إمَّا على أن الثاني من المضاعفين هو الزائد؛ فالعين ساكنة، وليس الكلام فيها؛ أفاده المصرح، وتبعه الحواشي ـ وفيه: أن المنقول إليه؛ لعروض حركته لا يصلح لقلبه ألفًا ـ كما علم من قوله: **(بتحريك أصل)**، فالقياس حينئذٍ: قلب الثاني لتحركه في الأصل، وانفتاح ما قبله الآن فيصير (بيان) و(عواق)، وهو أيضًا: (مُلْبِس)، بصيغة الاسم فتُرك. «الخضري» (٢/ ٢٠٤).

(٢) (م) ومثال ذلك: من يائي العين: (زين، ولين، وطين، وعين، وتيم، وخيم. ومن واوي العين: شوق، وكور، وروع، وحول، وهون، وروق، وسوف، ولون، وكون، وهوم، وحوم. **ونظير هذا**: تعاون، وتعاور، وتقاولوا، وتباين، وتبايعوا) (م).

(٣) تقديم وتأخير في (س).

(٤) لئلا يتوالى فيه إعلالان ـ في (اللام) و(العين).

فالذي أشْبَهَ[١] المضارعَ في زيادتِه فقطْ[٢] (تِبِيعٌ)، وهو مثالُ (تِحْليءٍ)[٣] مِنَ البيعِ، الأصلُ: (تِبْيِعٌ) ـ بكسرِ التاءِ، وسكونِ الباءِ؛ فنُقِلَتْ حركةُ الياءِ إلى الباءِ؛ فصارَ (تِبِيع)[٤].

والذي أشبهَ المضارعَ في وزنِه فقطْ (مَقَامٌ)، والأصلُ: (مَقْوَم)؛ فنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى القافِ، ثم قُلِبَتِ الواوُ ألفًا لمجانسةِ الفتحةِ.

فإنْ أَشْبَهَه في الزيادةِ والزِّنَةِ [٢٤٠/و]: فإما أنْ يكونَ منقولًا مِنْ فِعْلٍ، أو لَا، فإن كان منقولًا منه: أُعِلَّ كـ(يزيد)، وإلا صحَّ؛ كـ(أَبْيَض وأَسْوَد).

[ص] [٩٧٩] و(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ؛ كَـ(المِفْعَالِ) وَأَلِفَ (الإِفْعَالِ، واسْتِفْعَالِ)
[٩٨٠] أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ، وَالتا الزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

[ش] لمَّا كانَ (مِفْعَالٌ) غيرُ مُشْبِهٍ للفعلِ، استحقَّ التصحيحَ كـ(مِسْوَاكٍ)، (ومِخْيَاطٍ)[٥]، وحُمِل أيضًا[٦] (مِفْعَلٌ)[٧] عليه لمشابهتِه له في المعنى؛

(١) في (س): «يشبه».
(٢) هي أحرف المضارعة.
(٣) بوزن (تِفْعِل)؛ بكسر التاء والعين؛ ليس في أمثلة الفعل.
(٤) في حاشية (س): «بكسر الباء». وَينظر: «شرح المفصل» (٥/ ٤٦١).
(٥) من (ع)، (ك).
(٦) من (م).
(٧) أشار بذلك إلى ما قاله المصنف وابنه [«الشرح» (ص٦١٢)]: إن (**مفعلًا**) تحق الإعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط؛ إذ هو كـ(تعلم) عند من يكسر حرف المضارعة؛ لكنه حمل على (مفعال) في التصحيح؛ لشبهه به **لفظًا**؛ إذ لا فرق بينهما إلا بالألف، **ومعنًى**؛ لأن كلا اسم آلة كـ(مخيط ومخياط)، أو: صيغة مبالغة كـ(مقول) و(مقوال)، ولم يعكس لأصالة التصحيح. وتعقبه الموضح: بأنه لو صح ذلك ـ للزم تصحيح مثال: (تِحْلِيء) من البيع لشبهه بـ(تحسب)، أو (تضرب) في تلك اللغة وزنًا وزيادة، وهو ممنوع. والظاهر: أن تصحيح نحو: (مخيط)، لعدم شبهه الفعل أصلًا؛ إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت إليه، أو لأنه مقصور من (مفعال) ـ كما قاله الخليل. فاستصحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو هو، لا أنه محمول عليه. ثم على تسليم ما قاله ـ لا يستحق الإعلال لذلك عند الجميع؛ بل في تلك اللغة فقط. «الخضري» (٢/ ٢٠٥).

فصُحِّحَ ـ كما صُحِّحَ (مِفْعَالٍ) كـ(مِقْوَلِ، ومِقْوَالٍ)[1].

وأشار بقولِه: (... **وَأَلِفُ الإِفْعَالِ واسْتِفْعَالٍ زَلْ**...) ـ إلى آخِرِه ـ إلى أنَّ المصدرَ إذا كانَ على وزنِ[2] (إِفْعَالٍ) أو (اسْتِفْعَالٍ)، وكانَ معتلُّ العينِ، فإنَّ ألفَه تُحْذَفُ[3] لالتقائِها ساكنةً معَ الألفِ المبدلةِ مِنْ عينِ المصدرِ، وذلك نحوَ: (إِقَامَةٍ واسْتِقَامَةٍ)، وأصلُه: (إِقْوَامٌ)، و(اسْتِقْوَامٌ)، فنُقِلَتْ حركةُ العينِ إلى الفاءِ، وقُلِبَتِ الواوُ ألفًا؛ لمجانسةِ الفتحةِ قبلَها[4]، فالتقى أَلِفَانِ، فحُذِفَتِ الثانيةُ منهما، ثم عُوِّضَ منها تاءُ التأنيثِ؛ فصارَ (إِقَامَةً)، و(اسْتِقَامَةً)، وقد تُحْذَفُ هذه التاءُ؛ كقولِهم: (أَجَابَ إِجَابًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣][5].

---

(١) (م) اعلم أولًا أن وزن (المفعال) أصلٌ في تصحيح مَا عينه واوًا أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح؛ لأنه لم يشبه الفعل؛ لا فِي الزيادة ولا في الزنة، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إِلَى الساكن الصحيح قبله ـ لم يجز قلب الواو والياء ألفًا فيه؛ لوجود ألف بعدها. ثم اعلم أن العلماء يختلفون فِي (مفعل) ـ بغير ألف ـ فمنهم من يقول: حمل عَلَى (مفعال)؛ لأنه أشبهه في اللفظ والمعنى، **أما مشابهته لفظًا**: فلأنه لا فرق بينهما لفظًا إلا بزيادة الألف؛ وهي إشباع للفتحة، **وأما مشابهته معنًى**، فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة؛ كـ(مخيط) و(مخياط)، ويأتي صيغة مبالغة كـ(مقول) و(مقوال). وهذا هو الَّذِي ذكره الشارح. ومن العلماء من يقول: إن (مفعلًا) هو نفس (مفعال)؛ غاية ما في الباب: أن الألف حذفت منه (م).

(٢) من (م).

(٣) أفاد كالمتن أن المحذوف هوالألف الثانية، وهوالصحيح؛ لزيادتها وقربها من الطرف، وحصول الثقل بها. وهو مذهب الخليل وسيبويه والمصنف، ولذا قال: **(وألف الإفعال...)** إلخ. وقيل: هي بدل العين؛ لأن بدلها يحذف كثيرًا في غير هذا، ولأن تعويض التاء ـ لم يعهد في غير الأصول. «الخضري» (٢/ ٢٠٥)

(٤) **لا يَرِد** أن شرط قلب العين ألفًا: أن لا يسكن ما بعدها كما في قوله: **(وإن سكن كف...)** إلخ؛ لأن محل ذلك فيما إعلاله بالأصالة. أما (الإفعال) و(الاستفعال): فبالحمل على الفعل. «الخضري» (٢/ ٢٠٥)

(٥) (م) وقد ورد تصحيح **(إفعال، واستفعال)** وفروعهما فِي ألفاظ، منها قولهم: (أعول إعوالًا)، و(أغيمت السماء إغيامًا)، و(استحوذ عليه استحواذًا)، و(أغيلت المرأة =

[ص] [٩٨١] وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ ـ أَيْضًا ـ قَمِنْ
[٩٨٢] نَحْوُ (مَبِيعٍ، وَمَصُونٍ)، وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ، وفي ذِي اليَا اشْتَهَرْ

[ش] إذا بُنِيَ (مفعولٌ) مِنَ الفعلِ المعتلِّ العينِ بالياءِ أو الوَاوِ ـ وَجَبَ فيه مَا وَجَبَ في(**إِفْعَالٍ**) و(**اسْتِفْعَالٍ**) مِنَ النقلِ والحذفِ، فتقولُ في مَفْعُولٍ مِنْ (بَاعَ) و(قَالَ): [٢٤٠/ظ] (مَبِيعٌ، ومَقُولٌ)، والأصلُ: (مَبْيُوعٌ) و(مَقْوُولٌ)، فنُقِلَتْ حركةُ العينِ إلى الساكنِ قبلَها، فالتقَى ساكنانِ: (العينُ)، و(وَاوُ مفعولٍ)؛ فحُذِفَتْ (واوُ مفعولٍ)، فصارَ ((مَبِيع) و(مَقُول))[١]، وكان حقُّ (مَبِيع) أنْ يقالَ فيه: (مَبُوع)[٢]، لكنْ قلَبوا الضمَّةَ كسرةً، لتصحَّ الياءُ، ونَدَرَ التصحيحُ فيما عينُه واوٌ، قالُوا: (ثَوْبٌ مَصْوُونٌ)، والقياسُ: (مَصُونٌ)، ولغةُ تميمٍ ـ تصحيحُ ما عينُه ياءٌ؛ فيقولونُ: (مَبْيُوعٌ)، و(مَخْيُوطٌ)؛ ولهذا قالَ المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالى: (**... وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وفي ذِي اليَا اشْتَهَرْ**)[٣].

---

= ولدها إغيالًا)، و(استغيل الصبي استغيالًا)، و(اسوَدّ الرجل إسوادًا)، إذا ولد له السادة أو السود، وَذَٰلِكَ كله شاذ عن القياس عند النحاة (م).

(١) في (س)، (ك)، (ع): «مبيعًا ومقولًا». والوجهان سائغان؛ على الحكاية والإعراب.

(٢) (م) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول ـ صارت الباء مضمومة، وبعدها ياء ساكنة، والأصل: أَنَّهُ إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة فقلبت واوًا ـ إن كان ما هي فيه مفردًا ـ كما حصل فِي (موقن) و(موسر)، وأصلهما: (ميقن) و(ميسر)، وفعلهما: (أيقن)، و(أيسر)، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا، وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء، ليظهر الفرق بين الواوي واليائي (م).

(٣) (م) أصل «مبيع»: «مبيوع»، فنقلت ضمة الياء إِلَى الباء الساكنة قبلها، فالتقى ساكنان: الياء والواو، وإلى هنا يتفق سيبويه (٣٤٨/٤) (٣٨٣/٤)، والأخفش «المقتضب» للمبرد (١/ ١٠٠ ـ ١٠٥). ثم اختلفوا فِي المحذوف من الساكنين؛ أهو الياء التي هي عين الكلمة، أم هو الواو الزائدة في صيغة المفعول؟ فقال سيبويه: حذفت واو مفعول، وقال الأخفش: حذفت عين الكلمة، فأما الأخفش: فزعم أَنَّهُ واو مفعول دالة عَلَى اسم المفعول، وَمَا جيء به للدلالة عَلَى معنى لا يحذف، وزعم أن المعهود حذف أول الساكنين لا ثانيهما. =

[ص] **[٩٨٣] وَصَحِّحِ (المفعولِ) مِنْ نَحْوِ (عَدَا) وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا**

[ش] إذا بُنِيَ مفعولٌ مِنْ فِعْلٍ معتلِّ اللامِ، فلا يخلُو إما أن يكونَ معتلًا بالياءِ أو بالواوِ.

فإنْ كانَ معتلًّا بالياءِ: وَجَبَ إعلالُه بقلبِ واوِ مفعولٍ ياءً، وإدغامِها في لامِ الكلمةِ، نحوَ: (مَرْمِيّ)، والأصلُ: (مَرْمَوِيٌ)، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ وسبقتِ إحدَاهما بالسكونِ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ، وإنَّما لم يذكُرِ المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالى ـ هذا هنا؛ لأنَّه قد تقدَّمَ ذِكْرُهُ.

وإنْ كانَ معتلًّا بالواوِ، فالأجودُ التصحيحُ[1]؛ إنْ لم يكُنِ الفعلُ

---

= والذي نرجحه هنا ـ هو مذهب سيبويه، ونستدل عَلَى ذلك: بأنه لو كانت المحذوفة عين الكلمة ـ لم يختلف الواوي واليائي لكنا رأيناهم يقولون في الواوي: (مقول) و(مصون) و(مدوف)، وفي اليائي: (مبيع) و(معين) و(معيب) و(دعوى) أن واو مفعول قلبت ياء فِي اليائي دعوى لا يقوم عليها دليل، فوق أنها تنقض مَا احتج به الأخفش؛ من أن واو مفعول دالة عَلَى اسم المفعول.

**والجواب عما ذكره الأخفش: أما قوله:** (إن واو مفعول دالة عَلَى صيغة اسم المفعول؛ فلا يجوز أن تحذف). فالجواب عنه من وجهين:

**أولهما**: أنا لا نسلم أن الواو هي الدالة عَلَى معنى اسم المفعول، بدليل: أن اسم المفعول من المزيد فيه ـ مشتمل عَلَى الميم دون الواو، وَذَلِكَ نحو: (مكرم) و(مستعان به).

**وثانيهما**: أنا إن سلمنا أن للواو مدخلًا في الدلالة عَلَى المعنى؛ فلا نسلم أَنَّهُ لا يجوز حذفها؛ لأن محل ذلك: أن لو لم يكن فِي الصيغة مَا يدل عَلَى المعنى غيرها، فأما هنا: فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى.

وأما قوله: إن الَّذِي يحذف هو أول الساكنين ـ كَما في نحو: (قل) و(بع) و(قاض) و(معنى) ـ فالجواب عنه: أنا لا نسلم أن هذا مطرد في كل ساكنين يلتقيان؛ بل هَذَا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلًا، وثانيهما صحيحًا ـ كما في الأمثلة التي ذكرها، فأما إذا كان الساكنان جميعًا معتلين ـ كما في الَّذِي نحن بصدده ـ فلا يلزم حذف الأول منهما (م).

(١) حملًا على فعل الفاعل؛ لكونه الأصل كـ(عدا) و(دعا)، فإنَّ واوه لا تقلب ياءً، =

على (فَعِلَ) نحوَ: (مَعْدُوٌّ) مِنْ (عَدَا)[١]؛ ولهذا قال المصنِّفُ: (**مِنْ نَحْوِ: عَدَا**) ومنهم مَنْ يُعِلُّ فيقولُ: (مَعْدِيّ)[٢]، فإنْ كانَ الوَاوِيُّ على (فَعِلَ)، فالْفَصِيحُ[٣] الإعلالُ، نحو: (مَرْضِيٌّ)؛ مِنْ (رَضِيَ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾ [الفجر: ٢٨]، والتصحيحُ قليلٌ نحو: (مَرْضُوٌّ).

[ص][**٩٨٤**] **كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ[٤] جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّْ**

[ش] إذا [٢٤١/و] بني اسمٌ على (فعولٍ)، فإن كانَ جمعًا ـ وكانت لامُه واوًا ـ جازَ فيه وجهانِ: التصحيحُ والإعلالُ، نحو: (عُصِيٌّ)، و(دُلِيٌّ) ـ في جمع (عَصًا)، وَنَحْوَ[٥]: (دَلْو)، و(أَبُوٌّ) و(نُجوٌّ) جمعُ (أبٍ) و(نَجْو)[٦]، والإعلالُ أجودُ مِنَ التصحيحِ في

= وإن قلبت ألفًا؛ إذ الأصل (عدو) و(دعو). «الخضري» (٢/ ٢٠٥).

(١) في (س): «عدوت».

(٢) (م) ومن الإعلال قول الشاعر [عبد يغوث بن وقاص الحارثي ـ كما في «المفضليات» (ص١٥٨)]:

**لقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدُوًّا عليَّ وعادِيا** (م)

(٣) في (ع)، (م): «فالصحيح».

(٤) (**كذاك**) حال من (**الفُعُول**) بضمتين، أو: صفة لمصدر محذوف؛ أي: جاء الفعول مجيئًا مثل ذاك. و(**ذا وجهين**) حال أيضًا منه؛ مؤكدة لما يستفاد من التشبيه، (**ومن ذي**) الواو حال ثالثة، أو: متعلق بـ(**جا**) بتضمينه معنى (أخذ) و(**لام جمع**) حال من الواو. وظاهر المتن ـ التسوية بين (فُعُول) الجمع والمفرد في الوجهين، وليس كذلك ـ كما بينه الشارح، وقد دفع هذا في «الكافية» بقوله:

**ورجِّح الإعلال في الجمع وفي ... مُفْرَدِ التَّصْحيح أولى ما قُفي**

وأطلق جواز الوجهين في (**فعول**)، وهو مشروط بأن لا يكون من باب (قوي)، وإلا وجب الإعلال ـ كما في المفعول. «الخضري» (٢/ ٢٠٦).

(٥) ليس في (م).

(٦) (م): أما «عصى» فأصله الأصيل: «عصوو» ـ بضم العين والصاد ـ فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصًا من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما، فصار (عصوي)، ثم اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء =

الجمعِ[1] ـ وإنْ كانَ مفردًا جازَ فيه وجهانِ: الإعلالُ والتصحيحُ، والتصحيحُ أجودُ نحوَ: (عَلا عُلُوًّا)، و(عَتَا عُتُوًّا)، وَيَقِلُّ الإعلالُ نحو: (قَسَا قِسِيًّا)؛ أي: قسوةً.

[ص] [٩٨٥] وشاعَ نَحْوُ (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمٍ) وَنَحْوُ (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

[ش] إذا كانَ (فُعَّلُ) جمعًا لما عينُه واوٌ ـ جازَ تصحيحُه وإعلالُه؛ إن لم يكنْ قبلَ لامِه ألفٌ؛ كقولك في جمعِ (صائمٍ): (صُوَّمٌ وصُيَّمٌ)، وفي جمعِ (نَائِم): (نُوَّمٌ ونُيَّمٌ).

فإنْ كانَ قبلَ اللامِ ألفٌ وَجَبَ التصحيحُ[2]، والإعلالُ شاذٌّ، نحوَ: (صُوَّام)، و(قوام)[3]، و(نُوَّام)[4]. ومِنَ الإعلالِ قولُه:

---

= فصار (عُصُيّ) ـ بضمتين وياء مشددة ـ فقلبت ضمة الصاد كسرة؛ لتناسب الياء، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب. ويجوز أن تبقيها، وأما (دلي) فأصلها: (دلوو)، ثم (دلوي)، ثم (دلي)، وبيانه. وأما (أبو) فظاهر، وأما (نجو): فيجوز أن يكون بالجيم عَلَى أَنَّهُ جمع (نجو)، وَهوَ السحاب الَّذِي أهراق ماءه، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة عَلَى أَنَّهُ جمع (نحو)، بمعنى الجهة، وقد حكى سيبويه: إنكم لتطيرون في نحو كثيرة، ومعناه: إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة (م).

(١) (م) ظاهر عبارة الناظم: التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما، ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه «الكافية الشافية»؛ الَّذِي اختصر منه الألفية:

**ورجح الإعلال فِي الجمع، وفي مفرد التصحيح أولى مَا قفي**

هذا ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في (فعول)، وشرطه: ألا يكون فعله من باب (قوى)، فإن كان الفعل من باب (قوى) ـ وجب فيه الإعلال (م).

(٢) لخفته، ولبعد الواو عن الطرف؛ الذي هو محل التغيير بسبب الألف، وكذا يجب التصحيح إن اعتلت اللام، كـ(شوي)، و(غوي)، بشدِّ الواو جمعي (شاو)، و(غاو)، ولئلا يتولى إعلالان، ويجوز في نحو: (نيم) ـ بعد إعلاله؛ ضم الفاء وكسرها، والضم أولى. «الخضري» (٢/ ٢٠٧).

(٣) ليس في (ع)، (م).

(٤) ليس في (ص).

٣٥٩ ـ ........................ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامُ إِلَّا كَلَامُهَا(١)

۞ ۞ ۞

(١) عجز البيت من الطويل، صدره:

أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بْنَةُ مُنْذِرٍ

وهو: أبو الغمر الكلابي ـ كما فى «شرح التصريح» (٢/ ٣٨٣)، وهو ـ أيضًا ـ لذي الرمة في «ديوانه» (ص١٠٠٣).

(م) الشاهد فيه: قوله: (**النيام**) فِي جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه (**النوام**) بالتصحيح، وَهوَ الأكثر استعمالا فِي كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر [جميل ـ كما في «الشعر والشعراء» (١/ ٤٣٥)]:

**ألا أيّها النوام ويحكمُ هُبُّوا أسائلْكمُ هل يقتلُ الرجلَ الحبُّ** (م)

# فصلٌ[1]

[ص] [٩٨٦] **ذُو اللينِ فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلا وَشَذَّ فِي ذِي الهَمْزِ، نَحْوُ (ائْتَكَلا)**

[ش] إذا بُنِيَ (**افْتِعَالٌ**) وفروعُه مِنَ كلمةٍ، فاؤُها حرفُ لينٍ، وَجَبَ إِبْدَالُ حرفِ اللينِ تاءً[2] نحوَ: (اتِّصَال، واتَّصلَ، ومُتَّصِلٍ)، والأَصْلُ فيه[3]: (اوْتِصَال، واوْتَصَلَ، ومُوْتَصِل)[4]؛ فإنْ كانَ حرفُ اللينِ بدلًا مِنْ همزةٍ ـ [إبدال الواو والياء تاءً]

(١) هذا الفصل في إبدال فاء الافتعال

(٢) لعسر النطق بحرف اللين الساكن ـ مع التاء لقرب مخرجيهما، ومنافاة صفتهما؛ لأن حرف اللين مجهور، والتاء مهموسة.

(٣) من (م).

(٤) (م) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واوًا. فأما مثال اليائي: فقولك من (يسر): (اتسر، يتسر، اتسارًا)؛ فهو (متسر)، وهٰهنا أمران:

**الأول**: أن سبب قلب الواو والياء تاء ـ في هذا الموضع ـ يرجع إِلَى أمرين:

**أولهما**: الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء؛ لقرب مخرجيهما وتنافي صفتيهما؛ لأن حرف اللين مجهور، والتاء مهموسة.

**وثانيهما**: أَنَّهُ لو لم يقلب حرف اللين تاء؛ لتلاعبت به حركات الفاء، فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء، نحو: (ايتصل وايتسر)، لسكون حرف اللين ـ مع انكسار مَا قبله، ويكون ألفًا إذا انفتحت الفاء، نحو: (ياتصل وياتسر)، وواوا إذا انضمت الفاء نحو: (موتصل وموتسر)، فلما خشوا ذلك: قلبوه تاء ليكون حرفًا جلدًا يقوى عَلَى حركات فاء الكلمة؛ فلا يتغير بتغير حركتها، وإنما اختصوه بالقلب إِلَى التاء؛ ليسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء التالية؛ ليزول عسر النطق.

**والأمر الثاني**: أن قلب حرف اللين تاء ـ في هذا الموضع ـ هو اللغة الفصحى، ومن أهل الحجاز من يبقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به، فيقول: (ايتصل، ياتصل، ايتصالا)، فهو (موتصل)، و(ايتسر، ياتسر ايتسارًا)، فهو (موتسر)، ومنهم من يهمزه فيقول: (ائتسر يأتسر ائتسارًا)، فهو (مؤتسر)، و(أتصل، يأتصل، ائتصالًا)، فهو (مؤتصل)، وهذه لغة غريبة (م). وينظر: «تمهيد القواعد» (١٠/ ٥١٨٧)، «شرح الأشموني» (٤/ ١٣٣).

لم يَجُزْ إبدالُه تاءً؛ فتقولُ في (افتعلَ) مِنَ الأكلِ: (ائْتَكَلَ)، ثم تُبدِلُ الهمزةَ ياءً، فتقولُ: (ايْتَكَلَ)، ولا يَجُوزُ إبدالُ الياءِ تاءً، وَشَذَّ قولُهم: (اتَّزَرَ)؛ بإبدالِ الياءِ تاءً[1].

[ص] [٩٨٧] طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبِقِ ... فِي (ادَّانَ، وازْدَدْ، وَادَّكِرْ) دَالًا بَقِي

[ش] [إبدال تاء الافتعال طاءً] إذا وقَعَتْ تاءُ (افتعالٍ) بعدَ حرفٍ مِنْ حروفِ الإطباقِ؛ وهي: (الصادُ، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ) ـ وجبَ إبدالُه[2] طاءً[3]؛ كقولِك [٢٤١/ظ]: (اصْطَبَرَ، واضْطَجَعَ، واظْطَعَنُوا، واظْطَلَمُوا).

والأصلُ: (اصْتَبَرَ، واضْتَجَعَ، واظْتَعَنُوا، واظْتَلَمُوا)؛ فَأَبْدِلْ مِنْ (تاءِ الافتعالِ) طاءً.

---

(١) (م) في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها: أنها قالت: «. . .**وكان يأمرني أن أَتَّزِرَ**» [لفظ الترمذي (١٣٢)، وأصله في مسلم (٢٩٣)] ـ بفتح الهمزة وتشديد التاء، من الإزار ـ عَلَى أَنَّهُ قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم أدغمت التاء فِي التاء، ونصَّ النحاة عَلَى أن هَذَا خطأ، وأن صوب الرواية: (أن آتَزِر) بهمزة ممدودة، ثم تاء مخففة (م).

(٢) في (س): «إبدا ل التاء».

(٣) لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما، وتباين صفتيهما؛ إذ التاء مهموسة مستقلة، والمطبق مجهور مستعل ـ كما يعسر النطق بها بعد الدال والذال والزاي؛ لأن هذه جهرية كالمطبق؛ فاحتيج في تسهيل النطق إلى إبدال التاء حرفًا؛ يوافقها في المخرج ليشعر بها، ويوافق ما قبلها في الصفة ـ وهو الطاء والدال، وإذا أبدلت طاء بعد الطاء، أو دالًا بعد الدال ـ وجب الإدغام لاجتماع المثلين: كـ(أطهر وأطعن وأدان)، أو: طاء بعد الصاد والضاد ودالًا بعد الزاي: جاز الفك؛ كـ(اصطبر واضطجع وازدجر)، والإدغام بقلبها من جنس ما قبلها: كـ(اصبر واضجع وازجر)، ويمتنع العكس: كـ(اطبر واطجع وادجر)؛ لئلا يفوت صفير الصاد والزاي واستطالة الضاد. أما الطاء بعد الظاء المشالة والدال بعد الذال المعجمة؛ فيجوز فيهما الأوجه الثلاثة، وقد روي قوله [زهير ـ «ديوانه» (ص١٥٦) بشرح ثعلب]:

هو الجَوادُ الذي يُعْطِيك نائِلَهُ ... عَفْوًا ويُظْلَمُ أَحْيانًا فيَظْطَلِمُ

هكذا بالفك، و(يظلم) بشد المعجمة وبشد المهملة. وقرئ قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٥﴾﴾ [القمر: ١٥]. بشد المهملة، وبشد المعجمة، وهي شاذة [قراءة قتادة ـ كما في «إعراب النحاس» (٤/ ١٩٥)]. «الخضري» (٢/ ٢٠٧).

[إبدال تاء الافتعال دالًا]

وإنْ وقَعَتْ (تاءُ الافتعالِ) بعدَ الدالِ والزايِ والذالِ ـ قُلِبَتْ دالًا، نحوَ: (ادَّانَ وازْدَدْ وادَّكِرْ).

والأصلُ: (ادْتَانَ) و(ازْتَدْ)، و(اذْتَكِرْ)؛ فاسْتُثْقِلَتِ التاءُ بعدَ هذه الحروفِ؛ فأُبْدِلَتْ دالًا، وأُدغمَتِ الدالُ في الدالِ.

❁ ❁ ❁

# فصلٌ(١)

[مواضع الإعلال بالحذف] [ص] [٩٨٨] فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ(وَعَدْ) احْذِفْ، وَفِي كَـ(عِدَةٍ) ذَاكَ اطَّرَدْ

[٩٨٩] وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وبِنْيَتَيْ مُتَّصِفْ

[ش] إذا كانَ الفعلُ الماضي معتلَّ الفاءِ؛ كـ(وَعَدَ)(٢) ـ وَجَبَ حَذْفُ (الفاءِ) في الأمرِ والمضارعِ والمصدرِ، إذا كان بالتاءِ، وذلك نحوَ: (عِدْ، وَيَعِدُ، وعِدَةٍ)(٣)؛ فإنْ لم يكُنِ المصدرُ بالتاءِ ـ لم يَجُزْ حَذْفُ الفاءِ، كـ(وَعْدٍ).

---

(١) هو نوعان: مقيس وشاذ، فالمقيس: هو الذي تعرض لذكره هنا، وهو ثلاثة أنواع: ما يتعلق بفاء الكلمة، وما يتعلق بحرف زائد فيها، وما يتعلق بعينها أو لامها ـ على الخلاف، وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت. «الخضري» (٢/٢٠٧).

(٢) (م) هَذَا خاص بواوي الفاء من المثال، دون يائي الفاء، وهٰهنا أمران:
**الأول**: أن الأصل فِي هَذَا الحذف: هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة، نحو: (يعد ويصف ويجب ويثب)، وحمل عَلَى هذه الصيغة بقية المضارع، نحو: (أعد، ونعد، وتعد)، والأمر، نحو: (عد وصف)، والمصدر نحو: (عدة وصفة).
**والأمر الثاني**: أن علة الحذف في المضارع المبدوء بياء المضارعة: هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وَذلك: لأن الياء فِي طبيعتها عدو الواو، والفتحة التي عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة؛ لأنها تقرب من الياء ـ كما تقرب من الواو، والكسرة أيضًا في طبيعتها عدو للواو، وآية مَا ذكرنا ـ من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو نحو: (يوجب، ويوعد، ويورث)، وَذلك لأن الضمة هونت من أمر الياء، وأضعفته بسبب كونها مجانسة للواو، وآية مَا ذكرناه من أمر الكسرة أنك ترى نحو: (يوجل، ويوحل) ـ بفتح ما بعد الواو ـ لم تحذف منهما الواو، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف؛ هو وقوع الواو بين هاتين العدوتين، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوتين لم تسقط الواو (م).

(٣) قال الخضري: «أفاد التمثيل به أن لحذف الفاء **شرطين**: كونها في مصدر على =

وكذلك يجبُ حَذْفُ الهمزةِ الثانيةِ ـ في الماضي؛ مع المضارعِ واسمُ الفاعلِ واسم المفعولِ، نحوَ قولِك في[1] (أَكْرَمَ): (يُكْرِمُ)، (والأصلُ: (يُؤَكْرِمُ)، ونحو (مُكْرِمٍ)، و(مُكْرَمٍ)، والأصلُ: (مُؤَكْرِمٍ ومُؤَكْرَمٍ)، فحُذِفَتْ الهمزةُ ـ في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ)[2].

[ص][٩٩٠] (ظِلْتُ وظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْتُعْمِلا وَ(قِرْنَ) فِي (اقْرِرْنَ)، وَ(قَرْنَ) نُقِلَا

[ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ الماضي المكسورُ العينِ إلى تاءِ الضميرِ أو نونِه جازَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

**أحدُها**: إتمامُه، نحوَ: (ظَلِلْتُ أفْعَلُ كذا: إذا عملتَه بالنهارِ).

---

= **(فِعْلَة)** بكسر فسكون، وكونه لغير الهيئة، فلا تحذف من اسم غير مصدر، و(شَذْرَة) للفضة، و(حْشَة) للأرض الموحشة، و(لدة) صفة بمعنى (ترب) وهو المساوي في العمر، ولا مما قصد به الهيئة كـ(وعدة الأمير)، و(وقعة زيد)؛ للإلباس بوجود الشرطين يجب الحذف كـ(عدة وصلة وثقة ومقة)، فأصلها: (وعد) و(وصل) و(وثق) و(ومق)؛ بكسر فسكون حذفت فاؤها؛ حملًا على مضارعها، ونقلت كسرتها للعين؛ لتدل عليها. وربما فتحت العين لفتحها في المضارع؛ كـ(سعة، وضعة) بالفتح ويكسران في لغة. وبها قرئ شاذًا [قراءة زيد بن علي ـ كما في «بصائر ذوي التمييز» (٥/ ٢١٢]: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛ بالكسر، وشذ الضم في (صلة)، ثم أتى بالتاء عوضًا عن الفاء؛ فحذفها شاذ خلافًا للفراء، وأما قوله [الفضل بن العباس بن عتبة اللهبي]:

**وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا**

فخرج على أن (عدا) جمع (عدوة)، بضم فسكون، بمعنى ناحية، وكذا الجمع بينهما شاذٌ؛ كقول بعضهم: و(عدة) و(وثبة)، و(وجهة)، لكن قال الفارسي: «لا شذوذ في وجهة؛ لأنها اسم للمكان المتوجه إليه، لا مصدر حتى تحذف فاؤه». وظاهر كلام سيبويه: أنه مصدر، وسوغ عدم الحذف فيه: كونه لا فعل له؛ إذ لا موجب للحذف ـ إلا الحمل على المضارع، ولا يحفظ (وجه يجه)؛ بل (توجه واتجه)، ومصدره: (التوجه والاتجاه)، فحذفت زوائده. **وقيل**: (وجهة)». وينظر: «الخصائص» (٣/ ١٧٤)، و«شرح التسهيل» (٣/ ٢٢٤).

(١) ليس في (س)، (ك).

(٢) في العبارة في (س): «تقديم وتأخير».

**والثاني**: حَذْفُ لامِه، ونقلُ حركةِ العينِ إلى الفاءِ نحوَ: (ظِلْتُ).

**والثالث**: حَذْفُ لَامِه، وإبقاءُ فائِه على حركتِها نحو: (ظَلْتُ).

وأشارَ بقولِه: (... **وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ**...) إلى أنَّ الفعلِ المضارعَ المضاعَفَ؛ الذي على وزنِ(١) **(يَفْعِلْنَ)**: إذا اتصلَ بنونِ الإناثِ ـ جازَ تخفيفُه [٢٤٢/و] بحذفِ عينِه، بعد نقلِ حركتُها إلى الفاءِ، وكذا الأمْرُ منْه، وذلك نحوَ قولك في (يَقْرِرْنَ): (يَقِرْنَ)، وفي (اقْرِرْنَ): (قِرْنَ).

وأشارَ بقولِهِ: **(وقَرْنَ نُقِلَا)** ـ إلى قراءةِ نافع وعاصم(٢): ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]؛ بفتحِ القافِ، وأصلُه: (اقْرَرْنَ)، مِنْ قولِهم: (قَرَّ بالمكانِ يَقَرُّ)، بمعنى يَقِرُّ؛ حكاه ابنُ القَطَّاعِ(٣)، ثم خُفِّفَ بالحذفِ ـ بعدَ نقلِ الحركةِ ـ وهو نادرٌ؛ لأنَّ هذا التخفيفَ: إنما هو للمكسورِ العينِ(٤).

---

(١) من (م).

(٢) وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَقِرْنَ﴾؛ بالكسر ـ كما في «السبعة» (ص٥٢٧).

(٣) **اسمه**: علي بن جعفر بن علي السعدي النحوي، كان إمام وقته بمصر في علم العربية وفنون الأدب، توفي (٥١٥هـ). وينظر في المسألة: «كتاب الأفعال» لابن القوطية (ص٥٤)، و«كتاب الأفعال» لابن الحدَّاد (٢/ ٥٦).

(٤) (م) هٰهنا أمران نحب أن ننبهك إليهما:

**الأول**: أنَّهُ لا خلاف بين أحد من النحاة فِي أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين ـ بعد نقل فتحها إِلَى الفاء ـ نادر لم يطرد، وأنه يقتصر فيه على ما سمع منه، نحو قراءة نافع عن عاصم ـ في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [كما في «السبعة» (ص٥٢٧)]. وأما حذف العين من مضارع ـ المضعف الثلاثي المكسور العين ـ وأمره بعد نقلِ حركتها إِلَى الفاء؛ فاختلفوا فيه: أمطرد هو أم غير مطرد؟ فظاهر كلام الناظم الَّذِي جاراه الشارح عليه: أَنَّهُ مطرد، وهذا مَا نص عليه صراحة في «شرح الكافية» (٤/١٨١٧)، ويؤخذ من ظاهر عبارته في «التسهيل» ص٣٢٠ ـ ٣٢١، وهذا هو الَّذِي ذهب إِلَيْهِ الشلوبين من النحاة، ونص العلماء عَلَى أَنَّهُ لغة سليم، وذهب ابن عصفور [«الممتع» (ص٣٦٩)] ـ إِلَى عدم اطراده، وإلى عدم اطراد الحذف فِي ماضي المضعف الثلاثي المكسور العين. وذهب سيبويه ـ إِلَى أَنَّهُ شاذ، ولم يسمع إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد، وهما =

# الإدغـــامُ(١)

[ص][٩٩١] أَوَّلُ مِـثْـلَـيْـنِ مُـحَـرَّكَـيْـنِ فِـي   كِلْمَةٍ ادْغِمْ، لا كَمِثْلِ: (صُفَفِ ـ
[٩٩٢] وَذُلُـــلٍ، وَكِـــلَـــلٍ، وَلَـــبَـــبِ)   وَلَا كَـ(جُسَّسٍ)، ولَا كَـ(اخْصُصَ ابِي) ـ
[٩٩٣] وَلَا كَـ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ)   وَنَـحْـوِهِ فَـكٌّ بِـنَـقْـلٍ فَـقُـبِـلْ

[شروط الإدغام]

[ش] إذا تحرَّكَ المثلانِ في كلمةٍ أُدْغِمَ أوَّلُهما في ثانيهما، إنِ لم يتصدَّرَا، ولم يكنْ ما هما فيه اسمًا على وزنِ فُعَلٍ، أو: (على وَزْنِ فُعُلٍ)(٢)، أو: فِعَلٍ أو فَعَلٍ، ولم يتَّصلْ أوَّلُ المثلينِ بمُدْغَمٍ، ولم تكنْ حركةُ الثاني منهما عارضةً، ولا ما هما فيه ملحقًا بغيرِهِ.

فإنْ تصدَّرَا فلا إدغامَ؛ كـ(دَدَنٍ)(٣)، وكذا إنْ وُجِدَ واحدٌ ـ مما

---

= (ظلت، ومست)، وكلمة من المزيد فيه؛ وهي: **(أحست)**.

**والأمر الثاني**: أن تخريج قراءة نافع ـ على أن ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، من المضعف أحد وجهين، والثاني: أنَّهُ من الأجوف، والأصل: (قار يقار) ـ عَلَى مثال: (خاف يخاف) ـ وَعَلَى هَذَا التخريج لا يكون هَذَا اللفظ جاريًا على النادر القليل عند جماعة النحاة (م).

(١) هو: بسكون الدال لفظ الكوفيين، وبشدها: افتعال منه لفظ البصريين، وهو **لغةً**: الإدخال، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس، ودغمته بالتشديد؛ أي: أدخلته، **واصطلاحًا**: الإتيان بحرفين؛ ساكن ومتحرك من مخرج واحد، بلا فصل بينهما: بأن ينطق بهما دفعة واحدة، وسمي ذلك إدغامًا لخفاء الساكن عند المتحرك؛ فكأنه داخل فيه، وخرج بـ(المخرج الواحد) الإخفاء؛ فإن الحرف الخفي ـ ليس من مخرج ما بعده، والإدغام يكون في المتماثلين، وفي المتقاربين، وفي كلمة، وفي كلمتين، وهو باب متسع، وهو يدخل جميع الحروف ما عدا الألف اللينة، واقتصر الناظم على إدغام المثليين في كلمة؛ لأنه اللائق بالتصريف، وأما اللائق بالقراء فهو أعم. «الخضري» (٢/ ٢١٠)

(٢) ليس في (ح)، (ع).

(٣) كتب في حاشية (س)، (ع): «وهو اللهو واللعب».

سبقَ ذكْرُه - **فالأَوَّلُ**: كـ(**صُفَفٍ**)، و(دُرَرٍ)، **والثاني**: كـ(**ذُلُلٍ**)[(١)] و(جُدُدٍ)، **والثالثُ**: كـ(**كِلَلٍ**) و(لِمَمٍ)[(٢)]، **والرابعُ**: كـ(طَلَلٍ) و(**لَبَبٍ**)[(٣)]، **والخامس**: كـ(**جُسَّسٍ**)، جمعُ (جَاسٍ)، **والسادسُ**[(٤)]: كـ(اخْصُص ابي)، وأصلُه: (**اخْصُصْ أَبِي**)، فنُقلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الصادِ وحُذِفَتْ الهمزةُ، **والسابعُ**[(٥)]: كـ(**هَيْلَلَ**)؛ أي: أَكْثَرَ مِنْ قولِ: لا إلَهَ إلا اللهُ، ونحوُه: (قَرْدَدٌ)، و(مَهْدَدٌ).

فإنْ لم يكنْ شيءٌ مِنْ ذلك: وَجَبَ الإدغامُ، نحوَ [٢٤٢/ظ]: (رَدَّ)، و(ضَنَّ)؛ أي: (بَخِلَ) و(لَبَّ)[(٦)]. والأصلُ: ((رَدَدَ)، و(ضَنِنَ) و(لَبُبَ))[(٧)].

وأشارَ بقولِه: (... **وَشَذَّ فِي أَلِلْ * وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ**)[(٨)] إلى أنه قد جاءَ الفَكُّ في ألفاظٍ؛ قياسُها: وجوبُ الإدغامِ، فجُعِلَ شاذًّا يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه، نحوُ: (أَلِلَ السِّقَاءُ)[(٩)]: إذا تغيرَتْ رائحتُه،

---

(١) (ذلل) - بضمتين - جمع (ذلول)؛ وهو البعير الَّذي سهل قياده. و(جُدُد) - بضمتين أيضًا - جمع (جديد)، وهو: ضد القديم (م).

(٢) الكلل: جمع كلة - بكسر الكاف فيهما - وهي الستر، و(اللمم): جمع (لمة) - بكسر اللام فيهما؛ وهي الشعر الَّذي يجاوز شحمة الأذن (م).

(٣) (**الطلل**): ما شخص وارتفع من آثار الديار. و(**اللبب**): موضع القلادة من الصدر (م).

(٤) هو: ما حركة ثاني مثليه عارضة؛ فيفكُّ لعدم الاعتداد بالعارض.

(٥) هو: الملحق بغيره. وهو نوعان: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين؛ كياء (هيلل) لإلحاقه بـ(دحرج)، أو: بأحد المثلين؛ كـأحد مثلي (جلبب) لإلحاقه بـ(دحرج) و(قردد) للمكان الغليظ، و(مهْدد): عَلَم امرأة ملحقان بـ(جعفر)، وإنما وجب فك ذلك؛ لئلا يفوت ما قصد من الإلحاق. «الخضري» (٢/ ٢١١).

(٦) (لبب) - على وزان (كرم) - أي: صار لبيبًا، واللبيب: التام العقل (م).

(٧) تقديم وتأخير في (س).

(٨) هذا تاسع الشروط. **وحاصله**: أن لا يكون اللفظ مما فكّته العرب شذوذًا؛ فلا يدغم، كما لا يفك غيره قياسًا عليه. «الخضري» (٢/ ٢١١).

(٩) ينظر: «إصلاح المنطق» (ص١٦٠)، و«المقتضب» (١/ ١٠٨).

و(لَحِحَتْ عينُه)(١): [إذا الْتَصَقَتْ بالرَّمَصِ(٢)](٣).

[مواضع جواز الفك والإدغام]

[ص][٩٩٤] وَ(حَيِيَ) افْكُكْ وادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ     كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى، وَاسْتَتِرْ)

[ش] أشارَ في هذا البيتِ إلى ما يجُوزُ فيه الإدغامُ(٤) والفَكُّ.

وفُهِمَ منه: أنَّ ما ذكَرَه قبلَ ذلك واجبُ الإدغامِ.

والمرادُ بـ(حَيِيَ): مَا كانَ المثلانِ فيه ـ ياءينِ لازمًا تحريكُهما، نحو: (حَيِيَ) و(عَيِيَ)؛ فيجُوزُ الإدغامُ نحو: (حَيَّ)، و(عَيَّ)(٥)؛ فلو

---

(١) ينظر: «إصلاح المنطق» (ص١٦٠)، و«التهذيب» (٣/ ٢٨٥).

(٢) (م): «الرَّمَص» ـ بفتح الراء والميم جميعًا ـ هو الوسخ؛ الَّذِي يجتمع فِي موق العين إذا كان جامدًا، فإن كان سائلًا فهو الغمص، وقد بقي مما سمع فيه الفك. ولم يذكره الشارح قولهم: (دبَب الإنسان) ـ من باب ضرب أو فرح ـ: إذا نبت الشعر فِي جبهته. وقولهم: (صَكَك الفرس) ـ من باب دخل ـ إذا اصطك عرقوباه. وقولهم: (ضببت الأرض) ـ من باب فرح ـ إذا كثر فيها الضب، وهو الحيوان المعروف، وقولهم: (قطِط الشعر) ـ من باب فرح ـ: إذا اشتدت بعودته، وقولهم: (مشِشت الدابة) ـ من باب فرح ـ: إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم، وقولهم: (عززت الناقة) ـ من باب كرم ـ: إذا ضاق مجرى لبنها.

هذا وقد قال قعنب ابن أم صاحب:

**أنــي أجــود لأقــوام وإن ضــنــنــوا**

فهذا شاذ قياسًا واستعمالًا. أما شذوذه قياسًا: فظاهر، وأما شذوذه استعمالًا: فلأن (ضننوا) ـ ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها فِي غير ضرورة مفكوكة (م).

(٣) في (س): «إذا التصقت».

(٤) نظرًا إلى أنهما مثلان في كلمة، وحركة ثانيهما أصلية لازمة؛ فهو داخل في الضابط المتقدم، ويجوز الفك نظرًا إلى أن حركة الثاني كالعارضة؛ لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر؛ فلا يعتد بها. **ومن ثَمَّ**: امتنع الإدغام في: (لن يحيى)، و(رأيت محييًا)؛ لعروض الحركة بالعامل. وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر، ولكن الفك أجود، ولعل المصنف أشار لذلك بتقديمه. «الخضري» (٢/ ٢١٢).

(٥) (م) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص [«ديوانه» (ص١٢٦)]:

**عَـيُّـوا بـأَمْـرِهِـمـو كَـمَـا     عَـيّت بـبَـيْـضَـتـهـا الـحَـمـامـةْ** (م)

كانَتْ حركةُ أحدِ المِثْلَيْنِ عارضةً بسببِ العاملِ: لم يَجُزْ الإدغامُ اتِّفاقًا، نحوَ: (لَنْ يُحْيِيَ)(١).

وأشارَ بقولِه: (... **كَذَاكَ نَحْوُ: تَتَجَلَّى وَاسْتَتِرْ**)(٢)... إلى أنَّ الفعلَ المبتدأَ بتاءينِ، مثلِ: (**تَتَجَلَّى**)(٣): يجوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ. **فمَنْ فكَّ** ـ وهو القياسُ ـ نظرَ إلى أنَّ المِثْلَيْنِ مصدَّرَانِ. **ومَنْ أدغمَ**: أرادَ التخفيفَ، فيقولُ: (اتَّجَلَّى)؛ فيُدْغِمُ أحَدَ التَّائَيْنِ(٤) في الآخَرِ، فَتَسْكُنُ إِحْدَى التاءينِ، فيُؤْتَى بهمزةِ الوصلِ؛ توصُّلًا للنطقِ بالساكنِ.

وكذلك قياسُ تاءِ (اسْتَتِرْ): **الفكُّ**؛ لسكونِ ما قبلَ المثلينِ، ويجوزُ الإدغامُ فيه ـ بعد نقلِ حركةِ أولِّ المثلينِ إلى الساكنِ ـ نحوَ: (سَتَّرَ، يَسَتِّرُ، سِتَّارًا)(٥).

---

(١) (م): «يحيي»: هو مضارع (أحيا)، عَلَى وزان (أعطى)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ۝٤٠﴾ [القيامة: ٤٠] (م).

(٢) تبع الشارح في هذا «شرح الكافية» (١/ ٢٠٧)، **وقد تعقب**: بأن (تتجلى) مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلًا. والذي ذكره النحاة: أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيًا كـ(تتبع) و(تتابع) ـ جاز إدغامه، واجتلاب همزة الوصل فيه، وفي مصدره دون مضارعه؛ فيقال: (اتَّبع، يتبع، اتباعًا) بشد التاء والباء في الكل، و(أتابع يتابع اتابعًا) بشد التاء فقط. وإن كان مضارعًا: كـ(تتذكر): لم يجز إدغامه ـ إلا في الوصل بعد لين، أو حركة نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] ـ تكاد تميز؛ لعدم الاحتياج حينئذ للهمزة، بخلافه في الابتداء به، ولا يصح حمل كلام «شرح الكافية» ـ على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه. وقد يقال: لا يُظَنُّ بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند: كسماع أو استنباط من اللغة، أو قياسًا لا ينافيها. وناهيك بمن قال: (طالعت صحاح الجوهري كله ـ فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل)، ولا يضره عدم ذكر السند صريحًا؛ لأنه ثقة. لكن قال يس: نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور. «الخضري» (٢/ ٢١٢).

(٣) في (س)، (ك): «تجلى».

(٤) في (ع)، (م): «المثلينِ».

(٥) (م) أما (**استر**): فأصله (استتر) عَلَى وزان (اجتمع)، فنقلت حركة التاء الأولى ـ إِلَى السين الساكنة قبلها؛ فاستغني عن همزة الوصل فحذفت، وأدغمت التاء في =

[حكم ما إذا اجتمع أول المضارع تاءان]

[ص] [٩٩٥] وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصِرْ فِيهِ عَلَى تَا، كَـ(تَبَيَّن العِبَرْ)

يقالُ [٢٤٣/و] في (تَتَعَلَّمُ وتَتَنَزَّلُ وتَتَبَيَّنُ) ونحوُها: (تَعَلَّمُ، وتَنَزَّلُ، وتَبَيَّنُ)؛ بحذفِ إحدى التاءين[1]، وإبقاءِ الأُخْرَى، وهو كثيرٌ جدًّا، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

[ص] [٩٩٦] وَفَكُّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
[٩٩٧] نحوَ (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

[ش] إذا اتصلَ بالفعلِ المُدْغَمِ عينُه في لامِه ـ ضميرُ رَفْعٍ سَكَنَ آخِرُهُ، فيجِبُ حينئذٍ الفكُّ، نحو: (حَلَلْتَ، وحَلَلْنَا، والهنداتُ حَلَلْنَ)، فإذا دخَل عليه جازمٌ: جازَ الفكُّ[2]، نحوَ: (لم يَحْلُلْ)، ومنه قولُه تعالى: (وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي) [طه: ٨١]، وقولُه: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٨]. والفكُّ لغةُ أهلِ الحجازِ، وجازَ الإدغامُ نحوَ: (لَمْ يَحُلَّ). ومنْه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] ـ في سورةِ الحشرِ، وهي لغةُ تميمٍ. والمرادُ بشبهِ الجزمِ: سكونُ الآخِرِ في الأمرِ

---

= التاء، فصار (سَتَّر) بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة. وأما (يستر)، فأصله: (يستتر) على مثال (يجتمع)، فنقلت فتحة التاء الأولى إِلَى السين، ثم أدغمت التاء فِي التاء؛ فصار (يستر) بفتح ياء المضارعة، وفتح السين، وتشديد التاء مكسورة، وأما (ستارًا)، فأصله: (استتار) ـ على مثال (اجتماع)؛ فنقلت كسرة التاء الأولى إِلَى السين، فاستغني عن همزة الوصل، وأدغمت التاء فِي التاء فصار (سِتَّارًا)، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة.

**فإن قلت**: فهذا الفعل الماضي يلتبس بالماضي من الثلاثي المضعف العين، نحو: (عظم) ـ إذا قلت: (ستر فلان فلانًا).

**فالجواب**: أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الَّذي ذكرته، ولكن المضارعين يختلفان، فأنت تقول في المضارع **(يستر)** فتضم حرف المضارعة؛ إن كان من مضعف العين، وتفتح حرف المضارعة؛ إن كان ماضية **(استتر)**، وكذلك المصدران مختلفان فمصدر هذا الفعل (ستار)، ومصدر ذاك: (تستير) (م).

(١) لثقل اجتماع المثلين.

(٢) لتعذر الإدغام: بسكون ثاني المثلين.

نحوَ: (احْلُلْ)، و(إنْ شئْتَ قُلْتَ حُلَّ)[١]؛ لأنَّ حُكْمَ الأمرِ ـ كحُكْمِ (المضارعِ[٢] المجزومِ)[٣].

[ص][٩٩٨] وَفَكُّ (أَفْعِلْ) في التعَجُّبِ الْتُزِمْ     والْتُزِمَ الإِدْغَامُ أيضًا فِي (هَلُمَّ)

[ش] ولمَّا ذكَرَ أنَّ فِعْلَ الأمرِ ـ يجوزُ فيه وجهانِ، نحوَ: (احْلُلْ وحُلَّ) ـ استَثْنَى مِنْ ذلك شيئينِ[٤]:

**أحدَهما: (أفْعِلْ)** في التعجُّبِ؛ فإنه يجِبُ فكُّه، نحوَ: (أَحْبِبْ بِزَيْدٍ[٥])، و(أَشْدِدْ ببياضِ وجهِهِ).

**الثاني**: (هَلُمَّ)؛ فإنَّهم التزمُوا إدغامَه[٦]. واللهُ ﷻ أعلمُ.

---

(١) بطرح همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها.

(٢) ليس في (ع)، (ك).     (٣) العبارة في (س): «الجزم».

(٤) أي: فهذا البيت استدراك على قوله: **(وفي شبه الجزم تخيير)** لكن استثناء (أفعل) إنما هو بالنظر لصورته؛ فإنه ليس أمرًا حقيقة؛ بل ماضٍ على صورة الأمر، واستثناء (هلم) بالنظر للغة تميم؛ لأنها عندهم فعل أمر لا ينصرف؛ فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كـ(هلمّا)، و(هلموا)... إلخ. أما على لغة الحجاز: فلا استثناء؛ لأنها ليست فعلًا أصلًا ـ عندهم؛ بل اسم فعل بمعنى: (أقبل أو احضر)، فتلزم لفظًا واحدًا للمفرد المذكر وغيره، وبلغتهم جاء القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]. «**الخضري**» **(٢/ ٢١٢)**.

(٥) ليس في (م).

(٦) أي: بإجماع أيضًا ـ كما في «شرح الكافية» (٣/ ١٣٩٠) ـ فلم يقل فيه: (هلمم) ـ بالفكِّ؛ تخفيفًا لثقله بالتركيب؛ فإنه مركبٌ لا بسيطٌ ـ كما قيل، وتركيبه عند البصريين [«الإنصاف» لابن الانباري (١/ ٢٨٢)]؛ من (ها) ـ التنبيه ـ و(لمَّ) التي هي فعل أمر؛ من قولهم: (لمَّ الله شعثه)؛ أي: جمعه؛ كأنه **قيل**: (اجمع نفسك إلينا)، فحذفت الألف من (ها) تخفيفًا. **وقال الخليل ـ [كما حكاه سيبويه (٣/ ٣٣٢)]**: ركبت (ها) مع (الْمم): أصله قبل إدغامه؛ فحذفت همزته للوصل، وألف (ها) للساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى للام، وأدغم. وقال الفراء [«معاني القرآن» (١/ ٢٠٣)]، والكوفيون [«الزاهر» لابن الانباري (٢/ ٢٥٣)]؛ مركبة من (هل) التي للزجر، و(أمَّ) بمعنى (أقصد)، فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار (هلم). **ومذهب البصريين ـ** أقرب للصواب، وخففوه أيضًا بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب؛ نحو: (هلمه)، ولا يضم تبعًا لها، وكذا إن =

[خاتمة الناظم للألفية]

[٩٩٩] وَمَـا بِـجَـمْـعِـهِ عُـنِـيـتُ قَـدْ كَـمَـلْ ‏ ‏ ‏ نَظْمًـا عَلَـى جُلِّ الْمُهِمَّـاتِ اشْـتَمَلْ

[١٠٠٠] أَحْصَـى مِنَ الْكَافِيَـةِ الْخُلَاصَـهْ ‏ ‏ ‏ كَمَـا اقْتَضَـى غِنًـى بِلَا خَصَاصَـهْ

[١٠٠١] فَـأَحْـمَـدُ اللَّـهَ مُـصَـلِّـيًـا عَلَـى ‏ ‏ ‏ مُـحَـمَّـدٍ خَـيْـرِ نَـبِـيٍّ أُرْسِـلَا

[١٠٠٢] وَآلِـهِ الْـغُـرِّ الْـكِـرَامِ الْـبَـرَرَهْ ‏ ‏ ‏ وَصَحْبِـهِ الْمُنْتَخَبِيـنَ الْخِيَـرَهْ

* * *

[وصلّى الله على سيِّدنا محمد، وآله وصحبه وسلّم][(١)]

---

= اتصل به ساكن كـ(هلم الرجل)، وحكى الجرمي فيها: الفتح والكسر عن بعض تميم. نعم إذا اتصلت بها ضمائر الرفع ـ كما عند تميم ـ حركت بما يناسبها كـ(هلما) و(هلموا) و(هلمي)؛ بالضم قبل الواو، والكسر قبل الياء، وقياسها مع نون النسوة (هَلْمُمْنَ) بالفك. **وزعم الفراء**: أنَّ الصواب: (هلمن) بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة؛ حفظًا لفتح ميمه، وحكي عن أبي عمرو: أنه سمع (هلمين يا نسوة) [كما في «التهذيب» (٦/ ١٦٨)]؛ بزيادة ياء ساكنة قبل النون؛ محافظةً على سكون ما قبلها؛ فتكسر الميم لمناسبتها. «الخضري» (٢/ ٢١٣).

[ذكر خواتيم النسخ الخطية المعتمدة]

(١) **جاء في خاتمة النسخة (س)**، ما نصه: «تم الشرح بعون الله وتوفيقه، وببركة رسول الله ورفيقه، على يد كاتبه الفقير الحقير، راجي عفو ربه القدير، والمفتقر إلى رحمة من اللطيف الخبير: عبيد الباقي بن السقا الشهير، وكان الفراغ منه نهار الثلاثاء ثاني رمضان المعظم سنة (٩٧٢هـ).

**سيبقى الخط بعدي في كتابي ‏ ‏ ‏ ويفنى الكف مني في التراب**

**فيا ليت الذي يقرا كتابي ‏ ‏ ‏ دعا لي بالخلاص من العذاب**

**خلقت من التراب بغير ذنب ‏ ‏ ‏ وأرجع بالذنوب إلى التراب**

**فأرجو رحمات اللّه ربي ‏ ‏ ‏ بحرمة من له الشفاعة في المآب**».

وفي ختام النسخة (ح)، ما نصه: «فرغ من تعليقه يوم الخميس، خامس شهر جمادى الآخرة، سنة تسع وستين وسبعمائة (٧٦٩هـ)، بدمشق المحروسة ـ حرسها الله تعالى ـ أحمد بن عمر بن مُسَلَّم بن سعيد الشافعي، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا».

**وفي خاتمة النسخة (ص)**: «وفرغ من كتابته مالكه ـ إن شاء الله تعالى ـ العبد الفقير الضعيف المعترف بالتقصير والتسويف، الراجي عفو ربه ومغفرته ورحمته وشفاعة نبيه محمد ﷺ النبيِّ الشريف، في يوم القيامة: عبد الوهاب بن علي بن أحمد بن خضر بن عبد الوهاب الطائفي بلدًا، والشافعي معتقدًا، غفر الله ـ تعالى ـ له ولوالديه ولأولاده وذريته ولنسله وعقبه، ولمن قرأ فيه ونظر فيه ودعا لكاتبه =

= بالغربة، ولوالديه بالرحمة والمغفرة، ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات. . . آمين آمين آمين، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والتسليم على أشرف المرسلين، وأفضل الخلق أجمعين سيد الأولين والآخرين محمد، وعلى آله وأصحابه وعترته وأهل بيته وسائر الصالحين، آمين، والحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا؛ حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل - في يوم الاثنين المبارك، الموافق الثامن شهر ذي الحجة الحرام، سنة سبعين وثماني مائة (٨٧٠هـ). أحسن الله تعالى عاقبتها وما بعدها في خير وسلام آمين، والحمد لله ربِّ العالمين».

**وفي النسخة (ع)**: «بالصواب تم الكتاب، بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، ورسول رب العالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. علّقه الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير: أحمد بن عبد القادر الانصاري الشافعي، غفر الله له ولوالديه، ولمن قرأ فيه، ودعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين - سنة (٩٥٠هـ)».

وقال الشيخ المحقق العلَّامة محمدُ محيي الدين عبدِ الحميدِ؛ عفَا الله عنه وغفرَ له ولوالديه والمسلمينَ - **في خاتمة نسخته (م)** ما نصه:

«الحمدُ للهِ الذي بنعمتِه تتمُّ الصالحاتُ، وبمحضِ إحسانِه وتيسيرِه تكمُلُ الحسناتُ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا محمدِ بنِ عبدِ اللهِ؛ خاتمِ النبيِّينَ، وعلى آلِه وصحبِه الذينَ بهداهم نهتدِي، وعلى ضوءِ حجَّتُهم - نعبرُ الطريقَ إلى الفوزِ برضوانِ اللهِ تعالى ومحبَّتِه.

**وبعدُ**، فقد كَمُلَ بتوفيقِ اللهِ وحُسْنِ تأييدِه - ما وفَّقَنَا اللهُ له من تحقيقِ مباحثَ وشرحِ شواهدِ «شرحِ الخلاصةِ»: «الألفيَّةِ» لقاضي القضاةِ بهاءِ الدينِ بنِ عَقِيلٍ، شرحًا موجزًا على قدرِ ما يحتاجُ إليه المبتدئونَ، وقد كانَ مجالُ القولِ ذا سعةٍ، لو أنَّنا أردْنا أن نتعرَّضَ للأقوالِ ومناقشتِها، وتفصيلِ ما أَجْمَلَ المؤلِّفُ منها وإيضاحِ ما أشارَ إليه من أدلَّتِها ولكنَّنا اجتزَأْنَا مِنْ ذلك كلِّه باللبابِ وما لا بدَّ مِنْ معرفتِه معَ إعرابِ أبياتِ الألفيَّةِ إعرابًا مبسوطًا سهلَ العبارةِ؛ لئلَّا يكونَ لمُتَنَاوِلِ الكتابِ مِنْ بعدِ هذا كلِّه حاجةٌ إلى أنْ يصطَحِبَ مع هذه النسخةِ كتابًا آخرَ مِنَ الكتبِ التي لها ارتباطٌ بالمتنِ أو شرحِه، وقد تمَّ ذلكَ كلُّه في منتصفِ ليلةِ التاسعِ من شهرِ رمضانَ المعظَّمِ، مِنْ سنةِ خمسينَ وثلاثِمائةٍ وألفٍ مِنْ هجرةِ أشرفِ الخَلقِ ﷺ عليه وآلِه وصحبِه وسلَّمَ، واللهُ المسؤولُ أنْ ينفَعَ بعملي هذا، وأنْ يجعلَه خالصًا لوجهِه، وأن يجنِّبَنِي الغرور، ويحول بيني وبينَ العُجْبِ والزَّلَلِ، آمينُ».

# تكملةٌ في تصريفِ الأفعالِ

حرَّرَها

**محمدُ مُحْيِي الدينِ عبدِ الحميدِ**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلاتُه وسلامُه على ختامِ المرسلينَ وإمامِ المُتَّقِينَ وعلى آلِه وصحبِهِ والتابعينَ، ولا عدوانَ إلا على الظالمينَ.

**أما بعدُ؛** فهذه خلاصةٌ موجزةٌ فيما أغفلَهُ صاحبُ الخلاصةِ «الألفيَّةِ»، أو أجملَ القولَ فيه إجمالًا من تصريفِ الأفعالِ؛ عملتُها لقارئِي شرحِ بهاءِ الدينِ بنِ عَقِيلٍ، حينَ حقَّقْتَ مباحثَه وشرحْتُ شواهِدَه وتركْتُ تفصيلَ القولِ والإسهابَ فيه لكتابِي «دروسِ التصريفِ»؛ الذي صنَّفْتُه لطلَّابِ كليَّةِ اللغةِ العربيةِ، في الجامع الأزهرِ؛ فقد أودَعْتُه أكثرَ ما تفرَّقَ في كتبِ الفنِّ، بأسلوبٍ بديعٍ ونظامٍ أنيقٍ وتحقيقٍ بارعٍ. ومِنَ اللهِ أستمِدُّ المعونةَ، وهو حسبي وبه أعتصمُ. [سبب التكملة]

❁ ❁ ❁

# البابُ الأوَّلُ

# في المجردِ والمزيدِ فيه مِنَ الأفعالِ

وفيه ثلاثةُ فصولٍ:

# الفصلُ الأَوَّلُ

## في أوزانِهما

ينقسِمُ الفعلُ إلى مجرَّدٍ ومزيدٍ فيه؛ فالمجرَّدُ: إمَّا ثلاثيٌّ، وإما رباعِيٌّ، وكلٌّ منهما ينتهِي بالزيادةِ إلى ستَّةِ أحرفٍ، فتكونُ أنواعُ المزيدِ فيه خمسةً:

[أوزان الماضي المجرد الثلاثي]

**(١) فلِماضِي المجرَّدِ الثلاثيِّ** ثلاثةُ أبنيةٍ:

**الأَوَّلُ**: (فَعَلْ) بفتحِ العينِ، ويكونُ لازمًا، نحو: (جَلَسَ وقَعَدَ)، ومتعدِّيًا، نحو: (ضَرَبَ، ونَصَرَ، وفَتَحَ).

**الثاني**: (فَعِلَ) ـ بكسرِ العينِ، ويكونُ لازمًا، نحوَ: (فَرِحَ وجَذِلَ)، ومتعدِّيًا نحو: (عَلِمَ وفَهِمَ).

**والثالثُ**: (فَعُلَ) ـ بضمِّ العينِ، ولا يكونُ إلا لازمًا نحو: (ظَرُفَ وكَرُمَ)(١).

**(٢) ولماضي المجرَّدِ الرباعيِّ** بناءٌ واحدٌ، وهو (فَعْلَلَ) ـ بفتحِ ما عدا العينَ منه، ويكونُ لازمًا نحو: (حَشْرَجَ ودَرْبَخَ)(٢)، ومتعدِّيًا نحو: (بَعْثَرَ ودَحْرَجَ).

[أوزان المزيد الثلاثي بحرف واحد]

**(٣) ولمزيدِ الثلاثيِّ بحرفٍ واحدٍ** ثلاثةُ أبنيةٍ:

**الأَوَّلُ**: **(فَعَّل)**، بتضعيفِ عينِه ـ نحو: (قَطَّعَ وقَدَّمَ).

---

(١) (م) وفاء الثلاثي مفتوحة دائمًا كَمَا رأيت، لقصدهم الخفة في الفعل، والفتحة أخف الحركات، ولامه لا يعتد بها؛ لأنها متحركة أو ساكنة عَلَى مَا يقتضيه البناء (م).

(٢) (م): «حشرج»: غرغر عند الموت وتردد نفسه، و«دربخ»: طأطأ رأسه، وبسط ظهره (م).

**والثانِي**: (**فَاعَلَ**)، بزيادةِ ألفٍ بينَ الفاءِ والعينِ، نحوَ: (قَاتَلَ، وخَاصَمَ).

**والثالث**: (**أَفْعَلَ**)، بزيادةِ همزةٍ قبلَ الفاءِ، نحوَ: (أَحْسَنَ وأَكْرَمَ).

[أوزان الثلاثي المزيد بحرفين]

**(٤) ولمزيدِ الثلاثيِّ بحرفينِ** خمسةُ أبنيةٍ:

**الأَوَّلُ**: (**انْفَعَلَ**)؛ بزيادةِ همزةِ وصلٍ، ونونٍ قبلَ الفاءِ نحوَ: (انْكَسَرَ، وانْشَعَبَ).

**والثاني**: (**افْتَعَلَ**)؛ بزيادةِ همزةِ وَصْلٍ قبلَ الفاءِ، وتاءٍ بينَ الفاءِ والعينِ، نحوَ: (اجتمعَ، واتصلَ).

**والثالثُ**: (**افْعَلَّ**)؛ بزيادةِ همزةِ وصلٍ قبلَ الفاءِ، وتضعيفِ اللامِ نحو: (احْمَرَّ، واصْفَرَّ).

**والرابعُ**: (**تَفَعَّلَ**)؛ بزيادةِ تاءٍ قبلَ الفاءِ، وتضعيفِ العينِ، نحوَ: (تَقَدَّمَ، وتصدَّعَ).

**والخامسُ**: (**تَفَاعَلَ**)؛ بزيادةِ تاءٍ قبلَ فائه، وألِفٌ بينَ الفاءِ والعينِ، نحوَ: (تَقَاتَلَ، وتَخَاصَمَ).

[أوزان الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف]

**(٥) ولمزيدِ الثلاثيِّ بثلاثةِ أحرفٍ** أربعةُ أبنيةٍ:

**الأَوَّلُ**: (اسْتَفْعَلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ والسينِ والتاءِ قبلَ الفاءِ، نحو: (اسْتَغْفَرَ، واسْتَقَامَ).

**والثاني**: (افْعَوْعَلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ وتضعيفِ العينِ، وزيادةِ واوٍ بينَ العينينِ، نحوَ: (اغْدَوْدَنَ، واعْشَوْشَبَ).

**والثالثُ**: (افْعَوَّلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ، وواوٍ مشدَّدةٍ بينَ العينِ واللامِ نحوَ: (اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ).

**والرابعُ**: (افْعَالَّ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ، وألِفٍ بعدَ العينِ، وتضعيفِ اللامِ نحوَ: (احْمَارَّ، واعْوَارَّ).

[وزن الرباعي المزيد بحرف]

**(٦) ولمزيدِ الرباعيِّ بواحدٍ** بناءٌ واحدٌ:

وهو (تَفَعْلَلَ)؛ بزيادةِ التاءِ قبلَ فائِه، نحوَ: (تَدَحْرَجَ، وتَبَعْثَرَ).

[وزن الرباعي المزيد بحرفين]

**(٧) ولمزيدِ الرباعيِّ بحرفينِ** بناءانِ:

**أَوَّلُهما**: (افْعَنْلَلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ والنونِ بينَ العينِ ولامِه الأُولى نحوَ: (احْرَنْجَم)، و(افْرَنْقَعَ).

**وثانِيهما**: (افْعَلَلَّ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ وتضعيفِ لامِه الثانيةِ، نحو: (اسْبَطَرَّ، واقْشَعَرَّ، واطْمَأَنَّ).

[ما يلحق بالرباعي المجرد]

**(٨) ويُلْحَقُ بالرباعيِّ المجرَّدِ**: (وهو بناءُ (دَحْرَجَ)) - ثمانيةُ أبنيةٍ أصلُها مِنَ الثلاثيِّ، فزِيدَ فيه حرفٌ لغرضِ الإلحاقِ:

**الأَوَّلُ**: (فَعْلَلَ)، نحو: (جَلْبَبَ، وشَمْلَلَ).

**والثاني**: (فَوْعَل)، نحو: (رَوْدَنَ، وهَوْجَلَ).

**والثالثُ**: (فَعْوَلَ)، نحو: (جَهْوَرَ) و(دَهْوَرَ).

**والرابعُ**: (فَيْعَلَ)، نحو: (بَيْطَرَ وسَيْطَرَ).

**والخامسُ**: (فَعْيَلَ) نحو: (شَرْيَفَ، ورَهْيَأَ).

**والسادسُ**: (فَنْعَلَ)، نحوَ: (سَنْبَلَ)، و(شَنْتَرَ).

**والسابعُ**: (فَعْنَلَ)، نحوَ: (قَلْنَسَ).

**والثامنُ**: (فَعْلَى)، نحوَ: (سَلْقَى).

[ما يلحق بالرباعي المزيد بحرف]

**(٩) ويُلْحَقُ بالرباعيِّ المزيدُ فيه بحرفٍ واحدٍ**، (وهو بناءُ (تَفَعْلَلَ) - سبعةُ أبنيةٍ أصلُها مِنَ الثلاثيِّ فزِيدَ فيه حرفٌ للإلحاقِ، ثم زِيدَتْ عليه التاءُ:

**الأَوَّلُ**: (تَفَعْلَلَ)، نحوَ: (تَجَلْبَبَ)، و(تَشَمْلَلَ).

**والثاني**: تَمَفْعَلَ نحو: (تَمَنْدَلَ).

**والثالثُ**: (تَفَوْعَلَ)، نحو: (تَكَوْثَرَ)، و(تَجَوْرَبَ).

**والرابعُ**: (تَفَعْوَلَ)، نحو: (تَسَرْوَلَ)، و(تَرَهْوَكَ).

**والخامسُ**: (تَفَيْعَلَ)، نحوَ: (تَسَيْطَرَ، و(تَشَيْطَنَ).

**والسادسُ**: (تَفَعْيَلَ)، نحوَ: (ترَهْيَأَ).

**والسابعُ**: (تَفَعْلَى)، نحوَ: (تَقَلْسَى، وتَجَعْبَى).

[ما يلحق بالرباعي المزيد بحرفين]

(١٠) **ويُلْحَقُ بالرباعيِّ المزيدِ فيه بحرفينِ ثلاثةُ أبنيةٍ**، وأصلُها مِنَ الثلاثيِّ؛ فزِيدَ فيه حرفُ الإلحاقِ. ثُمَّ زِيدَ فيه حرفانِ:

**الأَوَّلُ**: (افْعَنْلَلَ)، نحو: (اقْعَنْسَسَ، واقْعَنْدَدَ).

**والثاني**: (افْعَنْلَى)، نحو: (احْرَنْبَى) و(اسْلَنْقَى).

**والثالثُ**: (افْتَعْلَى)، نحوَ: (اسْتَلْقَى، واجْتَعْبَى).

**والإلحاقُ**: أنْ تَزِيدَ على أصولِ الكلمةِ حرفًا لا لغرضٍ معنويٍّ؛ بل لتُوازِنَ بها كلمةً أخرى؛ كي تجريَ الكلمةُ الملحقةُ في تصريفِها ـ على ما تجري عليه الكلمةُ الملحقُ بها، وضابطُ الإلحاقِ في الأفعالِ: اتِّحادُ المصادرِ.

فللماضي مِنَ الأفعالِ مجرَّدِها ومزيدِهَا وملحقِها ـ سبعةٌ وثلاثونَ بناءً.

۞ ۞ ۞

## الفصلُ الثاني

# في معاني هذه الأبنيةِ

[معاني بناء (فَعُلَ)]

**(١)** لا يجيءُ بناءُ **(فَعُلَ)**؛ بضمِّ العينِ إلا للدَّلالةِ على غريزةٍ أو طبيعةٍ، أو: ما أشبَه ذلك نحوَ: (جَدُرَ فلانٌ بالأمرِ، وخَطُرَ قَدْرُهُ، وإذا أُرِيدَ التعجُّبُ من فِعْلٍ، أو المدحِ بِه حُوِّلَ إلى هذه الزنةِ، نحو: (قَضُوَ الرجلُ وعَلُمَ)، بمعنى: (ما أَقْضَاهُ ومَا أَعْلَمَه)[١].

[معاني بناء (فَعِلَ)]

**(٢)** ويجيءُ بناءُ **(فَعِلَ)** بكسرِ العينِ؛ للدَّلالةِ على النعوتِ الملازمةِ، نحوَ: (ذَرِبَ لسانُه)، و(بَلِجَ جبينُه)، أو: للدَّلالةِ على عَرَضٍ نحو: (جَرِبَ)، و(عَرِجَ)، و(عَمِصَ)، و(مَرِضَ)، أو: للدَّلالةِ على كِبَرِ عضوٍ، وذلك إذا أُخِذَ مِنَ ألفاظِ أعضاءِ الجسمِ الموضوعةِ على ثلاثةِ أحرفٍ، نحو: (رَقِبَ) و(كَبِدَ) و(طَحِلَ) و(جَبِهَ) و(عَجِزَتْ المرأَة)، ويأتِي لغيرِ ذلك، نحوَ: (ظَمِئَ، ورَهِبَ).

[معاني (فَعَلَ)]

**(٣)** ويجيءُ بناءُ **(فَعَلَ)** ـ بفتحِ العينِ؛ للدَّلاَلةِ على الجمعِ، نحوَ: (جَمَعَ، وحَشَرَ، وحَشَدَ)، أو: على التفريقِ، نحوَ: (بَذَرَ وقَسَمَ)، أو: على الإعطاء، نحو: (مَنَحَ، ونَحَلَ)، أو: على المنع، نحو: (حَبَسَ ومَنَعَ)، أو: على الامتناع، نحو: (أَبَى وشَرَدَ وجَمَحَ)، أو: على الغلبةِ،

---

(١) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٧/ ١٥٣): «**(فَعُلَ)** مضمومَ العين في الماضي؛ فبناءٌ لا يكون إلَّا لازمًا غير متعدّ؛ لأنه بناءٌ موضوعٌ للغرائز والهيئة التي يكون الإنسانُ عليها من غيرِ أن يفعل بغيره شيئًا، ولا يكون مضارعه إلَّا مضمومًا، بخلافِ (فَعَلَ) و(فَعِلَ)؛ اللذين يكونان لازمين ومتعدّيين. ولم يشذّ منه شيءٌ ـ إلَّا ما حكاه سيبويه ـ من أن بعضهم قال: (كُدْتُ) بضمّ الكاف، (أَكادُ)، وهو من تداخُل اللغات. فهذه جملة الأفعال الثلاثية المجرّدة من الزيادة».

نحو: (قَهَرَ، ومَلَكَ)، أو: على التحويلِ، نحوَ: (نَقَلَ وصَرَفَ)، أو: على التحوُّلِ، نحوَ: (رَحَلَ، وذَهَبَ)، أو: على الاستقرارِ نحوَ: (ثَوَى، وسَكَنَ)، أو: على السيرِ، نحوَ: (ذَمَلَ، ومَشَى)، أو: عَلَى السَّتْرِ، نحوَ: (حَجَبَ، وخَبَأَ)، أو: على غَيرِ ذلكَ ممَّا يصعُبُ حصرُه مِنَ المعانِي.

[معاني فعلل] (٤) ويجيءُ بناءُ (فَعْلَلَ) للدَّلالةِ على الاتِّخَاذِ، نحو: (قَمْطَرْتُ الكتابَ)، و(قَرْمَضْتُ)؛ أي: (اتَّخَذْتُ قَمْطَرًا وقَرْمُوضًا)(١)، أو: للدَّلالةِ على المشابهةِ، نحوَ: (حَنْظَلَ خُلُقُ محمَّدٍ)، و(عَلْقَمَ)؛ أي: أشبَه الحنظلَ والعلقمَ، أو: للدَّلالةِ على جَعْلِ شيءٍ في شيءٍ، نحوَ: (عَنْدَمَ ثَوْبُه، ونَرْجَسَ الدواءُ)؛ أي: جُعِلَ فيه العَنْدَمَ والنَّرْجُسِ، أو: للدَّلالةِ على الإصابةِ، نحو: (عَرْقَبَهُ، وغَلْصَمَهُ)؛ أي: (أصابَ عُرْقُوبَه وغَلْصَمَتَهُ)، أو: لاختصارِ المركَّبِ؛ للدَّلالةِ على حكايتِه، نحو: (بَسْمَلَ، وسَبْحَلَ، وحَمْدَلَ، وطَلْبَقَ)(٢)، أو: لغيرِ ذلك.

[معاني بناء أفعل] (٥) ويجيءُ بناءُ (**أَفْعَلَ**) للتعديةِ، نحو: (أَجْلَسَ وأَخْرَجَ وأَقَامَ)، أو: للدَّلالةِ على أنَّ الفاعلَ قد صارَ صاحبُ ما اشْتَقَّ منه الفعلُ، نحو: (أَلْبَنَتِ الشاةُ)، و(أَثْمَرَ البستانُ)، أو: للدَّلالةِ على المصادفَةِ نحوَ: (أَبْجَلْتُهُ وأَعْظَمْتُهُ)، أو: للدَّلالَةِ على السَّلْبِ، نحوَ: (أَشْكَيْتُهُ، وأَقْذَيْتُهُ)؛ أي: (أَزَلْتُ شكواه، وقَذَى عينِه)، أو: للدَّلالةِ على الدخولِ في زمانٍ أو مكانٍ، نحوَ: (أَصْحَر، وأَعْرَقَ، وأَتْهَمَ، وأَنْجَدَ، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وأَضْحَى)، أو: للدَّلالةِ على الحَيْنُونَةِ ـ وهي قُرْبُ الفاعلِ مِنَ الدخولِ في أصلِ الفعلِ، نحو: (أَحْصَدَ الزرعُ)، و(أَصْرَمَ النخلُ)؛ أي: (قَرُبَ حصادُه وصِرَامُه) أو: لغيرِ ذلكَ.

---

(١) (م): **القُرْمُوض** ـ بزنة عُصْفُور ـ حفرةٌ صغيرة يسكن فيها من البرد (م).

(٢) (م) سبحل: أي قال: (سبحان الله)، و(حمدل)، أي قال: (الحمد لله)، و(طلبق)؛ أي: قال: (أطال الله بقاءك). ومن أمثلته (جعفد) ـ أي: قال: (جعلت فداك)، و(مشأل)؛ أي: قال: (ما شاء الله) (م).

[دلالة بناء فعَّل] (٦) ويجيءُ بناءُ **(فَعَّل)** للدَّلالةِ على التكثيرِ، نحوَ: (جَوَّلْتُ، وطَوَّفْتُ)، أو: للتعدِيَةِ، نحوَ: (خرَّجْتُه، وفرَّحْتُه)، أو: للدَّلالةِ على نِسْبَةِ المفعولِ إلى أصلِ الفعلِ، نحو: (كَذَّبْتُه، وفَسَّقْتُه)، أو: للدَّلالَةِ على السَّلْبِ نحوَ: (قَرَّدْتُ البعيَر، وقَشَّرْتُ الفاكهةَ)؛ أي: أَزَلْتُ قُرَادَهُ وقِشْرَهَا، أو: للدَّلالَةِ على التوجُّهِ نحوَ ما أُخِذَ الفعلُ منه، نحوَ: (شَرَّقَ وغَرَّبَ وصَعَّدَ)، أو: لاختصارِ حكايةِ المُرَكَّبِ، نحوَ: (كَبَّرَ وهَلَّلَ وحَمَّدَ وسَبَّحَ)، أو: للدَّلالةِ على أنَّ الفاعلِ يشبِهُ ما أُخِذَ منه الفعلُ، نحو: (قَوَّسَ ظهرَ عَلِيٍّ)؛ أي: انحنَى حتى أشبهَ القوسَ، أو للدَّلالةِ على غيرِ ذلك مِنَ المعانِي.

[دلالة بناء فاعل] (٧) ويجيءُ بناءُ **(فَاعَلَ)**؛ للدَّلالةِ على المفاعلةِ، نحو: (جَاذَبْتُ عليًّا ثوبَه)، أو: للدَّلالةِ على التكثيرِ، نحو: (ضَاعَفْتُ أجرَ المجتهدِ)، وكـ(اثَرْتُ إحسانِي عليه)، أو: للدَّلالةِ على الموالاةِ، نحو: (تَابَعْتُ القراءةَ)، و(وَالَيْتُ الصومَ)، أو: لغيرِ ذلك مِنَ المعانِي.

[دلالة بناء انفعل] (٨) ويجيءُ بناءُ **(انْفَعَل)**؛ للدَّلالةِ على المطاوعةِ، وأكثرُ ما تكونُ مطاوعةَ هذا البناءِ للثلاثيِّ المتعديِّ لواحدٍ، نحو: (كَسَرْتُه فَانْكَسَر)، و(قُدْتُه فَانْقَادَ)، وقد يأتي لمطاوعةِ صيغةِ **(أَفْعَلَ)**، نحوَ: (أَغْلَقْتُ البابَ فَانْغَلَقْ)، و(أَزْعَجْتُ عليًّا فَانْزَعَجَ).

[دلالة بناء افتعل] (٩) ويجيءُ بناءُ **(افْتَعَل)**؛ للدَّلالةِ على المطاوعةِ، ويطاوعُ الثلاثيَّ، نحو: (جَمَعْتُه فَاجْتَمَع)، و(غَمَمْتُه فَاغْتَمَّ)، ويطاوعُ بناءَ (أَفْعَلَ)، نحو: (أَنْصَفْتُه فَانْتَصَفْ)، ويطاوعُ بناءَ (فَعَّلَ)، نحو: (عَدَّلْتُ الرمحَ فَاعْتَدَلْ)، ويأتِي للدَّلالةِ على الاتِّخاذِ، نحو: (اشْتَوَى، واخْتَتَمْ)[1]، أو: للدَّلالةِ على التَّشَارُكِ، نحو: (اجْتَوَرَا، واشْتَوَرَا)، أو: للدَّلالةِ على التصرفِ باجتهادٍ ومبالغةٍ، نحوُ: (اكْتَسَبَ، واكْتَتَبَ)، أو:

(١) (م): «اشتوى»: اتخذ شواء، واختتم؛ أي: اتخذ خاتمًا.

للدَّلالةِ على الاختيارِ، نحوَ: (انْتَقَى، واصْطَفَى، واخْتَارَ)، أو: لغيرِ ذلكَ مِنَ المعانِي.

[دلالة بناء افعلَّ] (١٠) ويجيءُ بناءُ (**افْعَلَّ**) مِنَ الأفعالِ الدالَّةِ على لونٍ أو عيبٍ؛ لقصدِ الدَّلالةِ على المبالغةِ فيها وإظهارِ قوَّتِها، نحوَ: (احْمَرَّ، واصْفَرَّ، واعْوَرَّ، واحْوَلَّ).

[دلالة بناء تفعَّل] (١١) ويجيءُ بناءُ (**تَفَعَّلَ**) للدَّلالةِ على المطاوعةِ، وهو يطاوعُ (**فَعَّلَ**)، نحو: (هَذَّبْتُه فَتَهَذَّبَ، وعَلَّمْتُه فتَعَلَّمَ)، أو: للدَّلالةِ على التَكَلُّفِ(١)، نحو: (تكَرَّمَ وتَشَجَّعَ)، أو: للدَّلالةِ على الطلبِ، نحو: تَعَظَّمَ وتَيَقَّنَ ـ أي: طلبَ أنْ يكونَ عظيمًا وذا يقينٍ، أو: لغيرِ ذلك مِنَ المعانِي.

[دلالة بناء تفاعل] (١٢) ويجيءُ بناءُ (**تَفَاعَلَ**) للدَّلالةِ على المُشَارَكَةِ، نحوَ: (تَخَاصَما وتَعَارَكَا)، أو: للدَّلالةِ على التَّكَلُّفِ، نحو: (تَجَاهَلَ وتَكَاسَلَ وتَغَابَى)، أو: للدَّلالةِ على المطاوعةِ، وهو يطاوعُ (**فَاعَلَ**)، نحوَ: (بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ)، و(تَابَعْتُهُ فَتَتَابَعَ).

[دلالة بناء استفعل] (١٣) ويجيءُ بناءُ (**اسْتَفْعَلَ**)؛ للدَّلالةِ على الطلبِ، نحوَ: (اسْتَغْفَرْتُ اللهَ)، و(اسْتَوْهَبْتُهُ)، أو: للدَّلالةِ على التحوُّلِ من حالٍ إلى حالٍ، نحوَ: (اسْتَنْوَقَ الجملُ)، و(اسْتَنْسَرَ البَغَاثُ)، و(اسْتَتْيَسَتِ الشاةُ)، و(اسْتَحْجَرَ الطينُ)، أو: للدَّلالةِ على المصادفةِ، نحو: (اسْتَكْرَمْتُهُ،

---

(١) (م) الفرق بين التكلف بصيغة (**تفعل**)، والتكلف بصيغة (**تفاعل**): أن الأول يستعمل فيما يحب الفاعل أن يصير إِلَيْهِ، والثاني يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إِلَيْهِ، وتأمل فِي لفظ (تكرم) تجد الفاعل الَّذِي يتكلف الكرم يحب أن يكون كريمًا، ثم تأمل فِي لفظ (**تغابى**) **أو** (**تجاهل**) **أو** (**تكاسل**) تجده لا يحب أن يكون غبيًّا أو جاهلًا أو كسولًا. وإنما هو يتصنع ذلك ويتظاهر به، ومن هنا: علم أَنَّهُ لا يجوز ذلك أن تبني من الصفات المحمودة ـ على مثال (**تفاعل**) لمعنى التكلف، فلا تقول: (تكارم، ولا تشاجع)، كَمَا أَنَّهُ لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومة، عَلَى مثال: (تفعل) لمعنى التكلف؛ فلا تقول: (تجهل ولا تكسل) (م).

واسْتَسْمَنْتُهُ، أو: لاختصارِ حكايةِ المركَّبِ نحو: (اسْتَرْجَعَ إذا قال: إنَّا للهِ وإنا إليه راجعونَ)، أو: لغيرِ ذلك مِنَ المعانِي.

[دلالة بناء تفعلل] (١٤) ويجيءُ بناءُ (**تَفَعْلَلَ**)؛ لمطاوعةِ بناءِ (**فَعْلَلَ**)؛ نحوَ: (دَحْرَجْتُ الكرةَ فَتَدَحْرَجَتْ)، و(بَعْثَرْتُ الحَبَّ فَتَبَعْثَرَ).

[دلالة بناء افعنلل] (١٥) ويجيءُ بناءُ (**افْعَنْلَلَ**)؛ لمطاوعةِ بناءِ (**فَعْلَلَ**) أيضًا، نحوَ: (حَرْجَمْتُ الإبلَ فَاحْرَنْجَمَتْ).

[دلالة بناء افعللّ] (١٦) ويجيءُ بناءُ (**افْعَلَلَّ**)؛ للدَّلالةِ على المبالغةِ، نحوَ: (اشْمَعَلَّ في مشيِهِ)، و(اشْمَأَزَّ، واطْمَأَنَّ، واقْشَعَرَّ).

۞ ۞ ۞

## الفصلُ الثالثُ

# في وجودِ مضارعِ الفعلِ الثلاثيِّ

قد عرَفْتَ أنَّ الماضي الثلاثيَّ يجيءُ على ثلاثةِ أوجهٍ؛ لأنَّ عينَه إما مفتوحةً وإما مكسورةً وإما مضمومةً، واعلمْ أنَّ الماضي المفتوحَ العينِ يأتِي مضارعُه مكسورَ العينِ أو مضمومَها أو مفتوحَها، وأنَّ الماضي المكسورَ العينِ ـ يأتي مضارعُه مفتوحَ العينِ أو مكسورَها ولا يأتي مضمومَها، وأنَّ الماضي المضمومَ العينِ لا يأتي مضارعُه إلا مضمومَ العينِ أيضًا؛ فهذه ستَّةُ أوجهٍ ورَدَتْ مستعملةً بكثرةٍ في مضارعِ الفعلِ الثلاثيِّ، وبعضُها أكثرُ استعمالًا مِنْ بعضٍ.

[مضارع فعل يفعِل]

(١) **الوجهُ الأوَّلُ: (فَعَلَ يَفْعِل)** بفتحِ عينِ الماضي، وكسرِ عينِ المضارعِ، ويجيءُ متعدِّيًا نحوَ: (ضَرَبَه يَضْرِبُه)، و(رَمَاه يَرْمِيه)، و(باعَه يَبِيعُه). ولازمًا نحو: (جلَسَ يجلِسُ)، وهو مقيسٌ مُطَّرِدٌ في واويِّ الفاءِ، نحوَ: (وَعَدَ يَعِدُ)، و(وَصَفَ يَصِفُ) و(وَجَبَ يَجِبُ)، وفي يائِيِّ العينِ نحوَ: (جَاءَ يَجِيءُ)، و(فَاءَ يَفِيءُ)[١] و(بَاعَ يَبِيعُ)، و(مَانَ يَمِينُ)[٢] وفِي يَائِيِّ اللامِ[٣] نحوَ: (أَوَى يَأْوِي)، و(بَرَى يَبْرِي)، و(ثَوَى يَثْوِي)، و(جَرَى يَجْرِي)، وفي المُضَعَّفِ اللازمِ نحو: (تَبَّتْ يدُه تَتِبُّ)، و(رِثَ الحبلَ

---

(١) (م) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق، فإن كانت لامه حرف حلق: كان من باب فتح نحو: (وجأ يجأ) (م).

(٢) (م) مان يمين: كذب (م).

(٣) (م) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق، فإن وقعت عينه حرفًا من أحرف الحلق كان من باب فتح، نحو: (رعى يرعى)، و(سعى يسعى)، و(نأى ينأى)، و(نهى ينهى)، و(بأى يبأى) (م).

يَرِثُ)، و(صَحَّ الأمرُ يَصِحُّ)، وهو مسموعٌ في غيرِ هذه الأنواعِ.

[الوجه الثاني] **(٢) الوجهُ الثاني: (فَعَل يَفْعُل)** بفتحِ عينِ الماضِي، وضمِّ عينِ المضارعِ، ويجيءُ متعدِيًّا نحوَ: (نَصَرَه يَنْصُرُه)، و(كَتَبَه يَكْتُبُه)، و(أَمَرَه يَأْمُرُه)، ويجيءُ لازمًا نحو: (قَعَدَ يَقْعُدُ)، و(خَرَجَ يَخْرُجُ)، وهو مقيسٌ مُطَّرِدٌ في واويِّ العينِ نحو: (بَاءَ يَبُوءُ)، و(جَابَ يَجُوبُ)، و(نَاءَ يَنُوءُ)، و(آبَ يَئُوبُ)، وفي واويِّ اللامِ نحوَ: (أَسَا يَأْسُو)، و(تَلَا يَتْلُو)، و(جَفَا يَجْفُو)، و(صَفَا يَصْفُو)، وفِي المضعَّفِ المتعدِّي نحوَ: (صَبَّ الماءَ يَصُبُّه)، و(عَبَّه يَعُبُّه)، و(حَثَّه يَحُثُّه)، و(مَجَّ الشرابَ يَمُجُّه)، وفي كلِّ فِعْلٍ قُصِدَ بِه الدَّلالةُ على أنَّ اثنينِ تَفَاخَرَا في أَمْرٍ، فغَلَبَ أحدُهما الآخَرَ فيه؛ سواءٌ أكانَ قَدْ سُمِعَ على غيرِ هذا الوجهِ أم لَمْ يُسْمَعْ ـ إلا أنْ يكونَ ذلك الفعلُ مِنْ أحدِ الأنواعِ الأربعةِ التي يجِبُ فيها كسرُ عينِ المضارعِ، وقد ذكَرْناها في الوجهِ السابقِ؛ فتقولُ: (تَضَارَبْنَا فضَرَبْتُهُ فَأَنَا أَضْرِبُهُ)، و(تَنَاصَرْنَا فَنصَرْتُه، فَأَنَا أَنْصُرُه).

[الثالث] **(٣) الوجهُ الثالثُ: (فَعَل يَفْعَلُ)**؛ بفتحِ عينِ الماضي والمضارعِ جميعًا، ولم يجئْ هذا الوجهُ إلا حيثُ تكونُ عينُ الفعلِ أو لامُه حرفًا مِنْ أحرفِ الحلقِ الستَّةِ؛ التي هي: الهمزةُ والهاءُ والعينُ والحاءُ والغينُ والخاءُ نحو: (فَتَحَ يَفْتَحُ)، و(بَدَأَ يَبْدَأُ)، و(بَهَتَهُ يَبْهَتُهُ)، وليس معنى ذلك: أَنَّهُ كُلَّما كانَتِ العينُ أو اللامِ حرفًا مِنْ هذه الأحرفِ ـ كانَ الفعلُ على هذا الوجهِ.

ويجيءُ الفعلُ على هذا الوجهِ لازمًا نحوَ: (نَأَى يَنْأَى)، ومُتَعَدِّيًا نحوَ: (فَتَحَ يَفْتَحُ)، و(نَهَى يَنْهَى).

[الرابع] **(٤) الوجهُ الرابعُ: (فعِل يفعَل)**؛ بكسرِ عينِ الماضي، وفتحِ عينِ المضارعِ، وهذا هو الأصلُ من الوجهينِ اللذينِ يجيءُ عليهما مضارعُ الفعلِ الماضي المكسورِ العينِ؛ لأنَّهُ أخفُّ وأدلُّ على التصرُّفِ وأكثرُ مادَّةً، وكلُّ فِعْلٍ ماضٍ سمِعْتَه مكسورَ العينِ؛ فاعلَمْ أنَّ مضارعَه مفتوحُ

العينِ إلا خمسةَ عشرَ فعلًا مِنَ الواويِّ الفاءِ، فإنَّها ورَدَتْ مكسورةَ العينِ في الماضي والمضارعِ، وسَنَذْكُرُهَا في الوجهِ الخامسِ.

ويجيءُ الفعلُ على هذا الوجهِ لازمًا، نحو: (ظَفِرَ بحقِّه يَظْفَرُ)، ومتعدِّيًا نحوَ: (عَلِمَ الأمرَ يَعْلَمُه)، وفَهِمَ المسألةَ يَفْهَمُها.

[الخامس] **(٥) الوجهُ الخامسُ: (فعِل يفعِل)** بكسرِ عينِ الماضي والمضارع جميعًا؛ وهو شاذٌّ أو نادرٌ. ولم ينفردْ إلا في خمسةَ عشرَ فعلًا مِنَ المعتلِّ؛ وهي (وَرِثَ، ووَلِيَ، ووَرِعَ، ووَمِقَ، ووَفِقَ، ووَثِقَ، ووَرِيَ المخ، ووَجِدَ به، ووَعِقَ عليه، ووَرِكَ، ووَكِمَ، ووَقِهَ، ووَهِمَ، ووَعِمَ).

[السادس] **(٦) الوجهُ السادسُ: (فعُلَ يفعُل)**؛ بضمِّ عينِ الماضي والمضارعِ جميعًا، وقد عَرَفْتَ أنَّهُ لا يأتي إلا لازمًا، ولا يكونُ إلا دالًّا على وصفٍ خُلُقِيٍّ؛ أي: ذي مُكْثٍ.

ولك أنْ تنقِلَ إلى هذا البناءَ كلَّ فعِلٍ أرَدْتَ الدَّلالةَ على أنَّهُ صارَ كالغريزةِ، أو: أرَدْتَ التعجُّبَ منه أو التمدُّحَ به، ومِنْ أمثلةِ هذا الوجهِ: (حَسُنَ يَحْسَنُ)، و(كَرُمَ يَكْرُمُ)، و(رَفِهَ يَرْفُهُ).

❁ ❁ ❁

# البابُ الثانِي

# في الصحيحِ والمعتلِّ وأقسامِهما، وأحكامِ كلِّ قسمٍ

# في الصحيحِ والمعتلِّ وأقسامِهما، وأحكامِ كلِّ قسمٍ

ينقسِمُ الفعلُ إلى صحيحٍ ومعتلٍّ:

[الصحيح] **فالصحيحُ**: ما خلَتْ حروفُه الأصولُ مِنْ أحرفِ العلَّةِ الثلاثةِ؛ وهي الألِفُ والواوُ والياءُ.

[المعتل] **والمعتلُّ**: ما كانَ في أصولِه حرفٌ منها أو أكثرُ.

والصحيحُ ثلاثةُ أقسامٍ: سالمٍ، ومهموزٍ، ومضعَّفٍ.

[السالم] **فالسالمُ**: ما ليس في أصولِه هَمْزٍ ولا حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ؛ بعدَ خُلُوِّه مِنْ أحرفِ العلَّةِ، نحو: (ضَرَبَ ونَصَر وفَتَحَ وفَهِمَ وحَسِبَ وكَرُمَ).

[المهموز] **والمهموزُ**: ما كانَ أحدُ أصولِه هَمْزًا نحوَ: (أَخَذَ وأَكَلَ وسَأَلَ ودَأَبَ وقَرَأَ وبَدَأَ).

[أنواع المضعف] **والمُضَعَّفُ، نوعانِ**: مُضَعَّفُ الثلاثيِّ، ومُضَعَّفُ الرباعيِّ.

[مضعف الثلاثي] فأمَّا **مضعَّفُ الثلاثِيِّ**: فهو ما كانَتْ عينُه ولامُه مِنْ جِنْسٍ واحدٍ، نحو: (عَضَّ وشَذَّ ومَدَّ).

[مضعف الرباعي] وأما **مُضَعَّفُ الرباعيِّ**: فهو ما كانَتْ فاؤُه ولامُهُ الأُوْلَى مِنْ جنسٍ، وعينُه ولامُه الثانيةُ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ نحوَ: (زَلْزَلَ ووَسْوَسَ وشَأْشَأَ).

[أنواع المعتل] **والمعتلُّ خمسةُ أقسامٍ**: (مثالٍ وأجوفٍ وناقصٍ ولفيفٍ مفروقٍ ولفيفٍ مقرونٍ).

[المثال] **فالمثالُ**: ما كانتْ فاؤُه حرفَ عِلَّةٍ نحوَ: (وَعَدَ ووَرِثَ ويَنَعَ ويَسَرَ).

[الأجوف] **والأجوفُ**: ما كانت عينُه حرفَ علَّةٍ نحوَ: (قَالَ وبَاعَ وهَابَ وخَافَ).

[الناقص] **والناقصُ**: ما كانت لامُه حرفَ علَّةٍ نحو: (رَضِيَ وسَرِوَ ونَهَى).

[اللفيف المفروق] **واللفيفُ المفروقُ**: ما كانَتْ فاؤُه ولامَه حَرْفَيْ عِلَّةٍ نحوَ: (وَفَى ووَعَى ووَقَى).

[اللفيف المقرون]

**واللفيفُ المقرونُ**: ما كانَتْ عينُه ولامُه حرفيْ علَّةٍ نحو: (طَوَى وهَوَى وحَيِيَ).

والكلامُ على أنواعِ الصحيحِ والمعتلِّ تفصيلًا؛ يقَعُ في ثمانيةِ فصولٍ:

۞ ۞ ۞

## الفصلِ الأولُ

# في السالمِ وأحكامِه

[تعريف السالم] وهو كما سبقَتْ الإشارةُ إليه: ما سلمت حروفُه الأصليَّةُ؛ مِنَ الهمزِ والتضعيفِ وحروفِ العلَّةِ.

وقولُنا: (حروفُه الأصليَّةُ)؛ للإشارةِ إلى أنَّه لا يضُرُّ اشتمالُه على حرفٍ زائدٍ: مِنْ همزةٍ، أو حرفِ علَّةٍ، أو غيرِ ذلك، وعلى هذا: فنحوُ: (أَكْرَمَ وأَسْلَمَ وأَنْعَمَ) ـ يُسَمَّى سالمًا، وإنْ كانَتْ فيه الهمزةُ؛ لأنها لا تقابلُ فاءَه أو عينَه أو لامَه، وإنما هي حرفٌ زائدٌ، وكذا نحو: (قَاتَلَ ونَاصَرَ وشَارَكَ)، ونحو: (بَيْطرَ وَشَرْيَفَ ورَوْدَنَ وهَوْجَل) ـ يُسَمَّى سالمًا، وإنْ اشتملَ على الألفِ أو الواوِ أو الياءِ؛ لأنهنَّ لسنَ في مقابلةِ واحدٍ من أصولِ الكلمةِ، وإنما هُنَّ أحرفٌ زائدةٌ، وكذا نحو: (اعْلَوَّطَ واهْبَيَّخَ) ـ يسمَّى سالمًا، وإن كان فيه حرفان مِنْ جنسٍ واحدٍ؛ لأنَّ أحدَهما ليس في مقابلِ أصلٍ وإنما هما زائدانِ.

[حكم السالم] وحُكْمُ السالم بجميعِ فروعِه: أنه لا يُحْذَفُ منه شيءٌ عندَ اتصالِ الضمائرِ أو نحوِها(١) به، ولا عندَ اشتقاقِ غيرِ الماضي، لكنْ يجِبُ أن تَلْحَقَ به تاءُ التأنيثِ، إذا كان الفاعلُ مؤنثًا(٢). ويجِبُ تسكينُ آخِرِه إذا اتصلَّ به ضميرُ رفعٍ متحرِّكٍ(٣)، أما إذا اتصلَ به ضميرُ رفعٍ ساكنٍ: فإن

---

(١) (م) كتاء التأنيث (م).

(٢) (م) فِي مواضع تذكر فِي باب الفاعل من علم الإعراب (النحو) (م).

(٣) (م) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات فِي الكلمة الواحدة أو مَا يشابهها، ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب ـ لم يسكن آخر الفعل للاتصال به، نحو: (ضربني، وضربك، وضربه)؛ إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة (م).

كانَ ألفًا فُتِحَ آخِرُ الفعلِ إن لم يكنْ مفتوحًا نحو: (يَضْرِبَانِ ويَنْصُرَانِ واضْرِبَا وانْصُرَا)[١]، وإن كانَ آخرُ الفعلِ مفتوحًا بَقِيَ ذلك الفتحُ، نحو: (ضَرَبَا ونَصَرَا)، وإنْ كانَ الضميرُ واوًا ضُمَّ له آخرُ الفعلِ، نحوَ: (ضَرَبُوا ونَصَرُوا ويضْرِبُونَ ويَنْصِرُونَ واضْرِبُوا وانْصُرُوا)، وإنْ كانَ الضميرُ ياءً كُسِرَ له آخرُ الفعلِ[٢]، نحوَ: (تَضْرِبِينَ وتَنْصُرِينَ واضْرِبِي وانْصُرِي)، وإنما يُفْتَحُ آخِرُه: أو يُضَمُّ أو يُكْسَرُ لمناسبةِ أحرفِ الضمائرِ.

ويجِبُ أن تقارنَ صيغُ جميعِ أنواعِ الأفعالِ عندَ إسنادِها إلى الضمائرِ بصيغِ هذا النوعِ، فكلُّ تغييرٍ يكونُ في أحدِ الأنواعِ ـ فلا بدَّ أنْ يكونَ له سببٌ اقْتَضَاهُ، وسَنَذْكُرُ معَ كلِّ نوعٍ ما يحدُثُ فيه من التغيُّراتِ وأسبابِها ـ إنْ شاءَ اللهُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) (م) ومن العلماء من يذهب إِلَى أن الفتحة التي كانت في (ضرب ونصر)؛ قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في (ضربا ونصرا)، وعلى المذهب الَّذِي ذكرناه في الأصل يقال في (ضربا): مبني عَلَى الفتح لا محل له من الإعراب، وَعَلَى المذهب الآخر: يقال في (ضربا): مبني عَلَى فتح مقدر عَلَى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الفتحة في (ضربا) عَلَى الأول فتحة البناء، وَعَلَى الثاني: هي فتحة اجتلبت لمناسبة الألف، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ فافهم ذلك (م).

(٢) (م) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلًا، نحو: (اضربي) وراعيت أنهم التزموا أن يجيئوا بنون الوقاية قبل ياء المتكلم ـ نحو: (ضربني ونصرني)؛ تحرزًا عن كسر آخر الفعل، لكون ياء المتكلم مفعولًا ـ علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة، فالكسرة التي قبل ياء المخاطبة: كأنها وقعت حشوًا، ككسرة اللام في (علم)، وكسرة الراء فِي (يضرب) وفي (اضرب)، بخلاف ما قبل ياء المتكلم؛ فإنها لما كانت مفعولًا ـ كانت منفصلة حقيقة وحكمًا، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل (م).

## الفصلُ الثاني

# في المضعَّفِ وأحكامِه

[أنواع المضعف] هو ـ كما علمْتَ ـ نوعانِ: مضعَّفُ الرباعيِ، ومضعَّفُ الثلاثيِّ.

[مضعف الرباعي] فأما **مضعَّفُ الرباعيِّ**: فهو الذي تكونُ فاؤُه ولامُه الأولى مِنْ جنسٍ وعينُه ولامُه الثانيةُ من جنسٍ آخَرَ[١] نحو: (زَلْزَلَ ودَمْدَمَ وعَسْعَسَ)؛ ويُسَمَّى مطابِقًا أيضًا، ولعدمِ تجاوزِ الحرفينِ المتجانسينِ فيه كانَ مثلَ السالمِ في جميعِ أحكامِه، فلا حاجةَ بنا إلى ذِكْرِ شيءٍ عنه، بعدَ أنْ فَصَّلْنَا لك أحكامَ السالمِ في الفصلِ السابقِ.

[مضعف الثلاثي] وأما **مضعَّفُ الثلاثيِّ**: ويقالُ له: (الأصمُّ) أيضًا ـ فهو ما كانَتْ عينُه ولامُهُ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ.

وقولُنا: **(عينُه ولامُه)** ـ يخرُجُ به ما كانَ فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ، ولكنْ ليسَ أحدُهما في مقابلِ العينِ، والآخرُ في مقابلِ اللامِ نحوَ: (اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ)؛ فإن هذه الواوَ المشدَّدةَ لا تقابلُ العينَ ولا اللامَ؛ بل هي زائدةٌ، وكذلك يخرُجُ بهذه العبارةِ ما كان فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ، وأحدُهما في مقابلِ العينِ والثاني؛ ليسَ في مقابلِ اللامِ نحو: (قَطَّعَ وذَهَّبَ)؛ فإنَّ الحرفَ الثانيَ من الحرفينِ المتجانسينِ في هذين المثالينِ وأشباهِهما ـ ليس مقابلًا للامِ الكلمةِ، وإنما هو تكريرٌ لعينِها، وكذلك ما كانَ أحدُ الحرفينِ المتجانسينِ في مقابلِ اللامِ، والآخرُ ليسَ في مقابلِ العينِ، نحو: (احْمَرَّ واحْمَارَّ[٢])،

(١) (م) يؤخذ هَذَا النوع من أسماء الأصوات كثيرا بتكرير الصوت، نحو: (سأسأ وشأشأ، وصرص، وبأبأ وهأهأ وقهقه وبسبس).

(٢) (م) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحًا، وإن جرت عليهما أحكامه؛ من =

ونحوَ: (اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ)؛ فإنَّ أحدَ الحرفينِ المتجانسينِ في هذه المُثُلِ ونحوِها ـ ليسَ في مقابلةِ العينِ؛ بل هو تكريرٌ للَامِ الكلمةِ.

والمثالُ الذي ينطبِقُ عليه التعريفُ قولُك: (مَدَّ وشَدَّ وامْتَدَّ واشْتَدَّ واسْتَمَدَّ واسْتَمَرَّ)[١].

ولم يجئْ المضاعَفُ من بابيْ (فَتَحَ يَفْتَحُ) و(حَسَبَ يَحْسَبُ) ـ بفتحِ العينِ في الماضي والمضارعِ أو كسرِها فيهما ـ أصالةً، كما لمْ يجئْ مِنْ بابِ (كَرُمَ يَكْرُمُ) ـ بضمِّ العينِ فيهما، إلا في ألفاظٍ قليلةٍ منها: (لَبُبْتَ وفَكُكْتَ)[٢]؛ أي: صِرْتَ ذا لُبٍّ وفَكَّةٍ، وإنما يجيءُ مِنْ ثلاثةِ الأبوابِ الباقيةِ نحوَ: (شذَّ يَشِذُّ وشَدَّ يَشُدُّ وظَلَّ يَظَلُّ).

## حكمُ ماضيهِ:

إذا أُسْنِدَ إلى اسمِ ظاهرٍ أو ضميرٍ مستترٍ أو ضميرِ رفْعٍ متَّصلٍ ساكنٍ، وذلك: ألفُ الاثنينِ، وواوُ الجماعةِ، أو اتَّصَلَتْ به تاءُ التأنيثِ، وَجَبَ فيه الإدغامُ تقولُ: (مَدَّ عَلِيٌّ، وخَفَّ محمودٌ)، و(مَلَّ خالدٌ)، وتقولُ: (المحمدانِ مَدَّا وخَفَّا ومَلَّا)، وتقولُ: (البَكْرُونَ مَدُّوا وخَفُّوا ومَلُّوا)، وتقولُ: (مَلَّتْ فاطمةُ وخَفَّتْ ومَدَّتْ).

فإنِ اتصلَ به ضميرُ رفْعٍ متحرِّكٍ، وذلك تاءُ الفاعلِ ونا ونونُ النسوةِ ـ وَجَبَ فيه فَكُّ الإدغامِ تقولُ[٣]: (مَدَدْتُ، وخَفَفْتُ، ومَلِلْتُ، ومَدَدْنَا، وخَفَفْنَا، ومَلِلْنَا، ومَدَدْنَا، وخَفَفْنَ، ومَلِلْنَ).

---

= حيث الإدغام والفك، وذلك بسبب وقوع الحرفين المتماثلين متجاورين فِي آخر لفظ الفعل (م).

(١) (م) ومن هنا تعلم: أنَّهُ لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان فِي مقابل العين واللام (م).

(٢) (م) ومن ذلك أيضًا قولهم: (عززت الناقة تعزز) ـ من باب (كرم): إذا ضاق مجرى لبنها، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغمًا ومفكوكًا، والأصل هو الإدغام (م).

(٣) (م) ومن العرب من يبقي الإدغام ـ كَما لو أسند إِلَى اسم ظاهر، وهي لغة رديئة (م).

[حكم الماضي المسند للضمير المتحرك مكسور العين]

ثم إنْ كانَ ذلك الماضي المُسْنَدُ للضميرِ المتحرِّكِ مكسورَ العينِ نحو: (ظَلَّ ومَلَّ)(١) ـ جازَ فيه **ثلاثةُ أوجهٍ**:

**الأولُ**: بقاؤُه على حالِه الذي ذكَرْناه، وهذه لغةُ أكثرِ العربِ.

**الثاني**: حَذْفُ عينِه ـ مع بقاءِ حركةِ الفاءِ على حالِها وهي الفتحةُ، فتقولُ: (ظَلْتُ ومَلْتُ)، وهذه لغةُ بني عامرٍ، وعليها جاءَ قولُه تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ۝﴾ [الواقعة: ٦٥]، وقولُه؛ جلَّتْ كلمتُه: ﴿ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧](٢).

**الثالثُ**: حَذْفُ العينِ بعدَ نقْلِ كسرتِها إلى الفاءِ، تقول: (ظِلْتُ ومِلْتُ). وهذه لغةُ بعضِ أهلِ الحجازِ.

## حُكْمُ مضارِعِهِ:

إذا أُسْنِدَ إلى ضميرٍ بارزٍ ساكنٍ، وذلك: أَلِفُ الاثنينِ، وواوُ الجماعةِ، وياءُ المؤنثةِ المخاطبةِ؛ مجزومًا كان أو غيرَ مجزومٍ، أو: أُسْنِدَ إلى اسمٍ ظاهرٍ، أو ضميرٍ مستَتِرٍ ـ ولم يكنْ مجزومًا: وَجَبَ فيه الإدغامُ، تقولُ: (المحمدان يَمُدَّانِ)، و(يخِفَّانِ)، و(يَمَلَانِ)، و(لن يَمُدَّا، ولن يَخِفَّا، ولن يَمَلَّا ولم يَمُدَّا، ولم يَخِفَّا ولم يَمَلَّا)، وتقول: (المحمدون يَمُدُّونَ، ويخَفُّونَ ويمَلُّونَ، ولن يَمَلُّوا، ولم يَمُدُّوا). وتقولُ: (أَنْتِ تَمَلِّينَ يَا زينبُ، ولن تَمَلِّي، ولم تَمَلِّي)، وكذلك تقول: (يَمَلُّ زيدٌ، ولن يَمَلَّ، ومحمدٌ يَمَلُّ ولن يَمَلَّ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿سَنَشُدُّ

---

(١) (م) أصلهما: (ظلل، وملل)، بوزن (علم) (م).

(٢) (م) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

**فظلت بمرأى شائق وبمسمع ... ألا حبذا مرأى هناك ومسمع**

وقوله أيضًا:

**ظلت فيها ذات يوم واقفًا ... أسأل المنزل هل فيه خبر؟**

وقد جمع عمر ـ أيضًا ـ بين الإتمام والحذف في بيت واحد، وهو قوله:

**وما مللت ولكن زاد حبكم ... وما ذكرتك إلا ظلت كالسدر (م)**

عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، وقال: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِيۖ﴾ [طه: ٨١]، وفي الحديثِ: «لن يَمَلَّ اللهُ حتى تَمَلُّوا» [البخاري: ٤٣]، فإنْ أُسْنِدَ إلى ضميرٍ بارزٍ متحرِّكٍ، وذلك نونُ النسوةِ ـ وَجَبَ فَكُّ الإدغامِ تقولُ: (النساءُ يَمْلَلْنَ ويَشْدُدْنَ ويَخْفِفْنَ). وإنْ كانَ مسندًا إلى الاسمِ الظاهرِ أو الضميرِ المستترِ، وكان مجزومًا ـ جازَ فيه الإدغامُ والفكُّ، تقولُ: (لم يَشُدَّ ولم يَمَلَّ ولم يَخِفَّ)، وتقولُ: (لم يَشْدُدْ ولم يَمْلَلْ ولم يَخْفِفْ)، والفكُّ أكثرُ استعمالًا، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾ [طه: ٨١]، وقال: (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ *) [المدثر: ٦]، وقال: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ... فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

## حُكْمُ أَمْرِهِ:

إذا أُسْنِدَ إلى ضميرٍ ساكنٍ ـ وَجَبَ فيه الإدغامُ نحوَ: (مُدَّا ومُدُّوا ومُدِّي)، وإذا أَسْنِدَ إلى ضميرٍ متحرِّكٍ ـ وهو: نونُ النسوةِ وَجَبَ فيه الفكُّ ـ نحوَ: (امْدُدْنَ)، وإذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ المستترِ ـ جازَ فيه الأمرانِ: الإدغامُ والفكُّ، والفكُّ أكثرُ استعمالًا؛ وهو لغةُ أهلِ الحجازِ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَۚ﴾ [لقمان: ١٩].

وسائرُ العربِ على الإدغامِ، ولكنَّهُمُ اختلفُوا في تحريكِ الآخِرِ:

فلغةُ أهلِ نجدٍ فتحُه؛ قصدًا إلى التخفيفِ؛ ولأنَّ الفتحَ أخو السكونِ المنقولِ عنه، وتشبيهًا له بنحوِ: (أَيْنَ وكَيْفَ)؛ مما بُنِيَ على الفتحِ، وقبلُه حرفٌ ساكنٌ فهم يقولُون: (غُضَّ وَظَلَّ وَخَفَّ)(١).

---

(١) (م) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الَّذِي من باب (علم يعلم)، نحو: (ظل ومل) ـ يلزم فيه فك الإدغام، فتقول: (اظلل، واملل). ولا يجوز الإدغام مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي، ومنهم من أنكر ذلك، وقال: إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن، والفاء محركة فِي المضارع، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه، فلم يكن هناك حاجة إِلَى الألف (م).

ولغةُ بني أسدٍ: كلغةِ أهلِ نجدٍ، إلا أنْ يقَعَ بعدَ الفعلِ حرفٌ ساكنٌ، فإن وقَع بعده ساكنٌ ـ كسروا آخِرَ الفعل فِيقولُون: (غُضَّ طَرْفَكَ) و(غُضِّ الطَّرْفَ).

ولغةُ بني كعبٍ الكسرُ مطلقًا، فيقولُون: (غُضِّ طَرْفَكَ)، و(غُضِّ الطَّرْفَ).

ومِنَ العربِ مَنْ يحرِّكِ الآخرَ بحركةِ الأوَّلِ؛ فيقولُون: (غُضُّ وخِفِّ وظَلَّ).

[ضوابط في الإدغام والفك وجوبًا وجوازًا]

والضابطُ في وجوبِ الإدغامِ أو الفكِ أو جوازِهما في الأنواعِ الثلاثةِ ـ أن تقولَ:

(١) كلُّ موضعٍ يكونُ فيه مكانُ المثلينِ مِنَ السالمِ حرفانِ متحرِّكانِ ـ يجِبُ فيه الإدغامُ، ألا تَرَى أنَّ (مَدَّ) في قولِك: (مَدَّ عليٌّ، والمحمدانِ مَدَّا) ـ تقابلُ الدالُ الأولى صادَ (نَصَرَ ونَصَرَا)، وتقابلُ الدالُ الثانيةُ الراءَ ـ وهما متحرِّكانِ.

(٢) وكلُّ موضعٍ يكونُ فيه مكانُ ثاني المِثْلَيْنِ مِنَ السالمِ حرفٌ ساكنٌ؛ لعلَّةِ الاتصالِ بالضميرِ المتحرِّكِ يجِبُ فيه الفكُّ ألا ترى أَنَّ (مدَّ) ـ في قولك: (مددت ومَدَدْنَ)، وكذلك (يمُدُّ ومَدَّ) ـ في قولك: (يَمْدُدْنَ وامْدُدْنَ) تقابلُ الدالُ الأولى فيهن الصادَ في (نَصَرْتُ ونَصَرْنَ ويَنْصُرْنَ وانْصُرْنَ)؛ وهي متحرِّكَةٌ، وتقابلُ الدالُ الثانيةُ فيهنَّ الراءَ ـ وهي ساكنةٌ.

(٣) وكلُّ موضعٍ يكونُ فيه ثاني المِثْلَيْنِ مِنَ السالم حرفٌ ساكنٌ لغيرِ العلَّةِ المذكورةِ ـ يجُوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ؛ ألا ترى أنَّ الدالَ الأولى في نحو: (لم يَمْدُدْ وامْدُدْ) تقابلُ الصادَ في نحوِ: (لم يَنْصُرْ وانْصُرْ)، وأنَّ الدالَ الثانيةَ تقابلُ الراءَ؛ وهي ساكنةٌ لغيرِ الاتصالِ بالضميرِ المتحرِّكِ[1].

وهذا الضابطُ مطَّرِدٌ في جميعِ ما ذكَرْنَا.

---

(١) (م) لأن السكون فِي (لم يمدد) ونحوه للجزم، والسكون في (امدد) ونحوه للبناء (م).

## الفصلُ الثالثُ

# في المهموزِ، وأحكامِه

[تعريف المهموز]

وهو ـ كما يُعْلَمُ مما سبقَ ـ ما كانَ في مقابلةِ فائِه أو عينِه أو لامِهِ هَمْزٌ.

[أنواعه مهموز الفاء]

**فأما مهموزُ الفاءِ**[١]: فيجيءُ على مثالِ **(نصرَ يَنْصُرُ)**، نحو: (أَخَذَ يَأْخُذُ، وأَمَرَ يَأْمُرُ، وأَجَرَ يَأْجُرُ، وأَكَلَ يَأْكُلُ)، وعلى مثالِ: **(ضَرَبَ يَضْرِبُ)**، نحو: (أَدَّبَ يُأَدِّبُ[٢]، وأَبَرَ النخلَ يَأْبِرُهُ[٣]، وأَفَرَ يَأْفِرُ[٤]، وأَسَرَ يَأْسِرُ)، وعلى مثال: **(فَتَحَ يَفْتَحُ)**، ونحو: (أَهَبَ يَأْهَبُ[٥] وأَلَهَ يَأْلَهُ[٦])، وعلى مثالِ: **(عَلِمَ يَعْلَمُ)**، نحو: (أَرِجَ يَأْرَجُ، وأَشِرَ يَأْشَرُ، وأَزِبَتِ الإبلُ تَأْزَبُ[٧]، وَأَشِحَ يَأْشَحُ)[٨] وعلى مثالِ: **(حَسُنَ يَحْسُنُ)**، نحو: (أَسُلَ يَأْسُلُ)[٩].

[أبواب مهموز العين]

**وأما الصحيحُ مِنْ مهموزِ العينِ**: فيجيءُ على مثالِ: **(فَتَحَ يَفْتَحُ)**[١٠]،

---

(١) (م) وقد يخص هَذَا النوع باسم (المقطوع)؛ لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها (م).

(٢) (م) أدب فهو آدب: دعا إِلَى طعام، وأما أدُب ـ بمعنى ظرف وحسن تناوله ـ فهو أديب، فإنه من باب كرم يكرم (م).

(٣) (م) أبر النخل والزرع: أصلحه، وقد جاء من باب نصر أيضًا (م).

(٤) (م) أفر: عدا، ووثب (م). (٥) (م) أهب: استعد (م).

(٦) (م) أله: عبد، وأجار، وجاء من باب فرح، بمعنى تحير (م).

(٧) (م) أزبت الإبل: لم تجتر (م).

(٨) (م) أشح ـ من باب فرح ـ غضب (م).

(٩) (م) يقال: رجل أسيل الخد؛ أي: لين الخد طويله (م).

(١٠) (م) ويجيء عَلَى مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيرًا، نحو: وأل يئل، ووأى يئي (م).

=

نحو: (رَأَسَ يَرْأَسُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ، ودَأَبَ يَدْأَبُ ورَأَبَ الصَّدْعَ يَرْأَبُهُ)، وعلى مثالِ: **(عَلِمَ يَعْلَمُ)**، نحو: (يَئِسَ يَيْأَسُ، وسَئِمَ يَسْأَمُ، ورَئِمَ يَرْأَمُ، وبَئِسَ يَبْأَسُ)، وعلى مثالِ: **(حَسُنَ يَحْسُنُ)**، نحو: (لَؤُمَ يَلْؤُمُ).

[أبواب مهموز اللام]

**وأما مهموزُ اللامِ**: فيجيءُ على مثالِ **(ضَرَبَ يَضْرِبُ)**، نحو: (هَنَأَهُ الطعامُ يَهْنِئُهُ)(١)، وعلى مثالِ فَتَحَ يَفْتَحُ، نحوَ: (سَبَأَ يَسْبَأُ، وخَتَأَه يَخْتَؤُه، وخَجَأَهُ يَخْجَؤُهُ، وخَسَأَهُ يَخْسَؤُهُ، وحَكَأَ العُقْدَةَ يَحْكَؤُهَا، ورَدَأَهُ يَرْدَؤُه)(٢)، وعلى مثالِ: **(عَلِمَ يَعْلَمُ)** نحو: (صَدِيءَ يَصْدَأُ، وخَطِئَ يَخْطَأُ، ورَزِيءَ يَرْزَأُ، وجَبِئَ يَجْبَأُ)(٣)، وعلى مثالِ: (حَسُنَ يَحْسُنُ)، نحو: (بَطُؤَ يَبْطُؤُ، وجَرُؤَ يَجْرُؤُ، ودَنُؤَ يَدْنُؤُ، وعلى مثالِ: نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو: بَرَأَ يَبْرُؤ)(٤).

## حُكْمُهُ:

**حُكْمُ المهموزِ بجميعِ أنواعِه كَحُكْمِ السالمِ:**

لا يُحْذَفُ منه شيءٌ عندَ الاتصالِ بالضمائرِ ونحوِها، ولا عندَ اشتقاقِ صيغةِ غيرِ الماضي منه؛ إلا كلماتٌ محصورةٌ قد كَثُرَ دورانُها في كلامِهم، فَحَذَفُوا همْزتُها قصدًا إلى التخفيفِ، وهِيَ:

**أولًا**: (أَخَذَ وأَكَلَ)، حَذَفُوا هَمْزَتَهما من صيغةِ الأمرِ، ثم حذفُوا همزةَ الوصلِ، فقالُوا: (خُذْ وَكُلْ)؛ وهم يلتزمُونَ حَذْفَ الهمزةِ عندَ وقوعِ الكلمةِ ابتداءً.

ويكثرُ حذفُها إذا كانَتْ مسبوقةً بشيءٍ، ولكنَّهُ غيرُ مُلْتَزَمٍ التزامَه في الابتداءِ.

---

(١) (م) وقد جاء هَذَا الفعل من بابي نصر وفتح. ويجيء عَلَى هَذَا المثال كثير من المعتل نحو: جاء يجيء، وقاء يقيء، وفاء يفيء (م).

(٢) (م) ردأه به: جعله ردءًا له وقوة وعمادًا (م).

(٣) (م) جبئ: ارتدع، وكره وخرج، وتوارى، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح (م).

(٤) (م) ويجيء مثال نصر من مهموز اللام فِي المعتل الأجوف كثيرًا، نحو: باء يبوء، وساءه يسوؤه وناء ينوء (م).

قالَ اللهُ تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾ [البقرة: ٦٣]، وقالَ سبحانَه: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ٣١]، وقال: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٣١].

**فأما في المضارعِ**: فلم يحذِفُوا الهمزةَ منهما؛ بل أَبْقَوْهَا على قياسِ نظائرِهما، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال جلَّ شأنُه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

**ثانيًا**: (أَمَرَ وسَأَلَ)، حَذَفُوا هَمْزَتَهما مِنْ صيغةِ الأمرِ أيضًا، ثم حَذَفُوا هَمْزَةَ الوصلِ؛ استغناءً عنها، فقالُوا: (مُرْ، وسَلْ)؛ إلَّا أنَّهم لا يلتزمُون هذا الحذفَ ـ إلا عندَ الابتداءِ بالكلمةِ، فإنْ كانتْ مسبوقةً بشيءٍ؛ كحرفِ العطفِ ـ لم يلتزمُوا حذفَها؛ بل الأكثرُ استعمالًا عندَهم في هاتينِ الكلمتينِ حينئذٍ إعادةُ الهمزةِ التي هي الفاءُ أو العينِ إليهما؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]، وقال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٤٣﴾ [النحل: ٤٣]، وقال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢].

**فأمَّا في صيغةِ المضارعِ**: فإنَّها لا تُحْذَفُ، قال اللهُ تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١]؛ فوزنُ (مُرْ وخُذْ وكُلْ): (عُلْ، ووَزْنُ سَلْ): (فَلْ).

**ثالثًا**: (رَأَى) حَذَفُوا هَمْزَةَ الكلمةِ في صيغتي المضارعِ والأمرِ، بعدَ نقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الفاءِ فقالُوا: (يَرَى، وَرَهْ)، قالَ تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۝١٤﴾ [العلق: ١٤].

فوَزْنُ (يَرَى): يَفَلْ، ووَزْنُ (رَهْ): (فَهْ).

**رابعًا**: أَرَى حَذَفُوا هَمْزَةَ الكلمةِ وهي عينُها في جميعِ صيغِه

الماضي والمضارعِ والأمرِ وسائرِ المشتقَّاتِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، وقال: ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

فوزنُ (أَرَى): (أَفَلَ)، ووزن (يُرِي): يُفِلُ)، ووَزْنُ (أَرِ): (أَفِ).

**تنبيهٌ:**

إذا كانَ الفعلُ المهموزُ اللامِ على فَعَلَ، نحوَ: (قَرَأَ ونَشَأَ وبَدَأَ)، ثم أُسْنِدَ للضميرِ المتحرِّكِ: فعامَّةُ العربِ على تحقيقِ الهمزةِ، فتقولُ: (قَرَأْتُ ونَشَأْتُ وبَدَأْتُ). وحَكَى سيبويهِ ـ عن أبي زيدٍ: أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يخفِّفُ الهمزةَ فيقولُ: (قَرَيْتُ ونَشَيْتُ وبَدَيْتُ، ومَلَيْتُ الإناءَ، وخَبَيْتُ المَتَاعَ)، وذَكَرَ أَنَّهُمْ يقُولُونَ في مضارعِه: (أَقْرَا وأَخْبَا وأَنْشَا)؛ بالتخفيفِ أيضًا.

[متى يكون التخفيف قياسيًا]

فعلَى هذا: لوْ دخلَ على المضارعِ جازمٌ، فإن كانَ التخفيفُ بعدَ دخولِ الجازمِ ـ كان التخفيفُ قياسيًّا، ولم تُحْذَفِ الألفُ لاستيفاءِ الجازمِ حظّه قبلَ التخفيفِ، تقولُ: (لم أَقْرَا، ولَمْ أَبْدَا، ولَمْ أَنْشَا). وإنِ كانَ التخفيفُ قبلَ دخولِ الجازمِ: كانَ التخفيفُ غيرَ قياسيٍّ. ومعَ هذا لم يلزَمْكَ: أن تحذفَ هذه الألفَ عندَ دخولِ الجازمِ ـ كما تصنعُ في الناقصِ؛ بل يجوزُ لك أن تحذفَها، كما يجوزُ لك أن تبقيَها، فتقولُ: (لم أَقْرَ، ولم أَبْدَ، ولم أَنْشَ)، وتقولُ: (لم أَقْرَا، ولم أَبْدَا، ولم أَنْشَا)، وهو الأكثرُ.

وقد يخفَّفُ مهموزُ العينِ، نحوَ: (سَأَلَ)، فيقالُ فيه: (سَالَ)، وفي مضارعِه: (يسَالُ)، وفي أمرِه (سَلْ)(١).

---

(١) (م) وَعَلَى هَذَا لا يكون حذف العين من أمر (سأل) شاذًّا في القياس ـ كَمَا ذكرنا آنفًا؛ بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين: كالحذف في (خف، ونم)، وأصل (سل) عَلَى هذا: (اسأل)، نقلت حركة الهمزة إِلَى الساكن قبلها، ثم =

وقد جاءَ على هذا قولُ الشاعرِ(١):

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالُوا وَمَا صَدَقُوا

❁ ❁ ❁

= خففت الهمزة، واستغنى عن همزة الوصل، فصار (سال) فحذفت العين تخلصًا من التقاء الساكنين. ويذهب بعض العلماء إِلَى التزام هَذَا التقدير فِي هذه الكلمة.
قال أبو رجاء: ويلزمه أن يكون (سل) بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم، مع أن العلماء ذكروا أن النطق بِهِ محذوف الهمزة لغة عامة العرب (م).

(١) هو: حسان بن ثابت، والبيت من «شواهد سيبويه» (٣/٤٦٨). قال شارحه السيرافي (٤/٢٠٧): «ولقائل أن يقول: (سالت) لغة في (سألت) قائمة بنفسها فما وجه استشهاده بهذا؟ فالجواب: أن هذا الشاعر من لغته الهمز في (سألت)، وإنما أبدل في هذا الموضع فاعرفه».

## الفصلُ الرابعُ

# في المثالِ، وأحكامِه

[تعريف المثال] وهو ـ كما علمْتَ مما تقدَّمَ ـ ما كانَتْ فاؤُه حرفَ علَّةٍ[١]، وتكونُ فاؤُه واوًا أو ياءً، ولا يمكِنُ أن تكونَ ألفًا[٢]، كما لا يمكِنُ إعلالُ واوِه أو يائِه.

[أبواب المثال الواوي] فأما **المثالُ الواويُّ**: فيجيءُ على خمسةِ أوجهٍ:

**الأولُ**: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (وَبِئَ، ووَجِعَ، ووَجِلَ، ووَحِلَ، ووَحِمَتْ، ووَذِرَ، ووَسِخَ ووَسِعَ، ووَسِنَ، ووَصِبَ، ووَضِرَ، ووَطِفَ، ووَطِئَ، ووَغِرَ، ووَقِرَتْ أذنُه، ووَكِعَ، ووَلِعَ، ووَلِهَ، ووَهِلَ).

**الثاني**: (كَرُمَ يَكْرُمُ)، نحو: (وَثُرَ، ووَثُقَ، ووَجُزَ، ووَجُهَ، ووَخُمَ، ووَضُؤَ، ووَقُحَ).

**الثالثُ**: مثالُ: (نَفَعَ يَنْفَعُ)، نحوَ: (وَجَأَ، ووَدَعَ، ووَزَعَ، ووَقَعَ، ووَهَبَ، ووَضَعَ، ووَلَغَ).

**الرابع**: مثال: (حَسَبَ يَحْسِبُ)، نحو: (وَرِثَ، ووَرِعَ، ووَرِمَ، ووَفِقَ، ووَلِغَ).

**الخامس**: مثال: (ضَرِبَ يَضْرِبُ)، نحو: (وَعِدَ، ووَثِبَ، ووَجِبَ).

---

(١) (م) إنما سمي (مثالًا)؛ لأن ماضيه مثل السالم في الصحة وعدم الإعلال، أو: لأن أمره مثل الأجوف، وقد يقال له: (المعتل) بالإطلاق (م).

(٢) (م) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يقع ابتداء؛ بخلاف الواو والياء، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقعا فاء، أما الألف فإنها تقع وسطًا وآخرًا ـ وإن لم تكن أصلية، نحو: (قال وباع وخاف ورمى وغزا) (م).

ولم يجئْ مِنَ الواويِّ على مثالِ: (نَصَرَ يَنْصُرُ)؛ إلا كلمةٌ واحدةٌ في لغةِ بني عامرٍ؛ وهي قولُهم: (وَجَدَ يَجُدُ)[(١)]، وعليها قولُ جريرٍ[(٢)]:

**لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادَ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الحَوَائِمَ لَا يَجُدْنَ غَلِيلًا**[(٣)]

[أبواب المثال اليائي]

وأما **المثالُ اليائيُ**[(٤)]: فإن أمثلتَه في العربيةِ قليلةٌ جدًّا. وقد جاءَتْ على أربعةِ أوجهٍ:

**الأولِ**: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحوَ: (يَبِسَ، ويَتِمَ، ويَقِظَ، ويَقِنَ، وبَئِسَ).

**الثاني**: مثالُ: (نَفَعَ يَنْفَعُ)، نحو: (يَفَعَ، ويَنَعَ)[(٥)].

**الثالثِ**: مثالُ: (نَصَرَ يَنْصُرُ)، نحوَ: (يَمَنَ).

**الرابع**: مثال: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحو: (يَنَعَ[(٦)]، وَيَسَرَ).

---

(١) (م) كان مقتضى القياس: أن تبقى الواو التي هِيَ فاء الكلمة، ولا تحذف، لما ستعلمه قريبًا، فكان حقه أن يقولوا: يوجد ـ بوزان (ينصر) ـ غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة ـ كَما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة: شذوذًا واستثقالًا (م).

(٢) «ديوان جرير» (ص٣٥٤).

(٣) (م) نقع: روي، الحوائم: العطاش، غليلًا: حرارة عطش، يقول: لو أنك تشائين لروي المحب بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش، وذلك في يدك بترك المجانبة والهجر (م).

(٤) (م) لم أجد أحد من العلماء قد بيَّن هذا، ولكني أردت ذكره تتميمًا للبحث، وقد راجعت «القاموس» و«المختار» و«المصباح»، لاستيعاب ما جاؤوا به، وبيان أبوابه التي ورد عليها، والعلة في ترك الصرفيين لهذا النوع سلامة؛ فائه في سائر تصاريفه (م).

(٥) (م) جاء هذا الفعل من بابين، كَما ترى (م).

(٦) (م) المراد: أنَّهُ لا يعتل بنوع من أنواع الإعلال؛ لأن جميعها غير ميسور فيه، **وبيان ذلك**: أن الإعلال ثلاثة أنواع: **(إعلال بالقلب، وإعلال بالسكون، وإعلال بالحذف)**، أما **الإعلال بالقلب**: فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلبها؛ إلا حرفًا من أحرف العلة، إذ هو الغالب فِي هَذَا النوع، وحرف العلة لا يكون إلا ساكنًا، ولا يمكن الابتداء بالساكن، فلا يكون حرف العلة في مكان الفاء، وأما **الإعلال بالسكون**: فغير مقدور، وعلته ظاهرة، وأما **الإعلال بالحذف**: فإما أن تحذف ولا =

## حُكْمُ ماضيه:

ماضي المثالِ سواءٌ أكانَ واويًّا أم كان يائيًّا؛ كماضي السالم في جميع حالاتِه، تقولُ: (وَعَدْتُ، وعَدْنَا، وعَدْتُ، وعَدْتِ، وعَدْتُمَا، وعَدْتُمْ، وعَدْتُنَّ، وعَدَ، وعَدَتْ، وعَدَا، وعَدَتَا، وعَدُوا، وعَدْنَ)، وتقولُ: (يَسَرْتُ، يَسَرْنَا، يَسَرْتَ، يَسَرْتِ، يَسَرْتُمَا، يَسَرْتُمْ، يَسَرْتُنَّ، يَسَرَ، يَسَرَا، يَسَرْنَا، يَسَرُوا، يَسَرْنَ).

## حكُمُ مضارعِه وأَمْرِه:

أما **اليائيُّ**: فمثلُ السالمِ لا يحذفُ منه شيءٌ[(١)]، ولا يُعَلُّ بنوعٍ منْ أنواعِ الإعلالِ. وأما **الواويُّ**: فتحذفُ واوُه مِنَ المضارعِ والأمرُ وجوبًا بشرطينِ:

**الأوَّلِ**: أنْ يكونَ الماضي ثلاثيًّا مجرَّدًا[(٢)]، نحوَ: (وَصَلَ، ووَرِثَ).

**الثاني**: أن تكونَ عينُ المضارعِ مكسورةً؛ سواءٌ أكانت عينُ الماضي مكسورةً أيضًا، نحوَ: (وَرِثَ يَرِثُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَعِمَ يَعِمُ)، أم كانَتْ عينُ الماضي مفتوحةً نحوَ: (وَصَلَ يَصِلُ، ووَعَدَ يَعِدُ، ووَجَبَ يَجِبُ، ووَصَفَ يَصِفُ).

فإنِ اختلَّ الشرطُ الأوَّلُ: بأنْ كانَ الفعلُ مزيدًا فيه نحو: (أَوْجَبَ، وأَوْرَقَ، وأَوْعَدَ، وأَوْجَفَ)، ونحوَ: (وَاعَدَ، ووَاصَلَ، ووَازَرَ، ووَاءَلَ) ـ لم تُحْذَفُ الواوُ لعدمِ الياءِ المفتوحةِ[(٣)]، تقولُ: (يُوجِبُ، ويُورِقُ، ويُوعِدُ، ويُوجِفُ، ويُواصِلُ، ويُوازِرُ، ويُوائِلُ).

---

= تعوض عن المحذوف شيئًا؛ فيكون غبنًا وإلباسًا بصورة الأمر، وأما أن تحذف وتعوض: في الأول، أو في الآخر، فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر (م).

(١) (م) وشذ من ذلك كلمتان حكاهما سيبويه؛ وهما: (يسر يسر)، كـ(وعد يعد) ـ و(يئس يئس) ـ كوهم يهم ـ في لغة (م).

(٢) (م) وحينئذٍ: يكون حرف المضارعة مفتوحًا، ولهذا فإن أكثر الصرفيين ـ يجعل الشرط فتح حرف المضارعة (م).

(٣) (م) ولهذا لو كان نحو: (وعد، ووصف، وورث ووعم) مبنيًّا للمجهول؛ لم =

وإنِ اختلَّ الشرطُ الثاني؛ بأنْ كانت عينُ المضارعِ مضمومةً أو مفتوحةً ـ لم تُحْذَفْ الواوُ لعدمِ الكسرةِ، تقولُ: (يَوْجُهُ، ويُوجُرُ، ويَوْضُؤُ، ويَؤْخُمُ، ويَوْقُحُ)، وكذا (يوجل، ويوهل). وفي القرآن الكريم: ﴿لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ۝٥٣﴾ [الحجر: ٥٣].

ولم يشُذَّ مِنَ المضارعِ المضمومِ العينِ إلَّا كلمةٌ واحدةٌ؛ وهي (يجُدُ)، في لغةِ عامرٍ، وقد تقدَّمَتْ.

وقد شذَّ مِنَ المضارعِ المفتوحِ العينِ عدَّةُ أفعالٍ؛ فسقطَتِ الواوُ فيها، وقياسُها البقاءُ، وهي: (يَذَرُ، ويَسَعُ، ويَطَأُ، ويَلَعُ، ويَهَبُ، ويَدَعُ، ويَزَعُ، ويَقَعُ، ويَضَعُ، ويَلَغُ)(١).

وشذَّتْ أفعالٌ مكسورةُ العينِ في المضارعِ، وقد سلِمَتْ مِنَ الحذفِ في لغةِ عُقَيْلٍ، وهي: (يَوْغِرُ، ويَوْلِهُ، ويَوْلِغُ، ويَوْحِلُ، ويَوْهِلُ)، وهي عندَ غيرِ عُقَيْلٍ: مفتوحةُ العينِ، أو محذوفةُ الفاءِ.

والأمرُ في هذا كلِّهِ كالمضارعِ؛ إلا فيما سلِمَتْ واوُه مِنَ الحذفِ، وهو مفتوحُ العينِ أو مكسورُها؛ فإنِ الواوَ في هذينِ تُقْلَبُ ياءً؛ لوقوعِها ساكنةً إِثْرَ هَمْزَةِ الوصلِ المكسورةِ، تقولُ: (إِيجَلْ، إِيهَلْ، إِيغَرْ)؛ بكسرِ العينِ عندَ عُقَيْلٍ، وفتحُها عندَ غيرِهِمْ.

وتقولُ في أمرِ المحذوفِ الفاءِ: (رِثْ، وثِقْ، وفِقْ، وعِمْ، وصِلْ،

---

= تحذف الواو من مضارعه، تقول: (يوعد، ويوصف، ويورث، ويوعم)؛ بضم حرف المضارعة، وفتح ما قبل الآخر (م).

(١) (م) اعلم أن كثيرًا من العلماء يذهب إِلَى أن سقوط الواو فيما عدا (يطأ ويسع) جاء موافقًا للقياس، مدعيًا: أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين عَلَى مثال (يضرب)، وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة، وبعد الحذف فتحوا العين؛ استثقالًا لاجتماع الكسرة وحرف الحلق، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين؛ فلم يعيدوا الواو، أما (يطأ، ويسع) فهما شاذان إجماعًا؛ لأن ماضيهما مكسور العين، فقياسه فتح عين المضارع. وأما (يذر) فمحمول عَلَى (يدع) لأنه بمعناه (م).

وعِدْ، وصِفْ)، وتقولُ أيضًا: (ذَرْ، وسَعْ، وطَأْ، ولَعْ، وهَبْ، ودَعْ، وزَعْ، ولَغْ).

وإنما حُذِفَتِ الواوُ في الأمرِ ـ معَ عدمِ وجودِ الياءِ المفتوحةِ؛ حملًا على حذفِها في المضارعِ؛ إذ الأمرُ إنما يُقْتَطَعُ منه.

**(تنبيهانِ):**

[مصدر المثال الذي تحذف فاؤه]

**الأوَّلُ**: إذا كانَ مصدرُ الفعلِ المثالِ الواويِّ ـ على مثالِ: (فِعْل) بكسرِ الفاءِ: جازَ لكَ أن تحذفَ فاءَه[١]، وتعوِّضَ عنها التاءَ بعد لامِه نحو: (عِدَةٍ، وزِنَةٍ، وصِفَةٍ). وتعويضُ هذه التاءُ واجبٌ لا يجوزُ عدمُه[٢] عندَ الفَرَّاءِ[٣]، ومذهبُ سيبويهِ[٤] رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّ التعويضَ ليس لازمًا؛ بل يجوزُ التعويضُ؛ كما يجوزُ عدمُه؛ تمسُّكًا بقولِ الفضلِ بنِ العباسِ:

**إنَّ الخَلِيطَ أَجُدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا**

[صيغة افتعل من المثال]

**الثاني**: إذا أردْتَ أن تبنيَ على مثالِ: (افْتَعَلَ) مِنَ المثالِ الواويِّ أو اليائيِّ: لَزِمَكَ أن تقلِبَ فاءَه تاءً، ثُمَّ تُدْغِمُها في تاءِ (افْتَعَلَ)، ولا يختصُّ ذلك بالماضي، ولا بسائرِ أنواعِ الفعلِ؛ بل جميعِ المشتقَّاتِ، وأصلُها في ذلك سواءٌ تقول في: (اتَّصَلَ، واتَّعَدَ، واتَّقَى): (يتَّصِلُ، ويتَّعِدُ، ويتَّقِي)، (اتَّصِل، واتَّعِدْ، واتَّقِ): (اتِّصَالًا، واتِّعَادًا، واتِّقَاءً)، فهو (مُتَّصِلٌ، ومُتَّعِدٌ، ومُتَّقٍ)... إلخ.

وتقولُ: (اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، اتِّسَارًا....) إلخ.

والأصلُ: (اوْتَصَلَ)؛ فقُلِبَتِ الواوُ تاءً، فصارَ (اتْتَصَلَ)؛ فلم يكنْ بُدٌّ مِنَ الإدغامِ؛ لوقوعِ أوَّلِ المتجانسينِ ساكنًا وثانيهما متحرِّكًا، وكذا الباقي.

---

(١) (م) وشذ الحذف مع التعويض في غير المصدر، نحو: (رقة): اسم للفضة، و(حشة): اسم للأرض الموحشة، و(جهة): اسم للمكان الَّذِي تتوجه إليه (م).

(٢) (م) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة (م).

(٣) ينظر: «معاني القرآن» (٢/ ٢٥٤).

(٤) (م) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٤/ ٤٥٨)، (٥/ ٢٢٦).

## الفصلُ الخامسُ

# في الأجوفِ وأحكامِه

وهو(١) على ما سبقَتِ الإشارةُ إليه: ما كانت عينُه حرفًا مِنْ أحرفِ العلَّةِ، وهو على **أربعةِ أنوعٍ**؛ لأنَّ عينَه إما أن تكونَ واوًا، وإما أن تكونَ ياءً، وكلٌّ منهما، إما أَنْ تكونَ باقيةً على أصلِها، وإما أَنْ تُقْلَبَ ألفًا. [تعريف الأجوف] [أنواعه]

فمثالُ ما عيُنه واوٌ باقيةٌ على أصلِها: (حَوِلَ وعَوِرَ وصَاوَلَ، وقَاوَلَ، وتَنَاوَلَ، وتَقَاوَلَا، وتَحَاوَرَا، واشْتَوَرَا، واجْتَوَرَا).

ومثالُ ما أصلُ عينِه الواوُ، وقد انقلَبَتْ ألفًا: (قَامَ، وصَامَ، ونَامَ، وخَافَ، وأَقَامَ، وأَجَاعَ، وانْقَادَ، وانْآدَ، واسْتَقَامَ، واسْتَضَاءَ).

ومثالُ ما عينُه ياءً باقيةٌ على أصلِها: (غَيِدَ، وحَيِدَ، وصَيِدَ، وبَايَعَ، وشَايَعَ، وتَبَايَعَا، وتَسَايَفَا).

ومثالُ ما أصلُ عينِه الياءُ، وقد قُلِبَتْ ألفًا: (بَاعَ، وجَاءَ، وأَذَاعَ، وأَفَاءَ، وامْتَارَ، واسْتَرَابَ، واسْتَخَارَ).

ويجيءُ مجرَّدُهُ بالاستقراءِ على ثلاثةِ أوجهٍ:

**الأوَّلِ**: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ) واويًّا كانَ أو يائيًّا، نحوَ: (خَافَ، يَخَافُ، ومَاتَ يَمَاتُ(٢)، وهَابَ يَهَابَ، وعَوِرَ يَعْوَرُ، وغَيِدَ يَغْيَدُ).

---

(١) (م) ويقال له: (ذو الثلاثة)؛ لأن أكثره يكون عَلَى ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك؛ على مَا ستعرف، والأقل محمول عَلَى الأكثر، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم (م).

(٢) (م) لغة فِي (مات يموت) (م).

**والثاني**: مِثَالُ: (نَصَرَ يَنْصُرُ)، ولا يكونُ إلَّا واويًّا، نحوَ: (مَاجَ يَمُوجُ، وذَابَ يَذُوبُ)

**الثالثُ**: مثالُ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، ولا يكونُ إلا يائيًّا، نحو: (طَابَ يَطِيبُ، وعَاشَ يَعِيشُ)، ولم يجئْ على غيرِ هذه الأوجهِ[١].

## حُكْمُ ماضيهِ قَبْلَ اتِّصالِ الضمائرِ به:

[مواضع وجوب تصحيح عينه]

يجِبُ تصحيحُ عينُه؛ أي: بقاؤُها على حالِها واوًا كانَتْ أو ياءً في المواضعِ الآتيةِ، وهي:

**أولًا**: أنْ يكونَ على مثالِ: (فَعِل) بكسر العين[٢]، بشرطِ أنْ يكونَ الوصفُ منه على زِنَةِ (أَفْعَلَ)؛ وذلك فيما دلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ، نحوَ: (حَوِلَ فهو أَحْوَلُ)، و(عَوِرَ فهو أَعْوَرُ)، و(حَيِدَ فهو أَحْيَدُ)، و(غَيِدَ فهو أَغْيَدُ). فإنْ كانَ على مثالِ: (فَعَلَ) بفتحِ العينِ ـ اعتلَّتْ عينُه؛ أي: قُلِبَتْ ألفًا لتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها، نحوَ: (بَاعَ، وعَاثَ، وقَالَ، وصَامَ)، وإن كان على مثالِ: (فَعِل) بالكسرِ، لكنَّ الوصفَ منه ليس على مثالِ (أَفْعَلَ): وَجَبَ إعلالُه أيضًا، نحو: (خَافَ فهو خَائِفٌ)، و(مَاتَ فهو مَيِّتٌ).

---

(١) (م) وردت كلمة واحدة عَلَى مثال: (كرم يكرم)، وهي قولهم: (طال يطول) ـ عند بعض العلماء، وهي عند غيرهم من باب (نصر) (م).

(٢) (م) إنما أعلوا فعل ـ بفتح العين ـ ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه عَلَى أفعل، مع وجود العلة المقتضية للإعلال في كليهما، وَهِيَ تحرك الواو أو الياء مع انفتاح مَا قبلهما ـ لعلة اقتضت التصحيح فِي المكسور بشرطه، وهي: أن الأصل في الدلالة عَلَى الألوان والعيوب هو صيغتا: (افعل، وافعال) ـ بتشديد اللام فيهما ـ نحو: (اعمش واعماش، واحمر واحمار)، وهاتان الصيغتان يجب فيهما التصحيح لسكون مَا قبل العين، نحو: (احول واعور، واحوال واعوار، واغيد، واحيد، واغياد، واحياد)، وصيغة (فعل) ـ بكسر العين ـ الَّذِي الوصف منه عَلَى أفعل ـ مقتطعة من هاتين الصيغتين فبقيت عَلَى مَا كان لها قبل الاقتطاع، وهو التصحيح (م).

وشَذَّ الإعلالُ في نحو: قولِ الشاعرِ(١):

وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الغَيْبِ عَنِّي أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا(٢)

**ثانيًا**: أنْ يكونَ على صيغةِ: (فَاعَل)؛ سواءٌ أكانَتِ العينُ واوًا، نحوَ: (حَاوَلَ، وجَاوَلَ، وقَاوَلَ، وصَاوَلَ)، أمْ كانَتِ العينُ ياءً نحو: (بَايَعَ، وضَايَقَ، وبَايَنَ، ودَايَنَ). وعِلَّةُ وجوبِ تصحيحِ هذه الصيغةِ: أنَّ ما قبلَ العينِ ساكنٌ مُعَتَّلٌ، ولا يَقْبَلُ إلقاءَ حركةِ العينِ عليه.

**ثالثًا**: أنْ يكونَ على مثالِ: (تَفَاعَلَ)؛ سواءٌ أكانِتِ العينُ واوًا نحوَ: (تَجَاوَلَا، وتَصَاوَلَا، وتَقَاوَلَا، وتَفَاوَتَا، وتَنَاوَشَا، وتَهَاوَنَا)، أم كانَتِ العينُ ياءً نحوَ: (تَدَايَنَا، وتَبَايَعَا، وتَبَايَنَا، وتَزَايَدَ، وتَمَايَدَ). والعلَّةُ في وجوبِ تصحيحِ هذه الصيغةِ: هي العلَّةُ السابقةُ في تصحيحِ صيغةِ (فَاعَل)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم﴾ [البقرة: ٢٨٢].

**رابعًا**: أنْ يكونَ على مثالِ: (فَعَّلَ)؛ بتشديدِ العينِ ـ سواءٌ أكانَ واويًّا، نحو: (سَوَّلَ، وعَوَّلَ، وسَوَّفَ، وكَوَّرَ، وهَوَّنَ)، أم كان يائيًّا، نحو: (بَيَّنَ، وبَيَّتَ، وسَيَّرَ، وخَيَّرَ، وزَيَّنَ، وصَيَّرَ)، ولم تعتلَّ العينُ فرارًا مِنَ الإلباسِ؛ إِذْ لو قلبْتَها ألفًا لقُلْتَ في (بَيَّنَ) مثلًا (بَايَنَ)؛ قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ﴾ [المائدة: ٣٠].

**خامسًا**: أنْ يكونَ على مثالِ: **(تَفَعَّلَ)**؛ سواءٌ أكانَ واويًّا، نحوَ: (تَسَوَّلَ، وتَسَوَّرَ، وتَهَوَّعَ وتَقَوَّلَ، وتَلَوَّنَ، وتَأَوَّلَ)، أم كانَ يائيًّا نحوَ: (تَطَيَّبَ، وتَغَيَّبَ، وتَمَيَّزَ، وتَصَيَّدَ، وتَشَيَّعَ، وتَرَيَّثَ). والعلَّةُ هنا: هي العلَّةُ التي اقْتَضَتْ تصحيحَ الصيغةِ السابقةِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾﴾ [ص: ٢١]، وقال سبحانه: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

---

(١) هو: عمرو بن أحمر الباهلي ـ كما في «شرح النقائض» (٣/ ٨٨٩).

(٢) (م) الهمزة في قوله: (أعارت) للاستفهام، والألف فِي آخر قوله: (تعار): منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف (م).

**سادسًا**: أنْ يكونَ على مثالِ: (افْعَلَّ)؛ سواءٌ أكانَ واويًّا، نحوَ: (احْوَلَّ، واعْوَرَّ، واسْوَدَّ)، أم كانْ يائيًّا نحوَ: (ابْيَضَّ، واغْيَدَّ، واحْيَدَّ)، ولم تعلَّ العينُ لسكونِ ما قبلَها، ولم تنقلْ حركتُها إلى الساكنِ، مع أنه حرفٌ جَلْدٌ يَقْبَلُ الحركةَ، ثُمَّ تُعَلَّ فِرَارًا مِنَ التقاءِ الساكنينِ ومِنَ الإلباسِ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقال: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

**سابعًا**: أنْ يكونَ على مثالِ: (افْعَالَّ)؛ سواءٌ أكانَ واويًّا نحوَ: (احْوَالَّ، واعْوَارَّ)، أمْ كَانَ يَائِيًّا نحوَ: (ابْيَاضَّ، واغْيَادَّ). والعلَّةُ في وجوبِ تصحيحِه - هي علَّةُ تصحيحِ الصيغةِ السابقةِ.

**ثامنًا**: أنْ يكونَ على مثالِ: (افْتَعَلَ) وذلكَ بشرطينِ:

**أحدِهما**: أنْ تكونَ عينُه واوًا.

**والثاني**: أنْ تدلَّ الصيغةُ على المفاعلةِ، نحو: (اجْتَوَرُوا، واشْتَوَرُوا، وازْدَوَجُوا)؛ فإنِ كانَتِ العينُ ياءً سواءٌ أكانَتِ الصيغةُ دالَّةً على المُفَاعَلَةِ أمْ لم تكنْ، نحو: (ابْتَاعُوا، واسْتَافُوا، واكْتَالَ، وامْتَازَ) - وجبَ إعلالُه. وكذلك إن كانَتِ العينُ واوًا، ولم تدلَّ الصيغةُ على المفاعلةِ، نحوَ: (اسْتَاكَ، واسْتَاقَ، واسْتَاءَ، واقْتَادَ).

[مواضع وجوب الإعلال]

ويجِبُ الإعلالُ فيما عدَا ذلك، وهو - عدَا ما سبقَ في ثنايا الكلام على الصيغِ السالفةِ - صيغُ (أَفْعَلَ، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ)، نحو: (أَجَابَ، وأَقَامَ، وأَهَابَ، وأَخَافَ)، ونحو[1]: (انْقَادَ، وانْدَاحَ، وانْمَاحَ، وانْمَاعَ)[2]،

---

(١) (م) أصل (أقام) ونحو: أقوم - عَلَى مثل أكرم - نقلت حركة الواو - أو الياء - إِلَى الساكن قبلها ثم يقال: تحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح مَا قبلها بحسب الحال، فقلبت ألفا، فصار: أقام، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولًا، وبالقلب بعده (م).

(٢) (م) أصل (انقاد) ونحوه: انقود - عَلَى مثال انكسر - وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحًا مَا قبلها، فلزم قلبها ألفًا، فصار (انقاد)؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده (م).

ونحو: (اسْتَقَامَ، واسْتَقَالَ، واسْتَرَاحَ، واسْتَفَادَ)[١].

وقد وردَتْ كلماتٌ على صيغةِ: (أَفْعَلَ) وكلماتٌ أُخْرَى على صيغةِ: (اسْتَفْعَلَ) مما عينُه حرفُ علَّةٍ مِن غيرِ إعلالٍ؛ مِنْ ذلك قولُهم: (أَغْيَمَتِ السماءُ، وأَعْوَلَ الصبيُّ، واسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، واسْتَغْيَلَ[٢] الصبيُّ). وقال عمرُ بنُ أبي ربيعةَ[٣]:

**صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ**

**وقد اختلفَ العلماءُ في هذا ونحوِه**: فذهبَ أبو زيدٍ[٤] والجوهريُّ[٥] ـ إلى أنه لغةٌ فصيحةٌ لجماعةٍ مِنَ العربِ بأعيانِهِمْ[٦]. وذهبَ كثيرٌ مِنَ العلماءِ ـ إلى أنَّ ما ورَدَ مِنْ ذلك شاذٌّ لا يقاسُ عليه، وفرَّقَ ابنُ مالكٍ بينَ ما سُمِعَ مِنْ ذلك وله ثلاثيٌّ مجرَّدٌ نحوَ: (أَغْيَمَتِ السماءُ)؛ فإنه يقالُ: (غَامَتِ السماءُ) فمنعَ أن يكونَ التصحيحُ في هذا النوعِ مُطَّردًا، وما ليس له ثلاثيٌّ مجرَّدٌ، نحو: (اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ) فَأَجَازَ التصحيحَ فيه[٧].

---

(١) (م) أصل استفاد ونحوه: استفيد ـ عَلَى مثال استغفر؛ فنقلت حركة حرف العلة إِلَى الحرف الساكن قبله، ثم قلب حرف العلة ألفا كَمَا فِي أقام، فالإعلال فِي هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب (م).

(٢) (م) أي: شرب الغيل ـ بفتح فسكون ـ وهو لبن الحامل (م).

(٣) في «ديوانه» (ص٤٩٤).

(٤) كما في «شرح الشافية» للبغدادي (٣/ ٩٧).

(٥) «الصحاح» (٥/ ١٧٥٥).

(٦) (م) أي: فيجوز عَلَى لغتهم قياس مَا لم يسمع عَلَى ما سمع (م).

(٧) (م) والذي نذهب إِلَيْه ونرى أَنَّهُ موافق لما وردنا من لغات العرب، وإن لم نجد أحدًا من العلماء ذكره صراحة، هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إِلَى الساكن الصحيح قبله فِي مواضعها الأربعة؛ ونستثني من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة فِي الفعل، لثقل اجتماعهما حينئذٍ ـ ليست أمرًا واجبًا: كقلب الواو أو الياء ألفا لتحركهما وانفتاح مَا قبلهما حقيقة؛ بل ذلك أمر يجوز ارتكابه ـ كما =

## حُكْمُ الماضي عندَ اتِّصَالِ الضمائرِ به:

أما الصيغُ التي يجِبُ فيها التصحيحُ، فإنَّ حُكْمَهَا كَحُكْمِ السالمِ، لا يُحْذَفُ منها شَيْءٌ؛ سواءٌ أكانَ الضميرُ ساكنًا أمْ كانَ متحرِّكًا، تقولُ: (غَيِدْتِ وحَوِلْتِ، وغَيَدَا وحَوِلَا، وغَيِدُوا وحَوِلُوا)، وتقولُ: (حَاوَلْتِ، ودَايَنْتُ، وحَاوَلَا، ودَايَنَا، وحَاوَلُوا، ودَايَنُوا)، وكذا (تَقَاوَلْتَ، وتَمَايَدْتَ، وتَقَاوَلَا، وتَمَايَدَا)، وكذا (عَوَّلْتَ، وبَيَّنْتَ، وعَوَّلَا، وبَيَّنَا. . .) إلخ.

[الصيغ التي يجب فيها الإعلال]

أما الصيغُ التي يجِبُ فيها الإعلالُ؛ فإنْ أُسْنِدَتْ إلى ضميرٍ ساكنٍ، أو: اتصلَتْ بها تاءُ التأنيثِ ـ بقِيَتْ على حالِها، تقولُ: (بَاعَا، وقَالَا، وخَافَا، وابْتَاعَا، واسْتَاكَا، وابْتَاعُوا، واسْتَاكُوا، وأَجَابَا، وأَهَابَا، وأَجَابُوا، وأَهَابُوا، وانْقَادَا، وانْمَاعَا، وانْقَادُوا، وانْمَاعُوا، واسْتَقَامَا، واسْتَفَادَا، واسْتَقَامُوا، واسْتَفَادُوا).

وإنْ أُسْنِدَتْ إلى ضميرٍ متحرِّكٍ ـ وجَبَ حَذْفُ العينِ تخلُّصًا مِنَ التقاءِ الساكنينِ.

وحينئذٍ: فجميعُ الصيغِ التي تشتملُ على حرفٍ زائدٍ أو أكثرَ ـ يجِبُ أن تبقى بعدَ حذفِ العينِ على حالِها تقول: (ابْتَعْتُ، واسْتَكْتُ، وأَجَبْتُ، وأَهَبْتُ، وانْقَدْتُ، واسْتَقَمْتُ، واسْتَفَدْتُ)[1] . . . إلخ.

وأما **الثلاثيُّ المجرَّدُ**: فإن كانَ على (فَعِلَ) بكسرِ العينِ، وذلك

---

= يجوز عدمه، **فالعلل المقتضية للإعلال عندنا نوعان: أحدهما**: موجب، **والآخر**: مجوز، والدليل عَلَى هَذَا: أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال وجاء فيها التصحيح عَلَى الأصل وقد ذكر العلماء فِي كل ما جاء مصححًا منها؛ خلافًا في أنَّهُ شاذ، أو لغة لجماعة من العرب (م).

(١) (م) لا يخفى عليك أن أصل (أجبت) وأخواته قبل الإسناد إِلَى الضمير وبعد الإعلال بالنقل والقلب ـ (أجاب)، فلما أرادوا الإسناد إِلَى الضمير المتحرك ـ لزمهم إسكان الآخر، والألف قبله ساكنة، فاضطروا إِلَى حذف حرف العلة؛ للتخلص من التقاء الساكنين (م).

بابُ (عَلِمَ) ـ وَجَبَ كَسْرُ الفاءِ إيذانًا بحركةِ العينِ المحذوفةِ، ولا فرقَ في هذا النوعِ بينَ الواويِّ واليائيِّ، تقولُ: (خِفْتُ، ومِتُّ، وهِبْتُ)[١]، وإنْ كانَ على مثال: (فَعَلَ) بفتح العين، وذلك بابُ (ضَرَبَ)، وبابُ (نَصَرَ) ـ فرِّقْ بينَ الواويِّ واليائيِّ، فتضمُّ فاءُ الواويِّ؛ وهو بابُ (نَصَرَ)؛ إيذانًا بنفسِ الحرفِ المحذوفِ، وتكسرُ فاءَ اليائيِّ، وهو بابُ (ضَرَبَ) لذلك السببِ تقولُ: (صُمْتُ، وقُدْتُ، وقُلْتُ)، وتقول[٢]: (بِعْتُ وطِبْتُ وعِشْتُ)، وإنْ كانَ مضمومَ العينِ على فَعُلَ حُذِفَتِ العينُ، وضُمَّتِ الفاءُ؛ للدَّلالةِ على الواوِ نحوَ: (طُلْتَ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥]، وقال سبحانه: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾﴾ [طه: ٦٨]، وقال جلَّ شأنُه: ﴿يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾ [مريم: ٢٣][٣]، وقال: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١].

## حُكْمُ مُضَارِعِهِ:

أما المضارعُ مِنَ الصيغِ التي يَجِبُ التصحيحُ في ماضيها ـ فهو على غِرارِ المضارعِ مِنَ السالمِ؛ لا يتغيَّرُ فيه شيءٌ بأيِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ التغييرِ، تقولُ: (غَيِدَ يَغِيدُ، وحَوِرَ يَحْوَرُ، ونَاوَلَ يُنَاوِلُ، وبَايَعَ يُبَايِعُ، وسَوَّلَ يُسَوِّلُ، وبَيَّنَ يُبَيِّنُ، وتَقُولُ يَتَقَوَّلُ، وتَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ، وتَبايَعَ يَتَبَايَعُ، وتَهَاوَنَ يَتَهَاوَنُ، واحْوَلَّ يَحْوَلُّ، واغْيَدَّ يَغْيَدُّ، واجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ، واحْوَالَّ يَحْوَالُّ، واغْيَادَّ يَغْيَادُّ).

---

(١) (م) أصل (خفت) وأخواته: (خاف) بعد الإعلال الَّذِي سبق بيانه، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد لاضطرارهم إِلى تسكين آخر الفعل، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة عَلَى حركة العين التي حذفوها (م).

(٢) (م) أصل (قلت) وأخواته: (قال)، فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التي سبق بيانها، وحركوا الفاء بالضمة؛ إشعارًا بأن المحذوف (واو) (م).

(٣) (م) قرئ في هذه الآية: بكسر الميم وضمها. أما من كسرها: فعنده أن الكلمة من باب (علم يعلم) كـ(خاف)، وأما من ضمها: فعنده: أنها من باب (نصر ينصر)، كـ(قال يقول)، وهما لغتان؛ سبقت الإشارة إليهما (م).

**وأمّا المضارعُ مما يجِبُ فيه الإعلالُ**: فإنه يعتلُّ أيضًا، وهو في اعتلالِه على ثلاثةِ أنواعٍ:

**الأوَّلِ**: نوعٌ يعتلُّ بالقلبِ وحدَهُ، وذلك المضارعُ مِنْ صيغتيْ: (انْفَعَل وافْتَعَلَ[(١)])؛ فإنَّ حرفَ العلَّةِ فيهما يَنْقَلِبُ ألفًا لتحرُّكِه وانفتاحِ ما قبلَه، نحوَ: (انْقَادَ يَنْقَادُ، وانْدَاحَ يَنْدَاحُ، واخْتَارَ يَخْتَارُ، واشْتَارَ العسلَ يَشْتَارُه). **والأصلُ في المضارعِ**: (يَنْقَوِدُ، ويَخْتَيِر)؛ على مثالِ: (يَنْطَلِقُ، ويَجْتَمِعُ)، فوقَعَ كلٌّ مِنَ الواوِ والياءِ متحرِّكًا بعدَ فتحةٍ؛ فانقلَبَ ألفًا فصارَا (يختارُ، ويَنْقَادُ).

**الثاني**: نوعٌ يعتلُّ بالنقلِ وحدَه، وذلك المضارعُ مِنَ الثلاثيِّ الذي يجِبُ فيه الإعلالُ ما لم يكُنْ مِنْ بابِ (عَلِمَ يَعْلَمُ)؛ فإنَّك تنقِلُ حركةَ الحرفِ المعتلِّ إلى الساكنِ الصحيح الذي قبله، نحوَ: (قَالَ يَقُولُ، وبَاعَ يَبِيعُ). **والأصلُ في المضارعِ**: (يَقْوُلُ، ويَبْيِعُ) ـ على مثالِ: (يَنْصُر، ويضرِبُ)، نُقِلَتِ الضمَّةُ مِنَ الواوِ، والكسرةُ مِنَ الياءِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبلهما، فصار (يقُول، ويبِيع).

**الثالث**: نوعٌ يعتلُّ بالنقلِ والقلبِ جميعًا. وذلك مضارعُ الثلاثيِّ الذي يجِبُ فيه الإعلالُ إذا كانَ مِنْ بابِ (عَلِمَ يَعْلَمُ)، والمضارع الواويُّ مِنْ صيغتيْ (أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ)، نحو: (خَافَ يَخَافُ، وهَابَ يَهَابُ، وكَادَ يَكَادُ)، ونحو: (أَقَامَ يُقِيمُ، وأَجَابَ يُجِيبُ، وأَفَادَ يُفِيدُ)، ونحوَ: (اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ، واسْتَجَابَ يَسْتَجِيبُ، واسْتَفَادَ يَسْتَفِيدُ). **والأَصْلُ فِي مُضَارِعِ الأَمْثلةِ الأُولَى**: (يَخْوَفُ) على مثالِ **(يَعْلَمُ)**؛ فنُقِلَتْ فتحةُ الواوِ إلى الساكنِ قبلَها، فصارَ (يَخَوْفُ)، ثم قُلِبَتِ الواوُ ألفًا لتحرُّكِها بحسبِ

---

(١) (م) أما صيغة **(انفعل)** فتعتل دائمًا: واوًا كانت العين أو ياء، ولا فرق فِي هذه الصيغة بين جميع معانيها، وأما صيغة **(افتعل)**: فقد علمت أنَّهُ يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واوًا، وكانت الصيغة دالة عَلَى المفاعلة، فالكلام هنا عَلَى غير المستوفى هذين الشرطين من هذه الصيغة (م).

الأصلِ، وانفتاحِ ما قبلها الآنَ فصارَ (يَخَافُ). **والأصلُ في مضارعِ الأمثلةِ الثانيةِ**: (يُقْوِمُ) على مثالِ (يُكْرِمُ)، فنُقِلَتْ كسرةُ الواوِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبلَها؛ فصارَ (يُقِوْمُ)، ثم قُلِبَتْ الواوُ ياءً لوقوعِها ساكنةً إثْرَ كسرةٍ فصارَ (يُقِيمُ). **والأصلُ في مضارعِ الأمثلةِ الثالثةِ**: (يَسْتَقْوِمُ) على مثالِ: (يَسْتَغْفِرُ)، فنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى الساكنِ قبلَها فصارَ (يَسْتَقِوْمُ)، ثم قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لوقوعِها ساكنةً إثْرَ كسرةٍ فصارَ (يَسْتَقِيمُ)[1]. وقِسْ على ذلك أَخَواتِهِنَّ.

**واعلمْ** أنه يجِبُ بقاءُ المضارعِ على ما استقرَّ له مِنَ التصحيحِ أو الإعلالِ ما دامَ مرفوعًا أو منصوبًا، فإذا جُزِمَ فإنْ كانَ مما يجِبُ تصحيحُه: بَقِيَ على حالِه، وإنْ كان مما يجِبُ إعلالُه بأيِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ الإعلالِ: وجَبَ حَذْفُ حرفِ العلَّةِ؛ تخلُّصًا مِنَ التقاءِ الساكنين، تقولُ: (يَخَافُ التقيُّ مِنْ عذابِ اللهِ، ولن يَسْتَقِيمَ الظِلُّ والعودُ أَعْوَجُ، ولو لم يَخَفِ اللهَ لم يعَصْهِ، وإن تَسْتَقِمْ تنجحْ)، ويعودُ إليه ذلك الحرفُ المحذوفُ إذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ الساكنِ نحوَ: (لا تَخَافُوا)، أو أُكِّدَ بإِحْدَى نُونَيِ التوكيدِ نحوَ: (وإمَّا تَخَافَنَّ)، وسيأتي ذلك إن شاءَ الله تعالى.

## حُكْمُ أَمْرِهِ:

قد عرَفْتَ غيرَ مرَّةٍ أنَّ الأمرَ مُقْتَطَعٌ مِنَ المضارعِ بحذْفِ حرفِ المضارعةِ واجتلابِ همزةِ الوصلِ مكسورةً أو مضمومةً، إذا كان ما بعدَ حَرْفِ المضارعةِ ساكنًا. وعلى هذا: فالأمرُ مِنَ الأجوفِ الذي تصحُّ عينُه

---

(١) (م) من هنا تعلم: أنَّهُ لو كانت العين فِي صيغتي **(أفعل، واستفعل)** ياء فِي الأصل ـ لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط، فلو بنيت عَلَى إحداهما من (بان) ـ لقلت: (أبان يبين، واستبان يستبين) ولم يكن في المضارع ـ إلا نقل حركة الياء إِلَى الساكن الصحيح قبلها (م).

في الماضي والمضارعِ ـ مثلُ الأمرِ مِنَ السالمِ تقولُ: (اغْيَدْ، وبَيِّنْ، واجْتَوِرْ)، وما أشبهَ ذلك.

والأمرُ مِنَ الأجوفِ الذي تعتلُّ عينُ ماضيه ومضارعِه ـ مثلُ مضارعِه المجزومِ؛ يجِبُ حذْفُ عينِه ما لم يتَّصِلْ بضميرٍ ساكنٍ، أو يُؤَكَّدُ بإحدى النُّونَيْنِ تقولُ: (خَفْ، واسْتَقِمْ، وأَجِبْ)، وتقول: (خَافِي رَبَّكِ، وهَابِي عِقَابَهُ)، وتقولُ: (خَافَنَّ خَالِقَكَ)، ونحوَ ذلك.

## حُكْمُ إسنادِ المضارعِ للضميرِ:

إذا أُسْنِدَ المضارعُ مِنَ الأجوفِ إلى الضميرِ الساكنِ ـ بَقِيَ على ما اسْتَحَقَّهُ مِنَ الإعلالِ أو التصحيحِ، ولم تُحْذَفْ عينُه ولو كان مجزومًا تقولُ: (يَخَافَانِ، ويَخَافُونَ، وتَخَافِينَ، ولن يَخَافَا، ولن يَخَافُوا، ولن تَخَافِي، ولم تَخَافَا، ولم تَخَافُوا، ولم تَخَافِي)، وكذا الباقي مِنَ المُثُلِ.

وإذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ المتحرِّكِ حُذِفَتْ عينُه[1] ـ إنْ كانَ مما يجِبُ فيه الإعلالُ؛ سواءٌ أكانَ مرفوعًا أم منصوبًا أم مجزومًا، تقول: (النساءُ يَقُلْنَ، ولن يَثُبْنَ، ولم يَرُعْنَ).

## حكمُ إسنادِ الأمرِ إلى الضمائرِ:

الأمرُ كالمضارعِ المجزومِ، فلو أنه أُسْنِدَ إلى الضميرِ الساكنِ ـ رجعَتْ إليه العينُ التي حُذِفَتْ منه حالَ إسنادِه للضميرِ المستترِ؛ تقولُ: (قُولَا، وخَافَا، وبِيعَا)، و(قُولُوا، وخَافُوا، وبِيعُوا)، و(قُولِي، وخَافِي، وبِيعِي).

---

(١) (م) حذفت العين؛ للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة ـ يبنى عَلَى السكون، وحرف العلة قبل آخره ساكن أيضًا، والأمر ساكن الآخر في حالتي تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة، فلهذا تحذف عينه للعلة نفسها، فإذا أسند إِلَى الضمير الساكن: تحرك آخره، فزالت العلة المقتضية للحذف فترجع العين (م).

وإذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ المتحرِّكِ ـ بَقِيتِ العينُ محذوفةً[١]، تقولُ: (قُلْنَ، وخَفْنَ، وبِعْنَ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، وقال: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقال: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]، وقال: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقال: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإِسْرَاءِ: ٧٨]، وقال: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقَالَ: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

❁ ❁ ❁

---

(١) (م) صورة فعل الأمر المسند إِلَى نون النسوة ـ مثل صورة الفعل الماضي المسند إليها، ولكنهما يختلفان فِي التقدير، فأصل (قلن) الأمر: (قولن)؛ فالمحذوف (واو)، وضمة القاف أصل فِي صيغة الأمر، وأصل (قلن) الماضي: (قالن) فالمحذوف ألف، وهذه الألف منقلبة عن واو، وضمة القاف عارضة عند الإسناد، للدلالة عَلَى أن المحذوف أصله الواو كَمَا تقدم، ومثله الباقي (م).

الفصلُ السادسُ

# في الناقصِ وأحكامِه

[تعريفه] وهو ـ كما سبقَتِ الإشارةُ إليه ـ ما كانَتْ لامُهُ حرفَ علَّةٍ، وتكونُ اللامُ واوًا أو ياءً، ولا تكونُ ألفًا إلا منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ.

[أنواعه] **وأنواعُه على التفصيل سِتَّةٌ**؛ لأن كلًّا مِنَ الواوِ والياءُ: إما أن يَبْقَى على حالِه، وإمَّا أن ينقلِبَ ألفًا وإما أن تنقلِبُ الواوُ ياءً وإما أن تنقلِبَ الياءُ واوًا، وما آخِرُه ألفٌ إما أن تكونَ هذه الألفُ منقلبةً عن واوٍ وإما أن تكونَ منقلبةً عن ياءٍ.

فمثالُ الواوِ الأصليَّةِ الباقيةِ: (بَذُوَ، ورَخُوَ، وسَرُوَ).

ومثالُ ما أصلُ لامِه الواوُ، وقد انقلَبَتِ ياءً[١]: (حَظِيَ، وحَفِيَ، وحَلِيَ، ورَجِيَ، ورَضِيَ، وشَقِيَ)، وكذا: (حَوِيَ، وقَوِيَ، ولَوِيَ)؛ وستأتي هذه وأشباهُها في اللفِيفِ.

ومثالُ ما أصلُ لامِه الواوُ، وقدِ انقلَبَتِ ألفًا[٢]: (سَمَا، ودَعَا، وغَزَا).

---

(١) (م) هذا إنما يكون فِي الماضي المكسور العين ـ وَهوَ باب (علم يعلم) ليس غير ـ وَذَلِكَ لأن (الواو) إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء.
والدليل عَلَى أن أصل هذه الياءات واوٌ ـ يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة، فمثلًا (حفي)؛ تجد مكان هذه الياء واوًا في (الحفوة)؛ بضم الحاء أو كسرها، وهي الاسم من الحفا، وَهوَ رقة القدم، وكذلك تجد فِي مكان الياء من (حلي) واوًا في مثل: (الحلوا والحلاوة، والحلوان)، وكلها مصادر حلي الشيء ـ من أبواب (رضي، ودعا، وسرو)، ضد (مر)، وكذلك تجد في مكان الياء من (رضي) واوًا ـ في نحو: (الرضوان، والرضوة)؛ بكسر فيكون فيهما، وهكذا (م).

(٢) (م) هَذَا إنما يكون في الماضي المفتوح العين ـ وَهوَ بالاستقراء بابان: أحدهما: باب (نصر ينصر)، نحو: (دعا يدعو، وسما يسمو، وعدا يعدو)، والثاني باب =

ومثالُ الياءِ الأصليَّةِ الباقيَةِ؛ (رَقِيَ، وزَكِيَ، وشَصِيَ، وطَغِيَ وصَغِيَ)، ومثلُه: (ضَوِيَ، وعَيِيَ، وهَوِيَ)؛ وستأتي هذه وأشباهُها في اللفيفِ.

ومثالُ ما أصلُ لامِه الياءُ، وقد انْقَلَبَتْ واوًا[1]: (نهو)، وليس في العربية من هذا النوع سوى هذه الكلمة.

ومثالُ ما أصلُ لامِهِ الياءُ، وقد انْقَلَبَتِ أَلِفَا[2]: (رَمى، وكَفَى، وهَمَى، ومَأَىَ).

[أوجه مجيء الناقص]

ويجيءُ الناقصُ **على خمسةِ أوجهٍ:**

**الأول**: مثال: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحو: (مَرَى يَمْرِي، وفَلَى يَفْلِي).

**الثاني**: مثال: (نَصَرَ يَنْصُرُ)[3]، نحو: (دَعَا يَدْعُو، وسَمَا يَسْمُو، وعلا يعلو).

**الثالثُ**: مثالُ: (فَتَحَ يَفْتَحُ)[4]، نحو: (نَحَا يَنْحَى، وطَغَى يَطْغَى، ورَعَى يَرْعَى، وسَعَى يَسْعَى).

---

= فتح يفتح، نحو: (صغى يصغى، وضحى يضحى).

والسرُّ في قلب الواو ألفًا وقوعها متحركة، مفتوحًا ما قبلها، وتعرف أن أصل الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ؛ كـ(السمو، والغزو، والدعوة)، ونحو ذلك، عَلَى المنهج الَّذِي بيناه قبل هذا، ولم يجئ الناقص الواوي من باب ضرب يضرب أصلًا (م).

(١) (م) إنما يكون ذلك في الماضي المضموم العين - وَهوَ باب (كرم، يكرم) - وذلك: لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واوًا، والذي يدل على أن أصل الواو في (نهو) ياء وجود الياء؛ في بعض تصاريف هذه الكلمة، وذلك قولهم: (نهية) للعقل (م).

(٢) (م) هذا إنما يكون فِي الماضي المفتوح العين - وَذَلِكَ بالاستقراء - **بابان**: **أحدهما**: باب (فتح، يفتح)، نحو: (رأى يرى، ونهى ينهى، ونأى ينأى، وسعى يسعى). **والثاني**: باب (ضرب، يضرب)، نحو: (هداه الله يهديه، وقرى ضيفه يقريه، وعصى يعصي، وسقى يسقي) (م).

(٣) (م) ولا يكون إلا واويًّا، وتنقلب واوه فِي ماضيه ألفا كَمَا علمت (م).

(٤) (م) وهذا يكون يائيًّا كما يكون واويًّا، فمثال اليائي: نهى ينهى، ومثال الواوي: =

**الرابعُ**: مثالُ: (كَرُمَ يَكْرُمُ)، نحو: (رَخُو[١] يَرْخُو)، و(سَرُوا يَسْرُوا).

**الخامسُ**: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (حَفِيَ يَحْفَى، ورَضِيَ يَرْضَى، ورَقِيَ يَرْقَى).

## حكمُ ماضيه قبلَ الاتصالِ بالضمائرِ:

أما ما عدَا الثلاثيَّ المجرَّدَ ـ فيجِبُ في جميعِه قلبُ اللامِ ألفًا، وذلك لأنَّ اللامَ في جميعِها متحرِّكَةَ الأصلِ، مفتوحٌ ما قبلَها؛ فحيثُما وقعت الياءُ أو الواوُ في إحدى هذه الصيغِ؛ فلن تقعَ إلا مستوجبةً لقلبِها ألفًا[٢].

نحو: (سَلْقَى، وقَلْسَى، وأَعْطَى، وأَبْقَى، ودَارَى، ونَادَى، واهْتَدَى، واقْتَدَى، وانْجَلَى، وانْهَوَى، وتَلْقَّى، وتَزَكَّى، وتَرَاضَى، وتَعَامَى، واسْتَدْعَى، واسْتَغْشَى).

---

= (صغا يصغى)، وتنقلب الواو والياء فِي ماضيه ألفا عَلَى مَا أنبأتك (م).

(١) (م) ولا يكون إلا واويًّا سوى كلمة (نهو)؛ التي أشرنا إليها (م).

(٢) (م) غير أن الّذي أصله الياء فِي هذه الصيغ جميعها ـ قد قلبت ياؤه ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح مَا قبلها من غير وساطة شيء آخر، بخلاف ما أصله الواو منها ـ نحو: (أعطى) ـ إذ أصله: (أعطو) ـ عَلَى مثال **(أحسن)**؛ فإن هذه الواو تنقلب ياء أولا، لكونها وقعت رابعة فصاعدًا، فيصير: (أعطى)، ثم تقلب الياء ألفًا، ولهذا السبب: فإنهم لا يفرقون فِي غير الثلاثي المجرد بين مَا أصله الياء، وما أصله (الواو) في الكتابة، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلًا؛ بل يكتبون الجميع بالياء، ويقلبون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين؛ إشارة إِلَى أن أصله الَّذي هو (الواو) قد صار إِلَى الياء قبل أن يصير ألفًا، وكذلك عند الإسناد إِلَى الضمائر المتحركة، نحو: (أعطيت وأرضيت وتزكيت)، من الواوي.

**فتلخص لك من هَذَا الكلام**: أن (لام الناقص) في ماضي ما زاد على الثلاثة ـ تعتل بالقلب ألفًا ألبتة، ولكنها عَلَى نوعين في ذلك، **الأول**: مَا يحدث له هَذَا الإعلال بلا واسطة، وهو (اليائي). **والثاني**: مَا يحدث له هذا الإعلال، بعد قلب حرف العلة فيه ياء، وهو (الواوي) (م).

**والأصلُ في جميعِ ذلك**: (أَبْقَى) مثلًا ـ تحرَّكَتِ الياءُ، وانفتحَ ما قبلَها؛ فقلِبَتْ ألفًا، فصارَ (أَبْقَى)، وقِس الباقي.

**أما الثلاثيُّ المجرَّدُ**: فإما أن تكونَ عينُه مضمومةً أو مكسورةً أو مفتوحةً.

**فإن كانَتْ عينُه مضمومةً**: فإنْ كانَتِ اللامُ واوًا ـ سلِمَتْ نحوَ: (سَرُوَ)، وإنْ كانت ياءً انقلبَتْ واوًا؛ لِتَطَرُّفِهَا إثرَ ضمَّةٍ نحو: (نَهُوَ).

**وإن كانت عينُه مكسورةً**: فإن كانتِ اللامُ ياءً سلِمَتْ ـ نحو: (بَقِيَ)، وإنْ كانَتْ واوًا ـ انقلبت ياء؛ لتطرُّفِها إثرَ كسرةٍ نحوَ: (رَضِيَ).

**وإنْ كانَتْ عينُه مفتوحةً**: وَجَبَ قلبُ لامِه ألفًا أَوْ وَاوًا كانَ أصلُها، أو ياءً؛ لتحرُّكِ كلٍّ منهما وانفتاحِ ما قبله نحو: (سَمَا، ورَمَى).

## حُكْمُ مضارعِه قبلَ الاتصالِ بالضمائرِ:

النظرُ في المضارعِ (يتبعُ) حركةَ ما قبلَ الآخِرِ؛ فإنْ كانَتْ ضمَّةً ـ وهذا لا يكون إلا في مضارعِ اِلثلاثيِّ اِلواويِّ[1] ـ صارَتِ اللامُ واوًا[2]، نحوَ: (يَسْرُو، ويَدْعُو)، وإنْ كانَتْ كسرةً: ويكونُ ذلك في مضارعِ الثلاثيِّ اليائيِّ، وفي مضارعِ الرباعيِّ كلِّه، وفي مضارعِ المبدوءِ بهمزةِ الوصلِ مِنَ الخماسيِّ والسداسيِّ ـ صارَتِ اللامُ ياءً[3]، نحو: (يَرْمِي، ويُعْطِي، ويَنْهَوِي، ويَسْتَوْلِي). وإنْ كانَتِ الحركةُ فتحةً: ويكونُ هذا في مضارعِ الثلاثيِّ؛ مِنْ بابيْ (عَلِمَ وفَتَحَ)، وفي مضارعِ المبدوءِ بالتاءِ

---

(١) (م) سواء أكان من باب (نصر ينصر)، نحو: (دعا يدعو)، أم كان من باب (كرم يكرم)، نحو: (سرو يسرو) (م).

(٢) (م) ساكنة في حالة الرفع؛ لاستثقال الضمة عَلَى الواو، ومفتوحة في حالة النصب لخفة الفتحة، وتحذف في حالة الجزم (م).

(٣) (م) وتأخذ مَا أخذته الواو: من التسكين حال الرفع، والفتح حال النصب، والحذف حال الجزم (م).

الزائدة مِنَ الخماسيِّ صارَتْ ألفًا[١]، نحو: (يَرْضَى، ويَطْغَى، ويَتَوَلَّى، ويَتَزَكَّى).

## حُكْمُ الماضي عندَ الإسنادِ إلى الضمائرِ ونحوِها:

إذا أُسْنِدَ الماضي إلى الضميرِ المتحرِّكِ؛ فإن كانَتْ لامُهُ واوًا[٢] أو ياءً ـ سَلِمَتَا تقولُ: (سَرُوتُ، ورَضِيتُ)، وإنْ كانَتِ اللامُ ألفًا؛ قُلِبَتْ ياءً فيما زادَ على الثلاثةِ، ورُدَّتِ إلى أصلِها في الثلاثيِّ تقولُ: (أَعْطَيْتُ، واسْتَدْعَيْتُ) وتقولُ: (غَزَوْتُ، ودَعَوْتُ، وسَمَوْتُ)، وتقولُ: (رَمَيْتُ، وكَنَيْتُ، وبَنَيْتُ).

وإذا اتصلَتْ به تاءُ التأنيثِ، فإنْ كانتِ اللامُ واوًا أو ياءً بقيتَا وانفتحتَا؛ تقولُ: (سَرُوَتْ، ورَضِيَتْ). وإنْ كانَتِ اللامُ ألفًا حُذِفَتْ[٣] في الثلاثيِّ وغيرِهِ تقولُ: (دَعَتْ، وسَمَتْ، وغَزَتْ، ورَمَتْ، وبَنَتْ، وكُنْتُ)، وتقول: (أَعْطَتْ، ووَالَتْ، واسْتَدْعَتْ).

وإذا أُسْنِدَ الماضي إلى الضميرِ الساكنِ؛ فإنْ كانَ ذلك الضميرُ أَلِفَ الاثنينِ ـ بَقِيَ الفعلُ على حالِه واويًّا كانَ أو يائيًّا، تقولُ: (سَرُوَا، ورَضِيَا).

وإنْ كانَتْ لامُه ألفًا قلبَتْ ياءً في ما عدَا الثلاثيَّ، ورُدَّتْ إلى أصلِها في

---

(١) (م) ولا تظهر عليها حركة أصلًا، لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف، وتحذف في حالة الجزم كأختيها (م).

(٢) (م) النظر هنا إِلَى النطق لا إِلَى الكتابة، والمدار على حالة الفعل الراهنة؛ لا على أصله، فمثلًا: (رمى، وأعطى، واستدعى)؛ تعتبر لاماتهن ألفًا لا ياء، ونحو: (رضي، ورجي، وجوي)؛ تعتبر لاماتهن ياء، وإن كان أصلها الواو، وهكذا (م).

(٣) (م) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين؛ وذلك: لأن أصل (رمت) مثلًا (رميت) ـ على مثال (ضربت) ـ وقعت الياء متحركةً، مفتوحًا ما قبلها؛ فانقلبت ألفًا، فصار (رمات)؛ فالتقى ساكنان: الألف، وتاء التأنيث، فحذفت الألف فرارًا من التقائهما (م).

الثلاثيِّ؛ تقولُ: (أَعْطَيَا، ونَادَيَا، ونَاجَيَا، واسْتَدْعَيَا)، وتقولُ: (غَزَوَا، ودَعَوَا، ورَمَيَا، وبَغَيَا)(١)، وإنْ كانَ الضميرُ واوَ الجماعةِ ـ حُذِفَتِ لامُ الفعلِ واوًا كانَتْ أو ياءً أو أَلِفًا، وبَقِيَ الحرفُ الذي قبلَ الألفِ مفتوحًا؛ للإيذانِ بالحرفِ المحذوفِ، وضمِّ الحرفِ الذي قبلَ الواوِ والياءِ؛ لمناسبةِ واوِ الجماعةِ، تقولُ: (أَعْطَوْا، واسْتَدْعَوْا، ونَادَوْا، وغَزَوْا، ودَعَوْا، ورَمَوْا، وبَغَوْا)، وتقول: (سَرُوا، وبَذُوا، ورَضُوا، وبَقُوا)؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وقال: ﴿وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، وقالَ: ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، وقال: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقال: ﴿فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٤].

## حُكْمُ مضارِعِه عندَ الاتصالِ بالضمائرِ:

إذا أُسْنِدَ المضارعُ إلى نونِ النسوةِ؛ فإن كانَتْ لامُه واوًا أو ياءً ـ سَلِمَتَا تقول: (النِّسْوةُ يَسْرُونَ ويَدْعُونَ ويَغْزُونَ)(٢)، وتقول: (النِّسْوَةُ يَرْمِينَ ويَسْرِينَ ويَعْطِينَ ويَسْتَدْعِينَ ويُنَادِينَ)(٣)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وإنْ كانَتْ لامُه ألفًا قُلِبَتْ ياءً مُطْلَقًا، نحو: (يَرْضَيْنَ، ويَخْشَيْنَ، ويَتَزَكَّيْنَ، ويَتَدَاعَيْنَ، ويَتَنَاجَيْنَ).

وإسنادُه لألفِ الاثنينِ ـ مثلُ إسنادِه إلى نونِ النِّسْوَةِ ـ تسلَمُ فيه الواوُ والياءُ وتنقلِبُ الألفُ ياءً مطلقًا، إلا أنَّ مقابلَ نونِ النِّسْوَةِ ساكنٌ

---

(١) (م) لم تقلب هنا الواو والياء ألفًا؛ مع تحركهما، وانفتاح مَا قبلهما؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنة، فلو انقلبت إحداهما ألفًا؛ لالتقى ساكنان، فيلزم حينئذٍ: حذف أحدهما؛ فيصير اللفظ (غزا) مثلًا، فيلتبس الواحد بالمثنى (م).

(٢) (م) يجب أن تتنبه إِلَى أن الواو في هذه الكلمات؛ كالراء فِي (ينصرن) تمامًا، فهي لام الكلمة، بخلاف الواو في قولك: (الرجال يسرون) ونحوه مما يأتي قريبًا، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة (م).

(٣) (م) الياء فِي نحو: (النساء يرمين)؛ كالباء فِي (يضربن) تمامًا، فهي لام الكلمة بخلاف الياء ـ في نحو: (أنت يا زينب ترمين)؛ فإنها ياء المخاطبة ولام الكلمة؛ محذوفة على ما ستعرف (م).

وما قبلَ ألفِ الاثنينِ مفتوحٌ؛ تقول: (المحمدانِ يَسْرُوَانِ ويَدْعُوَانِ ويَغْزُوَانِ ويَرْمِيَانِ ويَسْرِيَانِ ويُعْطِيَانِ ويَسْتَدْعِيَانِ ويُنَادِيَانِ ويَرْضَيَانِ ويَخْشَيَانِ ويَتَزَكَّيَانِ ويَتَدَاعَيَانِ ويَتَنَاجَيَانِ).

وإذا أُسْنِدَ المضارعُ إلى (واوِ) الجماعةِ ـ حُذِفَتْ لامُه مطلقًا واوًا كانَتْ أو ياءً أو ألفًا، وبَقِيَ ما قبلَ الألفِ مفتوحًا؛ للإيذانِ بنفسِ الحرفِ المحذوفِ، وضمِّ ما قبلَ الواوِ مِنْ ذي الواوِ أو الياءِ؛ لمناسبةِ واوِ الجماعةِ، تقولُ: (يَرْضَوْنَ، ويَخْشَوْنَ، ويَتَزَكَّوْنَ، ويَتَدَاعَوْنَ، ويَتَنَاجَوْنَ)، وتقولُ: (يَسْرُونَ، ويَدْعُونَ، ويَغْزُونَ[1]، ويَرْمُونَ، ويَسْرُونَ[2]، ويَعْطُونَ ويَسْتَدْعُونَ، ويُنَادُونَ)؛ قال الله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُم﴾ [الملك: ١٢]، وقالَ سبحانَه: ﴿فَلَا تَتَنَاجَوْا بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المجادلة: ٩]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤].

وإذا أُسْنِدَ المضارعُ إلى ياءِ المؤنثةِ المخاطبَةِ: حُذِفَتِ اللامُ مطلقًا واوًا كانت أو ياءً أو ألفًا، وبَقِيَ ما قبلَ الألفِ مَفْتُوحًا؛ للإيذانِ بنفسِ الحرفِ المحذوفِ، وكسرِ ما قبلَ الواوِ أو الياءِ؛ لمناسبةِ ياءِ المخاطبةِ تقول: (تَخْشَيْنَ يَا زَيْنَبُ وتَرْضَيْنَ وتَدْعِينَ وتَعْلِيْنَ وتَرْمِينَ وتَبْنِينَ وتُعْطِينَ وتَسْتَرْضِينَ).

## حكمُ إسنادِ الأمرِ إلى الضمائرِ:

الأمرُ كالمضارعِ المجزومِ، والأصلُ: أنَّ لامَ الناقصِ تُحْذَفُ في

(١) (م) قد نبهناك إِلَى الفرق بين هذه الكلمات، ونحو قولهم: (النساء يدعون)؛ من أن الواو لام الكلمة فِي المسند إِلَى النون، وضمير جماعة الذكور فِي المسند إِلَى الواو، وهناك فرق آخر، وَهوَ أن النون فِي نحو: (النساء يدعون) ضمير مرفوع المحل عَلَى أَنَّهُ فاعل، فلا تسقط فِي نصب ولا جزم، بخلاف النون فِي نحو: (الرجال يدعون)؛ فإنها علامة عَلَى رفع الفعل تزول بزواله، هَذَا و(يسرون) فِي هذه المثل ـ مضارع (سرو) من باب كرم، ولامه واو (م).

(٢) (م): «يسرون» فِي هذه المثل مضارع (سرى يسري) من السرى، وهو السير ليلًا ولامه ياء (م).

الأمرِ لبناءِ الأمرِ؛ على حَذْفِ حرفِ العلَّةِ، ولكنه عندَ الإسنادِ إلى الضمائرِ تعودُ إليه اللامُ(١).

ثم إذا أُسْنِدَ لنونِ النسوةِ أو ألفِ الاثنينِ سلِمَتْ لامُه، إنْ كانَتْ ياءً أو واوًا، وقُلِبَتْ ياءً إنْ كانَتْ ألفًا تقولُ: (يا نِسْوةً اسْرُونَ وادْعُونَ واغْزُونَ وارْمِينَ واسْرِينَ وأَعْطِينَ واسْتَدْعِينَ ونَادِينَ، وارْضَيْنَ واخْشَيْنَ وتَزَكَّيْنَ وتَدَاعَيْنَ وتَنَاجَيْنَ). وتقول: (يا محمدانِ اسْرُوَا وادْعُوَا واغْزُوَا، وارْمِيَا واسْرِيَا وأَعْطِيَا واسْتَدْعِيَا ونَادِيَا، وارْضَيَا واخْشَيَا وتَزَكَّيَا وتَدَاعَيَا وتَنَاجَيَا).

وإذا أُسْنِدَ إلى واوِ الجماعةِ أو ياءِ المخاطبةِ: حُذِفَتْ لامُهُ مطلقًا واوًا كانَتْ أو ياءً أو ألفًا، وبَقِيَ ما قبلَ الألفِ في الموضعينِ مفتوحًا، وكُسِرَ ما عداه قبلَ ياءِ المخاطبةِ وضُمَّ قبلَ واوِ الجماعةِ، تقولُ: (ارْضَوْا، واخْشَوْا، وتَزَكَّوْا، واسْرُوا، وادْعُوا، واغْزُوا، وارْمُوا، وأعْطُوا، واسْتَدْعُوا)، وتقولُ: (ارْضَيْ، واخْشَيْ، وتَزَكَّيْ، واسْرِي، وأَعْطِي، واسْتَدْعِي).

❁ ❁ ❁

---

(١) (م) أما مع الضمائر الساكنة: فلأن بناءه قد صار عَلَى حذف النون، وأما مع نون النسوة: فلأن بناءه ـ حينئذٍ ـ عَلَى السكون وحرف العلة ساكن بطبعه (م).

## الفصلُ السابعُ

# في اللفيف المفروق وأحكامه

[تعريفه] وهو ـ كما عرَفْتَ ـ ما كانَتْ فاؤُه ولامُه؛ حرفينِ مِنْ أحرفِ العلَّةِ.

وتقعُ فاؤُه واوًا في كلماتٍ كثيرةٍ، ولم نَجِدْ منه ما فاؤُه ياءً إلا قولَهم: (يَدِيَ)(١).

وتكونُ لامُه ياءً إما باقيةً على أصلِها، وإما أنْ تنقلِبَ ألفًا، ولا تكونُ لامُه واوًا(٢).

فمثالُ ما أصلُ لامِه الياءُ وقد انقلَبَتْ ألفًا: (وَحَى، ووَدَى، ووشَى).

ومثال ما لامُه ياءٌ باقيةٌ على حالِها: (وجي، وورى، وولي).

---

(١) (م) يدي ـ من باب رضي ـ أي: ذهبت يده ويبست، ويداه ـ من باب ضرب ـ أي: أصاب يده، أو ضربها، ويداه ـ ومثله أيداه ـ أي: اتخذ عنده يدًا، وياداه ميادة: جازاه يدًا بيد عَلَى التعجيل، وأنشد الجوهري في «الصحاح» (٦/ ٢٥٤٠)؛ لبعض بني أسد:

**يديت عَلَى ابن حسحاس بن وهب بأسفل ذي الجذاة يد الكريم** (م)

(٢) (م) فِي مادة: (وزا) من «**القاموس**» (١/ ١٣٤٢) ـ تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو، فتغتر بهذا الصنيع، **فتتوهم**: أن أصل الألف فِي هَذَا الفعل الواو، ولكن الأثبات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلك، قال الشارح: كأنه اغتر بما في نسخ «الصحاح» (١/ ٨٠)، (١/ ١٠٩) ـ من كتابة (الوزا) بالألف ـ فحَسِبَ أنَّهُ واوي، وقد صرَّح غيره من الأئمة؛ نقلًا عن البطليوسي: أن (الوزى)، يكتب بالياء؛ لأن الفاء واللام ـ لا يكونان واوًا في حرف واحد، وقد كرهوا أن تكون العين واللام واوًا، ولهذا: فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين، عَلَى باب (علم)؛ ليتسنى لهم قلب اللام ياء، كَما في نحو: (قوي) وشبهه. اهـ بإيضاح (م). ينظر تفصيل هذا في: «تاج العروس» (٤٠/ ١٩٧).

[أنواع اللفيف المفروق]

ويجيء اللفيف المفروق ـ على ثلاثةِ أوجهٍ:

**أحدِها**: مثالُ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحو: (وَعَى يَعِي، وَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي).

**الثاني**: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (وَجِيَ يَوْجَى)(١).

**الثالثِ**: مثالُ: (حَسِبَ يَحْسِبُ)، نحو: (وَلِيَ يَلِي، وَرِيَ يَرِي).

[أحكامه]

**حكمُه**:

يعاملُ اللفيفُ المفروقُ مِنْ جهةِ فائِه معاملةَ المثالِ، ومِنْ جهةِ لامِه معاملةَ الناقصِ، وعلى هذا: تَثْبُتُ فَاؤُه في المضارعِ والأمرِ ـ إنْ كانَتْ ياءً مطلقًا، وكذا إنْ كانَتْ واوًا والعينُ مفتوحةٌ، تقول: (يَدَى يَيْدِي وَايْدِ)، وتقولُ: (وَجِيَ يَوْجِى وَاوْجَ)(٢).

وتُحذَفُ فاؤُه في المضارعِ مِنَ الثلاثيِّ المجرَّدِ، وفي الأمرِ إذا كانَتْ واوًا، والعينُ مكسورةٌ، وذلك بابُ (ضَرَبَ) وباب (حَسَبَ)؛ تقول: (وَعَى يَعِي، ووَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي)، وتقول: (وَلِيَ يَلِي، ووَرِيَ يَرِي).

وتُحْذَفُ لامُه في المضارعِ المجزومِ، وفي الأمرِ أيضًا ـ إلا إذا أُسْنِدَ إلى نونِ النسوةِ أو ألفِ الاثنينِ؛ تقولُ: (النِّسْوَةُ لم يَعِينَ، وَيَنِينَ ويَهِينَ ويَلِينَ ويَوْجَيْنَ).

وتقولُ أيضًا: (يا نسوةً عِينَ ونِينَ وهِينَ ولِينَ واوْجَيْنِ)، وتقولُ عندَ الإسنادِ إلى ألفِ الاثنينِ: (المحمدانِ يَعِيَانِ، ويَنِيَانِ، ويَهِيَانِ ويَلِيَانِ،

---

(١) تتبعت مواد «القاموس» ـ فلم أجد فيه مَا ورد عَلَى هذين الوجهين؛ سوى هذه الكلمات الثلاث، والعلة في ذلك: قلة الأفعال التي وردت عليهما بوجهٍ عام، فما بالك بالمعتل؟ (م).

(٢) (م) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه ـ قلبت واوه ياء، لسكونها، وانكسار مَا قبلها، تقول: (إيج)، كَمَا تقول: (إيجل) (م).

ويَوْجَيَانِ). وتُحْذَفُ نونُ الرفعِ في الجزمِ والنصبِ، وتقولُ أيضا: (يا محمدانِ عِيَا ونِيَا وهِيَا ولِيَا واوْجَيَا).

فإذا أُسْنِدَ أحدُهما إلى واوِ الجماعةِ أو ياءِ المخاطَبَةِ[1]، أو: إلى الضميرِ المستترِ ـ حُذِفَتْ لامُه. فإذا كانَ معَ هذا مما تُحْذَفُ فاؤُه ـ صارَ الباقي من الفعلِ حرفًا واحدًا، وهو العينُ فيجِبُ حينئذٍ ـ اجتلابُ (هاءِ) السكتِ في الأمرِ المسندِ للضميرِ المستترِ عندَ الوقفِ؛ تقولُ: (قِهْ، لِهْ، عِهْ، فِهْ، نِهْ، دِهْ).

ويجوزُ لكَ الإتيانُ بـ(هاءِ) السكتِ ـ في المضارعِ المجزومِ المسندِ للضميرِ المستترِ عندَ الوقفِ[2]، تقولُ: (لم يَقِهْ، ولَم يَلِهْ)... إلخ، ويجوزُ أنْ تقولَ: (لم يَلِ، ولم يَقِ)؛ وصلًا ووقفًا.

---

(١) (م) وتراعي عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة: مَا كنت تراعيه فِي الناقص: من فتح مَا قبل الألف المحذوفة فِي الموضعين، وضم مَا قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة (م).

(٢) (م) ضرورة الابتداء والوقف ـ تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل: حرف متحرك يبتدأ به، وحرف ساكن يوقف عليه، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد اضطررت؛ لاجتلاب الهاء لتقف عليها، ومن أجل هَذَا: كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر ـ واجبًا لصيرورته عَلَى حرف واحد، وكان مع المضارع المجزوم جائزًا؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف ـ تبعًا لعبارة ابن مالك في «الألفية» ـ أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب؛ كالأمر الباقي عَلَى حرف واحد، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة، قال **ابن هشام**: «ومن خصائص الوقف ـ اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع:

**أحدها**: الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو: (لم يغزه)، و(لم يخشه)، و(لم يرمه). ومنه: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، أو لأجل البناء نحو: (اغز) و(اخشه) و(ارمه)، ومنه ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و(الهاء) في كل ذلك جائزة، لا واجبة، إلا فِي مسألة واحدة وهي: أن يكون الفعل قد بقى على حرف واحد؛ كالأمر من وعي، فإنك تقول (عه). قال الناظم: وكذا إذا بقي عَلَى حرفين أحدهما زائد نحو: (لم يعه)؛ وهذا مردود بإجماع المسلمين على =

## الفصلُ الثامنُ

# في اللفيف المقرونِ وأحكامِه

[تعريفه] وهو ـ كما سبقُ: ما كانُتْ عينُه ولامُه حرفينِ مِنْ أحرفِ العلَّةِ.

وليس فيه ما عينُه ياءٌ ولامُه واوٌ أصلًا[(١)]، وليس فيه ما عينُه ياءً ولامُه ياءً؛ إلا كلمتينِ هما: (حَيِيَ، وعَيِيَ). وليسَ فيه ما عينُه واوٌ ولامُه واوٌ باقيةٌ على حالِها أصلًا[(٢)].

[أنواعه] **والموجودُ منه بالاستقراءِ الأنواعُ الخمسةُ الآتيةُ:**

**النوعُ الأوَّلُ**: ما عينُه واوٌ ولامُه واوٌ قد انقلَبَتْ ألفًا، نحوَ: (حَوَى، وعَوَى، وغَوَى، وزَوَى، وبَوَى)[(٣)].

---

= وجوب الوقف عَلَى نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩]؛ بترك الهاء». اهـ (م).

(١) (م) ذهب أبو عثمان المازني [«الانتصار»، (ص٢٦٥)] ـ إِلَى أن الواو في (الحيوان) ـ غير مبدلة من الياء، وأنها أصل. ومذهب سيبويه والخليل [«الكتاب» (٤/ ٤٠٩)]: أن هذه الواو منقلبة عن الياء، وأن أصله (حييان)؛ فاستكرهوا توالي الياءين، قال أبو علي [كما في «سر الصناعة» لابن جني (١/ ٢٢٣)]: «ما ذهب إِليه أبو عثمان غير مرضي، وكأنهم استجازوا قلب الياء واوًا لغير علة ـ وإن كانت الواو أثقل من الياء ـ ليكون ذلك عوضًا للواو؛ من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها». اهـ (م).

(٢) (م) توالي الواوين ثقيل مستكره جدًّا، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لامًا، وكانت العين مع ذلك واوًا، وعند الإسناد إِلَى الضمائر: لم يعيدوا فِي اللفيف الثلاثي الألف المنقلبة عن الواو إِلَى أصلها ـ كَمَا يفعلون ذلك في الناقص فِي نحو: (دعوت، وغزوت)؛ بل يقلبون الألف ياء ـ وإن كان أصلها الواو، فيقولون: (غويت، وحويت). قال دريد بن الصمة:

**وما أنا إلا من غزية: إن غوت غويت، وإن ترشد غزية أرشد**

وستعرف قريبًا سر هذه المسألة (م).

(٣) (م) اعتبر صاحب «القاموس» (١/ ١٢٧٧)، (١/ ١٣١٦)، (١/ ١٣١٩) ـ ولم =

**النوعُ الثاني**: ما عينُه واوٌ ولامُه واوٌ قد انقلبَتْ ياءً، نحوَ: (غَوِيَ، وقَوِيَ، وجَوِيَ، وحَوِيَ، ولَوِيَ).

**النوع الُثالثُ**: ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ باقيةٌ على حالِها، نحوَ: (دوِيَ، وذَوِيَ، ورَوِيَ، وضَوِيَ، وهَوِيَ، وتَوِيَ، وصَوِيَ).

**النوعُ الرابعُ**: ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ قد انقلبَتْ ألفًا، نحوَ: (أَوَى، ثَوَى، حَوَى، ذَوَى، رَوَى، شَوَى، صَوَى، ضَوَى، طَوَى، كَوَى، لَوَى، نَوَى، هَوَى).

**النوعُ الخامسُ**: ما عينُه ياءٌ ولامُه ياءٌ باقيةٌ على حالِها، وهو: (حَيِيَ، وعَيِيَ). ويَجِيءُ اللفيفُ المقرونُ الثلاثيُّ على وجهينِ:

**الأوَّلِ**: مثالِ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحوَ (عَوَى وحَوَى)، ونحوَ: (ذَوَى ونَوَى).

**والوجُه الثاني**: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (غَوِيَ وقَوِيَ)، ونحوَ: (عَيِيَ ودَوِيَ).

**حكمُه**: [حكمه]

**أما عينُه**: فلا يجوزُ فيها الإعلالُ بأي نوعٍ مِنْ أنواعِهِ، ولو وُجِدَ السببُ الموجِبُ للإعلالِ؛ بل تُعَامَلُ معاملةَ عينِ الصحيحِ؛ فتَبْقَى على حالِها[1].

---

= يخالفه الشارح ـ ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو، وعبارات الصرفيين: تدل عَلَى أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء، لتصريحهم بأن كل مَا كانت عينه واوًا ـ يجب أن يكون على مثال (علم)؛ لكي تنقلب لامه ياء لثقل الواوين (م).

(١) (م) لأنك لو أعللتها ـ عَلَى حسب ما يقتضيه سبب الإعلال ـ مع أن فيه حرف علة متعرضًا للإعلال؛ وهو اللام ـ للزم اجتماع إعلالين فِي حرفين متجاورين في الكلمة الواحدة، وهو غير جائز فوفروا العين، وأبقوها صحيحة، ليتمكنوا من إعلال اللام، وإنما لم يعكسوا فيعلوا العين، ويصححوا اللام ـ مع أنّ العين أسبق ـ لكون أواخر الكلمات هي محال التغيرات (م).

**وأما لامُه**: فتأخُذُ حُكْمَ لامِ الناقصِ بلا فرقٍ[١]؛ فإنْ وُجِدَ ما يقتضِي قلبُها ألفًا انقلبَتْ ألفًا، نحو: (طَوَى، ولَوَى، وغَوَى، وعَوَى)، ونحو: (يَهْوَى، ويَضْوَى، ويَقْوَى، ويَجْوَى)، وإنْ وُجِدَ ما يقتضي سلْبَ حركتِها حُذِفَتِ الحركةُ، نحوَ: (يَطْوِي، ويَهْوِي، ويَلْوِي، ويَنْوِي)، وإنْ وُجِدَ ما يقتضي حَذْفُ اللامِ حُذِفَتْ ـ كما في المضارعِ المجزومِ؛ مسندًا إلى الظاهرِ أو الضميرِ المستتِرِ، وكما في الأمرِ المسنَدِ إلى الضميرِ المستترِ، وكما في سائرِ الأنواعِ عندَ الإسنادِ إلى واوِ الجماعةِ[٢]، أو ياءِ المخاطبةِ، تقولُ: (لم يَطْوِ محمدٌ، ولم يلوِ، واطْوِيَا يا محمدانِ والْوِيَا)، وتقولُ: (المحمدونُ طَوَوْا ولَوَوْا، وهم يَطْوُون ويلْوُونَ، واطْوُوا والْوُوا، وأنتِ يا زينبُ تَطْوِينَ وتَلْوِينَ، واطْوِي والْوِي)، وإنْ لم تُوجَدْ علَّةٌ تقتضِي شيئًا مِنْ هذا ـ بقيتِ اللامُ بحالِها؛ كما في (حَيَّ، وعَيَّ)[٣].

---

(١) (م) كان مقتضى هذه القاعدة: أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون؛ الَّذِي صارت لامه ألفًا إِلَى ضمائر الرفع المتحركة، أو: إِلَى ألف الاثنين يجب عليك أن تردها إِلَى أصلها واوًا كانت أو ياء، لكنهم أجمعوا على أنك تقول فِي (غوى) مثلًا: (غويت، وغوين، وغويا)؛ فإن كان صحيحًا ما ذهب إِلَيْهِ الصرفيون؛ من أن أصل الألف فِي جميع اللفيف المقرون؛ منقلبة عن الياء، وأن كل مقرون: (لامه واو وعينه واو)، كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال (علم)؛ ليتسنى قلب اللام ياء فرارًا من اجتماع الواوين ـ كانت هذه القاعدة صحيحة، وعلى مقتضى ما في «القاموس» و«شرحه» ـ لا تتم القاعدة، إلا أن يدعي أنهم ردوا الألف واوًا أولًا ـ كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل مَا يعامل بِهِ الناقص، ثم قلبوا الواو ياء فرارًا من الواوين (م).

(٢) (م) تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصًا من التقاء الساكنين؛ فمثلًا: أصل (يلوون): (يلويون) ـ على مثال: (يضربون)؛ فاستثقلت الضمة عَلَى الياء، فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة (م).

(٣) (م) يجوز فِي هاتين الكلمتين: إدغام العين فِي اللام، لأنهما مثلان متجاوران فِي كلمة، **وثانيهما**: متحرك لزومًا، ويجوز فيهما الفك، وهو الأكثر؛ إذ الإدغام في الماضي ـ يستدعي الإدغام في المضارع، ويلزم على الإدغام في المضارع ـ وقوع ياء مضمومة فِي الآخر، وهو مرفوض عندهم، ولهذه العلة نفسها لم يعلوا عينه =

= بقلبها ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها، وعلى الإدغام ـ جاء قول عبيد بن الأبرص [«الديوان» (ص١٣٨)]:

عَــيُّــوا بــأَمْــرِهِــمُ كــمــا    عَـيّـتْ بَـبْـيضـتـهـا الـحَـمـامَـةْ

وقول النابغة الذبياني [«الديوان» ص١٦]:

وقَـفْـتُ فِـيـهَـا أُصَـيْـلَالًا أُسائِلُـهـا    عَيَّتْ جَوابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ (م)

# البابُ الثالثُ

# في اشتقاقِ صيغتيِ المضارع وِالأمرِ

وفيه فصلانِ:

الفصلُ الأوَّلُ: في أحكامٍ عامَّةٍ.

الفصلُ الثاني: في أحكامٍ تخصُّ بعضَ الأنواعِ.

## الفصلُ الأوَّلُ

# في الأحكام العامَّةِ

[اشتقاق المضارع من الماضي]

تُشْتَقُّ صيغةُ المضارعِ من الماضي؛ بزيادةِ حرفٍ مِنْ أحرفِ المضارعَةِ ـ في أوَّلِهِ للدَّلالةِ على التكلُّم أو الخطابِ أو الغيبةِ. وهذه الأحرفُ أربعةٌ يجمعُها، قولك: (نَأْتِي)، أو (أَنَيْتُ)، أو (نَأَيْتُ)، ثم إنْ كانَ الماضي على أربعةِ أحرفٍ؛ سواءٌ أكانَ كلُّهُنَّ أصولًا نحو: دَحْرَجَ، أَمْ كَانَ بعضُهنَّ زائدًا نحوَ: قَدَّمَ وأَكْرَمَ وقَاتَلَ)، وجَبَ أنْ يكونَ حرفُ المضارعةِ مضمومًا؛ تقولُ: (يُدَحْرِجُ، ويُقَدِّمُ، ويُكَرِّمُ، ويُقَاتِلُ).

[أحواله]

وإنْ كانَ الماضي على ثلاثةِ أحرفٍ، نحو: (ضَرَبَ، ونَصَرَ، وعَلِمَ)، أو: على خمسةٍ، نحوَ: (تَدَحْرَجَ، وانْطَلَقَ)، أو: على ستَّةٍ، نحو: (اسْتَغْفَرَ، واقْعَنْدَدَ) ـ وَجَبَ أنْ يكونَ حرفُ المضارعةِ مفتوحًا؛ تقول: (يَضْرِبُ، يَنْصُرُ، يَعْلَمُ، يَتَعَلَّمُ، يَتَدَحْرَجُ، يَنْطَلِقُ، يَسْتَغْفِرُ، يَقْعَنْدَدُ).

وحركةُ الحرفِ الذي قَبْلَ الآخِرِ: هي الكسرةُ في مضارعِ الرباعي، نحو: (يُكْرِمُ، ويُقَدِّمُ، ويُقَاتِلُ، ويُدَحْرِجُ)، وكذا في مضارعِ الخماسيِّ والسداسيِّ؛ إذا كانَ الماضي مبدوءًا بهمزةِ وصلٍ، نحو: (انْطَلَقَ، واجْتَمَعَ، واسْتَخْرَجَ)، تقولُ في المضارعِ منهنَّ: (يَنْطَلِقُ، ويَجْتَمِعُ، ويَسْتَخْرِجُ)؛ فإنْ كانَ ماضي الخماسيِّ مبدوءًا بتاءٍ زائدةٍ، نحوَ: (تَقَدَّمَ، وتَقَاتَلَ، وتَدَحْرَجَ)، فمَا قبلَ الآخرِ في مضارعِه مفتوحٌ، تقولُ: (يَتَقَدَّمُ، ويَتَقَاتَلُ، ويَتَدَحْرَجُ). فأما ما قبلَ الآخرِ مِنْ مضارعِ الثلاثيِّ: فمفتوحٌ أو مضمومٌ أو مكسورٌ، وطريقُ معرفةِ ذلك فيه: السماعُ[1] مِنْ

---

(١) (م) ولذلك قواعد تجري في أكثره، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث، من الباب الأول، وأشبعنا القول فيها في كتابنا «دروس التصريف» (م).

أفواه العارفينَ، أو النقلُ عن المعاجِمِ الموثوقِ بصحَّتِهَا.

[اشتقاق الأمر من المضارع]

ويُؤْخَذُ الأمرُ مِنَ المضارعِ ـ بعد حَذْفِ حَرْفِ المضارعةِ مِنْ أوَّلِه، ثم إنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المضارعةِ متحرِّكًا، نحوَ: (يَتَعَلَّمُ، ويَتَشَاوَرُ، ويصومُ، ويبيعُ)، تركْتَ الباقِي على حالِه ـ إلَّا أنك تحذِفُ عينَ الأجوفِ للتخلُّصِ مِنَ التقاءِ الساكنينِ؛ فتقولُ: (تَعَلَّمْ، وتَشَارَكْ، وصُمْ، وبعْ).

[أحواله]

وإنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المضارعةِ ساكنًا، نحوَ: (يكتُبُ، ويَعْلَمُ، ويَضْرِبُ، ويَجْتَمِعُ، ويَنْصَرِفُ، ويَسْتَغْفِرُ)، اجْتُلِبَتْ همزةُ وصلٍ؛ للتوصُّلِ إلى النطقِ بالساكنِ، وهذه الهمزةُ يجِبُ كسرُها ـ إلا في أمرِ الثلاثيِّ؛ الذي تكونُ عينُ مضارِعِه مضمومةً أصالةً، فتقولُ: (اكْتُبْ، اعْلَمْ، اضْرِبْ، اجْتَمِعْ، انْصَرِفْ، اسْتَغْفِرْ).

❁ ❁ ❁

## الفصلُ الثاني

# في أحكام تخصُّ بعضَ الأنواعِ(١)

[المضارع والأمر من (رأى)]

**أولًا: المضارعُ والأمرُ مِنْ (رَأَى)** - تُحْذَفُ همزتُهما، وهي عينُ الفعلِ، تقولُ: (يَرَى البصيرَ ما لا يَرَى الأَعْشَى وَرَهْ)، وتُحْذَفُ الهمزةُ مِنْ (أَخَذَ، وَأَكَلَ، وَسَأَلَ) - في صِيغَةِ الأَمْرِ إذا بُدِئَ بِها تقولُ: (خُذْ، كُلْ، مُرْ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٥١]، وفي الحديث: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**» [البخاري: ٦٦٤]، فإنْ سُبِقَ واحدٌ منها بحرفِ عطفٍ جازَ الأمرانِ: حذفُ الهمزةِ وبقاؤُها؛ تقولُ: (التفِتْ لمَا يعنيكَ، وخُذْ في شأنِ نفسِكَ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (وأْخُذْ في شَأْنِ نفسِك)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]، وقالَ سبحانَه: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ﴾ [الأَعْرَافِ: ١٩٩](٢).

[حكم الإدغام من ماضي المضعَّف الثلاثي ومضارعه غير المجزوم بالسكون]

**ثانيًا: ماضي المضعَّفِ الثلاثيِّ ومضارعِه غيرَ المجزومِ بالسكونِ** - يَجِبُ فيهما الإدغامُ؛ إلا أنْ يَتَّصِلَ بهما ضميرُ رَفْعٍ متحرِّكٍ، تقولُ: (شَدَّ يَشُدُّ، ومَدَّ يَمُدُّ، وَفَرَّ يَفِرُّ)، فإنِ اتَّصَلَ بهما ضميرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ؛ كنونِ النِّسْوَةِ: وَجَبَ الفكُّ، تقولُ: (الفاطِمَاتُ شَدَدْنَ ويَشْدُدْنَ، ومَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ، وفَرَرْنَ ويَفْرِرْنَ)، وأمَّا الأمرُ والمضارعُ المجزومُ بالسكونِ؛ فيجوزُ فيهما الفكُّ والإدغامُ، تقولُ: (اشْدُدْ ولا تَشْدُدْ)، وإنْ شئتَ قُلْتَ: (شُدَّ ولا تَشُدَّ).

---

(١) (م) ستجد في هَذَا الفصل تكريرًا لما ذكر فِي الفصول الثمانية من الباب الثاني، إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إِلَى جوار بعض (م).

(٢) (م) انظر مباحث المهموز (م).

[حكم حذف فاء المثال الثلاثي (مضارعه وأمره)]

**ثالثًا**: تَجِبُ حَذْفُ فاءُ المثالِ الثلاثيِّ مِنْ مضارِعِه وأمرِه؛ بشرطينِ:

**الأوَّلِ**: أنْ تكونَ الفاءُ واوًا.

**والثاني**: أنْ يكونَ المضارعُ مكسورَ العينِ؛ تَخَلُّصًا مِنْ وقوعِ الواوِ بينَ عدوتيها: الياءِ المفتوحةِ(١) والكسرةِ، تقولُ في مضارعِ (وَعَدَ، ووَرِثَ) ـ وأمرِهما: (يَعِدُ ويَرِثُ، وعِدْ ورِثْ).

[حكم عين الأجوف المجزوم بالسكون]

**رابعًا**: تُحْذَفُ عينُ الأجوفِ مِنْ مُضَارِعِه المجزومِ بالسكونِ، ومِنْ أمرِه المبنيِّ على السكونِ، تقولُ في (قَالَ، وبَاعَ، وخَافَ): (لم يَقُلْ، ولم يَبِعْ، ولم يَخَفْ، وقُلْ، وبِعْ، وخِفْ)؛ فإنْ كانَ المضارعُ مجزومًا بحذفِ النونِ، أو كانَ الأمرُ مبنيًّا على حذفِ النونِ ـ لم تُحْذَفْ عينُ الأجوفِ، تقولُ: (لم يَقُولُوا، ولم يَبِيعُوا، ولم يَخَافُوا)، وتقول: (قُولُوا، وقُولَا وقُولِي، وبِيعُوا وبِيعَا وبِيعِي، وخَافُوا وخَافَا وخَافِي).

وكذلك تُحْذَفُ عينُ الأجوفِ مِنَ الماضي والمضارعِ والأمرِ ـ إذا اتَّصَلَ بأحدِهما الضميرُ المتحرِّكُ نحو: (الفاطماتُ قُلْنَ وبِعْنَ وخِفْنَ ويَقُلْنَ ويَبِعْنَ ويَخِفْنَ)، وتقول: (يَا فاطماتُ قُلْنَ خيرًا، وبِعْنَ الدنيا، وخِفْنَ اللهَ)(٢).

[حكم لام الناقص واللفيف (مضارعه وأمره) المجزوم]

**خامسًا**: تُحْذَفُ لامُ الناقصِ واللفيفِ المقرونِ مِن مضارِعِه المجزومِ وأمرِه، تقولُ في مضارع (خَشِيَ ورَضِيَ وسَرُوَ ورَمَى وطَوَى): (لم يَخْشَ، ولم يَرْضَ، ولم يَسْرُ، ولم يَرْمِ، ولم يَطْوِ)، وكذا (اخْشَ، وارْضَ، واسْرُ، واغْزُ، وارْمِ، واطْوِ).

---

(١) (م) هذا ظاهر فِي المضارع المبدوء بالياء، إلا أنهم أجروا المضارع المبدوء بغير الياء والأمر عَلَى سننه؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء عَلَى نظيره، كَمَا قد يحملونه على ضده (م).

(٢) (م) أنت ترى أن صيغة ماضي الأجوف المسند إِلَى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها، والفرق بينهما يتبين بالقرائن، فأنت خبير بأن الماضي خبر، وأن الأمر إنشاء (م).

[أحوال معاملة اللفيف المفروق معاملة المثال والناقص]

**سادسًا**: يعامَلُ اللفيفُ المفروقُ من جهةِ فائِه معاملةَ المِثَالِ، ومِنْ جهةِ لامِه معاملةَ الناقصِ؛ فيبقَى أمرُه على حرفٍ واحدٍ، فيجِبُ إلحاقُ هاءِ السكتِ بهِ، تقولُ في الأمرِ مِنْ (وَقَى، ووَفَى، ووَنَى، ووَدَى، ووَلِيَ، ووَعَى): (قِهْ، وفِهْ، ونِهْ، ودِهْ، ولِهْ، وعِهْ).

[متى تحذف الهمزة الزائدة من مضارع (أفعل)؟]

**سابعًا**: تُحْذَفُ الهمزةُ الزائدةُ مِنْ مضارعِ الفعلِ الذي على زنةِ (أَفْعَلَ)، نحوَ: (أَكْرَمَ، وأَبْقَى، وأَوْعَدَ)، ومِنْ أَمْرِهِ، ومِنْ اسمي الفاعلِ والمفعولِ منه، تقولُ: (يُكْرِمُ، ويُبْقِي، ويُوعِدُ، وتقولُ): (أَكْرِمْ، وَأَبْقِ، وأَوْعِدْ، وتقولُ): (هو مُكْرِمٌ ومُبْقٍ ومُوعِدٌ)، وهو (مُكْرَمٌ ومُبْقًى ومُوعَدٌ).

والأصلُ في هذا الحذفِ: المضارعُ المبدوءُ بهمزةِ المضارعةِ، ثم حُمِلَ عليه بقيَّةُ صيغِ المضارعِ وفعلِ الأمرِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ.

وإنما كانَ الأصلُ ـ هو الفعلُ المضارعُ المبدوءُ بهمزةِ المضارعةِ؛ لأنه يجتمعُ فيه لو بَقِيَ على الأصلِ همزتانِ متحرِّكَتَانِ في أوَّلِ الكلمةِ، فكانَ يقالُ: (أُأَكْرِمْ). وقياسُ نظائرِ ذلك: أن تُقْلَبُ ثانيةُ الهمزتينِ واوًا؛ طلبًا للتخفيفِ، ولكنَّهُم حذَفُوا في هذا الموضعِ وحدَه ثانيةَ الهمزتينِ، وقد ورَدَ شاذًّا[١] قولُ الشاعرِ[٢]:

---

(١) (م) شذوذه من جهة الاستعمال لا من جهة القياس (م).

(٢) قال الشيخ محيي الدين في حاشية «الإنصاف» لابن الأنباري (١/ ١٢) ـ ما نصه: «هذا البيت من الرجز المشطور، وهو لأبي حيّان الفقعسي، ومع كثرة ترديد النحاة وأهل اللغة لهذا الشاهد فإني لم أقف له على سوابق أو لواحق، وقد استشهد به ابن هشام في أوضحه (رقم ٥٨٠)، والأشموني (رقم ١٢٥٢)، وانظره في «اللسان» ـ أيضًا: (ك ر م) وقوله: (أهل) معناه مستحق وذو أهلية، و(يؤكرم) بالبناء للمجهول، وأراد يكرم. والشاهد فيه قوله: (يؤكرم) فإن هذه الكلمة قد جاءت على الأصل الأصيل، لكنها مخالفة للاستعمال المُتْلَئِب؛ لأنهم يحذفون الهمزة من مضارع أفعل كأكرم وأورد وأوفى وذلك لأنهم استثقلوا وجود همزتين متواليتين في أول الكلمة في قولهم: (أأكرم) وحملوا (نؤكرم) و(تؤكرم) و(يؤكرم) على المبدوء بهمزة المضارعة قصدًا إلى التجانس ومعاملة للأشباه معاملة واحدة، =

فَــإِنَّــه أَهْــلٌ لِأَنْ يُــؤَكْــرَمَــا

وقولُ الراجزِ(١):

وَصَـالِـيَـاتٍ كَـكَـمَـا يُـؤَثْـفَـيْـنْ

۞ ۞ ۞

= وإن لم يكن في المبدوء بالنون والياء والتاء من الثقل مثل ما في المبدوء بالهمزة، وقد عاود هذا الراجز الأصل المهجور حين اضطر لإقامة الوزن».

(١) هو: خِطامٌ المُجاشِعيّ، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٣٢)، (١/ ٤٠٨)، (٤/ ٢٧٩)، قال السيرافي (١/ ٢٥٦): «جعل الكاف الثانية بمنزلة (مثل)، وأدخل عليها الكاف الأولى. وأما قوله: (يؤثفين)؛ أي: يجعلن أثافيّ.
وقد اختلف النحويون في وزن (يؤثفين): فقال قائلون: إنه يؤفعلن، والهمزة زائدة، والثاء فاء الفعل، وكان ينبغي أن يقول: (يثفين) كما تقول: (يبلين) و(يرضين) ـ غير أنه ردّ الهمزة الزائدة، التي هي في الماضي للضرورة، كما يضطر الشاعر فيقول: (يؤكرم)». انتهى.

# البابُ الرابعُ

# في تصريفِ الفعلِ بأنواعِه الثلاثةِ معَ الضمائرِ

# في تصريف الفعلِ بأنواعِه الثلاثةِ معَ الضمائرِ

يتصرَّفُ الماضي باعتبارِ اتصالِ ضمائرِ الرفعِ إلى ثلاثةَ عشرَ وجهًا: اثنانِ للمتكلِّمِ وهما: (نَصَرْتُ، ونَصَرْنَا)[١]، وخمسةٌ للمخاطَبِ؛ وهي: (نَصَرْتَ، نَصَرتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ، نَصَرْتُنَّ)[٢]، وستَّةٌ للغائبِ، وهي: (نَصَرَ، نَصَرَتْ، نَصَرَا، نَصَرُوا، نَصَرْنَ)[٣].

وللمضارعِ في تصاريفِه ثلاثةَ عشرَ وجهًا أيضًا: اثنانِ للمتكلِّمِ، وهما: (أَنْصُرُ، ونَنْصُرُ). وخمسةٌ للمخاطَبِ، وهي: (تَنْصُرُ، تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ، وتَنْصُرْنَ). وستَّةٌ للغائِبِ، وهي: (يَنْصُرُ محمدٌ، تَنْصُرُ هندٌ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ، يَنْصُرْنَ)[٤].

وللأمرِ مِنْ هذه التصاريفِ خمسةُ أوجهٍ ـ لا غيرَ، وهي: (انْصُرْ، انْصُرِي، انْصُرَا، انْصُرُوا، انْصُرْنَ)، وذلك لأنه لا يكونُ إلا للمخَاطَبِ[٥].

❁ ❁ ❁

---

(١) (م) **أولهما**: للمتكلم وحده، **وثانيهما**: له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره (م).

(٢) (م) **الأول**: للمخاطب المذكر، **والثاني**: للمخاطبة المؤنثة، **والثالث**: للاثنين المخاطبين مطلقًا؛ أي: مذكرين كانا أو مؤنثين، **والرابع**: لجمع الذكور المخاطبين، **والخامس**: لجمع الإناث المخاطبات (م).

(٣) (م) **الأول**: للغائب المذكر، **والثاني**: للغائبة المؤنثة، **والثالث**: للاثنين الغائبين، **والرابع**: للاثنتين الغائبتين، **والخامس**: لجمع الذكور الغائبين، **والسادس**: لجمع الإناث الغائبات (م).

(٤) (م) وتفصيل المراد بها ـ كما ذكرناه فِي الماضي (م).

(٥) (م) وتفصل المراد بها ـ كما في المخاطب بالمضارع والماضي (م).

# البابُ الخامسُ

# في تقسيمِ الفعلِ إلى مؤكَّدٍ وغيرِ مؤكَّدٍ

وفيه فصلانِ:

**الفصل الأول:** في بيان ما يجوز تأكيده، وما يجب، وما يمتنع.

**الفصل الثاني:** في أحكام آخر الفعل المؤكد

## الفصلُ الأوَّلُ

# في بيان ما يجوزُ تأكيدُه، وما يجِبُ، وما يمتنِعُ

[قاعدة عامة في الباب]

والأصلُ: أنك تُوَجِّهُ كلامَكَ إلى المخاطَبِ؛ لتبيِّنَ له ما في نفسِكَ خبرًا كانَ أو طلبًا، وقد تعرِضُ لكَ حالٌ تستدعِي أنْ تبرزَ ما يَتَلَجْلَجُ في صدرِكَ على صورةِ التأكيدِ؛ لتفيدَ الكلامَ قوةً لا تكونُ له إذا ذكَرْتَه على غيرِ صورةِ التوكيدِ، وقد تكفَّلَ علمُ المعاني ببيانِ هذه الحالاتِ، فليسَ مِنْ شأنِنا أن نتعرَّضَ لبيانِها ـ كما أنَّنا لا نتعرَّضُ هنا لمَا تُؤَكَّدُ به الجملُ الاسميَّةُ.

[أنواع النون المؤكدة]

وفي اللغةِ العربيةِ لتوكيدِ الفعلِ **نونانِ**(١):

**إحداهما**: نونٌ مشدَّدةٌ؛ كالواقعةِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَاۚ﴾ [إبراهيم: ١٢].

**والثانيةُ**: نونٌ ساكنةٌ مثلَ الواقعةِ في قولِ النابغةِ الجَعْدِيِّ(٢):

---

(١) (م) لهذين النونين تأثير في لفظ الفعل، وتأثير فِي معناه: أما **تأثيرهما في لفظه**: فلأنهم يخرجانه من الإعراب إِلَى البناء إذا اتصلا بِهِ لفظًا وتقديرًا. وأما **تأثيرهما في معناه**: فلأن كلًّا منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال ويمحضه له، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال ـ كما يحتمل الحال، وبين النونين فرق، فإن الشديدة أقوى دلالة عَلَى التأكيد من الخفيفة؛ لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيد، فإن قلت: (اضربن) بضم الباء وبنون خفيفة؛ فكأنك قد قلت: (اضربوا كلكم). فإذا قلت: (اضربن) بضم الباء وتشديد النون؛ فكأنك قد قلت: (اضربوا كلكم أجمعون).

وقد اختلف العلماء في هذين النونين عَلَى ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أن الخفيفة أصل لبساطتها، والشديدة فرع عنها، **الثاني**: عكس هَذَا الرأي، **الثالث**: أن كلًّا منهما أصل قائم بنفسه، وإليه نذهب (م).

(٢) هو: من شواهد سيبويه (٣/ ٥١٢)، قال السيرافي في «شرح الأبيات» (٢/ ٢٢٧): =

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَضِ قَوْمِهِ     فَإِنِّي وَرِبِّ الراقِصَاتِ لِأَثْأَرَا

وقدِ اجتمعَتا في قولِه تَعالَتْ كلمتُه: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ۝٣٢﴾ [يوسف: ٣٢].

وليس كلُّ فعلٍ يجوزُ تأكيدُه؛ بل الأفعالُ في جوازِ التأكيدِ وعدِمه - على ثلاثةِ أنواعٍ:

**النوعُ الأوَّلُ: مَا لا يَجُوزُ تأكِيدُه أَصْلًا**؛ وهو الماضي؛ لأنَّ معناه لا يتَّفِقُ مع ما تدُلُّ عليه النونُ مِنَ الاستقبالِ.

**النوعُ الثاني: ما يجُوزُ تأكيدُه دائمًا**؛ وهو الأمرُ، وذلك لأنَّهُ للاستقبالِ ألبتةَ.

**النوعُ الثالثُ: ما يجوزُ تأكيدُه أحيانًا**، ولا يجوزُ تأكيدُه أحيانًا أخرى؛ وهو المضارعُ والأحيانُ التي يجوزُ فيها تأكيدُه هي[1]:

[مواضع جواز تأكيد المضارع بالنون]

**أولًا**: أن يقعَ شرطًا بعدَ (إن) الشرطيةِ المُدْغَمَةِ في (ما) الزائدةُ المؤكدةُ، نحوَ: (إما تَجْتَهِدَنَّ فأبشرِ بحُسْنِ النتيجةِ)، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقال: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وقال: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، وقال: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

**ثانيًا**: أنْ يكونَ واقعًا بعدَ أداةِ طلبٍ، نحوَ: (لَتَجْتَهِدَنَّ، ولا تَغْفُلَنَّ، وهَلْ تَفْعَلَنَّ الخيرَ؟).

---

= «الشاهد فيه إدخال النون الخفيفة في (لأثأرا) أراد لأثأرنْ، وأبدل من النون الألف، وهي تبدل ألفًا في الوقف.
يقول: من كان من الشعراء لم يهجُ الذين هجَوْا قومه، فإني أنا أهجو من هجا قومي. والذين يهجوهم النابغة في هذا الشعر: بنو سعد بن زيد مناة بن تميم. وثأر بأعراضهم: هجا من هجاهم، والراقصات: الإبل التي تسير رقصًا، والرقص: ضرب من الخَبَب. وعنى الإبلَ التي تحمل الحاجَّ وترقص نحو الحرم».

(١) (م) الجامع لهذه المسائل كلها: دلالته عَلَى الاستقبال فيها، وإنما يقصد العلماء ببيانها: تفصيل مواضع دلالته على الاستقبال؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد (م).

و(ليتك تُبْصِرَنَّ العواقبَ، وازرعِ المعروفَ لعلك تَجْنِيَنَّ ثوابَه، وألا تُقْبِلَنَّ على ما ينفعُك، وهلَّا تُعَوِّدَنَّ صديقَكَ المريضَ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢].

**ثالثًا:** أن يكونَ منفيًّا بلا، نحوَ: (لا يلعبَنَّ الكسولُ وهو يظُنُّ في اللعب خيرًا)، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وتوكيدُه في الحالةِ الأُوْلَى ـ أكثرُ مِنْ توكيدِه فيما بعدَها، وتوكيدُه في الثانيةِ أكثرُ مِنْ توكيدِه في الثالثةِ.

[موضع وجوب تأكيد المضارع بالنون]

وقد تعرِضُ له حالةٌ تُوجِبُ تأكيدَه؛ بحيثُ لا يسوغُ المجيءُ به غيرَ مؤكَّدٍ، وذلك بعد كونِه مستقبَلًا إذا كانَ مثبَتًا جوابًا لقسمٍ غيرِ مفصولٍ مِنْ لامِه بفاصلٍ، نحوَ: (واللهِ لَيَنْجَحَنَّ المجتهدُ، ولَيَنْدَمَنَّ الكسولُ)، وقَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

فإذا لم يكُنْ مستقبَلًا، أو لم يكنْ مُثْبَتًا، أو كانَ مفصولًا من اللامِ بفاصلٍ ـ امتنعَ توكيدُه؛ قال اللهُ تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، وقالَ جلَّ شأنُه: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١]، وقال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، وقال: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾ [آل عمران: ١٥٨].

❁ ❁ ❁

## الفصلُ الثاني

# في أحكام آخِرِ الفعلِ المؤكَّدِ

[أحوال الفعل المراد تأكيده]

الفعلُ الذي تريدُ تأكيدَه: **إما أنْ يكونَ صحيحَ الآخِرِ**، وذلكَ يشملُ السالمَ والمهموزَ والمضعَّفَ، والمِثَالَ، والأجوفَ، وإما أنْ يكونَ معتلَّ الآخِرِ، وهو يشملُ الناقصَ واللفيفَ بنوعيهِ. **ثم المعتلُّ**: إما أن يكونَ معتلًا بالألفِ أو بالواوِ أو بالياءِ.

وعلى أيَّةِ حالٍ: فإما أن يكونَ مسندًا إلى الواحدِ ظاهرًا أو مستترًا، أو إلى ياءِ الواحدةِ، أو ألفِ الاثنينِ أو الاثنتينِ، أو واوِ جمعِ الذكورِ، أو نونِ جمعِ النسوةِ.

فإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى الواحدِ ظاهرًا كانَ أو مستترًا ـ بُنِيَ آخِرُه على الفتحِ؛ صحيحًا كانَ آخرُ الفعلِ أو معتلًا، ولَزِمَكَ أنْ تَرُدَّ إليه لامَه، إن كانَتْ قد حُذِفَتْ ـ كما في الأمرِ مِنَ الناقصِ واللفيفِ والمضارعِ المجزومِ منهما، وأنْ تَرُدَّ إليه عينَه إنْ كانَتْ قد حُذِفَتْ ـ أيضًا ـ كما في الأمرِ مِنَ الأجوفِ والمضارعِ المجزومِ منه. وإذا كانَتْ لامُهُ ألفًا: لزِمَكَ أنْ تقلِبَها ياءً مطلقًا؛ لتقبلَ الفتحةَ تقولُ: (لَتَجْتَهِدَنَّ يا عليُّ)، و(لَتَدْعُوَنَّ إلى الخيرِ)، و(لَتَطْوِيَنَّ ذِكْرَ الشرِّ)، و(لَتَرْضَيَنَّ بما قَسَمَ اللهُ لكَ)، و(لَتَقُولَنَّ الحقَّ وإنْ كانَ مُرًّا). وتقولُ: (اجْتَهِدَنَّ، وادْعُوَنَّ، واطْوِيَنَّ، وارْضَيَنَّ، وقُولَنَّ).

وإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى الألفِ[(١)]: حُذِفَتْ نونُ الرفعِ ـ إنْ كانَ

---

(١) (م) لا تنس أن المسند إِلَى ألف الاثنين إن كان مضعفًا ـ وجب فيه الإدغام، فتقول فيه مؤكدًا: (غضان). وإن كان أجوف لم تحذف عينه، وإن كان ناقصًا أو لفيفًا ـ لم تحذف لامه، وإنما تنقلب ـ إذا كانت ألفًا ـ ياء، في المضارع والأمر مطلقًا (م).

مرفوعًا[١]، وكُسِرَتْ نونُ التوكيدِ تقولُ: (لَتَجْتَهِدَانِّ، ولتَدْعُوَانِّ، ولتَطْوِيَانِّ، ولتَرْضَيَانِّ، ولتَقُولَانِّ، واجْتَهِدَانِّ، وادْعُوَانِّ، واطْوِيَانِّ، وارْضَيَانِّ، وقُولَانِّ).

وإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى الواوِ ـ حُذِفَتْ نونُ الرفعِ[٢] ـ أيضًا ـ إنْ كانَ مرفوعًا، ثمَّ إنْ كانَ الفعلُ صحيحَ الآخرِ حُذِفَتْ واوُ الجماعةِ[٣]، وأبقيْتَ ضَمَّ ما قبلَها[٤]: (لَتجْتَهِدَنَّ واجْتَهِدَنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخرِ ـ حَذَفْتَ آخِرَ الفعلِ مطلقًا، ثم إنْ كانَ اعتلالُه بالألفِ أبقيْتَ واوَ الجماعةِ مفتوحًا ما قبلَها وضَمَمْتَ الواوَ، تقولُ: (لَتَرْضَوُنَّ وارْضَوُنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخرَ بالواوِ أو الياءِ ـ حَذَفْتَ معَ حذفِ آخرِه واوَ الجماعةِ، وضممْتَ ما قبلَها، تقولُ: (لَتَدْعُنَّ، ولتَطْوُنَّ، وادْعُنَّ، واطْوُنَّ).

وإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى ياءِ المخاطَبَةِ ـ حُذِفَتْ نونُ الرفعِ أيضًا، إنْ كانَ مرفوعًا.

---

(١) (م) العلة فِي حذف نون الرفع؛ كراهة اجتماع الأمثال، إذ أصل (لتجتهدان) مثلًا (لتجتهدانن)؛ بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا (م).

(٢) (م) بعد حذف نون الرفع ـ كانت نون التوكيد مفتوحة؛ لأن أصلها كذلك، فكسروها؛ مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إِلَى الواحد والفعل المسند إِلَى الاثنين؛ لأن الألف ليس لها فِي النطق ـ سوى مَا قد يظن مدًّا للصوت، وتشبيهًا لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة.

واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة؛ لأن الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة، ولا يجوز التقاء الساكنين. أما مع الثقيلة ـ فلما كان أول الساكنين حرف مد، مع أن الثاني حرف مدغم في مثله ـ اغتفر فيه التقاء الساكنين (م).

(٣) (م) إنما حذفت واو الجماعة؛ للتخلص من التقاء الساكنين: واو الجماعة، ونون التوكيد ـ مع أَنَّهُ لا التباس بالحذف لضم مَا قبل الواو، بخلاف المسند للاثنين، فإنه لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إِلَى الواحد للفتحة (م).

(٤) (م) فرقًا بين المسند إِلَى الواحد والمسند إِلَى الجمع، وللدلالة على المحذوف وهو الواو (م).

ثم إنْ كانَ الفعلُ صحيحَ الآخرِ ـ حَذَفْتَ ياءَ المخاطبةِ، وأَبْقَيْتَ كَسْرَ ما قبلَها[١]؛ تقولُ: (لَتَجْتَهِدِنَّ يا فاطمةُ وَاجْتَهِدِنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخِرَ ـ حَذَفْتَ آخِرَ الفعلِ مطلقًا، ثم إنْ كانَ اعتلالُه بالألفِ ـ أبقيتَ ياءَ المخاطبةِ مفتوحًا ما قبلَها، وكَسَرْتَ الياءَ[٢]، تقولُ: (لَتَرْضَيِنَّ وارْضَيِنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخرِ بالواوِ أو الياءِ ـ حَذَفْتَ معَ آخِرِه ياءَ المخاطَبةِ وكَسَرْتَ ما قبلها، تقولُ: (لِتَدْعِنَّ، ولْتَطْوِنَّ، وادْعِنَّ، واطْوِنَّ).

وإنْ كانَ الفعلُ[٣] مسندًا إلى نونِ جماعةِ الإناثِ ـ جِئْتَ بألفٍ فارقةٍ[٤] بينَ النونينِ: نونِ النسوةِ، ونونِ التوكيدِ الثقيلةِ، وكَسَرْتَ نونَ التوكيدِ، تقولُ: (لِتَكْتُبْنَانِّ واكْتُبْنَانِّ، ولْتَرْضَيْنَانِّ وارْضَيْنَانِّ، ولْتَدْعُونَانِّ وادْعُونَانِّ، ولْتَطْوِينَانِّ واطْوِينَانِّ).

واللهُ سبحانَه وتعالى أعلى وأعلَمُ وأعزُّ وأكرَمُ.

۞ ۞ ۞

---

(١) (م) التعليل لهذا لا يعسر عليك ـ بعد مَا ذكرناه فِي واو الجماعة (م).

(٢) (م) تعرف علة ذلك بالقياس ـ عَلَى مَا قدمناه فِي الإسناد للواو (م).

(٣) (م) لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث، إن كان مضعفًا: وجب فيه الفك، وإن كان أجوف: حذفت عينه، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء، ويسكن آخر كل فعل أسند إليها (م).

(٤) (م) كراهية توالي الأمثال، ولم تحذف نون النسوة؛ لأنها اسم: بخلاف نون الرفع، ولأنها لو حذفت لما بقي فِي الكلمة مَا يدل عليها، وأيضًا يلتبس الفعل مع حذفها بغيره عَلَى أية صورة جعلت آخر الفعل؛ إذ لو فتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إِلَى الواحد، ولو كسرته لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو ضممته لالتبس بالمسند إِلَى جمع الذكور، وتسكينه غير ممكن؛ لسكون نون التوكيد.

والله ﷻ أعلى وأعلم، وأعز وأكرم.

والحمد لله أولًا وآخرًا.

وصلاته وسلامه عَلَى ختام المرسلين؛ سيِّدنا محمد وَعَلَى آله وصحبه (م).

# الفهارس العامة

- فهرس شواهد الأشعار.
- فهرس الموضوعات والفوائد.
- فهرس الموضوعات.

# فهرس شواهد الأشعار

| الشعر | | الجزء/ الصفحة |
|---|---|---|
| فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أنْ تَعُودَ | خِلافَ الأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابَا | ٢/ ٢٢٧ |
| لَقَدْ خَشِيتُ أنْ أرى جَدَبَّا | مِثْلُ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا | ٣/ ٤٠٤ |
| خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا | وأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا | ٢/ ٥٦٦ |
| أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ | تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ | ٢/ ٢٦٢ |
| مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ | بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا | ٢/ ٧٠ |
| إنَّ الشَّبَابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ | فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ | ٢/ ٣٠٦ |
| هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ | لَا أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ | ٢/ ٣١٢ |
| كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي | أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ | ٢/ ٣٣٧ |
| وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ | أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ | ٢/ ٣٣٢ |
| ومَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ | وطُولُ الدَّهْرِ أمْ مالٌ أَصَابُوا | ٣/ ١٤٨ |
| بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ | تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ | ٢/ ٣٤٢ |
| وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ | وَمَالِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ | ٢/ ٤٨٤ |
| كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ | حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ | ٢/ ٢٢٤ |
| فَقَالَتْ لنا: أَهْلاً وسَهْلاً وزَوَّدَتْ | جَنَى النحلِ بل ما زَوَّدَتْ منه أَطْيَبُ | ٣/ ١٣٦ |
| أَهَابُكِ إِجْلالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ | عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا | ٢/ ٩٧ |
| لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا | إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ | ٢/ ٥٢٦ |
| بأنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَبًا | بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ | ١/ ١٩٧ |
| فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً | لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنكَ قَرِيبُ | ٢/ ٥٥٩ |
| عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ | يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ | ٢/ ٢١٨ |
| أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا | وَمَا كانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ | ٢/ ٥٥٤ |
| على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً | فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وتَغِيبُ | ١/ ١٣٠ |

| الشعر | | الجزء/ الصفحة |
|---|---|---|
| **(حرف التاء)** | | |
| أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ | فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ | ٢/ ٣٢٠١ |
| | يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ | ٣/ ٢٠٨ |
| خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً | مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ | ٢/ ٣٦ |
| مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي | مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي | ٢/ ١١٩ |
| كِلَا أَخِي وخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا | في النَّائباتِ وإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ | ٣/ ٢٣ |
| إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا | قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا | ١/ ٩٥ |
| قدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ | حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ | ٢/ ٣٣٠ |
| يا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ | وشَرُّ حِيقَالِ الرِّجالِ الْمَوْتُ | ٣/ ٧٧ |
| لَيْتَ وهلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ | لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ | ٢/ ٣٨٦ |
| **(حرف الجيم)** | | |
| شَرِبْنَ بماءِ البحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ | متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ | ٢/ ٥٦٠ |
| قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّها | على الشَّوْقِ إِخوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ | ٣/ ٥٩ |
| **(حرف الحاء)** | | |
| نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا | يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا | ١/ ٢٤١ |
| يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا | إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا | ٣/ ٢٧٥ |
| وقدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً | فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بالَّذِي أنتَ بائحُ | ١/ ٢٨٠ |
| لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَا | إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ | ٣/ ٣٠٢ |
| إذا سَايَرَتْ أسماءُ يَومًا ظَعِينَةً | فأسماءُ مِن تلكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ | ٣/ ١٣٧ |
| ولا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ | | ٢/ ٣٢٢ |

| الشعر | | الجزء/ الصفحة |
|---|---|---|
| **(حرف الدال)** | | |
| أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ | وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ | ٣/ ٣٦٣ |
| كانوا ثَمانينَ أو زادُوا ثَمانِيَةً | لولا رَجاؤُكَ قد قَتَّلْتُ أَوْلَادِي | ٣/ ١٨٠ |
| فلا واللَّهِ لا يُلْفِي أُنَاسٌ | فَتًى حَتَّاكَ يا ابنَ أبي زِيادِ | ٢/ ٥٦٣ |
| فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي | أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ مَاجِدِ | ١/ ١٩٠ |
| قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي | ليسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ | ١/ ١٩٣ |
| كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ | ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَى المَجْدِ | ٢/ ٣٨١ |
| رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي | ولَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ | ١/ ٢٢٥ |
| قدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ | وباتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْثُنِ الأَسَدِ | ٢/ ٧٨ |
| بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا | بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ | ٢/ ٨٢ |
| مِن القومِ الرسولُ اللَّهِ مِنْهُمْ | لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ | ١/ ٢٦٣ |
| مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ | تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ | ٣/ ٢٨٦ |
| أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى | وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي | ٣/ ٢٨٣ |
| شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا | حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ | ٢/ ٢٨٧ |
| وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ | شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ | ٢/ ٥٢١ |
| إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ | جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ | ٢/ ٤٢٦ |
| كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ | إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ | ٢/ ٢٢١ |
| وَمَا لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ | ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي | ٢/ ٥٢١ |
| مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ | كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ | ٣/ ٢٨٩ |
| لَوْلَا أَبُوكَ ولولا قَبْلَهُ عُمَرٌ | أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ | ٢/ ١٠٥ |
| تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا | فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زَادَا | ٣/ ١١٣ |

(حرف السين)



(حرف الضاد)



(حرف الطاء)



(حرف العين)

**(حرف الفاء)**



**(حرف القاف)**

## (حرف النون)

**(حرف الألف)**



**(حرف الواو)**

| الشعر | | الجزء/ الصفحة |
|---|---|---|
| **(حرف الياء)** | | |
| وَإِنَّـكَ إِذْ مَـا تَـأْتِ مَـا أَنْـتَ آمِـرٌ | بِـهِ تُـلْـفِ مَـنْ إِيَّـاهُ تَـأْمُـرُ آتِـيَـا | ٣/ ٢٨٧ |
| بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا | تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا | ٢/ ١٩٩ |
| أَقَـلَّ بِـه رَكْـبٌ أَتَـوْهُ تَـئِـيَّـةً | وأخوَفَ إِلَّا ما وَقَى اللَّهُ سَارِيَا | ٣/ ١٣٩ |
| ومُسْتَبْدِلٍ مِن بعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً | فأَحْرِ بهِ مِن طُولِ فقْرٍ وأَحْرِيَا | ٣/ ٩٨ |
| أَيَا راكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فبَلِّغَنْ | نَدَامَايَ مِن نَجْرَانَ أنْ لا تَلَاقِيَا | ٣/ ٢٠١ |
| مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيَا | وَلَا تَـرَى مِـنْ أَحَـدٍ بَـاقِـيَـا | ٢/ ٥٢٣ |
| تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرضِ بَاقِيَا | ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا | ٢/ ١٩٧ |
| تَقُولُ ابْنَتِي: إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا | إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبا لِيَا | ٢/ ٢٤٦ |
| فـإِمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَـقِـيـتُـهُـمْ | فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا | ١/ ٨٩ |
| أَلَا حَـبَّـذَا أَهْـلُ الْـمَـلَا غـيـرَ أَنَّـهُ | إِذا ذُكِـرَتْ مَـيٌّ فَـلَا حَـبَّـذَا هِـيَـا | ٣/ ٧٩ |
| بَـاتَـتْ تُـنَـزِّي دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيًّـا | كَـمَـا تُـنَـزِّي شَـهْـلَـةٌ صَـبِـيًّـا | ٣/ ٩٣٣ |
| أَوْ تَـحْـلِـفِـي بِـرَبِّـكِ الْـعَـلِـيِّ | أَنِّـي أَبُـو ذَيَّـالِـكِ الـصَّـبِـيِّ | ٢/ ٢٥١ |
| | يَـا تَـيْـمُ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ | ٣/ ٢٠٨ |

# فهرس الموضوعات والفوائد

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|

الموضوع أو الفائدة | الصفحة

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|

الموضوع أو الفائدة | الصفحة

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|
| النُّدْبَةُ | ٢١٨ |
| أحكامُ الاسمِ المندُوبِ | ٢١٨ |
| استعمالات الاسمِ المندُوبِ | ٢١٩ |
| التَّرْخِيمُ | ٢٢٢ |
| تعريفُ التَّرْخِيم | ٢٢٢ |
| أقسامُ الاسم المرخم | ٢٢٢ |
| ما يحذفُ للتَّرْخِيم | ٢٢٣ |
| ترخيمُ المركب المزجي والإسنادي | ٢٢٤ |
| ضبطُ المرخم | ٢٢٤ |
| ترخيمُ الضرورة | ٢٢٥ |
| الاختصاصُ | ٢٢٦ |
| الفرقُ بينَ الاختصَاصِ والندَاءِ | ٢٢٦ |
| التحذيرُ والإغراءُ | ٢٢٧ |
| أنواعُ التحذيرُ | ٢٢٧ |
| تحذير المخاطب والمتكلم والغائب ودرجاته | ٢٢٧ |
| الإغراءُ | ٢٢٨ |
| أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ | ٢٢٩ |
| أنواع أسماءِ الأفعالِ | ٢٢٩ |
| عمل أسماءِ الأفعالِ | ٢٣٠ |
| دخول التنون على أسماءِ الأفعالِ | ٢٣٠ |
| أسماءُ الأصواتِ | ٢٣١ |
| نُونَا التوكيدِ | ٢٣٢ |

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع أو الفائدة | الصفحة |
|---|---|

# فهرس موضوعات تحقيق شرح ابن عقيل

الموضوع | الصفحة

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

الموضوع | الصفحة

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

دار ابن الجوزي 8428146
9 786038 245620